

محمد علي جادين



تقسيم التجربة الليبرالية الاشائنة في سودان

0106049



Bibliotheca Alexandrina



مركز الأبحاث والدراسات
السياسية والاجتماعية

محمد علي جادين

تقييم الديمقراطية الثالثة في السودان

دراسة توثيقية في إنجازات وأخفاقات
النظام الديمقراطي ١٩٨٨ - ١٩٨٩

الطبعة الأولى
القاهرة
١٩٩٧

مركز الدراسات السودانية
القرهرة - جمهورية مصر العربية
٧ شارع معروف شقة ٥
تليفون فاكس ٥٧٨٧١٤٢ - ٢٠٢
E- mail ssc @ africamail com

التجيزات الفنية والطباعة
مركز الدراسات السودانية

المحتويات

	مدخل ومقدمة
١٢	الفصل الأول
	الملامح الأساسية للواقع الوطني في السنوات الأخيرة للحكم المايوي
٣٩	الفصل الثاني
	الطريق إلى إنتفاضة مارس/إبريل ١٩٨٨.
٦٣	الفصل الثالث
	مؤسسات الإنتقال: الطموح والإجاز
١٠٩	الفصل الرابع
	الحكومة الإنتلافية ١٩٨٨/٨٦ - برنامج الوسط وأزمة القيادة.
١٨٦	الفصل الخامس
	حكومة الوفاق ومأزق الإسلام السياسي.
٢٦٢	الفصل السادس
	حكومة الجبهة الوطنية المتحدة واتفاقية السلام.
٣١٠	خاتمة

مداخل
ومقدمة

السودان، كما هو معروف، من أوائل الأقطار العربية والأفريقية التي نالت استقلالها السياسي، في مطلع عام ١٩٥٦. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن مر بست فترات سياسية متميزة، هي: فترة الحكم الذاتي والديمقراطية الأولى (١٩٥٤ - ١٩٥٨)، الحكم العسكري الأول (١٩٥٨ - ١٩٦٤)، ثورة أكتوبر ١٩٦٤ والديمقراطية الثانية (١٩٦٤ - ١٩٦٩) والانقلاب العسكري الثاني (٦٩ - ١٩٨٥) إنتفاضة مارس/أبريل والديمقراطية الثالثة (٨٦ - ١٩٨٩)، وأخيرا نظام الحكم الذي جاء بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

وبذلك يتضح أن السودان ظل يعيش، طوال الثلاثين عاما ونيف الماضية، في دوامة حلقة مفرغة، بين الانقلابات العسكرية والفترات الديمقراطية البرلمانية، كل فترة فيها تقود إلى الفترة اللاحقة، وأنه عاش أكثر من ٢٦ عاما من سنوات ما بعد الاستقلال تحت سيطرة أنظمة عسكرية وحوالي ١١ عاما فقط تحت ظل أنظمة ديمقراطية. وهذا الوضع لابد أن يطرح أسئلة عديدة حول الأسباب الحقيقية التي تقف خلف هذا الدوران في هذه الحلقة المفرغة أو الشريرة كما تصفها بعض الكتابات؟ والإجابة على مثل هذه الأسئلة تتطلب دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى فشل الحكومات الوطنية المدنية والعسكرية المتعاقبة في استكمال انجاز أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال، ومتابعة حركة الصراع السياسي والاجتماعي الجارية في البلاد، وتحديد مواقع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في دائرة هذا الصراع، ومواقفها من قضايا الديمقراطية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية.

وذلك لأن ما يسمى حلقة مفرغة أو شريفة هو نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية محددة يمكن متابعتها ودراستها وتشخيصها.

وانطلاقاً من هذه الحقائق كان اهتمام هذا الكتاب بمتابعة ودراسة حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال فترة الديمقراطية الثالثة ومحاولة البحث عن مداخل واقعية للوصول إلى حقيقة ما يسمى بالحلقة المفرغة والعوامل الأساسية التى تؤدى إلى إجهاض التجربة الديمقراطية والعودة إلى حكم العسكر.

وفى هذا الإطار، فقد توفرت لتجربة الديمقراطية الثالثة ظروف عديدة كان من الممكن أن تساعد على استمرارها وترسيخ جذورها فى أرض الواقع فى مقدمتها تجربة النظام الديكتاتورى المايوى التى امتدت لأكثر من خمسة عشر سنة، ولم تخلف وراءها سوى الخراب الاقتصادى والاجتماعى وفقدان السيادة الوطنية وتهديد وحدة البلاد، واتساع الإحساس بأهمية الديمقراطية وضرورتها لمواجهة قضايا التطور والبناء الوطنى، وضخامة التحديات التى تواجه البلاد، ووجود رئيس وزراء مستنير يتمتع بثقافة عربية إسلامية وعصرية واسعة وإيمان عميق بالحوار السلمى الديمقراطى، وحيوية الحركة السياسية والنقابية السودانية وجديتها التى برزت فى مساهماتها العسكرية والسياسية العميقة لمعالجة قضايا البناء الوطنى وتوطيد الديمقراطية... بالإضافة إلى القضايا الجادة التى طرحتها ظروف الحرب الأهلية فى الجنوب وتركيبية السودان السكانية وارتباطاته العربية والأفريقية. وقد ساعدت هذه الظروف والعوامل، بالفعل، فى خلق حركة فكرية وسياسية جادة ومتنوعة خلفت تراثاً غنياً سيكون له تأثيره الكبير فى تطور الحركة السياسية السودانية وانضاجها فى الفترات اللاحقة.

إن الحقائق الجغرافية الأولية عن السودان هى أنه يقع فى قلب القارة الأفريقية وفى الحدود الجنوبية للوطن العربى، ما بين خط العرض ٢٢ شمالاً إلى قرب خط الاستواء جنوباً. وتبلغ مساحته المليون ميل مربع، أى ما يعادل مساحة كل بلدان غرب أوروبا، ويعتبر من أكبر البلدان الأفريقية والعربية، ويجاور تسع دول، هى: مصر وليبيا فى الشمال، تشاد وأفريقيا الوسطى فى الغرب، زائير ويوغندا وكينيا فى الجنوب وأثيوبيا وأرتريا والبحر الأحمر فى الشرق. بيد أن أهمية الموقع الجغرافى الحقيقية هى فى انعكاسها على تركيبته السكانية المركبة والمتنوعة وارتباطاتها العربية والأفريقية بحيث ظلت الكتابات السياسية تطلق على السودان أوصافاً متعددة ومتناقضة فى بعض الأحيان، شملت: أفريقيا المصغرة، الجسر الذى يربط بين العرب والأفارقة أو بين أفريقيا شمال الصحراء وأفريقيا جنوب الصحراء، والبلوتقة التى انصهرت فيها تيارات الثقافة العربية والثقافات الأفريقية أو بلد الغابة والصحراء، بالإضافة إلى أوصاف أخرى، يربط بعضها بالوطن العربى أو بالشرق الأوسط

أوسط أفريقيا والقرن الأفريقي.

إن كلمة (السودان)، حسب إجماع المصادر، هي اسم أطلقه الجغرافيون والمؤرخون العرب خلال مرحلة الانتشار العربي وصعود الحضارة العربية الإسلامية على المنطقة المعروفة بالحزام السوداني، الممتدة خلف الصحراء الكبرى، من شواطئ المحيط الأطلسي في غرب أفريقيا حتى شواطئ المحيط الهندي والقرن الأفريقي شرقاً. وفي منطقة واسعة تضم عدة أقطار أفريقية تتشابه في جغرافيتها وبعض السمات العامة لسكانها ونمط حياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتربطها علاقات تاريخية، تجارية وثقافية، مع المنطقة العربية تمتد إلى فترات تاريخية طويلة الأمر الذي أدى إلى انتشار الإسلام، واللغة العربية بدرجة أقل، وبسط معظم سكانها. مع ذلك فإن تاريخ منطقة جمهورية السودان، بحدودها الحالية، التي لم تكن معروفة ككيان سياسي موحد قبل عام ١٨٢١ بل كانت تخضع لكيانات سياسية متعددة، يمتد إلى أعماق وبدايات الحضارة الإنسانية. ففي العصور القديمة شهدت صعود ممالك ودول عديدة في منطقة حوض النيل أهمها مملكتي مروي ونبته، وكانت لها مساهمتها الحضارية المتميزة. فقد اشتهرت مروي بصناعة الحديد، ومنها انتقلت هذه الصناعة إلى المناطق المجاورة. ولذلك أطلق عليها بازل ديفيدسون «بيرمنجهام أفريقيا القديمة». وعاشت هذه الممالك وتفاعلت مع الممالك والحضارات القديمة في وادي النيل ووادي الرافدين والمناطق المجاورة في أفريقيا والجزيرة العربية، وظلت هذه المنطقة تتفاعل مع التيارات الحضارية الكبرى التي شهدت في المنطقة العربية والمناطق الأفريقية المجاورة.

فقد شهدت الفترة اللاحقة نشوء وصعود الممالك المسيحية في شمال المنطقة ووسطها، وكانت لها علاقات قوية مع المراكز والدول المسيحية في مصر ومنطقة الشام ومع منطقة غرب أفريقيا. ومع ظهور الإسلام وانتشاره في مصر وشمال أفريقيا، وتدفق الهجرات العربية إلى داخل الأراضي السودانية من جهات الشرق والشمال والغرب، خلال الفترة الممتدة بين القرن السابع والقرن الرابع عشر، تواصلت عمليات التفاعل والتمازج الطويلة بين السكان المحليين والمجموعات العربية الوافدة لتؤدي إلى انتشار الإسلام في أجزاء واسعة من مناطق البلاد واستكمال تهريب معظم سكان المناطق الشمالية والوسطى. مع تصاعد هذه التحولات الكبرى وانتهاء الممالك المسيحية، نتيجة تطورات داخلية وخارجية عديدة نشأت كبرى الممالك والسلطنات العربية والإسلامية: سلطنة سنار (١٥٠٤ - ١٨٢١) في المناطق الوسطى والشرقية، سلطنة الفور (١٤٤٦ - ١٨٧٥) في الغرب وسلطنة المسبعات في كردفان. وكانت تسيطر على معظم مناطق شمال وغرب السودان الحالي، ولها علاقات سياسية وطيدة مع مركز الخلافة العثمانية وعلاقات تجارية وثقافية واسعة مع مصر وبلدان شمال وغرب أفريقيا والجزيرة العربية من خلال طرق القوافل التجارية الطويلة ومع مراكز العلم في مصر والحجاز والمغرب

ومن خلال تدفق العلماء ورجال الطرق الصوفية، من مصر والعراق واليمن والحجاز، الذين وجدوا الترحيب والرعاية من سلاطين سنار والفور. وفي بداية القرن التاسع عشر زحفت جيوش محمد على باشا، وإلى مصر، لتقوم بالقضاء على تلك السلطنات وتفرض سيطرة الحكم التركي المصري على السودان لأكثر من ستين عاماً. وشملت مناطق سيطرته كل الأراضي التي تشكل جمهورية السودان الحالية تقريباً، وامتدت حتى البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا وأرتريا والصومال في الشرق. ومن هنا جاء القول بأن الحكم التركي المصري (١٨٢١ - ١٨٨٥) هو الذي قام بتوحيد مناطق السودان المختلفة وإخضاعها لحكم مركزي موحد، لأول مرة في تاريخها. وساعد ذلك على خلق عوامل سياسية واقتصادية إضافية أدت إلى إعادة صياغة التركيب القبلي للسكان وبغ عملية الاندماج الوطني خطوات إلى الأمام. ولكن ذلك لا يقلل من شأن العوامل الداخلية، الاقتصادية والسياسية والثقافية التي ظلت تدفع في اتجاه التوحيد والاندماج الوطني منذ فترة طويلة. ولولا ذلك لما استطاع الحكم التركي فرض سيطرته على كل أقاليم البلاد بكل سهولة ويسر.

فالصراع بين سلطنتي سنار والفور لتوسيع مناطق نفوذهما في منطقة كردفان، مثلاً كان يعبر عن نزوع توحيدى فرضته تطورات ثقافية واقتصادية عميقة كانت تجرى وسط المجموعات السكانية في مختلف مناطق البلاد. وتمثلت أهم هذه التطورات في انتشار اللغة العربية ومراكز العلم والثقافة والطرق الصوفية في معظم مناطق السلطنات العربية الإسلامية. وفي نمطية التجار وتعاظم دورها في الحياة السياسية والاقتصادية. وجاء الحكم التركي المصري ليدفع هذه التطورات في اتجاهها التاريخي المحتوم وليضاعف من تأثيرها في تسريع عملية التوحيد والاندماج الوطني وسط المجموعات السكانية في المناطق الشمالية عموماً.

والواقع أن انفجار الثورة المهدية عام ١٨٨١ في وجه الحكم التركي المصري والنفوذ الاستعماري الغربي الذي تغلغل في جهاز الدولة وسيطر على النشاط الاقتصادي والتجاري في البلاد، لم يكن بعيداً عن تأثيرات هذه العوامل في تسريع عملية الاندماج الوطني وانصاجها. إذ لولا ذلك لما تفجرت الثورة المهدية نفسها كأول ثورة وطنية نجحت في هزيمة قوات الحكم التركي المصري وإقامة دولة مستقلة استمرت لأكثر من ثلاث عشرة عاماً، رغم اتساع الهجمة الاستعمارية الغربية واشتداد صراعاتها لاقتسام المنطقة العربية والأفريقية خلال تلك الفترة.

وفي عام ١٨٩٨ قامت بريطانيا، بعد أن فرضت سيطرتها على مصر، بغزو السودان والقضاء على دولة المهدية، وفرض سلطتها على البلاد بحدودها الحالية. واستمر الاحتلال البريطاني ما يقارب الستين عاماً، حتى تمكنت الحركة الوطنية السودانية من انتزاع استقلال البلاد في مطلع عام ١٩٥٦.

هكذا يمكننا متابعة تاريخ الدولة السودانية لفترة تاريخية طويلة، رغم حداثة كيانها الجغرافى السياسى الحالى. وخلال هذه الفترة التاريخية الطويلة تعرض السودان، بحكم موقعه وثرواته الطبيعية الكبيرة والمتنوعة، إلى غزوات وصراعات عديدة مع جيرانه ومع القوى الإقليمية الكبرى المهيمنة على المنطقة خلال الحقب التاريخية المختلفة، كما تعرض إلى هجرات سكانية عديدة ومتنوعة. ومن بين هذه الهجرات كان انتشار الإسلام وتدفق الهجرات العربية إلى داخل البلاد يمثلان الحدث الأكثر أهمية وتأثيرا بحكم دورهما المؤثر والفعال، والمتصل حتى اليوم، فى إعادة تشكيل وصياغة الشخصية الوطنية والقومية لشعب السودان. فقد كانت الهجرات العربية، كما يقول د. مدثر عبد الرحيم^(١)، هى الأكثر نجاحا، حيث أصبحت ثقافتها وديانتها، التى حلت محل ثقافات وديانات الرومان واليونانيين وقدماء المصريين، ذات أثر دائم فى السودان. وانتشار الإسلام فى معظم مناطق البلاد وتعريب معظم مناطقها الشمالية لم يكن نتيجة غزو عسكري، بل كان، بشكل رئيسي، بواسطة المهاجرين العرب المسلمين الذين تسربوا، تدريجيا، إلى داخل الممالك المسيحية. وهذا التأثير تلمسه اليوم فى انتشار الإسلام فى معظم أقاليم البلاد وفى تركيبة سكانها وانتشار اللغة العربية وسط معظم مجموعاتهم.

وفى ذلك يقدر إحصاء ١٩٨٣ سكان السودان بحوالى ٢٠,٦ مليون نسمة، بنسبة زيادة سنوية تعادل ٢,٨٪، ٧٧٪ منهم يعيشون فى الأقاليم الشمالية والبقية فى الإقليم الجندبى. وفى داخل هذه التركيبة السكانية يشير إحصاء ١٩٥٥، الذى أجرى عشية إعلان الاستقلال، إلى أن هناك على الأقل ١٩ مجموعة سكانية رئيسية وحوالى ٥٩٧ مجموعة فرعية. ووسط هذه المجموعات تمثل المجموعات التى تدعى الأصول العربية حوالى ٤٠٪ من مجموعة السكان، بينما تمثل مجموعة البجة فى الشرق حوالى ٧٪، والنوبيون فى الشمال حوالى ٦٪، والمجموعات غير العربية فى الغرب حوالى ٦٪، وقبيلة اللينكا، المجموعة الرئيسية وسط سكان الإقليم الجندبى، حوالى ١٢٪. ولكن هذه الإحصائيات، كما يقول د. عبد الفار أحمد^(١)، تظل فقط تمثل الاتجاهات الشعبية فى نظرة السكان لبعضهم البعض وعلاقاتهم التاريخية والحدود التى يتحركون ويكسبون معاشهم فى ربوعها، وذلك لأنه لا توجد سوى مجموعات محدودة جدا يمكنها أن تدعى عدم الاختلاط بالمجموعات السكانية الأخرى. ويتعميم أوسع تقسم بعض المصادر سكان السودان إلى مجموعتين أساسيين، هما: القوقازيون (حاميون وساميون) والسود (نيليون وسودانيون). المجموعة الأولى تعيش فى شمال وشرق القطر، والمجموعة الثانية فى الغرب والجنوب. وكل مجموعة تضم فى داخلها مجموعات اثنية وثقافية متعددة ومتنوعة. وبجانب هذا التنوع الأثنى، هناك التنوع اللغوى المرتبط به. وفى ذلك يشير إحصاء ١٩٥٥ إلى أن هناك حوالى ١١٥ لغة تستخدمها هذه المجموعات السكانية، من بينها ٢٦ لغة يتخاطب بكل منها أكثر من ١٠٠ ألف نسمة. وفى هذا الإطار تمثل اللغة العربية اللغة الرسمية

الدولة وأهم لغة في البلاد، وهى السائدة وسط سكان الاقاليم الشمالية عموماً بجانب بعض اللهجات فى الشرق والغرب والشمال الاقصى. وفى الإقليم الجنوبي تمثل اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية، وتستخدم اللغة العربية المهجنة، المعروفة بعربى جوبا، فى التخاطب بين المجموعات القبلية المختلفة وفى المدن والمراكز الحضرية، وبالنسبة للمعتقدات الدينية يشكل المسلمون حوالى ٧٠٪ من السكان والمسيحيون حوالى ٤٪ والبقية من أصحاب المعتقدات التقليدية الأفريقية فى الجنوب ومنطقة جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق.

ومع كل هذا التنوع الأثنى واللغوى، ظلت المجموعات السكانية المختلفة تواصل تفاعلها وتمازجها مع بعضها البعض من خلال الهجرات السكانية الداخلية الواسعة والنشاط الاقتصادى المشترك المرتبط بالسوق الوطنى والدولة المركزية الموحدة، بالإضافة إلى التجربة التاريخية المشتركة. وانعكس ذلك فى تسارع عمليات الاندماج الوطنى وتنامى الشعور بالوطنية السودانية فى إطار ارتباطاتها العربية والأفريقية وإطار التنوع الذى يمثل حقيقة سكانية وجغرافية وتاريخية موضوعية. وبذلك يمكن القول أن السودان يمثل دوبة مركبة تتعايش فى داخلها مجموعات سكانية متعددة ومتنوعة، بعضها اكتملت خصائصه الوطنية والقومية وبعضها الآخر لا يزال فى طور القبلية. ولهذا السبب، بالتحديد، ظلت مشكلة الجنوب وقضايا الهوية وتعزيز الوحدة الوطنية تمثل أهم قضايا الصراع السياسى طوال فترة ما بعد الاستقلال، وخاصة فى فترة الديمقراطية الثالثة، وذلك بسبب فشل الحكومات الوطنية المتعاقبة، المدنية والعسكرية، فى استكمال إنجاز أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال، المتمثلة فى:- تدعيم الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى/ التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة والمتوازنة/ تعزيز الوحدة الوطنية/ توطيد الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة والمشاركة فى الحكم/ والتكامل السياسى والاقتصادى والثقافى مع المحيط الجغرافى والتاريخى والحضارى للسودان. وهناك، بالطبع، كتابات عديدة تناولت التطورات السياسية والاقتصادية خلال سنوات ما بعد الاستقلال وفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة فى مواجهة المشاكل والتحديات السياسية التى يعيشها السودان يمكن الرجوع إليها، ولكن المهم هنا أن هذه المشاكل والتحديات طرحت نفسها بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ دفعة واحدة ويصوّر مكثفة وعنفية. ولذلك كان على القوى السياسية مواجهتها بإدراك عميق ومسؤولية وطنية عالية لخطورتها.

ومن هنا كان الاهتمام بمتابعة ودراسة حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال فترة الديمقراطية الثالثة ومحاولة تلخيص أهم دروسها وخبراتها كخطوة نحو تلمس مداخل واقعية للوصول إلى حقيقة الحلقة الشريرة ومصادر الانقلابات العسكرية ومستلزمات تأمين وحماية الديمقراطية.

الفصل الأول يعرض خلفية السمات العامة للواقع الوطنى فى السنوات الأخيرة للنظام المايوى، والفصل الثانى يتابع حركة المقاومة الشعبية والعسكرية ضد النظام الديكتاتورى المايوى حتى انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ وإنحياز القيادة العامة للقوات المسلحة. والفصل الثالث يتابع عملية الانتقال إلى النظام الديمقراطى وأداء مؤسسات الفترة الانتقالية. وفى الفصل الرابع نتابع أداء الحكومة الائتلافية الأولى والثانية (١٩٨٦/ ١٩٨٨) وتراجعها عن تنفيذ برنامجها المعلن وصولاً إلى ارتئائها فى أحضان قوى بقايا مايو. وفى الفصل الخامس نتابع ما سعى حكومة الوفاق الوطنى، بعد مشاركة الجبهة الإسلامية فى الحكم، وأزمة الإسلام السياسى فى مواجهة مشكلات البلاد وصولاً إلى انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ ومذكرة القوات المسلحة فى فبراير ١٩٨٩ وخروج الاتحادى الديمقراطى من الحكم وتكوين حكومة تحالف حزبى الأمة والجبهة الإسلامية القومية حتى سقوطها. وفى الفصل السادس نتابع ظروف تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة ومسيرة عملية السلام الممكن والمستحيل وظروف الصراع السياسى والاجتماعى التى أدت إلى إجهاض الديمقراطية وقطع الطريق على عملية السلام بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩.. ويختم الكتاب بفصل سابع تستخلص فيه نتائج التجربة والدراسة على ضوء هذا التطور الخطير.

ونأمل أن تنجح هذه المحاولة فى تسليط الأضواء على سلبيات وإيجابيات التجربة الديمقراطية الثالثة وفى إثارة المزيد من الأسئلة حول قضايا التطور الديمقراطى فى السودان والمساهمة فى الحوار الواسع الجارى الآن وسط مختلف فئات الشعب السودانى حول قضايا الديمقراطية والبناء الوطنى. لا يدعى الكتاب بأنه قد تناول كل جوانب القضية، فذلك أمر غير ممكن بحكم تعقيداتها وتشعباتها، وبحكم تواضع الامكانيات ولكنه يطرح رؤيته ويأمل أن تثير الاهتمام.

وفى الختام، كان بوى توجيه الشكر إلى الأستاذ تيسير مدثر المحامى لدوره فى إعداد هذا الكتاب، وتقديرى لكل الذين ساعدوا فى إستكماله فلهم جميعاً شكرى وتقديرى على تشجيعهم وخدماتهم ومساهماتهم التى لو لاها لما إكتمل هذا العمل.

الخرطوم - أكتوبر ١٩٩٣

الفصل الأول

الملامح الأساسية للواقع الوطني في السنوات الأخيرة للحكم المايوى

لقد ظل الحكم الديكتاتورى المايوى (١٩٦٩ - ١٩٨٥) طوال سنوات حكمه يركز على انجازاته فى مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتعزيز الوحدة الوطنية والقضاء على القوى المهيمنة التقليدية وتأسيس نظام حكم جديد تشارك فيه كل القوى الاجتماعية الفاعلة فى المجتمع. ورغم أن النظام المايوى قد مرّ بتقلبات سياسية عديدة، بدءاً بفترة الشعارات الاشتراكية والقومية العربية ثم فترة الشعارات الوطنية والمصالحة الوطنية وانتهاءً بشعارات الشريعة الإسلامية السمحاء... رغم هذه التقلبات السياسية ظلت توجهاته السياسية والاقتصادية الأساسية ثابتة، خاصة بعد يوليو ١٩٧١، وكان لها تأثيرها الكبير والعميق فى التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع وفى ارتباطات السودان الإقليمية والدولية. وهذا ما يمكن متابعته، بشكل خاص، فى تطورات الواقع الاقتصادى الاجتماعى وتطورات مشكلة الجنوب ومنذ اتفاقية أبابا عام ١٩٧٢ حتى تجدد أعمال العنف والحرب الأهلية فى صيف ١٩٨٢، وكذلك فى تطورات الركائز الأساسية لنظام الحكم من الجمهورية الرئاسية والحزب الواحد حتى نظام الامامة.

ومن خلال كل ذلك يمكن التعرف على الملامح الأساسية للواقع الوطنى فى السنوات الأخيرة للحكم المايوى وعشية انتفاضة مارس/ ابريل ١٩٨٥. وفى الصفحات القادمة نناقش هذه التطورات ونتابع تأثيرها فى إسقاط النظام المايوى وحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد خلال فترة الحكم الانتقالي والديمقراطية الثالثة:

أولاً: الملامح الأساسية للواقع الاقتصادى الاجتماعى:-

كان شعار التنمية الاقتصادية الاجتماعية من أهم شعارات النظام المايوى وإذا كان هذا الشعار قد ارتبط، فى الفترة الأولى، بتوجهات اشتراكية تقدمية فقد شهدت فترة ما بعد يوليو ١٩٧١ تراجعاً واضحاً عن هذه التوجهات لصالح توجهات أخرى استهدفت خلق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجى والأجنبى لتمويل برنامج قائم على التوسع فى الاستثمار فى إطار التركيب الاقتصادى الاجتماعى الموروث من سلطات الاحتلال البريطانى. وفى الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ استُكملت الإجراءات الضرورية لتأكيد هذه التوجهات وتمثل أبرزها فى التراجع عن

تأميمات ١٩٧٠، وإرجاع الشركات المؤمنة لأصحابها أو تعويضهم عنها، إعادة العلاقة مع ألمانيا الغربية والولايات المتحدة ومراكز النفوذ الغربي بعد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٣، وكذلك بلدان الخليج والسعودية، صدور قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار الصناعى والزراعى وفى مجالات الخدمات بهدف تكريس الانفتاح الاقتصادى ومساواة رأس المال الأجنبى والمحلى فى كافة الامتيازات التى تضمنتها هذه القوانين، السماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية فى القطر، إلغاء نظام اتفاقيات التجارة الثنائية، عودة المفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتبنى أول برنامج متفق عليه بين الطرفين فى عام ١٩٧٢، تحرير التجارة وتخلي القطاع العام عن مجالات هامة للقطاع الخاص المحلى والأجنبى الخ... هذه الإجراءات، فى مجملها، استهدفت خائق المناخ الملائم لجذب رأس المال الخليجي والأجنبى لتمويل برنامج يقوم على زيادة وتنويع الإنتاج والصناعات فى إطار البنيان الاقتصادى الاجتماعى القائم دون اجراء أى تغيير جذى فيه، وذلك بهدف تحويل السودان إلى سلة غذاء الوطن العربى بالتعاون مع رأس المال الخليجي والتكنولوجيا الغربية. وانطلاقاً من ما سعى بالبرنامج الأساسى للتنمية الزراعي قامت الفئة الحاكمة بتعديل الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٠ - ١٩٧٥) بإدخال ما سعى بـ «برنامج العمل المرحلى» الذى ركز على قطاعات السكر والقمح والنسيج بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى المدى المتوسط والتصدير فى المدى البعيد بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز الانفاق الحكومى فى مشاريع البنىات الأساسية. وبذلك امتدت الخطة الخمسية لتصبح خطة سباعية (١٩٧٠ - ١٩٧٧)^(١). وفى عام ١٩٧٧، حيث انتهت الخطة الخمسية المعدلة، أعلنت خطة ستية (١٩٧٧ - ١٩٨٣) تقوم على نمط برنامج العمل المرحلى وتوجهات صندوق النقد الدولى. وهكذا جات السياسات الاقتصادية فى السبعينات وبداية الثمانينات مرتكزة على هذه الخطط وعلى برامج صندوق النقد الدولى المتتالية، بدءاً ببرنامج الإصلاح المالى والتركيز الاقتصادى، ثم برنامج الانعاش الاقتصادى وانتهاء بالبرنامج الثلاثى. وقد أدت هذه الخطط والبرامج إلى إدخال السودان فى أزمة اقتصادية خانقة بدأت فى منتصف السبعينات وتطورت إلى أزمة هيكلية فى بداية الثمانينات. ففي عام ١٩٧٨ أعلن وزير المالية أن الجهات المستولة تمكنت فقط من إنجاز عدد محدود من المشاريع الجديدة وبون أن تحقق الهدف المرجو منها، بينما تعثرت المشاريع الأخرى لأسباب مختلفة. وكانت عائدات مؤسسات القطاع العام. الزراعة والصناعية، القديمة تتدهور بشكل متزايد طوال السنوات السابقة حتى ارتفع دعم الخزينة العامة للمؤسسات الخاسرة إلى خمسة ملايين جنية فى ذلك العام. وخلال نفس الفترة تدهور معدل نمو الدخل الوطنى من ٤٪ فى بداية السبعينات إلى ما تحت الصفر فى عام ١٩٧٨، وارتفعت المديونية الخارجية إلى ثلاثة مليارات مقارنة بحوالى ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٠^(٢). لذلك اضطر وزير المالية لإعلان فشل برامج التنمية وتجميد

الخطة الستية بعد عام واحد من إعلانها واستبدالها ببرنامج يركز على المشاريع التي لم تكتمل وحل مشاكل المشاريع القديمة وتوفير الخدمات الإنتاجية، وفي نفس تلك السنة أعلنت الفئة الحاكمة خضوعها لشروط صندوق النقد الدولي الأخرى بخفض سعر صرف الجنية وإعلان برنامج جديد للإصلاح المالي والتركيز الاقتصادي. وهكذا تحولت شعارات التنمية، خلال سنوات معدودات، إلى أوامهم وتأييد تكبل السيادة الوطنية وترهن ثروات البلاد لقوى الرأسمالية الغربية ممثلة في صندوق النقد الدولي ومجموعة نادى باريس. وفي مواجهة تساؤلات جماهير الشعب، كانت الفئة الحاكمة ترجع هذا الفشل والتدهور المتسارع إلى ارتفاع أسعار البترول وأسباب أخرى غير مباشرة، وأضاف له بعض الأكاديميين سوء التخطيط والتخبط والفساد الإدارى والسياسى^(٣) ومع تقديرنا لدور هذه العوامل، فإن العامل الرئيسى يتمثل فى حقيقة ارتباط خطط التنمية المايوية بشبكة علاقات طبقية فى المجتمع وعلاقات إقليمية ودولية محددة ومتداخلة. فقد كانت مراكز النفوذ الغربى وشركاتها الدولية أنشطت تركيز جهودها، فى تلك الفترة، على امتصاص الفوائض المالية الخليجية والسعودية الناتجة من ارتفاع أسعار البترول. بعد عام ١٩٧٣، وذلك تحت غطاء برنامج تتكامل فيه هذه الفوائض مع إمكانيات السودان الاقتصادية والتكنولوجية الغربية، ووجدت هذه المراكز فى الفئة المايوية الحاكمة الأداة المناسبة لتحقيق أهدافها، وذلك بحكم تركيبها الاجتماعى المتخلف وتطلعاتها الرأسمالية الشرهة. وبالفعل، فقد كان لهذه الحقيقة تأثيرها^(٤) الجذير والمباشر فى صياغة الخطط والبرامج الاقتصادية خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات. وتمثل ذلك فى ربط هذه الخطط والبرامج بسياسة الانفتاح الاقتصادى ويطار البنيان الاقتصادى الاجتماعى الموروث من سلطات الاحتلال البريطانى وتركيز نشاط الدولة على مشاريع البنيات الأساسية ومنح القطاع الخاص المحلى والاجنبى دورا رائدا فى كافة المجالات والدخول معه فى شراكات وتمهيد الطريق له عن طريق الاستثمارات الحكومية فى قطاعات السكر والنسيج وغيرها. ولهذا السبب، بشكل خاص، لم تنجح تلك الخطط والبرامج إلا فى تدمير القوى المنتجة وإضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السودانى وتنمية الفئات الرأسمالية وتمكين رأس المال الاجنبى من السيطرة على مواقع هامة فى مختلف القطاعات الاقتصادية وإغراق البلاد فى بحر من الديون. ولتحاول الآن متابعة هذه التطورات فى بعض القطاعات الاقتصادية ومناقشة نتائجها الاقتصادية والاجتماعية فى داخل المجتمع السودانى وفى علاقات السودان الإقليمية والدولية.

(١) تدمير القطاع التقليدى وتخريب القطاع الزراعى:-

فى القطاع الزراعى ركزت الخطط الاقتصادية المايوية طوال فترة السبعينات على التوسع الأفقى بهدف زيادة وتنويع محاصيل الصادرات، وهذا التوجه ليس جديدا فى السياسات

الزراعية السودانية، فقد بدأت الخطة العشرية (٦٠ - ١٩٧٠)، أثناء فترة الحكم العسكري الأول، التي ركزت على التوسع في الزراعة المروية. وفي السبعينات تركز هذا التوجه في قطاع الزراعة الآلية، بشكل رئيسي، حيث أضافت الخطة الخمسية المعدلة لهذا القطاع حوالي (٢,٨) مليون فدان، وأضافت له الخطة الستية ستة ملايين فدان. لذلك ارتفعت مساحة مشاريع الزراعة الآلية، الخاصة بالسمسم والذرة والقطن، من (١,٦) مليون فدان في عام ١٩٦٩ إلى (٢,٢) مليون فدان عام ١٩٧٤، ثم إلى ٩ مليون فدان عام ١٩٨٤. وبذلك أصبحت هذه المشاريع تمتد في منطقة واسعة من منطقة القضايف شرقا حتى جنوب كردفان ودارفور غربا، مروراً بجنوب النيل الأزرق والجزيرة والنيل الأبيض. وذلك يعني أن هذا التوسع الذي حدث خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٨٤ يعادل ستة أضعاف التوسع الذي حدث منذ بداية الزراعة الآلية عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٦٩. والواقع أن هذا للتوسع الذي شهدته فترة السبعينات وبداية الثمانينات يرجع أساساً إلى اتساع حجم الفئات الرأسمالية في البلاد، وخاصة الفئات التجارية والطفيلية، وتطلعها للحصول على أكبر قدر من الفائض الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقصر وقت. وهذا التوسع المأموم في حد ذاته يعبر في الواقع عن نهج متنامي وسط هذه الفئات وجد التشجيع والحماية والدعم من قبل الدولة بإعلان الخطة الخمسية وبرامج العمل المرحلي والخطط اللاحقة، وكذلك قوانين تشجيع وتنظيم الاستثمار وانحياز الدولة بالكامل إلى جانب الفئات الرأسمالية، وخاصة الفئات التجارية والطفيلية. وفي هذا الجانب كان قطاع الزراعة الآلية يوفر فرصاً واسعة للنمو الرأسمالي مقارنة بقطاعات أخرى، وذلك بسبب خصوبة الأراضي وتوفرها بمساحات واسعة ولانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن تكلفة استصلاح فدان الزراعة المروية يعادل عشرة أضعاف تكلفة استصلاح فدان الزراعة الآلية. لذلك يظل هذا التوسع، والمكانة الهامة التي ظلت تحتلها مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات، مرتبطاً بنمو الفئات الرأسمالية واتساع حجمها وازدياد نفوذها الاجتماعي والسياسي وازدياد نفوذ رأس المال الأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة. فقد وفرت الفئة الحاكمة حرية واسعة لهذه الفئات لم تعرفها من قبل. ويضاف إلى ذلك أن الزراعة الآلية تسمح بالزراعة الواسعة التي تشمل آلاف الأفندية، وأن قانون الاستثمار الزراعي يمنح المستثمرين المحليين والأجانب امتيازات واسعة تشمل إيجار الأرض بأسعار رمزية وتسهيلات البنك الزراعي وخدمات إنتاجية عديدة.

لكل هذه الأسباب تكشف الدراسات الميدانية أن العناصر التي اتجهت إلى الاستثمار في هذا النشاط جاءت من ثلاثة مصادر رئيسية هي:-

١- كبار موظفي الدولة في الخدمة المدنية والعسكرية وأركان الفئة الحاكمة من الوزراء

وقيادات الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجالس الشعب وغيرهم.

٢. الفئات الرأسمالية فى المدن والمراكز الحضرية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية.

٣. قيادات الإدارة الأهلية والزعامات الطائفية والقبلية.

وتوجه عناصر هذه الفئات للاستثمار فى هذا القطاع لا يرجع فقط إلى إمكانياتهم المالية، بل أيضا إلى امتلاكهم مداخل الاتصال بمراكز اتخاذ القرار المركزية والإقليمية بما فى ذلك مداخل الإفساد والرشوة، بالإضافة إلى رغبة الفئة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة فى تمكين علاقاتها وتحالفاتها وتوسيع قاعدتها من خلال مساعدة هذه العناصر وتبعيم مواقعها الاقتصادية والاجتماعية. ومع اتساع حجم هذه الفئات وازدياد وزنها السياسى، خاصة بعد دخول رأس المال الغربى والخليجى فى قطاع الزراعة الآلية، أصبحت قادرة على توجيه سياسات الدولة تجاه القطاع الزراعى لخدمة مصالحها وترسيخ نفوذها السياسى والاجتماعى، حيث كان لها تأثير واضح فى قرارات تميميرى الخاصة بتصفية نظام الشراكة الثلاثية فى مشاريع الزراعة المروية ومزارع الدولة فى قطاع الزراعة الآلية.

لقد أصبحت هناك ثلاثة أنواع من المشاريع، هى مشاريع القطاع الإشرافى، وهى مشاريع خاصة لكنها ترتبط باتفاق معين مع البنك الدولى، والمشاريع المخططة حسب قوانين ولوائح الدولة، وهناك مشاريع عشوائية لم يلتزم أصحابها بخطط الدولة وأولوياتها. والنوع الأخير يمثل قطاعا كبيرا وخطيرا كما سيتضح فى الصفحات اللاحقة.

لقد كان للتوسع الكبير فى مشاريع الزراعة الآلية خلال السبعينات آثاره السلبية المباشرة وغير المباشرة والتي يمكن تلخيصها فى الآتى:-

أولا : فقدان مناطق واسعة من الأراضى الزراعية لخصوبتها خلال سنوات معدودات، وذلك بسبب التوسع العشوائى وغير المسئول الناتج عن عدم الالتزام بنظام محدد لصيانة التربة والمحافظة على خصوبتها، لأن أصحاب المشاريع لا يهتمهم سوى الحصول على أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة وفى أقصر وقت ممكن، وانعكس ذلك فى تدنى إنتاجية الأرض واستمرار زحف المشاريع باتجاه الغرب حتى وصلت إلى جنوب كردفان ودارفور فى أقصى الغرب.

ثانيا: تبيد موارد البلاد من الموارد الطبيعية، خاصة الغابات والمراعى وأراضى الزراعة التقليدية، التى تعتبر ثروة وطنية غالية لا يمكن تعويضها بسهولة. فقد دمرت مساحات واسعة من الغابات والمراعى والأراضى الزراعية بسبب التوسع العشوائى فى المشاريع وفقدت هذه المساحات غطائها النباتى، وهذا ما ساعد على اتساع وتعميق مشكلة الجفاف والتصحر فى مناطق واسعة وعلى اتساع الصراعات القبلية

حول مصادر الحياة والمراعى التى أصبحت محدودة.

ثالثا: تقويض اقتصاديات القطاع التقليدى وتحويل أقسام كبيرة من سكانه إلى أجراء وعمال موسميين. فبعد أن اقترست المشاريع الزراعية مناطق الرعى والغابات وأراضى الزراعة التقليدية التى يعتمدون عليها، لم يجد سكان هذه المناطق سوى التحول إلى إجراء أو الهجرة الداخلية والخارجية بحثا عن مورد رزق. وفى مواجهة هذا الهجوم الرأسمالى الكاسح دخل سكان هذه المناطق فى صدامات كثيرة مع أصحاب المشاريع بفاعا عن مراعيهم وأراضيهم، ووقتها فقط كانت الحكومة تتدخل لتقف بجانب أصحاب المشاريع باسم المحافظة على الأمن دون أى اهتمام بمصالح الملايين من سكان القطاع التقليدى.

وفى قطاع الزراعة المروية تكررت نفس الظاهرة حيث ظلت أوضاع المشاريع المروية تتدهور عاما بعد الآخر، بما فى ذلك مشروع الجزيرة الذى كان، حتى بداية السبعينات، يمثل العمود الفقرى للاقتصاد السودانى والمصدر الرئيسى لتمويل الخزينة العامة ولعائدات البلاد من العملات الصعبة. وفى منتصف السبعينات أصبحت هذه المشاريع تنتج نصف ما كانت تنتجه من محاصيل، بما فى ذلك المشاريع الجديدة، الرهد والسوكنى، الأمر الذى أدى إلى انخفاض صادرات السودان من القطن من ٧٨٠ ألف طن عام ١٩٧٨ إلى ٤٥٠ ألف طن عام ١٩٨٢. وفى بداية الثمانيات أصبحت الصادرات تعتمد على محاصيل قطاع الزراعة المطرية بشكل رئيسى. ومع تدهور المشاريع المروية تدهورت أوضاع المزارعين وسكان المناطق المجاورة لتلك المشاريع الذين يعتمدون عليها فى معاشهم، ونتيجة لذلك اضطر الاف المزارعين إلى ترك الحواشة للزوجة إذا لم يجدوا من يشتريها من أثرياء المزارعين. والواقع أن هذا التدهور لا يرجع فقط إلى إهمال جوانب الصيانة وإعادة تعمير الآليات والبنيات الأساسية، وإنما أيضا إلى إدخال نظام الحساب الفردى فى المشاريع الجديدة أولا ثم تصفية نظام الشراكة الثلاثية فى مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى وفرض نظام الحساب الفردى على قطاع الزراعة المروية بكامله خضوعا لضغوط البنك الدولى وفئات الرأسمالية الزراعية المنتفذة. فقد ظل البنك يمارس ضغوطه فى هذا الاتجاه منذ بداية الستينات، أثناء الحكم العسكرى الأول، ولكن مقاومة حركة المزارعين، والحركة الشعبية بشكل عام، لم تمكنه من تحقيق أهدافه. وجاء النظام المايوى ليفرض هذا الاتجاه فى عام ١٩٨١، رغم رفض اتحادات المزارعين ومقاومتهم التى عبرت عن نفسها فى إضرابات عديدة. بذلك اكتملت سيطرة البنك وسياساته على القطاع الزراعى المروى والمطرى الألى بكامله لمصلحة فئات الرأسمالية الزراعية ورأس المال الأجنبى على حساب الالاف من فقراء المزارعين والعمال الزراعيين. فإذا كان نظام الشراكة الثلاثية يوفر لهم حد معقولا من عائدات إنتاجهم يمكنهم من العمل وتلبية احتياجاتهم الدنيا، فإن فرض

نظام الحساب الفردى لم يترك لهم سوى البحث عن مصدر رزق جديد بعد أن فقدت للحواشة قيمتها كمؤسسة اقتصادية مجزية.

(٢) تغلغل رأس المال الأجنبي فى مواقع هامة.

عرف السودان الاستثمارات الأجنبية فى العصر الحديث فى فترة الحكم التركى المصرى ثم فى فترة الاحتلال البريطانى حيث ظلت تسيطر على مواقع هامة فى قطاعات الاقتصاد السودانى حتى تأميمات ١٩٧٠ التى شملت معظمها. وبعد ١٩٧١ انفتح الطريق من جديد لتدفق رأس المال الأجنبى وإعادة سيطرته على مواقع اقتصادية هامة، وذلك من خلال إجراءات وسياسة الانفتاح الاقتصادى التى سبق أن ناقشناها. وفى هذا الإطار يمثل مصنع سكر كنانة واستثمارات شركة شيفرون فى قطاع البترول أهم الاستثمارات الأجنبية الجديدة فى فترة السبعينات وبداية الثمانينات.

* بدأ مصنع سكر كنانة الإنتاج فى عام ١٩٨١ متأخرا ثلاثة سنوات عن الموعد المحدد له. كان المشروع قد ولد فى مناخ العلاقة الحميمة بين شركة لونرو ورأس المال الخليجى وأركان النظام المايوى فى بداية السبعينات، الأمر الذى سمح له بالحصول على امتيازات واسعة لم يحظ بها أى مشروع آخر، شملت إعفاءات جمركية وضريبية كبيرة ورفع قيود الاستيراد واستئجار الأرض بأسعار رمزية وتوفير الأيدى العاملة الرخيصة وغيرها. ومع كل هذه الامتيازات كان نصيب حكومة السودان ٢٠٪ من أسهم المشروع، وبقية الأسهم لمصلحة حكومتى السعودية والكويت وشركة لونرو وشركات أخرى. والمشروع يقوم على تصدير معظم إنتاجه وبيع جزء محدود منه لحكومة السودان بشروط محددة وأسعار تتجاوز تكلفته المتضخمة بفعل ضخامة حجم المصنع وارتفاع نفقاته الإدارية. وبذلك يتحمل المواطن مخاطر وتكاليف المشروع لأن عليه أن يتحمل عبء سداد النيون التى استدانتها الحكومة لدفع نصيبها من الأسهم، وعليه أيضاً أن يتحمل الآثار السلبية الناتجة عن تركيز موارد الدولة فى مشروع واحد بحجم مصنع كنانة ويهدف الإنتاج للتصدير بدلاً من إنشاء عدة مصانع صغيرة ومتوسطة بهدف الإنتاج لتلبية احتياجات الاستهلاك الداخلى، وعليه أن يتحمل أعباء قيام المشروع على حساب صيانة وتعمير المشاريع الزراعية والصناعية القائمة. ولذلك لم يحقق المشروع الاكتفاء الذاتى من السكر رغم ضخامة استثماراته، لأنه لم ينشأ أصلاً لتحقيق هذا الهدف. وبدلاً من ذلك ظلت الحكومة ترفع أسعار السكر عاماً بعد الآخر حتى سحبت منها الدعم الحكومى بالكامل فى بداية ١٩٨٥. ويجانب ذلك ظل المصنع يمثل جزيرة منعزلة وسط منطقة تقليدية لا يجمعه معها سوى الموقع المشترك، مثله فى ذلك مثل كل الاستثمارات الأجنبية الكبيرة فى كل بلدان العالم الثالث. وبذلك لم يحصد سكان المنطقة سوى الدمار وتحويلهم إلى إجراء

وعمال موسمين.

* شركة شيفرون، هي الأخرى، حظيت بامتيازات واسعة، كانت الفئة الحاكمة كخفيها حتى على مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، ويبدو أن الشركة استفادت من العلاقات السودانية الأمريكية المتطورة في تلك الفترة. فاتفاق الامتياز يمنح الشركة امتيازاً يغطي ٢٠٪ من مساحة السودان الكلية. وهذا ينكرنا بالامتيازات التي كانت تحصل عليها شركات البترول في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يفتح الطريق أمامها للتحكم في عمليات التنقيب والإنتاج وربما التدخل في الشؤون السياسية للبلاد كما ظلت تفعل في بلدان عديدة. أما العائدات فينص الاتفاق على خصم ٢٠٪ منها لتغطية نفقات الشركة في عمليات التنقيب، ويوزع الباقي بنسبة ٥١٪ للشركة و٤٩٪ للحكومة. ويعد استرداد نفقات التنقيب توزع العائدات بنسبة ٧٠٪ للحكومة و٣٠٪ للشركة.

وهكذا يتضح أن الاتفاقية مجحفة ولا تتماشى مع التطورات التي حدثت في مجال العلاقة بين شركات البترول والبلدان المضيفة خلال فترة الستينات، خاصة بعد قيام منظمة البلدان المصدرة للبترول وتأميم العراق للبترول عام ١٩٧٢، فقد استطاعت دول محافظة، مثل السعودية والكويت، انتزاع حق إعادة النظر في شروط الاتفاق بعد بداية الإنتاج، واستطاعت مصر - السادات التوصل إلى اتفاق أفضل مع الشركات خلال نفس تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك تضمن الاتفاق امتيازات واسعة شملت استخدام العمال الأجانب دون إذن مكتب العمل، إعفاءات جمركية كبيرة، رفع القيود عن استيرادات الشركة، إنشاء اسطول نهري خاص، عدم الإشراف الحكومي على نشاط الشركة وحساباتها، وهذا ما ساعدها على تضخيم مصروفاتها لتصل إلى ١,٢ مليار دولار حتى عام ١٩٨٤، وعلى القيام بتهريب اليورانيوم من السودان كما اشارت أوساط صحفية أوروبية عام ١٩٨٢. ومع ذلك ظلت الشركة تتمتع من الدخول في مرحلة الإنتاج لأسباب غير مقنعة.. كما تمتعت أيضاً في إقامة مصفاة للاستهلاك المحلي. وفي بداية ١٩٨٤ شاركت شركة شل في امتيازها دون سبب واضح. وهكذا يبدو أن الشركة لها حساباتها الخاصة التي تدفعها لتوفير البترول السوداني لفترة قائمة خاصة وأنها تمثل واحدة من الشركات السبع الكبرى في العالم.

* إن توجه رأس المال الأجنبي للسيطرة على مواقع هامة في الاقتصاد السوداني لم ينحصر فقط في قطاعي السكر والبترول، بل شمل مواقع هامة في قطاعات المصارف والزراعة الآلية والصناعة ومجالات أخرى عديدة. وإذا كان هذا التوجه قد اتخذ شكل السيطرة الكاملة وشبه الكاملة في قطاعي البترول والسكر، فإنه قد اتخذ في القطاعات الأخرى شكل المؤسسات الأجنبية الكاملة، مثل للبنوك الأجنبية، وشكل المشاركة مع الحكومة، أو القطاع الخاص.

هكذا عاد رأس المال الأجنبي وشركاته الاحتكارية، من جديد، إلى السودان، تحت غطاء المشاركة في الاستثمار، لاستنزاف ثرواته في شكل امتيازات وتسهيلات وأجور ومرتبآت وأرباح فاحشة تحت حماية الدولة وعلى حساب افقار الملايين من جماهير الشعب. ويصف لنا تيم نيبولوك نفوذ رأس المال الأجنبي وشركاته خلال فترة الحكم المايوي حيث يقول «إن تضاريس السياسة الاقتصادية لم تعد تحكمها مصالح السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل تقرر فيها متطلبات بعض الأفراد والمصارف والمؤسسات والحكومات الأجنبية المستعدة لإقراض الحكومة السودانية وللاستثمار في السودان.. وكل هؤلاء هم الذين أصبحوا فيها بعد دافنى السودان»^(٤).

(٣) تنمية الفئات الرأسمالية:

تميزت سنوات الحكم المايوي بنمو واسع وسط الفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية، وذلك بسبب سياساته الاقتصادية التي حطمت القوى المنتجة وأضعفت القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وكرست سياسات الانفتاح الاقتصادي الملائمة للنشاطات الطفيلية بمختلف أشكالها. ويمكننا متابعة هذا النمو الواسع في كافة القطاعات الاقتصادية، لكننا سنركز على الجهاز المصرفي وقطاع التجارة الخارجية لدورهما الكبير في تنمية هذه الفئات. فبعد تركيز سياسات الانفتاح الاقتصادي قامت المصارف الخاصة، الأجنبية والمشاركة، بالسيطرة شبه الكاملة على الجهاز المصرفي وتوجيهه لمصلحتها ومصلحة الفئات الرأسمالية المرتبطة بها، حيث ارتفع عدد المصارف في نهاية السبعينات إلى أكثر من عشرين مصرفاً^(٥)، وأصبحت المصارف الخاصة تنافس المصارف الحكومية. وبذلك أعادت المصارف الخاصة نفوذها وسيطرتها التي فقدتها بتأميمات ١٩٧٠. وفي إطار سياسات الدولة كان دور الجهاز المصرفي يتمثل في تمويل عجوزات الميزانية العامة وتنمية الفئات الرأسمالية المختلفة. فقد ارتفعت مديونية الحكومة والمؤسسات العامة للجهاز المصرفي من ٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى ٤٠٠ مليون عام ١٩٨٢ وحوالي ١,٣ مليار جنيه خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢. وذلك يعني أن الدولة ظلت تعتمد بشكل رئيسي، على الجهاز المصرفي في تمويل عجوزات ميزانياتها، الأمر الذي أدى إلى تصاعد معدلات التضخم، وبالتالي إرهاب الطبقات الشعبية وتنمية ثروات الطبقات المتملكة. وفي الوقت نفسه ظلت المصارف التجارية تقوم بتنمية الفئات الرأسمالية المختلفة. فقد ارتفعت مديونية الجهاز المصرفي للقطاع الخاص من ٧٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى حوالي ١,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٤. وفي ذلك مستوى المصارف الحكومية والأجنبية والمشاركة والإسلامية. فكل مصرف يقوم بتمويل نشاطات مجموعات معينة من التجار ورجال الأعمال، أي مساعدهم في تمويل نشاطاتهم وتنمية إمكانياتهم ومراكمة ثرواتهم. ونشير هنا إلى مديونية أحد كبار رجال الأعمال من أحد المصارف الحكومية التي بلغت حوالي ١٨٠

مليون جنيه في عام ١٩٧٨، جزء كبير منها عملة صعبة استغاد منها في تشييد مصانعها وتطوير أعماله، وفشل في تسديدها. وما جرى لبنك الشعب وبنك النيلين في بداية الثمانينات خير شاهد على دور الجهاز المصرفي في تنمية الفئات الرأسمالية. وهذا هو أحد أهم الأسباب في تكاثر المصارف وتعددتها لدرجة تفوق حاجة الاقتصاد الوطني. والواقع أن هذه المصارف تعتمد في نشاطها التمويلي، بشكل رئيسي، على ودائع الجمهور التي بحوزتها، وليس على رأسمالها الخاص. فقد ظل مجموع قروضها يفوق رأسمالها المصرح به ومن خلال تجاوزها للسقف والإجراءات التي يحددها البنك المركزي ظلت تحقق أرباحاً ضخمة دون مساهمة في تنمية القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ففي عام ١٩٨٤، مثلاً بلغ مجموع رأس المال المدفوع للبنوك الأجنبية حوالي ٤٠ مليون جنيه، بينما بلغ حجم ودائعها ٢٠٠ مليون ووصلت سلفياتها إلى حوالي ٢٠٠ مليون جنيه. أما البنوك المشتركة (الإسلامية وغير الإسلامية) فقد بلغ مجموع رأسمالها ١٨٠ مليون، بينما وصلت ودائعها إلى ٦٠٠ مليون، وبلغت سلفياتها ٤٢٠ مليون جنيه خلال نفس العام. ومع هذه الأرقام يمكننا أن نتأمل حجم الفئات التجارية والطفيلية المرتبطة بهذه البنوك، ومعظم نشاطها التمويلي يتجه إلى مجالات التجارة والمقارنات وسوق العملات الصعبة. فأكثر من ٦٠٪ من قروضها وسلفياتها يتجه إلى التجارة الخارجية وحدها ولا تجد مجالات الإنتاج سوى ٣٪ فقط. وبجانب كل ذلك لابد أن نشير إلى التسهيلات والامتيازات الكبيرة التي وُجدتها البنوك المشتركة، خاصة المسماة إسلامية. فقد تمتع أحد هذه البنوك بامتيازات واسعة تجاوزت ما هو مسموح به في قانون الاستثمار لسنة ١٩٨٠، إذ أنها شملت الإعفاء من كافة أنواع الضرائب، بما في ذلك ضريبة الدخل الشخصي، والإعفاء من الالتزام بضوابط وإجراءات البنك المركزي الخاصة بتوجيه عمليات البنوك التجارية والإشراف على نشاطها التمويلي. لذلك حقق هذا البنك أرباحاً وصلت إلى عشرة ملايين جنيه في عام ١٩٨١ بينما خسرت الخزينة العامة ما يعادل ستة ملايين جنيه هي قيمة ضريبة أرباح الأعمال المستحقة عليه في ذلك العام. ويضاف إلى ذلك أن نشاطات البنك تتركز في عمليات التجارة الخارجية والداخلية والسلفيات قصيرة الأجل ولا يساهم أي مساهمة ملموسة في مجالات التنمية.. وهذه العمليات تشكل مصدراً هاماً للتراكم الرأسمالي تستفيد منه مجموعات معينة من الفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية والطفيلية، تماماً كغيره من البنوك التجارية الأخرى.

وفي نفس الاتجاه ظل يسير قطاع التجارة الخارجية، فمع بداية السبعينات تراجعت الفئة الحاكمة عن إجراءاتها لسيطرة الدولة على تجارة الصادرات والواردات لتفتح الطريق أمام القطاع الخاص. وباسم تحرير التجارة أطلقت أيدي القطاع الخاص في النشاط التجاري بشكل لم يتوفر له حتى في البلدان الرأسمالية العتيقة. وضمن هذا الإطار ارتفع حجم التجارة

الخارجية من ٤٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى حوالي ١,٥ مليار عام ١٩٨٢. فإذا افترضنا هامش ربح في حدود ٢٠٪ فقط، فإن إجمالي الأرباح، التي يمكن أن تكسبها مؤسسات القطاع الخاص العاملة في هذا القطاع، تصل إلى ٥٠ مليون في عام ١٩٧٥ وحوالي ١٢٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٢. بافتراض أن القطاع العام يقوم بحوالي ٥٠٪ من عمليات التجارة الخارجية. وقد تتضاعف هذه الأرباح إذا وضعنا في الاعتبار ظروف غياب الرقابة الحكومية على الأسعار والفساد الإداري والتلاعب في الفواتير والسوق الأسود وغير ذلك من الأساليب التي تتقنها الفئات التجارية. كل ذلك يؤكد أن قطاع التجارة الخارجية كان، ولا يزال يمثل مصدراً هاماً لنمو الفئات الرأسمالية ولتوسع حجمها وازدياد وزنها الاقتصادي والاجتماعي. ويحكم ارتفاع حجم التبادل التجاري بين السودان والبلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد وجدت هذه الفئات فرصاً واسعة لتنمية علاقاتها مع رأس المال الأجنبي وشركائه الاحتكارية. ويحكم تخلى الدولة عن دورها في التجارة الخارجية قامت هذه الفئات بإغراق السوق بالسلع الاستهلاكية والترفيهية، في وقت انعدمت فيه السلع الضرورية للإنتاج والخدمات الأساسية، وبالتالي تبديد موارد البلاد من العملات الصعبة وجزء هام من فائضها الاقتصادي بحكم علاقاتها غير المتكافئة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة والسماح للمصدرين بالاستفادة بنسبة معينة من عائدات الصادرات.

وهكذا، لم ينحصر نمو واتساع حجم الفئات الرأسمالية في هذين القطاعين بل شمل مختلف القطاعات الاقتصادية. فظروف الانفتاح الاقتصادي، وتدفق رأس المال الأجنبي إلى داخل البلاد وتضخم الاتفاق الحكومي، كل ذلك ظل يمثل عوامل هامة في تنمية الفئات الرأسمالية في مختلف المجالات، خاصة مجالات التجارة والمقاولات والعقارات وغيرها. وإذا كانت هذه المجالات قد ظلت تشكل المجالات التقليدية لفئات الرأسمالية السودانية، فقد شهدت توسعاً كبيراً في فترة السبعينات والسنوات اللاحقة. وفي مجال الصناعة توسع النمو الرأسمالي بشكل ملحوظ وتميز بالارتباط برأس المال الأجنبي والاعتماد على الامتيازات والتسهيلات الحكومية والمصرفية. وخلال ظروف مصادرة الديمقراطية وتفشى الفساد وسط جهاز الدولة، وتطلع فئاته العليا وأركان الفئة الحاكمة إلى الثراء وبخول عالم البرجوازية، تبلورت فئات البرجوازية البيروقراطية وتداخلت علاقاتها وتشابكت مع الفئات التجارية والطفيلية. وبذلك يمكننا أن نقول أن الفئات الرأسمالية قد شهدت تغييرات هامة وكبيرة أدت إلى اتساع حجمها وازدياد وزنها الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع. ولكن هذه التغيرات ظلت تسير في نفس الاتجاه الذي ظل يحكم تطور هذه الفئات طوال تاريخها، أي في اتجاه غلبة النشاط الطفيلي والتجاري والارتباط برأس المال الأجنبي وعجزها عن الارتكاز إلى عمود فقري زراعي صناعي.

(٤) اتساع الانقسام الطبقي والتفاوتات الإقليمية

نسبة لتكريس سياسات الانفتاح الاقتصادي وتجميد المشروعات الجديدة منذ عام ١٩٧٨ ازداد الانقسام الطبقي اتساعاً بين اقلية تزداد ثراء واغلبية تزداد فقراً كل يوم، كما ازداد التفاوت في مستوى النمو الاقتصادي بين الأقاليم، وبين المناطق الحضرية والريفية. فالتقديرات الحكومية تشير إلى أن فئة الـ ١٠٪ العليا في المجتمع تستحوذ على ٣٦٪ من الدخل الوطني، بينما لا يتجاوز نصيب فئة الـ ١٠٪ الدنيا الـ ٢٪ فقط من الدخل الوطني وأكثر من ذلك تشير الاحصائيات إلى أن ٦٦٪ من سكان المناطق الريفية، وحوالي ١٨٪ من سكان المناطق الحضرية، يعيشون في مستوى الكفاف، وأن متوسط الدخل السنوي لفئة الـ ١٠٪ العليا في المناطق الحضرية يفوق متوسط دخل فئة الـ ١٠٪ الدنيا في المناطق الريفية بـ ١٠ سبعة عشر ضعفاً. وإذا أضفنا إلى ذلك الإهمال الذي وجدته مناطق الاطراف في الشرق والغرب والجنوب والشمال، والدمار الذي شهده القطاع التقليدي، يتضح لنا حقيقة واقعة الانقسام الطبقي في المجتمع والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي بين الأقاليم..

وتجسدت أهم مظاهر هذه التطورات في اتساع الهجرة الخارجية إلى البلدان البترولية العربية التي شملت خيرة القوى العاملة في القطاعين التقليدي والحديث وخيرة الخبرات الفنية والإدارية. ووصلت الهجرة الخارجية إلى درجة من الخطورة جعلت مدير مصلحة العمل يصرح في بداية عام ١٩٨١ بأنها تقدر بما يفوق المليونين وبأنها شملت ٤٠٪ من القوى العاملة الحديثة، وأن ذلك يظهر بشكل صارخ في بعض القطاعات، حيث فقد السودان، وقتها نصف الأطباء وثلاث المهندسين وأساتذة الجامعات العاملين في البلاد. وتجسدت أيضاً في الهجرات الداخلية الواسعة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، حيث اكتظت المدن بمئات الآلاف من العاطلين وشبه العاطلين عن العمل، وارتفعت نسبة سكان المدن والمراكز الحضرية إلى ٣٥٪ من مجموع السكان نصفهم في العاصمة وحدها. وبذلك انتشرت ظاهرة مدن الكرتون في اطراف المدن والقرى الكبيرة، جنباً إلى جنب مع الأحياء السكنية الراقية.

صحيح أن النظام المايوي لم يخلق ظاهرة الانقسام الطبقي والتفاوتات الإقليمية، لكنه هو الذي فجرها بهذا العمق والاتساع. ففي مقابل نمو الفئات الرأسمالية واتساع حجمها ووزنها الاقتصادي، اتسعت الطبقات الشعبية الكادحة، خاصة في القطاع الزراعي وسط المزارعين والعمال الزراعيين وفي أوساط الموظفين والمهنيين والعمال، وذلك نتيجة لظروف انكماش القطاعات الإنتاجية وإهدار قيمة العمل لحساب النشاطات الطفيلية، وبسبب ظروف تصاعد معدلات التضخم وثبات هيكل الأجور والمرتبات في القطاع العام. ونتيجة لذلك تدهورت أوضاع الفئات الوسطى في جهاز الدولة، وازداد حجم العمال الموسمييين بعد تقويض اقتصاديات القطاع التقليدي، وازداد حجم الطبقة العاملة في الورش والمصانع وقطاع

الخدمات وتطور تركيبها ليشمل مجموعات من خريجي المدارس الثانوية والصناعية. وهذا يعنى اتساع قاعدة الطبقات الشعبية الكاسحة فى المدن والاريااف. وإذا أضفنا إلى كل ذلك طبيعة النظام الديكتاتورى الذى يحرم هذه الطبقات من حقها فى التنظيم السياسى والنقابى المستقل، وكافة الحقوق الأساسية الأخرى، نصل إلى حقيقة عمليات الأفقار والاستغلال البشع الذى ظلت تعيشه طوال سنوات الحكم المايوى. ويضاف إلى ذلك تخلى الدولة عن دورها الاقتصادى والاجتماعى وتدهور الخدمات الاجتماعية منذ منتصف السبعينات. ففى مجال التعليم لاتزال الأمية تشمل ٨٠٪ من السكان. والمؤسسات التعليمية تستوعب حوالى ٥١٪ من مجموع الأطفال فى سن السابعة، ١٨٪ فى التعليم الثانوى و٢٪ فقط فى التعليم العالى. وفى مجال الخدمات الصحية يتوفر سرير واحد فقط لكل ألف مواطن، ومستشفى واحد لكل ١٥٠ ألف نسمة، وطبيب واحد لكل ١٠ آلاف مواطن. ونصف الأطباء العاملين فى البلاد يعملون فى العاصمة. وهكذا حال الخدمات الضرورية الأخرى حيث تشير الإحصائيات الحكومية إلى انخفاض نسبة الاتفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية من حوالى ١٩٪ من اجمالى الاتفاق الحكومى فى الستينات، و١٢٪ فى بداية السبعينات، إلى حوالى ٥٪ فقط فى بداية الثمانينات. والواقع أن دور الدولة فى هذا المجال ظل يشهد تدهورا ملحوظا منذ بداية السبعينات وأصبحت جماهير الشعب تعتمد أكثر وأكثر على العون الذاتى فى بناء المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية، وتحمل نفقات العلاج والدواء والخدمات الأخرى. ومع ضعفها زدهورها هذا فان معظم الخدمات لايزال يتركز فى منطقة الخرطوم والوسط.

من هذا العرض السريع يتضح لنا أن النهج الاقتصادى المايوى قد أدى إلى تكريس وتعميق واقع التخلف والتبعية الموروث من سلطات الاحتلال البريطانى، ووصل به إلى مستوى الاندماج فى قطاعات اقتصادية هامة وتسليم إدارة البلاد لصندوق النقد الدولى، ومن خلفه قوى نادى باريس. وبذلك تعزز واقع التبعية بشكل يفوق كثيراً واقعها قبل ١٩٦٩، حيث تجاوز الأمر حدود التبعية الاقتصادية المرتبطة بالبنيان الاقتصادى الموروث إلى التفریط فى السيادة الوطنية والاستقلال، وارتبط كل ذلك بعملية نهب واسعة لثروات البلاد ومديونية وصلت إلى ١٢ مليار دولار اتجه معظمها للانفاق الاستهلاكى، مع كل ما يحمله معه ذلك من أعباء اقتصادية واجتماعية. وتلازمت هذه التطورات مع تجدد أعمال العنف والحرب الأهلية فى الجنوب لتشكل البلاد فى أزمة سياسية واقتصادية مأساوية ومخيفة.

ثانياً: من اتفاقية ١٩٧٢ إلى تجدد الحرب الأهلية:-

مشكلة الجنوب من المشاكل للمزمنة في السياسة السودانية فقد تفجرت عشية إعلان الاستقلال في أغسطس ١٩٥٥ واستمرت أعمال العنف والحرب الأهلية سبعة عشر عاماً، حيث توصل الحكم المايوى إلى اتفاق مع حركة الأنانيا الأولى في بداية ١٩٧٢. ويعد عشر سنوات اندلعت أعمال العنف والحرب الأهلية من جديد، وبشكل أوسع وأعنف.. لماذا حدث ذلك؟ وما هو أساس المشكلة؟ وإلى أين اتجهت الأحداث؟

لقد تعرضنا في مقدمة هذا الكتاب إلى الظروف التاريخية التي أدت إلى الاختلافات التاريخية والاثنية بين المجموعات السكانية في شمال السودان وجنوبه. وعرفنا أن عمليات التفاعل التاريخية الطويلة والمعقدة التي تمت بين السكان المحليين والهجرات العربية الوافدة، خلال أكثر من سبعة قرون، قد أدت إلى انتشار الإسلام في المناطق الشمالية واستكمال تعريب معظم سكانها. ومن هنا اتخذ الشمال هويته العربية الإسلامية بسماتها السودانية المحددة. أما المناطق الجنوبية فقد بقيت محتفظة بهويتها وثقافتها الأفريقية بسبب ظروف المستقعات والمناخ الاستوائى التي جعلت منها مناطق داخلية مقفولة. ومع كل ذلك ظل التفاعل مستمرا بين المجموعات السكانية في مختلف مناطق البلاد وخاصة بين القبائل الشمالية والجنوبية في مناطق التداخل القبلى ومن خلال الهجرات الداخلية الواسعة والتجربة المشتركة خلال الحقب التاريخية المختلفة، خاصة خلال فترة السلطنات العربية الإسلامية والحكم التركى المصرى ودولة المهديّة. وظل الحال يسير في هذا المنحى حتى جاءت قوات الاحتلال البريطانى، التي سيطرت على السودان بحدوده الحالية لأكثر من ستين عاماً (١٨٩٨ - ١٩٥٦)، لتضع العلاقة بين الجنوب والشمال في مجرى جديد وليظهر إلى الوجود ما عرف بمشكلة الجنوب وذلك لأن المشكلة، في أساسها، ترجع إلى التفاوتات الكبيرة التي خلفتها الإدارة البريطانية في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعى بين مختلف الأقاليم وبين الجنوب والشمال عموماً. فقد ركزت سلطات الاحتلال استثماراتها الأساسية في المناطق الشمالية حيث أقامت مشروع الجزيرة ومشاريع الطلمبات في النيلين الأزرق والأبيض لتلبية احتياجات الصناعة البريطانية من القطن، ومدت خطوط السكك الحديدية من ميناء بورسودان في البحر الأحمر حتى مناطق الإنتاج الزراعى في منطقة الشرق والوسط حتى سهول كريفان في الغرب. أما الجنوب فقد تركته في أوضاعه التقليدية المتخلفة وأهملت إهمالاً كاملاً، وذلك لأن ظروفه لا تسمح باستثمارات اقتصادية مجزية ومناسبة لإمكانياتها وأهدافها. وفي الوقت نفسه انتهجت سياسات تعليمية وإدارية في الجنوب مختلفة كلية عن سياساتها في الشمال.. فقد قامت سياستها التعليمية في الجنوب، التي تركتها للكنائس وجمعيات التبشير المسيحية الغربية، على عزل الجنوب عن الشمال ومحاربة الإسلام واللغة العربية ومنع انتشارهما في

المناطق الجنوبية، مع العمل على نشر المسيحية واللغة الإنجليزية. كما عملت أيضا على زرع روح العداء للحرب والإسلام وتحميل الشماليين أوزار تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر أثناء فترة الحكم التركي المصري، وذلك عن طريق تزوير حقائق التاريخ المعروفة. صحيح أن القرن الماضي شهد انتشار تجارة الرقيق في المناطق الجنوبية وشارك فيها بعض التجار الشماليين، ولكن الحكم التركي المصري والإداريين البريطانيين والتجار الأوروبيين هم الذين لعبوا الدور الرئيسي في انتشار هذه التجارة امتداداً لدورهم في بقية أجزاء أفريقيا حيث قاموا بترحيل مئات الآلاف من الأفريقيين لاسترقاقهم واستخدامهم في المستعمرات الأمريكية. وذلك لا ينفي انتشار تجارة الرقيق وسط بعض القبائل الجنوبية ومشاركة بعض التجار الشماليين فيها، ولكنها كانت محدودة ومرتبطة بالخدمات المنزلية.

وفي سياستها الإدارية عملت الإدارة البريطانية على عزل الجنوب وفصله عن السودان وضمه لمستعمراتها في شرق أفريقيا. لذلك أصدرت قانون المناطق المغفولة لمنع الشماليين من دخول المناطق الجنوبية والعمل فيها، ومنعت القبائل الجنوبية من استخدام اللغة العربية وملابس الشماليين. وفي عام ١٩٤٧ قررت تغيير هذه السياسة وإعادة دمج الجنوب في السودان موحد، تحت ضغط مؤتمر الخريجين وظروف المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا وتدهور أوضاع الامبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية. ففي ذلك العام عقدت سلطات الاحتلال مؤتمراً إدارياً في مدينة جوبا ضم إداريين بريطانيين وعدداً من الجنوبيين والشماليين لمناقشة مستقبل الوضع الإداري للجنوب. وبعد مناقشات ومناورات عديدة قرر المؤتمر دمج الجنوب في السودان الموحد ومشاركته في الجمعية التشريعية التي كان من المقرر قيامها في عام ١٩٤٨ بهدف تمكين السودانيين من المشاركة في الحكم وتقرير مصير البلاد. ولكن وقتها كانت السياسة البريطانية، الإدارية والتعليمية، قد نجحت في تكوين صفة سياسية جنوبية مختلفة في تكوينها الثقافي وتوجهاتها السياسية عن الحركة الوطنية التي تكونت في الشمال وقادت السودان إلى انتزاع استقلاله في مطلع عام ١٩٥٦. وفي الوقت نفسه كان التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي بين الشمال والجنوب قد أصبح حقيقة بارزة وفجوة كبيرة لا يمكن ردمها بسهولة.

ومع كل ذلك كانت الحركة الوطنية، ممثلة في الأحزاب السياسية الكبيرة، غير قادرة على رؤية هذه الحقائق وبالتالي معالجتها عن طريق الاعتراف بخصوصية الجنوب واحترام مطالبه المشروعة في إطار السودان موحد ومستقل. ونتيجة لغياب مثل هذه الرؤية ارتكبت الأحزاب والسياسيون الشماليون لخطأ قاتلة أثناء فترة الحكم الذاتي (١٩٥٤ - ١٩٥٦) أدت إلى ترسيخ وتعميق روح العداء والكرامية وعدم الثقة في الشمال التي زرعتها السياسة الاستعمارية البريطانية وجمعيات التبشير المسيحي الغربية في أوساط المتعلمين الجنوبيين. وتمثلت أهم

هذه الاخطاء فى استبعاد السياسيين الجنوبيين من الحوار مع دولتى الحكم الثنائى خلال عام ١٩٥٢ الذى ادى إلى اتفاقية الحكم الذاتى فى فبراير ١٩٥٢. واستبعدوا، أيضا من المناقشات التى جرت فى نهاية ١٩٥٥ حول ترتيبات إعلان استقلال السودان بقرار وطنى موحد من البرلمان. وعند سيطرة الوظائف تنكر السياسيون الشماليون لوعودهم التى اطلقوها اثناء انتخابات ١٩٥٢ بمنح الجنوبيين أولوية فى الوظائف الإدارية فى الجنوب ومواقع هامة فى الشمال، حيث استحوذ الشماليون على غالبية الوظائف ولم يجد الجنوبيون سوى ست وظائف فقط من مجموع الثمانمائة وظيفة عليا ومتوسطة التى كان يشغلها البريطانيون. وبذلك أصيبت القيادات الجنوبية بالإحباط، وتزايدت شكوك الجنوبيين فى موقف الشماليين من مطالبهم المشروعة، وانقلبت هذه الشكوك إلى روح معادية للشمال بشكل عام. ومع اتساع حالة التذمر والسخط وسط المتعلمين الجنوبيين، وانشغال الأحزاب الشمالية بصراعاتها حول السلطة، انفجر تمرد الفرقة الجنوبية فى توريت فى أغسطس ١٩٥٥، قبل شهر قليلة من إعلان الاستقلال. ونتيجة لذلك شهدت العلاقة بين الجنوب والشمال هزة عنيفة أدت إلى ولادة البذور الأولى لحركة المقاومة الجنوبية وإلى وضع العلاقة بين الطرفين فى مجرى الصراع والاقترال العسكرى بدلا من الحوار الديمقراطى السلمى. وبالطبع لا يمكن عزل كل ذلك عن السياسة البريطانية ودور الكنائس وجمعيات التبشير المسيحية الغربية فى الجنوب طوال أكثر من خمسين عاما. ولكن، أيضا لا يمكن إعفاء السياسيين الشماليين وأحزاب القوى المهيمنة التقليدية وتجاهل أخطائهم القاتلة طوال سنوات الحكم الذاتى والسنوات الأولى التى أعقبت الاستقلال.

كما لا يمكن تجاهل دور القيادات الجنوبية التى انقسمت على نفسها وخضعت لمناورات الأحزاب التقليدية وارتبطت بالقوى الاستعمارية الغربية وتجاهلت أهمية الحوار والتحالف مع الحركة الشعبية فى الشمال طوال السنوات اللاحقة. فقد اتجهت القيادات الجنوبية، بعد أحداث أغسطس/ ١٩٥٥، إلى التركيز على حماية خصوصية الجنوب عن طريق المطالبة بحكم فيدرالى. لذلك رفضت هذه القيادات الموافقة على إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان فى ديسمبر ١٩٥٥ إلا بعد أن اتخذ البرلمان قرارا يقضى بوضع الاعتبار الكافى، عند وضع الدستور، لمطالبه الجنوبيين بحكومة فيدرالية فى الجنوب، ولكن الأحزاب التقليدية لم تلتزم بهذا القرار وظلت تواصل تجاهلها لمطالب الجنوبيين وتتجاهل ما كان يجرى فى الجنوب من توتر وتتمز وشكوك حول نوايا السياسيين الشماليين.

وفى فترة الحكم العسكرى الأول (١٩٥٨ - ١٩٦٤) اتسعت أعمال العنف وروح العداء للشمال وظهرت حركة الانثيانيا الأولى بسبب توجهات الحكم العسكرى لغرض التعريب والاسلمة وإعادة تنظيم جمعيات التبشير المسيحية وطرد بعض التساوسة بعد اتهامهم بالعمل

ضد الحكومة ومساعدة المتطرفين. وظل الحكم العسكري يولج أعمال العنف المتزايدة بحملات عسكرية واسعة باعتبارها تمرداً عسكرياً يجب القضاء عليه، وذلك دون تقدير لدوافعها السياسية وبدون تمييز بين المدنيين الأبرياء والعناصر المتورطة في أعمال العنف.

ومن خلال عملياتها العسكرية في الداخل ونشاطها السياسي في الخارج، تمكنت حركة الانثيانيا من الحصول على تأييد ودعم المؤسسات الكنسية وبعض الدول الأفريقية والأوروبية.. وهكذا تحولت مشكلة الجنوب إلى نزيف متواصل و بوابة للتدخل الأجنبي في شئون السودان الداخلية بهدف عرقلة تقدمه وتطوره وتهديد وحدته الوطنية وتخريب العلاقات الأفريقية العربية والتفاعل الإيجابي بين حركة التحرر الوطني الأفريقية وحركة التحرر القومي العربية. وبعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، التي كانت الحرب الأهلية في الجنوب أحد أسباب انفجارها، وجدت مشكلة الجنوب اهتماماً فكرياً وسياسياً كبيراً وصل قيمه بانعقاد مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥، ولكن المؤتمر لم ينجح في احتواء المشكلة، بسبب انقسامات الجماعات الجنوبية وتشقتها بين شعارات الانفصال والفيدرالية وتقرير المصير وتزايد التدخل الأجنبي في أوساطها، وانشغال الأحزاب التقليدية المهمة بصراعاتها حول السلطة. لذلك استمرت أعمال العنف والحرب الأهلية في الجنوب حتى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩.

كانت مشكلة الجنوب من بين القضايا الأساسية التي وجدت اهتمام انقلاب مايو ١٩٦٩. ففي ٩ يونيو، أي بعد أقل من شهر من استلامهم للسلطة، أصدر العسكريون إعلاناً حول المشكلة تضمن اعترافاً صريحاً بالفوارق والاختلافات التاريخية والثقافية بين الجنوب والشمال، ويحق الجنوب في تطوير ثقافته وتقاليد الخاصة وفي الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان اشتراكي موحد. وكان هذا الإعلان يمثل أول إعلان حكومي يضع المشكلة في إطارها التاريخي الصحيح المرتبط بخصوصية الجنوب الثقافية والأثنية وبأوضاع التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي بين الشمال والجنوب بشكل عام. ومع أن الحكومة العسكرية اتخذت إجراءات عديدة لتأكيد مصداقيتها وجديتها في تنفيذ بنود الإعلان، وأهمها تكوين وزارة الجنوب ومواصلة الحوار مع الجماعات الجنوبية في الخارج، إلا أن خطواتها في هذا الاتجاه لم تتسارع إلا بعد يوليو ١٩٧١، حيث قامت الفئة الحاكمة بإجراء تغييرات أساسية في توجهاتها السياسية والاقتصادية، وساعدها على ذلك عاملان هامين.. العامل الأول تمثل في نجاح جوزيف لاقو في توحيد الجماعات الجنوبية المختلفة في إطار حركة تحرير جنوب السودان وقوات الانثيانيا. وبذلك أصبح من الممكن التعامل مع حركة موحدة بدلاً من حركات وجماعات متعددة ومتصارعة كما كان الحال خلال الفترة السابقة. أما العامل الثاني فقد تمثل في إعلان مجلس كنائس عموم أفريقيا عن استعداده للتوسط بين الحكومة وحركة الانثيانيا بهدف إنهاء أعمال العنف والنزاع المسلح عن طريق الحوار السلمي^(٩). وبذلك

انفتح الطريق للحوار والمفاوضات بين الطرفين وشاركت فيها قوى عديدة، بجانب مجلس كنائس عموم افريقيا، شملت مجلس الكنائس العالمي والامبراطور هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا السابق، بجانب تأييد ودعم دول الجوار الافريقية خاصة يوغندا وكينيا، ويبدو ان التغييرات التى احدثها النظام المايوى فى توجهاته السياسية والاقتصادية بعد ١٩٧١ هى التى دفعت هذه القوى للقيام بدورها هذا. فالمعروف ان حركة انيانيا كانت لها علاقات وطيدة مع هذه القوى ومع الكيان الصهيونى والمخابرات الأمريكية بعد ١٩٦٧ كما وضع اثناء محاكمة المرتزق الالمانى شتاينر فى الخرطوم سنة ١٩٧٠. وهكذا جرت مفاوضات الطرفين، تحت رعاية ومتابعة الامبراطور هيلاسلاسى، وتوصلت إلى ما عرف باتفاقية ايس ابايا فى بداية عام ١٩٧٢، والتى تضمنت الاعتراف بخصوصية الجنوب وحقه فى الحكم الذاتى الإقليمى وفى تطوير ثقافته وتقاليدته الخاصة. ووجدت الاتفاقية قبولا واسعا وسط الجنوبيين باستثناء مجموعة صغيرة ظلت متمسكة بشعار الانفصال، وكان لها دور هام فى تجدد الحرب الاهلية فى ١٩٨٣م).

بذلك دخل الجنوب مرحلة جديدة طويت فيها دعوة الانفصال وأعمال العنف المسلح واصبح الاقليم يدار فيها، لأول مرة فى تاريخه، من خلال حكم اقليمى له مؤسساته التشريعية والتنفيذية بصلاحيات واسعة متضمنة فى دستور البلاد. وفى الوقت نفسه تم استيعاب قوات الانيانيا فى الجيش السودانى ومواقع مدنية اخرى، كما تم توطین اللاجئين الذين شردتهم الحرب الاهلية..

ظل النظام المايوى يعرض الاتفاقية كإنجاز تاريخى هام اعاد للسودان وحدته الوطنية ووضعه فى طريق الاستقرار السياسى والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وكفرصة لتعويض شعب الجنوب عن ما فاتهم خلال سنوات أعمال العنف والحرب الاهلية، كنموذج للبلدان الافريقية ذات المشاكل المشابهة. والواقع ان الاتفاقية امدت النظام المايوى بدعم سياسى كبير ووجد فيها نميرى مدداً لتقوية مركزه السياسى وسط الفئة الحاكمة وفى مواجهة قوى المعارضة السياسية من خلال ربط انجاز الاتفاقية وضمان استمرارها بشخصه. وبذلك وطد تحالفه مع قيادات الانيانيا ومجموعات الصفوة الجنوبية التى اصبحت ترى فى استمرار وجوده فى الحكم ضمانا لاستمرار الحكم الإقليمى وحماية لخصوصية الجنوب فى وجه نزعة السيطرة الشمالية المتأصلة. ولكن مقتل الاتفاقية كان أولا فى انها جاءت فى ظروف حكم ديكتاتورى معادى للديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان والمجموعات الثقافية والاثنية المختلفة، وفى ظروف ضرب الحركة الشعبية فى الشمال، الحليف الأساسى لتطلعات شعب الجنوب المشروعة.. وكان، ثانيا، فى ارتباطها بمراكز النفوذ الاستعماري الغربى فى افريقيا الذى ادى إلى افراغ مشكلة الجنوب من محتواها الديمقراطى المعادى للاستعمار. وتمثل ذلك

فى خلوها من اى اشارة الى قضايا التنمية فى الجنوب وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وفى اعتبار حركة الانيانيا الممثل الوحيد للجنوب دون ان تمنح للجنوبيين حرية الاختيار، ورغم ما عرف عن الحركة من علاقات وطيدة مع الكيان الصهيونى ومراكز النفوذ الاستعماري فى المنطقة وقهم عنصري متخلف لمشكلة الجنوب.

يقول البعض ان سنوات ما بعد الاتفاقية كانت تمثل سنوات الامل فى تنمية الجنوب وريتم فجوة التفاوت فى مستوى التطور الاقتصادى بينه وبين الشمال وازالة كل اسباب العزلة ودعوات الانفصال، وفى تنمية الثقافات الجنوبية المحلية فى إطار ثقافة وطنية متنوعة وموحدة ومتسامحة. وكانت الاتفاقية تمثل بالنسبة لهؤلاء نموذجا لبلدان المنطقة وعاملا هاما فى دفع عمليات التفاعل الايجابى بين الثقافة العربية الإسلامية فى شمال افريقيا والثقافات الافريقية فى وسط وشرق القارة^(٨). ولكن هل كان ذلك ممكنا؟؟ لقد سادت مثل هذه النظرة الحالة والمتفائلة وسط مجموعات التكنوقراط التى ظل يعتمد عليها النظام المايوى طوال فترة السبعينات ووسط تيار السودانوية الذى راجت اطروحاته فى الإعلام الحكومى خلال تلك الفترة. ولكن نسي هؤلاء ان طبيعة النظام المايوى وتركيب وتوجهات القيادات الجنوبية، التى تحملت مسئولية الحكم الاقليمى، لم تكن تسمح بتحقيق مثل هذه الامل الكبيرة والعزيزة على قلوب أبناء وبنات السودان. فالتبيعة الديكتاتورية الفريدة للنظام المايوى كانت تتناقض، فى جوهرها، مع ايشروط الضرورية للحكم الاقليمى وحماية خصوصية الجنوب وتنمية اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما اكده تطور الاحداث حيث قام نميرى نفسه بمواصلة تدخله فى شئون الحكم الاقليمى ويتمزيق الاتفاقية نفسها فى بداية الثمانينات رغم نصوص الاتفاقية وبستور ١٩٧٣ الواضحة فى تحديد صلاحيات مؤسسات الحكم الاقليمى وصلاحيات رئيس الجمهورية والمؤسسات المركزية. اما الصفوة الجنوبية التى تسلمت إدارة الجنوب فقد كانت بحكم تركيبها الثقافى وتوجهاتها السياسية مرتبطة بالسياسة التعليمية والإدارية البريطانية خلال سنوات الاحتلال، وبصراعاتها مع الاحزاب للتقليدية خلال فترة الحكم الذاتى حول مفانم السرونة ووراثه جهاز الدولة الكولونيالى، وبشعارات الانفصال وقوى الاستعمار الجديدة خلال فترة الستينات. وانطلاقا من كل ذلك كانت هذه الصفوة ترى أن القضية هى فقط تسليم إدارة الجنوب للجنوبيين، دون اى تفكير فى قضايا التطور الاقتصادى الاجتماعى وتعزيز الوحدة الوطنية وعلاقات السودان وارتباطاته العربية والافريقية. لذلك قامت، منذ البداية، بتبديد موارد الاقليم فى الصرف البخى على المكاتب والاثاثات والمنازل والسيارات وخلافها، وبالتحويل مؤسسات الحكم الاقليمى إلى مصدر للثراء والنمو الرأسمالى من خلال توطيد علاقاتها مع الفئات التجارية والطبقية للحصول على مفانم ضخمة ومقابل عقود المشتريات والمقاولات الحكومية وغيرها. ومن خلال ممارسات الفساد الادارى والمالى وتجاهل

احتياجات الاقليم في التنمية والخدمات الأساسية ظهرت إلى السطح خلال سنوات معدودات رأسمالية جنوبية واسعة من داخل جهاز الدولة الاقليمي وصقوف الصقوة الحاكمة. وساعد في ذلك مناخ الفساد السياسى الذى كان سائدا وسط أركان الفئة الحاكمة والفئات العليا فى جهاز الدولة فى الشمال وضعف الجهاز الإدارى فى الجنوب وغياب الرقابة الإدارية والمالية المركزية والإقليمية.

وفى ظل هذه الظروف انتفجرت الأزمة الاقتصادية الخانقة فى البلاد وقامت الحكومة المركزية فى عام ١٩٧٨ بتجميد الخطة الستية (٧٧ - ١٩٨٣) وانتهاج سياسات تقشفية فى السنوات اللاحقة تحت اشراف صندوق النقد الدولى. وكان لهذه الاجراءات تأثيرات كبيرة على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية فى الاقليم الجنوبى، بسبب حرمانه الطويل من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والآثار المدمرة للحرب الاهلية وتجاهل مؤسسات الحكم الاقليمى لاحتياجات السكان الاساسية خلال السنوات السابقة. وهكذا تفاعلت هذه العوامل مجتمعة لتعكس نفسها فى انقسامات وصراعات سياسية وقبلية وشخصية وسط مجموعات السياسيين الجنوبيين من أجل السيطرة على مؤسسات الحكم الإقليمى. وتركزت هذه الانقسامات والصراعات، بشكل رئيسى، بين أبناء قبيلة الدينكا والقبائل النيلية الأخرى، الذين ظلوا يسيطرون على أجهزة الحكم الإقليمى بحكم أغليبتهم العرقية، وأبناء القبائل الاستوائية الذين لعبوا الدور الرئيسى فى حركة تحرير جنوب السودان وقوات الانشانيا فى فترة ما قبل اتفاقية ١٩٧٢، ووجدوا انفسهم بعد الاتفاقية فى مواقع هامشية تحت سيطرة مجموعات لم تساهم بما ساهموا به. وكانت السلطة المركزية فى الخرطوم تعمل على تشجيع وتصعيد هذه الصراعات بهدف تقوية مركزها ونفوذها فى الجنوب.. وهذا ما ادى إلى شلل مؤسسات الحكم الاقليمى وتمزيقها، وبالتالي تردى الخدمات الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والمعيشية فى الاقليم. فقد شهدت الفترة ١٩٧٢ - ١٩٨٣ تكوين ست حكومات اقليمية، هى حكومة أبيل الير ١٨٧٢ - ١٩٧٨، حكومة جوزيف لاقو ٧٨ - ١٩٧٩، حكومة بيتر جاتكوث ١٩٧٩ - ١٩٨٠، حكومة أبيل الير الثانية ١٩٨٠ - ١٩٨١، حكومة قسم الله عبد الله رصاص ١٩٨١ - ١٩٨٢، حكومة جوزيف طمبرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣^(٩). وواضح ان السنوات الخمس الاخيرة (١٩٧٨ - ١٩٨٣) شهدت تكوين حكومة كل سنة تقريباً. وهذا وحده يكفى ليوضح حدة الانقسامات والصراعات وحالة الفوضى التى نزلها الاقليم، وما افرزه كل ذلك من احباط ويأس وعدم ثقة فى السلطة المركزية التى كانت تستغل هذه الأوضاع من خلال لعبة التوازنات لاضعاف الجنوب كمركز ضغط موحد. ومع انشغال السياسيين بصراعاتهم السياسية والقبلية والشخصية فقدت مؤسسات الحكم الاقليمى احترام جماهير الجنوب وابتعدت عن مسؤولياتها المباشرة^(١٠). وبوسط هذه الاجواء بدأت ترتفع، منذ ١٩٧٩، الاصوات

المعارضة لربط مصير الجنوب بشخص نميرى وتدخلاته المتكررة في شئون الحكم الاقليمي. وتطورت حالة السخط لتعبر عن نفسها في ظهور انيانيا الثانية وانتشار اعمال العنف المسلح من جديد. ثم توالى الاحداث لتؤدي إلى تجدد الحرب الاهلية في منتصف عام ١٩٨٢ بصورة اوسع وأعنف من سابقتها. وكان لاكتشاف البترول في منطقة بانتيو ببحر الغزال دور كبير في اثارة وتحريك المشاعر الانفصالية وارتفاع الاصوات المطالبة بجنوب قوى في مواجهة الشمال، ويحقه في ثروته الجديدة. ونتيجة لذلك اتسعت الانقسامات والصراعات وسط الصفوة الجنوبية. وتمثلت اهم الاحداث التي أدت إلى تأجيج هذه الصراعات وتجدد الحرب الاهلية في تدخلات نميرى والسلطة المركزية في شئون الحكم الإقليمي وصراعات السياسيين الجنوبيين. وعند بدء العمل في قناة جونقلي اثبرت اشاعات حول وصول مزارعين مصريين للمنطقة، حركتها اجواء الصراعات وتزايد الشكوك حول نوايا الحكومة المركزية، وتبعتها مشكلة حدود الاقليم الجنوبي التي حسمها رئيس الجمهورية برفض قرارات مجلس الشعب الاقليمي حول إعادة تخليط الحدود، ثم جاء الخلاف حول موقع مصفاة البترول، حيث اصدر نميرى قراره باقامتها في كوستي بدلاً من بانتيو، كما كانت ترى الحكومة الاقليمية. وفي عام ١٩٨٢ قرر أيضاً تقسيم الاقليم إلى ثلاث اقاليم ارضاء لجوزيف لاقو وابناء الاستوائية الذين كانوا يريدون التخلص من سيطرة ابناء الدينكا، ويهدف اضعاف الجنوب، وذلك

رغم انه لم يكن يملك هذا الحق حسب نصوص اتفاقية ١٩٧٢ إلا باجراء استفتاء شعبي^(١١)، وهنا كما يقول عبد الغفار محمد احمد، كان هذا الاجراء البداية الفعلية لتمزيق الاتفاقية في ذهن الشعب، ووجد الذين حملوا السلاح من مجموعات انيانيا الثانية المبرر العملي لما كانوا يقومون به من اعمال عنف مسلح، واصبح في مقدورهم استقطاب بعض السياسيين الذين ينسوا من إعادة الروح لاجهزة الحكم الاقليمي ووحدة الجنوبيين في مواجهة تدخلات نميرى^(١٢). وفي هذا الاتجاه اتسعت اعمال العنف في منطقة بحر الغزال في بداية ١٩٨٢، وفي فبراير من نفس العام تمررت الكتبية ١٠٥ في بور ورفضت تنفيذ اوامر نقلها إلى الشمال، وكان معظمها من جنود وضباط الانيانيا السابقين، فتحركت القيادة الجنوبية لاجبارها على تنفيذ الاوامر، وبعد قتال مرير بين الطرفين هرب عدد كبير من جنود وضباط الكتبية إلى الغابة ومعهم اسلحتهم. وفي البداية انضموا لحركة الانيانيا الثانية. وفي اغسطس تأسست حركة تحرير شعب السودان بقيادة العقيد جون قرنق، الذي لحق بجنود وضباط الكتبية ١٠٥ ونجح في توحيد جماعات مسلحة عديدة. وفي سبتمبر من نفس العام اصبر نميرى علي تأجيج الصراعات والانقسامات بإعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٢. صحيح ان إعلان القوانين لم يكن سبباً مباشراً في تجدد الحرب الاهلية، ولكنها زادت اشتعالها^(١٣)... وذلك عادت أعمال العنف المسلح والحرب الاهلية، في الجنوب بسبب تدخلات نميرى وصراعات

السياسيين الجنوبيين وفشل تجربة الحكم الاقليمي فى تحقيق تطلعات الجنوب. وهناك، بالطبع، عوامل خارجية ساعدت فى دفع التطورات الداخلية فى هذا الاتجاه، تمثل اهمها فى دور النظام الاثيوبي فى دعم الحركة بمساعدات كبيرة وفعالة، وذلك كرد فعل لصراعاته مع نظام نميرى، وشاركه النظام الليبى لاسباب مماثلة. وهكذا ادى تجدد الحرب الاهلية فى الجنوب إلى انهيار اكبر الاتجازات التى ظل يتقنى بها النظام المايوى، وكان لها اثر كبير فى اضعافه وتعميق ازيمته السياسية والاقتصادية. ففى عام ١٩٨٤ اتسعت اعمال العنف المسلح لتشمل معظم مناطق اعالي النيل وبحر الغزال ولتهدد الملاحة النهرية بين ملكال وجوبا. وبذلك اصبحت حركة تحرير شعب السودان عنصرا هاما فى السياسة السودانية خلال السنوات اللاحقة، وتزامنت هذه التطورات مع تطورات هامة أخرى فى الازمة السياسية والاقتصادية للنظام المايوى وفى تحالفاته السياسية خاصة بعد مصالحة ١٩٧٧.

ثالثا: تفاقم الازمة السياسية والاقتصادية:

تمكنت الطبقة المايوية الحاكمة، منذ سنواتها الأولى، من استكمال بناء الركائز الأساسية لنظامها السياسى المتمثلة فى: حكم الفرد المطلق والحزب الواحد وقانون أمن الدولة والقوانين الاستثنائية الأخرى. وذلك بهدف احتكار السلطة وتسخيرها لمصلحة البرجوازية البيروقراطية الحاكمة وحلفائها وارتباطاتها السياسية والاجتماعية المحلية والاقليمية والدولية. وجسدت كل ذلك فى صيغة دستورية وقانونية جامعة تفرم على مصادر الديمقراطية وحرمان جماهير الشعب من أبسط حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإطلاق ايدى الطبقة الحاكمة وحلفائها فى استنزاف ثروات البلاد على حساب افقار الملايين من أبناء وبنات السودان. فالاتحاد الاشتراكى، حزب الحكومة، هو الحزب الوحيد المسموح له بالعمل والنشاط السياسى بينما حرمت الأحزاب الأخرى من أى نشاط وتعرضت قياداتها الى شتى صنوف القمع والاضطهاد. وهو التنظيم الأساسى الذى يشرف على النشاط الحكومى وعلى النقابات والتنظيمات الجماهيرية الأخرى وتوجيهها لخدمة سياسات وتوجهات الحكومة. وبذلك تضمن الفئة الحاكمة وحلفاؤها السيطرة على هذه التنظيمات التى ظلت ولا تزال تلعب دورا هاما فى تاريخ السودان الحديث. وقانون امن الدولة، والقوانين الاستثنائية الأخرى، يحرم المواطن من كافة حقوقه الأساسية، بما فى ذلك حقه فى التعبير عن معاناته اليومية، ويمنح جهاز امن الدولة سلطة اعتقال أى مواطن لمجرد الشك فى نواياه، دون تهمة محددة، ويدون إذن قضائى أو محاكمة ولفترة غير محددة. ورغم وجود دستور سنة ١٩٧٣ ومؤسسات تشريعية مركزية واقليمية إلا أن واقع الحال كان يعكس تركيز سلطات تشريعية وتنفيذية كبيرة فى ايدى الحاكم الفرد ومؤسسة الجمهورية الرئاسية، بالإضافة إلى طغيان أجهزة الأمن واحكام

الطوارئ، والقوانين الاستثنائية الأخرى ومصادرة استقلال القضاء. وفي هذا الإطار تمثلت التحالفات الداخلية للفتنة الحاكمة في البرجوازية البيروقراطية المدنية والعسكرية، وفئات الرأسمالية التجارية والطفيلية واقسام من القوى التقليدية القبلية والطائفية المسيطرة في المدن والارياف. فقد ظلت هذه القوى تسيطر على قيادات الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والمواقع الاساسية في قيادات النقابات والتنظيمات الجماهيرية الأخرى. ومن خلال كل ذلك ظلت تسيطر على جهاز الدولة وتُسخره لخدمة مصالحها الطبقية الضيقة. وتمثلت علاقتها الخارجية في الارتباط بمراكز النفوذ الاستعماري الغربي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد والبنك الدوليين، بالإضافة إلى نظام السادات في مصر والاسر الحاكمة في السعودية والخليج. وفي ذلك يقول دتيم نبلوك: إن نظام نميري الذي حكم القوى المهيمنة التقليدية في سنواته الأولى قد انتهى إلى خلق حالة أصبحت فيها الدولة السودانية رهن إشارة متطلبات رأس المال العالمي^(١). وفي نفس الاتجاه يقول دتيسير محمد أحمد: إن فئات الرأسمالية التجارية والطفيلية قد استطاعت بالتحالف مع البرجوازية البيروقراطية والفتنة المايوية الحاكمة، القيام باعادة ترتيب القوى المهيمنة في البلاد والسيطرة عليها بكاملها، وذلك من خلال مناورات وصراعات وتوازنات متعددة ومتنوعة^(٢). ويحكم طبيعتها هذه وتحالفاتها الداخلية والخارجية، فشلت الفتنة المايوية الحاكمة في كل محاولاتها لاحتواء ازمته السياسية والاقتصادية. بدءا ببرنامج التركيز الاقتصادي والاصلاح المالي في عام ١٩٧٨، وبرنامج الانتعاش الاقتصادي في عام ١٩٨١، وانتهاءً ببرنامج صندوق النقد الدولي المتتالية حتى إجراءات مارس ١٩٨٥. فكل هذه المحاولات لم تفشل فقط في تحقيق اهدافها المعلنة، بل أدت عملياً إلى تفاقم الازمة السياسية والاقتصادية يوماً بعد يوم لتلقى بأعبائها على كاهل جماهير الشعب في المدن والارياف. ويرجع ذلك إلى أن كل تلك المحاولات كانت تتحاشى مواجهة الأسباب الأساسية للآزمة المتمثلة في الخيارات السياسية والاقتصادية للطبقة الحاكمة، وفي قاعدتها الاجتماعية الداخلية وارتباطاتها الخارجية الإقليمية والدولية. فقد ظلت كل تلك المحاولات تعتمد على وصفات صندوق النقد الدولي وقوى نادي باريس القائمة على تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي واشاعة الاتجاهات الليبرالية في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني وتعميق تبعيته للسوق الرأسمالية العالمية. ووصفات الصندوق غير علمية، لأن سياساته لم تصمم أصلاً للبلدان المتخلفة وانما للبلدان المتقدمة، وهي لذلك لا تؤدي إلا إلى الافقار وتوقف التنمية كما تشهد على ذلك تجربة السودان والبلدان المتخلفة الأخرى التي طبقت تلك للوصفات. وهي ثانياً: غير موضوعية لأنها تتحاز إلى جانب مصلحة البلدان المتقدمة. ولها توجهات سياسية معينة، حيث تتشدد مع البلدان التي لا تحظى بسياستها برضى الصندوق. وهي ثالثاً: غير محايدة، بل منحازة لايدئولوجية

السوق الحر وهى بذلك تلتزم اتجاهها سياسيا محددا هدفه إعادة إنتاج التقسيم الدولى الرأسمالى للعمل والعلاقات غير المكافئة بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان المتخلفة، وذلك من خلال انحيازها للفئات الرأسمالية فى بلدان العالم الثالث ومناهضة أى سياسات تستهدف التنمية المستقلة فى هذه البلدان. ففي السودان ظل صندوق النقد الدولى يحدد البرامج والسياسات الاقتصادية، منذ عام ١٩٧٨ على الأقل، وبما يتناسب مع مصالح قوى نادى باريس وليس مصالح السودان. وهذا ما اكده وزير المالية عند تقديم ميزانية ١٩٨٥/٨٤، حيث أكد انه لا يعقل أن نطلب دعماً يصل إلى ١,٥ مليار دولار من مجموعة نادى باريس دون افتئاع هذه المجموعة وموافقتها على سياستنا المالية والاقتصادية.

وهكذا لم تفشل برامج الصندوق فقط فى احتواء الأزمة، بل أدت عملياً إلى اتساعها وتفاقمها. أما للقاعدة الاجتماعية للنظام المايوى، ممثلة فى البرجوازية الليبرورقراطية وفئات الرأسمالية التجارية والطفيلية بشكل خاص، فقد كانت تستهدف فقط امتصاص أكبر قدر من الفائض الاقتصادى للبلاد حتى لو أدى ذلك إلى تقويض القوى المنتجة وأضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى، وذلك بحكم طبيعتها الطفيلية وارتباطها الحميم برأس المال الأجنبى. وهذا ما حدث بالفعل فى قطاع الزراعة المروية والمطرية الآلية كما سبق أن أشرنا، وفى قطاعات اقتصادية أخرى. فنشاط هذه الفئات يقوم عملياً على تقويض عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع وتشويه التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد. ونتيجة لذلك انعكشت مساهمة القطاع السلى فى الدخل الوطنى من ٥٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٢٪ عام ١٩٨٤، بينما ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات من ٥٠٪ إلى ٥٨٪ خلال نفس الفترة. وفى إطار قطاع الخدمات تضاعفت مساهمة قطاع التجارة عشر مرات ومساهمة القطاع المصرفى خمس مرات خلال نفس الفترة. صحيح أن النهج الاقتصادى للنظام المايوى لا يختلف، فى جوهره، عن النهج الاقتصادى الذى ظل سائداً طوال سنوات ما قبل ١٩٦٩ ولكن ذلك لا ينفى التطورات الجديدة التى أحدثها هذا النهج فى بنية الاقتصاد الوطنى وتركيبه القطاعى وعلاقاته الخارجية، كما فصلنا فى مكان سابق. وهذه التطورات هى التى أدت إلى تفجر الأزمة السياسية والاقتصادية بهذا العمق والاتساع، وتحولها إلى أزمة هيكلية لا مخرج منها إلا بتصفية أساسها السياسى والاجتماعى بكامله. وجاءت مجاعة ٨٣ - ١٩٨٥، التى شملت مناطق واسعة، وانفجار الحرب الأهلية فى الجنوب لتزيد معاناة أهل السودان فى المدن والارياف. صحيح أن المجاعة كارثة طبيعية سببتها ظروف الجفاف والتصحر، ولكن الأفعال الذى وجدته اقالييم الشرق والغرب والجنوب، وتدمير الموارد الطبيعية فى مناطق واسعة من السهول الوسطى وتقويض اقتصاديات القطاع التقليدى بسبب التوسع العشوائى فى مشاريع الزراعة الآلية، كل ذلك أدى عملياً إلى حرمان سكان تلك المناطق من أى قدرة على المقاومة

وامتصاص الآثار والنتائج السلبية لتلك الكارثة، كما ان تمنع الفئة الحاكمة وتأخرها في إعلان المجاعة وطلب المعونات والمساعدات الخارجية قد ضاعف من أثارها المدمرة.

وهكذا فشلت محاولات الفئة الحاكمة للتكررة لاحتواء أزماتها السياسية والاقتصادية، وذلك لأنها تتحاشى مواجهة اسبابها الأساسية إلى محاولات التبرير والتضليل المتواصل. وكان أخطر هذه المحاولات تمسحها بغطاء الإسلام والشريعة السمحاء من خلال قوانين سبتمبر ١٩٨٣، وذلك بهدف مواجهة ظروف تفاقم الأزمة بمزيد من سياسات القمع والاضطهاد وإعطاء النظام الحاكم وسياساته الاقتصادية والاجتماعية صفة القدسية الدينية، وبالتالي تصفية حركة المقاومة الشعبية تحت ستار حماية الإسلام، والإسلام منها براء. فبالرغم من الحديث المتكرر عن الشريعة السمحاء ظلت الركائز الأساسية للنظام الديكتاتوري الفردي كما هي، وظلت سياسات الانفتاح الاقتصادي مستمرة. وهكذا تحولت الشعارات الإسلامية إلى ترسانة قوانين قمعية هدفها حماية مصادر الظلم الاجتماعي والاقتصادي الفاضح.

* اتجاهات حركة الصراع السياسى والاجتماعى:-

وهكذا، على أرضية هذا الواقع السياسى والاقتصادى الاجتماعى ظلت تجرى حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد خلال السنوات الأخيرة للحكم الديكتاتورى المايوى، بين حركة المقاومة الشعبية والعسكرية والطبقة المايوية، بظفانها، بين قوى التطور الديمقراطى المستقل من جهة وقوى التخلف والتبعية والديكتاتورية من جهة أخرى. ومن خلال هذا الصراع الطويل والمعقد تفجرت انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥، وعلى نفس هذه الأرضية تواصلت حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى الفترة الانتقالية وفترة الديمقراطية الثالثة. وتمحور الصراع، بشكل رئيسى، حول قضايا تصفية الآثار السياسية والاقتصادية والقانونية للنظام المايوى، وإيقاف الحرب الأهلية الجارية فى الجنوب وتعزيز الوحدة الوطنية، ومواجهة قضايا الإصلاح الاقتصادى وترسيخ الديمقراطية. وهذا ما سوف نتابعه فى الفصول القادمة.

هوامش الفصل الأول

١. تيم نيلوك: صراع السلطة والثروة (ترجمة محمد علي جادين والفتاح التجاني) مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٠، ص ٢٥٦.
٢. أزمة الاقتصاد السوداني وطريق للخروج منها (لإعداد اللجنة الاقتصادية لحزب البعث) ب. ن. الخرطوم ١٩٨٦. هذا الكتاب يمثل للمصدر الرئيسي لهذا الفصل.
٣. تيم نيلوك: صراع السلطة والثروة، م. س.، ص ١٩٥٩.
٤. نفسه ص. ٢٦٢ - ٢٦٣.
٥. وزارة المالية والاقتصاد: العرض الاقتصادي ٨٨/٨٧، في عام ٨٧ بلغ عدد المصارف العاملة في السودان ٢٥ مصرفاً هي المصارف الحكومية التجارية: بنك الخرطوم، بنك النيلين، البنك التجاري السوداني، بنك الوحدة، البنك القومي للتصدير والاستيراد. البنوك الحكومية المتخصصة: البنك الزراعي، البنك الصناعي والبنك العقاري. المصارف المشتركة الإسلامية: بنك فيصل الإسلامي، بنك البركة، البنك الإسلامي لغرب السودان، بنك للتنمية التعاوني الإسلامي، البنك الإسلامي السوداني، بنك التضامن الإسلامي. البنوك المشتركة الأخرى: البنك العالي السوداني، البنك الأهلي السوداني، البنك الوطني للتنمية الشعبية، بنك النيل الأزرق للحدود، البنك السعودي السوداني. المصارف الأجنبية: سيتي بانك، بنك عمان للحدود، بنك حبيب للحدود، بنك أبوظبي الوطني، بنك الشرق الأوسط، بنك الاعتماد والتجارة الدولي. وهناك سبعة مصارف أخرى تحت التأسيس.
٦. تيم نيلوك: صراع السلطة والثروة، م. س.، ص ٢٥٢.
٧. عبد الغفار محمد أحمد: مناقشات في إطار عروية السودان وأفريقيته، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٨، ص ٤٣ - ٤٤.
٨. نفسه ص ٤٤ - ٤٥.
٩. عثمان محمد أحمد: مملكة جنوب السودان، الثقافة الوطنية، مجلة شهرية، الخرطوم، عدد رقم ١٩٨٩/٥، ص ٣٧.
١٠. تيم نيلوك: صراع السلطة والثروة، م. س.، ص ٢٦١.
١١. بشير محمد سعيد (حوار)، مجلة الثقافة الوطنية، م. س.، العدد ١/١٩٨٨، ص ١١، ١٠.
١٢. عبد الغفار محمد أحمد: مناقشات في إطار عروية السودان وأفريقيته، م. س.، ص ٥٥.
١٣. بشير محمد سعيد: (حوار)، الثقافة الوطنية، م. س.، ص ١٠ - ١١.
١٤. تيم نيلوك: صراع السلطة والثروة، م. س.، ص ٢٦٢.
١٥. تيسير محمد أحمد علي: زراعة الجوع (بالإنجليزية)، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٨٩، ص ١٥٩ - ١٦٠.

الفصل الثاني

الطريق إلى انتفاضة

مارس / أبريل ١٩٨٥

حركة المقاومة الشعبية والعسكرية ١٩٦٩ - ١٩٧٧:

لم تهدأ حركة المعارضة الشعبية والعسكرية للنظام المايوي منذ اليوم الأول للانقلاب في ٢٥ مايو ١٩٦٩ وحتى سقوطه في السادس من ابريل ١٩٨٥، وظلت حركة المقاومة تتصاعد وتتسع مع انكشاف طبيعته الفاشية والرجعية المناقضة للشعارات التقدمية والديمقراطية والقومية والوطنية التي ظل يرددتها في سنواته الأولى. فمنذ البداية وقفت القوى التقليدية، بقيادة حزب الأمة ومطائفة الانتصار، ضد الانقلاب باعتباره انقلابا شيوعيا ويساريا وله ارتباطات قومية بالنظام الناصري والمخابرات المصرية. وتطور موقف هذه القوى إلى صدامات عسكرية أدت إلى قصف منطقة ودنيواوي في امد رمان بالمداغ والديابات واحتلال مسجدها، وكذلك قصف الجزيرة أبا بالطائرات العسكرية وأغتيال الإمام الهادي ومرافقيه قرب الحدود الاثيوبية خلال عام ١٩٧٠. ونتيجة لاتساع عمليات القمع والاضطهاد اضطرت مجموعات كبيرة من الانتصار للهجرة إلى اثيوبيا، واتجهت القوى التقليدية إلى إعادة تنظيم نفسها في الخارج من خلال الجبهة الوطنية، بقيادة الشريف حسين الهندي، التي ضمت حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي والاخوان المسلمين. اما القوى الديمقراطية والتقدمية فقد أيدت، في عمومها، شعارات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي اعلنتها قيادة الانقلاب، وريطت تأييدها هذا بضرورة اشاعة الديمقراطية والحريات العامة، بما في ذلك حرية النشاط الحزبي والنقابي^(١).

وهذا ما ادى إلى احتكاك وصراعات بين هذه القوى، في مجموعها ومجلس قيادة الانقلاب منذ أيامه الأولى... فقد شهد عام ١٩٧٠ اعتقالات وسط الشيوعيين والاشتراكيين العرب في الخرطوم ومدني والابيض، وخلافات كبيرة بين هذه القوى والسلطة الحاكمة حول سياستها الاقتصادية وموقفها من مشروع روجرز وغيره. وامتدت هذه الصراعات نفسها إلى داخل المجلس وأدت إلى انقسامه إلى تيارين أساسيين. التيار الأول كان يقوده جعفر نميري ومجموعة الضباط المرتبطين بالقوميين العرب والنظام المصري وكان يستهدف فرض نظام شبيه بالنظام الناصري ومعادي للحريات العامة والنشاط الحزبي والنقابي المستقل. والتيار الثاني: كان يقوده الضباط الشيوعيين والديمقراطيون في المجلس. ومع اشتداد الصراع بين

القوي الديمقراطية والتقدمية وقوي الديكتاتورية داخل مجلس الانقلاب قامت مجموعة جعفر نميري بعزل التيار الثاني (بابكر النور، هاشم العطا، فاروق حمد الله) من المجلس في ١٦ نوفمبر ١٩٧٠، كما قامت، بحملة اعتقالات واسعة وسط القوي السياسية والنقابية شملت اعتقال الصابق المهدي وعبد الخالق محجوب وإبعادهما إلي القاهرة. والواقع ان هذا الصراع كان يمثل امتدادا للمناقشات الواسعة التي حدثت بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وسط القوي السياسية والاجتماعية التي تحملت اعباء مقاومة الحكم العسكري الأول وحققت انتصار انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤، وكانت تدور حول تطوير التجربة الديمقراطية في السودان عن طريق تجاوز اخطاء وسلبات التجربة الأولى ١٩٥٤ - ١٩٥٨ والثانية ١٩٦٤ - ١٩٦٩، وربط الديمقراطية بالقوي الاجتماعية الحديثة.

وكانت هذه المناقشات تمثل أيضاً امتدادا وانعكاسا لمناقشات واسعة في الساحة العربية شهدت فترة الستينات، خاصة بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ وهزيمة يونيو ١٩٦٧، حول أهمية الديمقراطية والعمل الجماهيري المستقل لحماية الانظمة الوطنية التقدمية وضمان تطورها لمصلحة الجماهير الكاسحة. وبرز هذا التوجه في البداية خلال الخلافات الفكرية والسياسية التي ظهرت بين حزب البعث العربي الاشتراكي وقادة جمال عبد الناصر حول التنظيم السياسي في الجمهورية العربية المتحدة وضرورة الاستفادة من الجوانب الايجابية في التجربة الديمقراطية في سوريا، وتطور بعد ذلك ليركز علي أهمية الربط الجدلي بين اهداف الحرية والديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية وعلي نقد الافكار الخاطئة التي تركز على الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية ومقاومة القوي الاستعمارية علي حساب الديمقراطية السياسية والحريات العامة وحقوق الإنسان^(٧).

وفي عام ١٩٧٠ شهدت الخرطوم انعقاد ملتقي فكري شاركت فيه قوي سياسية وشخصيات عربية عديدة بالإضافة إلي القوي السياسية السودانية^(٨) ضم شخصيات واحزاباً من مصر، العراق، فلسطين، السودان، ليبيا، الأردن، لبنان. وكانت قضية الديمقراطية محورا أساسياً في مناقشاته، حيث برز تياران... تيار ينظر لدور القوات المسلحة كدور طليعي في عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي بحكم تماسكها التنظيمي والفكري، وكان يقوده (القوميون العرب)^(٩). ومجموعات من التكنوقراط المرتبطة بمجلس قيادة الانقلاب. اما التيار الآخر فقد كان يركز علي أهمية الديمقراطية والنشاط الحزبي والنقابي والجماهيري المستقل وضرورته لضمان سير عملية التغيير الاجتماعي لمصلحة القوي المنتجة ومصلحة الوطن ومنع الارتداد واحتكار مكاسب التغيير لمصلحة فئة اجتماعية محدودة. وذلك انعكس الصراع السياسي والاجتماعي حول قضايا الديمقراطية والتطور الاجتماعي، الذي كان جاريا داخل السودان، داخل مناقشات الملتقي الفكري الذي نظمته وزارة الشباب بهدف دعم التوجهات

الديكتاتورية والبيروقراطية المناهضة للديمقراطية والنشاط الجماهيري المستقل داخل مجلس الانقلاب.

وكامتداد لهذا الصراع كانت حركة ١٩ يوليو ١٩٧١، بقيادة للراند هاشم العطا ومجموعة من الضباط الشيوعيين والديمقراطيين، التي استطاعت الاستيلاء علي السلطة لمدة ثلاثة أيام، ولم تستطع المحافظة علي انتصارها لأنها كانت حركة منفردة فاجأت الحركة الشعبية ومعظم القوى السياسية، وبسبب ظروف توازن القوى في البلاد وتآمر دول ميثاق طرابلس، الذي كان يضم مصر وليبيا والسودان^(١). فقد قامت مصر بالسماح للواء خالد حسن عباس، وزير الدفاع، بتعبئة القوات العسكرية السودانية المتواجدة في منطقة السويس استعدادا لتنفيذ خطة هجوم علي الخرطوم وقامت ليبيا باختطاف الطائرة المدنية التي كانت تنقل بآبكر النور وفاروق حمد الله أعضاء مجلس الحركة من لندن إلي الخرطوم، واحتجازها حتي عودة نميري إلي السلطة مساء ٢٢ يوليو حيث قامت بتسليمها للسلطات السودانية. وعبر أنور السادات عن هذا الدور التأمري بقوله وقتها: «ان ميثاق طرابلس ولد باسئانه». وفي الوقت نفسه ترددت اتهامات عن تورط السعودية في هذا التآمر نتيجة لسقوط طائرة عراقية في اراضي الحجاز، كانت تحمل وقدأ عراقياً لزيارة الخرطوم بقيادة محمد سليمان الخليفة أحد أبرز قادة حزب البعث في السودان، عضو القيادة القومية للحزب، الأمر الذي ادي إلي استشهاده مع بعض اعضاء الوفد المرافق له، وذلك قبيل عودة نميري إلي السلطة مساء نفس اليوم.

وبعد عودته للسلطة قام نميري باعدام عدد كبير من قيادات حركة ١٩ يوليو بعد محاكمات ميدانية لم تستغرق سوى ساعات معدودة. وشملت المحاكمات والاعدامات بعض المدنيين من قيادات الحزب الشيوعي. وقامت السلطات بتنفيذ احكام الاعدام علي عجل خوفا من حملات الاستنكار العربية والعالمية التي كانت تتصاعد. وبذلك فقد الشيوعيون عددا من أهم كوادرهم وقياداتهم من المدنيين والعسكريين وتم اعتقال المئات من الشيوعيين والديمقراطيين والبعثيين، وبدأت صفحة سوداء من القمع والاضطهاد في تاريخ السودان الحديث. واستمرت حملات القمع والمطاردة والاعتقال والتشريد من العمل التي شملت المئات من العاملين في الخدمة المدنية والقوات النظامية. وهكذا عادت سلطة مايو إلي الحكم لتكشف عن طبيعتها الفاشية والرجعية المعادية للديمقراطية والتقدم تحت ستار كثيف من شعارات الاشتراكية والتقدم والوحدة العربية. وذلك من خلال ركائز نظامها السياسي علي اساس حكم الفرد والحزب الواحد وقانون أمن الدولة والتبعية للقوي الاقليمية والدولية المعادية لأماني وتطلعات شعب السودان في الحياة الحرة الكريمة. ولكن رغم ذلك ظلت حركة المقاومة الشعبية والعسكرية مستمرة في اشكال مختلفة ومتعددة.

في اغسطس ١٩٧٢ اعلن التجمع النقابي الذي كان يضم عددا كبيرا من نقابات العمال

اضراباً عاماً في البلاد شارك فيه طلاب الجامعات والمعاهد العليا ومعظم المدارس الثانوية في العاصمة وبعض مدن الاقاليم الاخرى بمظاهرات عاصفة نددت بالحكم الديكتاتوري وسياساته المخرية. كما خرجت تظاهرة نظمها المحامون من امام الهيئة القضائية في الخرطوم اتجهت إلى القسم الشمالي لفتح بلاغ امام قاضي جنايات الخرطوم ضد نائب رئيس الجمهورية، وقتها، أبو القاسم محمد إبراهيم، بتهمة التحريض علي الفتنة بتصريحات علنية، حث فيها المواطنين علي ضرب وملاحقة ما اسماهم (قوي الشعب والثورة المضادة). وتكمن اهمية هذه الانتفاضة الشعبية في انها كانت أول نشاط واسع بعد مجازر يوليو/ ١٩٧١ وما صاحبها من حملات تشريد واعتقال. لذلك قامت الفئة الحاكمة بحملة اعتقالات واسعة شملت كل قيادات التجمع النقابي والاتحادات الطلابية ومعظم رموز القوي السياسية وكل المحامين الذين شاركوا في موكب فتح البلاغ ضد أبو القاسم، وذلك بالإضافة إلي محاكمة العشرات من القيادات النقابية.

من هنا كانت انتفاضة اغسطس تعبر عن نهوض شعبي واسع شاركت فيه كل القوي السياسية التقليدية واليسارية والوطنية، رغم خلافاتها التي تعمقت بسبب تعقيدات الوضع السياسي في البلاد بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩. فقد كانت الاحزاب التقليدية تعمل تحت لواء الجبهة الوطنية وكان لها نفوذ كبير وسط نقابات التجمع النقابي. وهناك مؤشرات كثيرة كانت تؤكد ارتباط الانتفاضة بمحاولة انقلاب عسكري تدبر له قوي الجبهة وقيادتها في الخارج. أما القوي الوطنية واليسارية الاخرى، فقد كانت تعمل من مواقعها المستقلة، وكان للشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين نفوذ مؤثر وسط الطلاب ونقابات العمال والمهنيين. وهكذا وجدت القوي السياسية المختلفة نفسها في خندق واحد في مواجهة الفئة الديكتاتورية الحاكمة ومن اجل انتزاع حقتها في الحرية والحياة الكريمة. ولكن، مع ذلك، لم تؤد معسكرات الاعتقال المشتركة إلي أي تغييرات جدية في اتجاه توحيد قوي المعارضة السياسية والنقابية. فقد ظلت قوي الجبهة الوطنية تواصل نشاطها في الداخل والخارج بعيدا عن القوي السياسية الاخرى. ومن جهة اخري واصلت الحركة الشعبية في الداخل نشاطها لبناء مراكزها وسط الطلاب والعمال والموظفين تحت شعارات الديمقراطية ومقاومة سياسات القمع والاضطهاد والغلاء والتخريب الاقتصادي. وضمن هذا الإطار جاءت حركة ٥ سبتمبر ١٩٧٥ بقيادة المقدم حسن حسين، التي ضمت في صفوفها عددا كبيرا من الضباط وضباط الصف الذين اعادوا نفيهم إلي السلطة في ٢٢ يوليو ١٩٧١، وشارك فيها عدد من أعضاء الجبهة الوطنية وبعض تنظيمات ابناء الغرب. واستطاعت الحركة الاستيلاء علي مباني الإذاعة والتلفزيون، حيث اذاع حسن حسين بيانا قصيرا تحدث فيه عن اهداف الحركة. كما تمكنت بعض عناصرها من اقتحام سجن كوير بالخرطوم بحري واطلقوا سراح المعتقلين من عناصر الجبهة الوطنية وجمعوا

للمعتقلين الآخرين من الشيوعيين والبعثيين والديمقراطيين وهندوهم بتصفية الحساب بعد استكمال عملية استلام السلطة. ولكن الحركة أجمعت في مهدها، ورغم فشلها والتضحيات الكبيرة التي قدمتها، كانت حركة سبتمبر ١٩٧٥ عاملاً هاماً في إضعاف النظام المايوي وتفكيك سنده العسكري داخل القوات المسلحة. وفي الوقت نفسه كشفت الحركة التناقضات التي كانت تعيشها قوى الجبهة الوطنية حيث برزت إلى السطح جبهة أبناء الغرب وخلافاتها مع القوى الأخرى داخل الجبهة، وخاصة حزب الأمة. ومع كل ذلك واصلت الجبهة الوطنية محاولاتها للقضاء على النظام المايوي واستلام السلطة بالعمل المسلح. فبعد أقل من عام قام العقيد محمد نور سعد بقيادة حركة ٢ يوليو ١٩٧٦ التي اعتمدت على مجموعات مدنية تم تدريبها في معسكرات خاصة داخل ليبيا. وتمكنت هذه العناصر من دخول السودان عبر الصحراء الغربية والوصول إلى أطراف مدينة امدرمان والمرابطة هناك لعدة أيام. وعند ساعة الصفر تحركت هذه المجموعات (حوالي ٦٠٠ - ٧٠٠ مقاتل) باتجاه الوحدات الأساسية للقوات المسلحة ومرافق الدولة ومباني الإذاعة والتلفزيون ومطار الخرطوم. وبعد قتال شرس في مواقع عديدة مع القوات المسلحة أجهضت الحركة وتم القبض على مجموعات كبيرة من المشاركين فيها. ورغم المباغطة استطاعت الفئة الحاكمة استتفار القوات المسلحة من خلال خطة اعلامية استندت إلى ان البلاد تواجه غزواً ليبيا قوامه مجموعات من المرتزقة وهذه اباداة الجيش السوداني واستلام السلطة. وبعد القضاء على الحركة تعاملت الفئة الحاكمة برد فعل عنيف، فلجأت إلى ايشع اساليب التعذيب والبطش والارهاب والقتل الجماعي وعدم الالتزام بآبسط اجراءات التحقيق والمحاكمة، الامر الذي دفع المدعي العمومي، الأستاذ الصادق شامي، ووكيل ديوان النائب العام، د يوسف ميخائيل، إلى تقديم استقالتيهما احتجاجاً على تلك الاساليب والممارسات، خاصة المحاكمات التي تمت خارج نطاق القانون وتقاليد القضاء السوداني، وأهمها محاكمة الشريف حسين الهندي والصادق المهدي غيابياً والحكم عليهما بالاعدام، رغم ان القانون ينص على حضور المتهم. ومع كل ذلك واصلت المحاكم أعمالها في مدينة عطبرة وأصدرت احكامها التي أدت إلى اعدام عدد كبير من المشاركين وبفهم في مقبرة جماعية.

لقد كانت حركة ١٩٧٦ اقوى الحركات التي قامت بها قوى الجبهة الوطنية وذلك بحكم اعدادها وامكانياتها الضخمة، وقدمت فيها تضحيات كبيرة. ولكنها كشفت في الوقت نفسه ضعف الجبهة وتناقضات وصراعات قياداتها التي كانت أحد الأسباب الرئيسية في فشل الحركة، كما ظهر ذلك في اعترافات المتهمين وخلافات القيادات السياسية في الخارج. وادي كل ذلك إلى خيبة أمل كبيرة وسط قيادات الجبهة وكوادرها. ويرجع ذلك بشكل رئيسي، إلى الجهد والوقت والامكانيات الكبيرة التي بذلت في اعداد وتأمين قوات الحركة وإلى الخسائر

الفادحة التي تعرضت لها هذه القوات خاصة وسط انتصار حزب الأمة. ويمكن القول ان فشل الحركة كشف حالة/ الإتهاك الشديد التي أصابت قيادات الجبهة الوطنية وتسلسل اليأس إلى بعض مراكزها. وبذلك وجدت نفسها وجها لوجه امام نتائج نهجها واسلوبها في مقاومة النظام المايوي انذي ظل يعتمد علي العمل الخارجي والمغامرات العسكرية وتجاهل العمل الجماهيري في الداخل. وفي الوقت نفسه كشفت الحركة ضعف النظام الحاكم وامكانية اختراق اجهزته الامنية الضخمة، الامر الذي دفعه إلى اجراء تعديلات كثيرة في الدستور وقانون امن الدولة بهدف تكريس حكم الفرد وتدعيم اجهزة القمع والاضطهاد دون جدوي.

إن هذا العرض لم يكن يستهدف، بالطبع، رصد ومتابعة مختلف اشكال المقاومة الشعبية والعسكرية ضد النظام الديكتاتوري المايوي، بل إعطاء صورة مبسطة لمقاومة ظلت متواصلة طوال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ وللنضحيات الكبيرة التي قدمها أبناء شعب السودان في سبيل الديمقراطية والحياة الحرة الكريمة. وفي هذا الإطار يمكن القول ان هناك ثلاث عقبات اساسية كانت تعترض هذه المقاومة، في تلك الفترة، تمثلت في الآتي:-

(١) عدم وحدة قوي المعارضة في مركز موحد:

هناك تعقيدات كثيرة صاحبت انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ كان لها تأثيرها في عدم وحدة قوي المعارضة. فالقوي التقليدية ظلت تعتقد ان الانقلاب من تخطيط وتديره القوي اليسارية، خاصة الشيوعيين و(القوميين العرب)، رنك بهيف فرض برنامجها بالقوة المسلحة. وهذا الاعتقاد يرجع إلى عاملين: الأول ان الانقلاب طرح في بياناته الأولى كل المحاور الأساسية لبرنامج القوي اليسارية والتقدمية. والثاني: ان هذه القوي اعلنت تأييدها للانقلاب من خلال تأييدها لبرنامجها بجانب مطالبتها بالديمقراطية وتوسيع الحريات العامة، وان عددا كبيرا من الشيوعيين والديمقراطيين والقوميين العرب شارك في حكومة الانقلاب وفي مواقع تنفيذية أخرى. ورغم ان ظروفًا وتعقيدات كثيرة قد احاطت بهذه الحقائق وادت خلال فترة قصيرة، إلى صراعات وصدامات بين هذه القوي والفئة الحاكمة، ورغم ان اعتقالات ١٩٧١ و١٩٧٢ قد شملت كل اطراف الحركة السياسية إلا ان كل ذلك لم يؤد إلى خلق مركز موحد لقوي المعارضة. والواقع ان هذا الوضع استمر إلى فترة طويلة لاحقة الامر الذي ساعد النظام الحاكم علي اللعب بتناقضات المعارضة وإطالة عمره.

(٢) نهج القوي التقليدية في المعارضة:

اتجهت احزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والاخوان المسلمين وبعض التنظيمات الاقليمية إلى تكوين الجبهة الوطنية وانتهاج اسلوب يعتمد علي العمل الخارجي والارتباط ببعض القوي الاقليمية واستغلال تناقضات الفئة الحاكمة مع الانظمة العربية والافريقية المجاورة، خاصة

ليبيا واثيوبيا، وعلي المغامرات العسكرية وتجاهل العمل الشعبي في الداخل. وبذلك ركزت نشاطها في الإعلام الخارجي ومعسكرات التدريب في الأراضي الليبية والاثيوبية والاحالات الانقلابية العسكرية.. ورغم اعتمادها في الداخل علي مجموعات من التجار والسياسيين والقبائل إلا ان نشاط هذه المجموعات لم يركز علي تنمية الحركة الشعبية وتوسيعها بل ظل يعمل لتلبية احتياجات خط المغامرات العسكرية كما حدث في انتفاضة ١٩٧٢ مثلا. وهذا الاسلوب كلفها خسائر كبيرة دفعتها إلي مصالحة ١٩٧٧.

(٣) الطبيعية الفاشية للفتة الحاكمة وارتباطاتها الإقليمية:

ظل النظام الديكتاتوري يواجه حركة المقاومة الشعبية والعسكرية بشراسة بالغة كما حدث في ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٥، ١٩٧٦ وغيرها. ولم تقتصر هذه الشراسة علي الحركات العسكرية فقط بل حتي الانتفاضة الشعبية كانت تواجه بمختلف اساليب القمع والبطش والاضطهاد التي شملت الاعتقال لفترة غير محددة، بدون إذن قضائي او تهمة محددة، بالإضافة إلي التعذيب والمحاكم الإيجازية. وبجانب ذلك لجأت الفتة الحاكمة إلي القوانين المقيدة للحريات وإطلاق ايدي رجال الأمن دون حسيب أو رقيب. ولجأت، أيضا، إلي توطيد تحالفاتها الإقليمية وتوظيفها لخدمة بقائها في كراسي الحكم.

لقد كان لهذه العوامل مجتمعة دور كبير في عرقلة نمو واتساع حركة المقاومة الشعبية والعسكرية خلال الفترة الأولى، خاصة ان الفتة الحاكمة كانت تعيش عزلة كاملة بعد اخفاقها في تحقيق شعارات التنمية والوحدة الوطنية وغيرها من الشعارات التي كانت ترفعها وذلك رغم استفادتها المؤقتة من اتفاقية انيس ابابا ١٩٧٢ في توطيد تحالفها مع قوات الانيانيا والسياسيين الجنوبيين. ولكن رغم ذلك ظلت جذوة المقاومة متقدة خاصة في اوساط الطلاب والعمال والمهنيين، وظهر ذلك بشكل خاص في السنوات التي اعقبت مصالحة ١٩٧٧.

مصالحة ١٩٧٧:

كل هذه العوامل تضافرت مع ظروف تفاقم أزمة النظام الديكتاتوري، وبحثه عن مشروعية جديدة لتوسيع قاعدته الاجتماعية بعد اخفاق برنامجه السياسي والاقتصادي، لتدفع نميري والصانق المهدي للالتقاء وجهاً لوجه في مدينة بورتسودان وليعلنوا التوصل إلي مصالحة بين الطرفين. والملفت ان المصالحة لم تتضمن شروطا محددة باستثناء إجراءات العفو العام وإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. وانضم حسن الترابي والايخوان المسلمون إلي قطار المصالحة بعد أسابيع قليلة رغم ان الصانق المهدي لم يستشرهم في أي خطوة من خطواته، وكانوا اكثر حماساً منه. اما الشريف الهندي فقد تردد في قبولها منذ البداية. وبذلك

الفئة الحاكمة والوسطاء، سودانيون وعرب، جهوداً كبيرة لاقناعه وقدمت له السلطة تنازلات كثيرة شملت تعديل قانون امن الدولة وإعادة النظر في أسس التنظيم السياسي. ولكن هذه المحاولات لم تنجح. وفي منتصف عام ١٩٧٨ أعلن الهندي رفضه الصريح والواضح للمصالحة وأكد مواصلة الحزب الاتحادي الديمقراطي لخط المعارضة لاسقاط النظام الديكتاتوري وإقامة بديل ديمقراطي. وهكذا استكملت لجراءات المصالحة مع حزبي الأمة والاحوان المسلمين التي ادخلت النظام المايوي في فترة جديدة ادت إلي اضعافه واريك توجهاته وتحالفاته وتمثل ذلك في ارتقاء قبضته رغم استمرار ترسانة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ورغم توسيع قاعدته الاجتماعية. بذلك انفتح الطريق لبروز تحالفات جديدة في المسرح السياسي وداخل صفوف القوي الحاكمة في نفس الوقت وظهر ذلك بشكل واضح، في صراعات ومناورات متعددة ومتنوعة وسط مراكز السلطة المختلفة. وفي الجانب الآخر أصبح الشريف حسين الهندي زعيماً للمعارضة الخارجية والداخلية بلا منازع، وخسر الصديق المهدي الكثير من سمعته ونفوذه السياسي دون مقابل حقيقي.

نهوض الحركة الجماهيرية ١٩٧٨ - ١٩٨٤ :-

شهدت فترة ما بعد المصالحة نهوضاً واسعاً وسط الحركة الشعبية حيث شهدت الشهرين الاخيرة من عام ١٩٧٨ عدة اضرابات عن العمل قامت بها نقابات الفنيين والمعلمين. ويعد توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني اعلان الصديق المهدي معارضته للاتفاقية وانتقد موقف نعييري المؤيد للسادات وذلك إضافة إلي انتقاداته للسياسات الاقتصادية. وفي تلك الفترة بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي يصعد نشاطه من خلال مساندة نقابات المعلمين والفنيين وادانة اتفاقية كامب ديفيد وتأييد النظام لها. وفي ابريل ١٩٧٩ قامت سلطات الأمن، بقرار من رأس الدولة بحملة اعتقالات واسعة شملت عدداً كبيراً من البعثيين ووجه رأس النظام في نفس اليوم خطاباً شن فيه هجوماً شديداً علي حزب البعث ونشاطه السياسي واتهمه بتهديد الوحدة الوطنية من خلال تمديد نشاطه إلي مناطق جبال النوبة التي لا علاقة لها بالعروبة والثقافة العربية الإسلامية، كما هاجم العراق واتهمه بالتدخل في شئون السودان الداخلية. وذلك افتتحت السجون والمعتقلات من جديد بعد تصفيتيها من المعتقلين والسجناء السياسيين في منتصف ١٩٧٨، وواصل النظام سياسة القمع العلني التي كان إبرز نمانحها وقتها الإعلان عن تشكيل محكمة أمن دولة، بقرار رئاسي، لمحاكمة بعض كوادر حزب البعث في مدينة نيالا. وتلاحقت بعد ذلك اضرابات النقابات خاصة بعد اتفاق ١٩٧٨ مع صندوق النقد الدولي وتخفيض الجنيه السوداني وانتهاج الدولة لسياسات تقشفية. فقد شهد خريف العام نفسه اضراب اتحاد مزارعي الجزيرة احتجاجاً علي تراجع الفئة

الحاكمة أمام ضغوط البنك الدولي لفرض ضريبة علي مياه الري وإجراء تغيير جوهري في نظام الشراكة الثلاثية. وشهدت نقابات العمال تحركات واسعة كادت أن تطيح بقيادة الاتحاد الموالية للحكومة. ونتيجة لذلك قامت سلطات الأمن باعتقالات واسعة وسط النقابيين الديمقراطيين والشيوعيين والاتحاديين. وفي نفس الإطار نجح الشريف الهندي في تكريس زعامته للمعارضة، وبدأت ترسم في الساحة السياسية معالم اصطفااف جديد تبعته تحالفات سياسية وسط اتحادات الطلاب ونقابات المهنيين ضمت الاتحاديين ر'بعثيين والشيوعيين. وفي منتصف ١٩٧٩ أعلن عن تحالف بين الحزب الاتحادي الديمقراطي، بقيادة الشريف الهندي، وحزب البعث، وذلك كخطوة أولى في طريق توحيد حركة المقاومة الشعبية. وفي الجنوب بدأت خلافات السياسيين الجنوبيين مع رئيس الجمهورية تبرز إلي السطح، وذلك بسبب تسخلاته في شؤون الحكم الذاتي الإقليمي وكيفية التصرف في بترول منطقة ياستيو ودمج قوات الانثانيا، بالإضافة إلي دوره في توسيع الانقسامات الشخصية والقبلية والسياسية في اوساطهم. وتطورت هذه الخلافات إلي صراعات أدت إلي اعتقال اعداد كبيرة من السياسيين الجنوبيين خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ وظهور حركة تحرير شعب السودان في يوليو ١٩٨٢.

وخلال الفترة اللاحقة تلاحت اضرابات نقابة عمال السكة حديد وتظاهرات الطلاب خلال عام ١٩٨١. وفي يناير ١٩٨٢ تفجرت انتفاضة شعبية واسعة في العاصمة ومنذ الاقاليم اضطلمت بقوات الأمن والشرطة وتمتعت أكثر من اربعين شهيدا من مختلف مدن السودان. وادت هذه الانتفاضة إلي انهيار كامل في مؤسسات الدولة حيث قام رئيس الجمهورية بإعفاء كافة قيادات الاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء وإحالة هيئة القيادة العامة وعدد كبير من القيادات العسكرية للمعاش، وذلك نتيجة لتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية للنظام الحاكم، ولارتفاع بعض الأصوات داخل المؤسسة العسكرية ضد الفساد وممارسات اركان الفئة الحاكمة. وبذلك نجحت الانتفاضة في وضع النظام الحاكم وجها لوجه أمام أزمته وحرمانه من أي هامش للمناورة أو اللجوء للتبريرات وتطبيق للفشل والاختفاق في شماعة أداء بعض الوزراء والتضخم للمستورد وغيرها من التبريرات، بل فرضت عليه طرح مستقبل النظام نفسه للمناقشة بما في ذلك الاتحاد الاشتراكي نفسه.

وفي نفس تلك الأيام توفي الشريف حسين الهندي وتحول تشييع جثمانه في بري اللاماب إلي مظاهرة شعبية ضخمة عُبِرت فيها جماهير العاصمة عن تقديرها لتضاله ودوره في المعارضة وعن تطلها لاسقاط النظام الديكتاتوري وإقامة بديل ديمقراطي. وواجهت سلطات الأمن هذا الانفجار الشعبي باعتقالات واسعة وسط قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي، واتخذت إجراءات أمنية مشددة شملت انزال لعدد كبير من الشرطة ورجال الأمن والديابات في منطقة اللطار وجامعة الخرطوم والبراري. وفي أثناء التشييع جرت حوارات جادة بين

القوي السياسية توجت بإعلان ميلاد جبهة تجمع الشعب السوداني، في مارس ١٩٨٢ التي ضمت الحزب الاتحادي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الأمة (جناح الإمام الهادي) وحزب سانو. وكان من المفترض أن ينضم الحزب الشيوعي إلا أن ذلك لم يتم بسبب تأخر مندوبه عن الاجتماع المقرر، ثم رفضه التوقيع علي ميثاق لم يشارك في صياغته. وبغض النظر عن ذلك، فقد كان إعلان التجمع خطوة هامة في طريق توحيد قوي المقاومة الشعبية في مركز موحد، وظل التجمع يمثل المركز الوحيد الذي يجمع قوي سياسية متعددة حتي انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥.

وفي الفترة اللاحقة تتابعت اضرابات القضاة والاطباء في السنوات ٨٢، ٨٣، ١٩٨٤ ووجد اضراب القضاة، الذي امتد من يونيو إلي سبتمبر ١٩٨٢، تعاطفاً جماهيرياً واسعاً. بدأ الاضراب نتيجة لقيام رأس النظام الحاكم بإذاعة خطاب تعدّي فيه علي استقلال الهيئة القضائية وقانونها الخاص وازدري مكانة القضاة كسلطة مستقلة في الدولة مصدرأ أوامر بفصل أكثر من اربعين قاضيا من الخدمة بتهمة الفساد والمحسوبية، كان من بينهم عدد كبير من القضاة الذين عرفوا بالتزامهم بالصارم بمبادئ استقلال القضاء وسيادة حكم القانون ومواجهتهم لتدخلات السلطة التنفيذية في شئون القضاء. وعندما شعر رئيس الجمهورية باصرار القضاة علي مواصلة اضرابهم والتمسك بمطالبهم اضطر إلي الانحناء للعاصمة والوصول معهم إلي تسوية. وبعد أيام من ذلك، وبالتحديد في يوم ٨ سبتمبر ١٩٨٢، اصدر مجموعة من التشريعات، عرفت فيما بعد بقوانين سبتمبر بمساعدة مجموعة من المتصوفين هم النيل أبوقرون وعوض الجيد محمد أحمد ويدري سليمان، وذلك بهدف تحويل مجري معركته مع القضاة في اتجاه آخر والاستناد علي هذه القوانين لخلق مشروعية جديدة للحكم، بعد أن سقطت ورقة الجنوب والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصالحة الوطنية، وكجزء مكمل لمصادرة الديمقراطية والحريات العامة وقانون أمن الدولة وحكم الفرد ومنهج العنف والقمع والاضطهاد تجاه حركة المقاومة الشعبية والعسكرية المتنامية ولكن حركة الواقع كانت تسير في اتجاه مختلف، فقد وجدت القوانين الجديدة تأييدا مطلقا من الاخوان المسلمين رغم انهم لم يشاركوا في صياغتها. اما مجموعة اعضاء مجلس الانقلاب السابقين ومجموعات التكنوقراط والسياسيين الشماليين فقد وجدت نفسها في موقف حرج لا تملك فيه قدرة علي اتخاذ موقف واضح. وتلقت حركة تحرير شعب السودان والسياسيون المتعاطفون معها صدور هذه القوانين لتحولها إلي عامل مساعد لتبرير موقفها وزيادة اشتعال نيران الحرب الاهلية في الجنوب. وفي الشمال أعلن الصادق المهدي في خطبة صلاة الجمعة بمسجد وبنويادي في امدرمان (إن هذه القوانين لا تساوي الحبر الذي كتبت به)، وأنها تمثل خطرا علي الوحدة الوطنية وعلي الإسلام في نفس الوقت. وبذلك قطع كل حبال للمصالحة التي

كانت تربطه بالنظام الحاكم وقامت سلطات الأمن باعتقاله مع مجموعة كبيرة من قيادات الانتصار وحزب الأمة. والواقع ان مواقف المعارضة كانت قد بدأت منذ اواخر عام ١٩٧٨ وتطورت بشكل حاسم بعد انتفاضة يناير ١٩٨٢. وفي نفس الاتجاه سارت مواقف القوى السياسية الاخرى وتساعد نشاطها. وفي عامي ١٩٨٤/٨٢ امتلأت السجون بالمعتقلين السياسيين والنقابيين الشماليين والجنوبيين من مختلف الاحزاب والاتجاهات السياسية. وفي تلك الفترة نشطت بعض الدوائر في حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي وبعض العناصر المستقلة لتوحيد قوى المعارضة السياسية في مركز موحد حول برنامج حد ادني محدّد، واجرت حوارا واسعا داخل السجون والمعتقلات وخارجها وذلك رغم استمرار جبهة تجمع الشعب السوداني، في مواصلة نشاطها. ولكن هذه المحاولات لم تتوصل إلي اتفاق بسبب الخلافات حول بعض القضايا. ونشطت ايضا حركة تحرير شعب السودان من خلال توسيع اعمالها العسكرية في الجنوب وإذاعتها التي جذبت اهتمام الجماهير والقوى السياسية. ومع اتساع المعارضة الشعبية اضطرت الفئة الحاكمة إلي إعلان حالة الطوارئ في البلاد مساء ٢٩ أبريل/ ١٩٨٤، في خطاب طويل اذاعه نميري بنفسه جاء فيه ما معناه لن نطبق فيكم الإسلام السمع بل وسندخل البيوت ونتابع المعارضين ونعتقلهم، ولم تكتف بذلك بل اقامت السلطة محاكم الطوارئ، واستباححت حرمة المنازل وشوهت الشريعة السمحاء بعقوبات القتل والصلب والجلد. وبذلك بات واضحا ان تشريعات سبتمبر ١٩٨٢ كانت تستهدف فقط إعلاء النظام الحاكم صفة قنسية في مواجهة قوى المعارضة السياسية ونشاطها المتصاعد، كما تشهد علي ذلك تطورات عام ١٩٨٥/٨٤، وبالإضافة إلي ذلك كانت هذه التشريعات ستارا لتكريس حكم الفرد. ففي يونيو ١٩٨٤ قتم علي عثمان محمد طه، رائد مجلس الشعب القومي، تعديلات للدستور قام حسن الترابي باعدادها وصياغتها تنص علي تكريس جعفر نميري رئيسا للجمهورية وإماما للمسلمين مدي الحياة ويسلطات مطلقة لا تحدها حدود، ولكنها وجدت معارضة واسعة من بقية مراكز السلطة خاصة من الجنوبيين والماليين والتكنوقراط. وكانت معركة التعديلات بداية صراع شديد ومناورات كثيرة بين الاخوان المسلمين والمراكز الأخرى وسط الطبقة الحاكمة وامتداداتها الخارجية. وبرز ذلك، بشكل واضح، في محاكمة محمود محمد طه والبعثيين الاربعة وفي السياسات الاقتصادية والمواقع السياسية في الاتحاد الاشتراكي والجهاز التنفيذي ورئاسة الجمهورية.

انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥

في عام ١٩٨٥/٨٤ تجمعت عدة عوامل سياسية واقتصادية لتدفع الشارع السوداني باتجاه الانتفاضة الشعبية والعصيان المدني والاضراب السياسي الشامل. وتمثلت هذه العوامل في تدهور الوضع الاقتصادي، واتساع عمليات القمع والاضطهاد ضد قوي المعارضة الشعبية، واتساع الحرب الاهلية في الجنوب، وانكشاف تبعية الفئة الحاكمة للقوي الاستعمارية الغربية والامريكية.

جاءت انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥ نتيجة لتراكمات نضالية طويلة شارك فيها كل اهل السودان باحزابهم ونقاباتهم وتنظيماتهم واقاليهم المختلفة خلال اكثر من خمسة عشر عاما، وبشكل خاص خلال الفترة ٨٢ - ١٩٨٥ التي بدأت بانتفاضة يناير ١٩٨٢ وتواصلت باضطرابات وانتفاضات للسنوات اللاحقة. وفي بدايات ١٩٨٥ بدأت مشاورات جادة وسط نقابات المهنيين اسفرت عن تكوين التجمع النقابي، وصدرت هذه النقابات بيانا وصفت فيه تنفيذ حكم الاعدام علي محمود محمد طه بأنه (يُنذر بشر مستطير..). وشهدت الايام اللاحقة حدثا مثيرا، فقد اعلن جعفر نميري مساء العاشر من مارس، في خطاب طويل اذاعته اجهزة الإذاعة والتليفزيون عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم يقودها الإخوان المسلمون الذين وصفهم باخوان الشياطين. وفي الوقت نفسه قامت سلطات الامن باعتقال اكثر من ١٠٠ من قيادات وكوادر الإخوان^(١٠) وزجت بهم في سجون كوبر بالخرطوم بحري والابيض ونيالا. وكان الحدث متوقعا بعد ظهور صراعات الاجنحة داخل الاتحاد الاشتراكي والاجهزة الحكومية في الشهور الاخيرة لعام ١٩٨٤ وبدايات عام ١٩٨٥، خاصة الصراع بين مجموعات المايويين والتكنوقراط والسياسيين الجنوبيين من جهة ومجموعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى. وتشير الطريقة والسرعة التي تمت بها الاعتقالات إلي ان جهاز أمن الدولة كان يملك معلومات دقيقة عن التنظيم وقياداته العليا والوسطي. ومع ذلك، يبدو ان الحدث كان خارج توقعات قيادة الإخوان لأنها كانت تظن انها نجحت في توطيد تحالفها مع نميري خلال السنوات الثماني السابقة، وخاصة بعد إعلان قوانين سبتمبر ١٩٨٢، وانها أصبحت تمثل السند الرئيسي للنظام الحاكم. ولذلك كان وقعه عليها كبيرا ومفزعاً، إذ انتشرت اشاعات تقول بانهم سيقدّمون إلي محاكمات سريعة وإجازية بعد عودة نميري من رحلته لأمريكا. وإذا كان اعلام الجبهة الإسلامية، بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥، قد حاول ان يربط بين هذه الاعتقالات وزيارة بوش، نائب الرئيس الأمريكي، للسودان في تلك الايام، فإن تسلسل الاحداث في تلك الفترة ينفي ذلك بشدة. فقد ذكر حسن مكّي «انه بالرغم من سطخ الادارة الامريكية علي تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان إلا انها تفاضت عن ذلك لان الرئيس نميري وازن ذلك بالسماح بتهريب اليهود الفلاشا إلي «إسرائيل»، ويبدو ان الادارة الامريكية

ارتضت هذا العربيون الذي هلّل له اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة،^(١٦) ويبدو هذا التفسير معقولا إذا ما ربطنا السياسة الأمريكية تجاه السودان باستراتيجيتها العامة في المنطقة في النصف الأول من الثمانينات وعلاقات حركة الإخوان المسلمين بهذه الاستراتيجية وبادائها في المنطقة، خاصة السعودية وبلدان الخليج. وواقع تبعية الفئة الحاكمة للسياسة الأمريكية خلال تلك الفترة يشير إلى أن اتخاذ مثل هذه الخطوة لم يكن يحتاج إلى مجيء نائب الرئيس الأمريكي لأن السفارة الأمريكية في الخرطوم كانت علي صلة مباشرة بالفئة الحاكمة وقادرة علي فرض ما تريد. وهذا ما تؤكده تطورات هذه العلاقة خلال السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٥ بشكل خاص. وفوق هذا وذاك فإن مثل هذا التحليل يتجاهل حقيقة النظام الديكتاتوري المايوي والقوي المسيطرة فعلياً علي السلطة في داخله ودور الإخوان وتأثيرهم الحقيقي في إطار التحالف الحاكم، وذلك رغم إرتفاع ضجيجهم الإعلامي الداخلي والخارجي. ومع كل ذلك كان للحدث تأثيره في اضعاف النظام الحاكم وتفاقم أزماته وصراعات اجنحته المختلفة، ولكنه لم يغير من مجري حركة الصراع السياسي والاجتماعي الجارية في أرض الواقع. فعند السابع من مارس دخلت نقابة عمال السكة حديد في اضراب مفتوح عن العمل وظلت مدينة عطبرة تسير المظاهرات والمواكب يوميا مطالبة بحل مشاكلها وتخفيض اعباء المعيشة. ومع استمرار هذا الغليان اضطر وزير النقل والمواصلات إلى استدعاء اللجنة المركزية للنقابة بكاملها للتفاوض معها في الخرطوم. وبعد الاجراءات الاقتصادية التي اعقبت اتفاق الحكومة مع صندوق النقد الدولي علي برنامج تقشفي جديد. تحرك اتحاد طلاب جامعة امدرمان الإسلامية، الذي كانت تسيطر عليه جبهة التضامن الإسلامي المكونة من طلاب حزبي الأمة والاتحادي وبعض المستقلين، في أول رد فعل فوري بعد يوم واحد من إعلان تلك الاجراءات، ويوم سفر نميري للولايات المتحدة الأمريكية، حيث خرجوا للشارع في تظاهرة صاخبة اتجهت إلى جمعية ود نميري في امدرمان وقذفوها بالحجارة واحرقوا سيارات كانت تقف امام مبني الجمعية. وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم واتحاد طلاب معهد الكليات التكنولوجية، الذي كان يقوده تحالف بين الاتحاديين والبعثيين والناصرين، ووصلت إلى منطقة السوق العربي حيث انضمت إليها مجموعات كبيرة من جماهير الشمامسة والمشردين وعمال المنطقة الصناعية وأصحاب الحرف الصغيرة والعاطلين عن العمل وغيرهم من الجماهير الكادحة المكتوية بنيران الازمة الاقتصادية الخانقة، الذين اسمتهم صحف الحكومة بـ (المبتطلين والمشردين واللصوص)^(١٧) وكانت أبرز شعارات وهتافات المظاهرات في الايام الثلاث الأولى تشمل (تسقط سلطة مايو) (إن يحكمنا البئسك الدولي) (مليون شهيد لعهد جديد) (عائد عائد يا اكتوبر) (ميه الميه شعبنا جاع وضد نميري بالاجماع)، واستمرت المظاهرات في شوارع العاصمة والاحياء السكنية

بالمعنى الثلاث.

وفي الخرطوم توجهت المظاهرات إلى مبني السفارة الأمريكية وقامت بحرق العلم الأمريكي وتحطيم بعض السيارات الواقعة أمام المبني، كما توجهت أيضا إلى بنك فيصل الإسلامي وقامت بتحطيم واجهاته الزجاجية ورددت هتافات ضد المتاجرة والتنجيل باسم الدين والمتاجرة بقوة الشعب. واتسمت المظاهرات بممارسة العنف بشكل واسع، وشمل ذلك تحطيم زجاج السيارات العامة والخاصة وحرق الإطارات وسط الشوارع مما أدى إلى انخفاض كبير في حركة السيارات في العاصمة واضطرار التجار إلى إغلاق محلاتهم. ووضع من شعارات التظاهرات والاماكن التي توجهت إليها والقوي المشاركة فيها تطلع الشارع منذ بداية الانتفاضة إلى نظام سياسي جديد قادر على مواجهة مشكلات البلاد الكبرى. وبعد ثلاثة أيام من بداية التظاهرات الطلابية والشعبية أعلنت الهيئة النقابية لاطباء الخرطوم ونقابة المحامين وقوفهما إلى جانب الانتفاضة. فقد أعلن أطباء الخرطوم أن استشهاده بعض المواطنين كان نتيجة لطلقات نارية من مسافات قريبة، واتهمت عناصر جهاز الأمن بالقيام بتلك الاغتيالات. ويبلغ عدد الذين استشهدوا في العاصمة خلال اليومين الأولين خمسة من المواطنين هم: عبد الجليل طه علي، وليم، ازهري مصطفى، حامد حسن محمد، والطفلة مشاعر، واحتجز أكثر من ثلاثين مواطنا من المصابين في المستشفيات.

وبتيجة لذلك احتجت الهيئة النقابية لاطباء الخرطوم في يوم ٢٨ أبريل وأعلنت الاضراب عن العمل لمدة يومين وتبني الدعوة للعصيان المدني والاضراب السياسي العام لاسقاط النظام الحاكم بالتنسيق مع النقابات والاتحادات الاخرى. وفي الوقت نفسه قامت نقابة المحامين بتشكيل مجموعات من المحامين للدفاع عن المعتقلين الذين كانوا يقدمون لمحاكمات ايجازية فورية أمام محاكم تعمل طوال النهار والليل. ففي اليوم الثاني اعتقل أكثر من خمسين طالبا من معهد الكليات التكنولوجية وأكثر من ٤٥٠ من الطلاب والمواطنين. وفي اليوم الثالث اكدت صحيفة الأيام «اعتقال اعداد كبيرة من المثردين واللصوص وقدموا لمحاكمات فورية»^(١٧). وأوردت صحيفة الصحافة «محاكمة اعداد كبيرة من الذين تم القبض عليهم في اعمال الشغب، اغلبهم من الواقفين والمثردين». وأشارت إلى «أن الاحكام شملت السجن لفترات مختلفة والجلد وحسن السير والسلوك والتحفظ علي عدد من المثردين والمتسكعين»^(١٨).

وكان دور نقابة المحامين في التصدي لحملات الاعتقالات والمحاكمات وانتهاكات حقوق الإنسان يتوسع مع توسع هذه الحملات، وبذلك اصبح المحامون عمليا في قلب الانتفاضة من خلال تصديهم للدفاع عن المعتقلين، الذين وصل عددهم إلى (٢٦٥٠) معتقلا في اليوم الرابع للمظاهرات^(١٩).

في يوم ٣٠ مارس اجتمعت الهيئة النقابية لاطباء مستشفى الخرطوم وأعلنت تمديد

اضرابها عن العمل لمدة يومين آخرين، واعتبرت نفسها في حالة اجتماع دائم لمتابعة تطوّر الأحداث. ويمبادرة من الهيئة أعلنت النقابة العامة لأطباء السودان تبني توصيات أطباء الخرطوم الخاصة بالدعوة للاضراب السياسي والتنسيق مع النقابات الأخرى. وقام أعضاء اللجنة التنفيذية بجولات في الأقاليم لنقل قرارات النقابة العامة لأعضائها في مختلف مدن البلاد. وفي يوم ٣١ مارس داهمت قوات الأمن دار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بالرشاشات وقامت باعتقال جميع من كانوا فيها وبمصادرة أجهزة الطباعة التابعة للاتحاد. وفي اليوم التالي كانت صحف الخرطوم تحمل العناوين التالية (أمن الدولة يكتشف وكرا داخل جامعة الخرطوم ويلقي القبض علي مجموعة من الشيوعيين والبعثيين)، (أمن الدولة يكشف وكرا داخل جامعة الخرطوم ويعتقل مجموعة من قادة الطلاب ذوي الاتجاهات اليسارية كانوا في حالة اجتماع)، (تقديم المتهمين للمحاكمة أمام محاكم أمن الدولة)^(١٦).

ومع تصاعد غليان الشوارع واستمرار المظاهرات في العاصمة والأقاليم، وبروز دور نقابتي الأطباء والمحامين، بدأت نقابات المهنيين والموظفين والعمال في التحرك استجابة لنداء أطباء الخرطوم. وفي هذا المجال يقول د. أحمد التجاني، نقيب أطباء مستشفيات الخرطوم: «خلال الفترة من ٣١ مارس حتي الثالث من أبريل انضمت أكثر من ٣٠ نقابة عامة لدعوة العصيان المدني والاضراب السياسي العام وكانت علي اتصال مستمر معنا للاستفسار عن بداية موكب الأريعاء ولكننا لا نجيبهم خوفاً من تسرب الخبر إلي أجهزة الأمن، كما كنا نسلمهم بيان التجمع النقابي ونطلب منهم التوقيع عليه وطباعته وتسليمه لأعضاء نقاباتهم. وحدد اللقاء في العاشرة صباح الأريعاء الثالث من أبريل»^(١٧).

ولكن السؤال هنا هو كيف اتفقت النقابات علي قرار اعلان الاضراب السياسي والعصيان المدني؟ وكيف تمت التنمية له وتحديد تاريخ الموكب وطباعة بيان التجمع حول اعلان الاضراب السياسي وتسليمه للنقابات المختلفة؟ هنا يقول الاستاذ يحيي محمد الحسين، المحامي، وهو من الذين شاركوا مشاركة نشطة في أحداث تلك الأيام «عقد ممثلو النقابات المهنية اجتماعاً في نادي الخريجين بالخرطوم بحري مساء الاثنين أول أبريل، وفي هذا الاجتماع تم التداول حول اقتراح الاضراب السياسي، ووافقت عليه النقابات المتجمعة بالاجماع وحدد يوم للبدء في تنفيذه الأريعاء الثالث من أبريل علي أن يوزع البيان في اليوم التالي علي النقابات وأن يستمر الاضراب السياسي حتي سقوط النظام الدكتاتوري. وكان الاجتماع قد كلفني بطباعة البيان وتصويره وتسليم كميات كبيرة منه للاخ/ عثمان عبد العاطي، مدير شركة ترانز أريبيان في مكتبه في شارع متفرع من شارع الحرية بالخرطوم.. ونهينا إلي مكاتب المحامين في عمارة أولاد مراد بالمحلة الوسطي حيث قام المحامي فاروق ايوب بطباعة البيان علي الآلة الكاتبة، ثم اتجهنا إلي مكتب المحامي/ أبو بكر أبرار الرشيد.

وروجبنا معه المهندس/ الامين منثر وشخص آخر لم نتعرف عليه قلنا له: نريد ٢٠٠ نسخة من هذا الحكم القضائي لاننا نرغب في توزيعه علي المحامين لانه يحتوي علي مادة قانونية جديدة ومفيدة. وبعد اطلاعه عليه، وقف بجراة وشجاعة قائلا: رغم أن الورق المطلوب كثير لكن الموضوع يستحق، ثم قام بتصوير النسخ المطلوبة وسلمنا لها.. اخذت البيان واتجهت بسيارتي مسرعا إلي شارع الحرية حيث كان ينتظرني عثمان عبد العاطي الذي لم التقي به من قبل ذلك، ووجدت معه عدة اشخاص، عرفت انهم ممثلو النقابات كانوا في انتظار استلام البيان، فسلمته البيان وشكرني علي تسليم الامانة ثم خرجت.. وبعضني الاستاذ الحسين يقول «استلمت كل نقابة عددا من النسخ لتقوم باعادة طباعتها أو تصويرها» وفي مساء الثلاثاء، الثاني من ابريل، كانت العاصمة بأسرها تتحدث عن اكمال الاستعدادات لاعلان العصيان المدني والاضراب السياسي في الموكب المزمع تسييره، صباح الغد.. وفي الصباح امتلا شارع القصر بالجماهير من السكة حديد جنوبا حتي حدائق القصر امام بنك الشعب شمالا^(١٨) ويواصل د. أحمد التيجاني «كان لبيانات القضائية والشرطة اثرها الكبير في دفع مسيرة الاضراب السياسي والعصيان المدني..» وأكد أن نقابة الاطباء اوكلت مهمة الاتصال ببقية النقابات للكاترة شاكر زين العابدين، عمر عبود وعبد الرحمن ادريس^(١٩). وفي هذا الاتجاه لعب الاعلام الخارجي، خاصة الاذاعات، دورا كبيرا في تعبئة الراي العام العالمي وتنويرة بالاحداث الجارية في السودان ومشاورات الاحزاب والنقابات حول موكب الاربعة واعلان الاضراب السياسي^(٢٠).

وطوال ايام الانتفاضة الاحدي عشر ظلت السجون والمعتقلات تستقبل المئات من قيادات الاحزاب والنقابات في كل مدن السودان، وفي سجن كوير ارتفع عدد المعتقلين إلي اكثر من ثلاثة الاف في العاصمة وحدها. وكانوا يتابعون وقائع الانتفاضة لحظة بلحظة من خلال اجهزة الراديو والتليفزيون، ومن خلال احاديث المعتقلين الجدد الذين ظلوا يتوافدون ليلا ونهارا. وفي يوم الجمعة ٤/٥ نظم المعتقلون البعثيون في زنازين البحرية في سجن كوير بالخرطوم بحري احتفالا بالكرسي الثانية والثلاثين لميلاد حزب البعث العربي الاشتراكي، دعوا له المعتقلين في زنازين الكورنتينات والمعاملة، وشمل البرنامج اناشيد وقصائد وطنية، وتحدث فيه عابدين اسماعيل وميرغني النصري والتيجاني الطيب واسماعيل عبد الله مالك ودعروان عن الانتفاضة والمخاطر التي تحيطها وضرورة اليقظة والحذر من الاعيب القوي للعابية. وكان الاحتفال فرصة جمعت معظم القوي السياسية في حوارات ونقاشات طويلة حول تجربة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وضمانات انجاح الانتفاضة والافاق الجديدة للتطور الوطني ومسئولية الاحزاب السياسية امام التحديات التي تواجه الوطن.

في الجانب الآخر، كان جعفر نميري قد سافر إلي الولايات المتحدة الامريكية في نفس

اليوم الذي بدأت فيه مظاهرات الخرطوم ضد إجراءاته الاقتصادية. ورغم أن المظاهرات أجبرته علي تغيير اتجاه سير موكبه في طريقه إلي المطار صباح ٢٦ أبريل، إلا أن سلطات الأمن وأركان الفئة الحاكمة لم يكن في مقدورهما تقدير نتائج تلك المظاهرات وتأثيرها علي الوضع السياسي في البلاد^(٣٧). فقد نظرت إليها كتنظارات طلابية يمكن احتواؤها وبرز ذلك بشكل واضح في الإعلام الحكومي. ومع تطور المظاهرات واتساعها وبخول قطاعات جماهيرية كبيرة فيها لجأت أجهزة الأمن والشرطة إلي استخدام الغاز المسيل للدموع والغاز الخانق والعصي الكهربائية والرصاص. وفي اليوم الثالث حملت صحف النظام الحاكم العناوين التالية: (إن نسمح لفلول الأحزاب المقاتنية أن تطل برأسها من جديد) (الثورة ومنظمتها قادرة علي ردع المتآمريين ورد كيد الكائنين)^(٣٨). وفي نفس اليوم حاصرت قوات الأمن والشرطة جامعة القاهرة فرع الخرطوم ونشرت صحف الجمعة بيانا من أمن العاصمة حول حوادث الشغب والتخريب وشملت صفحاتها الأولى العناوين التالية (المتبطلون والمتشردون قذفوا المواطنين والسيارات والأماكن العامة بالحجارة وحاولوا إشعال الحرائق) (حملات فورية لتفريق العاصمة من المتشردين واللصوص وتقديمهم للمحاكم القوية)^(٣٩).

وفي يوم الأحد كانت عناوينها الرئيسية (قوات الأمن تحت المواطنين علي التوجه فورا لاستخراج البطاقات الشبوتية) (معمدية العاصمة تهيب بالراغبين في العودة إلي مناطقهم للزراعة تسجيل اسمائهم بالمراكز التي حنيتها)^(٤٠). ولا نريد هنا إعادة ما سبق أن ذكرنا في صفحات سابقة، ولكننا نشير إلي أن رد فعل الفئة الحاكمة تجاه الانتفاضة وصل ذروته عندما قامت بتنظيم مسيرة أسمتها (مسيرة الردع)، جمعت لها تنظيمات الاتحاد الاشتراكي وكان في مقدمتها عدد كبير من أركان النظام الحاكم وتنظيمه السياسي. وخاطبها أبو القاسم محمد إبراهيم قائلا «اننا نواجههم بمسيرة الردع.. هؤلاء تعوبوا أن يطوعوا للضعفاء.. هذا هو تاريخ الحزبية وتاريخ الطائفية.. نحن نخرج للشعب ولم نراهم يوما واحدا مع الشعب.. نحن نشاهدهم في أبراجهم يحلمون باكتوير جديد ونسوا أننا صناع أكتوبر»، وخاطبها الرشيد الطاهر مشيرا إلي الظروف الاقتصادية الصعبة واهتمام السلطة بتخفيف المعاناة عن كاهل الشعب، وجاء في كلمة اللواء بابكر عبد الرحيم «أن جماهيرنا قادرة علي الرد الحاسم علي كل معتمد في كل زمان ومكان.. اننا لن نسمح بأي تنظيمات أخرى موازية للاتحاد الاشتراكي ومنظمات.. وأن الثورة قادرة علي حسم وردع كل من يحاول النيل من مكتسباتها». وتحدث أيضا، د محمد عثمان ابوساق عن الأحزاب التي خرجت من جحورها وقرة الثورة علي ربعها^(٤١).

والواقع أن المسيرة كانت هزيلة ولا تقارن بمسيرة إعلان الاضراب السياسي، ولكن صحف الدولة حملت العناوين التالية (مسيرة الردع تحورت لفلول الشيوعيين الملحدين

والاخوان الضالين والبعثيين المتنامين وكل الدائرين في فلك العمالة والارتزاق)، ونشرت رسالة وجهها نميري لـ «لما جاء فيها (ان ثورة مايو هي ثورة الجماهير التي امنت بها وخرجت تتصدي للعمال والمجبرين)»^(٣٧).

وفي واشنطن كان جعفر نميري يتابع الاخبار من خلال تقرير يومي تعده وكالة السودان للانباء وجهاز امن الدولة ويرسل إليه عن طريق السفارة الامريكية في الخرطوم. ورغم تصاعد المظاهرات واستمرارها لـ «اكثر من اسبوع في العاصمة والاقليم، واصل زيارته للولايات المتحدة حيث قابل الرئيس الامريكي وتباحث معه حول دعم السودان ومساعدته، ولم يحاول قطع زيارته إلا يوم الجمعة الخامس من ابريل، اي بعد فوات الاوان.

في صباح يوم الاربعاء الثالث من ابريل واجهت الفئة الحاكمة اكبر تحدي في تاريخها بخروج موكب النقابات العملاق وعلان العصيان المدني والاضراب السياسي العام، وذلك رغم ان سلطات العاصمة قد اذاعت بياناً أكدت فيه ان الموكب غير مشروع، وان كل من يدعو له او يشارك فيه يكون عرضة للمساءلة تحت قانون العقوبات^(٣٨). فعند الصباح الباكر امتلأ شارع القصر بجماهير غفيرة من العمال والمهنيين والموظفين والطلاب والنساء والرجال والشباب، وامتلات شوارع العاصمة بشعارات الحائط التي بدأها البعثيون في ابريل ١٩٨٤، وظلوا مستمرين في كتابتها طوال اكثر من عام كامل، فعمت شعاراتهم كل انحاء العاصمة ومعظم مدن الاقاليم داعية لتصعيد الانتفاضة ومواصلة الاضراب السياسي حتي النصر. باعلان العصيان المدني والاضراب السياسي العام واستمرار الانتفاضة انقطع التيار الكهربائي وتعطلت خطوط الهاتف والاتصالات والمواصلات العامة وتوقفت حركة الملاحة الجوية واغلقت الاسواق.. الخ وابتداء من مساء الاربعاء تحولت التظاهرات الشعبية إلي الاحياء السكنية وظلت تتواصل نهاراً وليلاً حتي الثانية صباحاً. وفي تطور لاحق اعلن قضاة السودان عن تسيير موكب يضم كل قضاة العاصمة صباح السبت السادس من ابريل، وكذلك اعلنت اكثر من ثلاثين نقابة عمالية تسيير موكب مماثل في نفس اليوم من الخرطوم بحري. وانهمر سيل البيانات من النقابات والاتحادات والحزاب السياسية تعريزا وتصعيدا للعصيان المدني والاضراب السياسي. وفي المساء اعلنت السلطة «تخفيض اسعار الرغيف والزيت والصابون وتشكيل لجنة لدراسة تخفيض الاسعار استجابة لقرارات المنظمات الجماهيرية». واتهمت صحف الخميس «الاخوان المسلمين والشيوعيين والبعثيين بالسعي لاستقطاب الجماهير واستعدادها علي الثورة»، وأكدت ان اللواء عمر محمد الطيب علي اتصال دائم بالرئيس نميري الذي يواصل الليل والنهار في امريكا للمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلاد^(٣٩).

وهنا وضع موقف الشارع وعزلة السلطة وبداية تراجعها امام قوي الانتفاضة الزاحفة.

فتواصلت المظاهرات والمواكب يوم الخميس واستشهد محمد حسن احمد فضل الله، الموظف ببنك السودان، ونشرت صحف الجمعة ان عميري ادلى بتصريحات صحفية وصف فيها ما يجري في السودان بأنه «مغامرة يخطط لها العقائديون وتدعمها وتقف وراءها ليبيا، واكد انه مطمئن إلى قدرة المسؤولين ومؤسسات الثورة علي التصدي للموقف». ونشرت، ايضا، بيانا للامانة العامة للاتحاد الاشتراكي اكدت فيه «ان فلول الاخوان وعملاء البعث والحقد الشيوعي يتاجرون بال جماهير ومصالحها»^(٣٦). ونقت اذاعة امدرمان ما صدر عن القضاة حول تسييرهم موكبا صباح السبت.

وكانت الاحزاب السياسية تصدر البيانات منذ بداية الانتفاضة وخلال الايام اللاحقة. ففي يوم الجمعة ٤/٥ خاطب الصادق المهدي المصلين في مسجد ودنيواوي بقوله «هذا النظام الذي يحكم السودان الآن ظل يجثم علي صدر الوطن ستة عشر عاما، ظلم فيها الناس وكذب عليهم وافسد الحياة الخاصة والعامة وسلط علي الشعب سياط البطش والاستبداد وجر علي الوطن عار التبعية الاجنبية» و اضاف «ان ثورة السودان في رجب ماضية في سبيلها بعون الله وتوفيقه، وعلينا جميعا تفادي المزالق، فلا نخرب ولا نسمح لاحد ان يمزق وحدة الشعب لاغراض شخصية أو حزبية. لقد صارت حرية بلادنا قاب قوسين أو أدنى»^(٣٧).

واصدر الحزب الاتحادي الديمقراطي بيانا يوم الاثنين اول ابريل دعي فيه كافة القوي السياسية للعمل الشجاع من اجل ازالة نظام مايو بالانتفاضة الشعبية والاضراب السياسي في ملحمة وطنية تعيد امجاد الآباء والاجداد.. و اضاف «ان نظام مايو تحلل ووصل إلي طريق مسدود، ولا بد من مشاركة جميع القوي الوطنية المخلصة للإطاحة به واحلال البديل الديمقراطي الليبرالي الذي يعيد الصحة والعافية للإنسان السوداني لينطلق ويمحو العار الذي لحق بشعبنا ويظهر مجتمعنا من ادراة الفساد ويحمي استقلال البلاد من التبعية ويحقق التنمية ويعيد العدل والحرية والمساواة وسيادة حكم القانون»^(٣٨). وفي ٣٠ مارس اصدر الحزب الشيوعي بيانا بعنوان (نداء إلي جماهير العاصمة الثائرة) جاء فيه «لندعم انتفاضة الشعب ولنتحد قوانا وتتوحد عزيمتنا في الشمال والجنوب لتصفية حكم الفرد إلي الابد من تاريخ الحياة السياسية في بلادنا ومستقبل لجيل السودان المستقل الموحد والديمقراطي»^(٣٩). وفي الأول من ابريل اصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بيانا يدعو فيه كل الشعب «لانتاج الاضراب السياسي والعصيان المدني والحرص علي وحدة جبهة الشعب لاسقاط حكم الفرد الذي سرق قوت الشعب وياع الوطن» و اضاف «ان الشعب يتجمع علي تصعيد انتفاضة مارس/ابريل ويتعاهد علي ان تكون انتفاضة اليوم هي انتفاضة الحسم والظفر وخاتمة نضالات جسورة وانتفاضات مبهورة بالدم علي مدى ستة عشر عاما لم تتخلف عنها مدينة أو قرية في شمال وجنوب سوداننا الحبيب»^(٤٠).

وفي ٢٨ مارس ١٩٨٥ اصدر تجمع الشعب السوداني، الذي تكون في اعقاب انتفاضة يناير ١٩٨٢ بيانا دعي فيه الي تصعيد الانتفاضة واكد انه «من هذه الممارسات والشعارات التي ترفعها الجماهير يتضح الاق للسياسي لانتفاضة الجوع، كما يتضح للمضمون الاجتماعي الاقتصادي التقدمي للانتفاضة، فجماهير الشعب عندما تطالب بالحرية والديمقراطية فانها تناضل، اساسا، من اجل تأمين المستوي المعيشي اللائق بالإنسان وهي تتطلع لنظام ديمقراطي تعزز الجهود التي بذلها تجمع الشعب السوداني لبناء مركز موحد للحركة الجماهيرية لتعبئة وتنظيم وانضجاج الانتفاضة الشعبية»^(٢٤).

وهكذا يمكن القول ان كل الاحزاب السياسية عبرت عن موقفها في تأييد ودعم الانتفاضة وفي انجاح العصيان المدني والاضراب السياسي العام. وذلك إذا استثنينا حركة الاخوان المسلمين التي ظلت تشارك في مؤسسات السلطة الحاكمة منذ مصالحة ١٩٧٧ حتي اعتقال قياداتها وكوادرها الاساسية في ١٠/٣/١٩٨٥ ومع تفجر الانتفاضة كانت الحركة عاجزة عن اتخاذ أي موقف بسبب غياب قياداتها في السجون والتي لم تستطع ان تستيقظ من صدمة الاعتقال. لذلك وجد الاخوان انفسهم في حيرة وتردد. فهم لا يستطيعون الدفاع عن نظام يعتقل قياداتهم ويوجه لهم تهمة بالتآمر عليه. وفي الوقت نفسه لا يستطيعون تأييد ودعم انتفاضة شعبية تقودها النقابات والاحزاب السياسية ولا يعرفون أي شيء عن توجهاتها. لذلك لم تشارك الحركة في التظاهرات والمواكب واعلان العصيان المدني^(٢٥). بل ان بعض المظاهرات اتجهت الي بنك فيصل الإسلامي في الخرطوم وهتفت ضد بنوك العيش وتجار الدين وحطمت واجهاته الزجاجية. ولكن بعد اعلان القيادة العامة للقوات المسلحة الانحياز للشعب صباح السبت ظهرت مجموعات من الاخوان المسلمين، خاصة الطلاب، بشعاراتها الإسلامية في مناطق متفرقة في شوارع العاصمة المثلثة. ويبدو ان اعلان الانحياز قد ازاح من صدورهم كابوسا مزعجا ومنحهم فرصة ثمينة للاستفادة من اعتقال قياداتهم وتحويله إلي جسر يربطهم بالوضع السياسي الجديد. ويعد خروج هذه القيادة من السجن اعادت تنظيم نفسها ودخلت ميدان الصراع السياسي مستفيدة من امكانياتها وعلاقاتها التي كونتها خلال الفترة السابقة، وخاصة علاقاتها وسط القوات المسلحة والقيادات العسكرية العليا.

وفي الجانب الآخر، شاركت الاقاليم كلها في الانتفاضة منذ لحظاتها الاولى، فقد ظلت مدينة عطبرة، مثلاً، ملتبهة منذ منتصف مارس وحتى السادس من ابريل ١٩٨٥. ومع تطور الاحداث برز تجمع المدينة والمدن المجاورة، واعلن الاضراب السياسي والعصيان المدني في ٤ ابريل، وتواصلت المظاهرات والمواكب حتي التاسع منه وفي مدينة مدني نظمت ١٢ نقابة موكبا جماهيريا إلي مبني حاكم الاقليم الاوسط في ٣١ مارس، وقدم مذكرة للحاكم تحدثت عن تربي الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، واسبابه، واكدت ان النظام الحاكم وصل

إلى طريق مسدود وإن للتغيير أصبح محتوما وعلي الفتنة الحاكمة أن تستجيب لهذه الضرورة ومطالب الشعب وإلا فإن الجماهير ستحقق أرائها لا محالة مهما غلا الثمن. وفي بورتسودان أعلنت النقابات الاضراب السياسي في ٣ أبريل وخرجت كبرى المظاهرات صباح السبت ٦ أبريل، ولم يرفع الاضراب السياسي حتي الثلاثاء ٩/٤ وكذلك كان حال مدن وقرى الاقاليم الأخرى.

وفي صباح السبت ٨/٤ استقبلت الجماهير في كل مدن وقرى السودان بيان القيادة العامة بفرح مشوب بالقلق فقد أكد البيان انحياز القوات المسلحة للشعب وأعلن نهاية النظام الديكتاتوري المايوي ولكنه لم يحدد طبيعة الوضع السياسي الجديد. والمشير سوار الذهب، وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، وأعضاء القيادة العامة الآخرون، هم الذين اختارهم نميري، بعد اختبارات طويلة وعديدة، لقيادة القوات المسلحة وحماية النظام الديكتاتوري من مخاطر الانتفاضات العسكرية والشعبية. فهل يعقل أن ينقلبوا عليه؟ وهل يمكن أن ينحازوا إلي جانب الشعب؟ ومنذ تلك اللحظة، بدأ صراع طويل ومعقد بين القيادة العامة وكبار ضباط القوات المسلحة الذين كانوا يستهدفون اعتقال الانتفاضة وتحجيمها في حدود اسقاط رأس النظام المايوي واجهزته السياسية وقوي الانتفاضة التي كانت تستهدف استمرار الانتفاضة حتي تحقق كامل أهدافها.. فكيف سارت الأحداث؟ وما هي العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تحكم فيها وجعلتها تتطور في الاتجاه الذي سارت فيه؟ هذا ما يكشفه لنا تطور الأحداث خلال الفترة الممتدة بين لحظة إعلان بيان القيادة العامة وتكوين مؤسسات الفترة الانتقالية التشريعية والتنفيذية.

هوامش الفصل الثاني

١. بيانات الشيوعيين والاشتراكيين العرب خلال تلك الفترة، تعبر عن هذا الاتجاه بصورة واضحة.
٢. في عام ١٩٧٠ أصدر اتحاد المحامين العرب وثيقة لحقوق الإنسان العربي ربطت بين الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتضمنت نقداً عنيفاً لغياب الحريات الأساسية في الأنظمة الوطنية التقدمية العربية.
٣. ضم ممثلين لأحزاب سياسية وشخصيات وطنية وقومية من مصر، العراق، فلسطين، السودان، ليبيا، الأردن ولبنان.
٤. البعث وقضايا النضال الوطني: دار العربية للطباعة والنشر، لندن، ب. د (للقائمة عام ٧٢)، ص ١٣٣ - ١٣٤.
٥. الثقافة الوطنية م. س. ، العدد ١٩٨٩/٢، ص ١٢٨.
٦. شملت اعتقالات الضباط: محبوب ناصر، عمر عبد المجيد، خالد فرج وآخرين.
٧. حيدر طه، الإخوان والمسكر مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٨١.
٨. نشرت المذكرة في مجلة للتضامن، لندن، يناير ١٩٨٥.
٩. بكري محمد خليل، ملاحظات حول آراء حركة تحرير شعب السودان، الدستور ١٩٨٨/٥/٢.
١٠. حيدر طه، مصدر سابق، ص ٩٤ - ٩٥.
١١. حسن مكى، تاريخ الحركة الإسلامية في السودان ١٩٧٠ - ١٩٨٥، الخرطوم ١٩٨٩.
١٢. الأيام، صحيفة يومية، للخرطوم، ١٩٨٥/٢/٢٩.
١٣. نفسه
١٤. الصحافة صحيفة يومية، للخرطوم، ١٩٨٥/٢/٢٩.
١٥. الأيام ١٩٨٥/٢/٣٠.
١٦. الأيام ١٩٨٥/٤/١.
١٧. الهدف صحيفة يومية، للخرطوم، ١٩٨٧/٢/٣٠.
١٨. الهدف ١٩٨٧/٤/١.
١٩. نفسه
٢٠. لعبت إذاعة لندن، بالذات، دوراً كبيراً في هذا الجانب ويدرجة أقل إذاعة مونت كارلو.
٢١. حيدر طه، مصدر سابق، ص ٩٩.
٢٢. الأيام ١٩٨٥/٢/٢٨.
٢٣. الأيام ١٩٨٥/٢/٣٠.

٢٤. الأيام ٣١/٣/١٩٨٥.
٢٥. الصحافة ٣/٤/١٩٨٥.
٢٦. الأيام ٣/٤/١٩٨٥.
٢٧. نفسه.
٢٨. الأيام ٤/٤/١٩٨٥.
٢٩. الأيام ٥/٤/١٩٨٥.
٣٠. التيجاني حسين: الفيضان، الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس/ابريل ٨٥، دار العمودية للطباعة والنشر، لندن، ط ١، ٨٥/١٠، ص ٧٥، ٧٧.
٣١. نفسه . ص ٢٣ - ٣٥.
٣٢. نفسه. ص ٢٦.
٣٣. نفسه. ص ٣٦.
٣٤. نفسه. ص ١٦ - ١٧.
٣٥. حيدر طه. ٩٨ - ٩٩.

الفصل الثالث

مؤسسات الانتقال: الطموح والانفجار

نجحت الانتفاضة في عزل الفئة الحاكمة وشل قدرتها في مواجهة الانفجار الشعبي العارم الذي شمل كل مدن وأقاليم البلاد. ومع تماسك قوي الانتفاضة واستمرار الاضراب السياسي والعصيان المدني اتجهت الأنظار إلى القوات المسلحة.. هل ستقف علي الحياد.. أم تنحاز إلى انتفاضة الشعب، أم أنها ستخضع للسلطة الحاكمة لاستخدامها في قمع قوي الانتفاضة؟ الاجابة علي مثل هذه الاسئلة لا يملكها إلا العارفون بما كان يجري داخل القوات المسلحة من تحركات وضغوط ومساومات بين صغار وكبار الضباط والقيادة العامة، بين القيادة العامة واللواء/ عمر محمد الطيب، رئيس جهاز أمن الدولة والنائب الأول لرئيس الجمهورية، بين تنظيمات وتيارات عديدة داخل صفوف الضباط وتنظيمات وتيارات سياسية عديدة وسط الحركة السياسية السودانية. ومع كل ذلك كانت جماهير الشعب، منذ الأيام الأولى للانتفاضة، تستقبل الجنود والضباط المكلفين بحراسة المواقع الهامة في العاصمة بهتافات (عيش واحد، شعب واحد، الجيش جيش الشعب). ومع تصاعد الضغوط داخل القوات المسلحة رفض الضباط الاصطدام بجماهير الشعب واصبح بعضهم يحيي المتظاهرين بعلامة النصر. ولحاولة التعرف علي هذه الضغوط اعتمدنا علي حوار صحفي مع الشهيد اللواء/ عثمان بلول والرائد/ سيف الدين احمد عبيد، وهما من الضباط الذين أحالهم المجلس العسكري الانتقالي للمعاش في اغسطس ١٩٨٥، أي بعد اربعة شهور من انتصار الانتفاضة، فماذا كان يجري داخل القوات المسلحة خلال الفترة ٢٦/٢ إلى صباح ٦/٤/١٩٨٥؟ يقول اللواء بلول: «في اليوم الثاني لاتدلاع المظاهرات في شوارع العاصمة، وسفر نميري للولايات المتحدة الأمريكية، جئنا دورنا داخل القوات المسلحة في تعبئة الوحدات العسكرية علي رفض تنفيذ أي أوامر بضرب المتظاهرين وإن ينحصر دور هذه الوحدات في حماية المواقع والمنشآت الهامة من التخريب، وبالفعل حققت التعبئة اليومية نجاحا عاما كبيرا، وكان لها، والدور الوطني الذي قام به تجمع ضباط الشرطة، أثر كبير في تعزيز ثقة الجماهير في القوات المسلحة وبأنها لن تسمح للطغمة الحاكمة أن تستخدمها لقمع الانتفاضة الشعبية، وفي تأكيد عزلة الفئة الحاكمة التي أصبحت عارية الظهر لا يقف معها سوى قوات من جهاز أمن الدولة. وطرحنا المظاهرات شعارها البليغ: (جيش واحد، شعب واحد)... ثم تطورت خطتنا من مرحلة تجييد القوات للسلمة إلي مرحلة الاتحياز الإيجابي للشعب وتسليم كل السلطة لمثليه، وذلك

انطلاقاً من ادراكنا لاهمية دور القوات المسلحة في مثل هذه الظروف الحرجة. لذلك اتخذ عملنا في هذا الاتجاه اسلوباً شبي عثني في التعتبة والتوجيه داخل الوحدات العسكرية. ومع ذلك حافظ تنظيمنا علي سريرته وقماليته ويقظته في مواجهة الاخطار التي كانت تهدد الانتفاضة والبلاد، ممثلة في مؤامرات القوات المحلية والاجنبية والاقليمية والدولية المعادية لتطلعات شعب السودان في الحرية والحياة الكريمة وامساكه لزام امره بيده. إن كان هناك ضغوط واسعة ومتنوعة قام بها الضباط وتنظيماتهم لاجبار القيادة العامة علي الانحياز لانتفاضة الشعب. وللتنظيمات السياسية وسط القوات المسلحة لها جذورها التاريخية، بدءاً بتنظيم الضباط الاحرار، الذي مرّ بمراحل عديدة خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٧١)، وانتهاءً بالتنظيمات التي نشأت خلال فترة الحكم المايوي. وحول القيادة العامة يقول الرائد/ سيف: «هيئة القيادة العامة للقوات المسلحة كانت بقيادة سوار الذهب وتاج الدين، وكانت تعمل مع بعض كبار الضباط، ضد التيار العام وسط الضباط من أجل المحافظة علي نظام نميري وحمايته من السقوط بحجة الشريعة والبيعة علي المصحف التي اعطوها للرئيس، وذلك لكسب الوقت لحين عودة نميري صباح السبت ٤/٦ لانهم كانوا يراهنون علي معجزات يملكها لأجهاز الانتفاضة. ويتذكر الجميع، في الشارع والقوات المسلحة، احاديث سوار الذهب القائد العام ووزير الدفاع وتاج الدين في اجتماعاتهما مع الوحدات العسكرية وتصريحاتهما المعادية للانتفاضة، التي كانت تنقلها اجهزة الاعلام الحكومية، وخاصة احاديثهما في يوم الجمعة ٤/٥ وذلك بالاضافة إلي «تتوير» القوات المسلحة بتحريك انقلابي تتوده مجموعة من صغار الضباط مساء الخميس ٤/٤ والاجراءات التي اتخذت بمتابعة ومراقبة عدد من الضباط منذ تلك اللحظة وذلك لاحتياط أي تحرك لحسم الصراع لمصلحة انتفاضة الشعب» ويضيف «يعلم الجميع ما كان يدبره بعض اركان القيادة العامة وفرع العمليات والاستخبارات العسكرية من خطط، بالتنسيق مع عمر محمد الطيب وأبو القاسم محمد ابراهيم لأجهاز الاضراب السياسي وعزل جماهير أمدرمان والخرطوم بحري حتي لا تشارك في المسيرة التي نظمها القضاة ونقابات عمال المنطقة الصناعية بالخرطوم بحري صباح السبت ٤/٦. ولكن تزايد ضغوط الضباط كشف لهم استحالة المحافظة علي النظام الحاكم، ووجدوا انفسهم امام خيارين لا ثالث لهما: اما السقوط مع نميري ونظامه... أو.. تنفيذ قرار ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة بالانحياز وتسليم السلطة». ولكن متي وكيف اقتنعت القيادة العامة بالانحياز؟

يقول اللواء بلول: «في كل زيارته للوحدات العسكرية كان سوار الذهب يقوم بالتعبئة ضد الانحياز للشعب وكان يحمل معه المصحف الشريف ويقسم عليه، امام الضباط والجنود، بأن عليه بيعة لنميري وإن يخون العهد. وتوج تلك اثناء صلاة ٤/٥ بمسجد للقوات المسلحة داخل

سلاح المظلات بالخرطوم بحري عندما وقف مخاطبا المصلين من افراد القوات المسلحة مؤكدا انه علي بيعته لنميري. وظل علي موقفه هذا حتي الساعة الرابعة صباح السبت ٤/٦ وفي الساعة السادسة من ذلك الصباح حضر إلي مباني القيادة العامة بصحبة اللواء/ عمر محمد الطيب ليعلن موافقته علي اعلان الانحياء^(١). ولكن ماذا حدث بين الساعة الرابعة والسادسة صباح ٤/٦؟ ولماذا غير سوار الذهب والقيادة العامة موقفهم؟ وما هو دور عمر محمد الطيب، وكيف كان يفكر طوال فترة الأزمة السياسية؟ وما هو دور كبار ضباط جهاز أمن الدولة؟ وهل تدخلت أي قوى خارجية في توجيه الاحداث وحسم الأمر بالطريقة التي تمت بها؟

الواقع هناك اسئلة كثيرة يصعب أن نجد لها إجابات قاطعة حتي يكشف اللاعبون الحقيقيون حقيقة ما جرى. ولكن الصديق المهدي يؤكد «ان تحركات واسعة قد تمت وسط صفار الضباط لاتخاذ موقف موحد من الاحداث، وأن الفريق محمد توفيق، سلاح المهندسين وقتها، كان يدير معي حوارا، نيابة عن زملائه ضباط القيادة العامة، وأن توفيق نقل لي أن قادة القوات المسلحة قرروا تحديد موقفهم بعد تقييم موكب الاربعة ٤/٢ ومقارنته مع موكب الردع، الذي نظمته السلطة الحاكمة صباح ٤/٢ وانهم سينحازون للاغلبية، وأنه اوضح، ايضا، ان صفار الضباط يمارسون ضغوطا علي القيادة العامة للانحياء للشعب ولكن سوار الذهب مازال مترددا بسبب بيعته لنميري». ويضيف انه ارسل «رسولا إلي سوار الذهب ينصحه بالانحياء للشعب لحقن الدماء أو التحتي^(٢). وفي رواية أخرى يقول الرائد سيف «ان ضابطا برتبة فريق بالقيادة العامة ارسل ضابطا برتبة عميد، صار عضوا نشطا بالمجلس العسكري الانتقالي، إلي أحد المحامين بالخرطوم ليلفغه بانهم سيحركون القيادة العامة لاستلام السلطة لفترة انتقالية لمدة ستة شهور، وطلب منه ان يتحرك علي بعض الاحزاب والنقابات لاعداد ميثاق وتشكيل حكومة منية. وبالفعل قام المحامي المذكور بدعوة بعض الاحزاب والنقابات لاجتماع سريع مساء الجمعة ٤/٥. وفي ذلك الاجتماع تم الاتفاق علي ميثاق التجمع الوطني لانتفاذ البلاد، واختلف المجتمعون حول التشكيل الوزاري، وانفض الاجتماع في وقت متأخر صباح السبت ٤/٦ دون اتفاق حول هذه المسألة^(٣). وفي نفس الاتجاه يؤكد د. أمين مكي منبني المحامي أن التجمع النقابي كان علي صلة بتحركات بعض الضباط من الرتب الصغيرة والمتوسطة^(٤). يبدو أن تلك الاتصالات قد فرضت نفسها من خلال تطورات الموقف السياسي المتسارعة، وأن اشتداد ضغوط الرتب الصغيرة والمتوسطة علي القيادة العامة وكبار الضباط قد اجبرت الآخرين علي البحث عن موقف موحد، كما جاء في مذكرات الصديق المهدي، بدلا من ترك الأوضاع لتتطور في اتجاهات لا يمكن تحييدها. وهكذا جاء انحياء القيادة العامة في اللحظات الاخيرة نتيجة لكل هذه الضغوط والتحذيرات والمساومات التي شهنتها القوات المسلحة خلال تلك الأيام.

وهناك رواية أخرى تداولتها مجالس العاصمة، خلال تلك الفترة، تقول ان اللواء عمر محمد الطيب اتصل، في وقت متأخر من ليلة الجمعة ٤/٥ بالمستر ميلتون، مندوب المخابرات الأمريكية بالسفارة الأمريكية في الخرطوم، وأبلغه موافقته علي تحية نميري واستلام السلطة بالاتفاق مع كبار الضباط في القوات المسلحة، وذلك استجابة لتوصية أمريكية وصلته في بداية الانتفاضة، ولكنه تردد ولم يحسم رأيه بسرعة. وجاء رد مستر ميلتون بأن استجابته جاءت متأخرة وأن اللعبة انتهت.. "It is too late the game is Over". وبعد ذلك عرف قرار القيادة العامة فقام بإبلاغ الوزراء وترتيب ما يكمن ترتيبه^(١). وفي نفس الاتجاه اشارت صحيفة نيويورك تايمس ان كبار المسؤولين الأمريكيين يعتقدون ان كبار الجنرالات اطاحوا بنميري كي يتجنبوا انقلابا محتملا كان سيقوم به صغار الضباط إذا ما تقاعس كبار ضباط القوات المسلحة. ونقلت الصحيفة عن مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية قوله: «ان هذا الانقلاب ينطوي علي سمات العمل الوقائي الذي تحركت في إطاره القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية كي ينجو افرادها بانفسهم»^(٢).

وفي صباح السبت ٤/٦ نفسه وزع علي نطاق واسع ميثاق باسم (التجمع الوطني لانقاذ الوطن)، وقعته احزاب الأمة، الاتحادى الديمقراطي والشيعي، ونقابات الأطباء، المهندسين، أساتذة جامعة الخرطوم، المحامين، موظفي البنوك والهيئة النقابية لموظفي شركة التأمينات العامة، وذلك بعد اجتماع مطول استمر حتي ساعة متأخرة من صباح السبت ٤/٦. ويبدو أن ميلاد التجمع الوطني، في تلك اللحظات بالتحديد، قد جاء نتيجة لشعور القوي السياسية والنقابية بخطورة الموقف السياسي في البلاد وأهمية توحيد جهودها في مركز موحد لمواجهة الوضع السياسي الذي فرضته انتفاضة الشعب واحتمالات انحياز القوات المسلحة، وذلك بالاتفاق علي ميثاق سياسي محدد وعلي هياكل ومؤسسات بديلة لهياكل ومؤسسات الحكم الديكتاتوري المايوي. ومع كل ذلك جاء ميلاد التجمع متأخرا جدا، مع ان مشاورات القوات السياسية والنقابية ظلت مستمرة حول مسودة نفس الميثاق منذ ١٩٨٢، بالإضافة إلي ان التجمع ضم جهات لا وزن لها وغيب قوي أخرى، سياسية ونقابية، لا يمكن تجاوزها. المهم ان التجمع أصبح، منذ تلك اللحظة إطارا عاما للقوي السياسية والنقابية في البلاد واشتمل ميثاقه علي برنامج لفترة انتقالية، بعد اسقاط النظام المايوي، لمدة ثلاث سنوات وتمثلت اهم بنوده في الآتي:-

- (١) تنظيم للمشاركة السياسية في فترة الانتقال بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، مع مراعاة الالتزام بالاهداف الواردة في الميثاق، ومراعاة تمثيل القوي الحديثة في المؤسسات الدستورية عن طريق تنظيماتها الديمقراطية.
- (٢) كفالة كرامة وحريات المواطن الاساسية في التنظيم والتعبير والعقيدة والعمل والتنقل.

وكافة الحريات الأخرى الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من خلال نظام ديمقراطي يكفل سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.

(٢) حل قضية جنوب الوطن في إطار حكم ذاتي إقليمي يقوم علي أسس ديمقراطية بموجب صلاحيات محددة تحقق المشاركة الحقيقية لكل القوي السياسية الممثلة لجنوب السودان.

(٤) التحرر من التبعية الاقتصادية للإمبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية اجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدي الجاد والحاسم ل لازمة الاقتصادية عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئة الموارد القومية لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشمع المواد التموينية.

(٥) تحرير البلاد من التبعية الأجنبية في السياسية الخارجية لتحقيق السيادة الوطنية وتبني سياسة عدم الانحياز والالتزام الصارم بالانتماء العربي والأفريقي وسياسة همن الجوار وتطوير العلاقات مع كافة الدول الشقيقة والصديقة.

(٦) تقويم وتحيد مؤسسات الخدمة العامة وتصنيفه المؤسسات المايوية الخربة والتخلص من الطبقة المايوية الطفيلية.

(٧) تأكيد مبدأ الحكم اللامركزي وتقويمه علي أسس ديمقراطية سليمة.

(٨) تحكم البلاد بعد الفترة الانتقالية بواسطة دستور تقره هيئة عتقبة ديمقراطياً ويحسم الدستور القضايا الفكرية والسياسية بالوسائل الديمقراطية

هكذا، بإعلان انحياز القيادة العامة وصدر ميثاق التجمع الوطني صباح السبت ٤/٦ انطلوت صفحة في تاريخ السودان وبدأت صفحة جديدة مليئة بالطموح والتطلع لتصفية النظام المايوي ووضع البلاد من جديد في طريق التطور الديمقراطي. وفي هذا الوضع الجديد برزت القوي الأساسية التي ستقرر مسيرة الفترة اللاحقة: القيادة العامة وكبار ضباط القوات المسلحة والتجمع الوطني. منذ البداية وجد بيان القيادة العامة ترحيباً واسعاً وسط جماهير الشعب والقوي السياسية والفتنابية لأنه أعلن نهاية النظام المايوي. ولكن هذا الترحيب كان مشوباً بالقلق لأن البيان لم يعلن عن أي إجراءات بحق أركان وسدنة النظام المايوي، ولم يصدر قرارات بإطلاق سراح المعتقلين وحل جهاز أمن الدولة الخ... ولأنه لم يكيف الوضع السياسي الجديد بئي وصف، ولم يتحدث عن الانحياز لانتفاضة الشعب، بل عن حقن الدماء. لذلك انطلقت جماهير الشعب تردد في متاناتها «لا بديل لحكم الشعب، لا بديل للحكم المدني، لن تحكمنا بقايا مايو» مطالبة بتسليم كامل السلطة لممثلي الشعب، وذلك خوفاً من تحويل الانحياز إلي انقلاب عسكري، يسيطر عليه كبار الجنرالات. واستمرت الجماهير في

تظاهراتها، واتجهت إلى سجن كوبر بالخرطوم بحري، وقامت بمحاصرة السجن وكسر أبوابه وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين دون انتظار لأي قرار بذلك. وكانت القيادة العامة قد أرسلت ضابطاً كبيراً إلى مدير السجن ليأخذ منه قائمة بأسماء المعتقلين بهدف دراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها^(٣).

وفي صباح الاثنين ٤/٨ حاصرت المظاهرات مباني جهاز أمن الدولة واجبرت القيادة العامة على إصدار قرار بحل الجهاز. وهكذا ظلت القيادة ممسكة بالسلطة كاملة في يديها وظلت تحاول إعادة ترتيب الأوضاع من خلال بياناتها المتتالية، وذلك لانقاذ أفرادها من غضبة الانتفاضة. وفي الجانب الآخر دفعت هذه التطورات البعثيين والشيوعيين وبعض رموز التجمع النقابي للتحرك، منذ صباح السبت ٤/٨، بهدف توحيد القوى السياسية والنقابية حول رؤية مشتركة فيما يتعلق بتسليم السلطة للشعب ومؤسسات الفترة الانتقالية، خاصة أن اجتماع الجمعة ٤/٥ قد انفض دون اتفاق حول هذه القضية ودون تحديد موعد لاجتماع آخر، وذلك بسبب تمسك التجمع النقابي بضرورة تمثيل القوى الحديثة بثقل يتناسب مع دورها في إنجاح الاضراب السياسي والعصيان المدني. وعقد أول لقاء في يوم الأحد ٤/٧ بمنزل سيد أحمد الحسين بالخرطوم، شارك فيه د. عمر نور الدائم وصالح عبد السلام، عن حزب الأمة، سيد أحمد الحسين وإبراهيم حمد ومحمد الحسن عبد الله يس عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، محجوب عثمان، عن الحزب الشيوعي وتيسير مندر سليمان عن حزب البعث العربي الاشتراكي، ود. أمين مكي مني عن التجمع النقابي. وتواصلت الاجتماعات والتحق بها لاحقاً د. الحبر نور الدائم وصالح عبد الله عن الإخوان المسلمين وبقية الأحزاب السياسية والنقابات. وانتظمت القيادة العامة اللواء عثمان عبد الله، مدير العمليات الحربية، والععيد/ حقوقي أحمد محمود لتولي المشاورات باسم القوات المسلحة مع التجمع الوطني باعتباره قائد الانتفاضة. وفي الاجتماع الأول شرعاً خلفية تحرك القوات المسلحة حتي بيان القيادة العامة الخاص بالاستيلاء على السلطة، وتم الاتفاق على التعامل بين هيئة القيادة العامة والتجمع الوطني وعلى عقد اجتماع آخر يوم الأربعاء ٤/١٠ لتحديد هيكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية حسب ما يراه التجمع الوطني وتوافق عليه القوات المسلحة. والترم اللواء عثمان عبد الله بعدم إتخاذ أي إجراءات في هذا الصدد حتى إنعقاد الاجتماع المقترح. لكن التجمع الوطني فشل في الوصول إلى موقف واضح ومحدد حول الأحداث المتسارعة بسبب ظهور خلافات واسعة وسط الأحزاب وبينها وبين التجمع النقابي. وذلك برزت جوانب ضعف هامة في قيادة الانتفاضة، الأمر الذي أدّى إلى إضعاف موقفها وأرتباك حركتها. وظلت القيادة العامة للقوات المسلحة تواصل إصدار بياناتها وتقوية مركزها. ففي بيانها السابع أشارت إلى «أنها سمحت للجماهير بالتعبير عن رأيها إلى أقصى درجة وهددت بأنها ستضطر إلى

«تطبيق قانون الطوارئ» بشكل حازم إذا ما استمرت المظاهرات»، وهكذا بكل صلف وأستعلاء. ومع استمرار خلافاته وعدم توصله إلي موقف موحد، أعلن التجمع الوطني انتهاء الاضراب السياسي صباح الثلاثاء ٤/٩ بطريقة تعكس الضعف والارتباك. وفي مساء نفس اليوم انعقد أول اجتماع ضم الأحزاب السياسية والتجمع النقابي، كهيئة عليا للتجمع الوطني، بدار الجمعية الطبية بالخرطوم، وذلك لمناقشة هياكل ومؤسسات الحكم في الفترة الانتقالية والرد علي بيان أصدرته حركة تحرير شعب السودان يبين الانتفاضة ويتهمها بأنها ماير ثانية يسيطر عليها جنرالات نميري. وأثناء الاجتماع دخل عثمان انريس، عضو اللجنة السياسية لحزب البعث، ونقل للمجتمعين محتوى البيان الثامن للقيادة العامة الذي أعلن تكوين مجلس عسكري انتقالي من ١٥ عضواً، هم قيادات الوحدات العسكرية في الخرطوم، ومنحته سلطات السيادة والتشريع خلال الفترة الانتقالية. وبذلك تزايدت مخاوف القوى السياسية والنقابية من احتواء العسكريين لكامل السلطة. ورفض الاجتماع خطرة القيادة العامة وقرر مناقشة الأمر في اجتماع الغد. ونتيجة لكل ذلك اتفقت أحزاب ونقابات التجمع الوطني علي تقليص الفترة الانتقالية لاجراء انتخابات عامة تضمن انتقال السلطة لممثلي الشعب بعد ان استولي المجلس العسكري علي سلطتي السيادة والتشريع. ومع كل ذلك لم تتفق قوى التجمع علي رؤية موحدة حول تكوين مجلس الوزراء وبرنامج الفترة الانتقالية.

وفي صباح الأربعاء ٤/١٠ انعقد الاجتماع الثالث مع ممثلي القيادة العامة، شارك فيه أكثر من ٤٠ من ممثلي الأحزاب والنقابات. ومثلما كان تكوين المجلس العسكري الانتقالي مفاجأة مفعجة، فقد جاءت الصدمة الثانية بحضور بعض قيادات الجبهة الإسلامية القومية للمشاركة في الاجتماع. وهكذا وجد التجمع الوطني نفسه محاصراً بين استيلاء العسكريين علي كل السلطة وتكرهم لوعدهم السابق وبين محاولتهم خلط الأوراق ودعوة سدة النظام المايوري للاجتماع. ورغم الاحتجاجات الواسعة، انبري اللواء عثمان عبد الله بيبير تكوين المجلس العسكري بقوله «اننا كنا مجبورين علي اتخاذ هذه الخطوة بسبب ظروف أمنية طارئة وملحة كانت تهدد وحدة البلاد ووحدة وقومية القوات المسلحة. واننا لم ننام ليلتي الاثنين والثلاثاء، كانت أصابعنا علي الزناد. والظروف التي احاطت بالقيادة العامة لم تترك لها سبيلا سوى اتخاذ هذه الخطوة، وطلب من المجتمعين ألا يضطروه للدخول في تفاصيل وإفشاء اسرار أمنية وأن يتقوا في روايته انطلاقاً من الثقة المتبادلة بين الجيش والشعب»^(٨).

وبذلك استطاع، ببراعة فائقة، اقناع الاجتماع بقبول قرار تكوين المجلس العسكري، وانتقل إلي تقديم اقتراح بأن يتدارس الجميع تشكيل مجلس وزراء من عناصر مستقلة، وترشيح أسماء محددة، يتم اختيار المجلس من بينها. وهكذا وافقت قوى التجمع، بعفوية وسذاجة، علي تكوين المجلس العسكري الانتقالي بسلطاته الواسعة وعلي اسس مجلس الوزراء الانتقالي.

فعندما انتقل النقاش حول احتكار المجلس لسلطات التشريع تبرع ميرغني الناصري، نقيب المحامين، ليقول: ربما المقصود هو التشريع التأسيسي المتعلق بالهياكل الدستورية وإيس التشريعات العادية. وما كان من اللواء عثمان إلا أن يؤمن علي هذا الشرع الذي ربما لم يخطر علي بال أحد من المجتمعين سوى نقيب المحامين السوداني^(٩). وهكذا فانت فرصة إعادة مناقشة سلطات المجلس كما فانت فرصة مناقشة تكوينه. وبعد ذلك أخذت مشاورات تكوين الحكومة وقتاً طويلاً حتي تم إعلان تشكيلها برئاسة د. الجزولي دفع الله وضمت مجموعة من التكنوقراط وبعض النقبائين الذين لعبوا دوراً معيناً في الانتفاضة^(١٠). وبذلك تركزت السلطة في أيدي المجلس العسكري الانتقالي وأصبح التجمع الوطني دون سلطة حقيقية. وادت هذه التطورات إلي قطع الطريق علي تحول الانتفاضة إلي انتفاضة حقيقية. وجاء ذلك نتيجة لعدة أسباب، تمثل أهمها في الآتي:-

١- ضعف القوي السياسية والنقابية وعدم توحيدها في مركز موحد ونشط منذ وقت مبكر، وذلك نتيجة لظروف عديدة أشرنا إلي بعضها في مكان سابق. فقد تكون التجمع في ريع الساعة الأخيرة ولحظة استيلاء القيادة العامة علي السلطة. وفي أول ندوة مشتركة، عقدت في جامعة الخرطوم مساء ٤/٨، برزت بشكل واضح خلافات الأحزاب السياسية حول مختلف قضايا الساعة.

٢- ضعف ضغوط ضباط القوات المسلحة والشرطة، إذ رغم أهمية هذه الضغوط ودورها الكبير في صعود قوي الانتفاضة واستمرار الاضراب السياسي والعصيان المدني وعزل الفئة الحاكمة وشل فعاليتها، رغم كل ذلك فإن هذه الضغوط تمكنت فقط من اجبار القيادة العامة علي الاستيلاء علي السلطة وانتهاء النظام المايوي محققاً للدماء كما جاء في بيانها الأول. ومن خلال هذه الخطوة تخلت البلاد في وضع سياسي جديد يسيطر فيه كبار جنرالات القوات المسلحة علي السلطة ويقود التجمع الوطني شارع الانتفاضة.

٣- الموقف السلمي لحركة تحرير شعب السودان من بيان القيادة العامة، حيث اعتبرته انقلاباً عسكرياً قامت به العناصر المايوية بقيادة سوار الذهب، الذراع اليمني للطاغية نميري، وظلت لعدة أيام تدعو، من خلال إذاعتها لاستمرار الاضراب السياسي وتحريض صغار الضباط والجنود وجماهير العمال والكادحين للتحرك والقضاء علي «طغمة مايو الثانية»، مستندة في ذلك إلي تقديرات غير حقيقية لما حدث ولا مكانيات قوي الانتفاضة، وتجاهلت دور قوي الانتفاضة في خلق الوضع السياسي الجديد في البلاد، وعدم إمكانية استمرار الاضراب السياسي لأن انحياز القيادة لم يكن تأمراً بل كان بشكل رئيسي نتاج ضغوط جماهير الانتفاضة وضباط القوات المسلحة. هذا الموقف السلمي كان له تأثير حاسم في توازن القوي داخل القوات المسلحة ووسط القوي السياسية وفي مجمل

تطورات الوضع السياسي في البلاد خلال الفترة اللاحقة.

لكل هذه الظروف والعوامل انتهت الانتفاضة إلى الوضع الذي انتهت إليه: مجلس عسكري عالي يحتكر سلطة السيادة والتشريع ومجلس وزراء انتقالي من التكنوقراط وبعض الوجوه النقابية تدخل المجلس العسكري في اختيارهم.. وازدادت تعقيدات الوضع السياسي عندما استقبل الفريق سوار الذهب، في العاشر من إبريل، د. الترابي، بعد أقل من ٢٤ ساعة من تكوين المجلس العسكري، وتباحث معه حول الوضع السياسي في البلاد. وبذلك لم يعد التجمع الوطني هو الجهة الوحيدة التي يتعامل معها العسكريون، كما لم يعد ميثاقه هو المرجع الوحيد لمؤسسات الفترة الانتقالية، بعد أن وجد للمجلس العسكري حليفاً في الجبهة الإسلامية القومية. وبدأت عناصر المجلس تكشف عن أزمائها واستخفافها بالقوى السياسية وعن اعتقادها بأن القوات المسلحة هي الجبهة الوحيدة المنظمة والقادرة على تحمل المسؤولية في تلك الفترة حتى تستعيد القوى السياسية قواها وترتب أوضاعها^(١). وهكذا دخلت البلاد في مرحلة الحكم الانتقالي التي حددت مهامها في تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للمنظام المايوي، إيقاف الحرب الأهلية الجارية في الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار وانتخاب جمعية تأسيسية وتسليم السلطة لممثلي الشعب بعد عام واحد. وتحدثت قوى الصراع السياسي والاجتماعي في التجمع الوطني، الذي كان يضم قوى الانتفاضة وسط الحركة السياسية والنقابية، والمجلس العسكري الانتقالي، بتوجهاته المعروفة وغير المعروفة، والجبهة الإسلامية القومية، التي ظلت تشارك في الحكم المايوي طوال سنواته الأخيرة، وحركة تحرير شعب السودان، التي رفضت المشاركة في النظام الديمقراطي وواصلت عملها العسكري في الجنوب. فكيف سارت الأمور خلال هذا العام؟ ماذا حققت مؤسسات الحكم الانتقالي؟ وأين فشلنا؟ ولماذا؟

للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها سنتابع حركة الصراع السياسي والاجتماعي حول أهم قضايا الفترة الانتقالية في الصفحات التالية.

(١) النظام الدستوري في الفترة الانتقالية: -

تضمن ميثاق الانتفاضة بندا خاصا بتنظيم المشاركة السياسية في الفترة الانتقالية بموجب دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، مع مراعاة الالتزام بالاهداف الواردة في الميثاق والحكم الذاتي الإقليمي للجنوب والحكم اللامركزي للأقاليم الشمالية. ولكن القيادة العامة بطشت، منذ البداية، بهذا التوجه عندما أعلنت تكوين المجلس العسكري العالي الانتقالي ومنحته سلطة السيادة والتشريع، وذلك لأن دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ ينص علي تكوين مجلس سيادة ومجلس وزراء يتولي السلطة التنفيذية والتشريعية ويقسم معه مجلس السيادة سلطة التشريع في موضوعات محددة. وإذا اخذنا في الاعتبار ما نكرته القيادة العامة من ضرورات أمنية استدعت تكوين المجلس العسكري بصورته تلك، فقد كان من المتوقع ان يتم اعتماد دستور ١٩٥٦ بعد تغير الظروف واستقرار الوضع السياسي في البلاد. ولكن ذلك لم يحدث الأمر الذي يؤكد ان القيادة العامة كانت تستهدف احتكار سلطة التشريع في يديها، حتي لا تتكرر تجربة ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وحكومتها الانتقالية. وفي بداية يونيو ١٩٨٥ أعلن العميد/حقوقى/ أحمد محمود المستشار القانوني للمجلس العسكري الانتقالي، عن تكوين لجنة تمثل كل الاتجاهات السياسية في البلاد لاعداد بيان دستوري للفترة الانتقالية. وضمت اللجنة دحامون سنادة، سليمان ذهب، من الحزب الاتحادي الديمقراطي، فاروق البربر، من حزب الأمة، حافظ الشيخ، من الجبهة الإسلامية القومية، وميرغني النصري من الحزب الاشتراكي الإسلامي. ومع اتساع موجة الاحتجاج علي تكوين اللجنة، حاول بعض أعضاء المجلس تبرير ذلك بقولهم أنهم قاموا بتكليف بعض القانونيين بشكل شخصي لتقديم مسودة تنطلق من دستور ١٩٥٦، ولكن أياً منهم لم ينجز التكليف. وهو قول مردود، لأن مهمة في مستوى وثيقة الدستور كان يجب أن توكل إلي لجنة تمثل كافة قوي الانتفاضة من ذوي الخبرة والدراية بالقانون الدستوري، وليس لجنة محدودة تمثل أحزابا بعينها وتعزل القوي السياسية الجنوبية والقوي السياسية الأخرى وتحت ستار كثيف من السرية.

وفي ٢١ أغسطس أعلن عن دستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥، وذلك في بيان صادر من اجتماع مشترك للمجلس العسكري ومجلس الوزراء، أي أن ما صدر كان دستوراً كاملاً وليس بياناً دستورياً كما أعلن المستشار القانوني للمجلس العسكري. وهذا ما جعل العديد من القوي السياسية والنقابية تتشكك في نوايا العسكريين وتوجههم لتمديد الفترة الانتقالية وفرض توجهات سياسية معينة. فالدستور المعلن لم يعتمد علي دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤، ولم يشتمل علي التعديلات المتفق عليها في ميثاق الانتفاضة أو استيعاب الميثاق نفسه علي غرار ما حدث بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ عندما اضيف ميثاق اكتوبر للوثيقة الدستورية. ومع كل

ذلك، وضع الدستور الانتقالي سلطة التشريع في ايدي المجلسين مجتمعين، واكد علي النظام الديمقراطي القائم علي التعددية السياسية والحقوق الاساسية والحريات العامة. وذلك رغم أن نصوصه في هذا الجانب كانت تعكس رغبة جامعة لتقييد هذه الحقوق والحريات من خلال وضع عبارة في نهاية كل نص تقول «في حدود القانون» أو «وفقا للقانون» الخ.. والغرض من ذلك واضح وضوح الشمس، وهو منح المشرع حق نسخ القاعدة الدستورية بالقانون دون أن يؤثر ذلك أشكالية عدم دستورية القانون، استنادا إلي أن القانون يستمد مشروعيتها من الدستور، وذلك بعكس القاعدة الذهبية التي تقول بأن القانون، في مثل هذه الحالات يجب أن ينظم الحقوق ويحميها دون مصادرة لها أو إلغائها. ولكن ظروف توازن القوى في البلاد وسيطرة شعارات واهداف الانتفاضة علي الشارع السياسي منعت المجلس العسكري من استغلال مثل هذه العبارات، إذا استثنينا محاولة النائب العام لتقييد النشاط الحزبي من خلال مشروع قانون لتنظيم الأحزاب، التي وجدت رفضا واسعا جعل النائب العام يتراجع عن تقديم المشروع. ومن المهم هنا أن نشير إلي أن بيان الاجتماع المشترك قد اكد علي صيغة ثنائية لسلطة التشريع، وذلك علي النحو التالي:-

أولا : تصدر مشروعات القوانين من مجلس الوزراء الانتقالي.

ثانيا: تحال مشروعات القوانين بعد إجازتها من مجلس الوزراء إلي المجلس العسكري الانتقالي لإجازتها والتوقيع عليها بواسطة رئيس المجلس وتصبح قوانين نافذة.

ثالثا: في حالة اعتراض المجلس العسكري علي أي مشروع قانون يعاد المشروع إلي مجلس الوزراء الانتقالي لإعادة مناقشته علي ضوء مذكرة المجلس العسكري.

رابعا: في حال وقوف مجلس الوزراء بجانب قراره الأول بشأن مشروع القانون المقترح، بعد مناقشته علي ضوء مذكرة المجلس العسكري، يعرض المشروع علي جلسة مشتركة للمجلسين تتم فيها مناقشة مشروع القانون وإجازته بالأغلبية المطلقة.

خامسا: يستثنى من هذا الاجراء مشروع قانون الانتخابات الذي تقررت مناقشته وإجازته في جلسة مشتركة للمجلسين^(١٦).

وإذا تتبعنا علاقة المجلسين قبل صدور الدستور الانتقالي نجد أن المجلس العسكري الانتقالي لم يفرض نفسه ويتجاوز قوي الانتفاضة فقط باستيلائه علي سلطة السيادة والتشريع، بل حاول أيضا الاستيلاء علي صلاحيات وزارة الخارجية التابعة لمجلس الوزراء الانتقالي بحجة انها وزارة هامة ترمز للسيادة. وتؤكد ذلك الزيارات العديدة التي قام بها اعضاء المجلس إلي دول شقيقة ومجاورة وصديقة للتدليل علي تبعية السياسة الخارجية للمجلس العسكري. واستمر النزاع بين المجلسين في هذه المسألة حتي انتهاء الفترة الانتقالية.

ووصل النزاع ذروته في تمثيل السودان في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الدار البيضاء بالمغرب، حيث اتفق علي سفر وفد يضم رئيس المجلس العسكري ورئيس مجلس الوزراء. وفي هذا الصدد يقول أحد وزراء الفترة الانتقالية: «كنا نسمع أن الفريق فلان سافر إلي مصر، والفريق علان سافر إلي السعودية من خلال الصحف والإذاعة»^(١٣). وبجانب ذلك لم يتم أي تقنين للعلاقة بين مؤسسات الفترة الانتقالية والتجمع الوطني، الذي يضم قوي الانتفاضة، بل كانت هذه المؤسسات حريصة علي أن تبدو محايدة إلي أن انعطف طريقها في مرحلة متقدمة من عمرها نحو الجبهة الإسلامية القومية بشكل واضح وكامل. وكان نهج القيادة العامة والمجلس العسكري يتجه، منذ البداية، نحو خلط الأوراق وجمع قوي التجمع الوطني والجبهة الإسلامية. فبالإضافة لما حدث في الاجتماعات الأولى للقيادة العامة مع ممثلي التجمع الوطني وحضور ممثلين للجبهة الإسلامية أثناء مناقشات مؤسسات الفترة الانتقالية، دعا القائد العام للقوات المسلحة، عضو المجلس العسكري، لاجتماع بغرض التنوير حول الوضع الأمني، وشملت الدعوة الجبهة أيضا، فقاطعته احزاب ونقابات التجمع^(١٤). وكذلك فعل وزير الدفاع، وعضو المجلس، اللواء عثمان عبد الله، عندما وجه دعوة للقوي السياسية والنقابية للتنوير حول الوضع الأمني في الجنوب والغرب، فقاطعته قوي التجمع أيضا^(١٥). وذلك رغم أن التجمع الوطني هو الذي قاد الانتفاضة وانتزع السلطة السياسية في الشارع بإرادة الجماهير، في حين كان زعماء الجبهة جزءا هاما من الفئة الحاكمة المايوية طوال سنواتها الثماني الأخيرة. ولكن، مع ذلك، قام مجلس الوزراء بعقد عدة لقاءات واجتماعات مع قوي التجمع، مثل الاجتماع الذي عقد لمناقشة السياسات الاقتصادية والعلاقة مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر ١٩٨٥. وبشكل عام يمكننا أن نقول أن قوي الانتفاضة رحبت بدستور السودان الانتقالي لسنة ١٩٨٥، رغم تحفظاتها العديدة، وذلك لأنه ملاءم فراغا دستوريا وثبت الكثير من المكاسب التي حققتها انتفاضة مارس/ابريل، وعلي رأسها استعادة النظام الديمقراطي وانتهاء الفترة الانتقالية في موعدها المحدد وتقنين الحريات العامة وسيادة حكم القانون واستقلال القضاء وغيرها.

هكذا إذن تكونت مؤسسات الفترة الانتقالية في هذا الإطار الدستوري المحدد: مجلس عسكري انتقالي، كان اعضاءه حتي صباح ١٩٨٥/٤/٦ يمثلون السند الأساسي للنظام المايوي، الذي ظل يستند علي القوات المسلحة بشكل رئيسي، ومجلس وزراء ضم مجموعة من التكنوقراط وبعض النقابيين الذين لعبوا دورا معينا في الانتفاضة. وبغض النظر عن الظروف والملابسات التي صاحبت تكوين المجلسين، فإنه لا يمكن اعفاء قوي التجمع الوطني من مسؤوليتها التاريخية عندما قبلت تكوين المجلس العسكري بصورته وصلاحياته الواسعة التي جعلت منه السلطة الفعلية طوال الفترة الانتقالية. الأمر الذي ادي إلي خنق الانتفاضة.

واجهاضها وإلي التأثير في كل قرارات المؤسسات الانتقالية كما سيتضح في الصفحات اللاحقة.

(٢) مؤسسات الحكم الانتقالي وقضية السلام :

سبق أن أشرنا للموقف السلبي لحركة تحرير شعب السودان من الانتفاضة. ومن جهة أخرى كان تحرك قوي الانتفاضة نحو حركة تحرير شعب السودان بطيئا بسبب انشغالها بمهام تأمين الانتصار وتكوين مؤسسات الفترة الانتقالية، خاصة أن المجلس العسكري كان يحتكر السلطة التشريعية والتنفيذية قبل تكوين الحكومة الانتقالية، وأرسل وفودا إلى ليبيا وأثيوبيا بدلا من التوجه مباشرة إلى الحركة وصحیح أيضا أن وزير الدفاع، عضو المجلس العسكري، قد قام بتوقيع بروتوكول عسكري مع ليبيا لدعم عمليات القوات المسلحة في مواجهة جيش تحرير السودان في الجنوب. ولكن كل ذلك لا يعفي حركة تحرير شعب السودان من مسئوليتها في عدم التفاعل الإيجابي مع انتصار أبريل ومع قوي الانتفاضة والمشاركة في تأمين الانتصار وتأسيس النظام الديمقراطي. وهذا الموقف الانعزالي كانت له عواقب وخيمة على انتصار أبريل نفسه ومسيرة مؤسسات الفترة الانتقالية^(١٨).

وعلى المستوى الرسمي يمكننا أن نقول: إن الجهد الفعلي الذي بذل لإيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام بدأ بتشكيل اللجنة الوزارية للتخصير لمؤتمر الجنوب، برئاسة د. أمين مكي مدني وزير الأشغال، وذلك في منتصف ١٩٨٥. وفي أغسطس أصدرت اللجنة بيانا وزاريا تهيبيا حول المؤتمر القومي لمسألة الجنوب جاء فيه «أن مجلس الوزراء مسؤول عن تمهيد الأرضية الملائمة لإجراء حوار بين القوي الوطنية كافة حول قضية الجنوب بما في ذلك حركة تحرير شعب السودان». ولخص البيان الأفكار والمبادئ الأساسية التي عبرت عنها انتفاضة مارس/ أبريل وأكد على المبادئ الآتية:-

- ١- تأكيد العمل بقانون العفو الشامل لكل من حملوا السلاح وعلى توطينهم واستقرارهم.
- ٢- تأكيد قرار وقف إطلاق النار بواسطة القوات المسلحة فيما عدا حالة الدفاع المشروع ، على ضرورة امتثال قيادة الحركة لإيقاف العمليات المسلحة لتهيئة المناخ للحوار الهادف انطلاقا من أن حمل السلاح في هذا الوقت لا مجال فيه لمتنصر ومهزوم، بل يعود وباله خسائر في الأرواح ودمارا مكتسبات الشعب السوداني بأسره.
٣. أن أهم مميزات شعبنا هي تنوع مكوناته العرقية والقبلية والثقافية والدينية. وتأسيسا على ذلك فإن قضية الجنوب ينبغي تناولها في إطار القضية الأشمل، قضية تأكيد الوحدة الوطنية وسط للتنوع والتمايز، باعتبارها أحد أهم وأخطر التحديات المطروحة

امام القوي الوطنية. وهذا يعني الاعتراف بحقوق المجموعات السكانية المختلفة في ان تكفل لها الدولة حرياتها الاساسية المتمثلة في حرية العقيدة والرأي والتنظيم والتعبير. وفي بحث وتطوير قيمها الروحية والثقافية، وضمان المساواة بين جميع المواطنين في الخدمات والتدريب وتبؤ المناصب الرسمية في مختلف مستويات أجهزة ومؤسسات الدولة.

٤. الالتزام القومي بانتهاج سياسة تنموية مبرمجة تهدف إلى القضاء علي النمو غير المتوازن بين اقاليم البلاد المختلفة.

٥. قضية الجنوب في عام ١٩٨٥ أصبحت جزءا لا يتجزأ من قضايا الحكم والعلاقات التي تؤثر في تطور نظام الدولة في السودان، وليست كما كانت في الماضي.

٦. انتقد البيان الاساليب التي تعامل بها النظام الديكتاتوري المايوي مع الحكم الذاتي الاقليمي ١٩٧٢ - ١٩٨٥.

٧. وجه الدعوة إلى الحوار بين مختلف القوي الوطنية بما في ذلك حركة تحرير شعب السودان^(١٩).

هذا البيان كان أول مبادرة رسمية للحوار السلمي الديمقراطي لايقاف الحرب الأهلية الجارية في الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار. وكانت الحركة قد اعلنت في أول يوليو أنها استلمت رسالة من رئيس مجلس الوزراء الانتقالي وأنها سترد عليها في رسالة مكتوبة تحتوي علي آرائها وشروطها حول الحوار والسلام^(٢٠). وسبق ان أعلن ناطق باسم الحركة ترحيبها بالحوار والتعاون مع كل القوي السياسية والنقابية، وذلك في تعليق له حول تكوين اللجنة الوزارية للتخصير لمؤتمر الجنوب. وفي نفس الاتجاه أكد وزير الاشغال، مسئول اللجنة، ان السلام الحقيقي لا يمكن ان يتحقق في البلاد بدون المشاركة الفعلية لحركة تحرير شعب السودان، وان مشكلة الجنوب هي مشكلة السودان كله^(٢١). والي ذلك بذلت قوي التجمع الوطني في مناقشة البيان التمهيدي الذي لجاهه مجلس الوزراء كبداية لمشوار طويل في طريق السلام. ورحبت قوي التجمع بالتوجهات الاساسية للبيان واعتمدتها كأساس لبدء الحوار. ولكن حزب المؤتمر الأفريقي السوداني أكد انه إذا لم يتم إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٢، وإذا لم يعاد النظر في دستور السودان الانتقالي بالرجوع إلى دستور ١٩٥٦ للمعدل ١٩٦٤، فإن أي حديث عن مؤتمر قومي للحوار والسلام يصبح ضربا من الخيال^(٢٢). ولكن هل تتحرك عجلة السلام؟ هل تسمح القوي المحلية والاقليمية والدولية المعادية لوحدة واستقرار السودان بتحريك عجل السلام؟

لقد برزت إلى السطح، فورا، وبإمكانات سياسية وإعلامية كبيرة قوي التصعيد والتصعيد

المضاد لتفريق محاولات الحوار والسلام المتكررة قيل ان تبدأ تحركها الفعلي، وذلك تحت شعارات ومبررات كاذبة ومضللة تحركها نزعات شوفينية ودينية ضيقة وأطماع سنياسية واقتصادية غير مشروعة. وقبل للدخول في توجيه الاتهام إلى أي جهة لابد من متابعة سريعة لمسلسل الوقائع.

عندما أعلنت الحركة انها ستبث ردها علي رسالة رئيس الوزراء في رسالة مكتوبة تفاعلت الاوساط السياسية رغم انه لا أحد كان يعلم محتوى تلك الرسالة. ولكن إذاعة الحركة أعلنت ان وفدا سيقوم بتسليم الرسالة إلى قائد حامية الناصر. ولنجاح هذه العملية طلبت الحركة من المجلس العسكري الانتقالي إذاعة بيان عبر إذاعة امدرمان يؤكد فيه التزامه بمنع الوفد كافة الضمانات الأمنية ليتمكن من تسليم الرسالة والرجوع إلى معسكرات الجيش الشعبي لتحرير السودان^(٣٣).

وفي ٨ سبتمبر أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة انها اتخذت كافة الاجراءات اللازمة لضمان دخول وفد الحركة وإداء مهمته وخروجه بسلام^(٣٤). وفي ١٣ سبتمبر اكدت الحركة ارتياحها للضمانات التي قدمها المجلس العسكري بشأن سلامة وفدها وأعلنت ان الجيش الشعبي سيوقف عملياته المسلحة لمدة ٢٤ ساعة، وذلك تكليدا لحسن نواياها^(٣٥). وفي وقت لاحق اكدت ان رسالة العقيد جون قرنق قد سلمت إلى قائد حامية الناصر ولكنها لم تلق اي تعليق حولها من المسؤولين في حكومة الخرطوم^(٣٦). ولكن ناطقا باسم المجلس العسكري الانتقالي أعلن في اليوم التالي ان جون قرنق لم يف بوعده ولم يسلم الرسالة في الوقت المحدد^(٣٧). وفي ظهر يوم ١٨ سبتمبر اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانا جاء فيه «بعد تسليم الرسالة طلب قائد الحامية من وفد جون قرنق ومجموعته الانسحاب حتي تتم عملية ارسال الرسالة إلى رئيس الوزراء في الخرطوم، إلا ان قوات جون رفضت الانسحاب من المنطقة وهاجمت مدينة بور وقذفت المطار واحرقت السوق وقتلت المواطنين ولا تزال تواصل هجماتها علي المدينة حتي إذاعة هذا البيان».. ومضي البيان يقول «وبمقدار التصعيد العسكري والإعلامي الذي تقوم به قوات جون قرنق مدعومة من بعض دول الجوار الجغرافي للأسف، نجد هنا في الخرطوم عناصر واحزابا تدعوه ولها بغية اغراض حزبية أو شخصية أو بالوكالة لجهات ماء^(٣٨). وفي نفس اليوم وجهت الجبهة الإسلامية القومية نداءا لتسيير موكب شعبي لإدانة جون قرنق، وكذلك فعلت الهيئة القومية للنقابات والاتحادات التابعة لها، وذلك في يوم ٢١ سبتمبر تحت اسم (هيئة أمان السودان) وفي تعليق علي بيان القيادة العامة انتقد د. أمين مكي مدني مقرر اللجنة الوزارية للجنوب البيان ووصفه بانه تعدي التنوير الأمني إلى الخوض في المسألة السياسية، وأكد ان المرء يستشف من لهجة البيان أصرارا علي الحل العسكري رغم ان القوى السياسية كلها قد اتفقت علي ان الحل العسكري غير

مقبول وغير عملي، وإن البيان اغفل تماماً الإشارة إلى البيان السياسي حول مسألة الجنوب وجهود اللجنة الوزارية للأعداد للمؤتمر القومي بما يعني أن الجهد الذي قام به مجلس الوزراء حتي الآن هو حوث في البحر» وأضاف مكننا نتوقع من جون قرنق أن يلتزم بوقف إطلاق النار حتي تصل الرسالة ويندخل في حوار من أجل حل المشكلة^(٣١). وفي بيان له وصف التجمع الوطني الدعوة لتسيير الموكب بأنها خطوة لعرقلة مسيرة السلام ومحاولة لتكريس حالة الفتنة والحرب الأهلية وخلق الفوضى والبلبلة بهدف العودة لعهود الكبت والإرهاب^(٣٢). وفي بيان آخر أدان التجمع تصعيد العمليات العسكرية من قبل الحركة الشعبية خلال وبعد تسليم ردها علي رسالة رئيس الوزراء، كما أدان العنف بكل صوره ودعي إلي رفض الحل العسكري والتزام طريق الحوار السلمي الديمقراطي وطالب الحركة بإعلان وقف إطلاق النار، أسوة بقرار القيادة العامة للقوات المسلحة والدخول في الحوار الوطني. وفي نفس الوقت أعلن عن تكوين لجنة وطنية عليا للسلام وإرسال وفد منها للقاء العقيد جون قرنق في أقرب فرصة ممكنة. ويذكر بعض الذين شاركوا في اجتماعات التجمع في تلك الفترة أن بعض الأحزاب رفضت إدانة حركة قرنق وأن صدور البيان جاء بعد مناقشات حادة وطويلة وأن بعض الأحزاب أجرت مشاورات حول امكانية تسيير موكب مضاد لموكب أمان السودان، ولكن توتر الوضع السياسي لم يسمح بذلك. وازداد الموقف توتراً بعد الموكب الذي سيرته الجبهة لإدانة حركة جون قرنق وتأييد القوات المسلحة. فقد صرح مدير شرطة العاصمة، اللواء عبد الله عبده كاهن، بعد انتهاء الموكب بأن «عدد القتلي ٢ والمصابين ٤٥، وتم اعتقال ٨١ شخصاً وأن القتلي أصيبوا بطلقات نارية أطلقت من داخل مبني الجبهة الإسلامية القومية بالخرطوم، وجري تخريب بعض الممتلكات»^(٣٣). وكان الموكب قد اتجه إلي مبني القيادة العامة وخاطبه هناك الفريق محمد توفيق خليل، عضو المجلس العسكري، وتسلم منه مذكرة تأييد للقوات المسلحة. وبعد أيام قليلة أعلن وزير الدفاع أثر اجتماع مشترك بين المجلس العسكري ومجلس الوزراء، عن اخماد تمرد جزئي في القوات المسلحة قامت به حركة عنصرية، وجاء في الإعلان «أن فئة عسكرية سعت إلي التخريب بقوة السلاح وأطلقت النار بصورة عشوائية علي قيادة السلاح الطبي وأصابت ضابطين ومواطنين وقر المسلحون في اتجاه منطقة أمبد. وفي الوقت نفسه قامت مجموعة أخرى بالاستيلاء علي معسكر سلاح المهات بالخرطوم بحري إلا أن القوات المسلحة أقتحمت المعسكر وإعادة السيطرة عليه». وفي ٢٩ سبتمبر أعلن وزير الدفاع أن جون قرنق ويعقوب اسماعيل ويوسف كوة هم قادة للتمرد، وأنه كان من المقرر نقلهم بطائرة اجنبية إلي الخرطوم عند نجاح المخطط. وفي نفس اليوم أوضح وزير الداخلية أن الأب فيليب عباس غبوش هو زعيم الحركة الانتقالية الفاشلة وأنه سلم نفسه للسلطات، وتم القبض علي أعضاء المكتب السياسي للحزب القومي السوداني وأن التحقيق شمل ١٦٢ متهماً.

من العسكريين والمدنيين. ونتيجة لتلك الأحداث اعلنت وزارة الداخلية حظر التجوال في العاصمة بعد منتصف الليل ستة اسابيع. وفي بداية اكتوبر نفى الحزب القومي اي صلة له بالمحاولة الانقلابية المذكورة، وأكد أن الحزب ليس لديه جناح عسكري داخل القوات المسلحة ومطالب بايقاف التصريحات غير المسؤولة وإثارة النعرات العنصرية وإيقاف الاعتقالات العشوائية وإطلاق سراح المعتقلين من أعضاء الحزب.

ويعد كل هذه الضجة التي أثارت حول رد جون قرنق علي رسالة رئيس الوزراء اعلن الاخير في بداية اكتوبر «أن الرسالة لم تصله كاملة حتي الآن، وأن الأحداث الأخيرة لم تغير خطة الحكومة الرامية إلي حل مشكلة الجنوب كمشكلة قومية عن طريق الحوار السلمي الديمقراطي، وأن اللجنة الوزارية المكلفة بالأعداد للمؤتمر القومي لمشكلة الجنوب ستواصل جهودها للتخصير للمؤتمر القومي وأن المشاكل والعقبات لا ينبغي أن تصرفنا عن حل مشاكلنا في إطار التفاهم والسلام»^(٣٦).

وهكذا يعكس لنا تطور الأحداث أن هناك قوي عديدة ظلت تعمل منذ البداية لعرقلة أي توجه جدي لإيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار في السودان. وتمثلت هذه القوي خلال الفترة الانتقالية في المجلس العسكري وبعض المراكز المؤثرة في حركة تحرير شعب السودان والجهة الإسلامية القومية، وذلك بحكم التوجهات السياسية لهذه القوي ومصالحها الضيقة. فالمجلس العسكري الانتقالي كانت تحكمه روح المحافظة علي الركائز الأساسية للنظام المايوي في كافة المجالات السياسية والقانونية والعسكرية، ونظرت الضيقة للحرب الأهلية واعتبارها تمردا عسكريا وخروجاً علي القانون دون أي تقدير لدوافعها السياسية. ولذلك ظل المجلس ينظر إلي حركة تحرير شعب السودان باعتبارها العدو الأول للقوات المسلحة وفقاً لاستراتيجية الأمن الوطني التي أخذت تتبلور منذ الاستقلال. وداخل إطار هذه النظرة كان المجلس والقيادة العامة للقوات المسلحة ينظران لدعوات الحوار السلمي والاتصال بالحركة بعين الشك أو عدم الرضا دون تقدير للواقع السياسي الذي فرض كل ذلك^(٣٧). لذلك لم يشغل المجلس نفسه بقضية إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام. وهناك أيضاً القوي المايوية داخل القوات المسلحة، خاصة في أوساط الاستخبارات العسكرية، التي ظلت تحلم طوال الفترة الانتقالية بعودة عهد الديكتاتورية وحكم الفرد. وفي نفس الاتجاه كانت تسير السياسات العملية للمجلس العسكري خاصة في مجال تصفية القوانين والسياسات المايوية التي أدت إلي انفجار الحرب الأهلية وزادتها اشتعالاً، وذلك بحجة أن قضية الشريعة من القضايا الكبيرة ويجب تركها للحكومة المنتخبة^(٣٨). ومن جهة أخرى كانت الجبهة الإسلامية القومية ترغب في أن يفلت الصراع السياسي من زمام التحكم ليتحول إلي فوضي تجيز للمجلس العسكري الاستمرار في الحكم وتعيد تشكيل التحالفات السياسية في البلاد

لصالحها. لذلك ركزت علي الدعوة لاستمرار الحرب الأهلية في الجنوب تحت شعارات الدفاع عن العقيدة والوطن ويهدف منع أي توجه لتحقيق السلام والاستقرار، وعملت علي خلق تعبئة ديماجوجية تحت شعار دعم القوات المسلحة ضد جون قرنق ومن اسمتهم بالقوي العلمانية والطابور الخامس. ومن خلال كل ذلك توطنت علاقتها بالمجلس العسكري والقيادة العامة للقوات المسلحة. وانتبه ادريس البناء، أحد قادة حزب الأمة البارزين، إلي خطورة (جبهة أمان السودان) التي شكلت لهذا الغرض حيث أعلن في وقت مبكر «أن هذه الجبهة تصرف أموالا طائلة لا ندري من أين أتت وتستخدم طائرات الهليكوبتر العسكرية في للتنقل وفي حشد الناس وتعمل علي اصطناع تظاهرات تدعي تأييد القوات المسلحة. وواضح أن الغرض من ذلك هو احتواء الجيش وبغعه إلي رفض الحوار السلمي واعتماد الخيار العسكري لحسم الحرب الأهلية»^(٣٧).

ظلت الجبهة طوال تلك الفترة ترفع رايات استمرار الحرب والحسم العسكري وتوزع تهم العمالة والطابور الخامس علي كل من يرفع دعوة الحوار السلمي، وذلك في تناغم كامل مع الخط الإعلامي لجريدة (القوات المسلحة) وفرع التوجيه المعنوي. وفي الجانب الآخر كان العقيد جون قرنق مصرا علي تصعيد وتوسيع مناطق العمليات العسكرية وعنيذا في موقفه المتحجر من الأوضاع الجديدة التي خلقتها الانتفاضة، وهو عناد أصاب التجمع الوطني، الذي تبني اسلوب الحوار السلمي، في مقاتل كثيرة ومنح قوي الفتنة الأهلية فرصا واسعة لتأجيج المشاعر الدينية والعرقية وعرقلة مساعي السلام^(٣٨). وبجانب ذلك كانت حركة جون قرنق تنتظر باستخفاف واستعلاء لكل قوي الانتفاضة تحت أوام انتظار زحف قوي الثورة الشعبية في المناطق المهمشة نحو الخرطوم.

ونتيجة لكل ذلك فشلت جهود مجلس الوزراء الانتقالي من أجل السلام خلال الفترة الانتقالية. ولكن التجمع الوطني نجح في الدخول في مفاوضات جادة مع الحركة وفي الوصول معها لإعلان كوكادام في مارس ١٩٨٦، الذي يمثل أول إعلان مشترك بين الطرفين، وأول خطوة في طريق السلام المستحيل. وبذلك فشلت مؤسسات الفترة الانتقالية في إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار في البلاد، تماما كما فشلت في تصفية الركائز الأساسية للنظام الديكتاتوري المايوي وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي.

(٣) تصفية آثار مايو أم المحافظة عليها؟

يتفق معظم السياسيين السودانيون على فشل مؤسسات الحكم الانتقالي في تحقيق أهداف انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥، ليس بسبب عدم وضوح تلك الأهداف أو ضعف تفاعل القوى السياسية معها أو قصر الفترة الانتقالية، بل بسبب استمرار المجلس العسكري الانتقالي على المحافظة على الركائز الأساسية، السياسية والقانونية والاقتصادية، للنظام الديكتاتوري المايوي.

وفي ذلك يقول الصديق المهدي «كنا نتوقع أن يستلهم النظام الانتقالي تطلعات الشارع الذي صنع الانتفاضة، وأن يتخذ بموجب تلك التطلعات إجراءات ثورية واضحة لقطع دابر النظام المايوي، إلا أن مؤسسات الحكم الانتقالي كانت ممعنة في المحافظة وكنها حكومة إدارية لا سياسية تنصدي للأمور في إطار الواجبات الإدارية»^(٣٧).

لكن... لماذا كانت تلك المؤسسات ممعنة في المحافظة؟ ولمصلحة من كانت محافظتها تلك؟ إن هذا التوجه المحافظ يرجع، بشكل رئيسي إلى استيلاء القيادة العامة على السلطة صباح ١٩٨٥/٤/٦ وقطع الطريق على تطور الانتفاضة الشعبية إلى انتفاضة حقيقية. فقد أدى ذلك إلى سيطرة كبار الضباط على السلطة الفعلية وتكوين حكومة من التكنوقراط. ولذلك كانت مؤسسات الحكم الانتقالي دون مستوى الانتفاضة وتطلعات الجماهير، وذلك بحكم التركيب الاجتماعي لغالبية عناصرها وارتباطها الحميم بجهاز الدولة المايوي. وهذا ما جعل قيادات هذه المؤسسات تركز فقط على انتهاج طريق السلامة والابتعاد عن كل ما يعرضها للتصادم مع القوى السياسية والاقتصادية في البلاد، وعلى تفادي الصراعات وسط و بين المجلسين حتي بدأ كإن مهمتهما الوحيدة هي إنهاء الفترة الانتقالية في وقتها المحدد وتسليم السلطة لحكومة منتخبة^(٣٨). وتمثلت القوى السياسية والاجتماعية الأساسية، التي استفادت من هذه الوضعية في الطبقة المايوية داخل جهاز الدولة والجبهة الإسلامية القومية وفئات الرأسمالية الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق الأسود وعملاء رأس المال الأجنبي، أي القوى الأساسية التي كان يستند عليها النظام الديكتاتوري المايوي. ويرز كل ذلك في تعامل مؤسسات الحكم الانتقالي مع قضية تصفية آثار مايو ومواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، بشكل خاص.

كان الخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه النظام المايوي يمثل أبرز آثاره السياسية والاقتصادية. وكانت قوى التجمع الوطني قد اجتمعت في ميثاق الانتفاضة على «التحرر من التبعية للإمبريالية العالمية وخلق بنية اقتصادية واجتماعية تحقق الكفاية والعدل، وذلك بالتصدي الحاسم للآزمة الاقتصادية عن طريق تنمية الثروات والموارد الوطنية وتعبئة الموارد القومية لمواجهة مشكلات الجفاف والمجاعة والغلاء وشرح الموارد التموينية»^(٣٩). وذلك خلال

فترة انتقالية تمتد لثلاث سنوات. ولكن ظروف تدخل القيادة العامة قلصتها إلى سنة واحدة فقط. ومنذ البداية واجهت الحكومة الانتقالية مشكلة العلاقة مع صندوق النقد الدولي وإصلاح الوضع الاقتصادي وتردي الأحوال المعيشية لغالبية جماهير الشعب. ومن حسن حظها أن مطول الأمطار الغزيرة، بعد سنوات جفاف قاسية، قد أدى إلى إنجاح الموسم الزراعي، حيث فاقت المساحة التي زرعت تقديرات الخطة الزراعية بأكثر من مليوني فدان، وبحق إنتاج الذرة، الغذاء الرئيسي للسكان، فائضا كبيرا للتصدير، وذلك بفضل روح الهمة والأمل وانتصار الانتفاضة التي حركت طاقات المزارعين ونتيجة لتحرك الحكومة الانتقالية لتوفير مدخلات الإنتاج الزراعي، أدى سقوط النظام المايوي إلى وقوف العالم على حقيقة مأساة المجاعة التي كان يعيشها السودان وعلي تجاهل الفئة الحاكمة ورفضها الإعلان عنها في وقت مبكر، الأمر الذي أدى إلى انتظام الدعم الخارجي وتدفق الإغاثة من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الطوعية لاحتواء المجاعة. وأدت كل هذه الظروف إلى القضاء على المجاعة في مناطق دارفور وكردفان وكسلا والبحر الأحمر لتتخسر فقط في مناطق الأقاليم الجنوبية بسبب الحرب الأهلية الجارية هناك وصعوبات وصول إمدادات الإغاثة إلى مناطق عديدة برغم الجهود الكبيرة التي بذلت في هذا السبيل.. ولكن مشكلة الاقتصاد السوداني كانت أكبر من ذلك. وكانت عقيدتها المركزية تتمثل في التبعية وتسليم إدارته لصندوق النقد الدولي. لذلك قفزت قضية العلاقة مع الصندوق لتحل مكانا مركزيا في مجمل السياسات الاقتصادية في تلك الفترة وازدادت أهميتها عندما بدأ الصندوق يمارس ضغوطا متزايدة على الحكومة الانتقالية بهدف استعادة مواقعه التي زحزحته منها انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. ففي يونيو من نفس العام وصلت أول بعثة للصندوق بعد الانتفاضة وحملت معها توصيات بتعويم الجنيه السوداني وربطه بسلة عملات أجنبية وتعديل قانون بنك السودان، وهددت بطرد السودان من عضوية الصندوق إذا لم تضمن شروطها في ميزانية ١٩٨٦/٨٥، وإذا لم يسد مبلغ ١٧٠ مليوناً من جملة الديون المستحقة للصندوق، وبالبالغة ٥٥٠ مليون دولار. ومع ذلك، فإن هذه الضغوط والتهديدات لم تسفر عن أي استجابة من الحكومة، بسبب نفوذ قوي الانتفاضة وشعاراتها على الشارع السياسي والحضور الحي لتجربة الصندوق مع السودان خلال السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٥. ولكن ذلك لم يوقف المفاوضات بين الطرفين لفترة طويلة لاحقة. ويبدو أن عوض عبد المجيد، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، كان يراهن على الوصول إلى اتفاق مع الصندوق واعتباره المدخل الوحيد للدول المانحة ولوضع خطة واقعية للإصلاح الاقتصادي. وعبر عن ذلك د. الجزولي بقع الله، رئيس الوزراء، وعندما أكد في ديسمبر ١٩٨٥ بأنه «لا مخرج من التعامل مع الصندوق مع التأكيد على سيادتنا الوطنية واستقلالية القرار الوطني وإن بإمكان الحكومة الحصول على قروض ومعونات دون أن تملّي عليها أية شروط أو

تؤثر علي سياستها في كافة المجالات^(١٠). وهو تأكيد لا غبار عليه. لأنه لا أحد كان يرفض تعامل السودان مع الصندوق لأنه عضو أصيل فيه، ولكن الاختلاف هو حول كيفية التعامل: من موقع الاستقلال أم موقع الخضوع لروشتته كما كان يحدث خلال فترة الحكم المايوي؟ فمن أي موقع كانت الحكومة الانتقالية تتفاوض مع الصندوق؟ لقد ظلت المفاوضات بين الطرفين مستمرة طوال الفترة الانتقالية تقريباً. وفي ديسمبر ١٩٨٥ فاجأ وزير المالية والتخطيط حكومته بمشروع اتفاق توصل إليه مع خبراء الصندوق أثناء اجتماعهم في سيول بكوريا الجنوبية. وبناءً علي هذا المشروع تقدم بخطة للإصلاح الاقتصادي شملت تخفيض سعر صرف الجنيه، رفع أسعار بعض السلع الأساسية، تحجيم الاستدانة من النظام المصرفي، تخفيض عرض النقود إلي ٢٠٪، ترك تحديد سعر صرف الجنيه للبنوك التجارية ورفع رسوم المياه والأرض في المشاريع الزراعية الحكومية.. الخ وكان الصندوق قد حدد (٢٢) موضوعاً كشرط للتعامل مع السودان اتفق علي بعضها في مراحل سابقة من المفاوضات وبقيت بعض الموضوعات المختلف حولها. ولكن مجلس الوزراء رفض الخطة رغم اصرار وزير المالية بأنه «ليس لديه حل آخر للآزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وأنه إذا رفض المجلس هذه الخطة فليس هناك من طريق سوى اللجوء للمعسكر الاشتراكي»^(١١). ولم يصوت مع السياسات المقترحة سوى وزير المالية نفسه وصمويل أرو، نائب رئيس الوزراء، وستانلي جيمس وزير الخمة والإصلاح الإداري. وفي الاجتماع المشترك الذي عقده الحكومة مع قوي التجمع الوطني وأصل وزير المالية الدفاع عن خطته وعن صندوق النقد الدولي وأبدي أسفه لعدم موافقة مجلس الوزراء علي سياساته المقترحة وأكد أن ٩٠٪ من توصيات الصندوق قد نفذت فعلاً ولا مبرر لرفض التوصيات المتبقية^(١٢). وفي تلك الفترة كان المؤتمر الاقتصادي الوطني قد بدأ أعماله بسمنار سياسات الاقتصاد الكلي الذي نظمته مركز البحوث والدراسات الإنمائية بجامعة الخرطوم. وفي داخل اجتماعات السمنار وجدت توجهات وزير المالية معارضة واسعة وسط الاقتصاديين السودانيين. وفي هذا الاتجاه أكد د. إبراهيم الكرشن، المحاضر بكلية الاقتصاد، «سياسة الصندوق أثبتت فشلها في كل بلاد العالم. وفي السودان تجربتنا الخاصة معها منذ ١٩٧٨ حتي مارس ١٩٨٥ كافية لاقتناعاً برفض السير في هذا الطريق الذي لا يقود إلا إلي الإفلاس الاقتصادي، لأن شروط الصندوق بتخفيض الاتفاق الحكومي تركز علي القطاعات الخدمية التي تساهم في حل مشاكل المواطنين وليس علي نفقات جهاز الدولة المتضخمة بصورة متزايدة. وحجته بأن دعم السلع الأساسية يشكل عبئاً تضخيمياً هي حجة مرفوضة لأن الدعم يمكن أن يأتي عن طريق تخفيض الاتفاق البنخي في جهاز الدولة وليس بالضرورة عن طريق الاستدانة من النظام المصرفي. أما تخفيض سعر صرف العملة الوطنية فإنه لا يجدي لأن صادراتنا ووارداتنا لا تتسم بالرونة المطلوبة لضجاح

سياسة تخفيض سعر الصرف. فالشرط الأساسي لنجاح مثل هذه السياسة هو أن يكون معدل الزيادة في نسبة الصادرات أعلى من نسبة الانخفاض في أسعارها. وبما أن إنتاجنا الزراعي في حالة تدني مستمر منذ السبعينات فأننا لم نستفد إطلاقاً من التخفيضات المتتالية في سعر الجنيه، وبما أن تخفيض العملة يؤدي مباشرة إلى زيادة أسعار الواردات فإن ذلك يؤدي إلى استيراد نسبة عالية من التضخم العالمي، بالإضافة إلى الزيادة التي يحدثها التخفيض، وأضاف «أن اختلافنا مع الصندوق هو اختلاف في الرؤية والمنهج اللانم لمعالجة مشاكلنا. نحن نري من الضروري وضع برنامج انقاذ اقتصادي تلتزم به الحكومة والقوي السياسية في البلاد. ونبدأ بمطالبة الدول العربية النفطية بتقديم معونات ومنح وقروض ميسرة، وبلاستفادة من الموسم الزراعي لتوفير الغذاء عن طريق تدخل الدولة المباشر بواسطة البنك الزراعي وإبعاد التجار وبنوك العيش». وفي نفس الاتجاه أكد د. عبد المحسن مصطفى، المحاضر بنفس الكلية «أن مفتاح الحل بالنسبة لأزمتي التضخم وتدهور ميزان المدفوعات وتدهور الأحوال المعيشية بالنسبة لغالبية جماهير الشعب يكمن في زيادة الإنتاج، وليس في تقليل الطلب علي السلع والخدمات عن طريق رفع أسعارها، وبالأذات سلع الاستهلاك الشعبي التي يبلغ حجم الطلب عليها عادة حده الأدنى بحكم انخفاض مستوي معيشة غالبية جماهير الشعب. لذلك لا أرى أي إمكانية لتخفيض الطلب أكثر من ذلك. والحل يكمن كذلك في سيطرة الدولة علي قطاع التجارة الخارجية بدلاً من تركها للتجار والبنوك الأجنبية والمشاركة التي تهرب مئات الملايين من عائدات الصادرات وتستورد سلعا كسالية تخدم فئات محدودة من المجتمع... إذا فعلت الدولة ذلك سوف تسيطر علي عائدات الصادرات وتوجهها لأغراض الإنتاج...»^(١٦).

ومع تمسك الحكومة الانتقالية والتجمع الوطني برفض مشروع الاتفاق مع الصندوق، واتساع المعارضة الشعبية للسياسات المقترحة، اضطر وزير المالية لتقديم استقالته في نهاية ديسمبر ١٩٨٥، وهو الخبير الاقتصادي الذي ساهم في ندوات عديدة خلال فترة الحكم المايوي قدم فيها انتقادات حادة لسياسات الصندوق وتصورات معاكسة تماماً لتصورات مشروع الاتفاق الذي توصل إليه في اجتماعات سيول.. ووقتها تسائل الكثيرون: هل يعكس ذلك أزمة مصداقية عند المثقف السوداني؟ أم أنه يعكس سحر السلطة وقدرة جهاز الدولة السودانية علي تطويع كل من يرتبط به...؟؟

وفي المقابل بدأ الصندوق في مضاعفة ضغوطه عن طريق تحذير السودان علي أساس تعليق عضويته إذا لم يسدد الديون المستحقة عليه. ولكن المفاوضات، التي قادها دسيد أحمد طيغور، وزير المالية الجديد، في واشنطن أدت إلي مواصلة التفاوض لفترة أخرى. وفي فبراير ١٩٨٦ بدأت اجتماعات مجلس محافظي الصندوق التي حضرها وزير المالية وقدم اقتراحاً بأن

يقوم السودان بسداد جزء من الدين المستحق عليه ومواصلة التفاوض حول قضايا الخلاف. ولكن المجلس اصبر قراره باعتزل السودان دولة غير مؤهلة لتلقي المزيد من القروض وإيقاف أي قروض منه إليه، بسبب عجزه عن سداد الدين المستحق عليه، وأكد أن الإجراءات والسياسات التي اتخذها السودان للإصلاح الاقتصادي غير كافية. وبذلك انضم السودان إلى قائمة الدول التي عجزت عن سداد ديون الصندوق في ذلك الحين، وهي: ليبريا، فييتنام، كمبوديا وقويانا. وفي أول رد فعل رسمي أعلن وزير الأشغال «أن المحاولات الجادة التي بذلتها حكومة السودان مع الصندوق باءت بالفشل بسبب تعنت الصندوق» وأكد أن هناك اتجاهًا لتنمية العلاقات مع المؤسسات النقدية العربية وكذلك الدول الشقيقة والصديقة ودول المعسكر الاشتراكي^(٤١). وأكد مجلس الوزراء «أن موقف الصندوق موقف متعنت ولم يأخذ في الاعتبار الحقائق الاقتصادية وطبيعة الظروف الراهنة التي يعيشها السودان ضرورة الاستمرار في اتخاذ خطوات جادة لإصلاح الوضع الاقتصادي والعمل على الحد من معدلات التضخم، وإن الباب سيظل مفتوحًا للحوار مع مؤسسات التمويل الدولية في إطار سياسات الحكومة المعلنة»، وتوصل المجلس إلى «أن الموقف الراهن يستدعي استنفار وتعبئة كافة قطاعات الشعب وتوحيد الجهود في مسار الإصلاح الاقتصادي»^(٤٢). وفي هذا الاتجاه عقد المجلس عدة اجتماعات مع قوي التجمع الوطني لذيبل الرأي والتفكير حول ما يمكن عمله. وتقدمت بعض الأحزاب السياسية بمقترحات محددة لمواجهة الموقف وركزت على «أن معالجة الوضع الاقتصادي الراهن تحتاج إلى إجراءات تشفوية لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار من الوضوح الكامل لاتجاهات الإصلاح الاقتصادي، ولا يمكن مطالبة جماهير الشعب بالوقوف خلف مثل هذه الإجراءات دون تحديد إطارها العام» وطرح عدد مقترحات عملية شملت «تصفية آثار مايو في المجال الاقتصادي»، استرداد أموال الشعب المنهوبة، محاكمة كل من ساهم في تخريب الاقتصادي الوطني، إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام، تصفية النشاطات الطفيلية، إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية التي تفرط في السيادة الوطنية، انتهاز سياسات اقتصادية تستهدف تخفيض الاتفاق الحكومي وزيادة الإيرادات وإصلاح النظام المصرفي الخ...»^(٤٣).

من الواضح أن صندوق النقد الدولي كان يستهدف المواقع التي زحزحته منها انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. ورغم أن الحكومة الانتقالية قد رفضت الخضوع لضغوطه وشروطه، لكنها لم تستغف من قوة وتماسك الموقف الرسمي والشعبي في انتهاج طريق الإصلاح الاقتصادي الجدي وتصفية الآثار الاقتصادية للنظام المايوي. فاضاعت كل وقتها في المفاوضات مع الصندوق دون القيام بأي خطوات جدية في طريق الإصلاح الاقتصادي. وفي الوقت نفسه تأخر انعقاد المؤتمر الاقتصادي الوطني حتى مارس ١٩٨٦. ووقتها كانت الفترة

الانتقالية قد وصلت إلى نهايتها. وذلك تحولت مقررات وتوصيات المؤتمر وقضايا الإصلاح الاقتصادي إلى الحكومة المنتخبة.

إن عجز مؤسسات الفترة الانتقالية في هذا الجانب لا يمكن عزله عن فشلها في الجوانب الأخرى، خاصة في مجال تصفية آثار مايو السياسية والقانونية، ولا عن توجهها للمحافظة على الركائز الأساسية للنظام المايوي دون أي تغيير جدي. ففي المجالات الأخرى سارت مؤسسات الفترة الانتقالية في نفس الاتجاه. فهدم الركائز الأساسية السياسية والقانونية للنظام المايوي ومحاكمة رموزه تبدو مسألة بديهية ومقدمة ضرورية لبناء نظام ديمقراطي حقيقي وراسخ، ولكن الحكومة الانتقالية لم تنتبه لهذه المسألة إلا بعد مرور أكثر من تسعة شهور على تكوينها عندما أعلن رئيس الوزراء «أن القضية الأولى للعدة المتبقية من الفترة الانتقالية هي تصفية آثار مايو وقوانينها ومؤسساتها...»^(١٧). وبدلاً من تطهير جهاز الدولة من سدة النظام المايوي قام المجلس العسكري الانتقالي في بداية أغسطس بإحالة أحد عشر ضابطاً من ضباط القوات المسلحة للمعاش بدعوى أنهم كانوا يدبرون لانقلاب عسكري، بينما هم من الذين لعبوا دوراً مشهوداً في الضغط على القيادة العامة للانحياس للشعب خلال الانتفاضة. ووجد الإجراء معارضة سياسية واسعة ولكن جريدة الراية، الناطقة باسم الجبهة الإسلامية القومية، تلقت الخبر لتقول: أن الضباط المحالين للمعاش، ينتمون لتنظيم يضم البعثيين والشيوعيين واليساريين داخل القوات المسلحة. وكان واضحاً أن المجلس، والاستخبارات العسكرية بشكل خاص، يحاولان تصفية القوات المسلحة من العناصر والكفاءات الوطنية التي وقفت بجانب انتفاضة الشعب. وعندما شعرت قوى التجمع الوطني بتلكو الحكومة الانتقالية في تصفية آثار مايو السياسية والقانونية ومحاكمة رموزها وسدنتها رفعت مذكرة لرئيس مجلس الوزراء تطالب فيها بالأسراع بتصفية آثار مايو في كافة المجالات، وتقدمت بمسودة لقانون التقصاص الشعبي لملاحقة الفساد السياسي والاقتصادي والإداري ومحاكمة سدة النظام المايوي. وعُرف المشروع «السدة» وحصرهم في قيادات الاتحاد الاشتراكي وأعضاء مجالس الشعب القومية والإقليمية والوزراء بالإضافة إلى العناصر المتنفذة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء. ولكن النائب العام رفض المشروع وأعلن أن تطبيقه سترتب عليه آثار خطيرة تؤدي إلى الفوضى^(١٨). وسارت نقابة المحامين في نفس الاتجاه، حيث أعلن ميرغني النصري، نقيب المحامين، أن المشروع يجب أن يهتدي بمبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية وأن تعريف السدة يجب أن يكن أكثر دقة وأن لا يحتوي على استثناءات إلا ما يكون مبرراً قانونياً^(١٩). ولا نريد هنا أن ندخل في مناقشة فقهية مع آراء النائب العام الانتقالي ونقيب المحامين السابق ولكن الواضح أن قوى التجمع الوطني كانت تنطلق من مشروعية تستمد مقوماتها من إرادة الشعب وميثاق وشعارات الانتفاضة، وهذه

المشروعية فرضها انتصار الانتفاضة وتطلع قواها إلى هدم الركائز الأساسية للنظام المايوي وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي. لذلك فإن التبريرات القانونية التي ردها النائب للعلم كانت تعكس فقط تريد مؤسسات الفترة الانتقالية وتلكؤها في تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية، وذلك بسبب التركيبة الاجتماعية لغالبية عناصرها وعلاقاتها الحميمة بجهاز الدولة المايوي وسدنته. فمنذ البداية فتح المجلس العسكري الانتقالي المجال أمام الجبهة الإسلامية القومية لتمارس نشاطها السياسي جنباً لجنب مع قوى الانتفاضة. وظلت الجبهة حاضرة في كل حوار حول قضايا الفترة الانتقالية ومؤثرة في قرارات المجلس من خلال لقاءاتها المتواصلة مع المجلس العسكري والحكومة الانتقالية وعن طريق العناصر المرتبطة بها في المجلسين، أمثال سوار الذهب وتاج الدين عبد الله فضل في المجلس العسكري ورئيس الوزراء، الجنزلي دفع الله، ووزير الصحة حسين أبوصالح، ووزير التربية. وبرز ذلك بشكل واضح في موقف مؤسسات الحكم الانتقالي من مسألة إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٢. ففي ١٥ أبريل ١٩٨٥ أعلن الفريق/ سوار الذهب، رئيس المجلس العسكري الانتقالي في مؤتمر صحفي: «إن الشريعة الإسلامية وقوانين سبتمبر سوف تظل في السودان من حيث المبدأ. ولكن قد يعاد النظر في بعض القوانين». وأكد د. الترابي، بعد أيام قليلة من ذلك... «أن حكومات عديدة مارست ضغوطاً على المجلس العسكري ليتراجع عن الشريعة الإسلامية، ولكن سوار الذهب تملص منها بحجة أن الحكومة الانتقالية لا تملك أن تتصرف في هذه المسائل الكبيرة، وطلب تركها للحكومة المنتخبة»^(١٠). ولم تناقش الحكومة الانتقالية هذه القضية إلا بعد مذكرة قدمتها لها قوى التجمع الوطني طالبتها بإلغاء قوانين سبتمبر وكل القوانين المقيدة للحريات العامة وذلك في منتصف عام ١٩٨٥. ولكن مجلس الوزراء لم يعلن موقفاً محدداً وإنما استمع إلى تنوير شفهي من النائب العام الذي أكد «أن هناك عملية مراجعة جارية لسبعة قوانين من ضمنها قانون العقوبات، وذلك بهدف إصدار قانون جديد شبيه بقانون ١٩٧٤ مع الإبقاء على الحدود الإسلامية» وتوصل المجلس إلى عقد مؤتمر يضم علماء من داخل وخارج السودان لتقديم دراسات حول الحدود، كما أقر على ضرورة تصفية القوانين المقيدة للحريات والمواد التي تتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية^(١١). ورغم أن التجمع الوطني قد كلف نقابة المحامين بإعداد مشروعات قوانين بديلة لقوانين سبتمبر إلا أن نقيب المحامين عرقل جهود النقابة للقيام بإعداد المشروعات المطلوبة، والغريب أن بعض وزراء الحكومة وأعضاء المجلس كانوا يقولون بضرورة الإبقاء على قوانين سبتمبر لحاكمية رموز النظام المايوي. وكانت وصمة عار في جبين المؤسسات الانتقالية عندما أصدرت أوامرها باتشاء محاكم لحاكمية مديري انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، وقضية ترحيل اليهود الفلاشا وبهاه الدين محمد أنزيس وغيرها، وذلك حسب قانون أمن الدولة المايوي المتضمن في قانون

العقوبات لسنة ١٩٨٣. ولكن العزاء كان في تشكيل المحاكم من قضاة يتبعون الهيئة القضائية وليس من خارجها. والملفت للنظر ان مواطنين عاديين تمكنوا من انتزاع اداة لبعض اعضاء جهاز امن الدولة قاموا بتعذيبهم خلال عام ١٩٨٤، بينما تجاهلت الحكومة كل الممارسات البشعة التي قام بها هذا الجهاز طوال سنوات الحكم المايوي. فقد تقدم بشير حماد، احد كوادر حزب البعث الذين تعرضوا للتعذيب بعد اعتقالهم في مايو ١٩٨٤، ببلاغ ضد بعض اعضاء الجهاز الذين قاموا بتعذيبه. وتطوع عدد من المحامين لتمثيل الاتهام في محكمة جنابات الخرطوم شرق. وعند جلسة النطق بالحكم ظهر النائب العام في قاعة المحكمة ونقل التليفزيون وقائع الجلسة. وكانت اداة للمتهمين اداة دامية لكل اساليب وممارسات جهاز أمن الدولة. وفي الايام الاخيرة للفترة الانتقالية أعلن النائب العام عن مشروع لقانون عقوبات جديدة، لكنه وجد معارضة سياسية وشعبية واسعة.

وفي هذا يقول الصادق شامي المحامي، رئيس هيئة الاتهام في قضية الفلاشا: «ان قانون العقوبات الذي أعلنه النائب العام، عمر عبد العاطي، قانون قمعي وفيه مسخ وتشويه للشرعية الإسلامية. فالمشروع يتضمن ٢٨ جريمة معاقب عليها بالاعدام، ومن بينها جريمة نشر وأذاعة أو كتابة بيانات كاذبة عن الأوضاع الداخلية أو شائعات ضارة. ومثل هذه المواد تتخذ وسيلة لمحاربة حرية الفكر والتعبير والرأي المعارض. ورغم أن المشروع قد استبعد عقوبة الجلد، التي كان منصوصا عليها في ٢٧٦ مخالفة في قوانين سبتمبر ١٩٨٣، إلا أنه ابقى علي العقوبات مغلفة في المادة ٦٧ من المشروع، وبموجبها يمكن اصدار عقوبة الجلد في أي جريمة في المشروع. وهو نفس قانون عقوبات ١٩٨٣ مع محاولات بسيطة لتجميله وتحسين صورته. إذ أنه خفض حالات الاعدام من ٤٣ إلي ٢٨ حالة بعضها يتعلق بحرية الرأي والفكر». ويضيف «أن الغريب في الأمر هو اصرار النائب العام علي إجازة القانون في الايام الاخيرة للفترة الانتقالية ويصورة مستعجلة». وعقدت نقابة المحامين ندوة حول نفس الموضوع اجمع المشاركون فيها علي أن مشروع عبد العاطي أسوأ من قوانين سبتمبر ١٩٨٣، ويتناقض في بعض مواده، مع الدستور، وأنه قدم في هذا الوقت بالذات بهدف عرقلة المساعي الجارية لايقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار.. ووصفه عبد الله الحسن، الذي انتخب نقيبا للمحامين في تلك الايام، بأنه أسوأ بديل لأسوأ قانون^(٣٧). ونتيجة لاتساع المعارضة وتصاعدها أجبر النائب العام علي سحب مشروعه وترك الأمر برمته للحكومة المنتخبة. وفي جانب محاكمة سدة النظام المايوي في قضايا الفساد المالي وتخريب الاقتصاد الوطني قام النائب العام بإجراء تسويات مع عدد من المتهمين وجدت معارضة سياسية حادة، وأعلن عن تشكيل لجنة للتحقيق في الفساد المصرفي شملت البنوك الخاصة الاجنبية والمشاركة بدأت عملها في ديسمبر/ ١٩٨٥، ومن جهة أخرى أعلن وزير الصناعة توجه الحكومة لإعادة النظر

في كل الاتفاقيات التي أبرمها العهد المايوي مع شركات البترول، ولكنه حتى نهاية الفترة الانتقالية لم يتخذ أي إجراء في هذا الاتجاه ولم يكشف تفاصيل تلك الاتفاقيات.

هكذا، يتضح فشل مؤسسات الفترة الانتقالية في تحقيق أهداف وشعارات الانتفاضة وتصفية آثار مايو السياسية والقانونية، وذلك بسبب إصرار المجلس العسكري الانتقالي علي المحافظة علي الركائز الأساسية للنظام المايوي دون أي تغيير فيها، ونتيجة لضعف الحكومة الانتقالية وخضوعها لتوجهات المجلس. وبذلك انتقلت هذه المهام للحكومة المنتخبة.

(٤) جهود التجمع الوطني-

ظل التجمع الوطني، طوال الفترة الانتقالية، يمثل إطارا عاما لقوي الانتفاضة ومركزا لنضالها من أجل تحقيق برنامج وشعارات الانتفاضة والدفاع عنها في مواجهة بقايا مايو ممثلة في الجبهة الإسلامية القومية والمراكز المؤثرة في مؤسسات الفترة الانتقالية. ومع تلك المؤسسات الانتقالية في تصفية الركائز السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوي وتزايد مخاطر الارتداد علي الديمقراطية تتادت أحزاب ونقابات للتجمع الوطني لصياغة ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وإعلانه في احتفال جماهيري بميدان المدرسة الأهلية بامدرمان في ١٧ نوفمبر ١٩٨٥ ذكرى انقلاب الفريق إبراهيم عيود في نفس اليوم قبل سبعة وعشرين عاما. وجاء في الميثاق أن قادة الأحزاب والنقابات والقوات المسلحة يعلنون التزامهم المطلق بالمبادئ الآتية: .

أولا : أن الديمقراطية القائمة علي تعدد الأحزاب والسيادة الشعبية واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون وحقوق الإنسان هي النهج الوحيد الذي ترضيه أساسا للحكم، وهو النظام الذي يحقق كرامة الإنسان ويحفظ حقوقه في المشاركة والحرية والعدل، وهي الحقوق التي كفلها الله ولا يجوز لأحد أن يسلبها منه.

ثانيا: نرفض رفضا مطلقا أي توجه يهدف لإقامة ديكتاتورية عسكرية أو مدنية أو يهدف إلي إجهاض النظام الديمقراطي مهما كانت المبررات.

ثالثا: أن القوات المسلحة مؤسسة قومية لها شرف الدفاع عن التراب السوداني وحماية النظام الديمقراطي وفق القرار السياسي، ولا يجوز لأي جهة سياسية أو نقابية أو طائفية أو شعبية.. أن تنشئ أو تؤيد دخلها مراكز قوة أو نفوذ، كما لا يجوز للقوات المسلحة أن تتحاذي لأي جهة سياسية أو نقابية أو شعبية أو طائفية، ولا يجوز لها أن تتصدي للقضايا السياسية كمؤسسة إلا عبر الجهاز التنفيذي الأعلى في الدولة، وهي ملك للشعب السوداني بأكمله.

رابعا: نتعهد ونلتزم باتخاذ التدابير اللازمة والعاجلة لمقاومة أي اعتداء علي النظام الديمقراطي من أي مصدر كان.

خامسا: ان سبيلنا في مقاومة ومقاتلة أي اعتداء علي النظام الديمقراطي هو الاضراب السياسي العام والعصيان المدني فور الاعتداء علي النظام الديمقراطي، ويكون الاضراب السياسي والعصيان المدني معلنا تلقائيا بمجرد اجهاض النظام الديمقراطي. القوات المسلحة، بكل فروعها، هي درع الشعب في الدفاع والأمن ويلزمها تكوينها بالدفاع عن الخيار الديمقراطي الذي اختاره شعبها. لذلك تلتزم القوات المسلحة بعدم الامتثال لأي أوامر لا تصدر لها من سلطة شرعية منتخبة.

سادسا: يتعهد شعبنا علي ان يضع في قائمة اعدائه أية دولة اجنبية تعترف أو تؤيد أو تدعم أي نظام ديكتاتوري في بلادنا.

سابعا: يعلن شعبنا عدم التزامه مسبقا بالوفاء بأي ديون أو قروض أو مساعدات تقدمها أية دولة أو مؤسسة مالية لأي نظام ديكتاتوري يتسلط علي بلادنا.

ثامنا: يعلن شعب السودان عدم التزامه بأي معاهدة من أي نوع كانت مع النظام الديكتاتوري، وتعتبر باطلة بطلانا مطلقا ولا تترتب عليها أية آثار قانونية.

تاسعا: نتعهد بأن يتحول التجمع الوطني إلي جبهة مقاومة شعبية فور أي اعتداء علي الديمقراطية ليقود معركة استعادة الديمقراطية..

اعلن الميثاق في الاحتفال الجماهير ووقع عليه ١٨ حزبا وتجمعا واتحادا، بالإضافة إلي ممثل المجلس العسكري والقوات المسلحة. وخاطب الاحتفال عدد من زعماء الاحزاب بكلمات قصيرة، أكدت كلها علي الخيار الديمقراطي وضرورة حمايته. وجاء في كلمة الصادق المهدي رئيس حزب الأمة: «ان هناك من يطرح الإسلام وكأنه هجمة علي المجتمع، والصحيح ان الإسلام هو استجابة لتطلعات المجتمع في الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة». وأكد محمد إبراهيم نقد، زعيم الحزب الشيوعي، «ان توقيع القوات المسلحة علي الميثاق حدث هام طالما تقنا له وقد تحقق الآن. ان الشيوعيين يرفضون أي انقلاب سواء جاء من اليسار أو اليمين». وأكد بدر الدين مدثر: أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي - «ان الديمقراطية هي خيار الشعب الوحيد، ولا يبدل لها غير الكوارث والتخلف والفساد وفقدان السيادة الوطنية ورفضه لأي انقلاب حتي لو جاء باسم حزب البعث». وخاطب الاحتفال اللواء إبراهيم الجعلي، ممثلا للمجلس العسكري واللواء عثمان عبد الله، وزير الدفاع الذي أكد «ان القوات المسلحة لن تضطر شعب السودان بعد الآن لاستخدام الاضراب السياسي لمواجهة الانقلابات العسكرية، لأنها ستبقي علي المغامرين والمتآمرين في داخلهم وان القوات المسلحة هي أول من يقف

ضد الانقلابات العسكرية». وتحدث ميرغني النصري، ممثلاً للتجمع النقابي، مطالباً بإلغاء ترسانة القوانين المقيدة للحريات دون أن يذكر قوانين سبتمبر، فقاطعته جماهير الاحتفال واجبرته علي تسميتها باسمها.

هكذا تحولت ذكرى انقلاب نوفمبر ١٩٥٨ إلى مناسبة لتوقيع ميثاق الدفاع عن الديمقراطية. وقام التجمع الوطني بإيداع نسخ من الميثاق لدى منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية ليشهد كل العالم علي عشق شعب السودان للديمقراطية، ولكن فقرات الميثاق كانت تعكس خوفاً وقلقاً حقيقياً علي مستقبل الديمقراطية في السودان. ومصدر هذا الخوف تمثل في توجهات المجلس العسكري للمحافظة علي الركائز الأساسية للنظام المايوي وتتامي علاقاته مع الجبهة الإسلامية القومية التي غابت عن الاحتفال ولم توقع علي الميثاق، فرسمت بذلك أكبر علامة استفهام. وفسر د. الترابي، الأمين العام للجبهة هذا الغياب بقوله «نحن لدينا مبادئ» في العمل السياسي تقوم علي أساس احترام المواثيق. فإذا قطعنا عهداً أوفينا به، ولا يمكن أن نغدر بأحد أبداً. وحتى إذا تبدلت حساباتنا وتقديرنا لنقوم بفصم العهد ويعدها يمكن أن تقوم لمواجهة»^(١٢).

ومع كل ذلك تسأل الناس هل يمكن حماية الديمقراطية بمثل هذا الميثاق؟ أم أن ذلك يرتبط بقدرتها علي مواجهة مشكلات البلاد وتحقيق السلام والاستقرار؟

. وفي نفس الاتجاه عقد التجمع الوطني المؤتمر الأول لقوي الانتفاضة، في مدينة ودمدني خلال الفترة ٢٢ - ٢٥ نوفمبر ١٩٨٥، وذلك بهدف مناقشة الأوضاع السياسية في البلاد بعد مرور أكثر من سبعة شهور علي انتصار الانتفاضة. وتميز المؤتمر بحضور كثيف لقوي الانتفاضة في العاصمة والإقاليم وحضور قادة الأحزاب السياسية ورئيس المجلس العسكري ورئيس الوزراء وبعض الوزراء. وفي كلمات الافتتاح ناشد بعض زعماء الأحزاب قيادة الحزب الاتحادي الديمقراطي بمراجعة تجميد عضويته في التجمع الوطني والعودة للقيام بدوره مع بقية قوي الانتفاضة. ثم توزع المؤتمرين إلي عدة لجان، شملت لجنة تقويم الانتفاضة، لجنة الجنوب وقضايا الحكم في السودان، لجنة المسألة الاقتصادية، لجنة السياسة الخارجية ولجنة الزراعة والتنمية الريفية. وجاءت قرارات المؤتمر وتوصياته لتؤكد اتفاق قوي الانتفاضة حول قضايا ومشكلات السودان الأساسية.

وفي اليوم الختامي وقعت القوي السياسية والنقابية المشاركة علي مقررات وتوصيات المؤتمر، وأقيم حفل للأغنية الوطنية شارك فيه الفنانون: محمد وردي، محمد الأمين وأبو عركي البخيت. وتمثلت أهم المقررات والتوصيات في الآتي: ضرورة استمرار التجمع الوطني كإطار لقوي الانتفاضة وتطوير ميثاقه، تقوية العلاقة بين التجمع ومؤسسات الحكم الانتقالية ومطالبتها بتصفية أثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية. وفي المجال النقابي، أكد

المؤتمر علي كفاءة حرية العمل النقابي والغاء قوانين العمل السائدة واستبدالها بقوانين جديدة تشارك الحركة النقابية في صياغتها، وطالب برفع المعاناة عن كامل الجماهير عن طريق تخفيض اسعار السلع الاساسية وتوفيرها وتوزيعها بطريقة عادلة. وطالب المؤتمر حركة تحرير شعب السودان بوقف إطلاق النار والالتزام بمبدأ الحوار السلمي لايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام والاستقرار، واشاد بانحياز القوات المسلحة والشرطة لانتفاضة الشعب. وفي المجال الاقتصادي دعي المؤتمر لترقية الإنتاج الزراعي وإعادة النظر في علاقات الإنتاج وإعادة تعمير المشاريع المروية وتثبيت اسعار المحاصيل وحفظ توازن البيئة وتوطين السكان الرحل وتطوير الصناعة الوطنية ومرافق الخدمات. وأكد رفضه لسياسات صندوق النقد الدولي ودعي لسيطرة الدولة علي النقد الاجنبي واستقلالية بنك السودان وإعادة النظر في البنوك الخاصة الاجنبية والمشاركة. وحول نظام الحكم ومشكلة الجنوب، دعي المؤتمر إلي تبني دستور ديمقراطي يكفل المساواة والحقوق الأساسية لكافة المواطنين دون تفرقة، مع تأكيد الخيار الديمقراطي. ونادي بايجاد صيغ جديدة للحكم اللامركزي وتحقيق الامن والسلام قبل إجراء الانتخابات العامة. كما أكد علي ضرورة النص علي تمثيل القوي الحديثة في قانون الانتخابات.

وفي السياسة الخارجية طالب المؤتمر بتوظيفها لخدمة المصالح الوطنية وأكد انتماء السودان العربي والافريقي، وادان اتفاقية كامب ديفيد ودعي لمساهمة السودان في الجهد العربي المبذول لاعادة مصر للصف العربي ودعم الثورة الفلسطينية وتكوين جبهة شعبية لدعمها. وطالب ايضا بكشف الاتفاقيات السياسية والعسكرية والاقتصادية الماسة بالسيادة الوطنية والغائها وإعادة تقييم علاقاتنا الخارجية وفق مصالحنا الوطنية والقومية.

واكدت التوصيات علي ضرورة الاستعجال بعقد المؤتمر الاقتصادي الوطني وتكوين اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوفاق الوطني.. الخ. والواقع ان مجرد انعقاد المؤتمر كان يمثل مكسبا كبيرا وخطوة هامة في طريق توحيد قوي الانتفاضة حول سبل مواجهة مشكلات البلاد الأساسية، خاصة ان سنوات حكم الفرد والديكتاتورية لم تكن تسمح بمثل هذا الحوار الواسع.

وفي مجال الحوار السلمي لايقاف الحرب الاهلية الجارية في الجنوب وتحقيق السلام والاستقرار قام التجمع الوطني بعدة محاولات للاتصال بحركة تحرير شعب السودان ودفعها في طريق الحوار الوطني لمواجهة مشكلات البلاد، بدأها بإرسال رسالة إلي جون قرنق في اكتوبر ١٩٨٥. ولكن هذه المحاولات واجهتها صعوبات كثيرة بسبب تعنت الحركة وتمسكها بموقفها الانعزالي ومحاولات قوي التصعيد للمضاد في الداخل لتأجيج نيران الفتنة والحرب الاهلية وقفل الطريق امام اي محاولة لتنشيط عملية الحوار والسلام.

وفي مارس ١٩٨٦ نجح التجمع في ارسال وفد لاجراء حوار مع الحركة في اديس ابابا
وضم الوفد ٢٥ عضوا يمثلون مختلف احزاب وقوي التجمع الوطني. وفي ١٥ مارس افتتح
نائب وزير الخارجية الاثيوبي اجتماعات الحوار في كوكادام جنوبي اديس ابابا. واعقبه
د خالد ياجي، نيابة عن التجمع، وكارينزو، نيابة عن الحركة وتركز حديثهما حول اهمية
السلام والتنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية، ثم تواصلت الاجتماعات وتوصل الجانبان إلى
إعلان سياسي عرف باعلان كوكادام تضمن النقاط الآتية: -

١- انعقاد المؤتمر الدستوري الوطني في الخرطوم في الأسبوع الثالث من يونيو ١٩٨٦.

٢- تهيئة الأجواء لعقد المؤتمر الدستوري، ويشمل ذلك: -

أولا: اعلان القوي السياسية وأحكام الانتقالية بأن هدف المؤتمر هو مناقشة قضايا
السودان وليس مشكلة الجنوب.

ثانيا: رفع حالة الطوارئ.

ثالثا: إلغاء الاتفاقيات العسكرية التي تمس سيادة البلاد، اتفاقية الدفاع المشترك مع
مصر والبروتوكول الليبي السوداني.

رابعا: إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وكافة القوانين المقيدة للحريات.

خامسا: وقف اطلاق النار كخطوة أولى تتبع جملة الاجراءات المذكورة اعلاه مع اخضاعها
لمزيد من الحوار في اللقاءات القادمة.

سادسا: اعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ مع اضافة الحكم الاقليمي والقضايا الاخرى
التي تتفق حولها القوي السياسية.

سابعا: تشمل فقرات المؤتمر الدستوري :-

أ- المسألة القومية.

ب- المسألة الدينية ونظام الحكم.

ج- التنمية المتوازنة.

د- المسألة الثقافية.

هـ- الإعلان القومي للحقوق الاساسية للإنسان.

و- السياسة الخارجية.

ز- الموارد الطبيعية.

ح- القوات النظامية والمسألة الأمنية.

خلفت المناقشات اجواء متفائلة بامكانية ايقاف الحرب وتحقيق السلام وتعزيز الوحدة الوطنية وفي نهاية الاجتماعات كتب جون قرنق رسالة للصديق المهدي، حملها له د. بشير عمر، يشيد فيها بشعار السودان للسودانيين، الذي كان يرفعه حزب الأمة، في مواجهة شعار وحدة وادي النيل، الذي كان يرفعه الاتحاديون، في الاربعينات والخمسينات^(٥٤). وذلك في اشارة واضحة إلي تقارب هذا الشعار مع شعارات الحركة حول السودان الجديد. وفي إطار اتفاق كوكادام كانت الحركة ترى ان تستقبل الحكومة الانتقالية وتحل محلها حكومة وحدة وطنية انتقالية تمثل فيها كل القوي السياسية. ولكن التجمع لم يوافق علي ذلك واكد انه يكفي ان تلتزم القوي السياسية والحكومة القائمة بتنفيذ مقررات المؤتمر الدستوري. لذلك اتفق الجانبان علي مواصلة الحوار حول هذه النقطة في اللقاءات القادمة وتكوين لجنة مشتركة لمتابعة إجراءات تهيئة المناخ لعقد المؤتمر.

ولكن رغم الاجماع الذي وجده اتفاق كوكادام إلا أنه لم يبرمج الخطوات الواجبة للتنفيذ لتهيئة المناخ للملام لعقد المؤتمر الدستوري، الأمر الذي أثار اختلافات كثيرة في الفترة اللاحقة. وفي الوقت نفسه كان لإصرار الحركة علي اعتماد دستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ تأثيره في خلق مشاكل وخلافات اضافية لأن الاتفاق تم في نهاية الفترة الانتقالية وفي وقت بدأت فيه اجراءات الانتخابات العامة في البلاد. وكان لبعض الاحزاب تحفظاتها حول عدد من القضايا. فقد ادان الصديق المهدي، رئيس حزب الأمة، تحرك قوات الحركة وتصعيدها للمعاملات العسكرية في نفس الوقت الذي كانت تدور فيه الاتصالات لأجراء الحوار الوطني من أجل السلام. واكدت صحيفة صوت الامة انه «برغم الأمل المرجو من لقاء كوكادام بين التجمع الوطني وحركة قرنق إلا ان أحداث مدينة رومبيك وما تبعها من معارك عسكرية تعكس بوضوح ان الوطن لم يجد مكانته لدي جون قرنق وجماعته وان الجدية المطلوبة لانجاز الحوار وتأكيد حسن النوايا وفهم الأمور علي نحو صريح يضع الوطن فوق كل اعتبار لم يتحقق ولم يؤكد سلوك جون قرنق وتصرفاته»^(٥٥). واعلن المهندس/ حسن العالم، ممثل حزب البعث العربي الاشتراكي في اجتماعات كوكادام، أن مجرد اللقاء مع الحركة الشعبية يعتبر مكسبا كبيرا وخطوة في طريق المؤتمر الدستوري وأن نتائج اللقاء كانت ايجابية لحدود بعيدة، حيث اتاحت الفرصة للطرفين للتعرف علي وجهة نظر الطرف الآخر، وتم التوصل إلي اتفاق حول انعقاد المؤتمر الدستوري، ولكن حزب البعث تحفظ علي العودة لنستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ واستقالة الحكومة القائمة والغاء الإتفاقيات العسكرية الذي يجب أن يربط بوقف إطلاق النار^(٥٦). أما الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية اللذان لم يشاركا في الاعلان فقد كان لهما رأي مختلف. فالحزب الاتحادي أعلن «انه مع الحوار السلمي الديمقراطي لحل مشكلة الجنوب بوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات دون أي شروط أو قيود»^(٥٧). وعلنت

الجبهة ان «الحوار يجب ان يكون بين الحكومة العسكرية والمتمربين في الخرطوم بعد الاتفاق» علي وقف اطلاق النار»^(٢٨).

(٥) حول انتخابات ١٩٨٦ :-

ظلت الحركة السياسية السودانية، طوال تاريخها، تتميز بالحيوية والنشاط رغم ما ظلت تواجهه من حملات قمع واضطهاد ومحاولات الحكومات للمعاكبة، المدنية والعسكرية، لتقييدها وشل فعاليتها وإعادة ضياعها في اطر بيروقراطية جامدة وتابعة لاجهزة الدولة والفئات الحاكمة. فبعد انتفاضة مارس/ ابريل واسقاط النظام الديكتاتوري المايوي عادت الاحزاب السياسية وتنظيمات الحركة لاجماهيرية الديمقراطية لتمارس نشاطها من جديد، وذلك رغم سياسات القمع والاضطهاد ومحاولات النظام المايوي لدمجها في اطار حزبه الوحيد والتنظيمات التابعة له، وظل الوعي السياسي وسط جماهير الشعب بمختلف فئاته محتفظا بحيويته ونشاطه. وبعد نجاح الانتفاضة ظهر في المسرح السياسي اكثر من ثلاثين حزبا سياسيا. وإذا كان البعض قد اعتبر ظهور هذا العدد الكبير من الاحزاب نوعا من القوضي قد يهدد التجربة الديمقراطية الثالثة نفسها، فإن ذلك يعكس في الواقع حيوية شعب السودان وتنوع حركته السياسية وانفتاحها وتفاعلها مع متغيرات حركة الواقع الوطني ومحيطه الإقليمي والدولي، وبمثل ظاهرة صحية تستند إلي تعدد وتنوع الحركة السياسية السودانية. فهناك احزاب القوي المهيمنة التقليدية التي ظلت تسيطر علي المسرح السياسي طوال فترة الخمسينات والستينات، حزب الأمة المرتبط بطائفة الانصار والحزب الاتحادي الديمقراطي المرتبط بطائفة الختمية. وهناك حركة الاخوان المسلمين والحركات اليسارية بتياراتها الماركسية والوطنية والقومية، بالإضافة إلي الحركات الاقليمية في الشرق والغرب والحركة السياسية الجنوبية بتوجهاتها ونزعاتها المتصادمة مع السلطة المركزية في الخرطوم ويتقاليدها العريقة في ربط نشاطها السياسي بذراع عسكري مسلح يقود اعمال العنف المسلح في الغابة انطلاقا من بعض دول الجوار الافريقي. ومع كل ذلك كان لسنوات الحكم المايوي الطويلة تأثيرها الكبير في خارطة الاحزاب السياسية وفي تركيبها وتوجهاتها الفكرية والسياسية العامة. وتمثل ذلك، بشكل واضح، في تبني حزب الأمة لبرنامج اصلاحي اسماء برنامج الصحوة، جعله اقرب إلي حزب الوسط مقارنة بتوجهاتها اليمينية في الخمسينات والستينات. ولعبت قيادة الصناديق المهدي دورا هاما في هذا للتوجه من خلال محاولاته لتحديث تركيبة الحزب وتطوير برنامجه. اما الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد غابت عنه معظم قياداته التاريخية بسبب الوفاة او الكبر. وصعد ابناء السيد علي الميرغني، لأول مرة في تاريخ هذا الحزب إلي موقع القيادة السياسية المباشرة، حيث تولي السيد/ محمد عثمان اللوقع الاول في قيادته

السياسية، وأصبح هو وشقيقه أحمد الميرغني يمارسان العمل السياسي اليومي جنباً إلى جنب مع دورهما في قيادة طائفة الختمية. ورغم أن الحزب الاتحادي الديمقراطي ظل يمثل حزب الوسط التقليدي في الحركة السياسية السودانية، إلا أن غياب معظم قياداته التاريخية وفقدانه للتأثير جعله حزباً فضفاضاً يجمع تيارات سياسية متعددة ومتعارضة. وانعكس ذلك بشكل بارز في انقسام بعض القيادات وفي ظهور تكتلات سياسية عديدة أدت إلى إضعاف وأرباك حركته بعد انتفاضة مارس/ أبريل. وفي جهة أخرى شهدت حركة الإخوان المسلمين تطورات هامة في بنيتها التنظيمية وتوجهاتها الفكرية والسياسية. فقد كانت هذه الحركة حتى عام ١٩٦٩ تنظيمًا سياسيًا صغيراً، يعمل تحت اسم جبهة الميثاق الإسلامي ويتركز نشاطه بشكل رئيسي وسط الطلاب والموظفين. وكان خطه السياسي مرتبطاً بخط القوي المهيمنة التقليدية المعادية للديمقراطية والتقدم وخط القوي الرجعية العربية بقيادة السعودية، في مواجهة حركة التحرر القومي العربية بقيادة جمال عبد الناصر والثورة المصرية والقوي الوطنية والقومية في كافة أقطار الوطن العربي. وفي فترة السبعينات حدث تطور هام في التركيب الاجتماعي للتنظيم وفي توجهاته الفكرية والسياسية الأساسية نتيجة لتوطد علاقاته مع دوائر رأس المال السعودي والخليجي في ظروف الطفرة النفطية والنشاط الاقتصادي الواسع الذي شهدته المنطقة في تلك الفترة وذلك من خلال استخدام عدد كبير من كوادره في المؤسسات والشركات الاقتصادية السعودية والخليجية، ومساهمتهم في تكوين وإدارة البنوك الإسلامية والمؤسسات التجارية المرتبطة بها، والإشراف المباشر على محطات الأغذية ومنظمة الدعوة الإسلامية داخل السودان، وفي بلدان المنطقة، بإمكانياتها المالية الكبيرة. وقد أدى كل ذلك إلى تزايد اهتمام قيادات الإخوان المسلمين بالنشاط التجاري والاقتصادي بشكل عام وإلى تدخل وتشابك علاقات عدد كبير من هذه القيادات بدوائر رأس المال السعودي والخليجي ونشاطاته واستثماراته الاقتصادية في المنطقة وبقية أنحاء العالم. وتزامنت هذه التطورات مع دخول الإخوان في مصالحة ١٩٧٧ مع النظام المايوي واستمرارهم في المصالحة والمشاركة في الحكم حتى قبيل انتفاضة مارس/ أبريل بأيام قليلة، وطبيعي أن يؤدي ذلك إلى مساعدتهم في تنمية نشاطاتهم الاقتصادية واستثماراتهم في مختلف المجالات، خاصة مجالات التجارة والمصارف والخدمات، وذلك بالاستناد على إمكانيات المؤسسات التي أقاموها بالاشتراك مع رأس المال السعودي والخليجي ونفوذهم داخل السلطة الحاكمة وجهاز الدولة واقتربهم من مركز اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي. لذلك أصبح تنظيم الإخوان، منذ نهاية السبعينات تقريباً، يستند إلى نشاط تجاري واقتصادي واسع وقاعدة اجتماعية لها وزنها وسط فئات الرأسمالية، حيث أصبح من الممكن الحديث عن فئات رأسمالية مرتبطة بالتنظيم مقابل الفئات الرأسمالية الأخرى. وفي ذلك يشير حسن مكي من كتاب الإخوان

البارزين إلي ان اتساع طبقة الاثرياء وسط قيادات وكوادر التنظيم كان له تأثير كبير في اضعاف الاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية وحقوق المستضعفين^(١٠) والواقع ان هذا التطور كان يمثل اهم الاسباب التي دفعت الاخوان إلي الاستمرار في مصالحة نظام نميري دون سائر الاحزاب الاخرى، وإلي تبني نهج الانفتاح الاقتصادي ونمط التنمية الرأسمالية التبعية وسياسات القمع والاضطهاد والديكتاتورية، ممثلة في النظام المايوي نفسه، تحت غطاء الشريعة الإسلامية السمحاء. ومع توفر هذه الامكانيات الاقتصادية الكبيرة والمشاركة في الحكم خلال السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٥، في ظروف الازمة الاقتصادية الخانقة التي ظل يعيشها السودان منذ منتصف السبعينات، تمكن الاخوان المسلمون من توسيع قاعدتهم السياسية وسط الطلاب وسكان المدن والمراكز الحضرية، ومن تطوير تحالفاتهم وسط بعض أعيان الطرق الصوفية والزعامات القبلية.

وفي أثناء فترة الحكم المايوي فقد الحزب الشيوعي، الذي كان يمثل اكبر الاحزاب الشيوعية في المنطقة، جزءا كبيرا من نفوذه السياسي الذي كان يتمتع به خلال فترة الستينات، وذلك بسبب انقسام ١٩٧٠ وتأثيرات فشل حركة ١٩ يوليو ١٩٧١ والتطورات والتغييرات التي شهدتها السياسة السوفيتية والحركة الشيوعية العالمية خلال السبعينات وبداية الثمانينات، ولكنه مع ذلك، احتفظ بحيويته ويمراكز نفوذه وسط المهنيين والموظفين والطلاب وعمل علي تطوير اساليبه وافكاره السياسية بما يتلاءم مع تغييرات الواقع السياسي الوطني والاقليمي والدولي. وفي نفس هذه الفترة برز حزب البعث العربي الاشتراكي، خاصة بعد مصالحة ١٩٧٧ وفي السنوات الاخيرة للحكم المايوي، وهو امتداد للتيار القومي الذي ظهر في بداية الستينات وسط طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية وحمل اسم (الاشتراكيين العرب) بعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤، والفترة اللاحقة. وفي هذا الخصوص يقول الصادق المهدي «ان حزب البعث رغم حداثة نشأته استطاع ان يضيف للفكر البعثي المعروف اهتماما بالخصوصية السودانية، ويتقديره لتلك الخصوصية استطاع ان يلعب دورا ايجابيا في كوكادام والمؤتمر الاقتصادي الوطني الأول والثاني وفي ميثاق الدفاع عن الديمقراطية والبرنامج مرحلي الذي افضى إلي تكوين حكومة الجبهة الوطنية في مارس ١٩٨٩^(١١). والمهم هنا ان حزب البعث كان يمثل ظهور تيار سياسي جديد في الساحة السياسية السودانية، يجد لنفسه جنورا في ثورة ١٩٢٤ وشعار وحدة وادي النيل وجمعية ابيروف بتوجهاتها القومية واليسارية المعروفة وفي توجهات الحركة الوطنية الحديثة واهتماماتها الخاصة بالمحيط التاريخي والجغرافي والحضاري للسودان، المتمثل في الوطن العربي والعالم الإسلامي وذلك من خلال ثلاث دوائر متداخلة، دائرة وادي النيل، الدائرة العربية والدائرة الإسلامية. ولعب حزب البعث نورا هاما في مقاومة النظام المايوي، خاصة في سنواته الاخيرة، وهو يمثل اهم

التنظيمات السياسية الجديدة التي ظهرت وتبلورت اثناء فترة الحكم المايوي، وهي في معظمها تنظيمات وطنية وقومية يسارية في توجهاتها العامة.

وفي الجانب الآخر ظهرت الحركات السياسية الاقليمية بشعاراتها وتوجهاتها المعروفة، وتمثل ابرزها في الحزب القومي السوداني، الذي يمثل منطقة جبال النوبة، والاحزاب الجنوبية. وتميزت الحركة السياسية الجنوبية بالتشردم وسيادة النزعة القبلية، حيث تعددت تنظيماتها وبرزت خلافاتها القبلية التي افزرتها تجربة الحكم الذاتي الاقليمي وتقسيم الجنوب الي ثلاث اقاليم. ولكن حركة تحرير شعب السودان، التي تقود اعمال العنف المسلح في الجنوب، هي التنظيم الاكثر اهمية وتأثيرا في تلك الفترة والسنوات اللاحقة وذلك بحكم دورها في اسقاط النظام المايوي وفي مجري السياسة السودانية بعد الانتفاضة.

المهم ان تأثير سنوات الحكم المايوي في الخريطة السياسية لم يتوقف عند الحدود التي سبق ذكرها، بل كان لها تأثير كبير في علاقات القوى السياسية مع بعضها البعض وفي تقارب نظرتها للمشاكل والتحديات التي خلفها النظام المايوي واهمية الديمقراطية للتطور السياسي للسودان وضرورة اصلاح النظام الديمقراطي انطلاقا من تجربة الديمقراطية الاولى والثانية. ويظهر ذلك بشكل واضح في انتظام كل الاحزاب السياسية، باستثناء الجبهة الإسلامية القومية، في التجمع الوطني ومشاركتها جميعا في صياغة مواثيق الانتفاضة. وظهر أيضا، في التقرير الختامي للجنة الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء الانتقالي لاستطلاع آراء الاحزاب السياسية والنقابات حول مشروع قانون الانتخابات العامة، حيث التقت معظم الاحزاب في رفض نظرية الصوت الواحد للشخص الواحد، وفي الدعوة إلى ادخال اصلاحات في قانون الانتخابات تستوعب خصوصية الواقع السوداني وتسمح بخلق توازن بين التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وبناء نظام ديمقراطي مستقر ومرتبطة باحتياجات التطور الاقتصادي وتعزيز الوحدة الوطنية. ولكن مؤسسات الفترة الانتقالية تجاهلت المقترحات التي اتفقت عليها غالبية الاحزاب واصدرت قانون انتخابات تقليدي ومتخلف لمصلحة توجهات واحزاب سياسية بعينها... فكيف حدث ذلك؟ ولماذا؟

جاء في ميثاق الانتفاضة تأكيد واضح علي وضع قانون للانتخابات يضمن تمثيل القوى الحدية. واتفقت معظم الاحزاب علي هذا المبدأ، كما يؤكد ذلك التقرير الختامي للجنة الوزارية لاستطلاع آراء الاحزاب حول قانون الانتخابات، وعارضته الجبهة الإسلامية القومية والحزب الاتحادي الديمقراطي. واقترح التجمع النقابي تمثيل القوى الحدية بما يعادل ٢٠٪ من جملة الدوائر الانتخابية، وان توزع كالآتي: ١٩ دائرة للعمال، ١٠ للمزارعين، ٣٠ للمعلمين، ٢ للفنيين، ١١ للمهنيين، كما اقترح ٩ نوازل للمرأة و٥ للمغتربين. وحدد القوى الحدية بأنها

القوي المنظمة في نقابات واتحادات نقابية. ورغم ذلك جاء بيان الاجتماع المشترك بين المجلسين يعلن قرارهما باستبعاد فكرة تمثيل القوي الحديثة واستبدالها بدوائر لخرجي الجامعات والمعاهد العليا، وذلك بسبب صعوبات جمة حول تعريف القوي الحديثة، حيث أن كل حزب يعرف حداته القوي من زاوية محددة، الأمر الذي جعل التعريفات متضاربة لأبعد الحدود» كما جاء في البيان. وقدمت اللجنة العليا للانتخابات مقترحات لتعديل القانون «بناء على وجهات نظر عديدة أثارها بعض الجهات»^(٣١). وفي جلسة مشتركة بين المجلسين تمت اجازة مقترحات اللجنة. وهي مقترحات تتعلق بتوزيع الدوائر الجغرافية حسب الكثافة السكانية، وبذلك ارتفع عددها إلى ٢٧٢ بدلا من ٢٥٧ دائرة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع دوائر بعض الاقاليم، ووزعت دوائر الخرجين بين الاقاليم علي النحو الآتي: ٢ بحر الغزال، ٢ أعالي النيل، ٢ الاستوائية، ٥ الأوسط، ٢ الشرقي، ٢ الشمالي، ٢ العاصمة القومية، ٤ كريفان، ٤ دارفور، وذلك بدلا من اعتبار كل السودان دائرة واحدة كما حدث في التجارب السابقة.

وجد القانون معارضة واسعة من القوي السياسية والنقابية المؤيدة لتمثيل القوي الحديثة، باعتباره قانونا تقليديا ومتخلفا يكرر نفس قوانين الانتخابات السابقة ويتجاهل القوي الحديثة التي قادت الانتفاضة، ويتصر لرأي اقلية في مواجهة غالبية الاحزاب والنقابات، وعقد التجمع النقابي مؤتمرا صحفيا اعلن فيه دعدلان الحردلو عن نقابة اساتذة جامعة الخرطوم، «أن القانون هو أول مسمار في نعش الديمقراطية، وأن تمثيل انتوي الحديثة لا يقصد به تشريفها بقدر ما يهدف إلى تأمين وحماية التجربة الديمقراطية من الانهيار، لأن القوي الحديثة هي القوي الفاعلة سياسيا، وهي التي ظلت تقود المجتمع السوداني خلال معارك الاستقلال ومعارك الديمقراطية خلال الحكم العسكري الأول والثاني». وأكد عوض الكريم محمد أحمد، سكرتير التجمع «أن تعريف القوي الحديثة، الذي قدمه التجمع، ليس تعريفا فضفاضاً أو غير واضح كما ريد بيان المجلسين، بل هو تعريف واضح يحدد القوي الحديثة في القوي المنتجة والمنظمة في نقابات مسجلة» وحول تمييز القوي الحديثة عن بقية قطاعات الشعب أكد ميرغني النصري، نقيب المحامين: «أن مجتمعات الديمقراطية الليبرالية العربية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تعطي هذا الحق لقطاع من المواطنين يكون لهم حق التصويت مرتين، وهذا يعني تطويع الديمقراطية للواقع الأمريكي، لذلك عندما طالبنا بتخصيص دوائر للقوي الحديثة لم نأت ببذعة». وبعث التجمع بمذكرة لمجلس الوزراء والمجلس العسكري الانتقالي يطلب فيها بإعادة النظر في القانون لتخصيص ٢٠٪ من الدوائر الجغرافية للقوي الحديثة^(٣٢). ومسح تصاعد الضغوط واتساعها اعلن وزير الاعلام في بداية فبراير ١٩٨٦، أن اجتماعا مشتركا بين المجلسين قد أعاد مناقشة تمثيل القوي الحديثة ولكن «لم يتم التوصل إلي صيغة مناسبة وعادلة ومقبولة حول تخصيص دوائر للقوي الحديثة». ولذلك تقرر الإبقاء علي القانون كما هو

دون أي تعديل»^(٣٣). وفي هذا الاجتماع وقف ١٣ عضواً من أعضاء المجلسين ضد التعديل، هم كل أعضاء المجلس العسكري الذين حضروا الاجتماع ووزير الداخلية ووزير التربية والتعليم، بينما صوت اثنان، هما نائب رئيس الوزراء ووزير الخدمة والإصلاح الإداري، لاقتراح قدمه الأول، ووقف عشرة أعضاء مع تعديل القانون لتخصيص دوائر للقوي الحديثة الذي قدمه رئيس الوزراء. ووجد القرار معارضة عنيفة، حيث أعلن التجمع النقابي أن المجلس العسكري الانتقالي كان يضم هذا الموقف منذ البداية وظل يماطل لكسب الوقت وأعلن رفض تمثيل القوي الحديثة في وقت حرج حتي تظهر معارضة القرار كاتها موقف من الانتخابات. وأكد التجمع أن أعضاء المجلسين خضعوا لارهاب القوي المعادية لفكرة تمثيل القوي الحديثة^(٣٤). وفي بيان لاحق أكد التجمع «أن هذا القرار يأتي في إطار مخطط مستمر للتراجع عن شعارات الانتفاضة ومواقفها وأنه لم يتبق من ميثاق الانتفاضة سوى إجراء الانتخابات العامة. لذلك فإن التجمع يصدر علي إجراء الانتخابات في موعدها وعدم مقاطعتها تحت أي شعار وأنه قد سحب الثقة التي أولاها للمجلس العسكري وقفل باب الاتصال معه إلي أن يذهب في الموعد المحدد، ويبقى علي شعرة معاوية مع مجلس الوزراء دون أمل في أن يحقق أي شيء لصالح الجماهير خلال الأيام المتبقية من الفترة الانتقالية. أما المجلس العسكري فقد أسفرت ممارساته عن موقف يتوافق مع مخططات قوي التآمر الداخلي والخارجي علي انتفاضة الشعب»^(٣٥).

هكذا إذن صدر قانون الانتخابات مخيباً لآمال القوي الحديثة وقوي الانتفاضة، ومتطابقاً مع ما أرادته الجبهة الإسلامية. وفي هذا الخصوص يقول أحد وزراء الحكومة الانتقالية ومقرر لجنة قانون الانتخابات «أن القوي الحديثة عوملت كما تعامل قوي إطفاء الحرائق... قامت بالواجب وقالوا لها شكراً مع السلامة». ويؤكد «أن الرأي العام كان يرجح تمثيل القوي الحديثة ويقول بصراحة أنها القوي المنظمة في نقابات واتحادات، لذلك لم تكن هناك مشكلة في تعريفها. وكان هناك اتفاق وسط المجلسين علي تمثيل القوي الحديثة من حيث المبدأ، واستبعادها تم للأسف لسبب فني هو عدم التوصل لاتفاق حول نسب وكيفية التمثيل. واعتقد أنه كانت هناك فئاعات مسبقة داخل للمجلسين أدت إلي هزيمة مبدأ تمثيل القوي الحديثة وإصدار القانون بصورته التي صدر بها. والحقيقة أن مؤسسات الانتفاضة انتصرت لرأي الأقلية علي حساب رأي أغلبية الأحزاب والنقابات»^(٣٦). ومع ذلك كان القانون يحمل عيوباً أساسية أخرى لأنه لم يميز بين المدن والمراكز الحضرية، مناطق الوعي، والمناطق الريفية والبدوية، ولم ينجز في توزيع الدوائر بشكل عادل بين الدوائر والاقليم المختلفة، الأمر الذي اضطره إلي إعادة النظر في عدد دوائر بعض الاقاليم بعد احتجاجات واسعة من سكانها. أما دوائر الخرجين فهي، أولاً، لم تشمل خريجي المدارس الثانوية الذين يمثلون غالبية المتعلمين

في البلاد، وتوزيعها كان يعكس خلافاً بيناً. إذ منحت العاصمة التي يبلغ عدد الخريجين فيها حوالي ٢٠ ألفاً، ثلاث دوائر فقط بينما منحت اقاليم أخرى، يبلغ عدد الخريجين فيها حوالي ألف خريج فقط أو أقل أربع أو خمس دوائر!! كما هو مثلاً، حال اقاليم دارفور والشرقي والشمالي والاقليم الجنوبية. كذلك منح القانون الخريجين المغتربين حق التصويت وحرم بقية المغتربين من هذا الحق، ومنحهم حق التسجيل في الاقاليم التي يختارونها. وفوق هذا وذلك فإن عملية التصويت لم تكن محكمة لأنها شملت التصويت عن طريق البريد. وفي ذلك يقول احد وزراء الفترة الانتقالية «ان موضوع المغتربين وطريقة تصويتهم كانت تمثل ثغرة كبيرة في القانون، لأن منح المغترب حق التسجيل في الاقليم الذي يختاره أوجد ثغرة استغلتها الجهات الأكثر قدرة وتنظيماً لتوجيه انصارها للتسجيل في اقاليم معينة»^(١٧).

وهكذا تأمر المجلس العسكري وبعض وزراء الحكومة الانتقالية بشكل مكشوف علي تمثيل القوي الحديثة واصدار قانون يلبي تطلعات قوي الانتفاضة. وهو أمر كان له تأثيره الكبير علي توازن القوي ومسيرة الحكم في الفترة اللاحقة بشكل ادي إلي خلق الانتفاضة فعلي اساس هذا القانون جرت انتخابات ١٩٨٦، حيث بلغ عدد الدوائر ٣٠١ دائرة، ٢٧٣ جغرافية و٢٨ للخريجين. ولكن لجنة الانتخابات قررت تأجيل الانتخابات في ٤١ دائرة جغرافية في الاقليم الجنوبي بسبب ظروف الحرب الأهلية الجارية هناك. وجاءت النتائج النهائية كما يلي: حزب الأمة ١٠٥، الحزب الاتحادي الديمقراطي ٦٣، الجبهة الإسلامية القومية ٥١، الحزب القومي السوداني ٨، الحزب الشيوعي ٣، الاحزاب الجنوبية ٢٦، المستقلون ٤، مجموع النواب المنتخبون ٣٦٠ نائباً. ويتضح من هذه الأرقام ان احزاب القوي المهيمنة التقليدية حصلت علي حوالي ٦٥٪ من مجموع المقاعد (٤٠٪ لحزب الأمة، و٢٤٪ للحزب الاتحادي) وحصل حزب الجبهة علي ٢٠٪. وبذلك تكون احزاب القوي المهيمنة الثلاثة قد سيطرت علي ٨٤٪ من المقاعد. ويرجع ذلك، بشكل رئيسي، للأسباب التالية^(١٨).

١- ان الانتخابات جرت في ظروف عجز مؤسسات الفترة الانتقالية عن تنفيذ برنامج الانتفاضة وتصفية الركائز الأساسية، السياسية والقانونية والاقتصادية، للنظام المايوي. وهذا ما ادي إلي تمكين القوي المهيمنة، والقوي المايوية بشكل خاص. من المحافظة علي مراكز نفوذها السياسي والاقتصادي.

٢- قانون الانتخابات التقليدية والمتخلف في شكله ومضمونه الذي اعتمد علي قواعد تقليدية معروفة ومجربة في الفترات الديمقراطية السابقة وتجنب الاستفادة من دروسها عن طريق تخصيص دوائر للقوي الحديثة التي ظلت تتجمل العيب الأساسي في النضال ضد الانظمة الديكتاتورية من أجل الديمقراطية وفي تحريك عجلة الإنتاج والبناء الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

٣. النفوذ الطائفي والقبلي والاقتصادي الذي تتمتع به قيادات ومراكز احزاب القوى المهيمنة بالإضافة إلى نفوذها داخل جهاز الدولة.

٤. الهجرات السكانية الواسعة من الارياف إلى المدن والمراكز الحضرية خلال سنوات الجفاف والمجاعة. فقد أدت هذه الهجرات إلى تغييرات سكانية أساسية في تركيبة المدن الكبيرة ومناطق الزراعة المروية استفادت منها احزاب القوى المهيمنة خاصة حزبي الأمة والجبهة والحزب القومي السوداني، الذي حصل علي إحدتي دوائر العاصمة لأول مرة في تاريخه.

٥. الاساليب الفاسدة وشراء النعم وإستغلال ظروف المجاعة والازمة الاقتصادية الطاحنة.

وبالإضافة إلى هذه الأسباب والعوامل العامة استفادت الجبهة الإسلامية من ظروف وعوامل اضافية تمثلت في مصالحتها مع النظام المايوي واستمرارها في المشاركة في الحكم طوال الفترة ٧٧ - ١٩٨٥. وهذا مكنتها من الاحتفاظ بقدراتها التنظيمية وتتميتها خلال تلك الفترة، بعكس الاحزاب السياسية الأخرى التي ظلت تتعرض لحملات القمع والاضطهاد. واستفادت، أيضا من خبراتها في المشاركة في انتخابات مجالس الشعب والتنظيمات المايوية، ومن نفوذها المالي والتجاري الذي شهد تطورا كبيرا خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى سيطرتها علي منظمة الدعوة الإسلامية ومنظمات الاغاثة المرتبطة بالسعودية وبلدان الخليج. كما استفادت، أيضا من تعدد مرشحي الحزب الاتحادي وتنافسهم مع بعضهم في عدد من الدوائر في العاصمة والإقليم، وكذلك من دعم وتأييد القوى المايوية والفئات الطفيلية التجارية والمصرفية. ونتيجة لكل ذلك تمكنت احزاب القوى المهيمنة من السيطرة علي أول جمعية تأسيسية بعد الانتفاضة.

وهذه الاحزاب تستند بشكل رئيسي علي القوى المهيمنة في المجتمع المتمثلة في الفئات الرأسمالية المختلفة والقيادات التقليدية الطائفية والقبليّة بالإضافة إلى اقسام من برجوازية الدولة البيروقراطية المدنية والعسكرية. وفي هذا الإطار ظلت الفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية، تلعب دورا قياديا وسط هذه القوى واحزابها طوال فترة ما بعد الاستقلال. وخلال فترة الحكم المايوي تطورت هذه الفئات بشكل واسع، وازداد حجمها ووزنها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع، وتدخلت مصالحها وعلاقاتها مع فئات القوى المهيمنة الأخرى. وفي دراسة حديثة نسبيا اكدت الاستطلاعات الميدانية أن حوالي ٢٨٪ من كبار رجال الأعمال في البلاد ينتمون لحزب الأمة، ٣٠٪ لحزب الشعب الديمقراطي (اتباع طائفة الختمية)، ١٦٪ للحزب الوطني الاتحادي^(١٩). وفي السنوات اللاحقة لتاريخ هذه الدراسة تزايد نفوذ الجبهة الإسلامية وسط الفئات الرأسمالية كما اشرنا في مكان سابق. ومن خلال هذا التطور دخلت الجبهة نادي القوى المهيمنة وجرّيت المشاركة في السلطة. وإذا كان حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي يمثلان احزاب القوى المهيمنة التقليدية التي ظلت تسيطر علي الساحة

السياسية خلال الخمسينات والستينات، فإن الجديد في انتخابات ١٩٨٦ هو ظهور الجبهة كمركز منافس. تكونت وتبلورت مصالحه وعلاقاته خلال فترة الحكم المايوي. وهي لذلك تمثل امتدادا للنظام المايوي بحكم مصالحها وارتباطاتها وتوجهاتها السياسية. والظاهرة الثانية في انتخابات ١٩٨٦ هي التمثيل الضعيف للحركة السياسية الجنوبية، بسبب تأجيل الانتخابات في ٤١ دائرة جغرافية في الإقليم الجنوبي ورفض حركة جون قرنق المشاركة في النظام الديمقراطي. والظاهرة الثالثة تمثلت في عدم تمكن قوى الانتفاضة الطليعية، السياسية والنقابية، من الحصول على تمثيل حقيقي في الجمعية التأسيسية يعكس دورها في الانتفاضة ومساهمتها الكبيرة في حركة التغيير السياسي والاجتماعي، وذلك بسبب الظروف التي سبق ذكرها ولعدم تمكنها من تنظيم صفوفها وتوحيد قواها في جبهة موحدة، بالإضافة إلى طبيعة الاصطفاف السياسي الذي فرضته ظروف توازن القوى وحركة الصراع السياسي والاجتماعي في تلك الفترة. والواقع أن قضية التنسيق بين قوى الانتفاضة كانت مطروحة منذ وقت مبكر لكنها لم تتحقق إلا في دائرة واحدة فقط، وذلك بسبب المناورات والتقدير الذاتية والخاطئة.

وهكذا افرزت الانتخابات جمعية تأسيسية تسيطر عليها احزاب القوى المهيمنة. وضمت عددا كبيرا من الاعضاء السابقين في مجالس الشعب في العهد المايوي، خاصة في اوساط نواب الجبهة. وهذه القوى في مجموعها ظلت تمثل السند الرئيسي للأنظمة السياسية المتعاقبة، المدنية والعسكرية، طوال فترة ما بعد الاستقلال، ورغم تداخل وتشابك مصالحها وعلاقاتها وتقارب التوجهات السياسية والفكرية لاحزابها السياسية، إلا أن صراعاتها مع بعضها من أجل السيطرة على السلطة ومع الحركة الجماهيرية الديمقراطية ظلت تميز كل تاريخ فترة ما بعد الاستقلال، وذلك بسبب تناقص مصالح فئاتها المختلفة واختلاف نشأتها وتطورها التاريخي وارتباطاتها القبلية والطائفية والخارجية.. وهذا الوضع المعقد كان واضحا في فترة ما بعد الانتفاضة في تصاعد صراعات حزب الأمة، والاتحادي بدرجة اقل، مع الجبهة في اطار الصراع السياسي العام في البلاد بين قوى الانتفاضة، ومن ضمنها حزبا الأمة والاتحادي، وقوى بقايا ماير ممثلة في الجبهة والفئات الطفيلية التجارية والمصرفية.. فكيف ستسير علاقات وصراعات هذه القوى خلال الفترة اللاحقة في اطار التجربة الديمقراطية الثالثة؟

بانتهاه الانتخابات في بداية ابريل ١٩٨٦ بدأت الاستعدادات لانتهاء الفترة الانتقالية وتسليم السلطة لممثلي الشعب. وكان هناك إحساس طامع بأن تجربة الديمقراطية الثالثة تملك كل مقومات الاستقرار وامكانيات الفعل والانجاز بعد ان جرب السودان ديكتاتوريتين عسكريتين كان حصادهما الخراب الاقتصادي والاجتماعي ومصادرة الحريات وتهديد الوحدة الوطنية

وفقدان السيادة الوطنية. وكان الصائق المهدي أكثر المتفائلين حيث أكد في تصريحات صحفية، بعد إعلان نتائج الانتخابات، «بان التجربة الديمقراطية الثالثة هي تجربة سودانية خالصة، وانها تمثل هدية للعيقرية السودانية لبلدان العالم الثالث، وان الكثيرين يرون، قبل البدء في التطبيق، ان التجربة السودانية ستكون املا ومخرجاً لازمة الحكم في بلدان العالم الثالث» (٢٠). لا شك ان هذا الحديث يعكس ثقة عالية بالنفس واصراراً عنيداً علي كسر الحلقة الشريرة التي ظل السودان يدور فيها طوال فترة ما بعد الاستقلال التي تبدأ بحكم ديمقراطي، فانقلاب عسكري، فانتفاضة، ثم فترة انتقالية وحكم ديمقراطي وهكذا.. لكن كيف يحقق زعيم حزب الأغلبية هذا الطموح في ارض الواقع؟ المهم ان عهد الديمقراطية الثالثة بدأ بجلسة تاريخية للجمعية التأسيسية قام فيها المجلس العسكري الانتقالي بتسليم السلطة للجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة، وذلك وسط احتفالات وتظاهرات شعبية واسعة وكبيرة، شاركت فيها كل قوي التجمع الوطني. ونظر العالم لعملية الانتقال باعجاب كبير. وبذلك كفرّت مؤسسات الفترة الانتقالية عن كل سيئاتها وخطاياها وانتقلت مسئولية تنفيذ برنامج وشعارات الانتفاضة لحكومة منتخبة حملتها جماهير الشعب السوداني كل آمالها وتطلعاتها.. فكيف سارت التجربة الديمقراطية الثالثة؟

هوامش الفصل الثالث

١. للمستور مجلة اسبوعية، لندن، ١٨/٤/١٩٨٨.
٢. الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان، عاتده وراجعة، مركز أبحاث حزب الأمة، ١٩٩٠، ص ٢١.
٣. المستور ١٨/٤/١٩٨٨.
٤. الأيام ١٨/٤/١٩٨٨.
٥. نفسه.
٦. حيدر طه الإخوان والعسكر، مصدر سابق، ص ١١٥.
٧. معلومات من معتقلين كانوا في سجن كوبر حتي صباح ١٩٨٥/٤/٦.
٨. الميدان صحيفة يومية، الخرطوم، ٢٨/٣/١٩٨٩ حوار مع د. أمين مكي منفي.
٩. نفسه.
١٠. هم د. حسين أبوصالح، وزير الصحة (نقابة الأطباء)، د. أمين مكي منفي، وزير الأشغال، (نقابة المحامين)، عمر عبد العاطي، النائب العام (نقابة المحامين) محمد بشير حامد، وزير الإعلام (أساتذة جامعة الخرطوم).
١١. حيدر طه: الإخوان والعسكر، م. س.، ص ١١٨.
١٢. الأيام ٢٢/٨/١٩٨٥.
١٣. المستور ٧/٧/١٩٨٧، حوار مع د. أمين مكي منفي.
١٤. نفسه.
١٥. الأيام ٥/٩/١٩٨٥.
١٦. إذاعة الحركة الشعبية، أبريل ١٩٨٥.
١٧. حيدر طه: الإخوان والعسكر، م. س.، ص ١٢٤.
١٨. الثقافة الوطنية، م. س.، العدد ٤/١٩٨٩، ص ١١، حوار مع د. عبد الرحمن أبو زيد.
١٩. الأيام ٢٣/٨/١٩٨٥.
٢٠. إذاعة الحركة ٧/٩/١٩٨٥.
٢١. الأيام ١٢/٨/١٩٨٥.
٢٢. نفسه.
٢٣. إذاعة الحركة ٧/٩/١٩٨٥.

٢٤. الأيام ١٩٨٥/٩/٨.
٢٥. إذاعة الحركة ١٩٨٥/٩/١٣.
٢٦. إذاعة الحركة ١٩٨٥/٩/١٧.
٢٧. الميدان ١٩٨٥/٩/١٨.
٢٨. الميدان ١٩٩٥/٩/١٩.
٢٩. الأيام ١٩٨٥/٩/٢٠.
٣٠. الميدان ١٩٨٥/٩/١٩.
٣١. الأيام ١٩٨٥/٩/٢٢.
٣٢. الأيام ١٩٨٥/١٠/٧.
٣٣. حيدر طه: الاخوان... م. س.، ١٣٦ - ١٣٧.
٣٤. الأيام ١٩٨٥/٤/١٦، تصريح للمشير سوار الذهب.
٣٥. حيدر طه: الاخوان، م. س.، ١٣٢.
٣٦. نفسه. ص ١٣٣.
٣٧. نفسه. ص ١٢٩.
٣٨. الميدان ١٩٨٩/٣/٢٨، حوار مع د. أمين مكي منفي.
٣٩. ميثاق الانتفاضة الذي وقعته الاحزاب والنقابات في الخامس والسادس من ابريل/١٩٨٥.
٤٠. الأيام ١٩٨٥/١٢/٩.
٤١. الميدان ١٩٨٥/١٢/٤.
٤٢. الميدان ١٩٨٥/١٢/١١.
٤٣. الميدان ١٩٨٥/١٢/٨.
٤٤. الأيام ١٩٨٦/٢/٦.
٤٥. الأيام ١٩٨٦/٢/٨.
٤٦. الهدف ١٩٨٦/٢/١٨، منكرة من حزب البعث حول الموقف من الصندوق، ارسلت إلى مجلس الوزراء الانتقالي.
٤٧. الأيام ١٩٨٦/١/١٠.
٤٨. الميدان ١٩٨٥/١١/٤.
٤٩. الميدان ١٩٨٥/١١/٣٠.
٥٠. حيدر طه. م. س.، ص ١٢١.
٥١. الأيام ١٩٨٥/١٢/٣٠.

٥٢. الهدف ١٩٨٦/٢/٢٩.
٥٣. حيدر طه. م. س. ١٣٥ - ١٣٦.
٥٤. نفسه. ص ٢٢٧.
٥٥. صوت الأمة صحيفة يومية، الخرطوم ١٩٨٦/٢/٢٣.
٥٦. الهدف ١٩٨٦/٢/٢٩.
٥٧. حسن مكي: تاريخ الحركة... مصدر سابق.
٥٨. الصادق المهدي: الديمقراطية عائدة وراجلة، م. س.، ص ١٧.
٥٩. التقرير الختامي للجنة الوزارية لاستطلاع الآراء حول قانون الانتخابات/١٩٨٥.
٦٠. الأيام ١٩٨٥/١٢/٨.
٦١. الميدان ١٩٨٥/١٢/١٠.
٦٢. الأيام ١٩٨٦/٢/١٢.
٦٣. الميدان ١٩٨٦/٢/١٣.
٦٤. للميدان ١٩٨٦/٢/٢٨.
٦٥. للستور ١٩٨٦/٧/٧، حوار مع أمين مكي منفي.
٦٦. نفسه.
٦٧. الهدف ١٩٨٦/١/١٠، دراسة حول الانتخابات في منطقة الخرطوم بحري.
٦٨. فاطمة بابكر محمود: البرجوازية السودانية وقضايا التنمية. بالانجليزية دار جامعة الخرطوم ودار زد، ١٩٨٤، ص ١٤٤.
٦٩. تيسير محمد أحمد: زراعة الجوع في السودان، مصدر سابق. ص ٢٠ - ٢٢.
٧٠. حيدر طه: الإخوان والعسكر، م. س.، ص. ١٧٢.

الفصل الرابع

الحرب الاهلية وانجاز بقية اهداف الانتفاضة . وكان لهذه الضغوط تأثيرها الكبير في توجهات حزبي الامة والاتحادى، فقد صرح الصبان المهدى وقتها بان استبعاد الجبهة يعود الى تمسكها بتجربة نميرى الاسلامية (٣).

٢- ان برنامج الصحوة الذى طرحه حزب الامة خلال معركة الانتخابات كان يركز في جوهره على رفض قوانين سبتمبر وبرنامج حزب الجبهة، الذى اطلق عليه (اسلام الطوارئ) والقطع والبتير). وقبل ذلك كان شباب حزب الامة في المدارس والجامعات وقيادات الانصار في كردفان ودارفور، كان كل هؤلاء قد خاضوا صراعاً طويلاً ضد انصار الجبهة خلال السنوات الثمانى الاخيرة للحكم المايوى. وتواصل هذا الصراع خلال الفترة الانتقالية ومعركة الانتخابات . ونتيجة لكل ذلك تمسكت الهيئة البرلمانية للحزب بموقف قوى ضد مشاركة الجبهة، وكان موقف الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادى مماثلاً ولكن ليس بنفس القوة والتصميم.

٣- ان صراعات الاجنحة والكتل داخل الحزبين التقليديين، وتطلعاتها للحصول على نصيبها من الحقائق الوزارية والمواقع الدستورية قد ساعدت ايضا في رفض اشتراك حزب الجبهة . ففي الاتحادى الديمقراطى كانت هناك اجنتحه المعروفة. وفي حزب الامة برزت كتلة نواب الغرب ومجموعة التكنوقراط والمقربين من ال المهدى. وكل هذه الاجنحة والكتل كانت تطالب وتعمل على توسيع نصيبها في التشكيل الحكومى، وبالتالي حصره في حدود الائتلاف بين الحزبين والاحزاب الجنوبية.

٤- الاحزاب الجنوبية، ايضا، كان لها دورها، لأنها ترى ان الجبهة اكثر تشددا في مسألة القوانين الاسلامية بالاضافة الى مشاركتها في تجربة نميرى.

هكذا توصلت قيادات الحزبين الى الاتفاق حول الحكومة الائتلافية الاولى وحول توزيع المواقع الدستورية والمواقع الوزارية، بعد مناورات ومفاوضات استمرت اكثر من اسبوعين داخل الغرف والصالونات، شارك فيها عرابون معروفون يماركزم المالية والاقتصادية البارزة وينورهم في مصالحه ١٩٧٧ وفى توازنات السياسة السودانية. وكانت كل هذه المشاورات تتم بعيداً عن سماع ويصر جماهير الشعب، ولم تكن تعرف عنها سوى اخبار اجتماعتها وانفصاضها ومايرشح منها حول اتفاق الزعماء او اختلافهم، موافقتهم على مشاركة او استبعادها. ومع ذلك ظلت جماهير الشعب، وفي مقدمتها قوى الانتفاضة، تراقب كل ذلك باهتمام كبير وقلق شديد. كانت تنتظر الى ميلاد الحكومة البرلمانية الاولى كضمة من ثمار انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ ، ويأمل ان تثبت الاحزاب التقليدية مصداقيتها وتغى بالوعود التى اطلقتها اثناء الانتخابات وان ترتفع الى مستوى المسؤولية الوطنية لمواجهة التحديات التى تواجه البلاد فقد كان الامل ان تقوم الحكومة الائتلافية باستكمال انجاز اهداف الانتفاضة،

خاصة ان احزابها كانت تعتبر نفسها جزءا من قوى الانتفاضة . ولا يقلل من شأن هذه الحقيقة انسحاب الاتحادى الديمقراطى من التجمع الوطنى فى الشهور الاخيرة للفترة الانتقالية، لان علاقاته بالتجمع لم تنقطع، بل شارك فى تحالف قوى الانتفاضة فى معركة دائرة الصحافة.

لقد تحددت اهم التحديات التى تواجه البلاد، من خلال حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال الفترة الانتقالية ومعركة الانتخابات، فى الآتى:

– مواجهة الازمة الاقتصادية الخانقة والخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى.

– ايقاف الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب عن طريق الحوار السلمى الديمقراطى وعقد المؤتمر الدستورى.

– تصفية اثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية كمنخل هام لاستعادة السيادة الوطنية وبناء نظام ديمقراطى حقيقى.

– سياسة خارجية مستقلة تخدم المصالح الوطنية العليا وتعيد للسودان دوره فى محيطه العربى والافريقى وحركة عدم الانحياز.

فى اطار هذه التحديات تكونت حكومة الصادق المهدى الاولى، وطرحت برنامجها لمواجهة تلك التحديات. وفى توزيع المواقع الدستورية، تكون مجلس سيادة خماسى برئاسة احمد الميرغنى، واستلم البروفسير محمد ابراهيم خليل رئاسة الجمعية التأسيسية، واصبح على عثمان محمد طه، رائد مجلس الشعب المايوى الاخير زعيما للمعارضة، معتمدا على نواب الجبهة وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المتداخلة مع دوائر واسعة وسط الحزبين الحاكمين، وخاصة وسط الحزب الاتحادى بالاضافة الى ترسانتها الاعلامية وشعاراتها الاسلامية الفضاضة. وبجانب المعارضة البرلمانية الرئيسية هناك النواب الشيوعيون الذين اطلقوا على مجموعتهم (المعارضة الديمقراطية) والمستقلون ونواب بعض الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى الذين لم يشاركوا فى الحكومة الائتلافية ممثلة فى الاحزاب اليسارية والحركة الجماهيرية الديمقراطية وسط نقابات واتحادات العمال المزارعين والموظفين والمهنيين والفنيين والطلاب المكتوية بنيران الازمة الاقتصادية والحرب الاهلية، والمتطلعة لانجازات عملية سريعة تحقق لها طموحها فى الحرية والحياة الكريمة فى سودان ديمقراطى موحد ومستقل وفاعل فى محيطه العربى والافريقى والاسلامى... هناك حركة تحرير شعب السودان، بثقلها العسكرى فى الجنوب ونفوذها السياسى المحلى والاقليمى والدولى، وضغوطها السياسية والعسكرية المؤثرة فى مجرى السياسة السودانية منذ منتصف ١٩٨٣، التى ظلت

الحكومة الائتلافية ٨٦ - ١٩٨٨ برنامج الوسط وازمة القيادة

مناورات تكوين الحكومة البرلمانية الاولى:-

كان من الواضح انه ليس فى مقدور حزب الامة، حزب الاغلبية، تكوين حكومة مستقرة بدون التحالف مع احزاب اخرى. لذلك انحصرت الاحتمالات فى تكوين حكومة ائتلافية مع الاتحادى الديمقراطى وبعض الاحزاب الجنوبية، كما كان يحدث فى فترة الديمقراطية الثانية، او حكومة ائتلافية اوسع (قومية) يشارك فيها حزب الجبهة الاسلامية. بذلك انفتح الطريق لمناورات سياسية واسعة. وكان المجلس العسكرى الانتقالى قد بدأ منذ مطلع ١٩٨٦. فى الضغط على الاحزاب لقبول تكوين حكومة قومية بحجة ضخامة المشاكل التى تواجهها البلاد وضرورة الاستقرار لمواجهة هذه المشاكل. وضاعف المجلس ضغوطه بعد ظهور نتائج الانتخابات فى ابريل ١٩٨٦. ومن الواضح ان المجلس كانت له دوافعه السياسية المحددة التى تحكمته فى ادائه منذ انحياز القيادة العامة للشعب فى ابريل ١٩٨٥ وحتى نهاية الفترة الانتقالية، ومنعته من تصفية اثار النظام المايوى السياسية والقانونية والاقتصادية. وكان الخوف ان تكوين تلك الضغوط مقدمة لاعلان استمرار المجلس فى موقعه لفترة غير محددة، ولكن الاحداث اكدت ان المقصود هو اشراك حزب الجبهة فى الحكم.

وبدأت المناورات بانتشار معلومات تقول ان حزبي الاتحادى والجبهة اتفقا على التزام الحزبين بعدم الموافقة على عزل اى منهما من الحكومة القادمة. ونتيجة لذلك طرح الصانق المهدى، بعد انتخابه رئيسا للوزراء، شعار حكومة وحدة وطنية موسعة تقوم على اساس ميثاق الانتفاضة وعقد المؤتمر الدستورى لايكاف الحرب الاهلية ومقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى الاول وتصفية اثار مايو والغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين جديدة، وهى نفس المحاور التى تضمنها برنامج الانتخابى، برنامج الصحة. وانطلاقا من هذه الخطوط العامة بدأت مناورات ومشاورات تكوين الحكومة البرلمانية الاولى، تركزت بشكل اساسى، حول توزيع الحقايب الوزارية والمواقع الدستورية بدلا من مناقشة البرنامج السياسى والاتفاق على محاوره الاساسية. وبما ان محاور ميثاق الحكومة للمقترحة كانت عامة، فقد أبدى حزب الجبهة استعدادا للمشاركة فيها رغم ما تضمنه ميثاقها من بنود حول تصفية اثار مايو والغاء قوانين سبتمبر. فاعلن فى تلك الايام ان الجبهة تقوم باعداد مشروع يدعو الى تكوين حكومة قومية من القوى السياسية الاساسية، ويتضمن استعداد الجبهة لالغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين جديدة واكد احمد عبد الرحمن، مسؤول المكتب السياسى للجبهة بان

الميثاق سيحدث اثارا كبيرة في ازالة الخلافات بين الاحزاب السياسية الكبيرة وفي تقريب وجهات نظرها، خاصة حول قضية الشرعية، وحول تفسيره لهذا التحول في موقف الجبهة، من الرفض المطلق لاجراء اى تعديل فى تلك القوانين الى الموافقة على استبدالها بقوانين جديدة، أكد «ان الحديث عن قوانين سبتمبر ١٩٨٢ يجب أن يكون موضوعيا. فقد صدرت فى سبتمبر ثمانية قوانين مختلفة. والجبهة لاتريد أن تتحدث عنها جميعا، بل عن القوانين الشرعية فقط واضاف «ان الجبهة لاتصر على صيغة الاحكام الشرعية القائمة الآن، لكنها لا تقبل الغاء يحدث ثغرة فى سريان الاحكام الشرعية. كما تحدث ايضا عن امكانية تغيير بعض السياسات والقوانين الاخرى الموروثة من النظام المايوى^(١). واعتبر المراقبون هذه التصريحات تحولا كبيرا فى موقف الجبهة هدفه تقديم تنازلات سياسية من اجل الدخول فى مناورات مفاوضات تشكيل الحكومة وذلك لانها ظلت طوال الفترة السابقة. تدافع عن هذه القوانين وترفض اجراء اى تعديل فيها بدعى (لاتبديل لشرع الله) وكانت ايضا تدافع عن السياسات المايوية باعتبارها مقدسات يجب أن لاتمس. المهم، من خلال هذه التنازلات وغيرها نخل حزب الجبهة حلبة المناورات معتمدا على ثقته البرلمانى وترسانته الاعلامية وعلاقاته السياسية والاقتصادية المتداخلة وسط حزبي الامة والاتحادى. وكان المجلس العسكرى يتدخل تدخلات مباشرة عندما تتعثر المفاوضات ويشدد على ضرورة تكوين حكومة قومية. ويعد مشاورات ومناورات مكثفة تكونت حكومة الصادق المهدي الاولى من حزبي الامة والاتحادى الديمقراطى وبعض الاحزاب الجنوبية. أعلن الترابي، زعيم حزب الجبهة «بأنه قد تم اتفاق جوهرى حول قضايا الميثاق الوطنى مع حزبي الامة والاتحادى ولم يتبقى سوى التشاور مع الاحزاب الجنوبية. ولكن بلغنا فى آخر لحظة ان الحزبين التقليديين اثرا الصيغة الائتلافية القديمة، وبالتالي استبعاد الجبهة فى مرحلة توزيع السلطة»^(٢).

بعد اعلان تكوين الحكومة شنت صحف الجبهة حملة اعلامية شرسة ضد حزبي الامة والاتحادى لخرقهما الاتفاق مع الجبهة وخضوعهما للضغوط الاجنبية ولكن قوى الانتفاضة استقبلت تكوين الحكومة الائتلافية بارتياح شديد. وكان استبعاد الجبهة نتيجة لعدة عوامل وضغوط، تمثل أهمها فى الآتي:-

- ١- ان توازن القوى العام فى البلاد لم يكن يسمح بذلك، فالمناخ العام لمعركة الانتخابات، وخلال الفترة الانتقالية بكاملها كان لايزال يتركز بشكل رئيسى الى حركة الصراع السياسى والاجتماعى العنيف بين قوى الانتفاضة فى عمومها، بما فى ذلك حزبي الامة والاتحادى، من جهة، وجبهة بقايا مايو، وفى مقدمتها حزب الجبهة، من جهة اخرى. فخلال مشاورات تكوين الحكومة اعلنت معظم الاحزاب والنقابات رفضها لمشاركة حزب الجبهة فى الحكم باعتبارها يمثل للعقبة الانسانية فى طريق تصفية اثار مايو وايقاف

بعيدة عن المشاركة فى النظام الديمقراطى والنشاط السياسى داخل السودان استمراراً لموقفها الذى اعلنته بعيد الانتخابات. ولكنها، رغم ذلك، كانت تمثل رقما سياسيا لا يمكن تجاهله فى كافة مناورات السياسة السودانية، وذلك لتأثير الحرب الاهلية الكبير فى الوضع السياسى فى البلاد بشكل عام فماذا قدمت الحكومة فى برنامجها؟

تصفية النظام المايوى أم اصلاحه وترقيعه:-

فى الاسبوع الاول من يونيو ١٩٨٦ طرح رئيس الوزراء برنامج حكومته ، واعلن فى خطابه امام الجمعية التأسيسية التزام الحكومة بميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية ومقررات المؤتمر الاقتصادى الوطنى، ووعد بالسير فى طريق استكمال انجاز اهداف وبرنامج الانتفاضة. وتعد رئيس الوزراء بتحقيق ثلاث مفاجآت.. الاولى: ابطال مفعول الفتنة الدينية التى زرعها الطاغية واعاق بها حركة التقدم الاجتماعى وعلاقات السودان الخارجية ، وذلك عن طريق تحقيق رغبة الاغلبية المسلمة فى تحكيم الاسلام فى حياتها الخاصة والعامة فى وفاق مع حقوق الآخرين الدينية والمدنية والانسانية.

الثانية: ابطال مفعول الفتنة العرقية المسنودة من الخارج، والتى تحاول جاهدة ان تستقطب شعينا فى مواجهة عربية زنجية غربية علينا وعلى عربيتنا وافريقيتنا. الثالثة: أحداث قفزة نوعية فى اقتصاد مشلول ومتسول فى كل موائد العالم ، وتحويله الى اقتصاد حي يوفر احتياجات أهله وينمو ويتطور.. كما تحدث عن كنس آثار مايو كنسا تاما وكاملا. وشمل الخطاب عرضا لحجم الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه النظام الديكتاتورى المايوى بقدر كبير من الوضوح، واعلن الموجهات العامة لسياسة الدولة لمواجهة هذا الخراب، وشرح رؤية الحكومة لقضايا الحكم والتشريع والاصلاح الاقتصادى وقضايا السلام والحرب الاهلية والسياسة الخارجية. وذلك بالاضافة الى اجراءات لتخفيف معاناة الجماهير ومواجهة ظروف الغلاء وشح السلع الاستهلاكية الضرورية^(٩)

شمل الخطاب كل قضايا الحكم والتحديات الاساسية التى كانت تواجه السودان فى تلك الفترة. وطرح موجهات عامة دون ان يربطها بخطة اقتصادية اجتماعية محددة، كما ورد فى توصيات المؤتمر الاقتصادى الوطنى الذى انعقد فى مارس ١٩٨٦. ولكن رئيس الوزراء وعد بأعداد الخطة بعد توفير الاحصائيات والدراسات الضرورية. وفى الجانب الاقتصادى ركز الخطاب على إعادة تأهيل وتعمير المشاريع القائمة وتشغيل الطاقات المعطلة وتوفير فرص العمل ورفع الكفاءة الإنتاجية وفك الاختناقات فى قطاع النقل والطاقة والمياه، ووعد بتكثيف الجهود لزيادة الانتاج وتحفيز المنتجين، زيادة الإيرادات العامة تنويع مصادرها وتوزيع العبء

الضريبي بطريقة عادلة ، تخفيض النفقات العامة وربط الاجور بالمرتبات، اصلاح النظام المصرفي وقفل ابواب الممارسات المصرفية الهدامة وتمكين البنك المركزي من الاشراف الفعلى على النشاط المصرفي لاغراض الانتاج بعيداً عن تمويل النشاط الطفيلي، عدم اللجوء للاستدانة من النظام المصرفي الا عند الضرورة، ايقاف استيراد الكماليات وترشيد الاستيراد، مراجعة قوانين الاستثمار، المطالبة بتجميد الديون الخارجية لحين معافاة الاقتصاد السوداني والعمل على تخفيف تكاليف المعيشة. واكد الخطاب ان هذه الاجراءات تهدف الى زيادة الانتاج وتخفيض الانفاق العام وترشيد الاستهلاك. والخطوة الاولى هي تكوين مجلس قومي للتخطيط الاقتصادي لوضع خطة شاملة للانتقاذ الاقتصادي وتحديد مراحل التحرك نحو الاهداف الاستراتيجية التي حددها المؤتمر الاقتصادي الوطني. و اضاف ان على وزارة التجارة ان تدخل السلع المحلية في نظام الترميم وان ترفع كفاءة جهاز الرقابة على الاسعار وان تشرع في تكوين لجان شعبية لمساعدة جهاز الرقابة وفي اعادة تعمير قطاع التعاون وتطهيره من الممارسات الفاسدة، وعليها ان تقوم بالاستيراد من مصر على الحساب المشترك لسد النقص في الادوية والاحذية والاقمشة الشعبية الخ.. وتناول الخطاب ايضاً قضايا الحكم والتشريع والغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٢ والتحذيات الاخرى وطرح موجبات عامة لمواجهة دون ان يحدد الخطوات العملية^(٤) ومع كل ذلك وجد البرنامج اهتماما كبيرا ومناقشات واسعة وسط النقابات والاتحاد المهنية. فمجرد طرح البرنامج كان يمثل انجازا هاما وثمرة من ثمار الانتفاضة . وهنا تتأكد حقيقة الارتباط بين اشاعة الديمقراطية والحريات العامة ومواجهة قضايا التطور الوطني بشكل جدى وعميق، ومشاركة كل القوى السياسية والنقابية في البلاد. واذا كانت مؤسسات الفترة الانتقالية قد فشلت في تحقيق اهداف وبرنامج الانتفاضة ، فان مواجهة استكمال انجاز هذه الاهداف قد اصبح يمثل تحديا اساسيا للحركة السياسية السودانية في عمومها، وللحزبين الحاكمين بشكل خاص. فهل كانت فعلا في مستوى هذه الاهداف والتحديات؟؟

لقد كان السؤال المطروح هو: هل المطلوب تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام الديكتاتوري المايوي كمقدمة ضرورية لتأسيس نظام ديمقراطي حقيقي يلبي تطلعات شعب السودان في الحرية والتقدم وصيانة استقلاله وتعزيز وحدته الوطنية، أم ان المطلوب هو اصلاح النظام المايوي وترقيعه، مع المحافظة على ركائزه الاساسية السياسية والقانونية والاقتصادية؟؟

في هذا الاتجاه طرحت الحكومة رؤيتها لمواجهة هذا الواقع، انطلاقا من المواقع الفكرية والاجتماعية للقوى السياسية التي تمثلها. وكذلك فعلت الاحزاب السياسية والحركة النقابية. وهنا يمكننا التمييز بين ثلاث مواقع متميزة لمواقف القوى السياسية المعارضة. الموقع الاول:

مثله حزب الجبهة الإسلامية القومية ، والثاني: مثله الأحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني، والثالث: مثله قوى الانتفاضة وسط الأحزاب السياسية والحركة النقابية... وكان لكل من هذه القوى رؤيتها الخاصة لبرنامج الحكومة النابعة من مصالح وتوجهات قاعدتها الاجتماعية ونظرتها الفكرية والسياسية للتحديات التي تواجه البلاد ، ومن موقعها في حركة الصراع السياسي والاجتماعي خلال سنوات الحكم المايوي والفترة الانتقالية ومعركة انتخابات ١٩٨٦. فقد انطلق حزب الجبهة الإسلامية من موقع الدفاع عن الركائز الأساسية، السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام الديكتاتوري المايوي والمحافظة عليها مع ترقيعها واصلاح بعض الثغرات الموجودة هنا وهناك أو الاصلاحات التي قد يفرضها توازن القوى في البلاد . ويمكننا ملاحظة ذلك في تناولها لبرنامج الحكومة الانتقالية . فعند اعلان البرنامج كتبت صحيفة الراية في صفحتها الاولى بالبنط العريض (لاجديد في خطاب الحكومة) (الخطاب اغفل الجوانب الاقتصادية، والسياسات المطروحة تساعد على ارتفاع الاسعار)^(١) وفي خطها الاعلامي ومناقشاتها داخل الجمعية التزمت الجبهة موقف الرفض الشامل للبرنامج دون ان تحدد بدائلها الموضوعية للسياسات الملعنة وذلك رغم ان د. الترابي كان قد اعلن في وقت سابق ، انه تم اتفاق جوهرى حول قضايا الميثاق مع الحزبين التقليديين. ومن هنا فان اعلان الرفض الشامل لايعنى في هذه الحالة سوى الانفعال ورد الفعل الناتج عن استبعادها من المشاركة في الحكومة وتأكيد جديتها في المعارضة واستغلال بعض القضايا في مناورات جديدة بهدف الضغط على الأحزاب الحاكمة ولإجبارها على اعادة ترتيب وتوزيع السلطة. وبجانب ذلك ، تركزت مناقشاتها بشكل خاص في الموقف من قوانين سبتمبر ١٩٨٣. ففي بداية مشاورات تكوين الحكومة اعلنت موافقتها على الغائها واستبدالها بقوانين جديدة . وعند مناقشتها لبرنامج الحكومة تناست هذا الموقف لتدافع دفاعا صلبا عن كل ترسانة القوانين المايوية. وليس هناك أى تفسير لهذا الموقف سوى الدفاع عن أهم الركائز القانونية للنظام الديكتاتوري المايوي تحت غطاء الدفاع عن الشريعة الإسلامية. ففي تصريحه، الذي اشرنا اليه في مكان سابق، اعلن احمد عبدالرحمن بان مايهم الجبهة هو القوانين الشرعية فقط وليس قوانين سبتمبر، وأنها لاتصر على صيغة الاحكام الشرعية القائمة الآن. ولكن قوانين سبتمبر لانتحصر في ذلك فقط، بل تشمل ثلاث مجموعات ، الاولى: قوانين الاستثمار والانفتاح الاقتصادي والشركات الاحتكارية التي دمرت الاقتصاد الوطني، والثانية تشمل القوانين الاستثنائية المقيدة مثل قانون أمن الدولة المتضمن في قانون العقوبات وقانون البيئة القضائية وقوانين العمل والنقابات وغيرها. وهدف هذه القوانين حماية حكم الفرد ومصادرة الحقوق الأساسية للمواطنين . والثالثة تشمل قانون العقوبات والمعاملات المدنية وقوانين تابعة أخرى. والواقع ان المجموعتين الاولى والثانية هما الأكثر خطورة . حول عدد

قوانين سبتمبر ١٩٨٢، فقد ذكر أحمد عبد الرحمن أنها ثمانية ولكن نقابة المحامين حصرت حوالي عشرين قانوناً، وجاءت لجنة دستورية القوانين التي شكلها النائب العام الانتقالي لترفع العدد الى أكثر من مائة قانون. وقانون العقوبات هو قانون واحد من هذه الترسانة، وقد استغل نميري وقضااته المادة ٩٦ من هذا القانون في اشاعة الارهاب والرعب وسفك ارواح الابرياء والخصوم السياسيين^(٩). وبالتالي الدفاع المستमित عن كل ركانزه تحت هذا الغطاء. وهي لاكتفى بتأييد الحكم الاقليمي والمطلى المايوى بل تدعو الى تطويره الى حكم فيدرالى ، دون مراعاة للظروف الاقتصادية الحرجة التي تعيشها البلاد اولضرورات تعزيز الوحدة الوطنية ، وفي نفس الاتجاه اعلنت تأييدها للابقاء على تقسيم الجنوب الى ثلاث اقاليم وعملت على تغذية خلافات السياسيين الجنوبيين حول هذه القضية التي كانت أحد أهم الاسباب المباشرة لتجدد الحرب الاهلية فى منتصف ١٩٨٢ ولتزايد شكوك الجنوبيين وفقدانهم الثقة فى الشماليين بشكل عام . وفى مجال قضايا الحكم دعت الى وضع دستور دائم يهتدى بمسودة مشروع ١٩٦٨، وهو مشروع يقوم على الجمهورية الرئاسية ومعاداة الحريات العامة والحقوق الاساسية، ودارت حوله خلافات واسعة وسط القوى السياسية أدت الى أزمة سياسية حادة قادت بدورها، الى انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩. وفى المجال الاقتصادى رفضت موجهاً برنامج الحكومة ولكنها لم تتقدم ببدائل محددة. والواقع ان انتقادات الجبهة كانت تنطلق من تصور متكامل طرحه د. الترابى فى ابريل ١٩٨٦ كميثاق للوفاق الوطنى وكأساس لحكومة قومية تكون الجبهة طرفاً فيها. وهو ميثاق شامل تطرق الى كل قضايا الحكم^(١٠). ولكن محاوره الاساسية لاتخرج عن اطار الركائز الاساسية للنظام المايوى. وهذا ما وضع فى مناقشاتها التى استهدفت الدفاع عن هذه الركائز والضغط على الاحزاب الحاكمة لاجبارها على اعادة النظر فى ترتيب القوى المهيمنة واشراكها فى السلطة. وذلك من خلال الرفض الشامل لبرنامج الحكومة تحت شعارات اسلامية فضفاضة.

أما الاحزاب الجنوبية والحزب القومى السودانى، فقد تركزت معارضتها فى الدفاع عن خصوصية الجنوب ومنطقة جبال النوبة فى مواجهة ما تسميه سيطرة الشمال العربى المسلم. لذلك حصرت مناقشاتها فى قوانين سبتمبر باعتبارها اساس مشكلة الجنوب والحرب الاهلية الجارية هناك ، واهملت المحاور الاخرى الخاصة بالمشاكل الوطنية الكبرى وبناء سودان ديمقراطى موحد ومستقل. وذلك رغم ان بعضها كان مشاركاً فى الحكم . ومن هنا جاء اصرارها على الغاء هذه القوانين « لانها دينية وعنصرية واستبدالها بقوانين ١٩٧٤ » واعتمدت فى ذلك على «عدم امكانية اصدار تشريعات جديدة بسبب عدم اكتمال انتخابات الجمعية» وعندما لم يستجيب حزبا الامة والاتحادى لذلك انسحب نواب الكتلة السودانية الافريقية من قاعة الجمعية بما فى ذلك نواب الاحزاب الجنوبية المشاركة فى الحكومة^(١١). ويبدو ان الحركة

السياسية الجنوبية لم تتعلم من تجاربها السابقة، خاصة تجربتها مع نظام نميري، عندما انطلقت من افق اقليمي ضيق لا يرتبط بأى دور إيجابى فى مواجهة القضايا الوطنية الكبرى ويفرغ مشكلة الجنوب من مضمونها الديمقراطية المعادى للاستعمار، وعندما ظنت ان حل المشكلة يتمثل فى الارتواء فى أحضان الفئات الحاكمة فى الخرطوم وتسليم ادارة الجنوب للسياسيين الجنوبيين دون أى اهتمام بقضايا التطور الاقتصادى الاجتماعى وقضايا الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية. وبذلك اخضعت نفسها لابتنزاز الاحزاب الحاكمة ومناوراتها واهملت العمل مع قوى الانتفاضة والحركة الجماهيرية الديمقراطية فى الشمال والجنوب على السواء. ولذلك كان دورها فى مناقشة برنامج الحكومة محدودا بسبب ترددها بين معارضة توجهاته الأساسية والمشاركة فى الحكومة، بالإضافة إلى خلافاتها حول ادارة الجنوب والتعامل مع حركة قرق. ولكنها مع ذلك رفعت راية الدفاع عن خصوصية الجنوب وتمايظه فى مواجهة الشمال وكشفت ضيق افق احزاب القوى المهيمنة وضعف احساسها بمخاطر الحرب الاهلية الجارية فى الجنوب على الوحدة الوطنية وسيادة البلاد وتطورها الاقتصادى والاجتماعى.

وبجانب حزب الجبهة الإسلامية المعارضة البرلمانية الرئيسية، واحزاب الكتلة السودانية الافريقية، كانت هناك قوى الانتفاضة وسط الاحزاب السياسية والحركة النقابية. وهنا لابد ان نشير إلى ان التجمع الوطنى لم يعد فى مقدوره، بعد تكوين الحكومة، ان يقوم بنفس الدور الذى لعبه اثناء الفترة الانتقالية، وذلك لأن حزبي الأمة والاتحادى، وهما من احزابه المؤسسة، أصبحا يمثلان السلطة الحكومية فى مواجهة الاحزاب الاخرى. ولذلك تحول التجمع إلى إطار عام للحوار السياسى والعمل الوطنى وانتهى دوره كجبهة سياسية لها برنامجها النفسالى اليمى. ولكن ذلك لم يلغ دور قوى الانتفاضة ممثلة فى بقية الاحزاب داخل وخارج الجمعية التأسيسية ووسط الحركة النقابية. وبهذا المعنى يمكن القول ان هذه القوى كانت تمثل جبهة سياسية واسعة، بالرغم من انها لم تحاول ان تنظم نفسها فى اشكال تنظيمية محددة، لأنها كانت تنطلق فى مواقفها من أهداف وبرامج الانتفاضة ومن تجربتها فى العمل المشترك خلال الفترة الانتقالية. ولذلك كانت مواقفها متقاربة فى معظم قضايا الصراع السياسى. وانطلاقا من كل ذلك تميز تناولها لبرنامج الحكومة بالمسؤولية الوطنية والاحساس العميق بالتحديات التى كانت تواجه السودان ما بعد نميري. فابتدت ترحيبها باعلان رئيس الوزراء التزام الحكومة بمواثيق الانتفاضة الثلاثة وتنفيذ ما تبقى من برنامجها. وهذه المواثيق واضحة فى توجهاتها، وشاركت فى اعدادها وصياغتها كافة القوى السياسية والنقابية، باستثناء حزب الجبهة الإسلامية القومية، الذى شارك فقط فى المؤتمر الاقتصادى الوطنى ووقع على ميثاقه ومقرراته، ولكنه لم يشارك فى المواثيق الاخرى، بل كان يهاجمها. ورحبت قوى الانتفاضة،

ايضا، بتشخيص خطاب الحكومة الواضح والمحدد للخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى. ورحبت، من جهة ثالثة، بالموجهات العامة لسياسات الدولة التى طرحها البرنامج، والتى شملت تصفية آثار مايو، الإصلاح الاقتصادى والتشريعى، إيقاف الحرب الاهلية بالحوار السلمى وعقد المؤتمر الدستورى الوطنى.. الخ، وبالإضافة إلى ذلك ركزت قوى الانتفاضة، داخل وخارج الجمعية التأسيسية، على النقد الموضوعى وطرح البدائل العملية. فقد اكد الحزب الشيوعى «أن الخطاب واضح فى توجهاته السياسية وفى عرض مشاكل البلاد الأساسية. والخلاف يتمثل فى المعالجات. وفى رأينا أن الحل الجذرى فى نظام وطنى ديمقراطى يفضى إلى الاشتراكية، لأن الإصلاحات فى إطار النظام الرأسمالى قد تخفف ويلاته لكنها لا توضع نهاية لها». وحول قضية الإصلاح الاقتصادى اكد «أن أى خطة للانقاذ الاقتصادى لابد أن تبدأ بتعينة الموارد الداخلية وبالتعبئة المعنوية واستعادة ثقة الشعب فى شعار الإصلاح. لذا لابد من قرار سياسى بتخفيض اسعار السلع الضرورية خاصة السكر والبتروى. وبدون ذلك تزول كل شعارات الكفاية والعدل مع الشعارات المايوية التى زالت. ومع ذلك فإن التوجهات الاقتصادية فى برنامج الحكومة تبقى صحيحة.. ولكنها مواجهة بتحدى توفير مصادر التمويل والتحرر من التبعية الاقتصادية. وحول هذا الجانب نأخذ على الخطاب مسألتين:-

الأولى: النظر فى تجميد ديون الحكومة للنظام المصرفى، فإذا كان المقصود سياسات وخطوات لمحاربة التضخم والتقيد بقانون بنك السودان تصبح للتجميد جدوى اقتصادية شريطة تحديد فترة للتجميد وكيفية السداد كخطوة فى عملية إصلاح مالى شامل. اما إذا كان التجميد من أجل التقاط الانفاس والالتفاف على المشكلة وأسبابها، فإننا لن نخرج من الدوامة.

والمسألة الثانية: فهى طلب تجميد المديونية الخارجية ريثما يستعيد الاقتصادى السودانى عافيته. فماذا لو رفض الطلب؟ أو ماذا لو قبل مقابل شروط سياسية؟ إذا استبعدنا الاحتمال الثانى، فلا بد أن نتوصل، منذ الآن، إلى اتفاق وطنى عام لمواجهة صندوق النقد الدولى ونؤكد له أنه لا يفاوض الحكومة وحدها بل يفاوض أرادة وطنية موحدة تطلب شروطا أفضل لسداد الديون ويكثر من طريقة مريحة من غير وصفات الصندوق التى جلبت الكوارث على كل بلد اهتدى بها. والتفاوض مع الصندوق لا يعتمد فقط على تقديم الخيارات وقوة منطقها بقدر ما يعتمد على السير بجنية فى تنفيذ خطة إعادة تعمير القطاعات الإنتاجية وإيقاف تدهور الجنيه السودانى. ولأجل السير فى هذا الطريق لابد من استعادة السيادة الوطنية والقرار الوطنى فى الجهاز المصرفى. وهذا يتطلب سحب ترخيص البنوك الاجنبية والمشاركة وحصر القطاع المصرفى فى البنوك الحكومية وبنوك القطاع الخاص المحلى مع اشراف البنك المركزى على

النشاط المصرفي. ولابد من إصلاح أوضاع البنوك المتخصصة لتمكينها من القيام بدورها. وإذا لم تقدم الحكومة حلولاً لمثل هذه المشاكل فإنها ستخسر الشعب^(١١). ورأى حزب البعث «أن نقطة الانطلاق لتحويل التزام الحكومة بمواثيق الانتفاضة، وللمحاور الأساسية لبرنامجها، إلى واقع تتمثل في السير الجدى فى تصفية الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية للنظام المايوى». وحول قضية الإصلاح الاقتصادى أكد «أن الحكومة طرحت مواجهات عامة سليمة، لكنها لم تربطها بخطة وسياسات محددة، ومع ذلك فإن موجبات الإصلاح الاقتصادى يجب أن ترتبط بقضيتين: الأولى - خلق المناخ السياسى والاقتصادى العام الملائم للتوجه الجدى فى الإصلاح الاقتصادى. وهذا يتطلب اتخاذ عدة إجراءات سياسية تشمل: تصفية آثار مايو، إعلان موقف مستقل فى التعامل مع صندوق النقد الدولى يركز إلى مقررات المؤتمر الاقتصادى وتسند القوى السياسية والنقابية، إعادة النظر فى الاتفاقيات التى تفرط فى السيادة الوطنية مثل الاتفاق مع شيفرون وسحب تراخيص البنوك الخاصة الاجنبية والمشاركة والاكتفاء فقط بالبنوك الحكومية، العودة لنظام الرقابة على النقد الاجنبى، اصدار قانون من اين لك هذا وتطبيقه على اركان النظام المايوى الخ.. أما القضية الثانية فتتمثل فى تخفيض اسعار السكر والبتروىل والقمع والادوية مع وضع سياسات جادة لمكافحة التضخم.. ويجب ان لا تفكر الحكومة فى هذا الامر من زاوية التوازن المالى فقط وتتجاهل اثاره الايجابية فى زيادة الإنتاج. ويؤكد حزب البعث بدون اتخاذ إجراءات جادة لخلق المناخ السياسى والاقتصادى للملائم للإصلاح الاقتصادى وتخفيض اسعار السلع الأساسية لا يمكن الحديث عن أى توجه جدى للإصلاح الاقتصادى، ناهيك عن الخروج من الازمة الاقتصادية بشكل نهائى. ومثل هذا الحل الشامل يتمثل فى رأينا فى استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة التى تقوم على التنمية الشاملة والمتوازنة، الاستقلال الاقتصادى، الاعتماد على النفس، تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل والتكافل الاقتصادى مع البلدان العربية والاقطار الافريقية المجاورة. وهذه الاستراتيجية تتطلب نهجا سياسيا محددا اساسه الإدارة الوطنية المستقلة والمشاركة الشعبية الواسعة والدور القيادى للقطاع العام^(١٢).

وركزت قوى التجمع النقابى والنقابات والاتحادات المهنية على قوانين العمل والنقابات وقضايا الاجور وتخفيض تكاليف المعيشة. ففي جانب القوانين طالبت بإلغاء قوانين العمل المايوى واستبدالها بقوانين ديمقراطية تشارك فى اعدادها النقابات والاتحادات، وذلك فى إطار إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات، وركزت أيضا على مراجعة الهيكل الراتبى وربط الاجور بالإنتاج وتكاليف المعيشة وتركيز الاسعار، وتحديد حد ابنى للاجور على اساس تكاليف المعيشة الحقيقية، وتخفيض اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، وانتهاج سياسة تموينية تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية باسعار وكميات معقولة^(١٣).

والواقع ان هذه القضايا تمثل ابرز نتائج الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى. فالحد الأدنى للاجور كان حوالى ٦٠ جنيه، فى حين قُدرت تكاليف المعيشة المعقولة للأسرة العمالية المتوسطة بحوالى ٥٦٠ جنيه فى الشهر^(١٩). لذلك لم تجد قوى العاملين فى خطاب الحكومة سوى الوعود والحديث عن إجراءات مكافحة التهريب وزيادة الإنتاج دون أى مكاسب ملموسة.

وفى مجالات قضايا الحرب الاهلية والمؤتمر الدستورى والمحاور الاخرى تقدمت قوى الانتفاضة بمقترحات مماثلة انطلاقا من مواثيق الانتفاضة واهدافها. والواقع ان برنامج الحكومة كان يتميز بالتردد وعدم الحسم، رغم وضوح توجهه الاصلاحى وارتباط هذا التوجه ببرنامج الانتفاضة واهدافها.

فى هذا الاطار تحددت الصورة العامة لحركة الصراع السياسى والاجتماعى فى البلاد فى مواجهة قضايا البلاد الاساسية، وفى مقدمتها تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية، وايقاف الحرب الاهلية ومواجهة ظروف التردى الاقتصادى، والمحافظة على النظام الديمقراطى وترسيخه. وبذلك وجدت الحكومة الائتلافية نفسها بين مطرقة حزب الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية وسندان قوى الانتفاضة، فى عمومها، بالإضافة إلى ضغوط الحرب الاهلية وضغوط قوى اقليمية ودولية عديدة تربطها مصالح معينة بالسودان. وفى مواجهة كل هذه الضغوط كان على الحكومة الائتلافية مواجهة تحدى المحافظة على وحدتها امام صراعات احزابها الرئيسية وصراعات الكتل والاجنحة فى داخل هذه الاحزاب نفسها. لذلك كان عليها ان تحدد بدقة إلى أين تتجه؟ باتجاه تصفية آثار مايو السياسية والقانونية والاقتصادية؟ هذا ما ستكشفه لنا متابعة موقفها من قضية الاصلاح الاقتصادى وقضية الحرب الاهلية وعملية السلام وعقد المؤتمر الدستورى.

أولاً: فى قضايا الإصلاح الاقتصادى :-

فى مارس ١٩٨٦ انعقد المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول، وشارك فى إعداده وتنظيمه وفى مداوله عدد كبير من الاقتصاديين السودانيين العاملين داخل السودان وخارجه، وممثلين للاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية واتحاد اصحاب العمل. وفى الجلسة الختامية خاطب الصديق المهدى المؤتمرين وتطرق، فى حديث طويل إلى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى خلفه النظام المايوى وإلى فوضى النظام المصرفى والإدارة الاقتصادية الخ.. واعلن التزامه بمقررات المؤتمر وتوصياته حول خطة الانقاذ الاقتصادى وتصحيح مسار الاقتصاد الوطنى. وأضاف ان التوصيات التى توصل إليها المؤتمر نؤيدها ونشارك فى دعمها ونراها لبنة من اللبانات التى تبنى بها الآن النهج القومى^(٢٠).

ان الاعداد السليم والمناقشات الجادة التى شهنتها جلسات المؤتمر والكفاءات التى شاركت فيه جعلت منه حدثا هاما فى تاريخ السودان الحديث، إذ لأول مرة يجتمع اهل الاختصاص واهل السياسة واصحاب العمل لمناقشة قضايا الاقتصاد السودانى وتخرج اجتماعاتهم بمقررات وتوصيات محددة لمواجهة الازمات الاقتصادية المتدهورة، انطلاقا من المصالح الوطنية العليا وحق شعب السودان فى الحياة الحرة الكريمة. ولذلك شاركت فى مداورات المؤتمر وساندت مقرراته كل الاحزاب السياسية، بما فى ذلك الجبهة الإسلامية التى لم تشارك فى موافقة الانتفاضة الاخرى بل كانت تهاجمها.

لقد كانت فكرة المؤتمر نفسها مطروحة فى ادبيات بعض الاحزاب فى السنوات الاخيرة للنظام المايوى كرد فعل على المؤتمرات التى اقامتها السلطة خلال تلك الفترة. وبعد الانتفاضة جاءت الخطوة العملية من معهد البحوث الاقتصادية والدراسات الانمائية بجامعة الخرطوم الذى قام باعداد وتنظيم مؤتمر الاقتصاد الكلى فى يناير ١٩٨٦. وتبعه مؤتمر آخر حول العون الخارجى اعده ونظمه معهد الدراسات الاضافية بجامعة الخرطوم. وفى الوقت نفسه شاركت وزارات القطاع الاقتصادى فى ثمانية مؤتمرات قطاعية تناولت قضايا ومشاكل قطاعات الاقتصاد الوطنى المختلفة. وجاء المؤتمر الاقتصادى الوطنى الاول كتنويع لهذه الجهود الكبيرة. وهكذا جاءت توصياته ومقرراته نتيجة مناقشات طويلة تضمنتها جلسات هذه المؤتمرات التى بلغت ٦٢ جلسة استغرقت اكثر من ١٥٠ ساعة عمل وشاركت فيها مختلف الكفاءات السودانية. وتشاء الصدف ان يعين دبشير عمر وزيراً للمالية والتخطيط الاقتصادى فى اول حكومة برلمانية بعد الانتفاضة، وذلك تحمل مسؤولية اهم وزارات القطاع الاقتصادى المناط بها تنفيذ موجبات وسياسات الحكومة الاقتصادية المرتكزة، بشكل رئيسى على مقررات وتوصيات المؤتمر. فالدكتور دبشير هو الذى اعد الورقة الاساسية التى أدت مناقشتها إلى بلورة فكرة المؤتمر وطريقة عمله وعمل مقرا للمؤتمر وشارك مشاركة نشطة فى مختلف مراحله.

ويعد تكوين الحكومة الائتلافية الاولى أعلن رئيس الوزراء ان الحكومة ستطرح خطة اقتصادية اجتماعية برؤية سودانية على أساس مقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادى، وان لجانا قد كونت لوضع الدراسات اللازمة. ونتيجة لذلك جاءت ميزانية ١٩٨٧/٨٦ تحمل موجبات ومركزات عامة وتركز على إنجاح الموسم الزراعى، نون ان تربط موجباتها بخطة انفاذ وسياسات اقتصادية محددة، وذلك بحجة ضيق الوقت وضرورة توفير الاحصائيات والدراسات اللازمة. وهذا ما جعل السياسات الاقتصادية والتجارية عرضة لتفسيرات متناقضة عكستها اختلافات وزراء القطاع الاقتصادى حول المعالجات العملية، وجعلها أيضا عرضة لضغوط الجبهة الإسلامية والفئات التجارية والطبقية والمؤسسات المالية الدولية

وضغوط قوى الانتفاضة فى نفس الوقت. ويرز كل ذلك بشكل واضح فى موقف الحكومة من قضايا الاجور وتكاليف المعيشة، إصلاح الجهاز المصرفى، السياسات الاقتصادية والتجارية والموقف من صندوق النقد الدولى وخطة الانقاذ التى حدد مؤشراتها المؤتمر الاقتصادى الوطنى الأول. فماذا فعلت الحكومة فى هذه الميادين؟ وكيف تفاعلت مع الضغوط السياسية والاقتصادية التى ظلت تتعرض لها سياساتها وإجراءاتها طوال سنوات عمرها ٨٦ - ١٩٨٨؟

١. **انطلقت الحكومة الائتلافية فى مواجهتها لقضايا الاجور وتكاليف المعيشة من نظرة اقتصادية ضيقة، ركزت على التوازن المالى وتجاهلت الجوانب الاجتماعية لزيادة الاجور وتخفيض تكاليف المعيشة وتأثيرها فى حماس العاملين لزيادة الإنتاج، لذلك تمثلت سياساتها فى إجراءات إدارية وتنظيمية وقانونية شملت محاربة التهريب والسوق الأسود والرقابة على الاسعار، وراحت على زيادة الإنتاج فى المدى المتوسط والبعيد. وفى مواجهة مطالب نقابات العاملين بتخفيض اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية، خاصة السكر والقمح والبتريول والادوية، وتوفيرها فى الأسواق، كان وزير المالية والتخطيط يتذرع بحجة «ان الرقابة فى الأسواق معدومة والجهاز التنفيذى غير قادر على تنفيذ سياسات الدولة. لذلك لا نستطيع، فى الظروف الراهنة، دعم أى سلعة لأن الدعم لن يصل إلى مستحقه لعدم ثقتنا فى قنوات التوزيع ولأن الدعم يزيد عجز الميزانية العامة»^(١٧). وهى حجج مردودة، لانه كان من الممكن إصلاح قنوات التوزيع بالاعتماد على المؤسسات التجارية الحكومية واجهزة التعاون فى المدن والارياف، وكان من الممكن، أيضا، الاسراع باصلاح نظام الحكم المحلى وإجراء انتخابات المجالس المحلية وتأهيلها لتحمل مسؤوليتها فى التوزيع والرقابة على الاسعار ومحاربة السوق الأسود الخ.. وفى الوقت نفسه كان من الممكن تصفية الجيوب المايوية والطفيلية داخل جهاز الدولة.**

وهكذا تهربت الحكومة من تقديم أى مكسب مباشر للجماهير المكتوية بنيران الغلاء والتضخم تحت غطاء حجج ودرائع واهية. ونتيجة لبطء إجراءاتها وضعف تأثيرها فى إيقاف تدهور الأوضاع المعيشية تفجرت مظاهرات طلابية فى أنحاء العاصمة المختلفة وتعرضت دار حزب الأمة بامدرمان للرشق بالحجارة أدى إلى وفاة أحد الاتصار العاملين فى الدار. واعلن الصادق المهدى ان جهات سياسية حاقدة تسعى لتحريض الطلاب لاهداف خاصة وان الحكومة تبذل جهودا خارقة لتنليل مصاعب المعيشة^(١٨). اما د. عمر نور الدائم، وزير الزراعة، فقد اتهم الجبهة الإسلامية وأشار إلى انها تبرر لانتقال عسكري لانها اصبحت بالقلق عندما علمت ان مجلس الوزراء قد اجاز تعديلات فى الدستور تمكنه من اجتثاث اثار مايو^(١٩). ولكن فات رئيس الوزراء ود. نور الدائم ان المظاهرات اسبابها الموضوعية متمثلة فى تدهور الاوضاع المعيشية وتلكز الحكومة فى اتخاذ الإجراءات المطلوبة. وفى نفس تلك الايام اصدر

اتحاد عام نقابات عمال السودان بيانا دعى فيه الحكومة لزيادة الحد الأدنى للأجور ووضع سقف للأجور العليا ودعم السلع الأساسية وتوفيرها فى الأسواق^(٢٠). ولكن الحكومة الانتقالية ظلت تدور حول محاور سياساتها المعلقة، وتتردد فى إعادة النظر فى هيكل الأجور ودعم السلع الأساسية، ويتهاون فى مكافحة التهريب والسوق السوداء وتلاعب الفئات التجارية والطفيلية وتحكمها فى حركة السوق والأسعار. وفى مارس ١٩٨٧ قامت برفع أسعار الصلصة والصابون وحجارة البطارية بحجة تغطية العجز المتصاعد فى الميزانية. وهكذا بدلا من البحث عن مصادر أخرى لزيادة إيراداتها لجأت الحكومة إلى الضرائب غير المباشرة وزيادة اعباء اصحاب الدخول الثابتة والمحدودة. والواقع ان إيقاف تدهور مستوى المعيشة كان يرتبط بالالتزام بتنفيذ مجمل برنامج الإصلاح الاقتصادى، خاصة الجوانب المتعلقة بتصفية النشاط الطفيلى والسياسات المايوية الموروثة وتحفيز العاملين لزيادة الإنتاج. ولكن ركود وجمود السياسات الحكومية فى هذه المجالات ادت إلى تدهور الأوضاع وتقلد وتحرك النقابات والاتحادات المهنية عن طريق المذكرات والدخول فى إضرابات محدودة طوال عام ١٩٨٧، ظلت الحكومة تواجهها بالتجاهل والمعارك الكلامية التى تخصص فيها وزير شئون الرئاسة. وتطور هذا التملل والتحريك إلى انتفاضات شعبية فى الدويم ونيالا وبور سودان وغيرها من مدن الاقاليم، خاصة بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى اكتوبر ١٩٨٧ وتراجع الحكومة عن سياسات النجم وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية، ووصل قمته فى انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ التى ادت إلى تطورات سياسية هامة فى البلاد.

٢. الصراع حول السياسات الاقتصادية.

كان وزيرا التجارة والمالية والتخطيط الأكثر اجتهدا وسط وزراء الحكومة والأكثر تمسكا ببرنامج الإصلاح الاقتصادى، وذلك فى إطار الموجهات العامة لبرنامج الدولة المعلن، لذلك تعرضت سياساتهما لمقاومة واسعة من قوى الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات السوق السوداء. فقد شنت هذه القوى حملة واسعة وشرسة ضد قانون الضرائب لسنة ١٩٨٦ الذى حل محل قانون الضرائب المايوى، وكان أبرز ما فيه تمييزه بين أرباح المنشآت الصناعية والزراعية والشركات المصنوعة وأرباح شركات التأمين والمصارف التجارية. لذلك وجد القانون معارضة واسعة ومتواصلة من الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية. وتركزت المعارضة، بشكل واضح، على جدول الفئات الضريبية الخاص بأرباح شركات التأمين الذى حرما من إعفاء أى نسبة من أرباحها وفرض عليها ضريبة تعادل ٢٥٪ على الخمسة آلاف الأولى، ٣٥٪ على الـ ٢٠ ألف التالية، ٤٥٪ على الـ ٧٥ ألف التالية، ٥٠٪ على الـ ٩٠٠ ألف التالية، ٦٠٪ على المليون جنيه الثانية، ٧٠٪ على أى أرباح إضافية. وتركزت المعارضة أيضا، على الجدول الخاص بأرباح المصارف الذى فرض ضريبة تعادل ٢٥٪ على الخمسة آلاف

الأولى، ٣٠٪ على الـ ٢٠ ألف التالية، ٤٥٪ على ٧٥ ألف التالية، ٥٠٪ على الـ ٩٠ ألف التالية، ٦٥٪ على المليونين جنيهه التالية، ٧٥٪ على أى أرباح إضافية. والهدف من هذا التمييز، كما شرح وزير المالية، هو لتحجيم النشاط الطفيلي وتشجيع الاستثمار فى القطاعات المنتجة. وفى إطار مناقشات الجمعية التأسيسية قدمت الجبهة الإسلامية القومية اقتراحاً برفع بدل الاستهلاك المهنى من ١٥٪ إلى ٢٠٪، إعفاء التبرعات فى حدود ١٠٪ من صافى الأرباح، وذلك بهدف تخفيض الأرباح الخاضعة للضرائب. كما اقترحت أيضاً، دمج جداول الفئات الخاصة بأرباح شركات التأمين والمصارف التجارية مع الجدول الخاص بالمنشآت الصناعية والزراعية والشركات المحدودة، وذلك بحجة أن التمييز لا مبرر له. واقترحت أيضاً، تخفيض الحد الأعلى إلى ٥٠٪ فقط بحجة الاستثمار وكذلك عدم سريان القانون بأثر رجعى. والاقتراح الأخير كان يستهدف عدم تطبيق القانون على أرباح عام ١٩٨٥. وفى هذا الاتجاه ذكر د. إبراهيم عبيد الله، فى مناقشات الجمعية، أن القول بأن شركات التأمين والمصارف مؤسسات غير منتجة قول غير صحيح لأن هناك تناسق كبير بين مختلف قطاعات الاقتصاد^(٣). أما اتحاد اصحاب العمل، الذى كان يرأسه فتح الرحمن البشير، رجل الأعمال المعروف، فقد انتقد السياسة الاقتصادية للحكومة ووصفها بالعشوائية والتخبط، وركز انتقاداته على قانون الضرائب ووصفه بأنه لا يشجع على الاستثمار^(٣). ووصلت الحملة ذروتها عندما احتج رجال الأعمال فى مدينة وبمدنى على صدور القانون باضراب عن العمل لمدة ثلاثة أيام. ووقتها أعلن حاكم الاقليم الأوسط أن الاضراب تقف خلفه جهات سياسية ظلت تعارض القانون منذ البداية وهدفها تفسير القانون فى بداية تطبيقه^(٣). وهكذا انكشفت القوى السياسية والاجتماعية المعادية لاي توجه جدى فى طريق الإصلاح الاقتصادى واتضح أن الإصلاح الاقتصادى ليس مجرد اجراءات فنية يقوم بها الفنيون وموظفو الدولة بقدر ما هو فى المقام الأول، عمل سياسى وحركة صراع سياسى واجتماعى خلال فترة الحكم المايوى من اجل زيادة ثرواتها على حساب افقار الملايين من جماهير الشعب. ونفس هذه القوى شنت حملاتها ومعارضتها لسياسات وزير التجارة لمحاربة التهريب وتخفيف السوق من السلع المهربة بهدف إعادة تنظيم السوق الداخلى والتجارة الخارجية، خاصة بعد صدور قانون محاربة التهريب وتكوين مباحث التموين والشروع فى تنفيذ البطاقة التموينية. وفى مجال التجارة الخارجية تركزت المقاومة على سياسة إعادة شركات الامتياز وحصر تصدير الصمغ والحبوب الزيتية فى هذه الشركات. وفى هذا الاتجاه تعددت لقاءات اتحاد الصناعات برئيس الوزراء وتكررت انتقادات الاتحاد لاحتكار تصدير هذه المحاصيل للشركات الحكومية، ومنع القطاع الخاص المجرّب من القيام بدوره، وطلب بمشاركة القطاع الخاص فى سلع المصادرات لأساسية، خاصة الحبوب الزيتية والصمغ والزرة وإعطاء المصارف الخاصة حق شراء العملات الصعبة وذلك بهدف

استيراد مدخلات الإنتاج. وأكد رئيس الوزراء للاتحاد ان الاتهامات التي اثاروها ضد سياسات الحكومة لا أساس لها، لأن الحكومة ليست ضد القطاع الخاص بل ضد النشاط الطفيلي وتعمل على اجتثاثه في القطاعين العام والخاص على السواء^(٣٦). ومع كل ذلك ظلت صفح الجبهة الإسلامية القومية تواصل حملاتها الإعلامية ضد سياسات وزارة التجارة وظلت الجبهة والقرى الطفيلية تواصل ضغوطها السياسية والاقتصادية على الحكومة. فقد تواصلت الحملة الإعلامية ضد احتكار شركات الامتياز لتصدير المحاصيل الرئيسية والمطالبة بفتح الباب للقطاع الخاص، وذلك بحجة محنودية أفق شركات القطاع العام وعجزها في مجال التسويق الخارجي^(٣٧). وفي نفس الاتجاه طالب د.عبد الوهاب عثمان مسؤول المكتب الاقتصادي في الجبهة الإسلامية القومية بالسماح للمفكرين باستيراد البترول، ورد عليه وزير المالية بان الحكومة تحتكر استيراد البترول وهي شريك في شركة توتال وتجري مفاوضات للمشاركة في شركات البترول الأخرى^(٣٨). ومع تصاعد هذه الحملات والضغوط، تزايدت ضغوط مماثلة على وزير التجارة من اصحاب النفوذ المالي والتجاري وسط الحزب الاتحادي الديمقراطي لاجباره على التراجع عن سياسات محاربة التهريب والسوق الأسود وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية^(٣٩). وشملت الضغوط وزير المالية لإجراء تغييرات جوهرية في قانون الضرائب لسنة ١٩٨٦ وسياسات الصادرات والوارد والنقد الأجنبي، خاصة بعد مذكرات اتحاد اصحاب العمل والصناعات لرئيس الوزراء وتعدد لقاءاتهم به، ووصلت قمعتها عندما اجبرت الحكومة على رفع اسعار الصلصة والصابون ومعجون الأسنان وحجارة البطارية في مارس ١٩٨٧، وعندما اصدر مجلس الوزراء، في نفس تلك الأيام، قراره بتفريغ ميناء بورسودان من بضائع متراكمة. وكان لهذا الحدث دوى عاصف أدى إلى تفجير تناقضات كبيرة وسط وزراء القطاع الاقتصادي وإلى حل الحكومة وفتح الطريق لتكوين حكومة جديدة.

بدأت القصة بتكوين لجنة وزارية، برئاسة صلاح عبد السلام، وزير شئون الرئاسة، وسيد أحمد الحسين، وزير الداخلية، ومحمد توفيق، وزير الإعلام، ود.أبو حريرة وزير التجارة، بصلاحيات مجلس وزراء لتفريغ ميناء بورسودان خلال أسبوع واحد من بضائع متراكمة دخلت الميناء بطرق غير مشروعة. واعلنت الحكومة ان الهدف هو فك الضائقة المعيشية وحل مشكلة النقص في مخلات الإنتاج ومشكلة الندرة في السلع الاستهلاكية التي تفاقم في تلك الفترة وأدت إلى اضطرابات واعتصامات في الدويم ونبالا وبعض المدن الأخرى. وقد ردت الأوساط الصحفية قيمة البضائع المتراكمة بحوالى ٨٠٠ مليون جنيه. ومنذ البداية برزت تناقضات صارخة وسط اعضاء اللجنة الوزارية. فقد صرح وزير التجارة بان هناك بضائع بملايين الجنيهات دخلت الميناء بطرق غير مشروعة وان القانون سيطوّلها دون استثناء وان

الجديد في قرار مجلس الوزراء هو الإسراع في الإجراءات وطلب من التجار المعننين تقديم مستنداتهم الرسمية. وفي الوقت نفسه أعلن الناطق الرسمي باسم مجلس الوزراء بأنه لا مصادرات ولا مزايدات بشأن البضائع المتراكمة ودعى كل من يملك مستندات رسمية أن يقدمها للجنة الوزارية. وأكد وزير المالية أن قرار المجلس هو تطبيق القانون^(٣٨). ومع هذا التناقض في تصريحات المسؤولين، التزمت اللجنة نهجا مرنا شمل غرامات تراوحت بين ٣٪ و٥٪ من قيمة البضاعة وتخفيض أسعار بعضها عند بيعها للمستهلك. ونتيجة لذلك جاءت قراراتها بعيدة عن نصوص القانون وفي مصلحة المستوردين لأن الغرامات ضعيفة جدا وتخفيضات الأسعار لا يمكن ضمان تطبيقها^(٣٩). وهذه البضائع كانت تعود لخمسة وأربعين تاجراً، بعضهم معروف بتورطه في عمليات التهريب والتخزين والسوق السوداء^(٤٠). ويعد تصفية الميناء صرح د. أبو حرية بأن «ما تم هو تخريب اقتصادي كبير، واتوقع تخريباً أكبر من هذا في المستقبل، وأدعو إلى تكوين لجنة محايطة لتحديد من هو المسؤول عن هذا الخراب خاصة أن جهات حكومية عديدة شاركت فيه. لقد تمت تجاوزات واضحة لقانون مكافحة التهريب، ولابد من التحقيق في هذه التجاوزات، وتدخل بعض الوزراء في سياسات وزارات أخرى، لأن تفريغ الميناء لا يعني التخلي عن تطبيق القانون. هناك مأسى لا حدود لها حدثت، بضائع يجب محاكمة أصحابها قامت اللجنة بتخليصها، وزير يصدر قرارات في شؤون تخص وزارات أخرى، وأكد «أن الهجوم الذي يتعرض له من بعض الاتحاديين هو من عناصر معروفة ومدموسة على الحزب الاتحادي»^(٤١). وفي حديث آخر أوضح وزير التجارة «أن الحملة التي تعرض لها بدأت بطريقة مدروسة، اشتركت فيها جهات عديدة، وهناك تنسيق بين رئيس الوزراء، وعضو مجلس رأس الدولة، محمد الحسن عبد الله ياسين، ووزير الصناعة، مبارك الفاضل، وهدف الحملة هو إخراجي من الوزارة عن طريق تشويه سمعتي. بدأت القصة بتفريغ السوق من السلع وذلك لربط مسألة تفريغ الميناء بحل مشكلة الندرة في السلع الاستهلاكية. وإذا كان يمكن حل مشكلة الندرة والضائقة المعيشية بهذه الطريقة، إذن لنسمح بالتهريب ونلغى كل السياسات التي أعلنها في برنامج الحكومة في يونيو ١٩٨٦. لكن لا يمكن أن نقول أننا نهدف لاصلاح اقتصاد البلد عن طريق سياسات معينة وفي الوقت نفسه نطلب توفير السلع بأي طريقة ممكنة بما في ذلك التهريب. لقد تبنت الحكومة سياسات محددة في ميثاقها وبرنامجها المعلن. هناك بعض الجهات تحاول أن تخضع سياسات الحكومة لمصالحها الضيقة، هي فئات الطفيليين، كما نسميهم، ولكن لم يجد توجهها هذا قبولا من معظم الوزراء، خاصة وزراء القطاع الاقتصادي. بعد فترة بدأت ضغوط هذه الفئات تتزايد. فتوافدت اتحادات أصحاب العمل والصناعات ومصدرى الماشية وغيرها إلى رئيس الوزراء تطالب بتغيير السياسات الاقتصادية للحكومة. وواجهت هذه المحاولات قوة ضاغطة كبيرة

تمثلت في الشارع الذي ايد سياسات الحكومة بشكل واسع وملمس. ثم جاء اول هجوم شرس من رئيس الوزراء نفسه عندما صرح للصحف بأن صفقة استيراد الخراف الاستوائية فيها شبهة فساد، دون ان يوضح ذلك، مع انه كان موافقا عليها وعلى اجراءاتها. هذا التصريح ساعد صحف الجبهة الإسلامية القومية والفئات الطفيلية على مواصلة حملاتها ضد تلك السياسات. ذهبت إلى رئيس الوزراء ووضحت له كافة المعلومات الخاصة بالصفقة، ووعدني بتصحيح حول الموضوع، لكنه لم يفعل حتى الآن. تعرضت لضغوط كثيرة لكن موقفي ظل ثابتا وواضحا. لقد عملت مع رئيس الوزراء لمدة عام كامل، وكل الأشياء التي ذكرها في مؤتمره الصحفي الأخير أول مرة اسمع منه انه يعتبرها قصورا في الاداء واتهامات لوزير التجارة، مثل الجمعية التعاونية، صفقة الخراف الاستوائية، احتياجات العيد وغيرها. المهم ان تفريغ الميناء لم يحل الضائقة المعيشية أو ندرة السلع في الأسواق، اللجنة حددت ٦٥ حالة لم تكن لها رخص رسمية. وهذه الحالات جميعها كان يجب ان تعتبر تهريبا تطبيق عليها عقوبة الاعدام حسب قانون محاربة التهريب. اللجنة تقوم بمثل هذا التصرف وتتحدث عن محاربة التهريب والفساد وإزالة آثار مايو وتصحيح مسار الاقتصاد الوطني^{١٩}. اعتقد ان هذا تضليل للشعب السوداني. في الشهر الاخيرة تحركت لتوسيع دائرة الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والصديقة كبديل للتمويل بدولار السوق الأسود للضرر بالاقتصاد الوطني ومحاربة هذا السوق وفئات الطفيليين الذين يعتمدون على التهريب. وكذلك بدأت مشاورات مع د. بشير عمر وزير المالية، لتوفير قروض ميسرة نستغلها في استيراد الضروريات. حصلنا على حوالي ٧٠ مليون دولار من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وحوالي ٤٠ مليون من تركيا، وكان ممكناً ان نتعامل معها في حدود ١٤٠ مليون دولار. هذه الأشياء وغيرها عوملت بعدم اهتمام لأن صندوق النقد والبنك الدوليين ضد البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية. لذلك كنت استغرب كلما اقدم مشروعا اعتبره مكسبا للناس أجد ان ذلك يخلق حالة كآبة كبيرة في وجوه بعض الوزراء، ومن ثم بدأت تظهر محاربة واضحة لكل شيء يقدمه وزير التجارة سواء كان متعلقا بوزارة التجارة أو وزارات أخرى ساعدها فيه. لقد طالبت بالتحقيق في كل الاتهامات الماثرة، لكن الاتجاه الجارى الآن لا يستجيب لهذا الطلب^(٢٠). والواقع ان تفريغ الميناء كشف عن خلافات واسعة بين وزراء القطاع الاقتصادى، خاصة بين وزير الصناعة ووزير التجارة، وبين الأخير ورئيس الوزراء. كما كشف ايضا عن خلافات كبيرة وسط قيادات الاتحاد الديمقراطي حول السياسات الاقتصادية. وظهرت كل هذه الخلافات في شكل تصريحات واتهامات متبادلة نشرتها الصحف. وفي هذا المجال يقول الصديق المهدي "ان وزير التجارة كانت له آراء تخالف آراء حزبه وكذلك التفكير المعتدل الذي كانت تنتهجه الحكومة. وفي فبراير ١٩٨٧ ناقش مجلس الوزراء إجراءات لتسهيل استيراد بعض الضروريات ومخدرات الإنتاج بطريقة

نظام الاستيراد بأسرود الذاتية، واشترك هو في المناقشة لكن المجلس لم يأخذ برأيه، بل اتخذ قراراً لتسهيل استيراد السلع المذكورة. وفجأة انتفض د. أبو حريرة، وكنت أظن أنه سيخرج لأمر عاجل ويعود، لكنه وقف عند الباب وقال: أنه لن ينفذ شيئاً من ما تقرّر هنا. ثم ذهب مع لجنة تفريغ الميناء. وهناك تعرضت اللجنة لكل المشاكل واتخذت قرارات حاسمة بشأنها. ولدى عودته اتهم أبو حريرة زملاءه، مناقضاً ما قرره معهم، وضمنهم وزراء من حزبه. وبدأ يصرح في الصحف، ثم كتب لى يطالب بالتحقيق. وعاتبته على تصريحاته في الصحف قبل وصول خطابيه إليّ وإلا ما معنى سرى جداً التي زين بها صدر الخطاب، وأخبرته أن لم يبادر بالاعتذار فأننى سوف أنصرف. فرد بأنه سيعتذر ولكن ليس علناً^(٣٦).

ومع تقديرنا لما ذكره السيد الصادق المهدي، فإن تطور الأحداث خلال تلك الفترة يشير إلى ما كان يجري تحت السطح من احتكاكات وصراعات بين اتجاهين داخل صفوف الحكومة وحزبي الائتلاف، اتجه يصير على السير في السياسات التي تبنتها الحكومة في خطابها أمام الجمعية في يونيو ١٩٨٦، واتجاه آخر يدعو إلى التراجع عن تلك السياسات وتبني سياسات جديدة وانعكس ذلك بشكل واضح في تناقض تصريحات وزيرى المالية والتجارة مع تصريحات وزير الصناعة حول عدد من إجراءات وسياسات الدولة، وفي بروز خلافات الاتحاديين حول السياسات الاقتصادية في الصحف ومجالس الخرطوم. ففي نهاية أبريل ١٩٨٧، بعد يومين فقط من تكوين لجنة تفريغ الميناء، نشر الحزب الاتحادى ورقة حول السياسات الاقتصادية تدعو «للعودة لسياسة الاستيراد من الموارد الذاتية وتتضمن وضع ميزانية للنقد الأجنبى وتكوين لجنة للسماح بالاستيراد من الموارد الذاتية وتحويل المؤسسات العامة الخاسرة للقطاع الخاص، ووضع حوافز للمصدرين عن طريق سعر تشجيعى للدولار أو السماح للمصدرين بنسبة معينة من عائداتهم بالعملة الصعبة. وتتضمنت الورقة، أيضاً، مقترحات لحل مشكلة العجز الخارجى والداخلى شملت حصر دور الدولة في استيراد السلع الهامة، والسماح للقطاع الخاص بالاستيراد بحرية من موارد الخاصة في حدود ميزانية النقد الأجنبى، وتخفيض الضرائب لتشجيع الاستثمار، وإدخال بعض السلع الاستهلاكية الضرورية في نظام تموين...»^(٣٧). وفي تلك الأيام نفسها أعلن د. التيجانى الطيب، المستشار الاقتصادى لرئيس الوزراء، أن تخفيض سعر صرف الجنية مقابل الدولار أمر لا بد منه وله فوائد ومزايا اقتصادية عديدة^(٣٨) وهو إعلان يتوافق مع توجهات ورقة الاتحاديين لكنه يتناقض مع تصريحات لوزير المالية حول رفض الحكومة لمقترحات صندوق النقد الدولى بتخفيض سعر صرف الجنية^(٣٩) وكل ذلك يؤكد أن هناك صراعات كانت تجرى تحت السطح منذ شهور، وربما منذ إعلان تكوين الحكومة الائتلافية الأولى. والواضح أن رئيس الوزراء قد انحاز أخيراً إلى الاتجاه الذى كان يدعو لمراجعة السياسات الاقتصادية. ولكن يبدو أنه لم يكن من الممكن

اجراء مثل هذه المراجعة دون اجراء تعديل وزارى، بسبب انقسام مجلس الوزراء. وهذا ما كان، حيث اعلن الصديق المهدي فى ١٢/٥/١٩٨٧ اعفاء جميع الوزراء من مناصبهم والبدء فى مشاورات لتكوين حكومة جديدة ببرنامج جديد، واكد «ان هذا القرار املته المصلحة الوطنية ولتحقيق درجة أعلى من الانسجام بين الوزراء ووضع الشخص المناسب فى المكان المناسب»^(٣٧) . ووجد هذا التوجه ترحيبا واسعا من الجبهة القومية الإسلامية والفئات التجارية والطفيلية وامتداداتها داخل حزبى الائتلاف. وهكذا ادت ضغوط هذه القوى إلى عرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية المتضمنة فى برنامج الحكومة المعلن وإلى تفجير تناقضات كبيرة وسط الحكومة واحزابها. لذلك شهدت الفترة اللاحقة تغييرات هامة فى توجهات الحكومة الائتلافية الثانية شملت الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى وانتهاج سياسات اقتصادية جديدة ارتكزت بشكل رئيسى على مقترحات الورقة الاقتصادية التى قدمها الحزب الاتحادى اثناء ازمة تفريغ الميناء فى نهاية أبريل ١٩٨٧ . وكان لهذه التغييرات تأثيرها فى مواجهة الحكومة لقضايا الفساد المصرفى.

٣. التحقيق فى الفساد المصرفى:-

شكلت لجنة التحقيق فى فساد الجهاز المصرفى فى الأيام الاولى للحكومة الانتقالية تحت اشراف النائب العام، عمر عبد العاطي المحامي، وكما تلكت مؤسسات الفترة الانتقالية فى استكمال اهداف الانتفاضة وتصفية آثار النظام المايوي، فقد تلكت أيضا فى تحقيقات الفساد فى الجهاز المصرفى والمجالات الأخرى ولجأ النائب العام إلى التسويات والطول الوسط بدل المحاكمات واسترداد اموال الشعب المنهوية. وفى بداية عهد الحكومة الائتلافية الاولى اعلنت لجنة التحقيق فى المصارف ان سبعة من المصارف الخاصة قامت بتجاوز السقوفات الائتمانية التى حددها بنك السودان وتقديم تسهيلات كبيرة لشراء عملات صعبة، وأن ضعف رقابة البنك المركزى ساعدها على ذلك^(٣٨). وبناء على نتائج تحقيقاتها قامت اللجنة بفتح بلاغات ضد بعض المصارف الخاصة الاجنبية والمشاركة وذلك بسبب مخالفتها للوائح البنك المركزى وتهريب العملات الصعبة وتشجيع للنشاط الطفيلي وتزوير اقرارات الجمارك الخاصة بالمفتريين للاستفادة منها فى تهريب العملة الصعبة^(٣٩). وفى الشهور الاولى للحكومة الائتلافية الاولى اشتكى رئيس الوزراء من «الفوضى الضارية اطنابها فى الجهاز المصرفى وضعف رقابة البنك المركزى على نشاط المصارف التجارية الامر الذى ساعدها على ممارسة دور تخريبى فى الاقتصاد الوطنى وإن بعض المصارف اعطيت امتيازات خاصة لا بد من مراجعتها ولابد من مراجعة كل نشاط القطاع المصرفى لانتقاده من الفوضى التى تردى فيها. وبالنسبة للمصارف الإسلامية هناك الآن نوع من التفريط لأنه لا يوجد أى قانون يحدد إسلامية المعاملات المتبعة داخلها وكل الأمر متروك لفتاوى يصدرها موظفون يعملون بتلك

المصارف يحدون ما هو إسلامي ومقبول وما هو غير إسلامي وغير مقبول. وهذا إجراء غير صحيح، لأن الدولة هي التي يجب أن تحدد بقانون ما هو إسلامي وما هو غير مقبول في المعاملات المصرفية وليس الموظفون. لذلك الإصلاح سيشمل القطاع المصرفي بأكمله والمصارف الإسلامية بشكل خاص» وأعلن أنه «سيصدر قانوناً جديداً لتنظيم عمل المصارف وخلق قطاع مصرفي معافي»^(٤٠). ورغم وضوح رؤية رئيس الوزراء للفوضى التي كان يعيشها القطاع المصرفي إلا أن الحكومة تلكأت كثيراً في اتخاذ الإجراءات المطلوبة. ورغم البطء الشديد الذي اتسم به عمل لجان التحقيق في المصارف إلا أنها ظلت تواجه هجوماً شرساً من قبل الجبهة الإسلامية القومية وترسانتها الإعلامية ومن الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية المستفيدة من الفساد وفوضى النشاط المصرفي. ففي بداية عام ١٩٨٦ أصدر اتحاد المصارف بياناً جاء فيه أن لجان التحقيق قد شُهِرت بالمصارف التجارية وخلقت جواً من الإرهاب وسط المصرفيين، وأن في عضوية هذه اللجان موظفين في مصارف تجارية منافسة اتبعت لهم الإطلاق على أسرار المصارف الأخرى، وطالب البيان بحل لجان التحقيق^(٤١). وتبع ذلك هجوم آخر من اتحاد أصحاب العمل انتقد سياسات الحكومة تجاه المصارف التجارية الخاصة، وأشار إلى أن هذه البنوك تساهم بدور كبير في تمويل الإنتاج والنشاط الاقتصادي في البلاد^(٤٢). وفي نفس الاتجاه تكررت لقاءات اتحاد أصحاب العمل برئيس الوزراء مطالبا بحل لجنة الموارد وإعادة فتح الصرافات والسماح بفتح حسابات بالعملة الصعبة والاستفادة منها في استيراد مدخلات الإنتاج والسلع الضرورية الأخرى^(٤٣). ورد البسادق المهدي على هذه الانتقادات بأن الحكومة ليست ضد القطاع الخاص أو المصارف الخاصة، بل ضد النشاط الطفيلي والفوضى المصرفية وتجاوز لوائح وتوجيهات بنك السودان^(٤٤). وظلت صحف الجبهة الإسلامية القومية تواصل حملتها الإعلامية ضد لجان التحقيق، حيث كتب موسى يعقوب، المستشار الإعلامي لبنك فيصل الإسلامي، ثلاث مقالات في أسبوع واحد، جاء فيها «أن تبني صحيفتي الهدف البعثية والميدان الشيوعية للجان التحقيق في المصارف وبغاعها من هذه اللجان بطريقة سافرة يؤكد أن هذه اللجان قد ولدت على أيدي قابلة يسارية»، وركز على أن عمل هذه اللجان أدى إلى كشف أسرار المصارف والأضرار بسمعتها، وأشار إلى أن المراسلين الأجانب ظلوا يتسلطون عن الفوضى التي تسود الجهاز المصرفي ولا يجنون لها سبباً مقنعاً، كما أشار إلى شكوى البنوك الأجنبية من المضايقات التي يسببها عمل لجان التحقيق وإلى استجد سبقي بنك بمركزه في نيويورك للتدخل والضغط على حكومة السودان ل إيقاف هذه المضايقات^(٤٥). وذلك يعني تدخل الضغوط الداخلية والخارجية وترابطها لعرقلة تنفيذ سياسات الحكومة تجاه القطاع المصرفي. وفي بداية مارس ١٩٨٧ قدمت لجان التحقيق تقريرها الختامي وتوصياتها للنائب العام. وأعلن رئيس الوزراء أن «لا تسويات في مخالفات

البنوك وإن العدالة ستلخذ مجراها»^(٤٦). ولكن اشتداد الحملة الإعلامية والضغط السياسية واقتصادية التي صاحبتهما خلال تلك الفترة أثار مخاوف قوي الانتفاضة من احتمالات خضوع الحكومة أمام هذه الضغوط والتخلي عن شعارات تصفية الفساد المصرفي وإصلاح القطاع المصرفي وعن شعارات الانتفاضة الأخرى، وذلك رغم تصريحات رئيس الوزراء التي أكد فيها تمسك الحكومة بتلك الشعارات. ونتيجة لذلك وقعت ٣٢ نقابة علي مذكرة طالبت فيها باجتماعات الفساد في القطاع المصرفي واستعادة اموال الشعب المنهوبة، ورفعتها لرئيس الوزراء. ورد عليها وزير شؤون الرئاسة بقوله «اننا نرفض ان تتحول النقابات إلي اطار موازي للجمعية التأسيسية». وردت النقابات علي تصريح الوزير بتأكيد تمسكها بمواثيق وشعارات الانتفاضة ومطالبتها باستمرار التحقيق في كل المصارف، الخاصة والعامة، بما في ذلك البنك المركزي^(٤٧).

وهكذا برزت قضية اصلاح الجهاز المصرفي واجتماعات الفساد فيه خلال الشهور الأولى من عام ١٩٨٧ بشكل اقوي من الفترات السابقة وتحولت إلي محور رئيسي في حركة الصراع السياسي والاجتماعي، خاصة بعد اقالة الحكومة الائتلافية الأولى وتكوين الحكومة الثانية. فقد التزمت الحكومة في برنامجها الملن بتصفية اثار مايو الاقتصادية، وفي مقدمتها اصلاح الجهاز المصرفي وكشف ممارساته التخريبية ومحاكمة المسؤولين عنها واسترداد اموال الشعب المنهوبة. ولكن سير الحكومة الائتلافية الأولى في هذا الاتجاه كان بطيئا جدا. فلجان التحقيق في المصارف صارت منذ البداية هدفا لحملة اعلامية واسعة ومتواصلة من قبل قوي الفساد المصرفي وفئات الرأسمالية التجارية والمصرفية المحلية والاجنبية، بما في ذلك دوائر معينة داخل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي. ورغم التصريحات الايجابية التي ظل يرددتها رئيس الوزراء ومساعدوه، إلا أن الحكومة لم تخط خطوة واحدة في اتجاه تنفيذ ما رددته تلك التصريحات. ف رئيس الوزراء لم ينفذ وعده باصدار قانون جديد لتنظيم النشاط المصرفي، وقفل ابواب الممارسات الهدامة. وكان من الممكن سحب تراخيص المصارف الخاصة الاجنبية والمشاركة، بسبب ممارساتها التخريبية وتجاوزاتها المتعمدة والمتكررة لتوجيهات البنك المركزي، وذلك استنادا لقانون بنك السودان دون حاجة لمحاكمات. ولكن يبدو ان تداخل المصالح الاقتصادية وتشابكها هو الذي ادي إلي بطء إجراءات التحقيق والبدء في اصلاح جدي للجهاز المصرفي. ومع كل ذلك فقد نجحت ضغوط قوي الانتفاضة في ان تعيد الحكومة، علي لسان رئيس الوزراء نفسه، تأكيد التزامها باستمرار التحقيق في كافة المصارف ورفض التسويات وتقديم قضايا الفساد المصرفي للمحاكمة^(٤٨).

لقد كانت لجنة التحقيق الأولى التي شكلها النائب العام الانتقالي مفروضة باستخدام سلطات النائب العام الواردة في قوانين النائب العام والجراءات الجنائية والثراء الحرام لسنة

١٩٨٣. وكانت تملك، بحكم قرار تكوينها، سلطة القيام بالتحقيق في كل المصارف الخاصة والعامّة. ورغم العقوبات التي واجهتها فقد شمل تقريرها الختامي نتائج تحقيقاتها في أحد عشر مصرفاً من المصارف الخاصة، الأجنبية والمشاركة، وقامت بفتح بلاغات ضد بنك فيصل الإسلامي، الشرق الأوسط البنك الأهلي، سيتي بنك، النيل الأزرق، البنك العالمي وبنوك أخرى، وذلك بتهمة تجاوز السقف الائتمانية والاحتفاظ بفروقات تخفيض الجنيه السوداني واستغلال مواردها في أوجه غير مشروعة. ولكن النائب العام في الحكومة الانتقالية الأولى والثانية قام في مارس ١٩٨٧، بتجميد أعمال لجان التحقيق وتحويل تحقيقاتها إلى وزير المالية والتخطيط، وذلك بعد الضجة الإعلامية الواسعة التي أثارها صحف الجبهة الإسلامية القومية حول طلب لجنة التحقيق من محافظة البنك المركزي تجميد أرباح المصارف الخاصة الأجنبية والمشاركة لحين الفراغ من التحقيقات. ونتيجة لذلك قامت النقابة العامة لموظفي المصارف برفع مذكرة احتجاج لرئيس الوزراء والجمعية التأسيسية أكدت فيها أن لجان التحقيق تضم كوادر مؤهلة وتوصلت إلى الكثير من المخالفات والممارسات التخريبية في القطاع المصرفي، رغم ضعف الإمكانيات والعراقيل التي وضعت في طريقها بواسطة إدارات المصارف. وأشارت المذكرة إلى أن هناك محاولات من بعض الأوساط لأفراغ التحقيقات من محتواها الحقيقي وتحويلها إلى مخالفات إدارية تعالج في إطار لوائح بنك السودان وذلك خضوعاً لضغوط القوى المستفيدة من الفساد المصرفي. وأكدت أيضاً أن استمرار التحقيق في المصارف الخاصة والعامّة لا يشكك في مصداقية الجهاز المصرفي، كما تروج صحف الفئات الطفيلية، بل يعزز من مصداقيته وثقة الجمهور فيه. طالبت النقابة بتطهير القيادات الإدارية في بنك السودان والبنوك التجارية الحكومية، خاصة أن غياب الإشراف المركزي هو الذي فتح الباب لتلاعب المصارف الخاصة^(٤٩). ووجدت المذكرة تأييد عدد كبير من النقابات والحركة السياسية في البلاد. وكان لها تأثير واضح في تراجع النائب العام عن قراره بتجميد أعمال لجان التحقيق ولكنه حول تحقيقاتها لوزارة المالية. وفي نوفمبر ١٩٨٧ عقد وزير المالية مؤتمراً صحفياً هاجم فيه المصارف الخاصة واتهامها بالفساد وتخريب الاقتصاد الوطني وأعلن تكوين لجنة جديدة للتحقيق في كل المصارف العامة والخاصة، بما في ذلك البنك المركزي بوصفه المسؤول الأول عن الخلل في النشاط المصرفي. ولكن محافظ البنك المركزي رفض أوامر الوزير بحجة أنها تتعارض مع قانون البنك المعدل لسنة ١٩٨٢ الذي جعله تابعاً لرأس الدولة وليس وزير المالية، كما رفض تخصيص مكاتب للجنة داخل مباني البنك^(٥٠). وفي مؤتمره الصحفي أشار الوزير إلى أن تحقيقات اللجان في المصارف الخاصة الأجنبية والمشاركة كشفت ممارسات خطيرة وخللاً متعدد الوجوه، وأن معظم المصارف لا تراعي الأسس المصرفية للتعارف عليها، ولا تراعي الدقة في توزيع المخاطر، وتركز تسهيلاتهما في

عدد محدود من العملاء. وذكر أن بعض البنوك تجاوزت السقوف الائتمانية بأكثر من ١٥٠٪ وإن بعض التجاوزات فاقت المليون جنيه، وبعض البنوك يتلاعب في حصيللة الصادرات من العملات الصعبة ويقوم بإيداع مبالغ كبيرة من العملات الصعبة دون مستندات أو باقرارات جمركية مزورة، وبعضها الآخر قام بفتح صرافات في الخارج لشراء مخدرات المفقربين وحفظها في بنوك أجنبية، وهذا يعتبر تهريباً للنقد الاجنبي من السودان. وأكد الوزير أن البنوك الإسلامية تقوم بعمليات مرابحة وهمية ولا تلتزم بالصيغ الإسلامية. كما أنها قامت بمنح بعض التجار قروضا حسنة لشراء دولارات من السوق الأسود لصالح هذه البنوك. وأشار إلي أنه سيتم تقديم إحدى عشر مصرفاً للمحاكمة بعد أن اكملت اللجان تحقيقاتها فيها. وأكد أن الجهاز المصرفي كان طرفاً أصيلاً في الفساد والفوضى الاقتصادية خلال فترة الحكم المايوي وفي الفترة اللاحقة، الأمر الذي أدى إلي تدهور الأوضاع الاقتصادية واتساع النشاط الطفيلي والسوق الأسود والتهريب. وأشار إلي أن المصارف الخاصة، الأجنبية والمشاركة، وخاصة المسماة إسلامية، خلفت تم النشاط الطفيلي، حيث تعكس الاحصائيات أن الثروات المتراكمة من هذا النشاط ارتفعت من ١٨ مليون عام ١٩٧٠ إلي أربعة مليارات جنيه في عام ١٩٨٥/٨٤. وأوضح أن نصف المصارف الخاصة الخمسة عشر لم تكمل راسمالها المسموح به، وبعضها تحول أرباحه إلي الخارج. وأوضح، أيضاً، أن حجم رؤوس الأموال التي لم تسدد تبلغ ٦٤ مليون دولار. وأتمم الوزير المصارف بالعمل علي عرقلة ومخال السياسات الاقتصادية للدولة وعدم الالتزام بالسياسة الائتمانية للحكومة، وشملت الاتهامات التعامل بالنقد الاجنبي واستيراد سلع غير أساسية^(١) وفي مايو ١٩٨٨ وافق مجلس رأس الدولة علي تقديم أحد عشر مصرفاً للمحاكمة بتهمة تخريب الاقتصاد الوطني^(٢) ووقتها كان الصادق المهدي قد حل الحكومة الائتلافية الثانية وشرع في تكوين حكومة الوفاق بمشاركة الجبهة الإسلامية القومية، الأمر الذي أثار شكوكاً قوية حول تقديم هذه المصارف للمحاكمة، وذلك بحكم التحول الكبير الذي حدث في توازن القوى والثقل الكبير الذي كانت تتمتع به الفئات التجارية والمصرفية داخل تركيبة حكومة الوفاق.

هكذا، إذن، ظلت الحكومة الائتلافية الأولى والثانية تواجه كل هذا التخريب والفوضى بتردد ظاهر وخطوات بطيئة وخجولة رغم أنها كانت تملك أغلبية لاصلاح النظام المصرفي. ولكنها لم تفعل بسبب ترددها وخضوعها لضغوط سياسية واقتصادية عديدة، داخلية وخارجية، وذلك بعد مرور عامين علي تسلمها للسلطة، وكان لذلك تأثيره الكبير في دفعها لتغيير سياساتها الاقتصادية وخضوعها لشروط صندوق النقد الدولي ولضغوط الجبهة الإسلامية والفئات التجارية والمصرفية والواقع أن تردد الحكومة الائتلافية وتراجعها عن سياساتها الاقتصادية وإصلاح النظام المصرفي كانت له تأثيراته في بطل خطواتها العملية

لصياغة خطة الانقاذ الاقتصادي وتصحيح مسار الاقتصاد الوطني التي أدت إلى تأخير إعدادها وإعلانها حتى عام ١٩٨٨.

٤. خطة الإنقاذ الاقتصادي:

لقد حدد المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول مؤشرات خطة الإنقاذ الاقتصادي وواصلت لجانته نشاطها لاستكمال إعداد الخطة والسياسات الاقتصادية والمالية المرتبطة بها وذلك بالتعاون مع وزارة المالية والتخطيط. ولكن عمل هذه اللجان اتسم بالبطء الشديد. فبعد أكثر من عام من تكوين الحكومة الائتلافية الأولى أعلن وزير المالية انطلاق العمل لإعداد البرنامج الرباعي للإنقاذ والإصلاح والتنمية وأن العام القادم سيشهد إعلان البرنامج والبدء في تنفيذه^(٣١). ويبدو أن هذا البطء والتعسر كان مرتبطاً بتعسر مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولي واقتناع الأوساط المؤثرة داخل الحكومة بربط إعداد الخطة بالاتفاق مع الصندوق. ففي بداية ١٩٨٧ أعلن رئيس الوزراء أنه «بعد جهود طويلة ومضنية وافق الصندوق علي مناقشة برنامج الحكومة للإنقاذ الاقتصادي وسيصل رده خلال شهر»^(٣٢). وأضاف في نفس التصريح أن الصندوق وافق علي ١٧ بنداً وتحفظ علي ٧ بنود من برنامج الحكومة شملت توسيع دور القطاع الخاص، تحرير الأسعار وتخفيض سعر صرف الجنيه. وفي هذه الفترة بالتحديد، قامت وزارة المالية والتخطيط باستبعاد الاقتصاديين المعروفين بأرائهم الرافضة لروشتة الصندوق والتمسكة بمقررات المؤتمر الاقتصادي، من لجان إعداد البرنامج الرباعي واستبدالهم باقتصاديين آخرين. وبالطبع لا يمكن عزل هذا الإجراء عن التطور الذي شهدته المفاوضات مع الصندوق أو عن الخلافات التي كانت تجري تحت السطح وسط الوزراء وحزبي الائتلاف حول التوجهات والسياسات الاقتصادية للحكومة خلال تلك الفترة. فبعد عودته من واشنطن في أول مايو ١٩٨٧ أعلن وزير المالية والتخطيط «أن السودان متمسك بموقفه وله رؤية محددة تحدثنا عنها كثيراً، والصندوق له روشتة المعروفة، السودان رفض هذه الروشتة، ونحن نعتبر برنامجنا هو المخرج لازمة الاقتصاد الوطني ونريد حلاً لمشاكلنا مع الصندوق برؤيتنا نحن وليس برؤية خارجية، والأمل أن نصل إلي حل معقول للجانبين ولمصلحة المواطن والاقتصاد الوطني»^(٣٣). وخلال تلك الفترة نشرت الصحف المحلية أخباراً عن نية الحكومة لتوحيد سعر صرف الجنيه بهدف إزالة التشوهات الاقتصادية ورفع الدعم عن السكر والدقيق استجابة لضغوط داخلية وخارجية وكلها توجهات لم تكن بعيدة عن ظهور خلافات وزراء القطاع الاقتصادي حول السياسات الاقتصادية وتفرغ الميناء التي أدت إلي حل الحكومة في ١٣ مايو ١٩٨٧. وفي مواجهة هذا التراجع، الذي بدأت تطورات تظهر في الصحف ومجالس العاصمة، رفعت نقابة الاقتصاديين والإداريين مذكرة لوزير المالية والتخطيط رفضت فيها فكرة تخفيض الجنيه السوداني تحت غطاء توحيد سعر صرفه،

وطالبت الحكومة باتخاذ إجراءات جادة للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد، وأكدت ان أسباب انخفاض قيمة الجنيه ترجع إلى اصرار الحكومة علي اتباع سياسة حرية النقد الاجنبي وعجز بنك السودان وتستره علي الممارسات الهدامة وعمليات تهريب العملة الصعبة عبر البنوك التجارية الخاصة والتهريب عبر الحدود وتدني الإنتاج المحلي بسبب سياسات التخبط وسوء الإدارة. وطالبت المذكرة بالرجوع إلى سياسة الرقابة علي النقد الاجنبي، وتشجيع الصادرات وتحويلات المغتربين، وتقعيد الاستيراد، والسعي لتجميد المديرية الخارجية، ومحاربة التهريب، توفير مدخلات الإنتاج، رفض التعامل بسياسة الاستيراد بدون تحويل، طرح تقرير اللجنة الخاصة بتقييم العلاقة مع الصندوق للمناقشة العامة وكذلك مقترحات الصندوق وبدائل الحكومة، الالتزام بمقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي، وطالبت النقابات والاتحادات المهنية بتبني المذكرة واتخاذ موقف موحد ضد الخضوع لشروط الصندوق^(٤٦). ومن الواضح ان المذكرة تضمنت برنامجا اقتصاديا كاملا انطلق من موقع الالتزام بمقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول وشعارات وأهداف الانتفاضة. ولذلك وجدت ترحيبا سياسيا واسعا وسط النقابات والاتحادات والاحزاب السياسية. أما وزير المالية فقد رحب بالمذكرة وأكد اتفاقه مع الكثير من الافكار التي طرحتها ورفض مطالبتها بطرح قضية العلاقة مع الصندوق ومقترحاته وبدائل الحكومة للمناقشة العامة بحجة «ان ذلك يضعف موقفنا التفاوضي». بذلك ظلت الحكومة مستمرة في كتمان مفاوضاتها مع الصندوق وفي توجيهها للتراجع عن برنامجها الملن بفتح باب الاستيراد بدون تحويل لثلاثين سلعة في بداية اغسطس ١٩٨٧. وفي بداية اكتوبر اعلن وزير المالية، في مؤتمر صحفي، تفاصيل الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي شمل توحيد سعر صرف الجنيه للمصادر والواردات في سعر موحد يعادل ٤,٥ جنيه للدولار، أي تخفيض سعر الصرف بنسبة ٨٠٪، تعديل فئات الجمارك وتخفيضها بما يترك اسعار السلع الأساسية كما هي خاصة الخبز والأدوية والجازولين والزيوت، السيطرة علي التضخم في عرض النقود ليكون في حدود ٢٢ / نقطة، إيجاد مصادر لايرادات اضافية تعادل ٢٪ من اجمالي الناتج المحلي عن طريق رفع سعر البنزين العادي من ٧,٥ إلي ٩,٥ جنيه والسيوير من ٩ إلي ١٠,٥ جنيه والسكر من ٣٠ إلي ٥٠ قرشا، وإخراج هذه السلع من التموين، زيادة رسوم الجمارك علي الاسمنت المستورد، تقنين الضرائب في الاقاليم، إدخال نظام العائد التعويضي في النظام المصرفي، تطبيق نظام سندات الخزائن لجذب مخدرات الجمهور، إلغاء لجنة الموارد وتحويل سلطاتها للبنوك التجارية تحت إشراف بنك السودان. وفي مقابل التزام الحكومة بتنفيذ هذه الشروط أكد الوزير ان الأسرة الدولية ستلتزم بتوفير ٤,٨ مليار دولار خلال أربع سنوات لسد الفجوة في ميزان المدفوعات وتمويل مشروعات وتسديد ديون خارجية، تأمين انسياب الموارد البترولية لمدة

عامين وتوفير ٢٠٠ ألف طن من السكر تصل البلاد قريباً، الموافقة علي البرنامج الرياعي للانقاذ والإصلاح والتنمية ورفع الحظر الذي فرضه الصندوق علي السودان في فبراير ١٩٨٦. وأشار الوزير إلي أن الحكومة رقت شروط الصندوق الخاصة بتعويم الجنيه ورفع الدعم عن سلع أساسية وتصفية بعض المؤسسات العامة وتحويلها للقطاع الخاص^(٧).

وبذلك يتضح أن القوي المؤثرة داخل الحكومة كانت فعلاً تربط بين الاتفاق مع الصندوق والبده الجدي في إعداد خطة الانقاذ الاقتصادي. ففي مايو ١٩٨٧ أعلن وزير المالية أن العمل يسير حثيثاً في إعداد البرنامج الرياعي وسينتهي قريباً^(٨). وذلك يعني أن الإطار العام للبرنامج قد تحدد من خلال تقديم المفاوضات مع الصندوق التي توصلت إلي اتفاق كامل في أغسطس من نفس العام واتفق الطرفان علي إعلانها بعد شهرين^(٩). ويتضح ذلك أيضاً من سير الحكومة - منذ بداية ١٩٨٧، في التخلي عن الموجهات والسياسات التي أعلنتها في يونيو ١٩٨٦ وانهاج سياسات أخرى تتماشى مع توجهات الصندوق وتستجيب لضغوط الفئات التجارية والطفيلية والجبهة الإسلامية القومية التي تزايدت خلال تلك الفترة. لذلك وجد الاتفاق معارضة واسعة من قوي الانتفاضة والنقابات والاتحادات المهنية عبرت عن نفسها في مظاهرات طلابية وشعبية في العاصمة والاقاليم وحملات صحفية وسياسية متواصلة. فقد كان الاتفاق يحمل معظم شروط الصندوق التقليدية مقابل وعود بدعم ميزان المدفوعات وتسهيلات أخرى. وهي نفس الشروط التي جريها السودان خلال سنوات الحكم المايوي. «وكان من الممكن الوصول إلي اتفاق أفضل لو أن الحكومة الائتلافية قد قامت بتنفيذ برنامجها الذي أعلنته في منتصف ١٩٨٦ والتزمت بمقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني، لو حدث ذلك خلال الفترة السابقة لتمكنت الحكومة من خلق الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية للوصول إلي اتفاق أفضل يساعد علي السير في تصحيح مسار الاقتصاد السوداني وتلبية احتياجات الجماهير^(١٠). ومن هنا فإن خضوع الحكومة الائتلافية لشروط الصندوق المجحفة وهو نتيجة طبيعية لسياساتها وإدائها خلال عام ونصف في الجبهة الاقتصادية وإهمالها لمقررات المؤتمر الاقتصادي. وقبل هذه الشروط ليس إلا مظهراً من مظاهر أزمة الحكم في البلاد»^(١١) وهكذا وضعت الحكومة الائتلافية الثانية أقدامها في مسار جديد قادها إلي أزمات سياسية متواصلة، أدت في بداية عام ١٩٨٨ إلي حلها وتكوين حكومة جديدة شاركت فيها الجبهة الإسلامية القومية.

نظرة إجمالية :-

من هذا العرض يمكننا ان نقول ان الحكومة الائتلافية الاولى والثانية (١٩٨٨/٨٦) قد فشلت في مواجهة الازمة الاقتصادية المتفاقمة والخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي خلفه النظام المايوي، فقد بدأت بتوجهات وموجهات اقتصادية سليمة لاجراء اصلاح اقتصادي جدي، لكنها تراجعت عنها نتيجة لضغوط سياسية واقتصادية وخارجية عديدة واضطرت إلى أن تبدأ من حيث انتهى النظام المايوي، خاصة بعد اكتوبر ١٩٨٧. ولكن ذلك لا ينفي، بالطبع، بعض التطورات الاقتصادية الايجابية التي شهدتها هذه الفترة. فقد ارتفع معدل نمو اجمالي الناتج المحلي من ٣,٦٪ عام ١٩٨٥ إلى ٤,٣٪ عام ١٩٨٧/٨٦، ثم انخفض إلى ٢,٢٪ عام ١٩٨٨/٨٧ مقارنة بمعدل ١٩٨٥/٨٤ الذي كان قد هبط إلى ناقص ١٢,٨٪^(٣٦). وذلك بسبب ارتفاع معدلات الإنتاج الزراعي المطري، بشكل خاص. فقد كان موقف إنتاج المحاصيل الرئيسية خلال السنوات المذكورة كما يلي^(٣٧):

١٩٨٧/٨٦ ٨,٢ مليون فدان ١,٤ مليون طن	١٩٨٧/٨٦ ١١,٨ ٣,٣	١ - الذرة :- - المساحة - الإنتاج
٢,٦ مليون فدان ٢ - = طن	٣,٧ -٣	٢ - الدخن :- - المساحة - الإنتاج
١٩٨٧/٨٦ ١,٦ مليون فدان ٤ - = طن	١,٣ -٤	٣ - الفول السوداني :- - المساحة - الإنتاج
٢,٣ مليون فدان ٢ - = طن	٢,٦ -٣	٤ - السمسم :- - المساحة - الإنتاج
٣ - مليون فدان ٢ - = طن	٣ - ٢ -	٥ - القمح :- - المساحة - الإنتاج
٧٨٣,٠٠٠ فدان ٦١٣,٠٠٠ يالة ٦٣٩,٠٠٠ يالة	- - -	٦ - القطن :- - المساحة - الإنتاج - التصدير

وفي هذا الخصوص يقول الصديق المهدي أن السودان لم يصدر جوالاً واحداً منذ عام ١٩٨٢ بسبب ظروف الجفاف وتدهور الإنتاج الزراعي المطري، وبعد الانتفاضة تغير الموقف وظلت حركة الصادرات تتصاعد عاماً بعد عام حتي وصلت تقديرات حجم عائداتها إلي ٧٠٠ مليون دولار في ميزانية ١٩٨٩/٨٨^(١١).

وفي نفس الاتجاه ارتفع إنتاج مصانع السكر من ٤٥٢ ألف طن عام ١٩٨٦/٨٥ إلي ٤٧٢ ألف عام ١٩٨٦ ثم انخفض إلي ٤٠٨ ألف طن عام ١٩٨٨/٨٧. ومع كل ذلك ارتفاع عجز الميزان التجاري من ٨٩٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلي ١,٦ مليار عام ١٩٨٦ وحوالي ١,٣ مليار عام ١٩٨٧ وحوالي ٢,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٨، وذلك بسبب ارتفاع فاتورة الواردات من ٨٤٤ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلي ١,٥ مليار عام ١٩٨٧ وحوالي ٢,٣ مليار جنيه عام ١٩٨٨. وبجانب ذلك ارتفع عجز الميزانية العامة ومؤسسات القطاع العام من ٢,٨ مليار جنيه عام ١٩٨٦/١٩٨٧ إلي ٣,٩ مليار عام ١٩٨٨/٨٧ وحوالي ٧,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٩/٨٨^(١٢). واعتمدت الحكومة في تمويل هذه العجزات الكبيرة علي الاستدانة من النظام المصرفي والقروض الخارجية علي النحو التالي^(١٣):-

١٩٨٨/٨٧	١٩٨٧/٨٦	
% ٤٦	% ٤٩	- الاستدانة من النظام المصرفي
% ٥٤	% ٥١	- القروض الخارجية

ونتيجة لتزايد العجز الداخلي والخارجي عاماً بعد عام، وتخفيض سعر صرف الجنيه في أكتوبر ١٩٨٧ بنسبة ٨٠٪ عام ١٩٨٨/٨٧. وتشير الاحصائيات إلي ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة من ١٢٤ عام ١٩٨٦ إلي ١٥٠ عام ١٩٨٧، ثم إلي ٢٤٧ عام ١٩٨٨ وحوالي ٤٢٥ عام ١٩٨٩ مقارنة بسنة الأساس ١٩٨٥. ونتيجة لذلك ارتفع متوسط أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٢٤٪، ٦٤٪ خلال السنوات ١٩٨٨/٨٧/٨٦ علي التوالي^(١٤). وأدي كل ذلك إلي ارتفاع كبير في تكاليف المعيشة، خاصة بالنسبة لأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة، كما هو واضح في الجدول التالي-

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	للوحدة	السلعة
٦٠٠	٤٦٠	٣٠٠	٤٠٠	٩٠٠	ريخ	ذرة
٧٠٠٠	٥٥٠٠	٤٥٠٠	٤٠٠٠	٢٢٠٠	=	فول
—	١٢٠٠	٣٧٥	٤٧٥	٢٨٠٠	=	عدس
١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٣٥٠٠	٣٢٠٠	٢٤٠٠	=	ويكة
—	٢٠٠٠	٥٠٠	٣٠٠	٨٠٠	=	بصل
٢٥٠٠	٤٠٠	١٠٠	٩٠	٩٠	علبة	صلصة
٦٥٠٠	٣٠٠٠	١١٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	كيلو	جينة
—	٦٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	=	بطاطس
٤٠٠	٣٠٠	١٠٠	٩٠	٧٠	رطل	لبن طازج
—	١٧٠٠	٨٠٠	٦٢٠	٤١٥	ج ٤٠	لبن علب
١٤٠٠	١٤٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	٧٤٠	رطل	شاي
١٢٥	٥٠	٣٠	٣٠	٢٠	=	سكر
—	١٥٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	٢٤٠	=	بن
٣٠٠٠	٢٤٠٠	١٢٠٠	٨٠٠	٥٠٠	كيلو	لحم بقري
٤٠٠٠	٣٠٠٠	١٨٠٠	١٢٠٠	٧٠٠	=	لحم ضأن
—	٤٠٠٠	١٥٠٠	١٢٠٠	٧٠٠	=	سمك عجل
١٢٠٠	١٢٠٠	٥٥٠	٥٠٠	٤٢٠	دستة	بيض
٨٠٠	٥٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٩٠	رطل	زيت طعام
—	٤٨٠٠	٣٤٠٠	١٢٠٠	٩٠٠	=	فلفل
—	١٢٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	=	ثوم
—	٨٠٠	٧٠٠	٦٠٠	٦٠٠	=	شمار
—	٣٠٠	١٥٠	١٢٥	١٠٠	كيلو	موز
—	٣٢٥	٦٠	٥٥	٤٠	قطعة	صابون حمام
٧٥٠٠	١٢٥	٣٥	٣٥	٣٥	=	صابون غسيل
٩٥٠	—	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	جالون	بنزين
—	١٥٠	٢٥	٢٥	٢٥	علبة	كبريت
—	٣٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٣٠٠	شوال	نعم

وتضاعفت معاناة ضيق العيش بسبب ندرة السلع الضرورية وضعف الرقابة علي الأسعار وسيطرة الفئات الطفيلية علي حركة السوق والأسعار بما في ذلك السلع التموينية المدعومة من الحكومة، وفي المقابل لم يشهد هيكل الأجور والمرتبات أي تغييرات خلال فترة الحكومة الانتقالية الأولى والثانية. وهذا ما ادي إلي نهوض حركة مطلبية واسعة وسط نقابات واتحادات العاملين خلال عامي ١٩٨٨/٨٧ في العاصمة والاقاليم ووصلت ذروتها في انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ التي شملت العاصمة والعديد من مدن الاقاليم.

ثانياً : الحرب الأهلية ومسيرة السلام :-

بعد تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى التقى الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة ورئيس الوزراء، بصفته الأولى، بالعقيد جون قرنق، زعيم حركة تحرير شعب السودان، علي هامش اجتماعات مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في أبيس أبابا في يوليو ١٩٨٦. ويصف الصادق المهدي ذلك اللقاء بقوله: «تبادلنا وجهات النظر واتفقنا علي أن يكون إعلان كوكادام هو الأساس لايقاف الحرب الأهلية والحل السلمي الديمقراطي وعلي توسيع قاعدته بمشاركة الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية. واتفقنا علي أن يستمر دستور ١٩٨٥ المؤقت بدلاً من العودة لدستور ١٩٥٦ المعدل ١٩٦٤ مع تعديل المادة الرابعة لتكون اشمل. واختلفنا حول القوانين التي ستحل محل قوانين سبتمبر ١٩٨٢ عند إلغائها. قالوا: العودة لقوانين ١٩٧٤، وقلت تصدر قوانين جديدة يتفق عليها علي أساس مبدأ واضح: القوانين العادية يتم تطبيقها في كل أقاليم البلاد والقوانين ذات الصبغة الدينية تخصص في نطاق المجموعة الوطنية الخاصة بها. وانتهى اللقاء علي نبرة ودية وعلي أن نواصل معا مساعي الحل السلمي الديمقراطي»^(٩). وفي ١٦ أغسطس ١٩٨٦، أي بعد أسبوعين تقريبا من لقاء الصادق/ قرنق قامت الحركة الشعبية بإسقاط طائرة مدنية قرب مدينة ملكال بمحافظة اعالي النيل وادي ذلك إلي تسميم العلاقة بين الحركة والحكومة الائتلافية وإلي ارتفاع اصوات قوي التصعيد المضاد والحسم العسكري التي كانت تقودها الجبهة الإسلامية القومية وفي الفترة اللاحقة قامت الحركة الشعبية بنقل التوتر الزمني إلي جنوب كردفان والنيل الأبيض ومنطقة بحر الغزال وغيرها، ومنع دخول الاغاثة للمناطق المتأثرة بالجماعة في الاقليم الجنوبي، وطالبت وكالات الاغاثة الاجنبية بتسليمها مواد الاغاثة الخاصة بالجنوب لتقوم بتوزيعها. وفي المقابل قامت تكتيكات قوي التصعيد المضاد في الشمال علي اتهام الحركة الشعبية بالعمالة لقوي اجنبية والمطالبة برفض الحوار معها واتهام القوي السياسية الداعية للحوار والحل السلمي بالطابور الخامس وهكذا بدأت هذه القوي تضاعف ضغوطها علي الحكومة الائتلافية لرفض الحوار واعتماد نهج الحسم العسكري. وكان لهذه الضغوط تأثيرها في عرقلة جهود السلام وذلك من خلال احجام الحكومة الائتلافية الأولى، منذ البداية، عن تبني اعلان كوكادام كأطار لعملية السلام وإيقاف الحرب الأهلية وعقد المؤتمر الدستوري، وذلك بسبب خلافات أطرافها الأساسية وورغبة رئيس الوزراء في جذب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية إلي تأييد الإعلان. وفي الوقت نفسه أدت خلافات حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي إلي تلكؤ الحكومة الائتلافية في إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر وقوانين سبتمبر ١٩٨٢، التي كانت تمثل أهم بنود إعلان كوكادام: فقد ظل الخلاف بين الحزبين مستمرا حول اتفاقية الدفاع المشترك، حيث كان رئيس الوزراء يقول أن ميثاق الإخاء المصري

السوداني، الذي وقعه مع الحكومة المصرية عام ١٩٨٧ يعني عملياً إلغاء اتفاقية الدفاع وغيرها من الاتفاقيات المشابهة السابقة، بينما كان وزراء الاتحاد الديمقراطي يصرون على الدفاع عن الاتفاقية وعدم إلغائها. ومع استمرار الخلاف حول هذه القضية، فإن مجلس الوزراء لم يتخذ فيها أي قرار حاسم حتي نهاية الحكم الانتقالي في مارس ١٩٨٨.

ونفس هذه الخلافات أدت أيضاً إلي تلكؤ في إلغاء قوانين سبتمبر وإصدار قوانين بديلة لها. وفي هذا الموضوع تقول رواية المصادق المهدي «أن أول مشكلة واجهت الحكومة الانتقالية حول هذه القضية هي الحاح حزب الأمة علي إلغاء قوانين سبتمبر ورفض الحزب الاتحادي الديمقراطي للإلغاء طالِباً تعديلها، وذلك رغم أن الاتحاديين وقعوا علي ميثاق الانتفاضة الذي نص علي إلغاء تلك القوانين، وبذلك تراجعوا عن التزامهم السابق. وفي النهاية توصل الحزبان إلي نص توافقي ينص علي إصدار قوانين بديلة تلغي قوانين سبتمبر ١٩٨٢ بموجبها. ولعل ذلك يرجع إلي تخوف الحزب الاتحادي وخضوعه للحملة الإعلامية التي كانت تقودها الجبهة الإسلامية ضد إلغاء تلك القوانين باعتبارها قوانين شرعية. وفي ظرف شهرين بعد تكوين الحكومة الانتقالية الأولي قدم النائب العام مشروع قانون جنائي جديد لم تنفق عليه وقررنا توسيع المشاورات حوله مع كافة القوى السياسية. وبالفعل تقدمت عدة جهات بمشروعات جديدة نذكر منها: مشروع نقابة المحامين، مقترحات قدمت الهيئة القضائية بطريقة غير مباشرة، مشروع قدمته الجبهة الإسلامية القومية، مشروع اقترحه الأستاذ علي محمود حسنين. وقام النائب العام بجمع هذه المشروعات ودراستها، وقدم مشروعاً جديداً استناد في إعدادها من كل المشروعات المذكورة. ولكن الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادي الديمقراطي أبدت عليه بعض التحفظات، واتفق الحزبان على تكوين لجنة فنية مشتركة للنظر في تلك التحفظات، ولكن قبل الوصول إلي حل حاسم حول هذا المشروع تكونت لجنة وفاق وطني لبحث قضية القوانين البديلة والوصول فيها لأوسع اتفاق ممكن. وشرعت اللجنة، بأشراف الأخ خالد فرح، في عملها معتمدة علي خبرة أعضائها الطويلة في الحقل القانوني ومستفيدة من مشروعات القوانين التي سبق ذكرها بالإضافة إلي قانون ١٩٧٤، قوانين ١٩٢٥، ١٩٢٩ قوانين الإثبات لسنة ١٩٧٢ و١٩٧٦ و١٩٨٢ وقانون الحركة لسنة ١٩٦٢ والتجربة المهنية والسوابق القضائية في السودان. ودرجت اللجنة علي الاجتماع يومي السبت والثلاثاء من كل أسبوع في فترة زمنية امتدت من نوفمبر ١٩٨٧ إلي مارس ١٩٨٨. وأثناء عملها شاركت فيها كل الأحزاب السياسية الشمالية والجنوبية. وفي نهاية الفترة قدمت تقاريرها ومشروعات قوانين بديلة لقوانين سبتمبر ١٩٨٢ شملت خمسة قوانين هي: قانون العقوبات، الإجراءات الجنائية المدنية، قانون الإثبات وقانون الحركة. وأوضحت اللجنة في تقريرها أنها اتفقت علي مشروعات كل هذه القوانين واستبعدت مسألة أحكام الحدود واقترحت تكوين لجنة سياسية فنية للنظر فيها.

وكانت تلك المشروعات تمثل أعلى درجة وفاق وأكثر اجتهاد قانوني سوداني حديث. وكان المتوقع أن تجد قبول الجميع كقوانين بديلة مع تكوين لجنة سياسية فنية لحسم مسألة الحدود وضم ما تنفق عليه إلي مشروع قانون العقوبات. ولكن دخلت عوامل غير موضوعية حالت دون ذلك، تمثلت في الآتي: -

- الحزب الاتحادي الديمقراطي سحب ممثله من اللجنة في آخر مراحل عملها بعد أن شارك في كل المراحل السابقة، وذلك نتيجة لتوتر العلاقات بين سيد أحمد الحسين، نائب الأمين العام للحزب، وخالد فرح، منسق اللجنة. صحيح كان من الممكن البحث عن شخص آخر غير مختلف عليه ليكون منسقا للجنة ولكن لم يظن أحد لهذه المشكلة ولم يظن أنها يمكن أن تكون سببا في عرقلة عمل من هذا النوع، خاصة أنه كان من العسير إيجاد شخص يلاحق أعضاء اللجنة ويحرص علي جمعهم مثل خالد فرح!!

- الجبهة الإسلامية القومية شاركت في كل مراحل العمل، وطالبت في المرحلة الأخيرة بأن يصعد عمل لجنة الوفاق ليأخذ طابعا سياسيا رسميا. حدث ذلك في لقاء بين الصادق المهدي وحسن الترابي. ولكن فجأة انسحبت الجبهة من اللجنة في آخر اجتماعاتها وعند صدور التقرير الختامي أعلن حافظ الشيخ في الصحف أنه انسحب تنفيذا لقرار من الجبهة. والتفسير المعقول لهذا التناقض هو أن الجبهة رأت أن تنسحب وتحفظ بموقفها كله للمساومات السياسية بعد أن تلمست استفحال الخلاف بين الحزبين^(٧٠).

ولكن، مع كل هذه التبريرات، يظل السؤال قائما: لماذا لم تقم الحكومة الانتلافية الأولى والثانية بإلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٢ وإصدار قوانين بديلة لها؟ لقد حاول السيد/الصادق تبرير ذلك بالخلافات بين حزبي الائتلاف وخلافات شخصية بين سيد أحمد الحسين وخالد فرح، منسق لجنة الوفاق الخ..

وكلها مسائل كانت قابلة للحسم لو كانت درجة الالتزام بالوعود كافية، انلك فأنها لا يمكن أن تخفي حقيقة فشل الحكومة الانتلافية في إلغاء قوانين سبتمبر التي كانت تمثل هدفا أساسيا من أهداف الانتفاضة وبرنامج حزب الأمة وخطة هامة في طريق إيقاف الحرب الأهلية الجارية في الجنوب والسير في طريق السلام والاستقرار. وبذلك ساعدت الحكومة الانتلافية علي تأجيج نيران الحرب الأهلية والفتنة الدينية والعرقية، وعلي توفير المناخ الملائم لانتعاش قوي التصعيد المضاد والحسم العسكري التي كانت تقودها الجبهة الإسلامية القومية. وذلك رغم أن تطور الأحداث والخبرة التاريخية السودانية قد أثبتت استحالة الحسم العسكري وأن هزيمة أي طرف في مثل هذه الحرب لن يخلف سوى مرارات لن تحوّلها السنين ولن تفعل سوى زيادة الهوة بين الأشقاء في شطري القطر، والدمار والخراب الاقتصادي والاجتماعي الذي لن تتم معرقة حجمه، بكل ما يحمل من أهوال وحقائق مفرجة،

إلا بعد إيقاف الحرب. ويكفي هنا أن نعلم أن نفقات إدارة الحرب الأهلية كانت تقدر بحوالي أربعة ملايين دولار يومياً، أي حوالي أربعين مليون جنيه سوداني بأسعار عام ١٩٨٨، وذلك بالإضافة إلى الخسائر البشرية والمادية والاقتصادية الأخرى^(٧١).

من أخرى يمكن أعفاء حركة تحرير شعب السودان من المسئولية وذلك لموقفها بعد الانتفاضة القائم على التركيز على العمل العسكري وإهمال العمل السياسي ورفض التعامل مع الحكومة الانتلافية والأحزاب التقليدية الحاكمة وتبسيط حركة الصراع السياسي والاجتماعي وإحتزاله إلى صراع عرقي ديني بين الأقلية العربية والإسلامية المسيطرة في الخرطوم والمجموعات السكانية المهمشة في الجنوب والغرب والشرق والشمال الأقصى. ومع استمرار حالة الركود السياسي وتعسر عملية السلام وتساعد الحرب الأهلية واتساع نطاقها في الجنوب وجنوب كردفان والنيل الأبيض بدأت ترتفع بعض الأصوات المناهضة بفصل الجنوب عن الشمال في أوساط الشماليين والجنوبيين علي السواء، كرد فعل على فشل السياسيين في حل مشكلة الجنوب التي تحولت إلى مصنر استنزاف دائم لإمكانات وموارد السودان. وتوصل البعض إلي أن العقل السوداني عاجز عن مواجهة المشكلة بسبب ضعفه وقصوره المتمثل في عجز المثقفين الجنوبيين في الوصول إلي تحالفات حقيقية مع القوى الشعبية الشمالية غير المرتبطة بمفاهيم التخلف وثقافة الاستعلاء العنصري، وفي التركيز على النزاع بين الشمال والجنوب وإهمال الحروب المحلية داخل التركيبة القبلية في الجنوب وعدم رؤية حقيقية أن السودان كيان قابل للحل والتقسيم تناقض الحلقات التي تكونه. ولذلك يرى هذا الاتجاه ضرورة إخضاع علاقة الشمال والجنوب إلي إستفتاء عام وذلك من أجل إقامة علاقة جديدة مشروعة ومزيدة وطوعية^(٧٢) وفي نفس الاتجاه طرحت الجبهة الإسلامية في بداية عام ١٩٨٧ إعلاناً أسمته (ميثاق السودان) دعت فيه إلى نظام فيدرالي يسمح بإصدار قوانين للأغلبية المسلمة في الشمال وأخرى للأقاليم الجنوبية. وذلك كمحاولة منها لإرضاء طموح الجنوبيين في حكم أنفسهم بأنفسهم، وبالتالي التخلص من عقبة أساسية في طريق مشروعها لبناء دولة دينية في الشمال، وكمحاولة للقفز فوق أطروحات الجنوبيين حول قضايا الحكم والهوية وتوزيع السلطة والثروة، كمدخل لبناء تحالفات سياسية مع مجموعات قبائل الاستوائيه الرافضة لسيطرة الدينكا والقبائل النيلية الأخرى وذلك دون أي تقدير للصراعات القبلية التي أفرزها الحكم الإقليمي في فترة الحكم المايوي أو لامكانيات البلاد الاقتصادية وضرورات تعزيز الوحدة الوطنية وتقنية عوامل الاندماج الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الميثاق لم يشر إلى الديمقراطية كنظام للحكم وكإطار للتفاعل الإيجابي بين مختلف تكوينات شعب السودان أو قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، بل ركز فقط على حرية العقيدة واحترام خصوصية الإنسان وشعائره الدينية وعدم حرمان أي شخص من

تولى المناصب العامة بسبب انتمائه لمة دينية معينة وكفالة حرية الحوار والدعوة والتبشير الديني. وبذلك تجاهل الميثاق تماماً مبادرات السلام التي ظلت تقودها أحزاب ونقابات التجمع الوطني، والمؤتمر الدستوري الوطني الذي طرحته مبادرة كوكادام في يونيو ١٩٨٦. وفي الوقت نفسه واصلت صحف الجبهة حملاتها الإعلامية ضد تلك المبادرات وظلت تصف أحزاب التجمع بالطابور الخامس واعتبار الحرب الأهلية الجارية في الجنوب حرباً صليبية ضد هوية السودان العربية الإسلامية. وكان من الطبيعي أن يؤدي مثل هذا الطرح إلى تصاعد الحرب الأهلية وإثارة نيران الفتنة الدينية العرقية والثقافية، وإعطاء القوى المعادية للعروبة والإسلام مبرراً لشعاراتها الشوفينية وتصوير الحرب الأهلية باعتبارها صراعاً بين العروبة والإسلام في الشمال والأفريقية والمسيحية في الجنوب. وذلك لأن هذه النظرة تتوافق مع منطق هذه القوى ومع الخطة الاستعمارية القديمة التي تعمل على فصل أفريقيا جنوب الصحراء عن أفريقيا شمال الصحراء، وعلى تمزيق وحدة السودان وتخريب العلاقات الأفريقية. ووضح ذلك بشكل جلي في تحرك وساطات إفريقية عديدة وفي إتساع اهتمام المراكز الغربية بقضية الجنوب والحرب الأهلية الجارية هناك. والواقع أن مثل هذه النظرة تتجاهل الأسباب الداخلية الموضوعية التي أدت إلى تجدد الحرب الأهلية وتتجاهل أن الدفاع عن الهوية العربية الإسلامية في السودان يتطلب توفير عدة مستلزمات يتمثل أهمها في الآتي:-

- التخلص من النظرة الشوفينية الضيقة والمتعصبة والنظر إلى العروبة والإسلام في السودان ككيان ثقافي وواقع تاريخي وجغرافي له دوره الإيجابي في تعزيز الوحدة الوطنية، وله تقاليده العريقة في التعايش والتفاعل الإيجابي مع الكيانات السكانية والثقافية الأخرى في إطار السودان الموحد.

- التمسك بتراث القبائل العربية السودانية وتقاليدتها في التعايش والتفاعل مع بعضها ومع القبائل الأخرى عبر تاريخها الطويل، والعمل على تطويرها باتجاه بناء السودان ديمقراطي موحد ومستقل، لأن الوجود العربي لا ينفي وجود الكيانات الأخرى ولا يلغي حقها في الوجود وتطور ثقافات وتقاليدتها الخاصة في إطار الوطنية السودانية وارتباطاتها العربية والأفريقية.

- النظر لمشكلة الجنوب والحرب الأهلية الجارية هناك كإفراز لمشكلة الاندماج الوطني في بلد متعدد الثقافات والكيانات الاثنية وكنحتاج لواقع التفاوت في مستوي التطور الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف اقاليم البلاد، وخاصة بين الشمال والجنوب.

هكذا، إذن، أدى تآكل الحكومة الائتلافية في تنشيط عملية السلام وإيقاف الحرب الأهلية إلى اتساع عمليات العنف في الجنوب وجنوب كردفان والنيل الأبيض، وإلى انتعاش قوي للتصعيد العسكري والتصعيد المضاد في الجنوب والشمال على السواء وإلى جمود وركود

الوضع السياسي خلال العام الأول للحكومة الائتلافية وفي إبريل ١٩٨٧ أعلن رئيس الوزراء عن مبادرة بإيقاف إطلاق النار كخطوة في طريق تهتية المناخ لاتعقاد المؤتمر الدستوري ووضع نهاية للحرب الأهلية، وأكد أن قوانين سبتمبر في طريقها إلى الزوال وإن ميثاق الأخاء مع الشقيقة مصر قد ألغى تلقائياً اتفاقية الدفاع المشترك^(٣٦). وبعد تكوين حكومته الائتلافية الثانية أعلن عن تكوين وزارة للسلام تكون أداة تنفيذية للإشراف على الأعداد لقيام المؤتمر الدستوري الوطني وعن توقيع مذكرة تفاهم بين حزبي الائتلاف والأحزاب الجنوبية. ورداً جون قرنق علي المبادرة بإعلان تمسك الحركة الشعبية بإعلان كوكادام واستئناف الحوار مع الحكومة علي أساسه، لأنه يمثل برنامج عمل شاركت في صياغته غالبية القوى السياسية، وأكد أن السلام يأتي بمشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية وليس الحكومة والحركة فقط^(٣٧). ولكن الحكومة الائتلافية لم تتخذ أي خطوة جديّة لتحريك قطار الحوار وعملية السلام، بل أن الصادق المهدي أكد أن مبادرته تتجاوز إعلان كوكادام إلى الحوار حول مجموعة نقاط محددة تساعد علي تمهيد الطريق لاتعقاد المؤتمر الدستوري الوطني^(٣٨). وبذلك أضاف نقطة خلاف جديدة. وفي بداية مايو ١٩٨٧ أسقطت الحركة طائرة مدنية شرق مدينة ملكال استشهد جميع ركابها^(٣٩)، وادي هذا الحادث غير المبرر إلى عرقلة كل الجهود التي ظل يقوم بها التجمع الوطني، وإلى ردود فعل عنيفة ضد الحركة الشعبية والتشكيك في مصداقيتها ومدي صدق نواياها تجاه الحوار والسير الجدي في طريق السلام. وقامت قوى التصعيد المضاد ودعاة الحرب الأهلية باستغلال هذا الحادث البشع لمضاعفة ضغوطها علي رئيس الوزراء لسحب مبادرته وقفل كل أبواب الحوار السلمي الديمقراطي وللانقضاء علي قوي الانتفاضة وتصفيته. إذ قامت الاستخبارات العسكرية، خلال تلك الأيام، بفبركة خبر انقلاب عسكري يقف خلفه الحزب القومي السوداني والتجمع الشيوعي، وقامت صحف الجبهة الإسلامية القومية باستغلال الخبر في الهجوم علي قوي الانتفاضة بالعمالة والخيانة الوطنية ولقطع الطريق أمام مبادرة رئيس الوزراء^(٤٠). وفي المقابل قامت قوى الانتفاضة بالدفاع عن نفسها ومواجهة قوي التصعيد والتصعيد المضاد والتركيز علي ادانة الحادث وعلي أهمية الاستمرار في مساعي السلام عن طريق إلغاء قوانين سبتمبر واتفاقية الدفاع المشترك مع مصر^(٤١).

وفي منتصف عام ١٩٨٧ سافر وفد من الأحزاب الجنوبية والحزب القومي إلى اديس ابابا وأجري لقاءات عديدة مع حركة تحرير شعب السودان وممثل لمجلس الكنائس السوداني وأسفرت اللقاءات التي تمت في اديس ابابا ونيروبي وكيبالا عن ثلاث اعلانات للسلام. وأعلن رئيس الوفد، أليابا سرور، أن الحوار وحده، وليس السلاح، هو طريق السلام، وأكد أن جون قرنق مرتاح لمفاوضات الحركة مع الأحزاب الجنوبية، وأن الإعلانات الثلاثة التي وقعت

الاحزاب الجنوبية مع الحركة هدفها فتح الطريق امام عملية السلام وإيقاف الحرب الاهلية الجارية في الجنوب^(٨٠). وعند عودته إلى الخرطوم التقى الوفد بالتجمع الوطني ورئيس الوزراء وأكد ان رؤساء أثيوبيا وكينيا ويوغندا ابدوا تأييدهم للسلام والحوار السلمي واستعدادهم للمساهمة في ذلك، وركز علي ضرورة التمسك باعلان كوكادام وجذب القوي التي لم تشارك فيه للتوقيع عليه وعقد المؤتمر الدستوري. وأعلن رئيس الوزراء عن تكوين لجنة قومية لتقييم اعلانات اديس ابابا وكيمبالا ونيروبيي تضم كل الاحزاب السياسية^(٨١). وهكذا، تحركت من جديد عملية السلام رغم ضجيج قوي التصعيد المضاد ودعاة الفتنة الاهلية، ويدا واضحا ان هناك مساعي تقوم بها الحكومة والاحزاب الجنوبية قد تؤدي إلى إيقاف إطلاق النار وانعقاد المؤتمر الدستوري، خاصة ان اللجنة القومية لمساعي السلام قدمت تقريرها مع مقترحات لاتخاذ خطوات محددة، منها إلغاء قوانين سبتمبر، لتهيئة المناخ امام الحوار السلمي الديمقراطي^(٨٢) وهكذا كان لتحرك الاحزاب الجنوبية، تحت ضغط اتساع الحرب الاهلية والمناسي التي خلفتها في الجنوب، ونتيجة لشعورها بالمسؤولية وعم جدية الحكومة الانتلالية، دور كبير في تحريك عملية السلام وسط عقبات عديدة وظروف سياسية معقدة. ولكن هذا التحرك لم يعجب قوي التصعيد المضاد ودعاة الفتنة الدينية والعرقية، التي وظفت ترسانتها الإعلامية لاقتشال هذا التحرك، وبرز ذلك، بشكل واضح، في الخط الاعلامي لجريدة الزاية خلال تلك الفترة. فقد وصف محمد طه محمد أحمد، في إحدى تعليقاته اليومية، هذا التحرك بقوله: «استطاعت الكنائس السودانية ان تجمع شتات الاحزاب الجنوبية، فكانت وفدا من الاحزاب الاستوائية والنيلية ووجدت سابكو وسانو والفيدرالي وساك والتجمع السياسي لجنوب السودان، واختارت احد قادة الاحزاب الاستوائية، هو السيد اليابا سرور، رئيسا للوفد. وطار الوفد من الخرطوم إلى اديس ابابا ثم إلى نيروبي وكيمبالا وتوصل مع قرني إلى إعلان اديس ابابا للسلام وكرز شروط كوكادام واولها إلغاء قوانين الشريعة التي يقولون انها تفرق بين أبناء الوطن الواحد. لقد توحد الجنوبيون النصاري واستظلوا بمظلة اجنبية. ومنذ ان توحدوا لم تعد للمتمرذ عاصمة واحدة، بل عواصم متعددة في بلاد الاحباش وعاصمة موسفيني ونيروبيي. ولا تعجب فتأثير الكنيسة كبير والمعرفة اساسا ضد التوجه الإسلامي في السودان. توحد الجنوبيون، حتي انيانيا الثانية التي حملت السلاح ضد قرني، لانهم شعروا بأن المبادرات التي تطرح في الشمال توجه بالكامل للحركة الشعبية^(٨٣). وكان لهذه الحملات الإعلامية تأثيراتها وسط احزاب الحكومة الانتلالية. فقد هاجم الصادق المهدي في البداية اعلان اديس ابابا ووصفه بأنه غير متوازن، ولكنه عاد مرة أخرى ليقول ان تحرك الاحزاب الجنوبية نقل المسألة من العمل العسكري إلى العمل السياسي. وبغز عن امله في تكامل الخطي في إطار الحل السلمي الديمقراطي^(٨٤) وبدأت تظهر في تصريحاته الصحفية أوصاف

الطابور الخامس والدعم الاجنبي للحركة واتهام القوي السياسية الداعية للحوار بالعمالة وعدم تقدير المصالح الوطنية العليا. ونفس هذه الفترة شهدت ايضا تطورات ايجابية أخرى. ففي بداية عام ١٩٨٧ انعقدت في واشنطن ندوة حول الحرب الاهلية واحتمالات السلام في الجنوب، شاركت فيها بعض القوي السياسية السودانية وتبعت منها مبادرة الرئيس النيجيري أو باسانقو الذي قام باتصالات متعددة مع الحكومة الانثيوبية وحركة تحرير شعب السودان ونقل للصديق المهدي تأكيد الحركة علي خيار الحوار السلمي^(٨٤). وفي الوقت نفسه اجري الحزب الاتحادي اول لقاء له مع الحركة في لندن في يونيو ١٩٨٧ وذلك بهدف تبادل المعلومات والآراء. ووسط هذه المؤثرات الايجابية قامت الحركة في منتصف اكتوبر بالتعرض لقاظة قطارات الاغاثة قرب محطة أريأت في منطقة بحر الغزال، الامر الذي ادي إلي استشهاده خمسة من أفراد القوات المسلحة وتسعة عشر من عمال السكة حديد. وبسرعة تحركت قوي التصعيد المضاد وبعاة الفتنة الدينية والعرقية، وسيرت الجبهة الإسلامية القومية موكبا من وسط الخرطوم حتي القيادة العامة للقوات المسلحة نددت فيه بحركة قرقنق وما اسمته الطابور الخامس وتراخي الحكومة الانتلافية في مواجهة حركة التمرد في الجنوب، ودعت إلي دعم القوات المسلحة. وعند وصول الموكب للقيادة العامة رفضت الجبهة مخاطبة اللواء معاش فضل الله برمة، وزير الدولة للدفاع، للموكب بحجة انه يمثل الحكومة، وسلمت مذكرتها لرئيس هيئة الأركان. وبذلك بدا واضحا ان الجبهة استهدفت دعوة الجيش للانقلاب علي السلطة الشرعية القائمة ممثلة في وزير الدولة للدفاع. وهذا ما اكده رئيس الوزراء السانقو المهدي، أمام الموكب الذي نظمته وسيرته احزاب الحكومة كرد علي موكب الجبهة، حيث اكد «ان الجبهة تبحث عن مغامر ينفذ لها مخططها الذي يستهدف الانقضاض علي الديمقراطية (.....)» ان الجبهة الإسلامية هي سبب تردّي الوضع الاقتصادي وهي التي ساعدت في تخريب الاقتصاد الوطني من خلال قيام بنوكها بالاتجار في العملات الصعبة وتجاوز سقفوات الائتمان وممارسة التهريب واحتكار قوت الشعب (.....) ان الجبهة لم تتعظ من تجاربها السابقة في تحالفها مع النظام الديكتاتوري المايوي لأنها اليوم تسعى عليها تجد مغمرا في القوات المسلحة للانقضاض علي النظام الديمقراطي، ولكن وعي القوات المسلحة والشعب سيحول دون نجاحها يائن الله» ولكن رغم محاولات الجبهة الإسلامية وقوي التصعيد المضاد ارتفعت الاصوات الداعية للحوار السلمي الديمقراطي وحافظت علي تماسكها ووحدة صفوفها، بل كسبت دوائر إضافية. فقد دعي سيد احمد الحسين، وزير الداخلية ونائب الأمين العام للحزب الاتحادي، كافة القوي السياسية أن تنتظر بجدية لقضية الحرب الاهلية بعيدا عن الزايدات الحزبية الضيقة، وأن تضع الحلول العملية لايفاف اعمال العنف وتحقيق السلام. وفي نفس الاتجاه اكد السانقو المهدي ان القوات المسلحة قد احتوت حركة التمرد عسكريا

وان الحكومة تسعى سياسيا إلى إيقاف إطلاق النار وتهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري الوطني^(٨٦).

وهكذا، رغم قمعقة السلاح أبرزت الأحداث خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٨٧ وجود تيارين متناقضين وسط القوي السياسية السودانية وحركة تحرير شعب السودان. التيار الأول هو تيار الحوار السلمي الديمقراطي لانتهاء الحرب الأهلية وتحقيق السلام والاستقرار. والتيار الثاني هو تيار التصعيد والتصعيد المضاد. التيار الأول كان يمثل التيار الغالب وسط القوي السياسية في الشمال والجنوب علي السواء. ويتضح ذلك من الاحاديث التي ايلي بها ممثلو هذه القوي في الندوة السياسية الكبرى التي اقامتها نقابة المهندسين، علي شرف الذكرى الثالثة والعشرين لثورة اكتوبر ١٩٦٤، تحت عنوان (الحرب الاهلية ومبادرات السلام في جنوب الوطن). تحدث في الندوة اندروويو عن كتلة الاحزاب الجنوبية، سيد أحمد الحسين، الاتحادي الديمقراطي، محمد عباس فقيري، حزب الأمة، التيجاني الطيب، الحزب الشيوعي، تيسير مدثر، حزب البعث أمين حمودة، اتحاد جبال النوبة، عبد المجيد إمام، المؤتمر الوطني، وفيلب عباس غبوش، الحزب القومي السوداني. وركز المتحدثون علي ضرورة إيقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام بالحوار السلمي الديمقراطي في اطار اعلان كوكادام واعلانات الاحزاب الجنوبية في اديس ابابا ونيروبي وكيمبالا. وبرز نفس الاتجاه داخل الحركة الشعبية. إذ أنها لم تعلن مسؤوليتها عن حادث أريثا إلا بعد مرور اسبوع من وقوعه، الأمر الذي يؤكد وجود اتجاه قوي وسط الحركة يعارض تصعيد العمليات العسكرية ويدعو لمواصلة الحوار السلمي^(٨٧).

أما التيار الثاني، تيار التصعيد والتصعيد المضاد، فقد كانت تمثله الجبهة الإسلامية القومية وسط القوي السياسية الشمالية وحركة تحرير شعب السودان وسط القوي السياسية الجنوبية. ونجح هذا التيار في أن يجد له امتدادات داخل الحكومة الائتلافية. ففي نفس تلك الأيام أعلن د.عمر نور الدائم، وزير الزراعة وأمين أمانات حزب الأمة، أن حركة قرني قد فقدت مصداقيتها، وأنها لا تملك قرارها وإرادتها، وأن السلام يمكن أن يتحقق عبر هزيمة قرني وحركته المتخلفة^(٨٨).

في منتصف نوفمبر ١٩٨٧ أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة إخلاء مدينتي الكرمك وقيسان وسحب القوات العسكرية وإعادة جمعها في موقع خارج المدينتين لأنها أصبحتا تحت مرمي مدفعية ثقيلة وصاروخية متمركزة داخل الأراضي اثيوبية. وأكدت القيادة العامة أن حركة قرني لا تملك مثل هذه الأسلحة المتطورة وذلك يمثل انتهاما واضحا لاثيوبيا بمساعدة الحركة الشعبية بالأسلحة والمعدات وربما بمشاركة قوات اثيوبية في عملية احتلال المدينتين. أما إذاعة الحركة فقد أعلنت احتلال المدينتين واستمرار قوات الحركة في الزحف نحو مدينة

الدمازين^(٨٩). وكشف الحدث ثغرات واسعة في نظام حماية حدود السودان الشرقية وخلق هزة سياسية كبيرة في أوساط الحكومة والقوي السياسية بمختلف اتجاهاتها. وذلك لعدة اشباب تمثل اهمها في الآتي :-

- ان المدينتين تقعان شمال الحدود التي تفصل الجنوب عن الشمال. وبذلك استطاعت الحركة الشعبية ان تقوم، لأول مرة، باحتلال مدن شمالية تشرف علي المداخل المؤدية إلي خزان الروصيرص في اعالي النيل الازرق.

- ان المدينتين تقعان علي عتبات مناطق الزراعة الآلية المطرية في جنوب النيل الازرق. وذلك يعني ان نجاح الحركة في السيطرة عليهما لفترة طويلة سوف يشجعها علي التفكير في الزحف شمالا وغربا لاحتلال مناطق اخري تمكنها من استكمال مشروعها وبناء قاعدة اقتصادية غنية بالموارد الاقتصادية.

- باحتلال المدينتين تمكنت الحركة من الوصول إلي منطقة الأنقسنا التي تسكنها قبائل متطرفة اقتصاديا مقارنة بالاقاليم الشمالية الاخرى وغير عربية - اسلامية. وتعتبر الحركة ذلك انتصارا لشعاراتها القائلة بتحرير المستضعفين من الافارقة والزنوج من قبضة الطغمة العربية الإسلامية المسيطرة في الخرطوم. لكل هذه الأسباب مثل احتلال الكرمك وقسان تحديا قاسيا للحكومة واختبارا صعبا لقدراتها السياسية والعسكرية. واعتبره دمنصور خالد. المستشار السياسي لرعيم الحركة الشعبية صفقة قوية لهيبة الحكومة ومعنويات قواتها المسلحة، ولهذا السبب، بالتحديد، كما يقول دمنصور، كشفت الحكومة دفعة واحدة عن طبيعتها العدوانية عارية دون اي غطاء^(٩٠). وإمعانا في تأكيد هذه النظرة ظلت الحركة تنظر للهستيريا التي انتابت الحكومة والشارع السوداني بعد احتلال المدينتين باعتبارها مشاعر عدوانية مستمدة من عنصرية أهل الشمال، وظل اعلامها يتسائل عن الاسباب التي ادت إلي كل هذه الهستيريا عند احتلال الكرمك وقيسان، بينما لم تحرك الحكومة ساكنا عندما سقطت مدينة الناصر الواقعة داخل الاقليم الجنوبي؟ ولكن الحركة واعلامها ركزت علي جوانب ذاتية ونفسية معينة وتجاهلت تماما الموقع الاستراتيجي للمدينتين وتجاهلت ان عملية الاحتلال وتوسيع ميدان الحرب الاهلية قد أحدث هزة سياسية كبيرة، خاصة ان القوي السياسية كانت تواصل ضغطها علي الحكومة والحركة من اجل وقف اطلاق النار والدخول في حوار سلمي يحقق السلام والاستقرار. والواقع ان احتلال المدينتين كان يعكس اصرار الحركة الشعبية علي السير في خطها السياسي والعسكري المرتكز علي تغليب العمل العسكري واهمال العمل السياسي ومعادات الحركة السياسية الشمالية بدعوي محاربة البرجوازية العربية الإسلامية المسيطرة علي كراسي الحكم في الخرطوم وتمييز الجيش السوداني وصولا إلي تحرير البلاد من سيطرة (اولاد البلد) وإقامة

(سودان اشتراكي جديد).

هكذا كان احتلال الكرمك وقيسان تحديا قاسيا للحكومة الائتلافية والقيادة العامة للقوات المسلحة. لذلك أعلن مجلس رأس الدولة التعبئة العامة، وبدأت القوى السياسية تتنافس في دعم القوات المسلحة، خاصة الحزب الاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية التي تبرع نوابها بسيارات منحتيا وزارة المالية لنواب الجمعية التأسيسية بطريقة البيع الإيجاري. وكان الصادق المهدي يسعى لاسترداد المدينتين بدعم عسكري ليبي ولكن محمد عثمان الميرغني كان أسرع منه في الحصول على سلاح عراقي ودعم مالي سعودي. وكان السلاح العراقي من نوع الراجعات. لذلك انتشرت تسميتها وسط الرأي العام بـ (راجعات أبو هاشم) وفي ١٧ ديسمبر ١٩٨٧ تمكنت القوات المسلحة من تحرير الكرمك وقيسان، حيث لعب السلاح العراقي دوراً حاسماً في المعركة. وبعد عودته من جولته للسعودية والعراق، قام محمد عثمان الميرغني بزيارة للجنود والضباط الذين شاركوا في استعادة المدينتين. وهناك خاطب الضباط والجنود، بحضور قائد الفرقة الثانية مشاة بالمازين، قائلاً «إن الرئيس العراقي، صدام حسين، وافق بسرعة على كل طلبات السودان من الأسلحة والمعدات وأصدر تعليماته بنقلها فوراً حتى لو اقتضي الأمر إقامة جسر جوي بين بغداد والخرطوم (.....) إن الرئيس العراقي قد قال له بالحرف إنه يضع البصرة والكرمك في مرتبة واحدة، البصرة هي الكرمك والكرمك هي البصرة». واختتم حديثه بقوله «لقد وعدت الرئيس العراقي بأبلاغ رسالته تلك للضباط والجنود، وما أنا أفعل. لقد استقطع العراق هذه المساعدة الأخوية من حاجة المقاتل العراقي الذي يحمي البوابة الشرقية للوطن العربي لأخيه المقاتل السوداني الذي يحمي بوابة السودان الشرقية»^(١٦). وبذلك استطاع (أبو هاشم) أن يفهم الجبهة الإسلامية وينتزع منها أرضية واسعة داخل القوات المسلحة عندما قدم برهانا عمليا على دعمها وليس فقط بالشعارات وتنظيم المظاهرات التي برع في تنظيمها زعماء الجبهة وقدم برهانا آخر بأن صفة (الطابور الخامس) و(العلمانية) لا تنطبق عليه، لأنه نازل في معركة الكرمك الرمز التي تصفها الجبهة بالعلمانية. لذلك لم يعد يتحرج من التعامل مع قوي الانتفاضة، بل استطاع لأول مرة أن يتعرف على هذه القوي التي ظل ينفر منها طوال الفترة السابقة، وهي القوي التي وقفت مع الاتحادي الديمقراطي في تصوره لمعركة الكرمك وبرهنت أنها قادرة على التمييز الدقيق بين ما هو سياسي استراتيجي وما هو عسكري تكتيكي^(١٧).

لقد أفرزت معركة الكرمك نتائج سياسية هامة. فقد منحت محمد عثمان الميرغني، والحزب الاتحادي الديمقراطي، رصيدا سياسيا هاما وسط الشعب والقوات المسلحة، وحركت موجة العداء والتنافس بينه وبين الجبهة الإسلامية وحزب الأمة. ومنذ تلك اللحظات أصبح الاتحادي الديمقراطي يقترب أكثر وأكثر من قوي الانتفاضة ومن دوره التقليدي كحزب وسط في الحياة

السياسة السودانية، بينما بدأ الصادق المهدي يتعد تدريجياً عن هذه القوى وعن دور زعيم الوسط الذي اهلكه له مواقفه بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. وإعادت المعركة، أيضاً، توازننا كان مفقوداً بين القوات المسلحة والجيش الشعبي لتحرير السودان، هيأت الساحة لاستقبال نظرة واقعية لمواجهة الحرب الأهلية الجارية في الجنوب^(٩٣). وأكدت ان الخيار العسكري لن يؤدي إلا إلى الخراب والدمار. وفي الشهور الأولى من عام ١٩٨٨ شهدت الساحة السياسية تحركات عديدة، ونجحت هذه التحركات في قيام مصر بترتيب لقاء بين الصادق المهدي، رئيس الوزراء والرئيس الاثيوبي منغستو، في كمبالا، وفي ترتيب لقاء آخر بين وزير الدولة للدفاع، فضل الله برمه، وممثلي الحركة الشعبية في لندن^(٩٤). ووصلت ذروتها في نوفمبر ١٩٨٨ بإعلان اتفاقية السلام السودانية التي وقعها محمد عثمان الميرغني، زعيم الاتحاد الديمقراطي، وجون قرنق، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان.

هكذا، إذن، تلكت الحكومة الائتلافية الأولى والثانية في مواجهة الحرب الأهلية الجارية في الجنوب بسبب خلافات اطرافها الأساسية وترددها في الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٢ وتبينة المناخ للحوار السلمي الديمقراطي. ولكن، مع كل ذلك، لم ينقطع الحوار السلمي تماماً، بل استمرت الاتصالات الرسمية والشعبية مع حركة قرنق، وتنوعت وتعددت الوساطات المحلية والعربية والأفريقية. فقد ظل التجمع الوطني يواصل جهوده رغم العقبات التي ظلت تضعها قوي التصعيد والتصعيد المضاد ودعاة الفتنة الأهلية. وفي نهاية ١٩٨٧ تكونت اللجنة الشعبية للسلام برئاسة باسفيكو لادو لوليك، عضو مجلس رأس الدولة، وانتخبت لجنة تسيير مؤقتة ضمت ممثلين لحزبي الأمة والاتحادي وحزب البعث والحزب الشيوعي وكتلة الاحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني. وفوضت للقوى السياسية هذه اللجنة للاتصال مع الحركة الشعبية لدفع عملية السلام. وكذلك كونت لجنة أخرى للاتصال بالجبهة الإسلامية التي أبدت نفهما للموقف واستعداداً للمشاركة في مساعي السلام^(٩٥). وفي بداية عام ١٩٨٨ أعلن رئيس الوزراء ميثاق السودان الانتقالي بهدف الاعداد لعقد المؤتمر الدستوري. وفي هذا الإطار تقدم الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي بأوراق مكتوبة حول الهوية وقضايا التنمية ونظام الحكم استعداداً للمؤتمر الدستوري، وكذلك حزب الأمة واتحاد نقابات عمال السودان. ويشير د حماد بقادي إلى ان الفترة الممتدة من مارس ١٩٨٦ حتى أبريل ١٩٨٨ شهدت توقيع أكثر من عشر مذكرات وإعلانات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية السودانية بدءاً بإعلان كركادام وإعلان لقاء الصادق/ قرنق في يوليو ١٩٨٦ ومبادرة الحكومة الائتلافية في أبريل ١٩٨٧ وإعلانات الاحزاب الجنوبية في اديس أبابا ونairobi وكمبالا الخ... ولم تتوقف جهود القوى السياسية الرامية لتحريك عملية السلام حتي حل الحكومة الائتلافية الثانية وتكوين حكومة الوفاق في يونيو ١٩٨٨^(٩٦). حيث دخلت البلاد في طور سياسي جديد له توجهاته المحددة تجاه قضية السلام وايقاف الحرب الأهلية الجارية في الجنوب.

الحكومة الائتلافية تدخل مرحلة الأزمة:

استمرت الحكومة الائتلافية الأولى من يونيو ١٩٨٦ حتى مايو ١٩٨٧، حيث تفجرت تناقضاتها حول سياساتها الاقتصادية من خلال مشكلة تفريغ الميناء من سلع متراكمة وما صاحبها من حرب تصريحات صحفية بين وزراء القطاع الاقتصادي. وفي خطابه الذي طلب فيه من مجلس رأس الدولة إعفاء جميع وزرائه من مناصبهم وتشكيل حكومة جديدة، حدد رئيس الوزراء أسباب هذا الاجراء في فشل حكومته في التصدي لأهم محاور برنامجها، ويشكل خاص في مواجهة ثلاث قضايا لها أهمية استثنائية هي:-

١. البطء الشديد في تصفية آثار مايو والغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وتشريع قوانين بديلة.
٢. عجز الحكومة في توزيع المواد التموينية بطريقة مناسبة وعادلة ومراقبة الأسعار ومكافحة التهريب والسوق الأسود واستقطاب مدخرات المغتربين، التي انخفضت تدفقاتها من ٢٠ مليون في الشهر عام ١٩٨٦ إلى أقل من خمسة ملايين دولار فقط في ١٩٨٧. وكان لهذا العجز تأثيرات كبيرة في استفحال الضائقة المعيشية ومعاناة جماهير الشعب.
٣. قصور وعجز الوزراء في أداء واجباتهم وتضارب اختصاصاتهم، الأمر الذي أدى إلى سلبات عديدة في الأداء الحكومي العام.

وبجانب هذه السلبات حدد رئيس الوزراء ايجابيات حكومته الأولى في الاجازات الآتية:-

١. تثبيت الممارسة الديمقراطية والالتزام بنهج قومي في الحكم تجاوز النظرية الحزبية الضيقة وحقق قدرا كبيرا من التعاون بين كافة القوى السياسية في البلاد.

٢. تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي وإصلاح بعض مؤسسات القطاع الصناعي العام وإنجاز اصلاح مالي واسع والبدء في التحضير لبرنامج انقاذ اقتصادي متوسط المدى.

٣. تحديد اسس الحل السلمي لمشكلة الجنوب ومواجهة العدوان الاجنبي بكفاءة عالية حققتها قواتنا المسلحة، بالاضافة إلى تطبيع الحكم والإدارة في الاقاليم الجنوبية، وتنوير الرأي العام المحلي والاجنبي بالنهج السلمي الذي تنتهجه الحكومة في مواجهة المشكلة.

٤. الغاء جميع مخلفات الحكم المايوي في السياسة الخارجية واستبدالها بسياسة حسن الجوار اقليميا وعدم الانحياز دوليا والاطلال على العالم بوجه جديد نال اعجاب الجميع.

واضاف رئيس الوزراء، معللا إجراء الاعفاء، بأنه تأكيد لمقدرة النظام الديمقراطي على الإصلاح والتجديد والتعلم من تجاربه، ويانه يمثل تطلعا لدرجة أعلى من الاستجابة لشعارات واهداف الانتفاضة وتجديد العزم وإزالة اسباب البطء والعجز في الاداء الحكومي. واكد ان

القرار املتته المصلحة الوطنية العليا وتحقيق درجة أعلى من الانسجام بين الوزراء ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب^(٩٧).

وانطلاقاً من هذا التشخيص يمكننا أن نقول أن رئيس الوزراء قد اعترف بفشل حكومته الأولى في تحقيق ما وعدت به في برنامجها الذي أعلنته في يونيو ١٩٨٦. فالسلبات التي حدها تطفئ على كل ما ذكر من إيجابيات بشكل واضح، بل أن السلبات تتضمن أهم محاور وينود البرنامج. وهو بذلك يتفق مع ما ظلت تردده قوى الانتفاضة في صحفها وبياناتها ومذكراتها ومطالباتها للحكومة بالالتزام بتنفيذ ميثاقها وبرنامجها المعلن طوال الفترة السابقة. ولكن لماذا أقدم رئيس الوزراء على اتخاذ هذه الخطوة الكبيرة ولم يلجأ إلى إجراء تعديل وزاري محدود كما حدث فعلاً؟ يقول الصادق المهدي أنه «قال يشنكي للسيد محمد عثمان الميرغني من سلوك بعض الوزراء الاتحاديين، ومن بينهم زين العابدين الهندي، السكوتير العام للحزب الاتحادي، ولكنه لم يجد سيلاً لترشيد سلوكهم. وبما أن الشخصيات موضوع الشكوى كانت شخصيات قيادية فإنه لم يجد بداً من إجراء تعديل وزاري أساسي ليستقيم الأمر بعد ذلك»^(٩٨). ولكن التشكيل الوزاري الجديد لم يكن تعديلاً أساسياً لأنه لم يستبعد سوى د. أبو حريه، وزير التجارة في الحكومة الأولى والهندي، وزير الخارجية، الذي رفض المشاركة لأسباب غير معلنة. وهذا يعني أن زعامة الحزبين كان يمكنها معالجة المشكلة عن طريق تعديل وزاري محدود دون تعريض الائتلاف والبلاد لهزة سياسية كبيرة. ولكن يبدو أن المشكلة كانت أعمق من ذلك بكثير، لأن الحكومة الائتلافية كانت قد دخلت مرحلة الأزمة وكان لابد من هذا الإجراء لفتح الطريق أمام تغييرات أساسية في سياسات وتوجهات الائتلاف وبرنامجها. وهنا لابد من طرح السؤال الآتي: هل ما حدث هو أزمة وزارية.. أم.. أزمة حكم وأزمة قيادة سياسية؟ الواقع أن الصادق المهدي، وحكومته الائتلافية الأولى والثانية، لم يكن ينقصه وضوح الرؤية السياسية ولا الأغلبية البرلمانية المريحة أو التأييد الشعبي الواسع من جانب قوى الانتفاضة والشوارع السوداني، بل كانت تنقصه المصداقية وربط القول بالعمل. وهذا ما تؤكدته تطورات الفترة اللاحقة حتى تكوين الحكومة الائتلافية الثالثة في منتصف عام ١٩٨٨. إن ميذاً حكم الأغلبية الذي يركز عليه نظام الديمقراطية الليبرالية يقوم على ثلاثة افتراضات أساسية، هي: تمتع المواطنين بكفافة سياسية عالية تمكنهم من المشاركة في الحياة السياسية العامة بوعي كامل لمصالحهم وتطلعاتهم، الاتفاق الواسع حول معظم القضايا الوطنية الكبير وكيفية معالجتها والمساواة بين المواطنين والجماعات السياسية المختلفة^(٩٩). وواضح أن هذه الشروط لا تتوفر في السودان بسبب ظروف التخلف الاقتصادي والاجتماعي السائدة، والمشاكل الكبيرة التي خلفها النظام المايوي، والانقسامات القبلية والطائفية والإقليمية الحادة في البلاد. لذلك فشلت الأنظمة السياسية المتعاقبة، المدنية والعسكرية في استكمال انجاز

مهام مرحلة ما بعد الاستقلال. وهكذا تعمقت أزمة الحكم في البلاد وتفاقت المشاكل الوطنية الكبرى بسبب سيطرة نمط التنمية الرأسمالي التبعية الموروث من فترة الاحتلال البريطاني وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على معظم سنوات فترة ما بعد الاستقلال والفصل التعسفي بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية والاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي والحضارى والثقافى. ولهذه الاسباب ظلت الانظمة الديكتاتورية العسكرية تمثل عاملا اساسيا فى الابقاء على واقع التخلف والتبعية وتعمقه، وظلت التجارب الديمقراطية أسيرة للقيود المهيمنة التقليدية ويعبدة عن قواها الاجتماعية الحقيقية. ونتيجة لذلك ظلت قوى سياسية عديدة تدعو إلى توطين الديمقراطية فى الواقع السودانى وترسيخها عن طريق إصلاح النظام الانتخابى بتمثيل القوى الحديثة والتمثيل النسبى وتوزيع الدوائر بشكل متوازن بين المناطق الحضرية والريفية، وخاصة بعد انتفاضة مارس/ ابريل ١٩٨٥. ولكن مؤسسات الحكم الانتقالي رفضت هذه المقترحات وفرضت قانون انتخابات تقليدى ومتخلف أدى إلى سيطرة القوى المهيمنة التقليدية على مقاعد الجمعية التأسيسية على حساب القوى الحديثة التى تحملت عبء النضال ضد الحكم الديكتاتورى واسقاطه ووضع البلاد فى طريق التطور الديمقراطى من جديد. وهذا التناقض يمثل أهم أسباب أزمة الحكم وعجز التجربة الديمقراطية فى السودان وبلدان العالم الثالث بشكل عام. وفى هذا الإطار كانت الحكومة الانتلانية الأولى، والحكومات اللاحقة، تتمتع بأغلبية كبيرة داخل التجمعية التأسيسية وتشارك فيها ثلاثة احزاب جنوبية (سابقو، الحزب الفيدرالى والتجمع السياسى لجنوب السودان) بجانب حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى. وكان الصادق المهدي، رئيس الوزراء، على وعى كامل بالتحديات التى تواجه البلاد، وكان برنامج حكومته قريبا جدا من برنامج وشعارات قوى الانتفاضة ولذلك وجد تأييدها ودعمها. ففي خطابه فى الذكرى الثانية للانتفاضة وفى خطاب حكومته الثانية فى يونيو ١٩٨٧، أكد أن الطريق إلى الانتفاضة والوحدة الوطنية يمر عبر سبع عتبات هى: منهج الصمود النقابى والسياسى والعسكرى، اسلوب التصدى الذى عبرت عنه الهجرة ومعسكراتها، الاضراب السياسى الذى أصبح من تقاليد المقاومة الشعبية، التكامل للمنى العسكرى، السلوك السياسى الحضارى الذى ابتعد عن حماقات الانتقام العشوائى، مؤسسة الانتفاضة التى تشمل الاضراب والموكب والميثاق، الوعى السياسى الذى انتزع من ثورة لكتوير وانتفاضة مارس/ ابريل مشروع الدفاع عن الديمقراطية وجعل منها مثابة للحرية^(١٠٠)، وتحويل هذه المبادئ، إلى واقع حدد المهام العاجلة فى سد الطريق أمام اعداء الديمقراطية عن طريق بناء دفاعات مادية ومعنوية ذات شعب سبع تشمل: الالتزام بميثاق الدفاع عن الديمقراطية، التصدى بواقعية للتناقض الاجتماعى بالاتفاق على عقد اجتماعى بين قوى العاملين والحكومة وأصحاب العمل، مواجهة واقع التنوع الدينى

بعهد ديني يصون حرية الاديان، جمع شعث الواقع السوداني بعقد سوداني يوفق بين الوحدة والتنوع، أقرار وفائق وطني على أساس الالتزام برأى الاغلبية واحترام حقوق الاقليات، الاستجابة لقيم العصر ومتطلبات التنمية بميثاق اقتصادي يستهدف زيادة الإنتاج وعدالة توزيع المداخل واعباء التنمية والبناء، الالتزام الدولي القائم على حرية القرار الوطني^(١٠١).

إذن الحكومة الائتلافية الأولى، وكذلك الحكومة الثانية، لم تنقصها الاغلبية البرلمانية المريحة أو الوضوح المعقول في رؤية مستلزمات حماية التجربة الديمقراطية ومواجهة تحديات البلاد. ولكن رغم ذلك لم تتمكن من تحقيق برنامجها المعلن، بل ان رئيس الوزراء اعلن فشل حكومته الأولى في مواجهة أهم محاور هذا البرنامج دون أن يحدد اسبابه الحقيقية. ومع ذلك، فإن ما لم يذكره رئيس الوزراء يمكن تحديده في أربعة عوامل أساسية كان لها تأثير كبير ومباشر في قصور وعجز الحكومة الائتلافية والثانية، تمثلت في الآتي: -

العامل الأول:

ظل السودان، طوال فترات الديمقراطية المختلفة، يحكم من خلال حكومة ائتلافية من حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى وبعض الاحزاب والجماعات السياسية الجنبوية وذلك باستثناء فترة الحكم الذاتي ١٩٥٦/٥٤، التي انفرد بها الحزب الوطنى الاتحادى بأغلبية كبيرة. وكذلك كانت حكومات ما بعد الانتفاضة. وكانت هناك خلافات واسعة بين الحزبين حول عدة قضايا أساسية شملت إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٢ وبدائلها، السياسة الخارجية خاصة العلاقة مع ليبيا وإيران والموقف من اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، السياسات الاقتصادية ومجلس التخطيط القومى، العلاقة مع حركة قرقى وخطوات عملية السلام، التواجد العسكرى الليبى فى دارفور، جهاز الأمن الوطنى الخ.... وهذه القضايا وغيرها كانت تمثل أهم محاور برنامج الحكومة الائتلافية الأولى والثانية. لذلك ربما كانت هذه الخلافات أحد أهم أسباب فشل الحكومة فى تحويل الموجبات الأساسية فى برنامجها إلى سياسات محددة، وفى تحديد أولوياتها وتنفيذها بصورة حازمة. صحيح أن الخلافات بين الحزبين لها جذورها التاريخية واسبابها السياسية والاقتصادية التي ترجع إلى بدايات الموجة الثانية للحركة الوطنية السودانية فى منتصف الثلاثينات وإلى الخلاف بين التيار الاتحادى، الذى وجد دعم وتأييد السيد/ على الميرغنى والحركة الوطنية التقليدية فى مصر، والتيار الاستقلالى، الذى وجد تأييد ودعم السيد/ عبد الرحمن المهدي والإدارة البريطانية. ولكن، مع ذلك، لا يمكن التقليل من شأن التقارب والتعاون بين الحزبين الذى شهدته سنوات ما بعد الاستقلال، بدءاً بقاء السيدين فى عام ١٩٥٥ ثم تجربة العمل المشترك فى الحكومات الائتلافية لتي شهدتها فترة الديمقراطية الأولى ١٩٦٩/٥٦، بالإضافة إلى تجارب العمل المشترك ضد الحكم العسكرى الأول والثانى، والقاعدة الاجتماعية والتوجهات السياسية المشتركة بين الحزبين. ولذلك كان

من الممكن الاتفاق حول معظم قضايا الخلاف المذكورة عن طريق الحوار ولقاءات الزعامتين السياسيتين ولكن ذلك لم يحدث، كما هو الحال في كل العهود الديمقراطية، لأسباب تتعلق بتركيب القوى المهيمنة، والمؤسسة السودانية التقليدية، والتنافس التقليدي بين الحزبين، وطبيعة زعامتهما الدينية والسياسية، وصراعات الكتل والأجنحة في داخلهما. وفي ذلك يشير بيتر وودورد إلى استمرار توتر العلاقة بين الحزبين طوال فترة الديمقراطية الثالثة نتيجة لمحاولات الصادق المهدي تبوؤ مكانة الزعيم الوطني في البلاد، في الوقت الذي كان الاتحاديون يفتقرون فيه إلى مثل هذا الزعيم ويعانون من مشاكل تنظيمية كبيرة خطيرة^(١٠٧). وفي نفس الاتجاه يقول الصادق المهدي «أن السيد محمد عثمان كان يمثل المركز الأكثر نفوذاً وتأثيراً في داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي، لكنه لم يكن عضواً في مجلس الوزراء أو الجمعية التأسيسية. وقد أدى ذلك إلى أن تتخذ الحكومة قرارات في مسائل هامة، فيطالب السيد/ محمد عثمان بإعادة النظر فيها بحجة أنه لم يشارك في مناقشتها. كما حدث في قرار تكوين المجلس القومي للتخطيط كهيئة مسؤولة عن مناقشة وإجازة البرنامج الرياعي، وبذلك تأخر تكوين المجلس عاما كاملاً، كما حدث تأخير مماثل في تكوين مجلس الأمن الوطني بسبب اشكالات بين الحزبين كان من الممكن تفاديها»^(١٠٨). ونفس الخلافات أدت إلى التلكنؤ في محاربة التهريب والسوق الأسود وتحجيم النشاط الطفيلي بسبب خلافات سياسية حول درجة الحزم وكذلك أدت إلى تسرر مناقشة التقرير الختامي للجنة القومية للقوانين البديلة.

وهكذا بددت الحكومة فرصاً تاريخية لتنفيذ برنامجها المعلن بسبب الخلافات بين حزبيها الأساسيين حول موضوعات هامة وعديدة. وكان لذلك أثره الكبير في تردها وتلكؤها في تنفيذ بنود البرنامج الخاصة بتلك الموضوعات وفي إضعاف الأداء الحكومي العام وشلله في بعض الأحيان.

العامل الثاني : -

هناك، أيضاً، خلافات وصراعات الكتل والأجنحة داخل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي ووسط الأحزاب الجنوبية التي اشتركت في الحكومة الانتلافية الأولى والثانية. ففي داخل حزبي الأمة والاتحادي كان لضغوط وصراعات الكتل والأجنحة تأثير كبير في تحديد سياسات وتوجهات الحكومة الانتلافية لمصلحة أفراد أو مجموعات معينة لها نفوذها السياسي والاقتصادي داخل الأجهزة القيادية في الحزبين وذلك رغم النفوذ الديني والسياسي الواسع للصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغنى. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك انفجار الصراع حول السياسات الاقتصادية وتفريغ الميناء الذي كشف وجود صراعات خفية داخل الاتحادي الديمقراطي بين مجموعة الهندي ومجموعات أخرى مرتبطة بزعامة الختمية. وتجلت هذه الصراعات في خلافات حول سياسات د.أبو حريه، وزير التجارة. وكان محمد

الحسن عبد الله يس، عضو مجلس رأس الدولة وأمين المال بالحزب ورجل الاعمال المعروف، من أبرز المعارضين لتلك السياسات، فقد شن عليها حرباً شعواء منذ الأيام الأولى للحكومة الائتلافية لم تهدأ إلا بعد أن أجاز المكتب السياسي للحزب ورقة حول السياسات الاقتصادية تراجع فيها عن سياسات أبو حريرة واستبدلها بسياسات وتوجهات جديدة. وكان محمد الحسن من أشد المتحمسين لها، ويفسر توجهه هذا بقوله «أن الحزب الاتحادي الديمقراطي ليس حزباً بالمعنى التقليدي للحزب، بل هو عبارة عن جبهة عريضة تضم في داخلها شرائح اجتماعية عديدة ومختلفة. وكل شريحة تعتقد أن الحزب ملك خالص لها، وتتنظر إليه من زاوية مصالحها الخاصة، لذلك لا بد من موازنة دقيقة حتى تستطيع هذه الجبهة أن تظل متماسكة»^(١٠٩). وهذا يعني أن فئات اجتماعية معينة داخل الحزب الاتحادي هي التي قاومت سياسات أبو حريرة واستغلت نفوذها وعلاقاتها لدخل الأجهزة القيادية لفرض سياسات أخرى تحترم مصالحها الاقتصادية والتجارية الخاصة. وفي الوقت نفسه كشفت مشكلة تفريغ الميناء عن خلافات ماثلة بين مبارك الفاضل، وزير الصناعة، وبشير عمر، وزير المالية، وبين مبارك الفاضل وأبو حريرة، حيث انحاز رئيس الوزراء إلى الأول ولم يستطع أن يبعد نفسه عن خلافات وزرائه. وبشير الصادق المهدي إلى أن صراعات الكتل والأجنحة قد أدت إلى أن يترك زين العابدين الهندي فراغاً في دوره الوزاري والقيادي، فكانت للفريق الاتحادي في الحكومة، وأدت أيضاً إلى صراعات ماثلة وسط حزب الأمة قادت إلى استقالة عدد من قياداته من مناصبهم الوزارية والدستورية في منتصف عام ١٩٨٨^(١١٠). وإذا كانت هذه الصراعات قد اتخذت شكل خلافات وصراعات مع الزعامة الدينية والسياسية أو شكل صراعات بين الكتل والأجنحة التقليدية المختلفة داخل الحزبين، إلا أنها كانت تمثل، في جوهرها، امتداداً لحركة الصراع السياسي والاجتماعي الجارية في البلاد بين قوى الانتفاضة وبقايا مايو ممثلة في الجبهة الإسلامية القومية والفئات الطفيلية المايوية وامتداداتها داخل حزبي الأمة والاتحادي. وفي هذا الإطار العام كان لها تأثيرها في مسيرة الحكومة الائتلافية الأولى والثانية وفي أداؤها للعام في نفس الوقت. فقد ساعد استمرار هذه الصراعات في إضعاف الأداء الحكومي وفي تردد الحكومة الائتلافية وتلكمها في تنفيذ برنامجها المعلن. وبجانب ذلك كانت هناك الخلافات وسط الأحزاب الجنوبية المشاركة في الحكم وخلافاتها مع حزبي الأمة والاتحادي. وكان لهذا الجانب تأثير واضح في سياسات الحكومة تجاه الجنوب والحرب الأهلية الجارية هناك. وأخطر ما أفرزته هذه الخلافات تمثل في خضوع المجموعات السياسية الجنوبية لابتزاز وضغوط أحزاب القوى المهيمنة في الشمال، الأمة والاتحادي والجبهة. وفي هذا الخصوص يشير يوهانس آكول إلى أن الانقسامات التي شهنتها هذه الأحزاب خلال تلك الفترة كانت نتيجة لتدخلات الأحزاب

الشمالية الكبيرة والجبهة الإسلامية، ويؤكد صمويل أرو، زعيم التجمع السياسى لجنوب السودان «أن حكاية الانقسامات وراها قروش، والناس حالتها بطلالة ولما تلقى اكل بتاكل»^(١٠٦).
العامل الثالث :-

ظلت الحكومة الانتلافية الأولى والثانية تتعرض لضغوط واسعة ومتعددة. هناك أولا: ضغوط صندوق النقد الدولى لاستعادة مواقعه التى فقدتها بعد انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥. وكان لضغوطه، المدعومة من قبل الدول الغربية، تأثيرها فى انخفاض اجمالى المساعدات الرسمية من ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٩٠٠ مليون عام ١٩٨٨ ثم إلى ٨٠٠ مليون عام ١٩٨٩، وذلك فى إطار الانخفاض العام الذى شهدته المساعدات الغربية لبلدان العالم الثالث خلال تلك الحقبة. وصاحب ذلك ضغوط أخرى متعددة ومتنوعة، غربية وأمريكية، هدفها اخضاع السودان لشروط الصندوق وريطة بمخطط الهيمنة الأمريكية الغربية فى المنطقة العربية والأفريقية. وبرز هذه الضغوط الأخيرة تمثل فى محاولات أمريكية لحمل السودان على المشاركة فى مناورات النجم الساطع وتوفير تسهيلات للقوات الأمريكية فى منطقة البحر الأحمر، ومحاولات فرنسية لتوريطة فى الصراع الليبي الفرنسى حول تشاد. وكان لكل هذه الضغوط تأثيرها فى السياسات الاقتصادية والسياسية الخارجية للحكومة الانتلافية، خاصة أن هذه القضايا كانت موضوع خلاف بين الحزبين المؤتلفين بالإضافة إلى تناقضات علاقاتهما الإقليمية، حيث كانت لحزب الأمة علاقاته الخاصة بإيران وليبيا وللحزب الاتحادى الديمقراطى علاقاته الخاصة مع مصر والعراق. وكانت هنا ثانيا: ضغوط الجبهة الإسلامية القومية والفئات التجارية والطفيلية المايوية المسيطرة على مواقع هامة فى جهاز الدولة والنشاط المصرفى والتجارى. فمئذ البداية عملت الجبهة على تحريك اخطبوطها المالى والتجارى لتنشيط السوق الاسود والتهريب وتجفيف السوق من السلع الاستهلاكية الضرورية بهدف إرباك الحكومة الانتلافية وشل قدرتها على تنفيذ برنامجها المعلن. كذلك عملت على تدعيم مراكزها داخل حزبى الائتلاف وتحريكها فى اتجاه فض الائتلاف والعودة إلى فكرة الحكومة القومية، وعلى ركوب موجة المعارضة الطلابية والشعبية بكل السبل خاصة المظاهرات الطلابية والحملات الإعلامية المتواصلة. كل ذلك بهدف الضغط على حزبى الأمة والاتحادى للتراجع عن برنامجهما المعلن وإشراكها فى الحكم. وهذا ما اشرنا إليه فى متابعتنا لمواقف هذه القوى من برنامج الحكومة فى مجالات الاصلاح الاقتصادى والتشريعى وعملية السلام وايقاف الحرب الأهلية. وخلال عامين متتاليين اثمرت هذه الضغوط فى زحزحة موقف رئيس الوزراء، وبعض المراكز الهامة فى قيادة حزب الأمة، من برنامجها المعلن ومن مشاركة الجبهة الإسلامية القومية فى الحكم. فقد أعلن الصانق المهدي فى منتصف ١٩٨٧، لأول مرة منذ تكوين الحكومة الأولى فى منتصف ١٩٨٦، بأن المناخ العام فى التعامل مع الجبهة قد تغير ولم

يعد هناك حرج في ذلك^(١٠٧). واثمرت هذه الضغوط، أيضا، في عرقلة تنفيذ برنامج الحكومة الأولى لأن كل سياسات الحكومة الخاصة ببرنامج وشعارات الانتفاضة، كما يقول زين العابدين الهندي، كانت تصطبغ بالجدار المايوي في جهاز الدولة وشبكة مافيا السوق التي تسيطر عليها الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية^(١٠٨). وبرز مثال على ذلك تمثل في الحملات الاعلامية الشرسة والعراقيل التي اعترضت اعمال لجان التحقيق في المصارف. وهناك ثالثا: ضغوط قوى الانتفاضة في اتجاه دفع الحكومة لتنفيذ برنامجها المعلن وقطع الطريق على مشاركة الجبهة الإسلامية القومية في الحكم. وهنا لابد من الاشارة إلى دور قوى الانتفاضة داخل حزبي الأمة والاتحادى في افشال محاولات اشراك الجبهة في منتصف ١٩٨٦ وفى مايو وأغسطس ١٩٨٧ وفى ابقاء جذوة الانتفاضة حية ومتقدة في اوساط مؤثرة داخل الحزبين حتى تكوين حكومة الوفاق في منتصف ١٩٨٨، الامر الذي كان له تأثيره الكبير في مجرى حركة الصراع السياسى والاجتماعى خلال الفترة اللاحقة، خاصة بعد اتفاقية للسلام السودانية في نوفمبر ١٩٨٨.

لقد تفاعلت هذه العوامل مجتمعة لتؤدى إلى تفجير أزمة الحكومة الائتلافية الأولى في مايو ١٩٨٧، واعفاء الوزراء من مناصبهم، وترك الباب مفتوحا لاعادة تشكيل حكومة ائتلافية أو حكومة ائتلافية موسعة تضم الجبهة الإسلامية القومية. وادى هذا الحدث المبدئى إلى ربود افعال سياسية متعددة ومختلفة. فقد اكدت قوى الانتفاضة ان الحكومة الائتلافية الأولى لجأت إلى افراغ شعارات الانتفاضة من مضمونها الحقيقى وانصرفت عن اداء مهامها وتنفيذ برنامجها المعلن تحت ضغوط قوى بقايا مايو التي تتحمل مسؤولية كبيرة في تردى الأوضاع الاقتصادية واستشراء السوق الاسود والتهريب والمضاربة فى العملات الصعبة^(١٠٩). وذلك لأن التركيبة الطبقية لقيادتها السياسية لم تكن تسمح لها بالصمود أمام تلك الضغوط، فعجزت عن تنفيذ برنامجها المعلن، وساد الجمود والهمود الشارع السياسى^(١١٠). وفى ذلك يؤكد التجمع النقابى ان المخرج من أزمة الحكومة الائتلافية الأولى لم يكن فى إعادة تشكيلها أو توسعها، بل فى تكوين حكومة مرتبطة بشعارات الانتفاضة وقادرة على تنفيذها فى ارض الواقع، وذلك لأن السبب الرئيسى للارزمة يرجع إلى التركيب الاجتماعى للحكومة الائتلافية المرتبطة بالقوى المهيمنة التقليدية وغياب القوى الحديثة وعدم مشاركتها فى مؤسسات الحكم^(١١١). وفى الجانب الآخر نظرت الجبهة القومية الإسلامية إلى حل الحكومة، بعد عام واحد من تكوينها، كليل على وجود أزمة سياسية عميقة فى البناء السياسى لها خطورتها على الوجود الوطنى نفسه قبل النظام النيمقراطى^(١١٢). وذلك دون ان تحدد أسباب هذه الأزمة وكيفية الخروج منها، واكتفت فقط بالمشاركة فى مشاورات ومناورات إعادة تكوين الحكومة بأمل ان تتمكن من دخولها عن طريق بوابة حزب الأمة هذه المرة، التي تمثلت فى تصريحات

الصديق المهدي وإلقاءاته المتعددة مع قياداتها. لقد صرح د. الترابي، الأمين العام للجبهة، لصحيفة الاتحاد الطلابية، بعد أقل من أسبوع من حل الحكومة، بأن الجبهة قد قبلت بمبدأ المشاركة في الحكم على أساس إعادة صياغة أجهزة الحكم بصورة جديدة تشمل جميع المؤسسات الدستورية وإعادة صياغة السياسات الحكومية بما يتوافق مع الخط السياسي المشترك بين الأحزاب الأساسية الثلاثة^(١١٦). وذلك رغم المعارضة العنيفة التي كانت تشنها أجهزة الجبهة ضد ما كانت تسميه (حكومة السيدين) و(حكومة الطائفية)، ورغم تصريحات د. الترابي حول الأزمة العميقة في البناء السياسي، الذي أشرنا إليه قبل قليل. ولكن هذا التوجه وجد معارضة واسعة وقوية من الحزب الاتحادي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية والهيئة البرلمانية لحزب الأمة، رغم تبني الصديق المهدي لفكرة الحكومة القومية، ومن قوى الانتفاضة خارج الجمعية والفعاليات النقابية. فالأتاحاديون رفضوا اشتراك الجبهة بحكم حرصهم على احتلال موقع مؤثر داخل الحكومة الائتلافية، ولتزايد حدة صراعاتهم معها خلال فترة الحكومة الائتلافية الأولى. لذلك نشطت حركتهم تجاه الأحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني لتعبئتها ضد أي توجه لاشتراك الجبهة في الحكم، وبالتالي قطع الطريق على أي مناورات من قبل الصديق المهدي أو الجبهة. والأحزاب الجنوبية كانت تستند في رفضها إلى مواقف الجبهة المعادية لعملية السلام وإيقاف الحرب الأهلية، وتشدها في مسألة القوانين الدينية، بالإضافة إلى تجريتها مع نظام نميري في سنوات الأخيرة. وفي أوساط حزب الأمة ظلت الهيئة البرلمانية، ومعظم قياداته السياسية، متمسكة ببرنامج الصحة ورفض اشتراك الجبهة رغم استمرار الصديق المهدي على توسيع قاعدة الائتلاف لمواجهة مناورات وخلافات الاتحاديين. وفي هذا الاتجاه أكدت مذكرة التجمع الوطني لحزب الأمة والاتحادي الديمقراطي «أن فشل الحكومة الائتلافية الأولى يرجع، بشكل رئيسي، إلى سياساتها المترددة التي أدت إلى تفاقم مشاكل السودان ومعاناة جماهير الشعب، وأن الأزمة الراهنة لا ترتبط بأشخاص معينين داخل مجلس الوزراء، بل هي نتيجة لابتعاد الحكومة الائتلافية عن أهداف وشعارات الانتفاضة وعدم مصداقيتها في تنفيذ ما وعدت به في برنامجها الملصق». وبعث المذكرة زعامة الحزبين إلى «التمسك بمبادئ الانتفاضة وحل مشاكل البلاد في هذا الإطار وليس بمغازلة بقايا مايو وبعوتهم للمشاركة في الحكم، لأن ذلك لا يعالج حوائج العجز والقصور التي تعاني منها الحكومة بل سيحول العجز إلى شلل كامل»^(١١٧).

وبعد مشاورات امتدت لأكثر من ثلاثة أسابيع أعلنت زعامة الحزبين اتفاقها على استمرار الائتلاف وتكوين حكومة ائتلافية جديدة، ضمت غالبية وزراء الحكومة السابقة باستثناء وزير التجارة، د. أبوهريرة، ووزير العامين الهندي، الذي رفض المشاركة لأسباب تتعلق بخلافات الاتحاديين. وفي خطابه أمام الجمعية التأسيسية حدد رئيس الوزراء عدة إنجازات قال أنها

تحققت خلال الأسابيع التي أعقبت حل الحكومة، شملت: -

١. اكمال ميثاق الحكم الذى أعلن فى يونيو ١٩٨٦، والتوصل إلى مذكرة تفاهم بين حزى الأمة والاتحادى الديمقراطى.

٢. توقيع جميع الاحزاب الجنوبية على ميثاق الحكم والتوصل معها إلى مذكرة تفاهم. واعتبر ذلك انجازا تاريخيا يحدث لأول مرة فى تاريخ السودان الحديث.

٣. حسم جميع النقاط المختلف عليها: حدثت فى ١٧ نقطة شملت الغاء قوانين سبتمبر وموضوع بدائلها، تصفية آثار مايو وتحديد من هو السارق، جهاز الأمن الوطنى، مجلس التخطيط الاقتصادى، تكمة مؤسسات الحكم الاقليمى، الاستمرار فى التحقيق فى الفساد المصرفى الخ....

٤. الاتفاق على إطار قومى يشرك جميع القوى السياسية، داخل وخارج الجمعية فى القضايا الوطنية الكبرى.

٥. تمثيل العمال والمرأة فى التشكيلة الوزارية الجديدة (وزارة الشباب ووزارة الرعاية الاجتماعية).

٦. الاتفاق على مواجهة المشاكل بالحسم اللازم.

وفى نفس الخطاب كرر رئيس الوزراء الحديث عن إيجابيات الحكومة السابقة وإخفاقاتها، كما تحدث عن بطء إجراءات الديمقراطية وعن عتبات تعترض الاداء الحكومى، مثل المادة ١٦ من الدستور، التى تحول دون تصفية آثار مايو بالحسم اللازم، وعن برنامج حكومته الثانية الذى اعتبره امتدادا لبرنامج الحكومة الأولى^(١٦).

وهكذا ولدت الحكومة الائتلافية الثانية كامتدادا لسابقتها فى برنامجها المعلن وفى اشخاص وزرائها وأحزابها المتنوعة. وبذلك فشلت محاولة رئيس الوزراء لإخخال الجبهة الإسلامية القومية فى الائتلاف الحاكم. فهل أدى تكوين الحكومة الثانية إلى معالجة وحسم تناقضات وخلافات الحزبين وإزالة أسباب ضعف وقصور الاداء الحكومى فى مواجهة أزمات البلاد المتركمة والمتفاقمة؟ وهل تحركت عجلة الحكم كما هندستها مذكرات التفاهم واتفاقات الحزبين.. أم.. أنها خضعت لنفس الظروف والعوامل الذاتية والموضوعية التى تحكم فى الحكومة الائتلافية الأولى؟

قبل الاجابة على هذه الاسئلة الهامة لايد من مناقشة عامة حول الدوافع والأسباب الحقيقية، الظاهرة والخفية، التى دفعت الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء، إلى تغيير موقفه من الجبهة الإسلامية القومية والترحيب بمشاركتها فى الائتلاف الحاكم بعد أن كان يرفض ذلك أثناء تكوين الحكومة الأولى؟ ولماذا تجددت هذه الفكرة خلال أزمة الائتلاف

الثانية فى اغسطس ١٩٨٧ وقوضت نفسها فى الأزمة الثالثة فى مارس ١٩٨٨؟

هناك اجابات متعددة وتقديرات مختلفة إلى التنظيم لهذا التحول فى موقف الصادق المهدي، وصل بعضها إلى اتهامه بالانتماء إلى التنظيم العالمى لحركة الاخوان المسلمين والتخطيط لربط حزب الأمة والانصار بذلك التنظيم!! ومع كل ذلك يمكن ان نمسك بأهم أسباب التحول التى تمثلت فى العوامل الآتية :-

١- كانت ورقة مشاركة الجبهة فى الحكم ورقة ضغط ثابتة على طول الخط فى كل مشاورات ومناورات حزبية الأمة والاتحادى حول تشكيل وإعادة تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى والثانية والثالثة، وذلك بهدف تعظيم نصيب كل حزب من المناصب الوزارية والمواقع الدستورية. وفى مشاورات الحكومة الأولى طرحت الورقة من قبل الاتحاديين، الذين كانت تربطهم علاقات طيبة مع الجبهة خلال الشهور الأخيرة للفترة الانتقالية. وعند تكوين الحكومة الائتلافية الثانية طرحها حزب الأمة، خاصة الصادق المهدي، الذى بدأ منذ بداية عام ١٩٨٧ يضيق بمناورات وخلافات الاتحاديين، بل حملهم مسؤولية الأزمة الوزارية الأولى وضعف الاداء الحكومى وعجز الحكومة فى تنفيذ ما وعدت به. وظل الصادق المهدي يتمسك بورقة مشاركة الجبهة فى الحكم خلال أزمة الائتلاف الثانية والثالثة التى أدت إلى تكوين حكومة الوفاق فى مارس ١٩٨٨، وذلك بعد ان تجاوز مرحلة الحرج فى التعامل معها كما اعلن فى مايو ١٩٨٧.

٢- هناك رغبة الصادق المهدي فى توحيد الجبهة الداخلية من خلال نهج قومى فى الحكم يشرك جميع القوى السياسية، وبالتالي حشر الجبهة تحت مظلة الحكم واتقاء شر ترسانتها الإعلامية ومعارضتها البرلمانية وفضح حقيقة شعاراتها الفضفاضة، خاصة أنها كانت رغبة فى المشاركة ومستعدة لتقديم أى تنازلات يطلبها. ومن خلال كل ذلك ربما رأى «ان الظرف مناسب لأن يكون ذلك العملاق الذى يجمع أطراف النزاع ويقدم حلا توفيقيا على مستوى أعلى من اتحاد الفكر.. وان الظرف مناسب، بعد التحولات (الإيجابية) فى موقف الجبهة، لأن يجمع شعث الواقع السودانى، أى ما يسميه الصادق المهدي نفسه بـ (هتسة الوحدة الوطنية)»^(١٢).

٣- وهناك ايضا تشابك وتداخل المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية الأساسية المشتركة وعلاقة الطرفين بالمجلس الإسلامى العالمى الذى ظل يضمهما معا منذ منتصف السبعينات وشاركا فى صياغة العديد من وثائقه الأساسية^(١٣). ويبدو ان المجلس، وأمينه العام. سالم عزام، قد بذل جهودا كبيرة لترطيب علاقة الطرفين بعد الانتفاضة. وفى ذلك يقول الصادق المهدي «هناك حقيقة هى أنتى والاخ حسن كنا على طول الفترات الماضية أعضاء، ومارلنا، فى المجلس الإسلامى العالمى وان هذا المجلس كان حريصا على احتواء

الخلاف بين حزبي الأمة والجبهة انطلاقاً من رغبته في توحيد الموقف الإسلامي في السودان وكان له دورٌ في التوسط والتكبد من وجود تطورات إيجابية في العلاقة بين الطرفين^(١٣٧). وبرز كل ذلك في اللقاءات التي تمت بين الصادق والتراي في أنقرة ولندن ونيويورك وفي دعوة لجنة من المجلس لمراجعة قوانين سبتمبر في بداية ١٩٨٧ (١٣٣).

لقد تفاعلت هذه العوامل، وغيرها، لتدفع رئيس حزب الأمة إلى قبول مشاركة الجبهة في الحكم وإلى حسم موقفه في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ الذي شهد تحولاً كبيراً في برنامج الحكومة الائتلافية وصراعات واسعة بين الحزبين المؤتلفين حول عدد من القضايا السياسية الهامة. ومنذ البداية تحركت قوى الانتفاضة بشكل واسع بهدف تعبئة جهودها وتوحيد حركتها من أجل الدفاع عن شعارات وأهداف الانتفاضة في مواجهة محاولات الانقضاض عليها تحت غطاء الحكم القومي أو أي غطاء آخر. وفي نفس الاتجاه نشطت قوى الانتفاضة في داخل حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى لتوحيد صفوفها وتقوية مراكزها وتأكيد مصداقيتها أمام جماهيرها في ظروف كانت تشهد تحولات حاسمة. ففي صفوف الاتحاديين ارتفعت الأصوات المناهية بوحدة الحزب على أسس ديمقراطية واضحة تقطع الطريق على محاولات الارتقاء في أحضان الجبهة الإسلامية القومية وقوى بقايا مايو ونشط جناح الهندي في إقامة الليالى السياسية في العاصمة والأقاليم، وأطلق على نفسه (الحركة التصحيحية) مؤكداً أنه لن يترك الحزب الاتحادى الديمقراطى للطغليين والزعانف التي تحاول التسلق إلى زعامة الحزب، وحذر حزب الأمة من اللُغْب بورقة خلافات الاتحاديين لأن ذلك يهدد النظام الديمقراطى ويفتح الطريق أمام الردة الشاملة^(١٣٨). وفي أوساط حزب الأمة تيقظت القيادات الشابة والمستنيرة لأهمية المحافظة على ائتلافها مع الحزب الاتحادى الديمقراطى ومواجهة محاولات الاختراق التي تقوم بها الجبهة ومحاصرة جيوبها داخل الحزب. وفي الجانب الآخر استنفرت الجبهة الإسلامية القومية كل قواها لتوجيهها ضد قيادات الاتحاديين وزعامة الختمية التي تسببت في حرمانها من دخول الحكومة الائتلافية الثانية، وركزت حملاتها الإعلامية الشرسة على زعامة الختمية نفسها ورموز الحزب الاتحادى وبعض قيادات حزب الأمة الراضية لمشاركتها في الائتلاف. ولجأت في ذلك إلى كل الأساليب الممكنة دون احترام لأداب الخصومة السياسية أو تقاليد أهل السودان وأداب الإسلام السنعة... وفي الوقت نفسه عملت على تنشيط حركتها وسط نواب وقيادات الحزبين، خاصة العناصر المتعددة والقريبة من خطها السياسى. وذلك بهدف تآزيم الائتلاف الحاكم وأريك خصومها وتقوية تحالفاتها استعداداً لرحلة قادمة.

الازمة الوزارية تتحول إلى أزمة سياسية ممتدة : -

هكذا، إذن، انتهت اولي ازمات الحكومة الائتلافية، ووقف رئيس الوزراء امام الجمعية التأسيسية وتحدث كثيراً عن عزم حكومته الثانية علي تجاوز سلبيات الحكومة السابقة ومعالجة تناقضات حزبي الائتلاف وإزالة اسباب الضعف والقصور في الاداء الحكومي. ولكن.. كيف تحركت عجلة الحكم؟ لقد وجدت الحكومة الائتلافية الثانية نفسها منذ البداية عاجزة تماماً عن القيام بأية خطوة جادة علي طريق تنفيذ ما وعدت به في ميثاقها وبرنامجها، وذلك بسبب استمرار خلافاتها وتناقضاتها وخضوعها لضغوط الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية. فقد اكد رئيس الوزراء للاذاعة البريطانية، قبيل تكوين حكومته، بان الغاء قوانين سبتمبر سيكون أول اعمال الحكومة القادمة، أي في يومها الأول حسب تعبيره باللغة الانجليزية (In day one)^(١٣٩). ولكن ذلك لم يحدث، بل طرحت مشروعاً لقوانين بديلة اثار معارضة سياسية واسعة. وهكذا الحال في بنود برنامجها الاخرى. لذلك ظلت المشاكل تتراكم وتتفاقم بسبب التردد وضعف القيادة السياسية في مواجهة مسؤولياتها. ويظهر لنا ذلك، بشكل جلي، بمطالعة مانشيتات صحف الخرطوم خلال الأسبوع الأول من يوليو ١٩٨٧، التي شملت العناوين التالية: -

- أزمة العام الدراسي الجديد.. نقص في الكتب والمعلمين والاثاث.

- أزمة جديدة بين وزير التربية ومعلمي المرحلة المتوسطة.

- أزمة الزيوت وتهديد الموسم الزراعي بالفشل.

- اسعار الذرة تتضاعف خلال أسبوع.

- أزمة حادة في مياه الشرب بالعاصمة المثلثة

- اضراب العاملين بالبريد والبرق.

- اضراب العاملين بالمهن الصحية.

- اضراب العاملين بالاذاعة والتلفزيون.

- اتحاد العمال يطالب برفع الحد الأدنى للاجور الخ^(١٤٠)

من هذه العناوين يتضح أن تردد الحكومة في تصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية والقانونية ومواجهة الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية وعصابات 'سوق الاسود' قد أدى الي تدهور الخدمات التعليمية والصحية وارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد معاناة جماهير الشعب. لذلك شهد عام ١٩٨٧ موجة مطالبات واضرابات عن العمل شملت مختلف المواقع والوزارات وفي مواجهة هذه الاوضاع المتفجرة لم تجد الحكومة سوي اعلان حالة الطوارئ، في كل

انحاء البلاد لمدة عام بحجة محاربة فوضى السوق والندرة للمقتلة في السلع الضرورية والتهريب عبر الحدود وتجارة العملة والسوق الاسود والنهب المسلح في دارفور وتأمين الجبهة الداخلية الخ^(١٣٧). ووجد الاجراء معارضة شعبية واسعة من كل القوي السياسية والنقابية التي اتهمت الحكومة بالتهرب من مسؤولياتها ومحاولة تغطية عجزها بمبررات واهية، لأن الاهداف المعلنة يمكن تحقيقها عن طريق تطبيق القوانين العادية اذا ما حزمت الحكومة والتزمت بتطبيق القانون دون خضوع لأي ضغوط او موازنات سياسية، كما اكدت ذلك نقابة المحامين^(١٣٨) من الواقع ان فشل الحكومة في تنفيذ برنامجها المعلن في مجال تصفية آثار مايو ومواجهة الفئات الطفيلية هو السبب في تفشي ظاهرة السوق الاسود والندرة في السلع الضرورية. وكل ماذكره مجلس الوزراء لتبرير فرض حالة الطواريء يعتبر من مسؤولياته العادية. ولكن المجلس شغل نفسه بالقضايا الهامشية ومغازلة بقايا مايو والفئات الطفيلية. وليس ادل علي ذلك من أن مجلس الوزراء قد شغل نفسه، طوال النصف الاول من عام ١٩٨٧، بقضايا التعديلات الدستورية، اعفاء الحكومة ومشاورات اعادة تكوينها، خلافات الحزبين حول مجلس الامن الوطني والنهب المسلح والوجود العسكري الليبي في دارفور، وميثاق الاخاء ومغالطات الغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، واخيرا اعلان حالة الطواريء. ومع استمرار تردّي الواقع السياسي والاقتصادي وتصاعد الحرب الاهلية في الجنوب كشفت مجلة الدستور اللندنية عن لقاء ثلاثي عقد في لندن ضم زعماء احزاب الامة والاتحادي والجبهة، تم فيه الاتفاق علي توسيع قاعدة الحكم بأبخال الجبهة الاسلامية القومية في الائتلاف الحاكم، وذلك اثر وساطة قام بها بعض رجال الاعمال السودانيين، المعروفين بدورهم في مصالحه ١٩٧٧ وهندسة التوازنات السياسية السودانية، وربطت بين هذا اللقاء وزيارة قام بها شوشتر كروكر، مساعد وزير الخارجية الامريكية للشؤون الافريقية، لخرطوم خلال تلك الفترة في إطار ضغوط امريكية لدفع السودان للمشاركة في مناورات النجم الساطع واعادة العمل باتفاقيات عسكرية عقدت اثناء فترة الحكم المايوي، مقابل وعود بعون اقتصادي طويل المدي واقناع جون قرنق بالاستجابة للحوار والحل السلمي عن طريق مجلس الكنائس الافريقي والعالمي^(١٣٩).

وفي هذه الظروف التي تميزت بالركود وضعف الاداء الحكومي وتصاعد خلافات الحزبين الحاكمين، تفجرت أزمة استقالة محمد الحسن عبد الله يسن من عضوية مجلس رأس الدولة في يوليو ١٩٨٧، بعد شهر واحد تقريبا من تكوين الحكومة الائتلافية الثانية. وكان الحدث مفاجئاً لقيادات حزب الامة، لأن الاستقالة لم تكن بسبب خلافات في المجلس بل بسبب خلافات وصراعات وسط الاتحاديين، كان محمد الحسن عنصراً أساسياً فيها. وتحولت الاستقالة الي أزمة سياسية عنيفة كانت تؤدي الي انهيار الائتلاف الحاكم. وفي هذا

الخصوص يقول الصادق المهدي: «كان علي الحزب الاتحادي أن يختار خلافا للمعضو المستقيل بالاتفاق مع حزب الأمة. وفي غيبة رئيس الوزراء وزعيم الاتحادي الديمقراطي اختار المكتب السياسي للحزب د. احمد السيد حمد لمقعد رأس الدولة الشاغر. ولكن اجهزة حزب الأمة رفضت ترشيحه لأنه سادن شغل منصب مستشار للطاغية نميري، ومعروف بعدائه لحزب الأمة. وياء علي نك طلب من الحزب الحليف ترشيح شخص آخر لكنهم رفضوا وتمسكوا بمرشحهم، وقرروا فصل أي اتحادي يتقدم لترشيح نفسه. وعندئذ قرر حزب الأمة أن يرشح شخصا مستقلا. فأرسل الي الجزولي دفع الله، محمد يوسف مضوي، وميرغني النصري، اعتذر الاول والثاني ووافق الثالث. وعند الترشيح والتصويت في الجمعية التأسيسية سقط احمد السيد حمد وفاز ميرغني النصري. نتيجة لذلك أعلن الحزب الاتحادي فض الائتلاف. وهكذا نشأت أزمة سياسية من لاشيء، عرضت الائتلاف الي هزّة كادت تطيح بالعلاقة بين الحزبين لولا حكمة القيادتين»^(١٣٠).

الواقع أن ردود الفعل كانت متباينة. فمئذ البداية رفض حزب الأمة ترشيح احمد السيد حمد بحجة انه سادن. وشرح الصادق المهدي، في مؤتمر صحفي عقده في ٨ اغسطس ١٩٨٧ تعريف السادن، حسب ما جاء في مذكرة التفاهم بين الحزبين، «بأنه الشخص الذي استغل موقعه السياسي لايذاء الآخرين أو نال ترقية غير مستحقة أو اشترك في جهاز الامن وشارك في متابعة المواطنين والاضرار بهم أو قام بعذيب عناصر المعارضة الوطنية أو اثرى نتيجة محاباة. وأكد أن احمد السيد كان في موقع سياسي رفيع في ظل النظام المايوي، وكان يهاجم المعارضة الوطنية هجوماً عنيفاً، وبذلك وقع في طائلة البند الاول من مذكرة التفاهم. كما انه ظل يهاجم حزب الأمة وتحالف حزبي الأمة والاتحادي»^(١٣١). وبعد جلسة الترشيح أعلن سيد احمد الحسين، نائب الامين العام للحزب الاتحادي، أن ما حدث يعني فض الائتلاف من جانب حزب الأمة^(١٣٢) وجاء رد حزب الأمة بالدعوة لتكوين حكومة قومية تشارك فيها الجبهة، وتكون لجنة برئاسة تاج الدين، عضو مجلس رأس الدولة، لاستطلاع آراء القوي السياسية المختلفة ومعرفة مقترحاتها حول مستقبل الحكم في البلاد. وهكذا تطورت مسألة انتخاب العضو الخامس لمجلس رأس الدولة الي أزمة سياسية فتحت الباب لكل الاحتمالات، ففي اغسطس أعلن زعيم الحزبين فض الائتلاف واستمرار المشاورات بينهما لتحديد مستقبل الحكم حتي ٧ سبتمبر، واتفقا علي استمرار الحكومة وانعقاد الجمعية التأسيسية وسحب قانون الطوارئ وتعديله ليشمل فقط مواجهة النهب المسلح والتخريب والسوق الاسود^(١٣٣). وبعد الاجتماع صرح الصادق المهدي بأن حزب الأمة يعمل لتكوين حكومة قومية لفترة وبرنامج محددين وأن تشكيل هذه الحكومة سيكون قبل نهاية الفترة المحددة للمشاورات، أي خلال اسبوعين تقريبا^(١٣٤). وبذلك تأكد فقدان الحزبين الحاكمين لمصداقيتهما امام الجماهير،

كما تاکد منذ تلك اللحظة ان وجودهما في کراسي الحكم أصبح يمثل القضية الاساسية وليس مواجهة المشاكل المتراكمة والمتفاقمة في البلاد، وذلك بسبب تركيبة القيادة السياسية للحكومة الائتلافية التي لايمكنها من التبني الكامل لشعارات واهداف الانتفاضة ولا من الصمود أمام ضغوط القوي المعادية للدخلية والخارجية الهادفة للانقلاب علي تلك الاهداف والشعارات والقضاء علي قوي الانتفاضة نفسها. في هذا الاطار ظلت دوائر وسط الاتحاديين تؤكد ان فض الائتلاف يشكل خطرا علي الديمقراطية ومستقبل السودان^(١٣٥). وذلك في اشارة واضحة الي تنامي اتجاة وسط حزب الأمة، يقوده رئيس الوزراء نفسه، يحاول توسيع الائتلاف باشارك الجبهة، وربما باستبعاد الاتحاد الديمقراطي. وهذا ما دفع التجمع النقابي الي دعوة كل القوي السياسية والنقابية لمناقشة الوضع السياسي انطلاقا من ان اي حديث حول شكل الحكم يجب ان ينطلق من موثيق وأهداف الانتفاضة وقواها ممثلة في قوي التجمع الوطني^(١٣٦). وفي الوقت نفسه اعلن التجمع الوطني ان عجز الحكومة الائتلافية والقصور في اداء الجمعية التأسيسية ومشكلة انتخاب العضو الخامس في مجلس رأس الدولة هي مجرد مظاهر للازمة السياسية في البلاد الناتجة بشكل رئيسي من ابتعاد حكومة الائتلاف عن اهداف وشعارات الانتفاضة وانشغالها بالمكاسب والمغانم الحزبية الضيقة. وفي ١٧ اغسطس سلم التجمع النقابي مذكرة حول الازمة السياسية وطريق الخروج منها، وقعتها ٤٤ نقابة، للجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء تناولت اسباب فشل الحكومة الائتلافية في الفترة السابقة، المتمثلة في عجزها عن تصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية القانونية، الامر الذي ادي الي انتعاش النشاط الطفيلي والسوق الاسود والندرة، وبالتالي مضاعفة اعباء المعيشة ومعاناة جماهير الشعب^(١٣٧). وانتقدت المذكرة عدم اتخاذ الحكومة لأي خطوة حول الفساد المصرفي بعد اكتمال التحقيق قبل ستة شهور وعدم جديتها في ايقاف الحرب الاهلية والسير في طريق السلام، طالبت بتنفيذ اعلان كوكودام والالتزام بميثاق الانتفاضة ومقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني والغاء قوانين سبتمبر واصدار قانون انتخابات ينص علي تمثيل القوي الحديثة وانتهاج سياسية خارجية تراعي مصالح البلاد العليا. وأكدت المذكرة، في النهاية، علي وقوف الحركة النقابية بجانب القضايا الوطنية الكبرى^(١٣٨). هذه المطالب كانت، في الواقع، تمثل مطالب قوي الانتفاضة عمومها، لذلك وجدت تأييدا واسعا وسط مختلف الاحزاب والنقابات وجماهير الشعب.

وفي الجانب الآخر عملت الجبهة الاسلامية علي تآزيم الوضع السياسي وتوسيع الخلافات بين الحزبين وفي داخلهما بهدف فض الائتلاف واعادة ترتيب مؤسسات الحكم، وذلك عن طريق ترسانتها الاعلامية وتحريك امتدادتها داخل حزبي الائتلاف. وتقول وقائع جلسة الجمعية التأسيسية لانتخاب العضو الخامس لمجلس رأس الدولة ان الجبهة وقفت

بثقلها وراء انتخاب ميرغني التصري، مرشح حزب الأمة، رغم ما بينها وبينه من خلافات سياسية واسعة^(١٣٦). بجانب كل ذلك ظلت زعامات الجبهة تشارك في المشاورات والمناورات الجارية حول تحديد شكل الحكم مع حزبي الأمة والاتحادي وتقدمت بمشروع ميثاق لحكومة قومية تضمن برنامجا اقتصاديا وتوجها محددا حول مشكلة الجنوب واصدار قوانين اسلامية بديلة لقوانين سبتمبر خلال شهر واحد من تكوين الحكومة^(١٣٧).

ويعد مشاورات ومناورات امتدت لأكثر من شهرين اعلن رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي عقده صباح ٨ سبتمبر، عن اتفاق الحزبين علي استمرار الائتلاف القائم وتمديد فترة المشاورات السياسية لتحديد شكل الحكومة القائمة. وهو حل وسط يعكس اصرار الاتحاديين وتمسكهم بالائتلاف القائم ورغبة الصادق المهدي في اجراء ترتيب جديد للقوي يشرك الجبهة الاسلامية^(١٣٨). وبدلا من الحديث حول ازمة الحكم ركز رئيس الوزراء معظم وقت مؤتمره الصحفي في الهجوم علي التجمع النقابي والرد علي مذكرته التي رفعها للجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء. وركز انتقاداته لمحتويات المذكرة علي النقاط التالية: - المذكرة حوت خلطا كبيرا حول مفهوم الديمقراطية ودور الحركة النقابية في ظل النظام الديمقراطي.

- انها غير موضوعية في تناولها للاداء الحكومي لأنها ركزت علي السلبيات وتجاهلت الايجابيات.

- تبنت افكارا وشعارات حزبية، بل تبنت اتجاها حزبيا معينا ليس هو اتجاه الاغلبية.

- انها غير موفقة في توقيتها واسلوبها، وقدمت للرأي العام قبل ان توصل الي الجهات المعنية.

- تبنت المذكرة الحل السلمي لمشكلة الجنوب دون ان تدين حركة جون قرنق او ان تراعي المصالح الوطنية العليا.

- نادت المذكرة بتمثيل القوي الحديثة وهذا الموضوع لم يرد في ميثاق الانتفاضة.

وبهذا الهجوم العلني فتح رئيس الوزراء ، لأول مرة معركة ضد التجمع النقابي وعموم قوي الانتفاضة بعد ان كان يوجه معارك طوال العامين السابقين ضد الجبهة الاسلامية القومية . واتخذ هذا الهجوم اهمية استثنائية لأن التجمع النقابي من القوي الاساسية الموقعة علي ميثاق الانتفاضة، ولأن الهجوم جاء في وقت يبحث فيه رئيس الوزراء نفسه عن طريق لاشراك الجبهة في الائتلاف الحاكم . لذلك جاء رد التجمع النقابي واضحا وعلنيا وسريعا علي لسان اسحق القاسم شداد، سكرتير نقابة المحامين ، الناطق الرسمي باسم التجمع مؤكدا علي النقاط الآتية^(١٣٩): -

* ان رئيس الوزراء خصص معظم وقت مؤتمره الصحفي للرد علي مذكرة التجمع في الوقت الذي كنا، كغيرنا من المواطنين، نتوقع ان يركز المؤتمر علي أزمة الحكم وكيفية الخروج منها والتصدي لقضايا السلام والحرب الاهلية والازمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد.

* ان التجمع رفع مذكرته للجمعية التأسيسية في شكل لقاء موسع ضم معثلي النقابات الموقعة علي المذكرة ورئيس الجمعية ونائيه وزعيم الاغلبية، وذلك بهدف تأكيد ان التجربة الديمقراطية القائمة هي ثمرة كفاح طويل نُوِّج بانتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، وكان للتجمع النقابي دور مشهود فيه، وايضاً لتأكيد تقديرنا للجمعية التأسيسية واجهزتها رغم اختلاف الآراء. وفي الوقت نفسه ارسلنا نسخة من المذكرة لكل من مجلس راس الدولة ومجلس الوزراء، ولم تنشر المذكرة في الصحف الا بعد عدة ايام من وصولها الي الجهات المعنية. ومع كل ذلك لانري عيباً في المناقشة العلنية والمفتوحة لمحتويات المذكرة، لان القضايا التي اثارها هي قضايا عامة تهّم اهل السودان، كما ان التجمع النقابي ليس جمعية سرية بل هو تجمع نضالي علني له دوره في الحياة العامة في البلاد.

* ان الازمة السياسية القائمة ليست وليدة لمذكرة التجمع النقابي او غيره، بل هي نتاج الفشل في تكوين حكومة فاعلة وقادرة علي تحقيق برنامجها الملن وعلي السير في طريق السلام وتحمل مسؤولية البناء الوطني. لذلك فان المؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء هو فقط محاولة لصرف الرأي العام عن حقيقة الازمة السياسية ومحاولات رئيس الوزراء وحزبه لمهادنة بقايا مايو وفتح الطريق لمشاركتها في الحكم محاولة قطع شعرة معاوية مع التجمع النقابي، وهي جوهر المؤتمر الصحفي، تؤكد حقيقة سعي رئيس الوزراء لخلق مناخ ملائم لاقسام السلطة مع القوي المعاوية للانتفاضة واهدافها وقواها.

* ناشد التجمع النقابي كافة قوي الانتفاضة في نقابات العاملين ووسط الاحزاب السياسية، وخاصة وسط حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي ونواب الجمعية التأسيسية، التحلي باليقظة والحذر والتمسك بمواثيق الانتفاضة والعمل علي ترسيخ اهدافها وشعاراتها وعدم الانجرار وراء اى معارك جانبية تخدم، في النهاية، الجهات التي تستهدف الانتفاضات علي قوي الانتفاضة. هكذا فتح رئيس الوزراء معركة اعلامية مكشوفة مع التجمع النقابي، وعموم قوي الانتفاضة، لان ما طرحته مذكرة التجمع كان يمثل وجهة نظر قوي الانتفاضة وسط النقابات والاحزاب السياسية. ويبدو ان ذلك هو الذي دفع الناطق الرسمي باسم التجمع النقابي لوصف هجوم رئيس الوزراء بانه « محاولة لقطع شعرة معاوية مع التجمع» في اشارة واضحة لتبرم الصادق المهدي وغضبه من المعارضة الواسعة التي قادتها قوي الانتفاضة ضد توجهاته لاشراك الجبهة الاسلامية القومية في الائتلاف الحاكم. ولذلك اتخذت هذه المعركة اهمية استثنائية في المجري العام لحركة الصراع

السياسي والاجتماعي في البلاد. فقد أدت الي فوز قوي الانتفاضة لدخل حزبي الامة والاتحادي، وتوطيد تحالفها مع قوي الانتفاضة الاخرى السياسية والنقابية، وفي الوقت نفسه راحت النقابات تصعد من اضراياتها ومطالبتها بهدف الضغط علي رئيس الوزراء لاجباره علي التخلي عن فكرة اشراك الجبهة في الحكم، ولتحقيق مطالب نقابية فرضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين^(١٤). من هنا شهدت الفترة اللاحقة موجة واسعة ومتواصلة من الاضرابات والمطالبات النقابية، شملت نقابات الخطوط الجوية السودانية والمعلمين والزراعيين وعمال السكة حديد والكهرياء والمياه وغيرها. وفي هذا الاطار وجد اضراب واعتصام نقابات سودانية تضامنا نقابيا واسعا، حيث وقعت مع مطالبها اكثر من ٧٢ نقابة، وذلك باعتبار ان ما كانت تواجه هذه النقابات هو بداية لتصفية مؤسسات القطاع العام وتشريد العاملين فيها تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي. ونفس هذا التضامن الواسع وجدته نقابة المعلمين. ولذلك انفعل رئيس الوزراء وعقد مؤتمرا صحفيا شن فيه حملة شعواء علي الحركة النقابية واتهمها بالعبث بالقانون وعدم مراعاة ظروف البلاد وعلن انه قد فُوض وزراء تفويضا كاملا للتصدي لما وصفه بالعبث بالقانون دون أي رحمة، وردت عليه النقابات بانها تناضل من اجل مطالب وحقوق مشروعة وان الاضراب هو سلاحها لتحقيق مطالبها في وجه تعنت الحكومة^(١٥). وفي مواجهة هذه الحملة الظالمة وجدت للحركة النقابية تاييد ودعم قوي الانتفاضة واحزاب التجمع الوطني التي حذرت الحكومة من الصدام مع النقابات ومحاولة التعامل معها باساليب استخدمتها سلطات النظام المايوي ولم تنجح في ارباب الحركة النقابية، ودعتها الي الاعتماد اسلوب المفاوضات بدلا من اساليب العنف والقمع السياسي والقانوني، وتنبئها الي أن المطالب النقابية مطالب مشروعة في ظروف تدهور الاوضاع الاقتصادية وتزايد معدلات التضخم والارتفاع الجنوني في الاسعار، خاصة بعد خضوع الحكومة لشروط صندوق النقد الدولي^(١٦). وبجانب هذه الموجة الواسعة من الاضرابات والمطالبات واصلت قوي الانتفاضة، بما في ذلك مراكزها داخل حزبي الامة والاتحادي، ضغوطها ضد اشراك الجبهة في الحكم وتراجع رئيس الوزراء وحكومته عن اهداف برنامجها المعلن، ونجحت في هدفها بفضل وحدتها وتماسكها، وبسبب تمسك الاتحادي الديمقراطية والاحزاب الجنوبية وبوائر مؤثرة وسط حزب الامة بمواقفها السابقة. وبذلك اجبر رئيس الوزراء علي التراجع، وفشلت الجبهة في تحقيق هدف المشاركة. والواقع انها كانت حذرة في تحركها ومدركة، منذ البداية، لتأثير هذه الضغوط. فقد اشارت جريدة الراية في وقت مبكر الي «ان الحوار للتواصل الي منهج قومي للحكم لن يرضي الاقليات من قبائل اليسار والعملاء. وهامى تحركاتهم في التجمع قد بدأت لاحتباط فرص التفاوض

والوفاق الوطني خدمة لاعداء الوطن^(١٣٩). وعندما يفست من مناورات الحزبين، اعلنت انسحابها من المشاورات بحجة تعنت الاتحاديين واشترطهم اشراك قوى اليسار فى أى اتفاق حول الحكم القومى. وإذا كان رئيس الوزراء قد فشل، للمرة الثانية، فى اشراك الجبهة فى الحكم فإن ذلك لم ينه أزمة الائتلاف بل حولها الى أزمة ممتدة تمثلت فى استمرار خلافات الحزبين حول قضايا الحرب الاهلية وعملية السلام والسياسة الخارجية والاصلاح الاقتصادى، وفى توتر علاقاتهما واتساع صراعات الكتل والاجنحة فى داخلها، وفى تمسك رئيس الوزراء بإصراره على الابتعاد عن قوى الانتفاضة والتقارب مع الجبهة الاسلامية. وازداد ضغط هذه الخلافات والصراعات نتيجة لثلاثة عوامل هامة، هى:-

أولاً: تصاعد موجة العداء والصراع بين الجبهة والاتحادى الديمقراطى بسبب دور الأخير فى ابعادها عن المشاركة فى الحكم، ورواسب معركة الانتخابات السابقة.

ثانياً: نجاح الاحزاب الجنوبية فى توحيد صفوفها حول قضايا الجنوب وتوصلها الى خطوط مشتركة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك نتيجة لتزايد احساسها بمأسى الحرب الاهلية وسط سكان الاقليم الجنوبى، ولشعورها بعدم جدية الحكومة الائتلافية وأصرار الاحزاب الحاكمة على تهميش السياسيين الجنوبيين.

ثالثاً: تصاعد انتقادات قوى الانتفاضة وسط الاحزاب السياسية والحركة النقابية لتوجهات الصادق المهدي وبعض قيادات حزبي الأمة والاتحادى لتراجعهم عن برنامجهم المعلن والتقارب مع الجبهة الاسلامية القومية. ووصلت هذه الانتقادات ذروتها بانعقاد مؤتمر تداولى لقوى الانتفاضة فى مدينة ودمنى، شارك فيه ٨١ مندوباً من مختلف الاحزاب والنقابات ومن ضمنها حزب الأمة نفسه. وجاء فى بيانه الختامى "إن الازمة السياسية الراهنة ناتجة من أن الحكومات التى تولت مقاليد الحكم بعد الانتفاضة، خاصة الحكومة الائتلافية، قد ادارت ظهرها لكل آمال وتطلعات الجماهير، وعملت على تمكين أعداء الانتفاضة وتثبيت أقدامها فى مواقع ركيزة سياسياً واقتصادياً. والمحاولات الجارية، طوال العام المنصرم، لإشراك الجبهة الاسلامية فى حكومة قومية تنطوى على خطر حقيقى يهدد مكاسب جماهير الانتفاضة". ودعى البيان جماهير حزبي الأمة والاتحادى إلى ممارسة دورها فى مواجهة هذا الخطر^(١٤٠)

وهكذا تفاعلت هذه العوامل، مجتمعة مع ضغوط الحرب الاهلية المتصاعدة والأزمة الاقتصادية المتفاقمة لتؤدى إلى حل الحكومة الائتلافية الثانية فى منتصف مارس ١٩٨٨ وفتح الطريق لتكوين حكومة جديدة.

انتصار الفئات الطفيلية:-

وصف مراسل مجلة الدستور فى الخرطوم، الوضع السياسى فى الشهور الأولى من عام ١٩٨٨ بالكلمات الآتية: لقد دخل السودان فى منعطف حرج.. فالارث المايوى لا يزال قائماً فى تشريعاته وسياساته الاقتصادية، والوحدة الوطنية مهددة بتصاعد الحرب الأهلية وإتساعها، والتخبط فى السياسات الاقتصادية يفاقم من تردى الارضاع المعيشية، وحالة الاحباط العام تتسع وسط مختلف فئات الشعب. والتحدى الذى يواجه الحكومة الائتلافية وقياداتها السياسية هو: هل تحسم أمورها وتواجه مشاكل البلاد بحزم ومسؤولية أم إنها ستظل مشغولة بصراعاتها الحزبية والطبقية والشخصية الضيقة، لتفتح الطريق لإنهيار التجربة الديمقراطية الثالثة؟ هذا ما تكشفه لنا الأيام القائمة". وفى نفس العدد تحدثت المجلة عن احتمالات تعديل وزارى كبير ومفاوضات لتوسيع قاعدة الحكم. وهكذا وصلت الأزمة الممتدة إلى نهايتها بخطاب قصير وجهه رئيس الوزراء للجمعية التأسيسية فى ١٥ مارس ١٩٨٨، طلب فيه إعادة تفويضه لتشكيل حكومة موسعة على أساس برنامج جديد، حذّره فى سبع نقاط أساسية. وبذلك أنفتح الطريق لصعود قوى الطفيلية والجبهة الإسلامية إلى كراسى الحكم فى الحكومة الائتلافية الثالثة، التى أطلق عليها حكومة الوفاق الوطنى ودخلت البلاد فى طور جديد من الأزمة السياسية الممتدة فماذا طرح الصادق المهدى فى خطابه وإلى أين أراد أن يقود البلاد؟ فى خطابه والبرنامج الذى طرحه أمام الجمعية التأسيسية برزت بعض المؤشرات والاتجاهات الجديدة والخطيرة، تمثل أهمها فى الآتى:-

-ان الخطاب والبرنامج تجاهلا، تجاهلاً كاملاً برنامج ومواثيق الانتفاضة وشعاراتها وأهدافها الأساسية التى كانت فى معظمها مضمنة فى برنامج الحكومة الائتلافية السابقة.

- تجاهل البرنامج القضايا الأساسية التى كانت تعاني منها البلاد، وفى مقدمتها الحرب الأهلية فى الجنوب، والأزمة الاقتصادية التى استقطلت وامتدت أثارها إلى كل بيت، وحماية التجربة الديمقراطية بتصفية آثار مايو السياسية والقانونية، وإعادة التوازن للسياسة الخارجية إنطلاقاً من المصالح الوطنية العليا وسياسة حسن الجوار والتزامات السودان العربية والأفريقية والدولية. هذه القضايا لم تجد اهتمام الخطاب رغم تأثيرها البارز فى الأزمة الوطنية الشاملة التى أصبحت تعيشها البلاد منذ منتصف ١٩٨٧.

- فتح الخطاب الباب للجبهة الإسلامية القومية، ممثلة الفئات الطفيلية التجارية

والمصرفية، للمشاركة فى الحكم من موقع قوى تحت غطاء اللوفاف الوطنى وتوسيع قاعدة الحكم.

لم يخف رئيس الوزراء فى خطابه تبرمه من مختلف اشكال المعارضة السياسية التى اتاحتها الحريات العامة للنصوص عليها فى الدستور الانتقالى، فهناك فقرات واضحة فى الخطاب إستهدفت تقييد حرية النشاط النقابى والتنظيم الحزبى وحرية الصحافة من خلال ما أسماه الخطاب بقانون تنظيم الاحزاب والعقد الاجتماعى بين النقابات والحكومة وأصحاب العمل وقانون الصحافة والطبوعات الجديد.

هذه هي أبرز التحولات التى ظهرت فى خطاب الصانق المهدى أمام الجمعية التأسيسية فى منتصف مارس ١٩٨٨. وهى تمثل، فى عمومها إطاراً عاماً لبرنامج متكامل ومخرجاً لازمة الحكومة الائتلافية بالارتداد على خطها المعلن لمصلحة فئات الرأسمالية الطفيلية وعموم قوى الانفتاح الاقتصادى.

كذلك فإن البرنامج تهرّب من مواجهة أزمة الحكومة الائتلافية وأسبابها الحقيقية إلى الحديث عن توسيع قاعدة الحكم وصياغة برنامج جديد. فقد بدأت الأزمة السياسية فى أغسطس ١٩٨٧ بمعارضة حزب الأمة لتشريع أحمد السيد حمد لمقعد مجلس رأس الدولة، بحجة إنه كان من سنة النظام المايوى، وانتهت فى مارس ١٩٨٨ بطلب رئيس الوزراء إعادة تفويضه لتكوين حكومة جديدة موسعة تشترك فيها الجبهة الاسلامية القومية، التى ظلت تشارك فى الحكم المايوى طوال سنواته الثماني الأخيرة. وذلك يؤكّد أن أزمة حكومة الائتلاف لم تكن فى حاجة لبرنامج جديد أو لتوسيع قاعدتها، بل كانت فقط فى حاجة إلى المصادقية وربط القول بالعمل لتنفيذ برنامجها المعلن دون أى حساسيات أو حسابات لضغوط وإبتزاز الفئات الطفيلية ممثلة بالجبهة الاسلامية وبعض المراكز المؤثرة داخل حزبى الأمة والاتحادى، وذلك بالإضافة إلى الابتعاد عن الصراعات الحزبية والشخصية الضيقة والارتفاع إلى مستوى المسؤولية الوطنية. من هنا فإن موقف قوى الانتفاضة إستند إلى أن أزمة الائتلاف لا يمكن حلها خارج إطار قوى الانتفاضة ومواقفها وبرامجها الاساسية، ولا خارج إطار النظام الديمقراطى القائم، وذلك لأن الحكومة الائتلافية نفسها، والقوى السياسية التى تمثلها جاءت إلى كراسى الحكم باسم الانتفاضة وشعاراتها وبرامجها، لأن النظام الديمقراطى القائم يستمد مشروعيته وأساس وجوده وإستمراره من إنتفاضة مارس/ابريل وما طرحته من مبادئ وبرامج. أما القفز فوق هذه الحقائق إلى حلول وهمية، فانه لن يؤدى إلا الى تفاقم الأزمة الوطنية الشاملة التى تعيشها البلاد. بيد أن رئيس الوزراء وقيادة حزبى الائتلاف بشكل عام، تجاهل كل هذه الحقائق وتراجع أمام ضغوط الأزمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة، وأجبرته صعوبات الحكم على الارتواء فى احضان القوى المايوية.

ولكن لماذا تراجع الصادق المهدي وقيادة حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى؟ لقد بدأ تراجع الصادق المهدي تدريجياً منذ انكساره الصريح فى الأزمة الوزارية الأولى فى مايو ١٩٨٧ ثم خلال الأزمة الثانية فى أغسطس من نفس العام، والتي امتدت حتى مارس ١٩٨٨. وخضع هذا التراجع إلى تفسيرات متعددة بعضها ركز على ضغوط الفئات الطفيلية وامتداداتها داخل حزب الأمة نفسه، وبعضها ركز على حساباته الذاتية لتحجيم الحزب الاتحادى، شريكه فى الائتلاف، وتطوير الجبهة الاسلامية من خلال توريطها فى مسؤولية الحكم.

ولكن الحصيلة النهائية تبقى أن للصادق المهدي قد أهدر فرصة حقيقية، ربما تكون الأولى والاخيرة، ليخل التاريخ كرمز وزعيم للوسط السياسى السودانى. فقد برز الصادق عندما تجاوب مع الآمال والتطلعات الكبيرة التى فجرتها إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ وسط الجماهير الشعبية الكادحة وسكان المناطق المهمشة فى الجنوب والغرب ووسط فئات الرأسمالية المنتجة ومجموعات المثقفين على السواء. وظهر ذلك فى برنامج الصحوة بشعاراته الوطنية والديمقراطية، وفى موقفه الواضح والعنيف ضد قوانين سبتمبر ١٩٨٢ وركائز النظام المايوى السياسية والاقتصادية والقانونية، وصراعه المتصل ضد بقايا مايو ممثلة فى الجبهة الاسلامية القومية طوال فترة الحكم الانتقالى ومعركة الانتخابات والسنة الأولى فى حكم الائتلاف. وبذلك تحول بالفعل إلى رمز وزعيم للوسط السياسى الذى أيقظه الخراب الاجتماعى والاقتصادى الواسع الذى خلفه النظام المايوى وفئات الرأسمالية الطفيلية التى نمت فى احضانه، واستفاد من غياب الزعامات الاتحادية للتقليدية والفوضى السياسية والتنظيمية التى كان يعيشها الحزب الاتحادى الديمقراطى، الممثل التقليدى للوسط السودانى. ولكن هذا الدور المرتبط بتحالف قوى الانتفاضة واهدافها وشعاراتها ابتعد عن الصادق المهدي بعد ابتعاد خياراته السياسية عن خيارات قوى الانتفاضة وشعاراتها. وظهر ذلك بشكل جلى فى انحسار شعبيته بشكل متزايد منذ نهاية ١٩٨٦، وفى توتر علاقاته مع التجمع النقابى وأحزاب اليسار منذ مارس ١٩٨٧، على أقل تقدير، وفى ابتعاد مجموعات المثقفين المستنيرين التى ساندت قيادته واتجاهاته الراديكالية داخل صفوف حزب الأمة أمثال البروفيسر محمد ابراهيم خليل، رئيس الجمعية التأسيسية، صلاح عبد الرحمن علي طه، زعيم الأغلبية فى الجمعية، مهدي أمين التوم، مهدي داؤد الخليفة، بكرى عديل، وآخرين وتركزت انتقادات هذه القوى لقيادة الصادق المهدي فى تراجعها عن وعده بتصفية آثار مايو السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأصراره على التقارب مع القوى المايوية وإفساح المجال لها للمشاركة فى الحكم. والبعض يرجع هذا التناقض فى شخصية الصادق المهدي إلى التناقض بين واقعة كزعيم طائفى تقليدى وطموحه لأن يصبح مفكراً ومجدداً إسلامياً مستنيراً. فطاول

فترة ما بعد الانتفاضة ظل يرواح بين هذين الموقفين. لكن مثل هذه الحالة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، بل لابد من حسم الاختيار والوصول إلى توفيقية ممكنة رغم صعوبة ذلك. فالصادق المفكر والمجدد الاسلامي المستنير يتحدث عن نهج الصحوه والقوى الحية والعقد الاجتماعي والمؤتمر الدستوري، في مقابل اسلام الطوارئ وببعية الزور الذي تمثله الجبهة الاسلامية، حسب تعبيراته. ويعد ايام يبرز الزعيم الطائفي التقليدي في الجزيرة ابا وودنوباوي يهدد القوى الحديثة بسيف العشر، يتحدث الاول عن كنس آثار مايو وإحالة قوانين سبتمبر ١٩٨٣ إلى مزلة التاريخ، ثم يعود الثاني ليبرر دخول بقايا مايو في الحكم بحجة ان الانتخابات أيدت الجبهة الاسلامية وهذا هو خيار الشعب !! وعندما تسلكه المعارضة عن الوزراء الذين اسقطهم الشعب، مثل وزير العدل ومعتمد العاصمة وغيرهم، يقول ان السقوط في الانتخابات لا ينهي الدور السياسي للانسان. . .

ولكن هذا التراجع لا يرتبط في الواقع بظاهرة بقطة الوسط في الحياة السياسية السودانية نفسها، ذلك لأن تراجع الصادق المهدي عن الاستمرار في مواقفه السابقة لم يؤد إلى نهاية هذه الظاهرة الناتجة، أساساً من ضخامة الخراب الاجتماعي والاقتصادي الذي خلفه النظام المايوي، والتحولت التي حدثت في تركيب الرأسمالية السودانية، وتدخل قبضة الزعامات الطائفية على الاحزاب التقليدية، وإتساع نفوذ الدوائر المستنيرة في داخلها خاصة وسط هيئاتها البرلمانية وقياداتها الوسطية. وهذا يوضحه لنا نجاح قوى الانتفاضة داخل حزبي الائتلاف في إفشال خطة الصادق المهدي لاشراك الجبهة الاسلامية في الائتلاف الحاكم خلال أزمة الائتلاف الأولى والثانية، والصعوبات الكبيرة التي واجهها داخل حزب الأمة بشكل خاص. ومع كل ذلك يمكننا أن نقول: أن تراجع الصادق المهدي، ومسايرة قيادة الاتحادى الديمقراطى له، لم يكن مفاجئاً، كما إنه لم يأت من فراغ لانه يرتبط بمجمل التطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها السودان بعد إنتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ وبطبيعة التركيبية الاجتماعية لقيادة حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى. ولذلك يمكن ارجاع هذا التراجع إلى العوامل الأساسية الآتية:-

- هناك أولاً سيطرة عناصر القيادة العامة للقوات المسلحة على السلطة في البلاد صباح السادس من ابريل ١٩٨٥ بإسم الانحياز لجماهير الشعب في إنتفاضتها، وذلك من خلال المجلس العسكرى الانتقالى بسلطاته التشريعية والتنفيذية. هذا الانحياز أوقف الانتفاضة في حدود إسقاط النظام المايوي وعرقل إمكانية تطورها إلى إنتفاضة حقيقية تجتث النظام المايوي من جذوره وتقيم نظاماً ديمقراطياً مستقلاً وقادراً على تلبية تطلعات أهل السودان. وطوال عام كامل وظَّف المجلس العسكرى الانتقالى السلطة في اتجاه المحافظة على الركائز السياسية والاقتصادية والقانونية للنظام

المايوى، وعلى القوى السياسية والاجتماعية المرتبطة به، بل تمكينها من استعادة انفاسها وللمعة صفوفها وفرض وجودها داخل أول جمعية تأسست بعد الانتفاضة بالإضافة إلى استمرار سيطرتها على مركز هامة فى جهاز الدولة ومواقع راكمة فى قطاعات الاقتصاد الوطنى، خاصة قطاعات التجارة والمصارف والخدمات. وكان لكل ذلك تأثيره البارز فى حركة الصراع السياسى والاجتماعى وتوازن القوى خلال الفترة اللاحقة.

- فكرة الحكومة القومية، بمعنى اشراك الجبهة الاسلامية فى حكومة إئتلافية تجمعها مع حزى الأمة والاتحادى وبعض الاحزاب الجنوبية، ليست جديدة. فقد طرحها المجلس العسكرى الانتقالى، وخاصة الفريق تاج الدين والفريق محمد ميرغنى، فى نهاية الفترة الانتقالية على زعامة حزى الأمة والاتحادى الديمقراطى، ثم بعد اعلان نتائج انتخابات ١٩٨٦ ومشاورات تكوين الحكومة الائتلافية الاولى. ويعد ذلك ظل حزب الأمة، خاصة الصادق المهدى، يطرح فكرة اشراك الجبهة فى كل مرة تشدد فيها أزمة حكم الإئتلاف طول عام ١٩٨٧ وبداية عام ١٩٨٨. ولكن كل هذه المحاولات فشلت بسبب غلبة نفوذ شعارات الانتفاضة فى الشارع السياسى وضغوط قوى الانتفاضة داخل وخارج حزى الأمة والاتحادى الديمقراطى. ومع ذلك لم تتوقف محاولات القوى السياسية المحلية والاقليمية والدولية صاحبة المصلحة فى احتواء الانتفاضة والانقضاض عليها، بل ظلت تواصل محاولاتها معتمدة فى ذلك، داخلياً على الارهاب الفكرى والسياسى بإسم الاسلام والشرعية السمحاء وعلى ترسانة اعلامية ضخمة بالإضافة إلى ضغوط فئات الرأسمالية الطفيلية التجارية والمصرفية، وخارجياً على الضغوط السياسية والاقتصادية، وساعدها فى ذلك تردد الحكومة الائتلافية فى تنفيذ برنامجها المعلن وتصفية أثر النظام المايوى فى المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية، وخضوعها للتعايش مع ركانته الاساسية. والواقع ان الحكومة الائتلافية لم تفشل فى تنفيذ برنامجها فحسب، بل فى ايقاف التدهور السياسى والاقتصادى والامنى والمحافظة على الهيكل التقليدى للمجتمع السودانى. وامام ضغوط الأزمة الوطنية الشاملة والمتفاقمة وصعوبات الحكم وظروف العزلة السياسية والشعور بالعجز والقصور الذاتى لم تجد قيادة الائتلاف الحاكم سوى الارتواء فى احضان بقايا مايو والخضوع لضغوطها وضغوط حلفائها فى الداخل والخارج. وفى هذا الاطار تتحمل قيادة الصادق المهدى المسؤولية الأولى، بحكم موقعه كزعيم لحزب الأمة وكرئيس وزراء لحكومة الائتلاف. وفى نفس الاتجاه ظلت صحيف الجبهة الاسلامية تتحدث عن حكومة السديين والطائفية طوال سنوات الحكومة الإئتلافية الأولى والثانية. ولكن مثل هذه

الأوصاف تقتقد الدقة والتحديد. وذلك لأن حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى هي احزاب تقليدية يقوم ببنائها على الزعامة الدينية والسياسية المرتبطة بنفوذ طائفى وقبلى كبير ويستند على القوى الاجتماعية المهيمنة فى المدن والأرياف (الفئات الرأسمالية، اصحاب المشاريع الزراعية، زعماء القبائل والادارة الاهلية والفئات العليا فى جهاز الدولة) والزعامة الدينية والسياسية تربطها مصالح إقتصادية وإجتماعية واسعة ومتداخلة مع هذه القوى، خاصة فى مجالات التجارة والعقارات والمصارف والزراعة .. ولذلك لا يمكن اختزال هذه الشبكة المعقدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى وصف مبتذل يحولها إلى علاقة سادة وعبيد. وإذا كانت القيادة السياسية والدينية لا تزال تحتل مكانة استثنائية فى هذين الحزبين فأن واقع الحال يشير إلى تخلخل قبضة هذه القيادة، وذلك بحكم تطورات الوعي الجماهيرى واتساع قاعدة الفئات الرأسمالية وتأثيرات الاحتكاك بالحركات السياسية الأخرى فى الداخل والخارج. ومن المهم هنا ملاحظة الصعوبات الكبيرة التى ظلت تواجه الصادق المهدى ومحمد عثمان الميرغنى فى إدارة الصراع السياسى داخل حزبي الأمة والاتحادى طوال سنوات فترة الديمقراطية الثالثة وعجزهما عن التخلص من العناصر المعارضة لخطهما السياسى بالفصل أو الأبعاد عن المراكز الهامة كما كان يحدث فى فترة الديمقراطية الأولى والثانية. المهم ان التركيبة الاجتماعية المحدودة لقيادة الحزبين، والنفوذ الكبير الذى ظلت تحتله الفئات الرأسمالية داخل اجهزتهما القيادية، هو الذى ظل يشد قيادة حزبي الائتلاف ويدفعها دفعا فى اتجاه التعايش والتصالح مع الركائز الاساسية الاقتصادية والسياسية والقانونية، للنظام المايوى وفى اتجاه الالتقاء والتحالف مع الجبهة الاسلامية القومية بشكل خاص، وذلك إنطلاقاً من قاعدة المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة والتوجه السياسى المشترك القائم على استغلال الاسلام والمتاجرة بالشريعة السمحاء. لذلك لم تجد قيادة حزب الأمة حرجاً فى ان تقول ان الاحزاب الثلاثة يجمعها تاريخ نضالى مشترك وتجربة عمل مشتركة طويلة، مشيرة إلى تحالفها بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤ واتفاقها حول مسودة دستور ١٩٦٨ وتجربتها المشتركة فى الجبهة الوطنية ١٩٧٧/٦٩ ومصالحة ١٩٧٧ مع النظام المايوى. وعلى أى حال، فإن تداخل وتشابك المصالح والتوجهات السياسية والاقتصادية بين قيادات هذه الاحزاب يمثل الأساس الموضوعى لالتفافها وتحالفها دون أن ينفى ذلك صراعاتها مع بعضها، وهذا لا يقلل من دور قوى الانتفاضة داخل حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى، كما أكد ذلك تطورات الواقع السياسى نفسه، لكنه فقط يؤكد الدور الحاسم للزعامة الدينية والسياسية المرتبطة بمصالح وتوجهات مركز الطائفة

وعلاقتها المباشرة وغير المباشرة وسط القوى المهيمنة، وخاصة الفئات الرأسمالية وبيروقراطية الدولة البيروقراطية. وهناك بالطبع اسباب وعوامل أخرى كان لها تأثير كبير في تسريع هذا التراجع والتحول في مواقف الصادق المهدى، وقيادة حزبي الائتلاف بشكل عام، تشمل الصراع التقليدي بين الختمية والانصار والتطلعات الذاتية للصادق المهدى وضغوط للصراعات الاقليمية العربية والافريقية.

هكذا، إذن، تفاعلت كل هذه العوامل لتدفع رئيس الوزراء إلى التراجع عن وعوبه بنصفية اثار مايو السياسية والاقتصادية والقانونية والانتقال إلى خندق التحالف مع القوى المايوية، ممثلة في الجبهة الاسلامية، وفتح الطريق امامها للمشاركة في الحكم. وبذلك انفتح الباب لتكوين الحكومة الائتلافية الثالثة، التي اطلق عليها حكومة الوفاق، وبرزت تحولات كبيرة في خارطة حركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد. فما هي طبيعة هذه الحكومة؟ وماذا كانت تمثل؟ وإلى أين اتجهت بالبلاد؟ الواقع انه لا حاجة لبراعة خاصة للتنبؤ باتجاهات مثل هذه الحكومة، لأن أزمة الحكومة الائتلافية الثانية ليست سوى نتاج لازمة الرأسمالية السودانية، وانضمام الجبهة الاسلامية يؤكد ان الرأسمالية المايوية هي الأكثر نشاطاً والأكثر تأثيراً في مسار السياسة الاقتصادية والقرار السياسي. ولهذا السبب نجحت في هزيمة الفئات الرأسمالية الأخرى. وبذلك أصبح الصادق المهدى، رئيس الوزراء كالمستجير من رمضاء الحكومة الائتلافية الثانية بنار الحكومة الائتلافية الثالثة التي اطلق عليها حكومة الوفاق الوطني.

هوامش الفصل الرابع

- ١- الراية، صحيفة يومية، الخرطوم، مايو ١٩٨٦.
- ٢- نفسه.
- ٣- الميدان، يونيو ١٩٨٦.
- ٤- الدستور ١٨/٨/١٩٨٦، يحيى محمد الحسين، حول خطاب الحكومة المنتخبة.
- ٥- نفسه.
- ٦- الراية.
- ٧- الدستور ١٨/٨/١٩٨٦، يحيى محمد الحسين.
- ٨- د محمد عمارة، الإسلام بين الطلعات والندى الدينية.
- ٩- الراية ٢٩/٤/١٩٨٦.
- ١٠- الدستور ١٨/٨/١٩٨٦.
- ١١- نفسه.
- ١٢- الهدف، يونيو ١٩٨٦.
- ١٣- نفسه.
- ١٤- دراسة نقابة عمال السكة حديد، ١٩٨٦.
- ١٥- الهدف، يونيو ١٩٨٦.
- ١٦- وثائق المؤتمر الاقتصادي ١٩٨٦.
- ١٧- الهدف ٥/١٠/١٩٨٦.
- ١٨- الميدان ٢٩/١٠/١٩٨٦.
- ١٩- الهدف ٣١/١٠/١٩٨٦.
- ٢٠- الراية ٥/١١/١٩٨٦.
- ٢١- الراية ١٦/١٠/١٩٨٦.
- ٢٢- الراية ١٠/١٢/١٩٨٦.
- ٢٣- الميدان ١٦/١٢/١٩٨٦.
- ٢٤- الراية ١٩/١/١٩٨٧.
- ٢٥- الراية ١٩/١/١٩٨٧.
- ٢٦- الراية ٩/٨/١٩٨٧.
- ٢٧- الهدف ٧/٩/١٩٨٧.

٢٨. الأيام ١٩٨٧/٤/٢٧.
٢٩. الميدان ١٩٨٧/٥/٨.
٣٠. الهدف ١٩٨٧/٥/٨.
٣١. الهدف ١٩٨٧/٦/١٠.
٣٢. الدستور ١٩٨٧/٦/١٨.
٣٣. الصداق المهدي الديمقراطية عائدة وراجعة، مصدر سابق، ص ١٥٢.
٣٤. الأيام ١٩٨٧/٤/٢٩.
٣٥. الهدف ١٩٨٧/٥/٥.
٣٦. الهدف ١٩٨٧/٤/٢٨.
٣٧. الأيام ١٩٨٧/٥/١٤.
٣٨. الهدف ١٩٨٦/١٠/٢٩.
٣٩. الهدف ١٩٨٧/٨/١٩.
٤٠. نفسه.
٤١. الراية ١٩٨٦/١٢/٢٢.
٤٢. الراية ١٩٨٦/١٢/٢٣.
٤٣. الراية ١٩٨٦/١٢/٢٧.
٤٤. الراية ١٩٨٧/١/١٩.
٤٥. الراية ١٩٨٧/١/١٣.
٤٦. الميدان ١٩٨٧/٣/٥.
٤٧. الهدف ١٩٨٧/٤/٣.
٤٨. الميدان ١٩٨٧/٣/٥.
٤٩. الدستور ١٩٥٧/٥/١٦.
٥٠. نفسه.
٥١. الهدف ١٩٨٧/١/٣.
٥٢. الميدان ١٩٨٨/٥/٦.
٥٣. الدستور ١٩٨٧/٧/٦.
٥٤. الميدان ١٩٨٧/١/١٩.
٥٥. الهدف ١٩٥٧/٥/١١.
٥٦. الأيام ١٩٥٧/٥/١١.

٥٧. الأيام ١٠/٤/١٩٨٧.
٥٨. الأيام ٥/١١/١٩٨٧.
٥٩. الأيام ١٠/٤/١٩٨٧.
٦٠. الهدف ١٠/٤/١٩٨٧.
٦١. الميدان ١٠/٥/١٩٨٧.
٦٢. الصادق المهدي: الديمقراطية عائدة وراجعة م. س ص ٦٠.
٦٣. تقرير مجلة الايكونوميست، السودان، يونيو ١٩٩٣.
٦٤. الصادق المهدي: الديمقراطية... م. س. ص. ٥٩.
٦٥. العرض الاقتصادي ١٩٨٩.
٦٦. نفسه.
٦٧. تقرير مجلة الايكونوميست، مصدر سابق.
٦٨. الثقافة الوطنية، م. س.، العدد ٣/١٩٨٩ ص ١٢٨ - ١٢٩.
٦٩. الصادق المهدي، م. س.، ص ١٢٨.
٧٠. نفسه، ص. ١-٢ - ١-٤.
٧١. الثقافة الوطنية، م. س.، العدد ٤/١٩٨٩ ص ١١، حوار مع د عبد الرحمن أبوزيد.
٧٢. نفسه.
٧٣. الثقافة الوطنية، م. س.، العدد الأول / ١٩٨٨، ص ٧ حوار مع د عبد الله علي إبراهيم.
٧٤. الدستور ٤/٤/١٩٨٧.
٧٥. الميدان ٤/٤/١٩٨٧.
٧٦. الهدف ٤/٢٣/١٩٨٧.
٧٧. الميدان ٧/٥/١٩٨٧.
٧٨. الميدان ٨/٥/١٩٨٧.
٧٩. الهدف ٥/١٤/١٩٨٧.
٨٠. الميدان ٩/٢٤/١٩٨٧.
٨١. الهدف ٩/٢٩/١٩٨٧.
٨٢. الهدف ١١/٦/١٩٨٧.
٨٣. الرؤية ٩/٢٩/١٩٨٧.
٨٤. الميدان ٩/٢٢/١٩٨٧.
٨٥. الهدف ٨/١٦/١٩٨٧.

٨٦. الدستور ١٩٨٧/١/٩.
٨٧. نفسه.
٨٨. نفسه.
٨٩. الهدف ١٩٨٧/١١/١٣.
٩٠. حيدر طه: الإخوان والعسكر، م. س.، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.
٩١. الدستور ١٩٨٨/١/١١.
٩٢. حيدر طه، م. س.، ص ٢٣١ - ٢٣٢.
٩٣. نفسه، ص ٢٣٢.
٩٤. الهدف ١٩٨٧/١٢/٢٥.
٩٥. الثقافة الوطنية، م. س.، العدد ١٩٨٨/٣ ص ٣٧، حوار مع د. حماد بقاوي.
٩٦. نفسه.
٩٧. الدستور ١٩٨٧/٥/٢٥.
٩٨. الصادق المهدي، الديمقراطية عائدة...، م. س.، ص ١٢٥.
٩٩. د. فضل الله علي فضل الله، الديمقراطية في السودان، للقاهرة، ١٩٩٠.
١٠٠. حيدر طه: م. س.، ص ١٨٥.
١٠١. الدستور ١٩٨٧/٦/١٥.
١٠٢. ورد في: عرض السيد الكرسني، أزمة التطور الوطني في السودان، قضايا دولية، العدد ١٨٧، ١٩٩٣.
١٠٣. الصادق المهدي، م. س.، ص ١٤ - ١٥.
١٠٤. الأيام ١٩٨٧/٥/٨.
١٠٥. الصادق المهدي، م. س.، ص ١٣ - ١٤، ٢٥.
١٠٦. الميدان، أبريل ١٩٨٧.
١٠٧. الأيام ١٩٨٧/٥/١٧.
١٠٨. الميدان ١٩٨٧/٣/٢٨.
١٠٩. الهدف ١٩٨٧/٤/٢٥.
١١٠. الميدان ١٩٨٧/٥/١٥.
١١١. الأيام ١٩٨٧/٥/٢٦.
١١٢. الأيام ١٩٨٧/٥/١٥.
١١٣. للهدف ١٩٨٧/٥/١٧.
١١٤. الأيام ١٩٨٧/٥/٢١.

١١٥. الميدان ١٩٨٧/٦/٤.
١١٦. حيدر طه: م. س.، ص ٢٠٦.
١١٧. الدستور ١٩٨٧/١١/١٩.
١١٨. الأيام ١٩٨٧/٦/٥.
١١٩. نفسه.
١٢٠. حيدر طه: م. س.، ص. ٢٠٧.
١٢١. الصانق المهدي: الديمقراطية...، م. س. ص ٩٨.
١٢٢. حيدر طه: م. س.، ص. ٢٠٤.
١٢٣. الهدف ١٩٨٧/١/١٧.
١٢٤. الدستور ١٩٨٧/٥/٤.
١٢٥. الميدان ١٩٨٧/٦/٥.
١٢٦. الدستور ١٩٨٧/٨/١٨.
١٢٧. الميدان ١٩٨٧/٧/٣٧.
١٢٨. الهدف ١٩٨٧/٧/٣٠.
١٢٩. الدستور ١٩٨٧/٨/١٠، بكري محمد خليل، أزمة الحكومة الائتلافية والركود السياسي.
١٣٠. الصانق المهدي: الديمقراطية...، م. س.، ص. ٢٤ - ٢٥.
١٣١. الأيام ١٩٨٧/٧/٩.
١٣٢. الميدان ١٩٨٧/٩/١٠.
١٣٣. الهدف ١٩٨٧/٨/٢٣.
١٣٤. الميدان ١٩٨٧/٨/٢٤.
١٣٥. الميدان ١٩٨٧/٨/١٦.
١٣٦. الميدان ١٩٨٧/٨/٢٠.
١٣٧. الهدف ١٩٨٧/٨/٢٠.
١٣٨. الهدف ١٩٨٧/٨/٢٧.
١٣٩. حيدر طه: الاخوان والسكر، م. س.، ص ٢١٠.
١٤٠. للرأية ١٩٨٧/٨/٢٠.
١٤١. للهدف ١٩٨٧/٩/٩.
١٤٢. نفسه.
١٤٣. للهدف ١٩٨٧/٩/١٣.

١٤٤- حيدر طه: الاخوان... م. س. ص ٢١٢ - ٢١٣.

١٤٥- الدستور - ١٩٨٧/١١/٢٠.

١٤٦- الهدف ١٩٨٧/١١/٢٢.

١٤٧- الرؤية ١٩٨٧/٨/٢٠.

١٤٨- الميدان ١٩٨٨/٤/١٤.

الفصل الخامس

حكومة الوفاق ومأزق الإسلام السياسي

في بداية ١٩٨٨ وصلت أزمة الحكومة الائتلافية الثانية إلى مرحلة الانفجار، بعد أن فشلت لجنة التنسيق المشتركة بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، ولقاءات الصداق المهدي ومحمد عثمان الميرغني في التوصل إلى اتفاق مقبول حول خلافاتهما الخاصة باقتسام السلطة والسياسات العامة للدولة. وفي صباح ١٥ مارس فجر رئيس الوزراء الموقف بخطاب في الجمعية التأسيسية، تحدث فيه عن إيجابيات وسلبيات حكومته خلال الفترة السابقة وطرح برنامجا من سبع نقاط للفترة المتبقية من عمر الجمعية، وطلب تفويضه لتكوين حكومة جديدة من القوي التي تؤيد البرنامج، وفي حالة عدم الحصول على التفويض أعلن استعداده لتقديم استقالته. وكان أهم ما في البرنامج اعتراف رئيس الوزراء بفشل حكومته في تنفيذ برنامجها المعلن، وهزيمتها أمام السوق الأسود، ولكنه لم يحدد أسباب الفشل الحقيقية. أما البرنامج فقد كان عموميا في تناوله لمشكلات البلاد. وبذلك فتح الخطاب الباب أمام كافة الاحتمالات، بما في ذلك اشراك الجبهة الإسلامية القومية في حكومة ائتلافية موسعة، الأمر الذي ادي إلى تعقيدات إضافية في الأزمة السياسية الممتدة لأكثر من عام كامل، وذلك لأنه كان من الممكن أن تستمر الحكومة الائتلافية الثانية في معالجة مشاكلها وخلافاتها. ولكن يبدو أن الصداق المهدي كان قد ضاق ذرعا بخلافات الاتحاديين ومناوراتهم، وحسم مسألة اشراك للجبهة في الحكم. علي أن الحزب الاتحادي الديمقراطي، والاحزاب الاخرى، رفضت منحه تفويضا مطلقا وتجاوزت المشاورات طلب رئيس الوزراء لتدخل في مناقشات طويلة حول ميثاق للحكم، شاركت فيها مختلف الكتل البرلمانية. وبعد أكثر من شهر توصل حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي والاحزاب الجنوبية إلى ميثاق (ميثاق الوفاق الوطني)، رفضت الجبهة الإسلامية القومية لأنها أصرت علي اصدار قوانين إسلامية جديدة بعد شهرين من تكوين حكومة الوفاق. ويشرح اليباب سرور خفايا هذه المشاورات بقوله «اتفقنا مع الصداق المهدي علي ٣٦ نقطة من مشروع ميثاق الوفاق الوطني، واختلفنا حول القوانين البديلة. وطلبنا تأجيلها حتي المؤتمر الدستوري الوطني، وأن يتم تشكيل حكومة الوفاق علي أساس نقاط الميثاق المتفق عليها ونستمر في مناقشة قضايا الخلاف. ووافقت علي ذلك كل الاحزاب السياسية التي شاركت في المشاورات، بما في ذلك الجبهة الإسلامية القومية. وعند لحظة التوقيع اشترطت الجبهة اصدار قوانين إسلامية جديدة خلال شهرين من تكوين الحكومة. ورغم كل ذلك اتصل

الصديق المهدي بالجبهة وتعهّد لها بإصدار القوانين الجديدة قبل أن تنهض الجمعية في عطلة الصيف. وعلي هذا الأساس قامت بالتوقيع على الميثاق. فكان ذلك غريباً منه، والأغرب منه موقف من نهض منهبه من قيادات حزبي الأمة والاتحادي. لذلك كان من الطبيعي أن تتوجه الأحزاب الأفريقية السودانية للمعارضة^(١).

وهكذا خضع الصديق المهدي لشروط الجبهة علي حساب كتلة الأحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني. وبذلك نجح في تطويع أعضاء الهيئة البرلمانية لحزب الأمة وإجبارهم علي قبول اشراك الجبهة في الحكم. «فمنهم من سكت علي مضض، ومنهم من تظاهر بتأييد تيار مهانة بقايا مايو، ومنهم من ربط ربطاً بهذا التيار، ومنهم قلّة ابت واستعصت عليه»^(٢). وقام محمد عثمان الميرغني بمسايرة توجهات الصديق المهدي رغم ظهور معارضة واسعة وسط قيادات الاتحادي الديمقراطي. وهكذا نجحت الجبهة في المشاركة في الحكم بعد ثلاث محاولات فاشلة. وكانت هذه المرة أن تتخلف بسبب رفض أغلبية مكتبها التنفيذي فكرة المشاركة.. ولكن دحسن الترابي دعي مجلس الشوري لمناقشة الموضوع بحجة أن القضية كبيرة ولا بد من مناقشتها في إطار أوسع. وجاء قرار المجلس مؤيداً للمشاركة. وفي مواجهة تيار الرفضين، الداعين إلي استلام السلطة بالقوة المسلحة، أكد الترابي «أن تبقى المسؤولية، ولو مع الأحزاب الأخرى، يعلم الجماعة فقها وحكمة في شئون السياسة الداخلية والخارجية، وأن السلطة برغبتها وهيبتها تجلب الناس أفواجا إلي الحركة»^(٣). وبعد الاتفاق علي الميثاق دخلت أحزاب الوفاق في مشاورات توزيع الحقائب الوزارية والمواقع الدستورية. وبرزت أولي المشاكل عندما رشحت الجبهة أحمد سليمان المحامي لرئاسة الجمعية التأسيسية، خلفاً للبروفيسر محمد إبراهيم خليل، الذي استقال من منصبه، واشترطت قبول ترشيحه لاستمرارها في مشاورات تكوين الحكومة. ولكن بعض قيادات حزب الأمة، وأكثر من ٥٣ من نواب هيئته البرلمانية، والحزب الاتحادي الديمقراطي، رفضوا الترشيع بحجة أن أحمد سليمان شارك في انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩، وتولي مناصب وزارية وسياسية في عهد النظام المايوسي^(٤). ولولا تدخل عثمان خالد، عضو المكتب السياسي للجبهة، بإقناع أحمد سليمان بالتخلي عن الترشيع لتوالى التعقيدات. وانتهت المشكلة بترشيح محمد يوسف محمد المحامي^(٥). وبعد مشاورات معقدة ومتعسرة حول توزيع المناصب استمرت لأكثر من شهر أعلن الصديق المهدي تشكيل حكومته الائتلافية الثالثة وأدت القسم في منتصف مايو ١٩٨٨ في نفس لحظات تفجير فندق الأكربول وأطلاق النار علي مجموعة من الأجانب في النادي البريطاني الذي قامت به جماعة أبو نضال الفلسطينية وأسفر عن مقتل عدد من الأوروبيين العاملين في السودان^(٦). وضمت التشكيلة الوزارية ٩ وزراء لحزب الأمة، ٦ للاتحادي الديمقراطي، ٥ للجبهة الإسلامية القومية، ٥ من الأحزاب الجنوبية ووحد من الحزب القومي

السوداني. وضمت أيضا الفريق معاش عبد الماجد حامد خليل، وهو مستقل، اسندت إليه وزارة الدفاع، وقدمه الصداق المهدي بفته عالم عسكري والبلاد في حاجة إلي خبراته، ولا معني لإغفال أو إسقاط مثل هذه الخبرات^(٧). ومن بين هذه التشكيلة كان هناك ١٨ وزيرا شغلوا مناصب وزراء مركزيين أو إقليميين أو أعضاء مكتب سياسي في الاتحاد الاشتراكي خلال العهد المايوي، وخمسة وزراء ظلوا في مواقعهم حتي صباح ١٩٨٥/٤/٦. وكان هناك، أيضا، خمسة وزراء من بيت آل المهدي والمقرين للصداق المهدي. وبذلك يمكن القول: ان التشكيلة الوزارية كانت مايوية لحما وبما. كما لوحظ ان وزراء حزبي الأمة والجبهة كانوا من العناصر القيادية في الحزبين. أما وزراء الحزب الاتحادي فقد كانوا من عناصر الحلف الثاني والتكنوقراط وخرج من التشكيلة د. بشير عمر، وزير المالية والاقتصاد السابق، وسيد احمد الحسين، نائب الأمين العام للاتحادي الديمقراطي ووزير الداخلية السابق، بسبب معارضتهما لاشراك الجبهة ونتيجة لضغوط ليبية وإيرانية بالنسبة للثاني^(٨).

هكذا تكونت الحكومة الائتلافية الثالثة، بشكل رئيسي، من احزاب القوي المهيمنة الثلاثة، بالإضافة إلي خمسة جنوبيين، وواحد من الحزب القومي، انشقوا عن اهلزابهم. وبذلك انتقلت المعارضة البرلمانية إلي كتلة الاحزاب الافريقية السودانية لأول مرة في تاريخ الديمقراطية السودانية. فقد وقف مع رئيس الوزراء، الصداق المهدي، ١٩٦ نائباً، ووقف مع اليايا سرور، مرشح المعارضة لرئاسة الوزراء، ٢٥ نائباً فقط، من الاحزاب الجنوبية والحزب القومي السوداني. ووقتها وقف اليايا سرور، باعتباره زعيماً للمعارضة، يقول «ان منظر الجمعية التأسيسية سيبدو قبيحاً عندما تنتقل الكتلة الافريقية السودانية لمقاعد المعارضة.. ستبدو الصورة كأنها مواجهة بين حكومة شمالية ومعارضة جنوبية. وأمل ان لا يكون ذلك مقدمة لفرض تقسيم ديني وعرقي في البلاد». وبهذه الكلمات دق اليايا سرور ناقوس الخطر، وعبر عن لحظة أزمة تاريخية في التركيبة السودانية برزت قسماتها في انقسام الجمعية التأسيسية إلي تكوينين متناقضين تكوين طائفي يعبر عن أزمة الإسلام السياسية، وتكوين عرقي يعبر عن أزمة الثقة في الوطن الواحد. ويبدو ان تطور الاحداث خلال اكثر من ثلاثين عاماً، وخاصة خلال السنوات الثلاث التي اعقبت انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، كان لابد ان يؤدي إلي هذه النتيجة الخطيرة علي مستقبل الكيان السوداني نفسه، وذلك بسبب نهج التصعيد والتصعيد المضاد الذي ظلت تسير فيه الجبهة الإسلامية القومية وحركة تحرير شعب السودان منذ ابريل ١٩٨٥. وتمثل هذا النهج في منتصف ١٩٨٨، بشكل مكثف، في اصرار الجبهة علي إصدار قوانين (إسلامية) خلال شهرين من تكوين حكومة الوفاق، كشرط لمشاركتها في الحكم، وفي خضوع الصداق المهدي لشروطها دون أي مبرر موضوعي، وفي انسحاب الكتلة الافريقية السودانية من المشاركة في الحكم والوقوف في المعارضة دفاعاً عن خصوصية

الجنوب ووحدة الكيان السوداني. وهكذا تباري نهج التصعيد والتصعيد المضاد، الفعل ورد الفعل^(٩). ولكن اليابا سرور لم يقدم نفسه كمعارضة إقليمية جنوبية، بل كمعارضة وطنية سودانية. فقد أكد ان دافعهم للوقوف في المعارضة ليس فقط للدفاع عن الجنوب، بل عن كل السودان: «ونحن ضد اشراك الجبهة الإسلامية القومية في الحكم لأنها تمثل بقايا مايو، ولأن كل سياساتها تسير في اتجاه تأجيج نيران الحرب الأهلية، وليس فقط لاصرارها علي القوانين الدينية. نحن لا نقف في المعارضة وحدها، معنا فعاليات سياسية كثيرة داخل وخارج الجمعية التأسيسية ودخل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي. والجنوبيون الذين شاركوا في الحكومة، وهم قلة لا وزن لهم، مقتنعون في قرارة انفسهم بخطأ الأساس الذي قامت عليه الحكومة، وسوف تأتي لحظة يشعرون فيها باستحالة الاستمرار فيها. لقد وقفنا في المعارضة ولم يرد بأنماننا أننا نود العمل ضد العرب والإسلام، بل نحن ضد سياسات معينة تميز بين المواطنين علي أساس الدين والعرق، وتجعلنا مواطنين درجة ثانية، مثل قوانين سبتمبر ١٩٨٣، التي أدت إلي الفتنة والحرب الأهلية، وكل قوانين مماثلة لن توحد أهل السودان»^(١٠).

لقد أكد الصانق المهدي، في مؤتمر صحفي بعد تكوين حكومة الائتلاف الثلاثي مباشرة «ان حكومة الوفاق الوطني اجتمعت لها عوامل موضوعية وذاتية مناسبة لتحقيق خطوات كبيرة نحو الاستقرار. وحدد العوامل الموضوعية في:

١. الإحساس بأن هناك تأمرا داخليا يهدد الكيان السوداني، الأمر الذي يقتضي وحدة القوى السياسية لأجل مواجهة هذا التآمر.

٢. هناك قضايا وطنية تم التحضير لها بمشاركة سياسية واسعة، وهي في حاجة لإطار وفاق وطني، مثل القوانين البديلة التي لم يتبق فيها سوى إصدار التشريع النهائي، برنامج الانقاذ الرياعي، المجلس القومي للتخطيط وغيرها.

٣. تنفيذ العقد الاجتماعي، ايضا، يحتاج إلي إطار وفاقى..

اما العوامل الذاتية فقد لخصها في ان العداوات والمراشقات، التي سادت خلال العامين السابقين، قد خفت حدتها وأصبح هناك اقتناع بأن التعامل بين القوى السياسية ممكن»^(١١). ولكن أي وفاق هذا الذي يجمع المتناقضات، ويتجاهل حقائق الصراع السياسي والاجتماعي الجاري في البلاد؟ وما هي أهدافه إذا كان سيثاقه يتجاهل القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها قضية الحرب الأهلية، وإذا كان إطاره ينبذ الاحزاب الجنوبية وقوي الانتفاضة؟ صحيح ان حكومة الائتلاف الثلاثي استندت إلي قاعدة واسعة في الجمعية التأسيسية، ولكن هل كانت الجمعية تعكس حقيقة توازن القوى في البلاد؟ رجب ذلك، هل كانت الحكومة الائتلافية الاولى والثانية تنفذ السند البرلماني داخل الجمعية؟ الواقع ان الصانق المهدي كان

يحاول تبرير تراجع الفكري والسياسي عن برنامج الصحوة، الذي خاض به معركة الانتخابات العامة، والبرنامج الملن لحكومته الأولى والثانية، وعن دور زعيم الوسط الذي املته له مواقفه السياسية منذ ١٩٨٢، عندما عارض قوانين سبتمبر، وخلال انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ والفترة اللاحقة. فقبل عام من تكوين حكومة الوفاق كان يقول ان «العرزين الكبيرين يمثلان الوسط بحكم تأييدهما الشعبي. وفي هذا الوسط توجد الادارة الوطنية التي تقود سفينة البلاد، وإلى جانبها يمينا ويسارا وجود فكري وسياسي آخر. ولو ان هذا الوسط أدخل اليمين وعزل اليسار لمال من وسطه إلى اليمين. وهذا سيقود إلى استقطاب سياسي في السودان يؤثر علي استقراره وتطوره»^(١٦) وهو ينكح يناقض نفسه وأطروحاته السابقة. وهذا ما تكشفه لنا مقارنة سريعة بين ما جاء في خطاب حكومة الانتلافية الأولى في يونيو ١٩٨٦ وخطاب حكومته الانتلافية الثالثة في مايو/ ١٩٨٨ حول ميثاق الانتفاضة وشعاراتها، المؤتمر الدستوري الوطني والمؤتمر الاقتصادي: -

تميز خطاب ١٩٨٦ بثلاث جوانب هامة:

الأولى: اعلن الخطاب التزام الحكومة الانتلافية الأولى بميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية ومقررات المؤتمر الاقتصادي، واكد ان الحكومة المنتخبة الأولى هي الوليد الشرعي لانتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥.

والثانية: طرح الخطاب برنامجاً شمل كافة قضايا البلاد واعتبرته قوي الانتفاضة برنامجاً ايجابياً وابدت استعدادها للمساهمة في تطويره وتنفيذه.

الثالثة: طرح الخطاب لمناقشة واسعة شاركت فيها كل قوي الانتفاضة، وأشار رئيس الوزراء إلى ذلك بقوله «التزاماً منا بمواثيق الانتفاضة، فإننا سوف نعرض خطاب الحكومة علي نطاق واسع، املين ان تتفق علي وثيقة تبلغ حداً عالياً من الوفاق الوطني».

.. اما خطاب ١٩٨٨ فقد تجاهل أي ذكر لمواثيق الانتفاضة وشعاراتها. وافصح عن ذلك صحف الجبهة الإسلامية القومية بقولها: ان الانتفاضة مجرد وهم عند قوي اليسار من الشيوعيين والبعثيين، وان حكومة الوفاق للوطني قد طوت صفحة تمثل شخصية أخرى في الصانق المهدي.

وجاء البرنامج الذي طرحه الخطاب عمومياً وأقل تحديداً للموجهات والسياسات مقارنة بخطاب ١٩٨٦. وعندما تحدث عن الحرب الأهلية، اشار إلى التزامه باعلان كوكادام، الذي شاركت فيه كل القوي السياسية ما عدا الجبهة الإسلامية، وميثاق السودان الذي اصدرته الجبهة في بداية ١٩٨٧، دون ان يوضح كيف يمكنه ان يوفق بين هذين الميثاقين المتناقضين.

في خطاب ١٩٨٦ اعلن رئيس الوزراء ترحيبه بالجميع للمشاركة في المؤتمر الدستوري الوطني

دون قيد أو شرط لمناقشة قضايا الحكم والهوية وعلاقة الدين بالسياسة وتوزيع الثروة، وأكد أن المؤتمر سيكون بمثابة منبر ديمقراطي لاتفاق القوي السياسية السودانية حول القضايا الوطنية الكبرى. ولكنه في خطاب ١٩٨٨ أصبح يتحدث عن تأمر داخلي وخارجي وليس عن حرب أهلية لها أسبابها الموضوعية في الداخل، وأعلن أن المؤتمر الدستوري الوطني مهما كان أمره فإنه لن يأتي بجديد في مسألة القوانين، لأنه لن يقنع المسلمين بالتخلي عن أحكام الشريعة ولن يقنع غير المسلمين بقبول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية عليهم. وبذلك تخلى عن فكرة المؤتمر الدستوري نفسها.

في خطاب ١٩٨٦ أكد التزامه بمقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي ووضع خطة انقاذ اقتصادي علي أساس تلك المقررات وتكوين مجلس للتخطيط وتعمد بتصفية النشاط الطفيلي واصلاح النظام المصرفي ومحاربة الفساد المصرفي الخ.. وفي خطاب ١٩٨٨ لم يذكر المؤتمر الاقتصادي ومقرراته، وتجاهل الموجهات والسياسات الاقتصادي التي تضمنها خطابها في ١٩٨٦. وبدلاً من تكرار الحديث حول تصفية آثار مايو، أشار إلي أن الجميع كانوا سدين ومن كان بلا خطية فليرمي الجبهة بحجر!!^(١٧).

هكذا، إنش، حاول الصادق المهدي تبرير تراجع الفكر والسياسي بالهروب إلي الحديث عن ضرورة الوفاق الوطني وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم، وذلك عن طريق تشكيل حكومة ائتلاف ثلاثي تضم الجبهة الإسلامية القومية بجانب الحزب الاتحادي الديمقراطي. ولكنه، إذا أراد أن يحقق وفاقاً وطنياً وجد أنه قد فقد الأحزاب الجنوبية والحزب القومي، وفقد الكثير من شعبيته مقارنةً بالتأييد الواسع من قوي الانتفاضة الذي وجدته برنامج حكومته الائتلافية الأولى، وفقد عدداً كبيراً من المستثمرين الذين التفوا حول قيادته داخل حزب الأمة وحول برنامج الصحوة وتوجهاته لتطوير بنية الحزب وبرنامج في اتجاه تحويله إلي حزب وسط، أمثال البروفيسور محمد إبراهيم خليل، رئيس الجمعية التأسيسية، ود. صلاح عبد الرحمن علي طه، زعيم الأغلبية في الجمعية، د. حبيب، وزير الطاقة في الحكومة السابقة، د. بشير عمر، وزير المالية في الحكومة السابقة، والدريس البنا، عضو مجلس رأس الدولة وغيرهم. ولذلك دخل حزب الأمة في أزمة توجه وأزمة تماسك داخلي. وفي ذلك يقول بكري عديل، وزير الطاقة في حكومة الائتلاف الثلاثي، في إحدى فقرات استقالته التي قدمها لرئيس الوزراء في أغسطس ١٩٨٨، «كنا نظن، ياسيدي، أن صيغة الوفاق، التي قبلناها رغم كل عيوبها، ستتيح فرصاً متساوية من الاتصال يكون عائدها المزيد من الانسجام والتفاهم بموضوعية تحقق مصلحة البلاد. ولكن يا أخي الرئيس، بعد مضي أكثر من شهرين علي تكوين حكومة الوفاق، وجدنا أن قنوات الوفاق مع الآخرين غير مفتوحة للجميع بنفس القدر، وإن مظلة الوفاق لا تمتد ظلها إلا لنفر محدود. وقد حجب ذلك عنا كثيراً من الأمور، وباسم الوفاق صارت تتخذ

قرارات واجراءات لا نعلمها إلا كما يعلمها عامة الناس. ونخشى، ياسيدي، إذا استمر الحال على هذا المنوال، ان نجد حزبنا - حزب الأمة - قد ذاب في حزب آخر دون ان يكون لجماعه راي في ذلك، والامثلة على ذلك كثيرة^(١٧). هكذا فقد حزب الأمة تماسكه الداخلي، وفقدت قيادة الصادق المهدي مصداقيتها. وفي ذلك يقول د. صلاح عبد الرحمن علي طه ان الوفاق الحقيقي يمكن في تكوين حكومة تلتزم ببرنامج واضح لحل مشاكل السودان، وليس باشتراك الجبهة الإسلامية القومية الذي سيجعل حكومة الوفاق اقل انسجاما من الحكومة الائتلافية السابقة^(١٨). ويعبر عبد الله عبد الرحمن نقد الله، احد المقربين للصادق المهدي، عن هذه الازمة بكلمات واضحة ومحددة، حيث يقول «ما طرحه الصادق المهدي هو استمرار لطرح حزب الأمة وليس دعوة جديدة. الجديد ان هناك ثورة فرقّت بين الحق والباطل، بين سدنة النظام المايوي والذين قاوموا ذلك النظام لأكثر من ستة عشر عاما. وإذا كان الوفاق لجمع كلمة اهل السودان فيجب ان لا يربط بالمشاركة في الحكم وتكوين حكومة معينة، بمعنى ان يكون مثل ميثاق الانتفاضة وميثاق الدفاع عن الديمقراطية والمؤتمر الاقتصادي الوطني، يكون ميثاق للوفاق توقع عليه جميع القوي السياسية دون ان يعني ذلك مشاركتها في الحكم، لأن المشاركة في الحكم يجب ان تستهدف تحقيق اهداف ثورة رجب/ أبريل. وخطورة هذه المسألة تكمن في الجمع بين قوي الثورة وسدنة النظام المايوي، وهذا يعني اجهاض الثورة. فبمشاركة الجبهة الإسلامية القومية استعدت حكومة الوفاق كل جماعير الوسط وقوي اليسار. ونتيجة لذلك اختل التوازن المطلوب في السياسة السودانية بين اليمين واليسار، لأن الوسط الذي تمثله قيادة الصادق المهدي، انحاز لليمين الذي تمثله الجبهة. وهذا الوضع خلق تحديات إضافية أمام الحكومة بجانب التحديات السابقة، وبالإضافة إلى ذلك هناك التناقضات بين حزبي الأمة والجبهة، وبين الجبهة والاتحادات الديمقراطية وبين الجبهة والاحزاب الجنوبية وتناقضات حزبي الأمة والاتحاد الخ .. حكومة الوفاق، إن عيش في داخلها كل هذه التناقضات، وهناك تناقضاتها الخارجية مع قوى المعارضة البرلمانية والشعبية أي ان تناقضاتها أصبحت اكبر من تناقضات الحكومة الائتلافية السابقة، وكانت تناقضات شكلية، وكان يمكن حلها إذا توفر الصديق وحسن النوايا لذلك اعتقد ان كل ذلك سيمرقل عمل حكومة الوفاق ويشلها..»^(١٩) بهذه الكلمات البسيطة يحدّد نقد الله جوهر الازمة، أزمة قيادة الصادق المهدي وأزمة حزب الأمة وأزمة الحكم في السودان. وإذا كان رئيس الوزراء يتحمل المسؤولية الكبرى في تفجير الازمة وتكوين حكومة الوفاق، فان زعامة الاتحاد الديمقراطي تتحمل مسؤولية مماثلة. فقد سايير محمد عثمان الميرغني هذه للتوجهات وفضل عدم الابتعاد عن كراسي الحكم خوفا على نفوذه السياسي من مؤامرات الصادق والجبهة، وحرصا على مواقع يمكن ان تتسع مع حدوث أي تغييرات في توازن القوى أو أي مفاجآت في المسرح السياسي،

ويمكن ان تسمح بحركة سياسية واسعة في المحيطين الوطني والاقليمي، وذلك رغم معارضة معظم الاطراف المؤثرة وسط قيادات الاتحاديين. ويبدو ذلك واضحاً في مشاركتهم في الحكومة بعناصر من الصف الثاني. وبذلك تمكنت الجبهة من دخول الائتلاف والمشاركة في الحكم وتكررت لكل شعاراتها التي كانت تطلقها خلال العامين السابقين. فقد تراجعت عن شرط اصدار قوانين (إسلامية) بعد شهرين من تكوين الحكومة مقابل تعهد من رئيس الوزراء باصدار تلك القوانين قبل عطلة الخريف، وتراجعت عن ترشيح أحمد سليمان لرئاسة الجمعية امام رفض حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، وتراجعت عن شتائمها لـ (حكومة الطائفية) و(حكومة السيدين) وعن رفضها للاتفاق مع صندوق النقد الدولي وشعارات الدفاع عن المستضعفين وتخفيف الضائقة المعيشية، وقبلت بميثاق للحكم لم يطالب بمراجعة ذلك الاتفاق أو باتخاذ إجراءات محددة لتخفيف اعباء المعيشة لاصحاب الدخول الثابتة والمحدودة.. ويبدو ان هم الجبهة الاكبر هو توظيف مشاركتها في السلطة لخدمة مواقعها الاقتصادية والسياسية ولخدمة هدف النهائي في الاستيلاء علي السلطة كاملة^(١٧). ولكنها دفعت ثمن هذا التكتيك الاستيزاري في اكتشاف مصداقية شعاراتها امام الجماهير وانحسار شعبيتها وتخلخل تماسكها التنظيمي والسياسي، الذي ظهر في استقالة ثلاثة من نوابها وإعلان انضمامهم للحزب الاتحادي الديمقراطي، وفي صراعاتها الداخلية، التي بدأت تبرز إلى السطح، بين الشباب والشيوخ، وبين تيار الداعين لاستلام السلطة بالقوة المسلحة والداعين للمشاركة في الحكم.

وفي الجانب الآخر اكدت قوي الانتفاضة، منذ البداية، ان خطاب الصادق المهدي لم يحدد الاسباب الحقيقية لفشل حكومته الائتلافية، الاولى والثانية، في تحقيق برنامجها المعلن، وان هذا الفشل هو السبب الرئيسي في أزمة الحكم، التي امتدت لأكثر من عام كامل، وان تجاوز هذه الازمة لا يمكن ان يتم خارج اطار الديمقراطية أو بمعزل عن قوي الانتفاضة وموائيقها. واعلنت رفضها لاشراك الجبهة في الحكم واعتبرته ارتداداً علي مكاسب الانتفاضة وشعاراتها. فقد اكد المؤتمر التداولي لقوي الانتفاضة، الذي انعقد في ابريل ١٩٨٨ بمدينة وبمبني، ان المحاولات الجارية لاشراك الجبهة تنطوي علي خطر حقيقي يهدد مكاسب جماهير الانتفاضة^(١٨). واعلن الزين حامد، عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي ورفيق الجمعية: ان الطامعين في كراسي الحكم أجبروا الحزب علي المشاركة في حكومة الوفاق وان الاتحاديين سيقودون، من داخل الحكومة، معارضة قوية ضد خط الارتداد علي مكاسب الانتفاضة^(١٩). واعتبر الحزب الشيوعي ان ميثاق الوفاق قد انخل برنامج الوسط الذي حاول رئيس الوزراء تطويره بالتعاون مع الحزب الاتحادي، في طريق مسدود يعلي توجهات الجبهة الإسلامية القومية.. وهي توجهات يمينية متخلفة وقوي تحالف حزب الأمة والجبهة علي

حساب الائتلاف السابق^(٢٠) وفي نفس الاتجاه أكد حزب البعث العربي الاشتراكي ان أزمة الحكم الراهنة ليست أزمة النظام الديمقراطي، بل هي أزمة زعامة ومصادقية، وان ما سمي حكومة الوفاق لا صلة لها بالوفاق الوطني، بل هي تعبير عن تحالف حزب الأمة والجبهة كعمود فقري لائتلاف اوسع يضم بعض دوائر الاتحاديين والسياسيين الجنوبيين، وذلك كخطوة لإقامة ديكتاتورية مدنية تحت غطاء الشريعة السمحاء^(٢١). والواقع ان هذا التوجه يجد جذوره في القاعدة الطبقية المشتركة، التي تستند عليها احزاب الأمة والاتحادي والجبهة، وفي توجهاتها الفكرية والسياسية المشتركة المتمثلة في طريق التطور الرأسمالي التبعية والجمهورية الرئاسية والدستور الإسلامي. ولكن ذلك لا يعني ان قوى الانتفاضة داخل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي قد استسلمت، بل ظلت فاعلة ومؤثرة، خاصة وسط الاتحاديين. ولذلك تحدثت حركة الصراع السياسي والاجتماعي خلال الفترة اللاحقة بين قوى الانتفاضة، في عمومها، من جهة وقوى الطبقية ممثلة في حكومة الائتلاف الثلاثي، بشكل عام وعمودها الفقري بشكل خاص. وفي هذا الإطار وقفت تنظيمات الاتحاديين وسط اتحادات ونقابات الحركة الجماهيرية الديمقراطية مع قوى الانتفاضة الأخرى. وبرز ذلك بشكل واضح في انتخابات نقابة المحامين والصحفيين التي اكتسحتها قوى الانتفاضة، بينما ظلت تنظيمات حزب الأمة تقف مع تنظيمات الجبهة الإسلامية القومية. وفي هذا الاتجاه أعلن سيد أحمد الحسين أن قرار الاتحاديين الوقوف مع قوى الانتفاضة، وسط المحامين والصحفيين، يعبر عن موقف صائب هو موقف القاعدة الاتحادية العريضة^(٢٢). وذلك في الوقت الذي أعلن فيه الصادق المهدي انه لا خلاف استراتيجي أو جدي بين حزبي الأمة والجبهة، وان كل ما كان بينهما مجرد تنافس انتخابي زالت أسبابه^(٢٣).

وفي يوليو ١٩٨٨ عقدت قوى الانتفاضة مؤتمرها الثاني في مدينة بدمني، حضرته وفود تمثل أكثر من ٤٢ حزبا واتحادا بالإضافة إلي وفود الاقاليم المختلفة. وخطب الصادق المهدي، رئيس الوزراء، المؤتمرين قائلا: لا يفركم جمعكم هذا، لأن غيركم يمكن ان يجمع، والاطراف التي ترمونها بالحجارة قادرة، أيضا، علي رميكم بالحجارة^(٢٤) معلنا بذلك تحوله من خندق قوى الانتفاضة إلي خندق التحالف مع الجبهة الإسلامية.

هكذا بدت خريطة للصراع السياسي والاجتماعي بعد تكوين حكومة الوفاق. ومنذ ايامها الاولى بدأت الخلافات تشغل اطراف الحكومة، وبدأت صراعاتها مع الحركة النقابية في نفس الوقت. وتمثلت تحدياتها الكبرى في مواجهة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وايقاف الحرب الاهلية المتصاعدة وتحقيق السلام..

كيف واجهت الحكومة الائتلافية الثالثة هذه التحديات؟ وإلى أين قادت البلاد؟

اولا: السياسات الاقتصادية وتنمية الفئات الطفيلية: -

في الحكومة الائتلافية الثالثة سيطر حزبا الامة والجبهة علي وزارات القطاع الاقتصادي الاساسية، حيث استلم دعم نور الدائم، أمين امانات حزب الامة، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ومبارك الفاضل، وزارة التجارة الخارجية، د. علي الحاج وزارة التجارة الداخلية ودعبد الوهاب عثمان، مسؤول المكتب الاقتصادي للجبهة، وزارة الصناعة. وبذلك سيطر الحزبان، بشكل كامل، علي مجلس وزراء القطاع الاقتصادي، وعلي مركز اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المستندة إلي ميثاق الوفاق الوطني الداعي إلي تأسيس النظام الاقتصادي وفق اجتهادات نابعة من الاصول الإسلامية والعرف وموقفة بين الاصلية والمعاصرة، ومراجعة التجربة المصرفية^(٢٠)، ولانطلاقا من ذلك اعلن د. نور الدائم، في منتصف يونيو/١٩٨٨، للميزانية العامة للدولة للعام ١٩٨٩/٨٨، كأول ميزانية للحكومة الائتلافية الثالثة. وفي مقدمة خطابه وصف الوضع الاقتصادي في البلاد بأنه وضع مزري. وحدد أزمة الاقتصاد السوداني، الموروثة من النظام المايوي، في زيادة الاستهلاك علي الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، الاعتماد الكبير علي المعونات والقروض الخارجية، المديونية الخارجية الكبيرة والمتزايدة، ترهل القطاع العام، ضعف دور القطاع الخاص، الاعتماد علي الخارج في أهم مكونات الغذاء، الحرب الاهلية الجارية في الجنوب التي تهدد جزاءً هاماً من الموارد الوطنية، تزايد فاتورة البترول عاما بعد عام، عدم التوازن في فرص التنمية والخدمات بين اقاليم البلاد. وأكد الوزير ان هذه المشاكل تتجسد في ثالث مقيت يتمثل في: - الإنتاج، تزايد الصرف من الموارد غير الحقيقية والاعتماد الكبير علي الخارج لسد فجوة القوت والتنمية. والسؤال هنا: كيف ستواجه حكومة الوفاق هذا الوضع المتردي؟ وما هي سياساتها ريرامجها؟

البرنامج الرياعي وتعميق التبعية: -

الجديد في ميزانية ١٩٨٩/٨٨، مقارنة بالميزانيات السابقة، ان الوزير ربطها بالبرنامج الرياعي للانقاذ والاصلاح والتنمية للسنوات ٨٩/٨٨ - ٩١/٩٢، الذي تم الاتفاق حوله مع صندوق النقد الدولي في اكتوبر ١٩٨٧. والبرنامج نفسه لم يطن ولم يطرح للمناقشة العامة. ولكن الوزير حدد اهدافه في إعادة تأهيل المؤسسات العامة، تكملة المشاريع الجديدة التي شرع في تنفيذها، إقامة مشروعات البنيات الأساسية، توفير ضروريات المعيشة للمواطنين، الشروع في تحقيق التوازن في التنمية بين الاقاليم، تعمير ما خربت الحرب في الجنوب. وبلغت جملة الاستثمارات المخصصة للبرنامج ١٥,٤ مليار جنبي سوادني (٥,٢ في السنة الاولى، ٣,٤ في السنة الثانية، ٤,٢ في الثالثة، ٥,٢ في السنة الأخيرة)، خصص ٢٧٪ منها للزراعة، ١٠٪ للصناعة، ١٧٪ للطاقة والتعدين، ٤٦٪ للخدمات والبنيات الأساسية. وذلك يؤكد

ان البرنامج قد تم اعداده وفق توجهات صندوق النقد الدولي. وبذلك تراجع الصادق المهدي عن موقفه من مؤسسات التمويل الدولية. فقد اعلن في يونيو ١٩٨٨ «ان البنك الدولي لعب في السودان دورا إيجابيا. فهو يمنحنا بشروط ميسرة، ولا نشكو من التعامل معه، من حيث التسهيلات وشروطها ونوعيتها. والبنك هو رئيس المجموعة الاستشارية التي ستنظر في امكانية تمويل البرنامج الرياعي. وكل ما يقال عبر ذلك هو مجرد تبريج سياسي. اما الصندوق فانه لم يجار البنك في توجهاته هذه. ولكنه الآن افضل واكثر مرونة رغم انها لم تبلغ الحد المطلوب»^(٣٦) ولكن السؤال هو: هل تغيرت توجهات البنك والصندوق ام ان توجهات الصادق المهدي هي التي تغيرت، خاصة بعد اتفائه مع الصندوق في اكتوبر ١٩٨٧ وتكوينه لحكومة الوفاق في مايو ١٩٨٨؟ وفي الاجتماع الاول لمجلس التخطيط القومي كرر نفس الافكار، حيث اكد «ان مؤسسات التمويل الدولية كانت تعاني من قصور فكري ومنهجي عالجه الوعي العالمي تدريجيا. وتجربة السودان مع البنك الدولي تؤكد ان الصحوة التي عمت منظمات الامم المتحدة، التي كانت منغمسة في فكر لبرالي فردي، قد بسطت شعاعها على البنك الدولي. اما الصندوق فانا تأخذ عليه اربعة مآخذ اساسية: هي: اصراره على تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، إيمانه بجدي النظام الرأسمالي دون مراعاة لظروف العالم الثالث، عدم تقديره للآثار الاجتماعية لبرامجه واهماله الآثار المتوسطة والبعيدة لسياساته وهي آثار قد تكون ضارة. ومع ذلك فان تجربتنا مع الصندوق تقول أنه هو الآخر قد بدأ يتخلى عن بعض تلك المآخذ ولكن نظريته لجنوي تعديل سعر الصرف مازالت واقعية»^(٣٧) وعلى ضوء هذا التحول الفكري والعملية تخلي الصادق المهدي عن مقررات المؤتمر الاقتصادي، التي لخصت في اطار موجبات لخطة انقاذ عاجلة مداها ثلاث سنوات، يكون التركيز فيها على زيادة الإنتاج والإنتاجية اعتمادا على المنشآت القائمة في كل القطاعات الاقتصادية التي لا تعمل إلا بنسبة ضئيلة من طاقتها. ولم يكتف المؤتمر بذلك فقط بل توصل إلي ميثاق اقتصادي وقعت عليه الاحزاب السياسية والاتحادات والنقابات وتنظيمات اصحاب العمل وأكدت على ضرورة التعاون والتكاتف من أجل انقاذ الاقتصاد الوطني وانجاح الخطة المقترحة^(٣٨). ولكن حكومات الصادق المتعاقبة آبت الا أن تجهض هذا الأمل، فتكررت لبرنامجها والتزاماتها الملغاة وانشغلت عن قضايا الإصلاح الاقتصادي بصراعاتها على السلطة. وبعد تكوين حكومة الوفاق اتجهت إلي إعداد البرنامج الرياعي، وهو خطة طموحة وغير واقعية بكل المعايير، لأنه يتطلب تمويلا من الخارج لا يمكن الحصول عليه دون الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي والممولين، الأمر الذي يؤدي إلي تعميق تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الرأسمالية العالمية. ويظهر ذلك بشكل جلي في الاعتماد على المنح والقروض الخارجية في تمويل ٨٥٪ من إجمالي الاتفاق الحكومي خلال نفس الفترة (انظر الجدول ٢ و٤).

١. تقديرات ميزانية البرنامج الرباعي ١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٢/٩١ بملايين الجنيهات والدولارات -

ميزانية البرنامج الرباعي		العام المالي
مليون جنيه	مليون دولار	
٢,٥٨١ =	٠,٥٧٤	١٩٨٩/٨٨
٣,٤٣٤ =	٠,٧٦٣	١٩٩٠/٨٩
٤,١٩٠ =	٠,٩٣١	١٩٩١/٩٠
٥,٢٣٩ =	١,١٦٤	١٩٩٢/٩١
١٥,٤٤٤ =	٣,٤٣٢	المجموع

المصدر: خطاب ميزانية ١٩٨٩/٨٨ - سعر صرف الدولار الأمريكي = ٤,٥ جنيه سوداني

العام المالي	المصروفات الجارية	الاستثمار المشترك	فوائد الدينون	اقتساط اصل الدينون	جملة المصروفات	جملة الإيرادات	عجز الميزانية العامة
١٩٨٩/٨٨	٦,٧٣٢	٢٨	١,٢٧٨	٢,٨٧١	١٠,٩١٣	٥,٦٤٨	٥,٢٦٥
١٩٩٠/٨٩	٧,٦٨٣	٣٢	١,٠٨٩	٢,٨٣١	١١,٦٣٥	٧,٦٠٤	٤,٠٣١
١٩٩١/٩٠	٨,٥٥٩	٣٥	٠,٩٥٤	٢,٩٨٤	١٢,٥٣٢	٩,٤٧٤	٣,٠٥٨
١٩٩٢/٩١	٩,١٥٠	٤٠	١,٠٠٤	٢,١٨٧	١٢,٣٧٢	١١,٣١٠	١,٠٦٢
المجموع	٣٢,١٨٢	١٣٥	٤,٣٢٥	١٠,٨٦٤	٤٧,٤٥٢	٣٤,٠٣٦	١٣,٤١٦

المصدر: البرنامج الرباعي للانقاذ والاصلاح والتنمية.

٢. مصادر تمويل إجمالي العجز خلال سنوات البرنامج ١٩٨٩/٨٨ - ١٩٩٢/٩١ :-

العام المالي	عجز للميزانية العامة	ميزانية التنمية	إجمالي العجز	المنح والقروض الاجنبية		التمويل المحلي	
				إجمالي %	المعجز	% إجمالي	المعجز
١٩٨٩/٨٨	٥,٢٦٥	٢,٥٨١	٧,٨٤٦	٦,٦٧٤	%٨٥	١,١٧٢	%١٥
١٩٩٠/٨٩	٤,٠٣١	٣,٤٣٤	٧,٤٦٥	٦,٤٧٥	%٨٧	-٩٩٠	%١٢
١٩٩١/٩٠	٣,٠٥٨	٤,١٩٠	٧,٢٤٨	٦,١٢٤	%٨٤	١,١٢٤	%١٦
١٩٩٢/٩١	١٠,٠٦٢	٥,٢٣٩	٦,٣٠١	٥,٢٣٩	%٨٣	١,٠٨١	%١٧
المجموع	١٣,٤١٦	١٥,٤٤٤	٢٨,٨٦٠	٢٤,٤٩٣	%٨٥	٤,٣٦٧	%١٥

٤. اعتماد المصروفات الحكومية علي المنح والقروض الخارجية :-

العام المالي	إجمالي المصروفات الجارية	مصروفات التنمية	إجمالي المصروفات الحكومية	المنح والقروض الاجنبية	% المنح والقروض لإجمالي المصروفات (٢÷ ٤)
١٩٨٩/٨٨	١٠,٩١٣	٢,٥٨١	١٣,٤٩٤	٦,٦٧٤	% ٤٩,٥
١٩٩٠/٨٩	١١,٦٣٥	٣,٤٣٤	١٥,٠٦٩	٦,٤٧٥	% ٤٣,٠
١٩٩١/٩٠	١٢,٥٣٢	٤,١٩٠	١٦,٧٢٢	٦,١٢٤	% ٣٦,٦
١٩٩٢/٩١	١٢,٣٧٢	٥,٢٣٩	١٧,٦١١	٥,٢٣٠	% ٢٩,٦
المجموع	٤٧,٤٥٢	١٥,٤٤٤	٦٢,٨٩٦	٢٤,٤٩٣	% ٤٠,٠

ويلاحظ أيضاً، ان البرنامج اعتمد علي التمويل الخارجي في سداد القروض القديمة.

وكما يتضح في الجدولين (٢ و٣)، فإن إجمالي سدادات هذه القروض تعادل أكثر من ٦٠٪ من القروض الجديدة. والواقع أن البرنامج لا يشكل خطة اقتصادية محددة، كما أن الحكومة الائتلافية نفسها، بحكم طبيعتها وتركيباتها الاجتماعية، لا يمكن أن تخضع للتخطيط الاقتصادي العلمي الصارم. فبعد ثمانية شهور من إعلان البرنامج يعلن وزير المالية أن الدعم الخارجي المتوقع لا يتجاوز الـ (٨٧٧) مليون دولار مقارنة بـ (٦,١٧٤) مليون المقررة في الميزانية.

وفي نفس الوقت قامت الحكومة بعقد اتفاق مبدئي مع شركة خدمات التمويل والإنشاءات، ومقرها بيروت، علي تنفيذ مشروع لإنشاء عدد من المخازن للمحاصيل الرئيسية في البلاد. وقام وزير الزراعة بمناقشة تفاصيل المشروع مع مدير الشركة، وتقرر أن تقدم الشركة كل المعلومات الخاصة بالمشروع للأجهزة الفنية بالوزارة لدراستها والأعداد لاجتماعات لاحقة بين الجانبين لإقرار المشروع في صوته النهائية. وصرح مدير الشركة بأنها تلقت تأكيدات من الحكومة البلغارية بالموافقة علي تمويل المشروع في حدود ٤٥٠ مليون دولار يتم سدادها من صابرات السودان الرئيسية علي مدى عدد من السنين^(٣٩). والمفارقة أن المبلغ الكلي المخصص للاستثمار في القطاع الزراعي هو ٤,١٥٨ مليون جنيه، أي حوالي ٩٢٤ مليون دولار بالسعر الرسمي، أي أن مشروع المخازن المقترح يمتص حوالي ٤٩٪ من جملة استثمارات الزراعة خلال سنوات البرنامج^(٤٠). والمفارقة الأخرى أن المشروع نفسه لم يكن ضمن الاستثمارات المقترحة في البرنامج. وكل ذلك يذكرنا بالممارسات المايوية في مجال التخطيط واستغلال القروض الخارجية وما صاحبها من فوضى أجبرت الحكومة الائتلافية الأولى إلي اللجوء إلي بيوت خبرة أجنبية لتحديد حجم المديونية الخارجية. وبذلك يتضح أن حكومة الوفاق قد رمت كل أحلامها وأوهامها لمؤسسات التمويل الدولية وقوي نادي باريس للخروج من الأزمة الاقتصادية وتحقيق المزيد من الثراء علي حساب افقار غالبية جماهير الشعب، وذلك من خلال تدفق المنح والقروض والاستثمارات الخاصة. أما الحديث عن إقامة (اقتصاد إسلامي) و(الاستقلال السياسي والحضاري) وغيرها من الشعارات التي صاحبت مشاركة الجبهة الإسلامية القومية في حكومة الائتلاف الثلاثي، فهي مجرد شعارات فارغة لا تستند إلي أي أساس عملي.

وفي إطار هذا البرنامج ركزت السياسات المالية والاقتصادية التي تضمنتها الميزانية علي إعادة التوازن الداخلي والخارجي بدون الدخول في استثمارات جديدة، وذلك عن طريق توسيع قاعدة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، زيادة الإيرادات غير الضريبية، تخفيض المصروفات الحكومية في مجالات الأجور والخدمات، تشجيع الصابرات وترشيد الواردات، وبيع المؤسسات العامة الخاسرة للقطاع الخاص. وواضح أن هذه السياسات، وتوجهات

البرنامج الرياعي المرتبطة به، قد شملت معظم بنود روستة صندوق النقد الدولي المعروفة والقائمة علي اشاعة الاتجاهات الليبرالية في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني، وذلك يعني ان الحكومة الائتلافية الثالثة بدأت من حيث انتهت السياسات الاقتصادية المايوية. إذ يلاحظ ان أهداف البرنامج الرياعي لا تختلف عن البرامج المايوية السابقة، وان البرنامج نفسه يرتبط بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ويلتزم بتوجهاته الاساسية. وهو نهج مجرب ولا يقود البلاد إلا إلي الخراب الاقتصادي والاجتماعي كما جسسته تجربة النظام المايوي. فقد اشار العرض الاقتصادي لسنة ١٩٨٨/٨٧، الذي اصدرته وكالة التخطيط الاقتصادي بوزارة المالية والتخطيط في يونيو ١٩٨٨ إلي ان متوسط النمو السنوي للنواتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ٨٢/٨٢ - ١٩٨٨/٨٧ كان حوالي ٢٥ - ٤٢٪ في المتوسط. وفي الجانب الآخر انكمشت مساهمة قطاعات الإنتاج إلي ٤٨٪ وارتفعت مساهمة قطاع الخدمات إلي ٥٢٪ من اجمالي الناتج المحلي. ويمثل ذلك اهم مظاهر تشوه هيكل الاقتصاد الوطني الناتجة من انتعاش النشاطات الطفيلية وأهدار قيمة العمل وانكماش قطاعات الإنتاج والتبعية للسوق الرأسمالية العالمية. ولذلك كان لا بد ان يؤدي تنفيذ السياسات الاقتصادية المطفة في الميزانية إلي مزيد من التدهور الاقتصادي ومزيد من التشوّهات في هيكل الاقتصاد الوطني، بعكس ما توقع وزير المالية، كما سيتضح من متابعتنا لتطورات الفترة اللاحقة.

ميزانية تقليدية متناقضة الأهداف -

ارتفعت الإيرادات الذاتية المتوقعة إلي ٥,٩ مليار جنيه مقارنة بحوالي ٣,٧ مليار في الميزانية السابقة. وفي إطار هذه الإيرادات ارتفعت مساهمة الضرائب المباشرة من ٥٥٠ مليون إلي مليار جنيه، والضرائب غير المباشرة من ١,٨ مليار إلي ٣ مليارات من الجنيهات، والإيرادات غير الضريبية من ١,٣ إلي ٩,١ مليار. وهذا يعني ان مساهمة الضرائب غير المباشرة قد ارتفعت إلي أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الإيرادات، وذلك لأن جزءا كبيرا من الضرائب المباشرة يتحملها اصحاب الاجور والمرتبات، ولأن توجه الدولة لتصفية مؤسسات القطاع العام يعني ان معظم الإيرادات غير الضريبية ستأتي من رسوم الخدمات الحكومية (الكهرباء، المياه، الصحة، التعليم، البريد والبرق الخ...)، وبذلك يكون وزير المالية قد قدم ميزانية تقليدية ومتناقضة مع الأهداف التي اعلنها، وفي مقدمتها إيقاف التدهور الاقتصادي وكبح التضخم وتخفيض الضائقة المعيشية علي المواطنين، وتقليل الاعتماد علي العالم الخارجي، بل انها اعتمدت علي المنح والقروض الخارجية لتمويل ٥٠٪ من اجمالي المصروفات الحكومية. وفي جانب المصروفات ارتفعت نفقات الفصل الأول (الاجور والمرتبات) من ١,٥ إلي ١,٩ مليار جنيه في الوزارات والمصالح المركزية والاقليمية، وإذا أضفنا المؤسسات العامة والتعليم العالي والقوات النظامية فان الرقم يرتفع إلي حوالي ٤ مليارات جنيه. أي أكثر من ٧٠٪ من

اجمالي النفقات الحكومية. ومعظم مخصصات هذا الفصل تستثمر بها الفئات العليا في جهاز الدولة والجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة والجهاز التنفيذي الذي توسع وتضخم في الحكومة الائتلافية الثالثة (٢٧ وزير و-٢٠ دولة). أما الفصل الثاني، فقد ارتفع من ١,٥ إلى ٢,٤ مليار، وذلك بسبب استمرار الحرب الاهلية والتركيز علي الجوانب الامنية. وارتفعت نفقات الالتزامات القومية من ١,٨ إلى ٢,٥ مليار بسبب ارتفاع الدعم المركزي للاقاليم وخدمة الدين وارتفاع الاعفاءات الجمركية. والمفارقة ان الدعم المركزي للاقاليم قد ارتفع من ١,١ إلى ١,٤ مليار، منها ١,١ مليار جنييه للاجور والمرتبات وما تبقي للخدمات بما في ذلك المكاتب والاثاث والعريات ونفقات السفر والمؤتمرات وغيرها. وذلك يكشف لنا ان الحكم الاقليمي يمثل واحدة من البالوعات الرئيسية التي تمتص جزءا هاما من الفائض الاقتصادي للبلاد. وفي هذا الاطار ارتفعت مصروفات الدفاع من ٨٥٠ مليون إلى ١,٥ مليار جنييه، وفضلت مخصصات خدمات الأمن من ٢٣٪ من اجمالي الاتفاق الحكومي إلى ٢٦,٥٪، في الوقت الذي انخفضت فيه مخصصات الخدمات الاقتصادية من ٢٤٪ إلى ٢٠٪، والخدمات الاجتماعية من ٨٥٪ إلى حوالي ١٠٪ فقط.

تنمية الفئات الرأسمالية :-

هكذا يظهر جليا ان ميزانية حكومة الوفاق قد جاءت تقليدية في مصادر ايراداتها وفي اتجاهات انفاقها. فمعظم الايرادات يتحمل اعباها اصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، ومعظم الاتفاق الحكومي يذهب إلى مجالات لا علاقة لها بالإنتاج وزيادة الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك اتجهت الميزانية إلى التعايش مع مؤسسات النظام المايوي ونهجه الاقتصادي الانتفاحي ومع مؤسسات التمويل الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ومن خلفه قوي مجموعة نادي باريس ولندن مكرسة بذلك سياسات تصفية القطاع العام وتنمية الفئات الرأسمالية علي حساب افقار الملايين من جماهير الشعب.

وانحياز الميزانية للفئات الرأسمالية، خاصة الفئات التجارية والطبقية، علي حساب افقار اغلبية جماهير الشعب تكشفه لنا إجراءاتها التالية :-

- في مجال التجارة الخارجية اتجهت الميزانية إلى الغاء شركات الامتياز (شركة الحبوب الزيتية، شركة الصمغ الخ...) والغاء احتكارها لتصدير الحبوب الزيتية والصمغ، تقليل القيود الاجرائية للمصادرات والاستغناء عن الرخص، عدم تحديد حد ادني لأسعار محاصيل الصادرات، الاستمرار في سياسة الاستيراد من الموارد الذاتية، الاستغناء تدريجيا عن نظام كونات الاستيراد الخ.. كل ذلك يعني تمكين القطاع الخاص من السيطرة علي قطاع التجارة الخارجية وانتهاج سياسة الباب المفتوح.

- إلغاء شركات الامتياز، بيع شركة باتا والهيئة الاقتصادية العسكرية للقطاع الخاص، تحويل الفنادق الحكومية للقطاع الخاص، تحويل البنوك الحكومية إلى شركات مساهمة، تحويل مشاريع النيلين الأبيض والأزرق إلى القطاعين الخاص والتعاوني، بيع الأراضي الحكومية في منطقة النقل الميكانيكي والنقل النهري بالخرطوم بحري وزيادة الإعفاءات الجمركية من ٢٥ إلى ١٢٥ مليون جنيه الخ... وذلك يعني الشروع في تفكيك وتصفية مؤسسات القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص، أي الفئات الرأسمالية المرتبطة بأحزاب الحكومة.

- تستمر الدولة في تحديد أسعار السلع الأساسية الآتية:-

السكر، الخبز، البقيق، الخميرة، الأدوية، ملابس الأطفال، المواد البترولية، زيت الطعام والصابون.

ثانياً: إعداد قائمة بعشر سلع أساسية أخرى تحدد أسعارها ويعاد النظر في التجربة بعد فترة.

ثالثاً: ترك بقية السلع لعوامل العرض والطلب ولا تحدد أسعارها.

رابعاً: وضع سعرين للبترزين، سعر للتمويل وسعر تجاري... أي إشاعة الاتجاهات الليبرالية في الاقتصاد الوطني.

- في مجال الخدمات الاجتماعية: تشجيع قيام صناديق الخدمات الذاتية، فرض رسوم علي خدمات الصحة والتعليم الثانوي والعالي، ترشيد نظام الإعاشة للطلاب والعمل علي الفئاتا تدريجياً، أي تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي، خاصة في مجال الخدمات الصحية والتعليمية.

* في مجال الأجور: تخفيض سن المعاش الاختياري إلى ٢٠ عاماً في الخدمة، تطبيق التجنيد الإجباري بهدف الضغط علي سوق العمل ودعم القوات المسلحة، ترشيد الاستخدام في القطاع العام... ولكل ذلك يعني تشريد مجموعات كبيرة من العاملين وتخلي الدولة عن واجبها في توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين.

وهذه الامثلة، وحدها تكفي للتدليل علي اتجاه الحكومة الائتلافية الثالثة لتنمية فئات محدودة من المجتمع، هي فئات الرأسمالية التجارية والطفيلية، وأفقار الملايين من المنتجين في المدن والأرياف. وهو نفس الاتجاه الذي سلكته حكومات النظام المايوي الذي ادي إلي انقسام المجتمع السوداني إلي فئة محدودة تزداد ثراء وأغلبية كاسحة تزداد أفقاراً كل يوم. وإذا كان نميري قد شرع في تنفيذ برنامجه بمصادرة الديمقراطية والحريات العامة، فإن حكومة الوفاق قد شرعت في تطبيق برنامجه استناداً إلي شرعية دستورية وأغلبية برلمانية في الجمعية التأسيسية. وهذا فرق جوهري وليس مسألة شكلية. ولكن هذه الشرعية هي نتاج انتفاضة

مارس/ ابريل الشعبية التي وضعت البلاد في طريق التطور الديمقراطي، ومكنت الجماهير من الدفاع عن حقوقها ومكاسبها. ولهذا السبب، وبالتحديد، وجدت حكومة الرفاق معارضة واسعة ومتزايدة ظلت تحاصرها في كل خطوة من خطواتها وتؤكد لها انه لا مخرج من أزمة الحكم القائمة خارج إطار الديمقراطية ومواثيق الانتفاضة وقواها. والمفارقة ان قوي الائتلاف الثلاثي، خاصة تحالف حزبي الأمة والجهة، قد لجأت إلى نفس اساليب نميري، عندما حاولت بعد إعلان الميزانية مباشرة، فرض ديكتاتورية مدنية تحت غطاء الشرعية الإسلامية السمحاء من خلال مشروع القانون الجنائي. ولكنها فضحت مخططها وتناقضها عندما قدمت مشروع القانون بحجة استقلال التوجه الحضاري وقدمت ميزانيتها وسياساتها الاقتصادية لتكرس نمط التنمية الرأسمالية التبعية لمصلحة فئات محدودة من المجتمع علي حساب الأغلبية الكاسحة، وتجاهلت تماما جوانب العدل والحرية وحقوق الإنسان التي تشكل أهم ركائز التراث العربي الإسلامي. وهذا ما كشفته كوارث الامطار والسيول وتوجهات الحكومة لتصفية مؤسسات القطاع العام وسياستها الخاصة بالتجارة والاجر وتكاليف المعيشة.

كوارث الامطار وعجز الحكومة: -

كانت كوارث الامطار والسيول، التي شهدتها السودان في خريف ١٩٨٨ امتحانا عسيرا لقدرات الحكومة الائتلافية الثالثة ولجهاز الدولة السودانية الحديثة في نفس الوقت. ففي ظرف ٢٤ ساعة فقط أصبح أكثر من مليون ونصف المليون من المواطنين في العراق يعد ان انهارت مساكنهم وذهبت السيول بكل ممتلكاتهم، وتوقفت عجلة الحياة تماما نتيجة لانسداد الطرق وانقطاع حركة المواصلات. وكشفت هذه الكوارث هشاشة التركيب الاقتصادي الاجتماعي وعمق الازمة الشاملة التي تعيشها البلاد. فقد اكدت بشكل جلي ان الاقتصاد السوداني اصبح يعتمد بصورة كبيرة ومتزايدة علي الخارج، وذلك في شكل معونات واغاثات وديون وتحويلات مغتربين تقوم الدولة بدور رئيسي في جنبها إلى داخل البلاد وفي استخدامها وتوزيعها. كما اكدت ضعف جهاز الدولة السودانية وتدهور فعاليته في إدارة أبسط مسؤوليات الحكم وفقدانه لاستقلال النسبي بعد ان أصبحت القوى المسيطرة تستخدمه بصورة مباشرة لتحقيق اهدافها ومصالحها الطبقية والحزبية والشخصية الضيقة. وظهر كل ذلك بشكل صارخ في عجز الحكومة وشللها الكامل لاتخاذها وجدت نفسها لا تملك احتياطي من المواد الغذائية والوقود والاليوية والخيام واكياس الخيش أو ادوات الحفر وتنظيف المجاري والمصارف وشفاطات المياه ولواري النقل^(٣). ولاشك ان اهمال الحكومة لتوفير فائض احتياطي لمواجهة ظروف الخريف والكوارث الطبيعية يعتبر جريمة لا تغتفر. وهكذا، بعد أكثر من ثلاثين عاما من الاستقلال، وثلاث سنوات من انتفاضة مارس/ ابريل ١٩٨٥، وجدت بلادنا نفسها عاجزة تماما في مواجهة كارثة الامطار والسيول، فمرافق للخدمات انهارت تماما.

والسلع الاستهلاكية الضرورية المتوفرة لا تكفي لأكثر من أيام معدودة، والحكومة مكتوفة اليدين، لا تملك سوى طلب، النجدة من الأشقاء والأصدقاء^(٣٣). ولذلك طالبت المعارضة الأفريقية وحزب البعث باستقالة الحكومة وتكوين حكومة إنقاذ وطني شاملة أساسها برنامج وميثاق الانتفاضة وهدفها مواجهة ظروف الكوارث وتوفير الحد الأدنى من شروط الحياة وإيقاف الحرب الأهلية الجارية في الجنوب والمحافظة على النظام الديمقراطي. وأكد زوين العابدين الهندي، الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي، أن الحكومة لم تكن في مستوى الكوارث التي تواجهها البلاد، ودعا جماهير الشعب إلى توحيد صفوفها والاعتماد على إمكانياتها بعيدا عن القيادات السياسية التي تجري فقط خلف مصالحها الضيقة. وأعلن محمد عثمان الميرغني أن الحكومة لم ترتب أولوياتها وانصرفت إلى مشاغل بعيدة عن مشاكل الشعب، وارتفعت أصوات عديدة وسط الاتحائيين تطالب باستقالة الحكومة وتكوين حكومة إنقاذ وطني لمواجهة الأوضاع المتدهورة في البلاد^(٣٤). وأكد التجمع الوطني أن ما لحق البلاد من أضرار كبيرة تتحمل مسؤوليته الحكومة بسبب قتلها وعجز سياساتها وأجهزتها في مواجهة مشاكل المواطنين^(٣٥).

والواقع أن الحكومة لم تكن أصلا مشغولة بقضايا ومهموم جماهير الشعب، بل كانت مشغولة بصراعات أطرافها حول توزيع مناصب السلطة المركزية والإقليمية ومصالحها الطبقية الضيقة وأعداد القوانين المقيدة للحريات والحقوق الأساسية. ففي هذه الظروف الحرجة أعلنت لاتحة طوارئ، أكثر تشددا من اللاتحة التي عارضتها الجبهة الإسلامية في منتصف عام ١٩٨٧، وذلك بحجة مواجهة ظروف الكوارث. ووصفت نقابة المحامين هذا الإجراء بأنه استغلال بشع للظروف المأساوية التي تعيشها البلاد ومحاولة غادرة لإعادة قانون أمن الدولة والاعتقال التحفظي^(٣٦). وبدلا من توحيد الصفوف لتعبئة الإمكانيات والموارد، قامت الحكومة بتكوين ثلاث لجان (لجنة وزارية بإشراف رئيس الوزراء، لجنة شعبية بإشراف مجلس رأس الدولة ولجنة أخرى بإشراف معتمد العاصمة) وعملت على حل اللجان الشعبية التي كونها المواطنون بأنفسهم وتكوين لجان بديلة من أحزاب الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك ظلت الحكومة تنفرد باتخاذ القرار وتتجاهل قوى المعارضة البرلمانية والشعبية، وفي قمة الكارثة ظلت أحزابها تصر على احتكار اللجان الشعبية وتعلن، دون حياء، أنه إذا كان البعض يعتبر هذا الإصرار ديكتاتورية، فلنكن ديكتاتورية^(٣٧). وقد أدى كل ذلك إلى فرضي واسعة في عمل اللجان وعمليات توزيع الأغانة على المتضررين. وبدأت الأحزاب، خاصة الجبهة الإسلامية القومية، في استخدام الأغانة للكسب السياسي عن طريق توجيه منظمات الأغانة التابعة لها للاهتمام بمناطق معينة، وكذلك اللجان الشعبية التي احتكرتها أحزاب الحكومة. وقد أدى ذلك إلى حرمان قطاعات واسعة من الجماهير من المواد والاحتياجات الضرورية^(٣٨).

ومع ان الحكومة لم تكن تملك ما تقدمه لضحايا الكوارث، وظلت تعتمد، بشكل كلي تقريبا، علي مساعدات الدول الشقيقة والاجنبية، فقد تعمد بعض وزرائها الاساءة لتلك الدول، مثل تسريحات وزير الثقافة والاعلام حول المساعدات البريطانية وتصريحات د.عمر نور الدائم حول ضعف المساعدات ووصفه لها بأنها ٥٪ فقط من الاحتياجات، وأن ٨٠٪ منها جاء من الدول العربية^(٣٨). ومع انكشاف عجز الحكومة الائتلافية وضعف فعالية جهاز الدولة، اكدت احداث الكرمك وقيسان وكوارث الامطار والسيول، اضرارها وولاتها المطلق للوطن والشعب عندما استجابت لنداء مجلس رأس الدولة بتجميد مطالباتها النقابية واضرابات الملعنة تقديرا للظروف التي تمر بها البلاد، وذلك رغم الاساءات التي ظل يوجهها لها وزير المالية والتخطيط الاقتصادي ووزير الثقافة والاعلام^(٣٩). وكذلك تفاعلت قوى الانتفاضة وسط القوي السياسية مع نداء مجلس رأس الدولة ومع جماهير المناطق المتضررة في العاصمة والاقليم الأخرى.

مع استمرار الامطار والسيول انهارت المرافق العامة وارتفع منسوب مياه النيل ليجتاح عشرات القرى والمناطق علي ضفاف النيلين الازرق والابيض ونهر النيل ونهر عطبرة. وشملت الكوارث مناطق واسعة في شمال كردفان ودارفور، حيث عزلت المياه بعض المدن والمناطق بشكل كامل. كذلك نتجت عن الامطار والسيول مجموعات كبيرة من النازحين والمتضررين في مختلف المدن والاقليم، خاصة الاقليم الشمالي والوسط والجنوب. ففي الاقليم الشمالي أدت السيول إلى فيضانات إلى تدمير آلاف المنازل والمنشآت العامة، وغمرت المياه آلاف الأفدنة علي ضفاف النيل وقضت علي الزروع والبساتين وعلي مئات المدارس والمراكز الصحية والمرافق العامة الأخرى. وقدرت الخسائر في عموم البلاد بحوالي ١٥ مليار جنيه.. تفاصيلها كالاتي :

- الاقليم الشمالي	١٠,٠٠٤,٢٦٠ جنيه سوداني
- العاصمة	١,٨٦٩,٤٦٧ =
- الاقاليم الأخرى	١,٦٦٥,٣٠٠ =
- المنشآت الحكومية المركزية	٤٧٦,٩٥٩ - =
- الجمل	١٤,٠١٥,٩٨٦ =

ويلاحظ ان معظم الخسائر كانت في الاقليم الشمالي، اكبرها في القطاع السكني، قدرت خسائره بحوالي خمسة مليارات، حيث دمرت تدميرا شاملا ١٦٤ قرية وأكثر من ٧٦ ألف منزل، ودمرت تدميرا جزئيا ٣٥٧ قرية وأكثر من ٥٢ ألف منزل، وذلك عدا مرافق الخدمات. وفي كردفان ودارفور دمرت محطات المياه والمرافق العامة، ولم تحصر خسائر الاقليم الجنوبي بسبب ظروف الحرب. اما خسائر العاصمة فقد بلغت ١,٨ مليار جنيه، ١٧٢ مليون خسائر

المنشآت التعليمية و١٧٥ مليون خسائر الثروة الحيوانية. ويبلغ عدد المساكن التي دمرت حوالي ١٠٠ ألف منزل، هذا عدداً خسائر المعدات التكنولوجية والصناعية التي بلغت في جامعة الخرطوم وحدها حوالي ٢٧ مليون جنيه، وأجهزة الاتصال وخطوط التلفزيونات. ويلاحظ أن حجم الخسائر يعادل تقريباً حجم استثمارات البرنامج الرباعي الذي أعلنته الحكومة في يونيو ١٩٨٨^(١٠). وبالإضافة إلى ذلك أدت الكوارث إلى حدوث أزمات حادة في السلع التموينية وارتفاع كبير في الأسعار بالإضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض مع انعدام المبيدات وقلة الأدوية. وفي هذه الظروف قدم بكري عدیل، وزير الطاقة، استقالته من حكومة الوفاق، وانتقد في مذكرته رئيس الوزراء واتهمه بسوء التقدير ومحاربة الجبهة الإسلامية والخضوع لضغوطها علي حساب مصلحة حزب الأمة والسودان، وهدد الفاتح التيجاني، وزير الزراعة، بالاستقالة إذا لم توفر الحكومة، علي وجه السرعة، مبيدات مكافحة الجراد الصحراوي الذي غزا مناطق واسعة من البلاد، وبشكل يهدد بالقضاء علي الموسم الزراعي بكامله^(١١).

وهكذا واجهت حكومة الوفاق امتحاناً عسيراً لم تستطع تجاوزه بسلام، حيث اعترف رئيس الوزراء ببطء إجراءات الحكومة وضعف إمكاناتها، وأكد أن أسباب هذا القصور ترجع إلى جوانب سياسية وإدارية، ووعد بتكوين لجنة تحقيق وبتلاني القصور في محاصرة آثار الكوارث وتعويض المتضررين بأسرع وقت ممكن^(١٢). ومع كل ذلك واصلت الحكومة تنفيذ برنامجها وسياساتها الاقتصادية الملتهبة، وواصلت خضوعها لشروط صندوق النقد الدولي ومصالح الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية لتكرر تجربة نميري تحت شعارات ومسميات جديدة. وفي مفاوضاتها مع الدول المانحة توصلت إلى برنامج للتأهيل وإعادة التعمير بلغ حجمه ٤٠٧ مليون دولار، تحت إشراف البنك الدولي وافقت بموجبه هذه الدول علي المساهمة بحوالي ٣٠٩ مليون دولار علي أن تقوم الحكومة بتوفير بقية المبلغ. وهو برنامج ضعيف مقارنة بحجم خسائر الكوارث البالغ أكثر من ١٥ مليار جنيه سوداني، أي حوالي ١,٢ مليار دولار بسعر السوق الحر. ومع ذلك يعلن وزير الدولة للمالية: أن مساهمات الدول المانحة كانت، حتي فبراير ١٩٨٩، كما يلي: ألمانيا الاتحادية ٢٠ مليون. إيطاليا ٢٨، اليابان ٨٠، الولايات المتحدة الأمريكية ٢ مليون، ويريطنيا ١,٦ مليون دولار. أما السعودية ودول الخليج فلم تقدم بشيء حتي ذلك الوقت^(١٣). ويبدو أن السياسة الخارجية لحكومة الائتلاف الثلاثي، وخاصة موقفها المؤيد لإيران ضد العراق، وتوتر علاقاتها مع مصر وموقفها الرافض لاتفاقيات السلام السودانية هي السبب المباشر في إحجام البلدان العربية البترولية عن تقديم أي مساعدات للسودان. أما ضعف مساهمة الدول الغربية الكبرى فيمكن أرجاعه إلى تغيير استراتيجيتها في المنطقة العربية، خاصة بعد انتصار العراق واضطرار إيران لايقاف الحرب والقبول بقرار مجلس الأمن الدولي ٥٨٨ بالإضافة إلى التحولات الكبيرة التي حدثت في الاتحاد السوفيتي

وبدل المعسكر الاشتراكي خلال تلك الفترة. ففي السنوات السابقة كانت تغض الطرف عن تنامي علاقات حكومات الضاد مع إيران وليبيا، ولكنها منذ منتصف ١٩٨٨، أخذت تضاعف ضغوطها عليه لوضع حد لتلك العلاقات وإعادة ترتيب الوضع السياسي في السودان.

سياسات قديمة في ثوب جديد: -

إن برنامج هذه الفئات التي سرقت قوت الشعب وباعت الوطن للأجنبي لا يمكن تنفيذه بدون الاستناد إلى منهج العنف والقمع والديكتاتورية. لذلك استعجلت حكومة الائتلاف الثلاثي كشف توجهاتها لتقييد حريات العمل الحزبي والنقابي والصحفي. ففي أول بيان له هدد عبد الله محمد أحمد، وزير الثقافة والناطق الرسمي باسم الحكومة، قومي المعارضة البرلمانية والشعبية بأنه سيلوي يدها مرتين إذا حاولت أن تلوي يده، واتهم أحزاب المعارضة بتحريض النقابات على الاضراب عن العمل واستغلال ظروف الضائقة المعيشية ومعاناة الجماهير لتقويض حكومة الوفاق^(٤٤). ولتأكيد جدية تهديداته قام الوزير بجولة تشريد واسعة وسط قيادات التلفزيون ومصلحة الآثار شملت حتي البروفيسير نجم الدين محمد شريف، العالم المعروف الذي أفني عمره كله في خدمة الآثار، وشن حملة شعواء علي الصحفيين ونقابة الصحفيين، وحلّ أجهزة الإذاعة والتليفزيون إلي أجهزة ناطقة باسم الحكومة محرمة علي قومي المعارضة عندما تجاهلت مؤتمر قومي الانتفاضة، الذي عقد في يوليو ١٩٨٨، وكذلك خطاب المعارضة الأفريقية حول كوارث الأمطار والسيول، بل أصبح يتدخل في العمل الروتيني اليومي لهذه الأجهزة بايقاف اعلان مسرحية (بت المنى بت مساعد) وإعلانات صحف المعارضة. ومن جهة أخرى بدأ د. القرابي، النائب العام والأمين العام للجبهة الإسلامية القومية، عمله بسحب كل قضايا البنوك الخاصة، الأجنبية والمشاركة، من المحاكم بحجة إعادة تقييم تقارير لجان التحقيق في فساد القطاع المصرفي، وذلك بهدف الالتفاف عليها وتنفيذا لاتفاق بين حزبي الأمة والجبهة علي إلغاء فكرة تقديم البنوك للمحاكمة^(٤٥). وفي الوقت نفسه فتح وزير المالية معركة شرسة مع نقابات العاملين. فقد شهدت بداية تكوين الحكومة الائتلافية الثالثة موجة واسعة من المطالبات والنقابات والاضرابات عن العمل، بعضها نفذ وبعضها أعلن عن تأخير تنفيذه، قامت بها نقابات الزراعيين، الفنيين خريجي المعاهد العليا، اتحاد مزارعي الجزيرة، العاملين بالكهرباء والمياه، المحاسبين والسيارة، الإداريين والاقتصاديين، عمال المصارف، العاملين في شركة سكر كثانة، موظفي بنك فيصل، موظفي المصارف، و٣٥ نقابة في عطبرة والدامر ويورتسودان^(٤٦). وشهدت نفس الفترة حملة تشريد موظفي الخطوط الجوية السودانية وبداية حملة معاملة في السكة حديد. وكان لهذه المطالبات والاضرابات اسبابها الموضوعية تمثلت في الغلاء وارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة، خاصة لن السياسات الاقتصادية التي اعلنتها الحكومة كانت سياسات تضخمية ومنحازة ضد اصحاب الدخل

الثابتة والمحدودة، وأن ظروف كوارث الأمطار والسيول تسببت في ندرة السلع وارتفاع الاسعار. فقد قُدِّر اتحاد نقابات عمال السودان الحد الأدنى لمعيشة أسرة عمالية متوسطة بحوالي ١٠٤٧ جنيهًا في الشهر بأسعار ١٩٨٧^(٤٨)، وبدا من تفهم هذه الأسباب والدخول مع النقابات في حوار جدي من أجل تخفيف الضائقة المعيشية التي تعاني منها قوي العاملين، كان وزير المالية والتخطيط يهدد بتغيير القوانين لمنع الاضراب في المؤسسات الحساسة، مثل الكهرباء والمياه والبنوك والسكة الحديد، ويثبته شخصيا يري فصل كل ما يشارك في اضراب عن العمل، وأن اضراب الزراعيين والمحاسبين والصيارفة عمل تخريبي وأن اتساع موجة المطالبات النقابية عمل سياسي هدفه تقويض حكومة الوفاق، وفي الوقت نفسه كان يدافع عن زيادة مرتبات ومخصصات الوزراء وأعضاء مجلس رأس الدولة بحجة أن مرتباتهم ضعيفة ومسؤولياتهم كبيرة^(٤٩)، ولذلك لم يكن مصادفة أن يتضمن مشروع القانون الجنائي، الذي قدمه النائب العام لمجلس الوزراء في تلك الفترة، مواد تمنع الاضراب عن العمل في المواقع الحساسة وتسمح للموظفين العموميين بالعمل بالتجارة ومع اشتداد المعارضة السياسية لمواقف الحكومة المتشنجة ضد الحركة النقابية في البلاد اضطر رئيس الوزراء للاعتراف بوجود مظالم، ناتجة من مفارقات الاجور، تدفع النقابات للاضراب عن العمل^(٥٠)، ولكن وزير المالية ظل يواصل حملته ضد الحركة النقابية وضد حقها المشروع في الاضراب عن العمل حيث اعلن بعد أيام من تصريحات رئيس الوزراء، بأن ١٩ اضرابا من ٢١ اضرابا، حدثت خلال الشهور السابقة، هي اضرابات غير شرعية^(٥١) وعندما دخل اتحاد مزارعي الجزيرة في اضراب محدود من أجل زيادة اسعار القطن لتغطية تكاليف الإنتاج، كرّر وزير المالية والتخطيط نفس الكلمات، وحاولت قيادة حزب الأمة شقّ الاتحاد ولكنها فشلت ونجم الاضراب، وشاركت فيه بغالبية قيادات وجهامير المزارعين المرتبطة بالحزب وطائفة الانتصار^(٥٢)

هكذا، إذن، حاولت حكومة الائتلاف الثلاثي فرض برنامجها بمنهج العنف والقمع والديكتاتورية. ولكن صمود قوي الانتفاضة وتمسكها بشعاراتها لم يساعدها على ذلك، والحركة النقابية، بتقاليدها الديمقراطية العريقة، كانت غير مستعدة للمساومة على مصالحها وأهدافها المشروعة. فبعد شهرين من تكوين الحكومة، قام وزير التجارة الداخلية بزيادة سعر الرغيفة من ١٤ إلى ١٥ قرشا، وتخفيض وزنها من ١٦٠ إلى ١٤٠ جراما^(٥٣). وجاءت ظروف الكوارث وسياسات الحكومة الخاصة برفع الدعم الحكومي عن السلع الاستهلاكية الضرورية، لتؤدي إلى حدوث أزمة حادة في الخبز والسلع الأساسية، ضاعف من حدتها نفاذ المخزون من الذرة واللوبية ونزوح آلاف السكان من مناطق العمليات العسكرية في الجنوب إلى المدن الشمالية وسياسات وزير للتجارة الداخلية مع أصحاب المخازن. ونتيجة لذلك اندلعت

تظاهرات الطلاب في العاصمة ومدن الاقاليم ترنّد (إن تحكمتنا حكومة الجوع، الشعب يدين تجار الدين، تجار الدين سرقوا التعموين، لن يحكمتنا السوق الاسود)^(٤٦). وانشاء المظاهرات كانت صحف الجبهة الإسلامية، التي تصدرت حملة الدفاع عن سياسات الحكومة، تبرز حدوث أزمة الخبز، فتنتشر تصريحات لوزير التجارة يقول فيه (الكميات المتوفرة من القمح والبقية تكفي حاجة العاصمة) وانه (لا مشكلة في البقية، ستتدفق من بورتسودان كميات كبيرة). وتنتشر تصريحات أخرى لوزير الدولة للتجارة الداخلية يقول فيها ان المشكلة مفتعلة! وفي نفس الاتجاه يكتب محمد طه محمد أحمد، أحد كتاب جريدة الراية المعروفين، ولقد انشغل حزبا الامة والجبهة باطفاء حرائق الحزب الاتحادي الديمقراطي، في بلد ووقت يعج بالحرائق. فالجهد الذي بذل لترميم الوفاق الثلاثي كان اكبر من الجهد الذي بذل في مواجهة مشاكل الناس. ولكن الأزمة كانت اكبر من ان تحتويها تبريرات صحف الجبهة وتهديدات وزراء حكومة الوفاق.. وذلك لأن تدهور المرافق العامة وتردي الحالة المعيشية في كل اقاليم البلاد وتفشي المجاعة في الجنوب، كل ذلك كان يمثل حقيقة بارزة عكست نفسها في المعاناة التي ظلت تعيشها الجماهير صباح مساء، وابرز مظاهرها توقف ٩٠٪ من مصانع الاغذية وحوالي ٨٠٪ من مصانع الزيوت والصابون بسبب النقص في مخزلات الإنتاج^(٤٧). وفي هذه الظروف انعقد المؤتمر العام لاتحاد نقابات عمال السودان، اكبر تجمع نقابي في البلاد. وفي الجلسة الافتتاحية طالب رئيس الاتحاد باصلاح النظام الضريبي الذي يحمل العمال واصحاب الدخل الثابتة والمحدودة ٩٣٪ من ايرادات الدولة بينما تساهم الفئات الرأسمالية بحوالي ٧٪ فقط، وطالب بايقاف تشريد العاملين بقانون الطوارئ وبالمحافظة علي القطاع العام وتأهيل مؤسساته بدلا من بيعها للقطاع الخاص، وتحسين شروط الخدمة والحوار السلمي لايقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام^(٤٨). وركز رئيس الوزراء، الذي خاطب المؤتمر، علي فكرة العقد الاجتماعي بين الحكومة والنقابات واصحاب العمل، وهاجم الاضرابات غير المشروعة والاحزاب التي تقوم علي الافكار المستوردة والتمويل الخارجي^(٤٩). ولكنه تراجع بعد ايام ليؤكد تجاوب الحكومة مع مطالب الحركة النقابية، ويعلن ان حوار قد بدأ معها حول سياسات الاجور والاسكان والتأمين الشامل ومراجعة قوانين العمل لتكون اكثر عدالة^(٥٠). ولكن تلك رئيس الوزراء في تنفيذ وعوده وتعتت وزدانه في مواجهة مطالب الحركة النقابية دفع اتحاد نقابات العمال ليهيد باضراب عام مالم ترفع الحد الأدنى للاجور ٣٠٠ جنيه، وذلك تنفيذاً لقرارات مؤتمره العام^(٥١). وفي نفس الوقت اعلن اتحاد الموظفين ان مبلغ الـ ٣٠٠ جنيه لا يتناسب مع المعاناة التي تعيشها قومي العاملين ولا مع الاحصائيات الحكومية الخاصة بتكاليف المعيشة، وطالب برفع الاجور بشكل يتناسب مع ظروف الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة، ويتركز الاسعار وتوفير السلع الاستهلاكية الضرورية ودعمها وتوزيعها عن طريق

التعاونيات^(٢٠). ومع تصاعد واتساع للضغوط النقابية والسياسية تجبه استجابة للحكومة في نهاية ديسمبر ١٩٨٨، ولكن في إطار سياسات مالية واقتصادية مرتبطة بمؤسسات التمويل الدولية وتطلعات الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية للاستيلاء علي مؤسسات القطاع العام والسيطرة الكاملة علي قطاع التجارة الخارجية.

في يونيو ١٩٨٨، اي بعد اسبوعين من تكوين حكومة الوفاق، اعلن وزير المالية والتخطيط ان الحكومة ستقوم بتصفية كل المؤسسات الخاسرة وستعامل مع مؤسسات القطاع العام علي أساس الربح والخسارة^(٢١). وذكرت صحيفة الراية ان مجلس الوزراء قرر التخلص من بعض المؤسسات الخاسرة والغاء الامتياز وفك احتكار الحبوب الزيتية والصمغ العربي وتحويل البنوك الحكومية إلي شركات مساهمة^(٢٢). وفي مواجهة هذا الهجوم للكاكسح علي القطاع العام، اعلنت النقابة العامة لموظفي البنوك معارضتها لبيع البنوك الحكومية الاربعة للقطاع الخاص^(٢٣). وساندتها نقابات الزراعيين، المهنيين، الأطباء، الصيادلة، الاداريين والاقتصاديين، موظفي شركات القطاع التجاري، الكتبة وامناء المخازن وموظفي وزارة الثقافة والاعلام. ودعت هذه النقابات جماهير الشعب للتصدي للدفاع عن القطاع العام الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني^(٢٤) ورغم تصاعد حملة الدفاع عن المؤسسات العامة واتساعها خلال الفترة اللاحقة، اصررت الحكومة علي تنفيذ سياستها الخاصة بتحويل البنوك الحكومية إلي شركات مساهمة بحجة ان الوضع الاقتصادي في البلاد يتطلب تصافر جهود القطاعين العام والخاص. ووقفت التحقيق في بنك السودان والبنوك الحكومية الاربعة، وتركزت الأمر لادارة بنك السودان لتقوم بالتحقيق في الممارسات الخاطئة ومعالجتها^(٢٥) وواصل وزير شتون الرئاسة الهجوم علي القطاع العام، حيث اعلن في رده علي النقابة العامة لموظفي البنوك بأن تأميم المصارف يتعارض مع القوانين وان المصارف الحكومية اثبتت فشلها لأنها لا تحقق أي ارباح ولا تراعي الشروط المعروفة في العمل المصرفي، الأمر الذي أدى إلي تراكم مديونيتها وتحويلها إلي ديون هالكة، واتهم النقابة بأنها تدافع عن مصالحها الضيقة وتريد تحويل المصارف الحكومية إلي مؤسسات اعاشة^(٢٦) وجاء رد النقابة علي هذه الاتهامات العشوائية بالأرقام، حيث اوضحت ان اداء البنوك الحكومية الاربعة خلال الفترة السابقة كان علي النحو التالي:-

١٪ جملة الدين	٤١٧ مليون جنيه
٢٪ ضمانات الدين	١٢٨ مليون جنيه
٣٪ الاحتياطي والقوائد	١١٢ مليون جنيه
٤٪ ديون للقطاع العام	٣٣ مليون جنيه

٢٨٤ مليون جنيه	٥٪ ديون القطاع الخاص
٢٦٧ مليون جنيه	٦٪ اجمالي الإيرادات
٥٣ مليون جنيه	٧٪ اجمالي المرتبات والاجور
١٩٪	٨٪ نسبة ٧ إلى ٦

٩٪ الارياح ارتفعت من ١٧ مليون عام ١٩٧٩ إلى ١٧٢ مليون عام ١٩٨٧.

وأعلنت النقابة ان اغلب الديون التي تمت في فترة الحكم المايوي كانت بتوجيهات سياسية عليا ولم تخضع للدراسة من قبل البنوك المعنية وهي تمثل أكثر من ٧٠٪ من اجمالي مديونية البنوك الحكومية للقطاع الخاص، وحسب هذه الأرقام فإن البنوك ظلت تخضع لطلبات الدين للدراسة من الجهات الفنية وتحديد الضمانات المطلوبة، وان مديونيتها ليست هائلة كما ادّعى الوزير. وتوضح الأرقام ان ارياح هذه البنوك ظلت تتزايد عاما بعد عام وان الاجور والمرتبات تعادل حوالي ١٩٪ فقط من جملة الإيرادات وان البنوك الحكومية ظلت تؤدي مهامها في تشجيع الادخار وتوسيع الخدمات المصرفية ودعم الصادرات وتشجيعها والمشاركة في التنمية^{١٩٩} لماذا لم تتحرك لحسمها أمام القضاء؟ لماذا ظل وزير المالية يواصل تدخله المباشر لتوفير تسهيلات مصرفية لبعض رجال الأعمال والصناعيين المعروفين؟ كيف تسمح الحكومة لنفسها ان تبيع ممتلكات الدائن (البنوك الحكومية) لمدينه (القطاع الخاص)؟ الواقع ان كل التبريرات التي اطلقتها الحكومة لتصفية مؤسسات القطاع العام هي تبريرات غير مقنعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. والاسباب الحقيقية، التي تقف خلف هذا التوجه، ترتبط بتوجهات صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، التي تستهدف تنمية الفئات الرأسمالية وتوسيع قاعدتها علي اساس تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي واشاعة الاتجاهات الليبرالية في كافة نشاطات الاقتصاد الوطني، وترتبط أيضاً بتطلعات الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية التي تستهدف الاستيلاء علي مؤسسات القطاع العام بعد ان فرضت سيطرتها علي قطاع التجارة الخارجية، وذلك من خلال خطة محكمة تستهدف:

أولاً: تصفية المؤسسات الخاسرة دون تحديد المقصود بذلك او تحديد الاسباب التي أدت إلي الخسارة. ولكنها، علي أي حال، هي مؤسسات معروفة ومحددة.

ثانياً: تصفية المؤسسات التي يرغب للقطاع الخاص في شرائها كالبنوك والفنادق وغيرها.

ثالثاً: احتفاظ الحكومة بالمؤسسات التي لا يرغب القطاع الخاص في الاستيلاء عليها وحصر نشاط الدولة في المشروعات الاستراتيجية والبنيات الأساسية.

رابعاً: تحويل بقية المؤسسات إلي شركات، وذلك بمشاركة مساهمين من القطاع الخاص.

والمعروف ان قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ يسمح بمشاركة مساهمين جدد، ويمنح مجلس الإدارة حق التصرف في توزيع الأسهم^(٢٠) وينك يفتح الباب امام القطاع الخاص للاستيلاء علي المؤسسات العامة بالتقريع حسب تطور قدراته المالية والفنية والادارية، وتضمن فئات الرأسمالية السودانية مجالات واسعة لتنمية امكانياتها ومواجهة اختناقات التراكم الرأسمالي. ولكن... هل هذه الفئات قادرة بالفعل علي قيادة عملية التنمية في بلد مثل السودان؟ هل يمكنها أن تكرر تجربة الرأسمالية الأوروبية في ظروف التقسيم الدولي للامان للعمل والهيمنة الامبريالية علي بلدان العالم الثالث؟ هذه الاسئلة وغيرها يجيبنا عليها تطور هذه الفئات خلال التسعين عاما الأخيرة، وخاصة خلال فترة الحكم المايوي..

المهم ان هذه التوجهات كانت ترتبط ببرنامج متكامل يرتكز علي الاتفاق الذي توصلت اليه الحكومة مع صندوق النقد الدولي في اكتوبر ١٩٨٧، تماما كما كان يحدث خلال فترة الحكم المايوي. ففي يونيو اعلنت وزارة المالية والتخطيط ان بعثة الصندوق قد عبرت عن تقديرها للبرنامج الرياعي واكدت تطابقه مع تصوراتها، ولكنها اختلفت معه في بعض الوسائل والسياسات. وفي اغسطس اعلن عن تكوين مجلس التخطيط القومي بعد ان اجازت الجمعية التأسيسية خطاب الميزانية والبرنامج الرياعي. واعترض ممثلو احزاب المعارضة والحركة النقابية واعترف الصادق المهدي بالخطأ، واكد ان الطبيعي ان يناقش المجلس البرنامج ويجيزه ثم يعرض علي الجمعية. ولكن يبدو ان احزاب الحكومة ارادت ان تتحاشي اي مناقشة واسعة للبرنامج، وذلك لتتمكن من اعداده وصياغته وفق توجهات صندوق النقد والبنك الدوليين بعيداً عن مشاغبات قوي الانتفاضة^(٢١) وبعد اجازة الميزانية قرر مجلس الوزراء رفع نسبة الاستدانة من الجهاز المصرفي من ١٠٪ إلي ٢٠٪ من اجمالي ايرادات الدولة بحجة ضخامة الميزانية، وهو اجراء خطير له تأثيره الكبيرة في زيادة معدلات التضخم والفلاء المتصاعدة اصلا. وفي الفترة اللاحقة تواصلت المفاوضات مع الصندوق لمراجعة اداء الاقتصاد السوداني خلال العام السابق ومدي التزام الحكومة ببرنامج اتفاق اكتوبر ١٩٨٧. ففي يوليو اعلن د. التجاني الطيب، الخبير السابق بالبنك الدولي ووزير الدولة بوزارة المالية، ان المفاوضات مع الصندوق شملت تخفيض سعر صرف الجنيه السوداني وتنفيذ اتفاق اكتوبر ١٩٨٧ واعاد البرنامج الذي تنوي الحكومة عرضه علي الممولين وسداد ديون الصندوق وسيل تغطية عجز الميزانية العامة الذي بلغ اربعة مليارات^(٢٢) والواقع ان السياسات المالية والاقتصادية التي تبنتها ميزانية ١٩٨٩/٨٨، قد استجابت لمعظم شروط الصندوق بدءا بتجديد الاسعار وتحويل بعض المؤسسات العامة للقطاع الخاص والتخلص من فائض العملة وانتهاءا بتحرير تجارة الصادرات والواردات، بالاضافة للتوصل إلي اتفاق حول برنامج التأهيل وإعادة التعمير تحت اشراف البنك الدولي^(٢٣). وفي سبتمبر اعلن وزير الدولة بوزارة

المالية ان الخلافات مع الصندوق تركزت حول ربط السياسات المالية والاقتصادية المقترحة بتخفيض سعر صرف الجنيه وانتهاج سياسة سعرية تعكس الاسعار الحقيقية للسلع والخدمات. وتشير تطبيقات الصحف في تلك الفترة إلى ان الصندوق استغل ظروف كوارث الامطار والسيول وتوتر علاقات السودان مع البلدان العربية البترولية لتشديد ضغوطه من اجل قبول الحكومة بتخفيض الجنيه^(٣٦). وفي ٢٥ اكتوبر اعلنت وزارة المالية والتخطيط انشاء سوق مصرفية جديدة بجانب السوق الرسمية القائمة. يبدأ العمل بها ابتداء من نفس اليوم. وعلى هذا الاساس تقوم السوق الرسمية بتمويل ٢٨ سلعة استراتيجية أهمها البترول والقمح ومداخلات الإنتاج الزراعي والصناعي، بينما تعمل السوق الجديدة بقية السلع والنفيعات غير المنظورة. ويحدد سعر الصرف في السوق الحر يومياً بواسطة لجنة من البنوك التجارية. وتتكون موارد هذه السوق من ٢٠٪ من عائدات الصادرات ومخدرات المقترين وعائدات الفنادق والسياح^(٣٧). وفي اليوم التالي كَوّن وزير المالية لجنة السوق الحرة من البنوك الحكومية الاربعة وسيقي بنك وبنك التضامن الإسلامي والبنك العالمي السوداني ومنحها صلاحيات تحديد وإعلان أسعار الشراء والبيع اليومية للدولار الأمريكي والعملات الحرة الاخرى وفقاً لعلاقتها بسعر الدولار في سوق نيويورك، على أساس واقعي. وتقوم البنوك التجارية بشراء النقد الاجنبي من السوق الحر وتستخدمه وفقاً لأسبقيات الدولة^(٣٨). وأعلن د. الترابي تأييده لقرارات وزارة المالية لانها تحقق الاهداف المتوقعة منها، وأضاف ان الجبهة الإسلامية كانت تعارض التخفيض الكامل الذي كان ينادي به الصندوق وقبلت الحكومة في اكتوبر ١٩٨٧، ولكنها الآن توافق على التخفيض الجزئي، وهي سياسة سبق ان جربت في عهد النظام المايوي واثبتت نجاحا كبيرا، إلا ان تدخل البنك المركزي أفسدها^(٣٩).

عليه حُدد سعر السوق الحرة بـ ١١,٥ جنيه للدولار، أي بفارق سبعة جنيهات من سعر الصرف الرسمي البالغ ٤,٥ جنيه للدولار. وما اشبه الليلة بالبارحة، عندما اعلن بدر الدين سليمان وزير المالية الأسبق، في ١٦/٩/١٩٧٩ إلغاء معظم القيود المفروضة على سعر الصرف وإقامة سوق موازي. ويعدها بدأ مسلسل التعديلات المتتالية بغير نظام: سعر صرف موحد، ثم أسعار صرف متعددة، ثم موحد، ثم متعددة، ثم موحد في اكتوبر ١٩٨٧ ثم متعددة في اكتوبر/ ١٩٨٨، وصاحبت تلك التعديلات سياسة تجارية مختلفة الاشكال والالوان لم تؤد إلا إلى مزيد من التردّي والتدهور الاقتصادي في العهد المايوي^(٤٠). وإن ذلك وجدت هذه الاجرامات معارضة سياسية ونقابية واسعة لأنها سياسة مجرية ومعروفة النتائج. وفي ذلك يقول البروفيسير عمر محمد عثمان، الاقتصادي السوداني المرموق ومدير جامعة الخرطوم الأسبق، والرجل الذي اختير بالاجماع رئيساً للمؤتمر الاقتصادي الوطني، الذي عقد في بداية عام ١٩٨٦ وحشدت له عشرات الكفاءات في مجال المال والاقتصاد، وشاركت فيه كل الاحزاب

السياسية: «أن القرارات الجديدة تلغي قرار العام الماضي الخاص بتوحيد سعر الصرف وذلك تكون الحكومة قد ساءرت سياسات صندوق النقد الدولي وصرفت النظر عن كل ما يمت بصلة لتوجهات المؤتمر الاقتصادي الوطني التي تحبذ تدخل الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار والإنتاج ودعم السلع الاستهلاكية وفرض الرقابة علي سوق النقد الاجنبي كبديل لترك الامور لآليات السوق وعوامل العرض والطلب (....) ان تخصيص ٧٠٪ من حصيلة الصادرات لتوفير ٢٨ سلعة أساسية تقدير غير واقعي. فكل عائدات الصادرات لا تكفي لاستيراد احتياجات البلاد من البترول والقمح فقط. والقول بأن هناك سوقين فقط خطأ قاتل، هناك سوق ثالثة، هي السوق الأسود، أكبر حجماً وأكثر نشاطاً وتنظيماً، لأنها هي التي تتولي التحويلات غير التجارية منها تهريب رؤوس الأموال، التي تستغل تهرب إلي الخارج بمعدلات متزايدة طالما ظلت الأحوال العامة داخل البلاد مضطربة وطالما ظلت الحرب الأهلية مستمرة وظلت الحكومة مشغولة بصراعاتها الداخلية وغير قادرة علي انتهاز سياسات اقتصادية قوية. واستمرار هذه السوق سيبعد الجزء الأكبر من مخرجات المغتربين عن السوق الرسمية. ان الامر يتطلب تحفيز المغتربين واصلاح النظام المصرفي وإعادة تنظيمه بسيطرة الدولة علي البنوك التجارية»^(٨٦). ويؤكد عثمان عمر، وزير الاشغال، انه رغم أهمية ما تصبى إليه هذه الاجراءات فهناك عدة مخاطر واثار سلبية متوقعة إذا لم تجر التحولات الضرورية لمعالجتها، لأن أي فشل في ذلك سيؤدي إلي ارتفاع كبير في اسعار السلع الأساسية^(٨٧) اما فتح الرحمن البشير، رئيس اتحاد اصحاب العمل، فقد رحب بالسياسة الجديدة وطالب باشتراك اصحاب العمل في لجنة السوق المصرفية^(٨٨) وبالإضافة إلي ذلك اعلنت وزارة المالية سياسات تجارية تقوم علي حرية التجارة والغاء احتكار الصادرات وعدم تحديد سعر أدنى للمحاصيل الرئيسية وإيقاف سياسة الصفقات المنكافئة ونظام الاستيراد بالموارد الذاتية لتمكين البنوك من استقطاب كميات من النقد الاجنبي تمكنها من توفير التمويل اللازم، وكل ذلك يتوافق تماما مع توجهات صندوق النقد الدولي. واعلن الصادق المهدي ان هذه السياسات فرضتها الظروف الطارئة التي يعيشها الاقتصاد السوداني لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات الذي تجاوز الـ ٧٠٠ مليون دولار، ولتحفيز الصادرات، خاصة ان الامطار الغزيرة ستؤدي إلي زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي. ولكن هل حققت السياسات الجديدة الاهداف المرجوة منها؟ لقد اضطرت الدولة خلال فترة وجيزة إلي تحويل عدد من السلع الاستراتيجية إلي السوق الحرة (البن، الشاي، النمرية، الصلصة، واحتياجات معاصر الزيوت الخ...) وارتفع سعر الدولار في السوق الأسود إلي ١٧ جنيتها، وانعكس ذلك في ارتفاع اسعار السلع الأساسية بشكل جنوني^(٨٩) واعترف وزير الدولة بوزارة المالية، المهندس الفعلي لهذه السياسات، بفشل سياسته، ولكنه أرجع الفشل إلي

اسباب اخري لخصمها في الآتي -

أولاً: فتح الاستيراد لمعرض الخروطم الدولي الذي يمثل ثغرة أساسية يدخل منها السوق الأسود. وتقديرًا أن ما تم استيراده من خلال المعرض يفوق الـ ٨٠ مليون دولار. وهو مبلغ كبير تسبب في رفع الطلب علي الدولار وزيادة سعره. واكتشفنا، أيضاً، أن وزارة التجارة اصدرت رخصاً للصفقات المتكافئة، منها أربعة مليون طن ذرة، أي كل فائض البلاد من الذرة، وهذا أفقد السوق الحرة محصولاً رئيسياً وجرمها من ٣٠٪ من عائداته. واكتشفنا، أيضاً، تصديقات بأكثر من ١٥٠٠ رخصة لاستيراد عريات عبر وكلاء محليين. هذه الممارسات خلقت في فترة وجيزة طلباً علي الدولار لم تشهده البلاد، ادي إلي ارتفاع سعره إلي ١٧ جنيتها^(٨٣) ومن ثانياً هذا التوضيح تستشف اسباب اضطراب وزير الدولة إلي تقديم استقالته وهي: عدم التزام الحكومة بسياساتها المعلنة وعدم التنسيق بين الوزارات ولخلافاته مع وزير المالية^(٨٤) وبذلك لم يعترف وزير الدولة بفشل السياسات الاقتصادية فحسب، بل اتهم زملاءه، وزراء القطاع الاقتصادي، بتخريب السياسات الحكومية المعلنة وبالفوضى في القرارات والممارسات. وهذا الاتهام وجّه لوزراء حزبي الأمة والجبهة في وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة والتجارة الداخلية. وهذا ما دفع صحيفة الراية لأن تخصص خمسة حوارات مع وزراء الجبهة في الحكومة في ديسمبر ١٩٨٨، طرحت فيها تساؤلات الشارع حول فشل حكومة الوفاق ويشكل خاص وزراء الجبهة. واجاب وزير الصناعة عن هذه التساؤلات قائلاً: «ان وزراء الجبهة لم يفضلوا، بل حققوا نجاحات كبيرة. وإذا كان الاداء العام للحكومة لم يحقق طموح جماهير الجبهة، فان تدني هذا الاداء لا يرجع إلي ضعف الوزراء، وإنما هناك اسباب كثيرة، منها انه بعد شهرين فقط من تكوين الحكومة حدثت كوارث الامطار والسيول، وانشغلت بها الحكومة لأكثر من شهرين، كما ان الكوارث ونتائجها ادت إلي تدني الانتاجية وتوقف الإنتاج في كثير من المرافق وخاصة المرافق الصنائة» واضاف «ان الاعتماد علي احتياطي الدقيق المخزون وصرفه للمواطنين أبان الكوارث ادي إلي انخفاض المخزون، وكان لذلك اثاره السلبية في اعقاب فترة الكوارث»^(٨٥) وزير الصناعة، إذن، حاول ان يجعل من الكوارث شماعة يعلق فيها فشل سياسات حكومة الوفاق. ولكن احد كتاب الاعمدة قال «كنت اتوقع ان يتجه وزراء حكومة الوفاق نحو المنافسة في مجال الاتجاز وأن يتركوا الصراع الحزبي جانبا تحقيقا لمصلحة هذا الشعب الذي يجب ان يري حكومته المنتخبة في مستوى رفيع وليس في هذا المستوى الوضع»^(٨٦) وهكذا تنتزع وتتعدد تبريرات فشل سياسات حكومة الوفاق المعادية لمصلحة الشعب ويتكشف جوهرها في محك التجربة العملية خلال اقل من نصف عام. ومع تدهور الاوضاع المعيشية لغالبية جماهير الشعب واشتداد ضغوط قوى الانتفاضة النقابية والسياسية وتجرع الصراعات الداخلية وسط

حزبي الامة والجبهة وبين هذين الحزبين والحزب الاتحادي الديمقراطي حول قضايا الحرب والسلام بشكل خاص، في هذه الظروف أعلن رئيس الوزراء عن سياسة جديدة للأجور وتطبيقها اعتباراً من أول ديسمبر ١٩٨٨، تضمنت رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٠٠ جنيه + ٤٠ بدل سكن + ٤٠ جنيه بدل مواصلات + ٢٠ بدل طبيعة عمل. وأكد أن النسبة بين أدنى وأعلى مرتب ستكون بنسبة ١ إلى ١٠، وأن النظام الجديد قُرب الشقة بين الفئات الأكثر تضرراً والفئات الأخرى، وأزال المفارقات بين فئات المهنيين ورفع الحد الأدنى للمعاش إلى ١٥٠ جنيه، وبقية المعاشات بنسبة ٥٠٪، وأكد رئيس الوزراء أنه تم تكوين لجنة للنظر في المفارقات داخل القوات النظامية، وأن الحكومة سائرة في ضبط السوق وتوفير السلع الضرورية بكميات وأسعار معقولة. وكثر حديثه السابق حول قنوات التوزيع واحتياجها لتعاون شعبي واسع^(٨٧). وفي أول رد فعل علي بيان رئيس الوزراء أعلن اتحاد نقابات العمال أن الاتحاد متمسك باتفاقه مع الحكومة بسرمان تعديلات الأجور بأثر رجعي ابتداء من أول يوليو ١٩٨٨، وأعلن اتحاد الموظفين أن البيان خطوة في طريق الحل الجزئي لقضايا الأجور وتكاليف المعيشة، إلا أن السوق سيبتلع أي زيادات في الأجور ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة للرقابة علي السوق وتركيز الأسعار، وأشار إلي أن قضية المفارقات في الأجور يجب إخضاعها للدراسة المتأنية مع النقابات. أما اتحاد المهنيين، فقد أكد أن هذه القرارات لن تتحول إلي مكسب حقيقي إلا باستكمال الضوابط التي أشار إليها رئيس الوزراء لضبط السوق وعدم فرض ضرائب جديدة^(٨٨).

والواقع أن رفع الحد الأدنى للأجور يعد مكسباً حققته نقابات العاملين بنضال طويل وتضحيات كبيرة رغم أنه لا يتناسب مع واقع أعباء المعيشة. والحديث عن مفارقات الأجور وفيما كلها جاء معهما دون تحديد قاطع. والأهم من كل ذلك، أن رئيس الوزراء تحاشي الحديث عن كيفية ومصادر تمويل زيادات الأجور والمرتببات. وواقع الحال يقول أن السياسات الاقتصادية التي ظلت تتبعها الحكومة، منذ أكتوبر ١٩٨٧، ستلتهم معظم هذه الزيادات، وبذلك تكون قد أخذت بالشمال ما أعطت باليمين. وهي سياسات معروفة ظلت تنتهجها الحكومات المتعاقبة، المدنية والعسكرية، طوال الثلاثين عاماً الماضية.. فكيف ستعالج الحكومة الموقف؟ بزيادة الأسعار وأرماق كاهل قوي العاملين بضرائب جديدة؟ أم أنها ستحتج إلي مقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني ويدائله التي تنادي بالتركيز علي الضرائب المباشرة علي المليونيرات الجدد ورجال الأعمال، وبخول الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي وسيطرتها علي القطاع المصرفي؟ الحكومة لها بدائلها وقوي الانتفاضة السياسية والنقابية لها بدائلها.. وبذلك نخلت حركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد في منعطف خطير.

ثانيا: تصعيد الحرب الأهلية: -

عند قيام حكومة الوفاق كانت هناك ثلاثة مشروعات لقوانين بديلة لقوانين سبتمبر ١٩٨٢.. الأولى اعنته نقابة المحامين ببناء علي تكليف من رئيس مجلس الوزراء، واستغرق انجازه ثلاث اشهر، وشارك في إعداده اكثا المحامين براية ومعرفة بالقانون السوداني. والثاني: مشروع قوانين لجنة الوفاق التي ترأسها ميرغني النصري، عضو مجلس رأس الدولة، وشاركت في اعداده كل الاحزاب بما في ذلك الجبهة الإسلامية القومية، وقدمت مشروعها في حفل اقامه الصادق المهدي في حدائق الجمعية التأسيسية وحضره ممثل الجبهة الإسلامية. والثالث، اعنته لجنة مشتركة من حزبي الامة والاتحادي الديمقراطي وأودعته الجمعية التأسيسية في الاسبوع الأول من يونيو ١٩٨٨.

وقد افلحت المفاوضات لتشكيل حكومة الوفاق الوطني في الوصول إلي وثيقتين متناقضتين، تنص الأولى علي الغاء قوانين سبتمبر وصياغة قوانين بديلة مستمدة من الشريعة الإسلامية والعرف، اتفقت حولها كل الاحزاب التي شاركت في المفاوضات باستثناء الجبهة الإسلامية، التي أصرت علي الغاء قوانين سبتمبر وصياغة قوانين إسلامية بديلة، ورفضت التوقيع علي الميثاق ما لم يتم الالتزام بأجازه قوانين إسلامية خلال شهرين من تشكيل الحكومة. لذا ورفضت كل الاحزاب المشاركة في المفاوضات شرط الجبهة الإسلامية إلي أن حدث تطور مفاجيء حيث منح الصادق المهدي تعهداً للجبهة الإسلامية القومية يقضي باجازه القوانين الشرعية قبل عطلة البرلمان في موسم الخريف... وهي نفس فترة الشهرين التي اشترطتها الجبهة الإسلامية كقيد زمني لسريان احكام الشريعة الإسلامية.. وفي ذلك يقول اليابا سرور، بعد تشكيل حكومة الوفاق، حول ما ألت إليه الجهود في مسالتي السلام والقوانين البديلة قبل مشاورات الوفاق وأثنائها: «بعد رحلتنا إلي اديس ابابا وشرق افريقيا اتصلنا بالصادق والميرغني، وعلي هذا الأساس قدم ميثاق السودان الانتقالي ووقع عليه ١٧ حزبا، وتكونت لجنة الوفاق للوصول إلي اتفاق حول القوانين البديلة، وقبل ان ينفذ الصادق المهدي ما وعد به أعلن أمام الجمعية في ١٥/٣/١٩٨٨ طلب التفويض، وخلق أزمة سيامية، ثم شاركنا في المشاورات لتشكيل حكومة الوفاق واشترطنا تأجيل الشريعة للمؤتمر الدستوري حسب ميثاق السودان وحسب المادة ٤ من الدستور التي تنص علي ان الشريعة والعرف هما المصدران الأساسيان للتشريع»^(٨٩).

وتحت ضغط الشروط التي وضعتها الجبهة الإسلامية القومية واجتماع مجلس الشوري الذي حدد بداية اكتوبر كموعِد يجب أن يجاز عند حلوله القانون الجنائي الإسلامي، قدم دحسن الترابي، وزير العدل والنائب العلم، مشروع قانون جنائي جديد أمام مجلس الوزراء في تكتم وسرية، وقد طلبت نقابة المحامين نسخة منه ببناء علي منكرة لرئيس الوزراء، إلا أن

النقابة تسلمت رداً من الامانة العامة للمجلس يشير إلى ان النقابة ستمنع نسخة من القانون في حينه.. وفي هذا تقول نقابة المحامين «إلا أننا ويطرقنا الخاصة استطعنا ان نحصل علي نسخة من هذا القانون»^(٩٠) ويعد ذلك توالي نشره في صحف حزبية ومستقلة عديدة.. وعبر الوزراء الجنوبيون الأربعة عن احتجاجهم لتجاهل النائب العام تزويدهم بمسودة للقانون مترجمة باللغة الانجليزية حتي يتمكنوا من الالام بالامر قبل مناقشته.

أثار مشروع القانون الجنائي اهتماما واسعا وسط القوي السياسية والنقابية والمواطنين، حظي بمناقشات واسعة اتسمت بالحيوية.. وشكل الصراع حول القانون اقوي تعبيرات الصراع بين قوي الانتفاضة والجبهة وحلفائها، ووجد معارضة بالوسائل والاساليب الديمقراطية قلّ نظيرها من الاطراف المشاركة في الحكومة والمعارضة.. وقال القانونيون كلمتهم فيه من خلال بيانات وندوات عقدت لمناقشته في دار نقابة المحامين.. وتشكلت في مواجهة مشروع القانون هيئة شعبية للدفاع عن الديمقراطية والحريات طافت بممثليها في مدن عديدة لتكشف مخاطره علي وحدة السودان ومستقبل الديمقراطية... فماذا كانت ردة الفعل علي مشروع القانون علي ارض الواقع؟ كتلة المعارضة السودانية الافريقية، التي تزعمت المعارضة داخل الجمعية التأسيسية، انتقدت مشروع القانون واعلنت انها ستقاطع كل الجلسات المتعلقة بمناقشة القوانين الإسلامية لعام ١٩٨٨ والانسحاب من عضوية لجنة السلام، التي شكلت مؤخرًا، والتضامن مع كافة القوي الوطنية من احزاب خارج الجمعية التأسيسية ونقابات ومنظمات جماهيرية من اجل اسقاط القوانين التي تكرس الفقرة. وقال زعيم ثاني اكبر حزب مشارك في حكومة الوفاق محمد عثمان الميرغني: «هناك قوانين بديلة لقوانين سبتمبر اعدتها لجنة مشتركة من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة، ولقد اجاز الحزب الاتحادي الديمقراطي متمثلاً في هيئاته البرلمانية هذه القوانين، وقدمت بالفعل إلي الجمعية التأسيسية في السادس من يونيو الماضي (.....) وواقع الامر ان المشروع الذي تقدم به النائب العام والتحفظات أو الاعتراضات التي حدثت بشأنه داخل مجلس الوزراء بالاضافة إلي القوانين البديلة سواء التي وضعتها اللجنة المشتركة المشار إليها أو التي اعدتها لجنة ميرغني النصري، كل هذه القوانين من المفترض ان تعرض للجنة التشريع في الجمعية التأسيسية وتأخذ الوقت الكافي لدراستها، لان هناك آراء متعارضة كثيرة ولا بد من الوصول إلي صيغة مناسبة في اطار الاحزاب حتي يتكون بشأنها رأي موحد داخل لجنة التشريع التي تمثل كافة الاحزاب. وبالنسبة للموقف من قوانين سبتمبر قال: «نحن حريصون علي الا تتكرر مرة أخرى التجربة الشائنة التي حصلت قبل ذلك في تطبيقات نميري، التي سميت بقوانين سبتمبر، لان ذلك سيكون له مردود سيء للدعوة الإسلامية والعمل الإسلامي بصفة عامة.. وهذا لا يتأثر به السودان فقط بل كل الاقطار الإسلامية تتأثر بآي

تجربة غير سليمة - تجربة غير السليمة تضع عراقيل أمام الاتجاهات الإسلامية السليمة والصحيحة، وفي استياء واضح لانتشال مجلس الوزراء بمشروع القانون الجنائي قال محمد عثمان الميرغني عقب كارثة السيول والفيضانات «الحكومة لا تلتفت بجدية نحو قضايا المواطنين الأساسية ولم ترتب الأولويات وانصرفت إلى مشاغل بعيدة عما يعاني منه الشعب».

وفوق هذا وذلك أعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي في اجتماع مشترك بين هيئته البرلمانية والسيد محمد عثمان الميرغني، في ٧/٢، تمسك الحزب بمشروع القانون الذي أودعه في البرلمان يوم ١٩٨٨/٦/٨، وضرورة مناقشته قبل عطلة البرلمان ووضعه موضع التنفيذ، الشيء الذي يعبر عن معارضة واضحة للقانون بعد يومين فقط من وضعه أمام مجلس الوزراء. وفي حزب الأمة توصلت لجنة قانونية مفوضة من المكتب السياسي إلى توصيات محددة تم إقرارها من أجهزة الحزب العليا، وذهبت هذه التوصيات إلى أن مشروع قانون النائب العام لا يعبر عن رأي حزب الأمة وأن من الأفضل للحزب أن يحول تأييده إلى الجهد القانوني الذي قامت به مجموعة لجنة الوفاق الوطني التي ضمت ممثلين لكل الأحزاب، بما فيها الجبهة الإسلامية، التي انسحبت عند إجازة الصياغة النهائية.

ونستطيع أن نقول أن مشروع القانون لم يؤيده من أبناء الجنوب سوى ثلاثة فقط من الجنوبيين المسلمين، اثنان من الجبهة الإسلامية وواحد من حزب الأمة.. وقال عنه رئيس مجلس جنوب السودان، عضو الجمعية التأسيسية، أجلو بيدا: «نرفض تماما القوانين الجديدة، وإذا كان الشمال يرغب في تطبيق قوانين إسلامية فليس لدينا اعتراض ولكن يجب أن تطبق في الأقاليم الشمالية فقط، وأنبإ إلى عدم تطبيق تلك القوانين في العاصمة الخرطوم باعتبارها العاصمة الوطنية لكل الشعب السوداني شماله وجنوبه، فنحن كجنوبيين نجدد موقفنا الثابت الذي يؤيد الرجوع إلى قوانين ١٩٧٤، وإن يؤجل البحث في علاقة الدين بالدولة إلى المؤتمر الدستوري ولا نزج بالدين في السياسة والأعياب السياسية، لأن هناك شرائع سودانية لا مسلمين ولا مسيحيين وإنما يعبدون الكجور كشكل من أشكال المعتقد في الجنوب.. وإذا اجيزت هذه القوانين بالطريقة الميكانيكية فلا خيار أمامنا إلا الانسحاب من البرلمان، حكومة ومعارضة، لأن هذه القوانين تكرر واقع التجزئة والانفصال بين الشمال والجنوب بدون حرب» وقال الدواجو وزير النقل في حكومة الوفاق، ممثل التجمع السياسي لجنوب السودان: «نتمسك بالتطبيق الجغرافي واستثناء العاصمة القومية، أن القضية سياسية في الأساس وهناك استهداف لوحدة البلاد». وذكر ريتشارد موكني وزير الحكومات المحلية (سابقو): «الأحزاب الجنوبية تعارض قانون الترابي بدعاء عن الفقراء الذين تمثلهم، وهو قانون أسوأ من قوانين سبتمبر». وهدد جوشودي وال، وزير الرياضة، بالانسحاب الأحزاب الجنوبية للمشاركة من الحكومة، وقال: «أن المشروع المطروح لوحده في ظل أبعاد المشروعات

الآخرى يعوق مساعي إنهاء الحرب ويصانر حقوق غير المسلمين ويكرس التفرقة ويعرض الديمقراطية للاندثار ولا يراعي المصلحة فئة سياسية معينة تشرى وتقوي اقتصادها لتهيمن على الساحة السياسية. وفي عودة أمينة للوعي بصحة وسلامة موقف حزب الأمة من قوانين سبتمبر، واتخاذ موقف من مشروع القانون الجنائي، كامتداد لموقفه الصحيح قال قطب حزب الأمة بكري عديل: «قلنا عن قوانين سبتمبر أنها لا تساوي الحبر الذي كتبت به، وقلنا أن المجتمع السوداني مازال محتاجاً لتربية وتنشئة، ثم يصلح بعد ذلك لتطبيق القوانين الإسلامية.. هذا ما قلناه ويمقتضاه دخلنا السجن ومكثنا فيه سنة ونصف.. وفي رأيي أن هذه الأسباب مازالت قائمة.. وعليه إذا كانت حجتنا الماضية صحيحة، فمازال هناك وضع في المجتمع السوداني يتطلب العلاج قبل تطبيق القوانين الإسلامية». وأبدت حركة قرونق استعدادها للدخول في حوار مع الحكومة والأحزاب بشرط تبجيل القوانين الإسلامية لهيئة انعقاد المؤتمر الدستوري. وفي البيان الذي أصدرته نقابة المحامين بعد اطلاعها على مشروع القانون الجنائي قال المحامون «يؤسفنا أن نعلن لجامعير الشعب السوداني أن مشروع الجبهة الإسلامية القومية الذي حملة بالأمس السيد النائب العام لمجلس الوزراء ليعمل منه مشروع قانون يقدم للجمعية التأسيسية باسم الحكومة ما هو إلا مسخ مشرو لقوانين سبتمبر المرفوضة بل زاد عليها سوءاً أنه نق أسفينا في وحدة الوطن، فنص في بعض مواد علي تطبيق ثنائي في الشمال والجنوب، وهذا مبدأ يخالف الدستور المؤقت، كما يقر لأول مرة تشطير السودان إلي دولتين، شمالية يطبق فيها كل القوانين المقترحة، ودولة جنوبية لا تطبق فيها بعض مواد ذلك القانون أو علي الأقل فهو يؤدي إلي فرض وضع فيدرالي لم يصدر الشعب السوداني حتي الآن قراراً بشأنه، فلا أبناء الشمال يرغبون في ذلك ولا أبناء الجنوب سعوا لذلك بالقول أو السلوك.. أن أبناء الجنوب يسمعون هرولة إلي الشمال فكيف يقبل أن يرفع أبناء الشمال أيديهم بالاعتراض عليهم قائلين لهم أبقوا في الجنوب لتستمتعوا بالنجاة من ويلات قانون البلاد؟ كيف يجوز لأبناء الشمال أن يضعوا النور الأحمر أمام أبناء الجنوب ليمنعوهم من الدخول إلى الخرطوم وأرض الجزيرة ودارفور وكردفان ويوسودان وذلك من خلال التشريع الذي تريده وتسعي إليه الجبهة الإسلامية القومية؟ لقد نسي كاتب المشروع أن السودان دولة موحدة، وأي تشريع ينص علي عدم النفاذ في جزء من تلك الدولة الموحدة إنما يصدر مخالفاً للدستور ويخلق حالة من الفوضى والارتباك ويضع البثرة الأولى لشق الدولة الموحدة إلي دولتين.. أن قانون العقوبات ليس من القوانين المحلية التي يمكن أن ينفرد بها إقليم دون الآخر، أنه قانون عام، والعمومية تفرض النفاذ في كل ركن من أركان الدولة الواحدة. أن نقابة المحامين من موقع مسؤوليتها التاريخية تقرر ناقوس الخطر وتعلن حالة التأهب لمقاومة هذا الأثم المزمع ارتكابه ضد أبناء السودان ووحدة السودان.. أن تصدينا لهذه

القوانين التي تحاول إعادة قوانين سبتمبر إنما هو استمرار وتأكيد لقرارات جمعياتنا العمومية منذ عام ١٩٨٢.

لم تتوقف معارضة مشروع للقانون الجنائي طوال المدة التي استغرقها في المناقشة أمام مجلس الوزراء من ٣٠ يونيو وحتى منتصف سبتمبر ١٩٨٨، موعد إحالته إلى الجمعية التأسيسية، على المواقف التي سقناها أو البيانات العديدة التي أصدرتها الأحزاب داخل وخارج الجمعية التأسيسية أو الندوات المنتظمة التي عقدت لدراسته بدار نقابة المحامين وغيرها. فقد انعقد المؤتمر الثاني لقوى الانتفاضة في مدينة واد مدني يومي ١٤ - ١٥ يوليو ١٩٨٨ وطالب في بيانه الختامي «أن تكون القوانين الخمسة التي إجازتها لجنة الوفاق ولجنة ميرغني النصري» هي البديل لقوانين سبتمبر وليس مشروع القانون الجنائي، الذي قدمه دحسن الترابي لمجلس الوزراء، بتكتم وسرية، مع أرجاء المسائل الخلافية المتعلقة بالهوية ونظام الحكم والحدود إلى المؤتمر الدستوري، الذي طالب المؤتمرين بضرورة عقده هذا العام حسبما جاء في ميثاق السودان الانتقالي، الذي اقترحه حزب الأمة في وقت سابق واعتمدته غالبية الأحزاب، مؤكدين على أهمية وضرورة العمل بكل الوسائل الممكنة والمتاحة لإحلال السلام وإنهاء الحرب الدائرة في الجنوب على ضوء إعلان كوكادام وكل المبادرات الجادة المؤدية إلى السلام»^(١) وكان المؤتمر قد بدأ أعماله بجلسة افتتاحية تلي فيها التقرير السياسي الذي أعده التجمع الوطني بمدينة واد مدني، ثم كلمة اليايا سرور، زعيم المعارضة البرلمانية، ثم كلمة الصادق المهدي، رئيس الوزراء، الذي عبر عن استيائه للحشد المعروفة سلفا مواقفه من حكومة الوفاق ومشروع القانون الجنائي، إذ جاء في حديثه كما ورد سابقا، «لا نفرنكم جميعا هذا، فإن غيركم يمكن أن يجمع وأن الأطراف التي ترمونها بالحجارة قادرة أيضا على رميكم بالحجارة». وحضر المؤتمر أكثر من ٤٠ تنظيما من الأحزاب والنقابات والاتحادات، كما حضره ممثلون للأقاليم.. وقد قدمت حركة تحرير شعب السودان ورقة عمل تركزت حول إعلان كوكادام كأساس جيد ووسين لتسوية الصراع وإحلال السلام في جنوب الوطن، وقدم الحزب الشيوعي مشروعا لتطوير صيغة التجمع الوطني وتحويله إلى كيان ثابت لقوى الانتفاضة، وعرض حزب البعث ورقة تناولت التحليل حكومة الوفاق وبرنامجا متكاملا لقوى الانتفاضة في مواجهتها.. وناقسم المؤتمرين ثلاث لجان :

(١) لجنة الديمقراطية والحريات العامة

(٢) لجنة السلام والمؤتمر الدستوري

(٣) لجنة الاقتصاد وفك الضائقة المعيشية..

ورفعت اللجان تقاريرها وتوصياتها وتم إقرارها بالإجماع في شكل بيان ختامي جاء فيه

ايضا تأكيد للاصرار علي المحافظة علي الديمقراطية وحمايتها بتثبيت الفصل الكامل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وصيانة الحريات العامة والحقوق الاساسية، وعلي رأسها حرية تكوين الاحزاب وحرية الرأي والمعتقد والصحافة وحق التجمع والتظاهر والاضراب، وللمستقلالية الحركة النقابية. واجاز المؤتمر قرارا يدعو الي تفعيل قانون الانتخابات بما يتيح تمثيل القوي الحديثة وإعادة توزيع الدوائر الجغرافية وفق الثقل السكاني... وطالب المؤتمر حركة قرق بوقف اطلاق النار فورا، وطالب الحكومة بتحديد موعد زمني لاتعداد المؤتمر الدستوري.. وطالبهما معا بطرح تصوراتهما علي جميع فئات الشعب علنا بعيدا عن الاجتماعات السرية المغلقة، لأن قضايا الحرب والسلام تهم جميع لبناء وبنات السودان.. ولكد المؤتمر علي ضرورة البحث عن مشروع اقتصادي وطني تتبناه كافة القوي السياسية بعيدا عن البرامج العاجزة والفاشلة التي تنتهجها الدولة الآن ونادي بتخفيف الضائقة المعيشية عن طريق دعم السلع الاساسية بواسطة الحكومة ومعارية السوق الاسود والنشاط الطفولي وبسط هيبة السلطة في الاسواق، وفك الارتباط بالمؤسسات المالية الدولية التي تمس الادارة الوطنية وترهن مقدرات البلاد للسوق الرأسمالية العالمية وعدم تصفية مؤسسات القطاع العام ورهنها للقطاع الخاص.. كما اجمع المؤتمر علي ضرورة تطوير اداء التجمع الوطني وزيادة تماسكه ليتحول إلي معارضة شعبية واسعة^(١٦).

نعود لتلمحة المواقف من مشروع القانون الجنائي، فقد أعلن فاروق أبو عيسى، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، في ندوة عقدت بلندن رفض العودة مرة أخرى لقوانين سبتمبر بأي صورة من الصور، ولا تقبل أن يدخل من الشباك ما حاولنا أن نحول دون دخوله من الباب (....) أن موقفنا موقف ثابت مع نقابة المحامين ومع جمهوره المحامين السودانيين والشعب السوداني في نضاله ضد هذا المشروع الذي هو ليس أكثر من صورة جديدة لقوانين سبتمبر، ومحاولة لتصوير الصراع بين القوي السياسية والاجتماعية في السودان على انه صراع حول الإسلام واللاإسلام، وهو تصوير سيئوه حقيقة الصراع (.....) ان مشروع القانون يعد لتهامكا فاضحا لمبدأ إنساني وأساسى، منصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنصوص عليه في الدستور السوداني، وهو مبدأ المساواة أمام القانون... فال مواطنة القائمة علي للمساواة أمام القانون نصت عليها المادة السابعة من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، كذلك المادة الثالثة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والسودان وافق وانضم إلي التوقيع علي الإعلان والعهد، بالاضافة إلي ان المادة ١٧ من الدستور الانتقالي، ايضا، تتحدث عن المساواة، فكيف تتم المساواة ولنت تميز بين الناس علي اساس اقليمي او جغرافي وعلي اساس ديني وتخضعهم لقانونين مختلفين وربما، بعد قليل، ومع تعقيدات الامور، لنظامين قضائيين مختلفين، وما يترتب علي ذلك من وسائل اثبات ايضا

مختلفة هنا وهناك، وبالتالي ينعدم أو ينتهك أو يهدر مبدأ هام من المبادئ التي نحن ملزمون بالتمسك بها وهو المساواة وهو الأساس في المواطنة التي تبني المجتمع الواحد، واستطراداً في إبراز اهدار مبدأ المساواة في مشروع القانون الجنائي قال د. أمين مكي مدني: «مشروع القانون يفرق بين المسلمين وغير المسلمين، لأنه يقول غير المسلمين في الجنوب والمسلمين في الشمال، يفرق بين المسلمين والمسلمين لأن المسلمين في الجنوب لا تنطبق عليهم الحدود، والمسلمين في الشمال تنطبق عليهم الحدود، ويفرق بين المسيحي والمسيحي لأن المسيحي في الشمال تنطبق عليه الحدود والمسيحي في الجنوب، أو غير المسلم في الجنوب، لا تنطبق عليه، فكيف يمكن لدولة إسلامية أن تستثني مسلمين من قانون يقولون أنه جاء من الكتاب والسنة والآية القرآنية تقول (ومن لا يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)». وعن الردة كحد، ضمن نصوص مشروع القانون، قال د. أمين مكي مدني «الردة حسب أي كتاب فقه أو دين هي الخروج عن الإسلام، أن تكون مسلماً وتخرج عن الإسلام. لكن الردة عندهم هي جريمة كل من يروج للخروج من ملة الإسلام، والمعني أن ما نقوله الآن في هذه الندوة يمكن أن يفسر من وجهة نظرهم بأنه ترويج للخروج من ملة الإسلام.. لماذا؟ لأنك تختلف معهم في وجهات النظر ولا تري ما يرونه بالنسبة لتطبيق قوانين الشريعة ويمكن أن تعدم لرائك وافكارك» وعن نص الردة في مشروع القانون قالت د/صفية صفوت «تعريف الردة في مشروع القانون تعريف فضفاض يمكن أن يتسع ليشمل أي شيء مما سيكون بلا شك بمثابة عذاب مسلط علي الرؤوس» وعن قضية تطبيق الشريعة الإسلامية اضافت د/صفية صفوت.. «ان قضية تطبيق الشريعة ومتي يمكن تطبيقها موضوع ثار حوله جدل طويل وقد أبدى الكثيرون من الفقهاء رأيهم بأنه يجب قبل أن يتم تطبيق هذه القوانين أن يتوفر المجتمع الإسلامي الكامل، كما ذكر العالم الجليل الأستاذ محمد أسد، والذي ذكر أن أي واجب في الإسلام يقابله حق وأن المجتمع الإسلامي الذي يود أن يطبق هذه القوانين للصارمة يجب أن يكون مجتمعاً تقوم فيه الدولة بتوفير كافة متطلبات الحياة، من تعليم وسكن وعلاج وعمل. وعليه يكون علي الافراد اطاعة تلك القوانين، وتجب عليهم عقوباتها الصارمة حال اخلاهم بها. اما الدولة التي تعجز عن توفير هذه المتطلبات فلا يجوز لها ان تطلب من مواطنيها ان يرتضوا تطبيقها عليهم» وعن وجهة نظرها في مشروع القانون قالت أيضاً: «ذكرت المذكرة التفسيرية للقانون ملامح المشروع الأساسية من ناحية التبويب والضغط وخلافه، وجاء في باب الضغط انه قد تم ضبط الصياغة باستعمال اللفظ العربي الاصيل وباحكام التعبير عن دقائق المعاني وبمراعاة الفقه الجنائي المتطور. ونظرة واحدة علي نصوص المشروع تظهر بوضوح انه يقتدر إلي الاحكام في الصياغة، فقد جاءت عبارات نصوصه فضفاضة في أكثر من موضع مما يجعلها بعيدة عن مراعاة الفقه الجنائي المتطور كما زعمت. وقد تم ذلك بالجمال الكثير من الاحكام في مواد

مختصرة أدت بذلك إلى اختزال مواد القانون من ٤٥٧ مادة في القانون الحالي إلى ١٨٨ مادة فقط في مشروع القانون. وهذا بالطبع عيب خطير في صياغة أي تشريع جنائي، والذي يجب أن يكون مفصلاً بإحكام حتى لا يدع مجالاً للشك أو للتفوق على حريات الأفراد أو حقوقهم. فال معروف أن القانون الجنائي هو أكثر القوانين مساساً بحريات الأفراد وكراماتهم، وأن هذا النوع من القوانين الفضاضة الصياغة مرفوض في الفقه الجنائي الحديث، حيث أن هدفها تجريم الجميع، كما أنها تفتح الباب أمام القاضي للتدخل بدور تشريعي يؤدي لأن يصبح القاضي مشرعاً وليس حكماً. وهو تفوق على قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ومع مراعاة أن قانون أصول الأحكام القضائية قد تم تعديله حتى يمنع القاضي من مباشرة أي دور في المسائل الجنائية، فإن مشروع قانون العقوبات الجديد جعل هذا التعديل غير ذي جدوى، وأعاد للقاضي سلطة تشريعية غير محدودة.. وعلى الرغم من أن القانون يدعي الاستغناء عن الأسراف، فإننا نجد أنه فيما يتعلق بجرائم بعينها أفاض في صياغة النصوص باتساع لم يسبق له مثيل لأسباب واضحة، وهي أنها نصوص ذات عقوبات غليظة. فقد رصد على سبيل المثال لجرائم شرب الخمر ولعب الميسر أربع مواد، كما رصد اثني عشر مادة لجرائم العرض والسمعة والأدب العامة، وأربعة مواد لجرائم القذف، وثمانية مواد لجرائم الحرابة والسرقة. وهذا عدد كبير من النصوص إذا ما قورن بالعدد الكلي لنصوص القانون الإجمالية وهو ١٨٨ مادة.. أن الناظر لمثل هذا القانون ومثل هذا العدد الكثير من النصوص الذي يخصص لهذه الجرائم ويكل هذه الإفاعة لا يسعه سوى الاعتقاد أن أكثر السودانيين هم من شاربي الخمر واللصوص أو قطاع الطريق مما يستدعي توجيه جل اهتمام الشارع إلى هذا النوع من الجرائم^(١٣).

ولنري الآن ماذا قالت الجبهة الإسلامية القومية في مواجهة هذا السيل الجارف من الانتقادات والمعارضة لمشروع القانون الجنائي..؟

في رأي حافظ الشيخ، أحد أقطاب الجبهة الإسلامية القومية، وعضو اللجنة التي قامت بصياغة مشروع القانون الجنائي «ليس هناك قانون يسري في الشمال وآخر يسري في الجنوب.. وإنما قانون الجنائيات يسري على كل السودان، وهو يشمل ستة حدود: السرقة والحرابة والزنا والقذف والقتل والردة.. وإذا كان الجنوبيون يهذنون بالانسحاب اليس من حقنا نحن كشماليين أن ننسحب أيضاً ونكون لنا برلمانا آخر؟.. والذي لا يقبل بهذه القوانين فليانسحب.. نحن لم نبدأ الحرب، فليسال عنها الذي بدأها.. أي إنسان يطالب بالسلام في ظروف الحرب غير صادق في نواياه، ونحن سوف نقوي الجبهة الداخلية ونواجه الحرب بحرب مثلاً.. دعاة المؤتمر الدستوري ضد الشريعة، هم يتوهمون أننا مستنازل عنها كي يمررون مخططاتهم ضدها عبر المؤتمر الدستوري، واعتقد أن المؤتمر الدستوري ما هو إلا

«حجوه أم ضيبيينة» أي حكاية ليس لها نهاية.. وإذا كان المقصود بالمؤتمر الدستوري حل مشكلة الجنوب فعلي الجنوبيين أن يتقدموا بحلول ومقترحات للبرلمان بهدف عقد المؤتمر الدستوري لحل هذه المشكلة، خاصة وأنهم ممثلون في البرلمان». وحول ما إذا كان القانون الجنائي الجديد أسوأ من قانون عقوبات ٨٢ قال حافظ الشيخ «القانون الجنائي الجديد استبعد قانون عقوبات ٨٢، كذلك ما أدخل عليه من قانون أمن الدولة، واستبعدت القوانين الفضفاضة، وضبطنا مياغتها في القانون الجديد، وجعلناها محددة.. وكانت هناك جرائم مطلقة في قوانين سبتمبر ٨٢ حددناها في الوظيفة العامة ومسئولية الموظف العام.. كانت قوانين سبتمبر ٨٢ فيها إثارة كثيرة جدا، فالسرقة مثلا كانت وحدها لها سبعة أو ثمانية انواع اختصرناها إلي سرقة واحدة عقوبتها لا تتجاوز كذا سنة سجن، وكانت هناك مصطلحات في أول القانون، حوالي ٧٠ مصطلحا، تشكل ٧٠ مادة اختصرناها إلي ١٥ مادة.. والدية كانت عقوبة فجعلناها في القانون الجديد تعويض.. وأدخل شيء جديد، وهو شركات التأمين، في جرائم التأمين تدفع هي الدية وجعلنا المهندسين والأطباء والقضاة متضامنين ماليا في هذا الجانب.. والقانون عالج أيضا نواحي كثيرة جدا لا أستطيع الإفصاح عنها الآن إلا بعد اعلان القانون»^(٩٤)

ونشير إلي ان العديد قد تناولوا اباحة مشروع القانون اشتغال الموظفين بالتجارة، واعتبروا ان تلك النصوص تشكل الاساس القانوني لانهيار الخدمة المدنية ومؤسسات الدولة وإشاعة الفساد المالي والإداري فيها نتيجة اشتغال الموظفين بالتجارة.. علي ان الاتجاه للإنتقاص من المكاسب الديمقراطية وتقييد الحريات العامة في ظل حكومة الوفاق لم يقتصر علي الحماس لتمرير مشروع القانون الجنائي في مجلس الوزراء فقط، بل استثمرت حكومة الوفاق ظروف كارثة السيول والفيضانات وقامت في اغسطس ١٩٨٨ بتجديد لائحة الطوارئ وإدخال تعديلات عليها بتعجل وفي سرية تامة ولأسباب وإهية، حيث أجازت الاعتقال التحفظي لأجل غير محدد، ومنعت الاجتماعات والمظاهرات والندوات والجمعيات العمومية للنفقات، والاضراب عن العمل، وتحديد الإقامة والحركة بالاشتباه وحظر التجول والتفتيش دون أوامر قضائية، وتشكيل المحاكم الخاصة.. وحددت عقوبات لمخالفة اللائحة تصل حد الأعدام والسجن المؤبد والمصاربة. وهي بهذا المعني تتعارض مع النصوص الدستورية الخاصة بالحريات العامة والحقوق الأساسية.. كما تتعارض مع وثيقة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي وقعت عليها الحكومة السودانية في ١٥/٣/١٩٨٦، وتلزم مابنها الثالثة الحكومة بإخطار الأمين العام للأمم المتحدة، وجميع الدول الموقعة علي الوثيقة، بنصوص اللائحة والأسباب التي فرضتها. وقد قال عنها الصادق الشامي، المحامي عضو مجلس نقابة المحامين «إنها تهمر الحريات العامة وتتعدى علي الحقوق الأساسية للمواطنين

وترجع بالبلاد إلى قانون أمن الدولة أيام النظام المايوي المبادء.

ومع ضراوة المعركة ضد للقانون الجنائي ولائحة الطوارئ، وعجز الحكومة في درء آثار كوارث السيول والفيضانات، صدر في أديس ابابا بيان مشترك من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة تحرير شعب السودان أعلن فيه أن لقاء تم في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أغسطس بحث جميع المشاكل القومية واستعرض كافة الحلول العملية لدفع عملية السلام إلى الأمام.. وقد ترأس وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي سيد أحمد الحسين، بينما ترأس وفد حركة تحرير شعب السودان د/لام اكول.. وجاء في البيان أن وجهات نظر الطرفين متطابقة تماما، حيث اتفقا على ضرورة استمرار الحوار للوصول إلى الصيغة العملية التي ستدفع وتحقق قيام المؤتمر الدستوري المرتقب. وقال البيان أيضا أنه انطلاقا من حرص الطرفين على وجوب تحقيق أمانى الشعب في السلام الحقيقي والاستقرار تم الاتفاق على الآتي :-

١- ضرورة اللقاء مرة أخرى بين الوفدين في فترة لا تتعدى الأسبوعين من تاريخ إعلان هذا البيان.

٢- ضرورة لقاء الزعيمين السيد محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي، والكتور جون قرنق دي مابوير رئيس القيادة السياسية والعسكرية العليا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، في القريب العاجل.

٣- يناشد الطرفان الأسرة الدولية والمنظمات الإنسانية والخيرية بالاسراع في تقديم المساعدات للمتضررين من آثار السيول والفيضانات خاصة في الخرطوم والشرق والشمال. ٤- يناشد الطرفان كل القوي السياسية السودانية ضرورة العمل النضوب لهيئة المناخ الملانم لتحقيق رغبة شعبنا في السلام والاستقرار عن طريق عقد المؤتمر القومي الدستوري في القريب العاجل.

٥- يناشد الطرفان كل أبناء شعبنا العظيم التحلي باليقظة التامة وتفويت الفرصة على القوي المتربصة بالشعب والتي ترفض الاجماع الوطني وتعرض البلاد المتفرقة والشتات.

وتعليقا على ذلك أنلي الصائق المهدي بتصريحات إيجابية اعتبر فيها البيان المشترك عملا إيجابيا يصب في مجري محاولات حل مشكلة الجنوب سلميا، وأعلن عن ترقيبات لاجتماع مشترك بينه وجون قرنق في إحدى العواصم الاقريقية. وبشكل عام فقد وجد البيان المشترك بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة تحرير شعب السودان ارتياحا حمل تفاؤلا كبيرا وسط كل القوي السياسية والتقابلية، عدا الجبهة الإسلامية القومية، لا سيما وأن اللقاء قد رزج ثاني اكبر الاحزاب السياسية بالبلاد في عملية السلام، حيث لم يشارك مطلقا في كل

المشاورات التي سبق ان جرت بين القوي السياسية وحركة تحرير شعب السودان.. وساعدت علي انجاز هذه الخطوة وساطات سودانية وعربية عديدة. ويحكم ثقل الحزب الاتحادي في الساحة السياسية وعلاقاته العربية المتطورة، فقد احدث البيان المشترك اضطرابا في الموازنة السياسية وخطلة في العلاقات بين احزاب حكومة الوفاق وفي تماسكها وادائها اليومي.

استمرت المناقشات في مجلس الوزراء وانقضت مدة الشهرين، التي حددتها الجبهة الإسلامية القومية لاجازة مشروع القانون الجنائي، دون اجازته ودون انسحاب الجبهة الإسلامية من حكومة الوفاق. وفي ١٧ سبتمبر اصدر مجلس الوزراء بيانا رسميا عقب جلسة صاخبة اقر تحويل الخلافات المستعصية حول التشريع الجنائي إلي الجمعية التأسيسية بعد مناقشات استغرقت اكثر من شهرين.. وحول الاطار الذي مر به مجلس الوزراء مشروع القانون الجنائي قال عثمان عمر، وزير الاسكان، ان مجلس الوزراء قد «وضع مقدمة تؤكد الحرص علي الحقوق الاساسية للمواطنين كما جاءت في المواثيق الدولية، وفتح باب الاجتهاد في المسائل الفقهية، وعدم الالتزام بأي رأي مذهبي لأي جهة، والمسائل الفنية في الصياغة وترقيم المواد تؤخذ من مجموع الاجتهادات المقدمة امام لجنة التشريع والشؤون القانونية»^(١٠). وفي احالة مشروع القانون الجنائي للجمعية التأسيسية قال محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي «الواقع ان الخلافات في مجلس الوزراء حول هذا المشروع هي التي ادت إلي وضع تحفظات، ولذلك حول الموضوع للجمعية التأسيسية بما حوله من نقاط خلاف اساسية وجوهرية. وفي اعتقادي ان هذا ما كان يجب ان يتم. فما دام الامر محل خلاف، فقد كان من الافضل ان يستمر بحث الامر في اطار الاحزاب حتي يتم التوصل إلي الصيغة المناسبة، ولكن ان يحول المشروع إلي الجمعية التأسيسية بما فيه من خلافات، فهذا امر غير مألوف، من ناحية ثانية فان وجود هذه التحفظات أو الخلافات في وجهات النظر تجعلنا نقول ان مجلس الوزراء لم يجز للمشروع، ولكن وافق علي تحويله إلي الجمعية التأسيسية.. إذ كيف يجيز مجلس الوزراء للمشروع وهناك خلافات ولم يتم التصويت بشأنه؟» اما اختلاف الاحزاب الجنوبية المشاركة في حكومة الوفاق مع تحويل مشروع القانون الجنائي للجمعية التأسيسية، فقد عبر عنه الدواجو إذا قال «ان ادخال القانون الجنائي دائرة الجمعية التأسيسية قبل حسمه في مجلس الوزراء يعني التوجه لإجازته بالاغلبية الميكانيكية داخل الجمعية التأسيسية في قضية لا بد من حسمها بالوفاق»^(١١) ورفعت كتلة المعارضة البرلمانية التي يتزعمها الياابا سرور منكرة انتقدت فيها القانون وقدمت عرضا موجزا لرؤية الاحزاب الافريقية للسودانية للخلفية التاريخية لمشروع الدولة الدينية في السودان، وهي رؤية تعكس عمق شكوك الجنوبيين في الحكومات والاحزاب الشمالية الحاكمة منذ فجر الاستقلال حتي حكومة الوفاق ١٩٨٨. تقول المذكورة أن هذا التوجه بدأ في أول برلمان بعد الاستقلال عندما

طرح مشروع الدستور الإسلامي، وفي فترة حكم الجنرال عبود اتخذ شكل إجراءات لأسلمة وتعريب الجنوب، وكان لا بد أن تؤدي إلى تلجيج نيران الانفصال في نفوس الجنوبيين. وتجددت هذه المساعي عام ١٩٦٨ عندما طالبت أحزاب الأمة والاتحادي وجبهة الميثاق (الأخوان المسلمون) بالدستور الإسلامي، ولكن هذا التوجه وجد معارضة أبناء الجنوب والقوي الوطنية الديمقراطية في الشمال مما أدى إلى إفشاله وانقلاب جعفر نميري عام ١٩٦٩. ووضعت المذكرة يدها علي أهم سلبيات مشروع القانون الجنائي المتمثلة في استثناء الجنوب وشأنية القوانين التي تؤدي إلى فصل الجنوب فعلياً في المستقبل. وأعلنت كتلة الأحزاب الأفريقية السودانية مقاطعة كل جلسات الجمعية المتعلقة بمناقشة مشروع القانون والانسحاب من عضوية لجنة السلام التي شكلت مؤخراً بين الحكومة والمعارضة، والتضامن مع كافة القوي الوطنية من النقابات والمنظمات الجماهيرية والأحزاب خارج الجمعية من أجل فضح سلبيات المشروع وإسقاطه. وبذلك أعادت المذكرة المشاكل التي جذورها، إلى التاريخ والجغرافيا، إلى التمايز العرقي والثقافي وتعدد الأديان في السودان^(٧٧). أي إلى التمايز بين الشمال الذي تغلب فيه الثقافة العربية الإسلامية والجنوب بثقافته الأفريقية.

وقامت نقابة المحامين، أيضاً، بتحرير مذكرة ناشدت فيها أعضاء الجمعية التأسيسية والحكومة عدم التسرع والاستعجال في إجازة مشروع القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨ :إن صياغته تمت في ليل بعيداً عن الحوار والتداول، مما جعل شعبنا يجمع علي رفضه جملة وتفصيلاً. وأكدت المذكرة علي ضرورة إتاحة الفرصة وإفساح المجال للحوار الجاد في أوساط الخبراء القانونيين والعلماء والأحزاب السياسية والتجمعات الجماهيرية والفنوية، وهذا بالتأكيد يستدعي سحب المشروع الجنائي فوراً من مضابط الجمعية التأسيسية وإخضاعه للدراسة^(٧٨) ولعل السبب المباشر في تعاطف المعارضة واشتدادها بعد إيداع مشروع القانون الجنائي لدي الجمعية التأسيسية يكمن في إصرار اعلام الجبهة الإسلامية القومية ورئيس الوزراء، في المراحل الأولى لإيداعه، علي تكييف ذلك باعتباره إجازة من مجلس الوزراء لمشروع القانون الجنائي، فجاء رد الفعل واضحاً من كل الأحزاب المشاركة في حكومة الوفاق علي هذا التكييف، خاصة بعد عرضه للإجازة في مرحلة القراءة الثانية، والتي شهدت تصاعداً في حملة المعارضة لمشروع القانون، وامتد رد الفعل حول ما قيل عن إجازة لمشروع القانون في مجلس الوزراء ليشمل رئيس الوزراء نفسه، حيث اعترف الصادق المهدي بأن مشروع القانون لم تتم إجازته في مجلس الوزراء وإن التباسا حدث حول الموضوع^(٧٩).

وفي ١٠/٤/١٩٨٨ وضع مشروع القانون للإجازة في مرحلة القراءة الثانية إلا أن ذلك لم يتم وتقدم زعيم الجمعية التأسيسية/ حسن شيخ إدريس/ باقتراح، نيابة عن رئيس الوزراء الصادق المهدي، يتكون من سبع نقاط لحسم الخلافات حول البنود المختلف عليها في

- مشروع القانون الجنائي فلجازت الجمعية التأسيسية مقترحه.. وتدور نقاطه السبع حول:-
١. اصدار قانون جنائي مستمد من المادة ٤ من الدستور الانتقالي وملتزم بتطبيق الحدود الشرعية، ويعمل علي التوفيق بين الجميع.
 ٢. التفاف لايجاد صيغة استثناء عادلة ومقبولة للعاصمة فيما يتعلق بتطبيق الحدود الشرعية.
 ٣. تفاصيل الحدود المختلف عليها يتفق عليها.
 ٤. اعادة صياغة البنود الاخرى قابلة للتعديل.
 ٥. مع تلك التحفظات تقر الجمعية التأسيسية القانون المقدم لها من الحكومة بحيث يشكل اجندة تناقش باعتبار ان المشروعات الاتي بياناها مصادر للمناقشة.
- (أ) مشروع الحزبين (الاتحادي الديمقراطي - حزب الأمة).
- (ب) مشروع لجنة الوفاق الذي شاركت فيه كل الاطراف السياسية.
- (ج) مشروع الجبهة الإسلامية القومية.
- (د) مسألة استثناء العاصمة.
٦. لجنة التشريع تبحت المشروع مستهدية بالمصادر المشار إليها وتحقق الاتفاق حول جميع النقاط إذا استطاعت.
٧. تقود لجنة التشريع مناقشة واسعة للموضوع وتقدم للجمعية التأسيسية في مرحلة التقرير نصا فيه اوسع مقدار من الاتفاق وفيه تحديد لنقاط معينة تحسمها الجمعية التأسيسية بالاغلبية^(١٠٠)
- ويذكر انه عندما عرضت النقاط السبع للتصويت وقف النائب محمد عثمان مكي. أحد اقطاب الجبهة الإسلامية القومية، ملوحا بالقانون قائلا بأن ما يجب للتصويت عليه هو هذا القانون، فرفضت الجمعية التأسيسية بالاجماع ما تقدم به.. وقد اصدر محمد يوسف محمد، رئيس الجمعية التأسيسية، ومن اقطاب الجبهة الإسلامية القومية، بيانا عقب اجازة النقاط السبع التي تقدم بها زعيم الجمعية، قال فيه ان مشروع القانون الجنائي اجيز في مرحلة القراءة الثانية^(١٠١) كما اصبر اعلام الجبهة الإسلامية القومية علي ان الاتفاق السياسي الذي اجيز عبر النقاط السبع انما هو اجازة لمشروع القانون الجنائي في مرحلة القراءة الثانية، مثلما اصرت بان تحويله من مجلس الوزراء الي الجمعية التأسيسية يعتبر بمثابة اجازة له من مجلس الوزراء. وتعليقا علي ما حدث امام الجمعية الثانية قال محمد عثمان الميرغني، زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي.. "ان الجمعية التأسيسية لم تجز مشروع القانون المقدم من

د/حسن الترابي، بل إجازت مشروع الاتفاق المقدم مع مشروعات القوانين المقمنة من حزبي الاتحادى والامة ولجنة النصري واية قوانين اخرى للجنة التشريع بالجمعية». وانتقد منالطات رئيس الجمعية التأسيسية حول هذه القضية، قال: «انه إذا صلت القوانين حول القوانين الإسلامية فان المشروع المقدم من اللجنة المشتركة من حزبي الاتحادى الديمقراطى والامة وتمت صياغته في مكتب النائب العام قد أعد في اكتوبر ١٩٨٧، وقدم من قبل الحزب الاتحادى الديمقراطى لاهزاب الوفاق في مايو الماضى، واكد الميرغنى حرص حزبه على اجازة قوانين بديلة لقوانين سبتمبر وان الاساس لها يجب ان يكون مشروع القانون المقدم من حزبي الامة والاتحادى وان لجنة التشريع ستبدأ في مناقشة مشروعات القوانين بعد اعادة تشكيلها... وحول ما تردد عن رفض اعادة تشكيل اللجنة قال الميرغنى «إذا حدث ذلك فانه يعني المزيد من التعطيل لاجازة القوانين»^(١٠٦) وفي اجابة علي سؤال من صحيفة الاتحادى، الناطق باسم الحزب الاتحادى الديمقراطى، ايلي خلف الله الرشيد، رئيس القضاء الاسبق، براهه فيما حدث بجلسة الجمعية التأسيسية المشار إليها قائلا: «ان تفسير الاتفاق المجاز بانه اجازة لمشروع القانون في مرحلة القراءة الثانية انما هو تفسير خاطيء، لان هذا لا يتفق مع اللائحة والاجراءات البرلمانية. اما التفسير الصحيح فهو ما ذهب إليه السيد رئيس لجنة التشريع بالجمعية التأسيسية، لان هناك بديلين لا ثالث لهما: اما ان تعتبر اجازة الاتفاق قرارا سياسيا بإحالة النقاط السبعة المضمنة فيه إلى لجنة التشريع لدراسة المشروع المقدم من النائب العام، والذي يعرف بـ (قانون الترابي) وذلك لدراسته مع المشاريع الاخرى المقمنة، ثم يقدم مشروع قانون جديد إلى الجمعية التأسيسية. واما إذا كان ما تم بأجازة الاتفاق قراءة ثانية لمشروع قانون الترابي فان هذا يعتبر سقوطا لهذا المشروع، لانه لم يجر كله.. والمفروض ان لا يجاز مشروع القانون دون اعتراض علي اية جزئية من جزئياته.. وإذا تم الاعتراض علي اية جزئية منه فانه يعتبر ساقطاً»^(١٠٧). ويذكر ان تاج السر منوفي/ رئيس لجنة التشريع في الجمعية التأسيسية (اتحادى) وصف اجازة النقاط السبع بانه اتفاق سياسي لا يعتمد علي اللائحة وهو اتفاق سياسي في المقام الاول ولا يستند علي جوانب اجرائية نظرا للتحفظات والاختلافات التي صاحبت مشروع القانون الجنائي^(١٠٨). وخلاف موقف الاحزاب الجنوبية المشاركة في الحكومة من مشروع القانون الجنائي، وكذا للوضوح في موقف الحزب الاتحادى المعارض له، فقد أعلن الحزب القومي المشارك في الحكومة علي لسان امين بشير فليح، عضو الجمعية التأسيسية ووزير السياحة، تعليقا علي ما حدث في الجمعية التأسيسية: «دخلنا في مجلس الوزراء ستين تعديلا علي المشروع اضافة إلى عدد كبير من التحفظات، وكنت من دعاة عدم مناقشة مثل هذه القوانين في الظلام، وقد تحقق ذلك يتحول المشروع إلى الجمعية التأسيسية.. واقول ان ما تم في جلسة الجمعية التأسيسية هو ببساطة اتفاق علي كيفية

مناقشة المشروع المقدم إلي جانب مشاريع القوانين الأخرى، التي أصبحت مصائد للتشريع، وإن تناقش جميع هذه المشاريع مع بعضها وبموجب الاقتراح الذي قدمه زعيم الجمعية، وبموجبه وقفنا إلي جانب الاقتراح وهو أنه ليس ثمة قانون قد أجاز في أي مرحلة من المراحل وما حدث اتفاق سياسي^(١٠٠).

وهكذا اعتبرت كل الأطراف المشاركة في الحكومة أن ما حدث في الجمعية التأسيسية هو اتفاق سياسي ولا يمكن اعتباره، بأي حال، إجازة لمشروع القانون الجنائي، فيما عدا الجبهة الإسلامية القومية، التي أصرحت علي أن مشروع القانون تمت إجازته في مرحلة القراءة الثانية. وفي هذا الصدد لسنا في حاجة لاستعراض آراء كتلتي المعارضة السودانية الأفريقية والديمقراطية، وكذا الأمر بالنسبة لقوي المعارضة خارج الجمعية ممثلة في الأحزاب والنقابات، ولكننا نكتفي باستعراض وجهة نظر أحد القانونيين المستقلين (مسيحي الديانة) ثم أبراز وجهة نظر أحد قادة الجبهة الإسلامية القومية.. يقول الأستاذ جريس أسعد المحامي: «إن الموضوع الذي أحيل للجمعية التأسيسية، طبقا لقرار مجلس الوزراء، هو تقرير اللجنة الوزارية حول المسائل الخلافية في مشروع القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨، ومذكرة رئيس مجلس الوزراء، وهذه المسألة ثابتة ثبوتاً قطعياً بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٤، ولكن الذي حدث في الجمعية هو عدم طرح تقرير اللجنة الوزارية أو المذكرة، وإنما طرح مشروع القانون الجنائي، الذي أعده ديوان النائب العام بحسبان أن ما قدم للجمعية هو شرع لله وشرع الله لا يجوز الاعتراض عليه. ولكن حقيقة الأمر أن مشروع القانون الجنائي ليس هو شرع الله، فالمواد التي تتحدث عن الحدود هي ثمانى مواد فقط، وهذه مختلف عليها، أما باقي المواد وهي ١٨٠ مادة، فلم ترد لا في الكتاب ولا في السنة، وإذ لك فهي ليست شرع الله وجميعها متعلقة بالجرائم وعقوبات وضعية لا صلة لها بالشرعية الإسلامية، فعلى سبيل المثال المادة ٧٦ تعاقب أي شخص أو نقابة أو اتحاد عند التوقف عن العمل بالنسبة للخدمات العامة حتى لو كان التوقف مشروعاً وبالمسوغ القانوني، وهذه الجريمة لم يعرفها التشريع الإسلامي ولا الفقه ولا الكتاب والسنة.. والثابت مما طرح أمام الجمعية في جلسة القراءة الثانية، طبقاً للواقع ومضابط الجمعية، أنها قد أجازت اقتراح السبع نقاط الذي قدمه السيد حسن شيخ إدريس زعيم الجمعية، وهذا الاقتراح فقط هو الذي تم التصويت عليه، ولم يتم التصويت علي مشروع القانون الجنائي في مرحلة القراءة الثانية، لأن الحكومة أرادت هذا حسب الاتفاق السياسي الذي توصلت إليه، والذي قدمه زعيم الجمعية. ولذلك يكون مشروع القانون الجنائي قد سقط ولا يعتبر قانوناً مجازاً إلي مرحلة اللجنة والقراءة الثالثة، وإذا تم هذا في المستقبل فإن هذا القانون سيكون قانوناً غير دستوري ويكون واجباً الحكم بطلانه، ومصير هذا القانون هو وضعه في أجنحة أو مسودة خاضعة لدراسة لجنة التشريع مع غيره من مشروعات القوانين

المودعة لديها. وفي اعتقادي ان اللجنة ستقوم بصياغة مشروع جديد للعقوبات يتم طرحه علي الجمعية بالطرق التي تسمح بها اللائحة. اما بالنسبة للحدود الإسلامية فيقتدرن تطبيقها ويشترط قيام المجتمع الصحيح المعافي الذي تكتمل فيه أسباب العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من كافة الوجوه، وهذا هو الرأي الراجح في الفقه الإسلامي، وهذا هو رأي الرسول (*) حينما قال «تعافوا في الحدود، أي أنه يريد التسامح في الحدود لانها عقوبات شديدة. والمجتمع السوداني بحالته التي يعيشها الآن يعتبر من أكثر المجتمعات ناقصة العدالة بكافة انواعها، وأكثر المجتمعات حاجة إلي المسكن والملكل والمشرب والملبس والتعليم والأمن والعلاج. ولذلك لا يمكن ان تظل علي الشعب السوداني بالحدود، وفي التعزيز وهي العقوبات العادية بالسجن والغرامة، ما يكفي لردع الخارجين علي القانون ولا تثريب علي المحاكم والسلطة الحاكمة ان هي أرجأت او اوقفت تطبيق الحدود ولا يعتبر هذا خطأ من ناحية التشريع الإسلامي. وفي هذا يقول الأستاذ المستشار/ حسن الهضيبي، المرشد العام الاسبق للاخوان المسلمين، والذي عمل محاميا وقاضيا ومستشارا بعد تخرجه من الجامعة عام ١٩١٥، حيث شهد عند استدعائه في قضية محمود عبد اللطيف، التي جرت عام ١٩٥٤ في القاهرة، بأنه طبق قانون العقوبات المصري الخالي من الحدود الإسلامية أثناء توليه منصب القضاء، وقد كان مرتاح الضمير طوال هذه المدة، ولم يكن يري ان في هذا خروجاً عن الإسلام. بالنسبة للسودان، وهو بلد متعدد الاعراق والاجناس والعناصر والثقافات والديانات، فهو قطر متعدد التركيب، وأنسب قانون لهذه التركيبة هو القانون الوضعي الذي لا يستند علي عقيدة دينية بعينها، وهذا المنهج يوحد أبناء الأمة السودانية، في حين ان تغليب عقيدة دينية علي غيرها يضعف الوحدة ويضعف الحس الوطني لدي افراد الشعب السوداني»(١٠).

وفي مواجهة كل ما قيل حول تكليف وضع مشروع القانون الجنائي امام الاجهزة والمؤسسات المشار إليها، ذكرت الجبهة الإسلامية القومية في تصريحات ادلي بها محمد الحسن الامين، عضو الجمعية التأسيسية، ولحد قادتها، ما يلي: «اي مشروع قانون يأتي إلي الجمعية التأسيسية تكون امامه ثلاثة احتمالات.. اما ان يجاز او يرفض او يؤجل فلا احتمال آخر، وما حدث مؤخرًا أثناء مناقشة القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨ من اقتراحات واختلافات لا يخرج عن كونه سيقود الجمعية إلي واحد من الاحتمالات الثلاثة، ان ما حدث في الجمعية كان لاجازة للقانون المقدم إلا انها جات في صورة تحفظات محددة وبإضافة بعض القوانين لتكوين مصاحبة للقانون الاساسي الذي كان مطروحاً للنقاش.. إذن فقد اجيز القانون في مرحلة القراءة الثانية، وتم تحويله للجنة التشريع، فلا يمكن ان يصل للجنة مشروع غير مجاز من الجمعية وتحويله للجنة يعني ان الجمعية اجازته واجازت السمات العامة باعتباره قانونا اسلاميا، وإضافة القوانين الاخرى للمصاحبة قصد منه الوصول في النهاية لصيغة القانون

الذي توافق عليه اللجنة.. إنني وكما قلت لا يمكن إحالة أي مشروع للجنة ما لم يكن مجازا، وهذا ما حدث بالنسبة لإحالة المشروع للجمعية التأسيسية التي لا تقبل أي قانون حكومي لم يجر من مجلس الوزراء، فبمجرد وصول هذا المشروع للجمعية يكون المفهوم أنه أجاز من مجلس الوزراء، نفس الشيء بالنسبة لإحالة اللجنة للتشريع فلا يمكن قبول أي قانون ما لم يمر بمرحلة القراءة الثانية، سواء قدم من شخص أو من الحكومة، فإذا أحيل هذا القانون، مع بقية الملاحظات المصاحبة له، والمشاريع التي يجب أن تطلع عليها اللجنة بالقرار، يكون لمرحلة التقرير، الذي سيصدر من اللجنة، ثم إلى مرحلة القراءة الثالثة، وكل ذلك يعني أن الاجراءات مستمرة بصورة طبيعية جدا.. فالاقترح المجاز يقول أن مشروع القانون يجاز كأجندته، وذلك يعني اعتباره أساسا للنقاش.. أصلا كان الخلط في أن بعض النواب كانوا يرون أنه لا يجوز تعديل هذا القانون، لكنه قانون يعمل التعديل في كل المواد بشرط ألا يمس التعديل السمات العامة من حيث أنه قانون جنائي إسلامي، فيجب أن تبقى هذه السمات ولكن يمكن أن تعدل كل مواده (١٨٨) ويمكن أن تضاف له ١٠٠ مادة.. فلا شيء يمنع هذا.. وجاءت التحفظات لتقر هذا الأمر^(١٧).

وبدون البخل في مغالطات وجدل عقيم فإن المسألة الأكثر حسما للموضوع لا تكمن في التفسير أو نصوص لائحة الجمعية بقدر ما ترتبط بحقيقة أن الجمعية التأسيسية مؤسسة نيابية لا تخرج في تكوينها عن أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية والاحزاب الجنوبية والكتلة الديمقراطية والحزب القومي.. وقد أعلنت هذه الاحزاب جميعها عدا الجبهة الإسلامية القومية، وبما في ذلك الصادق المهدي صاحب الاقتراح الذي أجاز، أعلنوا جميعا أن ما حدث كان اتفاقا سياسيا ولا يعني إجازة مشروع القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨، والذي قام بتقديمه لمجلس الوزراء د. حسن الترابي، النائب العام، ثم أحيل للجمعية التأسيسية بأراء محددة..

وقد أدت تعنت الجبهة الإسلامية القومية في الالتفاف على الإجماع الذي تبلور حيال مشروع القانون الجنائي إلى عزلة خانقة زاد من قبضتها على عنقها موقفها من التطورات التي شهدتها الساحة السياسية على صعيد الجهود المبذولة لإحلال السلام في البلاد.. ففي ١٨ أكتوبر رجع سيد أحمد الحسين من جولة المفاوضات الثانية مع وفده، حيث التقى في اديس ابابا مع وفد يمثل حركة تحرير شعب السودان، وأعلن أن الجانبين توصلا لاتفاق سيعملن بعد اللقاء الذي سيتم خلال الثلاثة أسابيع القادمة بين زعيم الحزب السيد محمد عثمان الميرغني والعقيد/ جون قرنق، وأعرب عن أمله في أن تقبل القوى السياسية في السودان الاتفاق عند إعلانه كضرورة وطنية لإنهاء الحرب، وقال أن حزبه ملتزم بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مهما كانت الظروف.. وقد وجد ذلك ترحيبا من كل الاحزاب السياسية عدا

الجبهة الإسلامية القومية.. وفي حزب الأمة تحديدا وصف د. بشير عمر نائب الأمين العام للحزب الاتفاق بأنه إيجابى ويجد كل الدعم والتأييد.. كما أعلن الصديق المهدي، رئيس الوزراء، أن المجلس سيدرس المفاوضات التي قام بها الحزب الاتحادي الديمقراطي مع حركة قرنق وسيصدر قرارا بشأنها..^(١٠٨) ولاحقا أعلن الصديق المهدي «أن الحكومة سوف تسمن قانونا يضبط أي اتصال حزبي أو شخصي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها جون قرنق، واعتبر أن أي اتصال يتم مع حركة قرنق دون إذن من حكومته يعد خيانة عظمى».. وقد أعلنت معظم الأحزاب السودانية رفضها لأي قانون أو محاولات لوقف الاتصال مع حركة قرنق.. وادانت الأحزاب الجنوبية ما أعلنه السيد الصديق المهدي باعتبار أنه يؤثر على أن الحكومة اختارت الحرب بدلاً من مساعي السلام.. ووضح أن التصريح جاء رداً على المفاوضات الناجحة التي أجراها الحزب الاتحادي الديمقراطي مع حركة تحرير شعب السودان لأنه لم تكن هناك مفاوضات تجري غيرها، كما لم ترد أي إشارة عن نتائج الدراسة التي أجراها مجلس الوزراء للمفاوضات أو أن المفاوضات وضعت قيد النظر أمام المجلس.. وعندما نشر تصريح الصديق المهدي الأخير كان مبعوث الحزب الاتحادي الديمقراطي، يوسف أحمد يوسف، يقوم بأجراء اتصالات مع حركة قرنق في أديس أبابا لتحديد موعد وبكان اللقاء المرتقب بين السيد/ محمد عثمان الميرغني والعقيد جون قرنق.

وفي اليوم السابق لموعد سفر السيد محمد عثمان الميرغني إلى العاصمة الإثيوبية لإجراء المفاوضات مع العقيد جون قرنق زعيم حركة تحرير شعب السودان تعرض منزل الأول في الخرطوم، لهجوم مسلح استخدمت فيه القنابل المضيفة والرصاص مساء ١٠/١١/١٩٨٨، وكانت الطلقات مدوية في تلك الساعات المتأخرة من الليل وتعمل في إحشائها معان كثيرة وترسم بظنونها الخاطف اشارات واضحة في سماء البلاد، أهمها أن الجبهة الإسلامية لن تدع اتفاقية السلام تمر ولو بقوة السلاح^(١٠٩) وكان للتوقيت دلالة ومعناه، فقد تم في الليلة السابقة لسفره، وفي أعقاب رفض الحزب الاتحادي الديمقراطي لبيان الوحدة مع ليبيا بدعوى ضرورة حل مشاكل السودان الداخلية قبل الدخول في أي صيغة وحدوية مع قطر من الاقطار^(١١٠) وعند مجيئه من أديس أبابا وتوقيعه الاتفاقية مع حركة تحرير شعب السودان، علق محمد عثمان الميرغني علي حادث إطلاق الرصاص علي منزله قائلاً: «نحن أحقاد كبرلاء لا يثني الرصاص والإرهاب عن الحق، ولأعلاء كلمة الله والإسلام لابد أن نرسي السلام، وبالإسلام تملو كلمة الحق، ولابد من حقن الدماء وصيانة الوحدة الوطنية»^(١١١).

وفي ١٦ نوفمبر وقع الطرفان مبادرة السلام السودانية بإمضاء كل من محمد عثمان الميرغني، كزعيم للحزب الاتحادي الديمقراطي، والدكتور/ جون قرنق، كرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وقائد عام الجيش الشعبي.. وحددت المبادرة في نصوصها المطلوب

لبلوغ السلام، واشتملت على خمسة نقاط الأولى عن عوامل تهيئة المناخ لات عقد المؤتمر الدستوري، وذكرت في ذلك النقاط التالية: -

١- تجميد الحدود وكافة المواد ذات الصلة في قوانين سبتمبر ١٩٨٢ إلي حين انعقاد المؤتمر الدستوري.

٢- إلغاء الاتفاقيات العسكرية التي تؤثر علي السيادة الوطنية.

٣- رفع حالة الطواريء.

٤- وقف إطلاق النار..

وجاءت الفقرة الثانية لتحدث عن تشكيل اللجنة القومية التحضيرية للمؤتمر الدستوري، ثم الثالثة عن مكان انعقاد المؤتمر الدستوري، الذي تقوم بتحديد اللجنة التحضيرية القومية، استنادا علي ما يرضي الطرفين، والرابعة عن تاريخه، وحدد ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ موعدا لات عقاده. والنقطة الخامسة عبارة عن مناقشة لانضمام كافة للقوي السياسية لهذا الجهد من أجل السلام والاستقرار^(١١٢).

وجدت مبادرة السلام السودانية موافقة وتأييد الحركة السياسية والنقابية، ويتفاؤل لاقتراب موعد بلوغ السلام.. عبر عن ذلك لحدود بعيدة موكب استقبال محمد عثمان الميرغني، كان موكبا ضخماً، لم يكن احد يتصور ان هناك رغبة وشوقاً للسلام يمكن التعبير عنه بهذه الحرارة وهذا الحجم، وربما الميرغني نفسه لم يكن يتوقع ان تخرج الخرطوم رجالا ونساء وشبابا واطفالا، ترحيبا بخطواته نحو السلام، بهذا القدر الهائل. فالزعيم نفسه لم يكن يعلم مدي تعطش البلاد للسلام، وإلا كان قد قام بمبادرته منذ وقت مبكر^(١١٣). وبقيت الجبهة الإسلامية وحدها علي موقفها، ورمت المبادرة بوقوف جهات اجنبية خلفها ومنذ البداية عملت علي اجهاسها ومنعها من ان تتحول إلي سياسة رسمية وذلك عن طريق محاولاتها المستميتة لاصدار قرار من مجلس الوزراء يمنع اي اتصالات حزبية أو شخصية بحركة قرقنق وعن طريق التهديد باغتيال الميرغني بالإضافة إلي دفع حزب الأمة لتقديم اقتراح بتعديل الاتفاقية وتقويض رئيس الوزراء للتعامل مع نتائجها وتوضيحاتها. وكانت لبنود المبادرة ذات الطابع العملي جوانب تعزز من امكانيات نجاحها لأن تجميد الحدود كان أمراً واقعاً منذ ١٩٨٥ تقريباً، كما كان رفع حالة الطواريء ووقف إطلاق النار من المسائل الفنية التي يمكن الوصول فيها إلي رأي مشترك واتفاق عملي. وعلي الرغم من الاستعداد للآخذ والرد في مسألة إلغاء الاتفاقيات العسكرية، التي تؤثر علي السيادة الوطنية، فإنه يند لا معنى له. ولقد كانت اطراف عديدة تري ان تسمك حركة قرقنق بهذا الشرط هو نوع من التجيز، أو من باب الشروط التي تعرض للمساومة والتسوية علي قاعدة اسقاط شرط مقابل من الطرف الذي يدير الحوار..

ويبدو ان نقاشا مستفيضا استغرقه هذا البند في المفاوضات، فجاءت صياغته.. علي هذا النحو من العمومية حيث كانت تتمسك الحركة بالغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر التي أبرمها جعفر نميري، والبروتوكول العسكري مع ليبيا الذي وقعه عثمان عبد الله وزير الدفاع اثناء الفترة الانتقالية بالرغم من ان الزعم بانهما ينتقصان من السيادة زعم في غير محله لانهما يقعان في اطار ممارسة السيادة مع الآخرين وتأمين دعم مشروع للقوات المسلحة من دول صديقة او شقيقة الخ.. وهو حق من حقوق الدولة في ترتيب علاقاتها مع الآخرين. وماذا لو اثبتت مسألة الدعم الذي كانت تتلقاه الحركة من دول اخري بأنه يسلبها ارادتها كحركة وطنية وهو ادعي للاستساعة والقبول من اتهام الدولة بتوقييعها لاتفاقيات عسكرية علي انه عمل مخل بالسيادة.. وعلي العموم البند لم يكن ينطوي علي صعوبات لتجاوزه او الاتفاق بشأنه أو إيجاد مخرج للتليل علي توفره كعنصر مهم في تهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدستوري.. ولكن يبدو ان الصانق المهدي، رئيس الوزراء، لم يكن مستعدا لتقرير أهمية المبادرة وضرورتها ولا لتقدير ابعاد الاستقبال الجماهيري الكبير الذي وجده، رغم انه قام بجولة سريعة بسيارته في طريقه لزيارة الحصاصيصا، حول مطار الخرطوم لحظة استقبال الجماهير للميرغني والوفد المرافق له المعاند من اديس ابابا. ورغم ان الجولة ظهرت كأنها مصادفة، يبدو ان الصانق اراد ان يتعرف شخصا علي حجم الاستقبال وحجم تأييد الجماهير للمبادرة، ولكنها بدلا من ان تكون دافعا لتأييده ومباركته ادت إلي احجابه وحذره وتردد موقفه من المبادرة^(١١٤).

وبعد يوم واحد من توقيع الاتفاقية تعرضت طائرة كانت تقل وزير الدفاع، الفريق اول، معاش، عبد الماجد حامد خليل، والفريق اول/ فتحي احمد علي القائد العام للقوات المسلحة وقادة الافرع الرئيسية في القوات المسلحة السودانية، للاصابة بصاروخ سام ٧ فور اقلاعها من مطار مدينة واو في جنوب السودان متجهة إلي الخرطوم، وقد استطاع قائدها ان يهبط بها مرة اخري بسلام في مطار واو اذانت القوي السياسية جميعا هذه الجريمة، إلا ان لنصار المبادرة لم يحمّلوا مسؤولية الحادث لحركة تحرير شعب السودان.. ونفت الحركة الشعبية بشدة مسؤوليتها عن الحادث، وأدلي زعيم الحركة جون قرنق بتصريحات نفي فيها اصداره لأوامر بمهاجمة طائرة وزير الدفاع. وأعلن الصانق المهدي في بيان اصداره، ان المحاولة تدحض مرة اخري مصداقية الذين حملوا السلاح ضد الوطن، وتؤكد ان حركة قرنق غير جادة في طلب السلام وغير مالكة لارادتها أو غير موحدة الكلمة، وطلب احزاب الوفاق بالكف عن المزادات والمكاييدات السياسية وذلك حفاظا علي صيغة الوفاق القائمة تامينا لوحدة البلاد ومصالحها وسعيها لتنميتها، وأوضح ان قضايا البلاد لا يمكن تجاوزها إلا بتعاون وتكاتف كافة الفعاليات. وقال السيد محمد عثمان الميرغني «ان الحكومة والحركة الشعبية لا يزالان

في حالة حرب وليس هناك التزام بوقف إطلاق النار، وأن المعارك العسكرية لم تزل دائرة وأن المطلوب في الوقت الراهن وقف الاعلام العدائي بيننا والحركة حتي تنتهي الظروف المناسبة للسلام.. وعلق وزير الدفاع عبد الماجد حامد خليل قائلاً ان الحادث لا يشكل عائقاً امام عملية السلام او اجهاضاً لمساعيها، وأن المؤسسة العسكرية لازالت عند موقفها من ان الحرب ليست هي الوسيلة التي تحقق السلام، بل ان الحل السلمي مازال هو خيار المؤسسة العسكرية لحل مشكل الجنوب. ووجهت المعارضة الافريقية التهمة في ارتكاب الحادث إلي من اسمتهم دعاة الحرب، الذين لم يرضيهم موقف القوات المسلحة المؤيد للسلام، ووصفت الحادث بأنه مؤسف..

ووصفت القيادة السياسية للحركة الشعبية اتهام رئيس الوزراء لها بالتسبب في الحادث بان لا أساس له من الصحة، وأن الهدف منه هو التشكيك في مصداقيتنا في البحث عن السلام. ويربط بيان الحركة الشعبية ما بين الحادث الذي تعرضت له الطائرة ومحاولة اغتيال السيد/ محمد عثمان الميرغني قبل يوم من مفارته للبلاد متوجهاً إلي انيس ابابا.. كما ذكر البيان ان السيد/ عبد الماجد حامد خليل اصبح هدفاً بعد ان اعلن تأييده وتأييد القوات المسلحة للمبادرة عقب اعلان توقيتها.. وشن البيان هجوماً علي الجبهة القومية الإسلامية لمواقفها العدائية المسبقة من المبادرة، واضاف ان جماهير الشعب السوداني لن تجد صعوبة في فهم ان العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الحركة الآن ولحين قيام المؤتمر الدستوري هي عمليات مشروعة ولها ما يبررها طالما انه ليس هناك وقف لاطلاق النار يمنع اجراء مثل تلك العمليات^(١١٩).

ان حادث محاولة اسقاط الطائرة، ومن قبلها تعرض منزل محمد عثمان الميرغني لاطلاقات نارية، انما يعكسان حقيقة ان هناك قوي مناهضة للسلام وتسعي لعرقلة مساعيها، هذه القوي موجودة في الشمال والجنوب.. داخل القوات المسلحة وفي صفوف حركة قرتق، ويمثلها ايضا بشكل واضح، الكيان السياسي للجبهة الإسلامية القومية من خلال مواقفها..

ولنري الآن ما هي ردود الفعل بالتحديد علي توقيع مبادرة السلام السودانية لدي احزاب الوفاق الرئيسية: فعلي صعيد الجبهة الإسلامية القومية، وعقب عودة محمد عثمان الميرغني مباشرة، قال د/حسن الترابي «ان مبادرة السلام جاءت لتبديل التحالفات السياسية في السودان..» ولحق لاضلوع جهات خارجية لم يحددها في مجريات المباحثات بين الاتحاديين والحركة الشعبية.. وقال ان للجبهة الإسلامية القومية خيارات عديدة ويمكنها ان تخرج للمعارضة. وفي ٢٢ سبتمبر حاولت الجبهة الإسلامية القومية تسيير موكب مضاد لاتفاقية السلام السودانية، فجزت أعمال عنف واسعة في العاصمة.

وفي لوائح حزب الأمة، صدر بيان مساء يوم عودة وقد الحزب الاتحادي أيد الاتفاق وأعلن

عن موافقة الحزب علي تشكيل اللجنة القومية التحضيرية للمؤتمر الدستوري بالمعايير والاصناف الواردة في البيان المشترك .. وعن تجميد الحدود قال البيان أنها جمدت سلفا بقرار من الجمعية التأسيسية لصين اصدار قوانين جديدة. وعن حالة الطوارئ، ووقف اطلاق النار قال البيان أن حالة الطوارئ ستترفع فوراً بعد وقف اطلاق النار، وعن الاتفاقيات العسكرية قال حزب الامة انه لا توجد أي اتفاقيات عسكرية مع الدول الأخرى. وأضاف ان حزب الامة يري أن تتفق رؤية أحزاب الحكومة حول هذه الأمور، وأن يتناول الجميع الموقف باعتدال. وناشد الحزب الرأي العام السوداني والأحزاب السياسية الابتعاد بقضية السلام عن المزايدات الحزبية درأاً لأبواب الشقة وحتى يتسنى للجميع الوصول لاتعداد المؤتمر الدستوري. وعن ما يتردد من بعض الاطراف المشاركة في الحكومة والتي تصف هذه المبادرة بأنها خيانة عظمي ونكوص عن شرع الله، قال احمد سعد عمر عضو الوفد المفاوض " إن الاتفاق الذي توصلنا اليه أكبر من هذه الفقاقيع علي سطح بحر السلام، ولم ننظر اليه بأنه انتصار حزبي أو لقيادة سياسية، بل نظرنا اليه نابعة من انه يحقق كل آمال الشعب السوداني في الاستقرار والسلام وإيقاف نزيف الدم في الجنوب ووضع حد للحرب الدائرة فيه والنظر لمستقبل السودان وتقدمه فمتي ننظر هذه القوى لاتفاق السلام بهذا المنظار بعيدا عن مصالحها الذاتية؟^(١١٧)

امام تزايد ضغوط القوى المؤيدة لمبادرة السلام السودانية علي الحكومة لاعلان موافقتها عليها، اعلن السيد محمد عثمان الميرغني عقب اجتماع مشترك بينه ورئيس الوزراء، في منتصف ديسمبر ١٩٩٨، أن الأخير سيعلم موافقة الحكومة علي مبادرة السلام السودانية امام الجمعية التأسيسية.^(١١٨) الا ان الصانق المهدي، بعد تلاوته لبيانه امام الجمعية التأسيسية، تقدم باقتراح "المطلوب ان توافق الجمعية علي المعاني التي وردت في هذا البيان، لا سيما مساعي السلام، وأن من رأي هذه الجمعية الموافقة علي عقد المؤتمر الدستوري في الحادي والثلاثين من ديسمبر وتكليف رئيس الوزراء باتخاذ جميع الاجراءات لتحقيق ذلك.^(١١٩) ويلاحظ ان الجبهة الاسلامية في المراحل اللاحقة للمبادرة ومع اتساع قاعدة الموافقة أبدت استعدادها لحضور المؤتمر الدستوري سواء كانت في الحكومة أم خارجها إلا انها اعترضت علي باقي نصوص المبادرة.

وفي جلسة مناقشة الجمعية التأسيسية لبيان رئيس الوزراء والموافقة علي اقتراحه، قدم حسن عبدالقادر نيابة عن الهيئة البرلمانية للحزب الاتحادي الديمقراطي، اقتراحاً يدعو الجمعية التأسيسية لتأييد مبادرة السلام السودانية وتقويض السيد رئيس الوزراء باتخاذ الخطوات اللازمة لعقد المؤتمر الدستوري. وتحدث في ذات الجلسة اليا با سرور، زعيم الكتلة الأفريقية، التي شاركت في الجلسة بعد مقاطعة لجلسات الجمعية استمرت عدة أسابيع، وقال

أنه ليس من المعقول تجاوز جميع بنود المبادرة والقفز فوقها إلى المؤتمر الدستوري، فتقويض رئيس الوزراء لا معنى له بدون قبول المبادرة، لأن المبادرة بجميع بنودها هي التي ستقود إلى ذلك المؤتمر، الذي ينبغي أن تترك له مناقشة قضية علاقة الدين بالسياسة. (١٣٠) وعندما جرى التصويت سقط اقتراح الحزب الاتحادي الديمقراطي وحاز ٧٨ صوتاً.. تنجح الاقتراح الأصلي لرئيس الوزراء، الذي يعطيه تفويضاً لعقد المؤتمر الدستوري في موعده. (١٣١)

لقد أدى تفويض رئيس الوزراء وتوضيحاته إلى إضعاف حيوية الاتفاقية وبثكأ شعبية الحكومة ورئيسها بشكل خاص. فقد كانت الاتفاقية في ذلك الوقت تمثل طموح أهل السودان لتحقيق السلام وحل مشكلات البلاد الأساسية. (١٣٢) وبذلك فقد الصادق المهدي فرصة تاريخية كان من الممكن أن تحوله إلى بطل وطني جنباً إلى جنب محمد عثمان الميرغني الذي نجح في الوصول إلى اتفاق مع الحركة. وبعد ذلك دخل الحزب الاتحادي الديمقراطي في طور التعبئة للقوي المساندة لمبادرته وأعلن عن اجتماعات في اليوم التالي لفشل الجمعية التأسيسية في إصدار قرار صريح بتأييد مبادرة السلام السودانية، مع كافة الأحزاب المؤيدة له كما اهتم باللجنة الوطنية لدعم مبادرة السلام، التي شكلت بعد إعلانها. وأصبح الحزب الاتحادي الديمقراطي مهيناً للرد على عدم موافقة حزب الأمة من خلال مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية على المبادرة وفي انتظار الفرصة السانحة لإتخاذ خطوات حاسمة.

جاءت الإجراءات الاقتصادية نهاية ديسمبر لتفجر موقفاً شعبياً يعبر عن أزمة لا تشمل فقط الجانب الاقتصادي وإنما تتعلق أيضاً بتعثر جهود السلام نسبة لتعنّت حزب الأمة، وعلى رأسه الصادق المهدي، وحزب الجبهة الإسلامية، في الوقوف بجانب المبادرة. كما جاء الموقف الشعبي رداً على محاولات تكريس قوانين سبتمبر بإجازة مشروع القانون الجنائي. وعلى ذلك أعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي انسحابه من الحكومة نهاية ديسمبر ١٩٨٨، توارت بذلك حكومة الوفاق لتحل محلها حكومة ائتلافية من حزب الأمة والجبهة.

حكومة الوفاق والطريق المسدود:-

في نهاية ١٩٨٨ وصلت حكومة الوفاق إلى مشارف نهاية طريقها المسدود. فقد رفض الصادق المهدي، رئيس الوزراء والجبهة الإسلامية القومية اتفاقية السلام السودانية. وبذلك أصبحت تعيش تناقضات حادة في داخلها بين موقف الاتحادي الديمقراطي الذي وقف مدافعاً عن الاتفاقية، ووقفت معه كل القوي السياسية والنقابية في البلاد، وموقف حزبي الأمة والجبهة الراض لها لأسباب متعددة ومتناقضة. فبينما الجبهة لأسباب جوهرية ومبدئية، كان مراقب رئيس الوزراء ينطلق من ضرورة المحافظة على وحدة الائتلاف الثلاثي عن طريق حل

وسط حدد معالنه في قبول الاتفاقية بإيضاحات لبعض بنودها، لم تجد قبولاً من أي طرف. وشبه البعض هذه الإيضاحات بديوس صغير شك بالونه ضخمة، ففرقت وأحدثت دويماً هائلاً أتاح بكل أمل في السلام.^(١٣) ونتيجة لذلك دخلت حكومة الوفاق في طريق مسدود ووجدت نفسها في مأزق قاتل. فلا هي قادرة علي السير في طريق الحل العسكري بتوفير مستلزمات وتحمل تبعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتسائل الناس عن الحكمة في رفض اتفاقية لا تلزم بأي شيء سوى توفير الظروف الملائمة لعقد المؤتمر الدستوري بمشاركة كل القوي السياسية والنقابية في البلاد؟ وتسألو بشكل خاص عن أسباب رفض الصابق المهدي لاتفاقية هي تتويج لجهود مضنية شارك هو وحزبه في كل مراحلها بدءاً بإعلان كوكادام في مارس ١٩٨٦ حتي اتفاق الميرغني/قرنق في ١٩٨٨، وتزامن هذا الموقف مع تصاعد عمليات العنف المسلح في الجنوب واتساع الحرب الأهلية واحتلال حركة قرنق لعدة مواقع ومناطق في أعالي النيل والاستوائية، الأمر الذي إدي إلي حالة من الاحباط العام وسط قطاعات واسعة من جماهير الشعب امتدت إلي صفوف القوات المسلحة.^(١٤) ووقف الاتعايدون حائرون امام موقف حليفهم القديم، وأعلن السياسيون الجنوبيون عن يسهم من الجمعية التأسيسية والأحزاب الشمالية، وتحفزت النقابات والاتحادات لمواجهة موقف يحملها تكلفة حرب مجنونة لا مصلحة فيها لطرف، واعتصر الأمم ضباط وجنود القوات المسلحة حينما شهدوا مناورات الأحزاب السياسية الحاكمة حول أهم قضية وطنية. وفي الوقت نفسه انعكست الآثار السلبية للحرب الأهلية، وأثار كوارث الأمطار والسيول، والسياسات الاقتصادية لحكومة الوفاق، انعكست كل هذه الظروف في تفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم وانفلات السوق وتتابع أزمات السلع الاستهلاكية الضرورية لتحويل حياة غالبية جماهير الشعب إلي جحيم ومعاناة يومية قاسية تهدر الجسد والروح علي السواء. ويعكس لنا العرض الاقتصادي لسنة ١٩٨٨/٨٧ والإحصائيات الحكومية ارتفاع تكاليف المعيشة خلال السنوات ١٩٨٥-١٩٨٨ في الجدول الآتي:-

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة

١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	
١٠٠	٢٠٦٠	٣١٧٣	٣٣٦٥	٦٤٦٧	الرقم القياسي لذوي الدخل المنخفضة
—	٪٤٥	٪٣٠	٪٣٦	٪٩٢	نسبة التغير
١٠٠	١٩٣٩	٢٤٨٨	٣٠٨٧	٥٧٨٧	الرقم القياسي لذوي الدخل العالية
—	٪٤٧	٪٢٨	٪٢٤	٪٨٤	نسبة التغير

يتضح من هذا الجدول ان تكاليف المعيشة قد تضاعفت خلال الشهور الثمانية الاولى من عام ١٩٨٨، مع ملاحظة ان الاحصائيات الحكومية تعتمد الاسعار الرسمية وليس الاسعار الحقيقية، ولا تعكس ظروف الندرة وضيق العيش الواقعية. ولذلك قدرت دراسات اتحاد نقابات العمال تكاليف المعيشة لاسرة عمالية متوسطة بحوالي ١٠٤٧ جنيه في الشهر مقارنة بالحد الأدنى للاجور، الذي لم يكن يتعدى وقتها ال ١٢٠ جنيهها. وفي اطار هذه الظروف أعلنت الحكومة في ٢٦ ديسمبر اجراءات اقتصادية تقشفية شملت زيادة السكر من خمسين قرشا إلى ثلاثة جنيهات، وزيادة اسعار العديد من السلع الاستهلاكية الأساسية، وفرض ضريبة إعادة تعمير بنسبة ١٥٪ على منتجات الصناعة المحلية والسلع المستوردة. وأكدت سيرها في طريق تصفية مؤسسات القطاع العام، وبيعها للقطاع الخاص، وتخفيض حجم العمالة في الخدمة المدنية والمؤسسات الاخرى. وأعلن وزير المالية والتخطيط ان هذه الاجراءات ستمكن الحكومة من الحصول على ٢,٥ مليار جنيه لتغطية تكلفة زيادات الاجور (٢٠٠٠) وبعم النذرة (٥٠٠ مليون)، وفي اليوم التالي انفجر الشارع في العاصمة والاقاليم في مظاهرات ومواكب شعبية هادرة احتجاجا على تلك الاجراءات، أكثرها حدة كان في العاصمة ومدن اقاليم الأوسط والشرقي والشمالى وكردفان، شارك فيها الطلاب والعمال والموظفون وريات البيوت. ومع اتساع المواكب والمظاهرات أعلنت النقابات والاتحادات الاضراب عن العمل لإجبار الحكومة على التراجع عن اجراءاتها. وتقدم اتحاد العمال، المعروف بقيادته المايوية، المعركة وتحولت داره الي مركز لنشاط وحركة النقابات. وبلغت المظاهرات ذروتها يوم الخميس ٢٩ ديسمبر، حيث اتجهت إلى مجلس الوزراء تندد بالحكومة، التي رفضت اتفاقية السلام وخضعت لشروط صندوق النقد الدولي، وتنادي بسقوطها. (١٢٨) وفي لحظة الفوران الشعبي، وبدون ان يتوقع احد، انطلقت رصاصات من مصدر مجهول واخترت صدر الشاب/ طارق الشاذلي وأوردته شهيداً. وعند مشاهدة الدماء تنفجر من صدره سيطر الغضب على المتظاهرين وتحولت المظاهرات إلى حالة فوران كاسحة بعد ان رفع جثمان الشهيد في مقدمة مركب هادر طاف شوارع العاصمة حتي الجامعة ومن هناك حتي مشرحة المستشفى، ثم الي الشارع مرة أخرى وهكذا. (١٢٩) والواقع أن الموكب والمظاهرات كانت سلمية متحضرة تميز سلوكها بالانضباط العالي وتقدير المسؤولية، وكان سلوك رجال الشرطة في قمة المسؤولية والتعاون وتهم الموقف، ولم يعكر صفوها سوى تلك الطلقات المجهولة المصدر، (١٣٠) واتجهت اصابع الاتهام الي حزب الامة والجيبة الاسلامية، حيث كان عدد من عناصرها يتمركزون في

مواقع محددة داخل وحول مجلس الوزراء لحمايته من (الغوغاء). وحاولت الجبهة ان تلصق التهمة بالبعثيين، واشاع الاتحاديون ان الرصاص انطلق من مبني مجاور للمجلس يستخدمه لبيبيون. (١٣٦) ولكن رئيس الوزراء أكد ان الرصاص انطلق من سيارة بيضاء يجري البحث عنها. (١٣٧) وطالبت جريدة الايام بتكوين لجنة تحقيق لتحديد المسؤولين عن الحادث الذين سعوا الي اشعال نيران الفتنة. (١٣٨) وانحصرت التساؤلات في نهاية الامر في سؤال واحد، هو: من هو المستفيد من اشعال نيران الفتنة واشاعة الفوضى في تلك الظروف الحرجة؟ أي من هو الخاسر الأكبر من تغيير الحكومة؟ (١٣٩)

وفي مواجهة هذا الرقض الشعبي الواسع والعنيف اضطر مجلس الوزراء للترافع عن اجراءاته، حيث اصدر بياناً أكد فيه قراراته حول الحد الأدنى للأجور وتحسين الأجور ابتداءً من أول ديسمبر ودعم الذرة، وأعلن إلغاء زيادات الأسعار استجابة لمناشدات وفدائات من أحزاب الحكومة، وأكد المجلس خياره في التماس موارد حقيقة لمقابلة تكلفة زيادات الأجور لكي لا تلجأ الدولة للاستدانة من النظام المصرفي بدون رصيد، وأن القرار النهائي سيتم بعد شرح الخيارات المتاحة للرأي العام وإجراء مشاورات واسعة مع النقابات والاتحادات، وناشد البيان المواطنين بالعودة الي مواقع عملهم واستئناف أعمالهم. (١٤٠) وفي المساء ظهر دعم نورالدائم، وزير المالىة والتخطيط، علي شاشة التلفزيون يرعد ويؤيد قائلاً: "البلد بلدنا ونحن اسيادها، نحن عنينا الأغلبية البرلمانية، ومن حقنا نصدر أي قرارات"، وهاجم القوي السياسية والنقابية التي شاركت في الانتفاضة وبعي جماهير الانصار للنزول في شوارع الخرطوم لتأديب هؤلاء (الرقعاء). (١٤١) وأوصلت صحف الجبهة هجومها علي المواكب والمظاهرات ووصفتها بأنها مخطط يساري يستهدف الاطاحة بحكومة (القوي الاسلامية) ويستهدفها هي في المقام الأول. (١٤٢) وفي ذلك اكدت جريدة الراية "ان الخطورة ليست في زيادة اسعار الضروريات فحسب، بل في فرض هذه الزيادات قبل ان تفرض الحكومة هيبتها في الشارع. وهذا مستحيل في ظل الفوضى الشاملة التي تسمح بها السلطة وتشجعها حينما تعجز عن فك القيود التي تكبل بها الشريعة. ان هذه الزيادات ستطبع بالحكومة ان لم تعلن اليوم قبل الغد التزامها بالشريعة، فلا شيء غيرها يعيد للسلطة هيبتها وقوتها". (١٤٣) ولنضع بدل كلمة (الشريعة) كلمات اخري اكثر تعبيراً عن ما تقصده الجريدة لفرض هيبة الدولة في الشارع، بل ان وزير المالىة والتخطيط اشار الي المقصود بشكل واضح عندما هدد المتظاهرين وحرض الانصار لتأديبهم، بدلاً من ان يعترف بفشل سياساته ويتقدم باستقالته كما يحدث في البلدان الديمقراطية!! ولكن يبدو ان الذين اصبحوا يدعون صراحة إلي اللجوء لمنهج العنف والقمع والديكتاتورية قد نسوا انهم جاؤا إلي كراسي الحكم بفضل انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥، وقاتهم ان يفهموا ان قضية الأجور والاسعار التي طرحت نفسها بالحاج

شديد قد عبرت عن عمق الأزمة السياسية والاقتصادية التي ظلت تعيشها البلاد طوال سنوات ما بعد الانتفاضة، وكشفت الفجوة الكبيرة التي تفصل بين الجماهير وتطلعاتها في الحياة الحرة الكريمة من جهة وبين الفئات الحاكمة من جهة أخرى. صحيح أن هؤلاء قد اختارهم الجماهير، ولكن ذلك لا يغير من حقيقة بعدهم عن تطلعاتها بحكم تكوينهم الاجتماعي المرتبط بالقوي المهيمنة اقتصادياً وسياسياً، ولا من طبيعة الحركة النقابية وقربها الي نبض الشارع ومعاناة بحكم تكوينها الاجتماعي المرتبط بقوي العاملين واصحاب الدخل المحدود والثابت وفاتهم، ايضاً، ان انتفاضة الايام الاربعة الأخيرة من ديسمبر ١٩٨٨ لم تجبر الحكومة علي التراجع عن قراراتها فقط، بل فرضت واقعا جديداً في المساحة السياسية سمته الاساسية ان الجماهير، بقيادة قوي الانتفاضة النقابية والسياسية، أصبحت هي صاحبة القرار وانها لم تعد تحتل مناورات احزاب القوي المهيمنة حول قضايا السلام والوحدة الوطنية ومعيشة غالبية الشعب. فقد أدت الانتفاضة إلي أحداث عدة تطورت في الواقع السياسي والاجتماعي كان لها تأثيرها الفعال في إعادة ترتيب توازن القوي وحركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد. وفي مقدمة هذه الأحداث يأتي انسحاب الاتحادي الديمقراطي من حكومة الوفاق والانضمام للمعارضة. ففي مساء ٢٧ ديسمبر بعث محمد عثمان الميرغني خطاباً للصادق المهدي ابلغه فيه بانسحاب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة، وطالب بالغاء زيادات الاسعار وتكوين حكومة مصالحة وطنية من كل القوي السياسية داخل وخارج الجمعية التأسيسية هدفها تحقيق السلام ومعالجة الضائقة المعيشية وإجراء انتخابات المجالس المحلية والاقليمية وانتهاج سياسة خارجية متوازنة والاعداد للانتخابات القادمة وفق قانون انتخابات يضمن تمثيل القوي الحديثة^(١٢٩). وعبر الصادق المهدي، في رده علي الخطاب، عن اندهاشه لانسحاب الاتحاديين مؤكداً أنه فوجيء به وأنه لا مبرر له، وأن الوزراء الاتحاديين شاركوا في إتخاذ القرارات الاقتصادية الأخيرة. وتساءل: "كنا نتجاوز الخلافات بالحوار ونحن داخل الحكومة، فماذا استجد الآن؟" (٠٠٠) أما موضوع اتفاقية السلام فقد دارت حولها مداولات انتهت ببياني بتاريخ ٢٧/١٢/٨٨ وأصدرت انت بياناً يؤيد ما جاء فيه مما أزال أي خلافات بشأن هذا الموضوع... وحينئذكم حول حكومة مصالحة وطنية لا معنى له، فانت تعلم اننا عرضنا امر تشكيل حكومة تضم كل القوي السياسية الممتلئة في الجمعية وقد تعذر ذلك لاسباب تملونها، وتشكلت حكومة بسند برلماني يبلغ حوالي ٩٠٪ من النواب. لذلك فان الزج بفكرة حكومة مصالحة وطنية، بالصورة الغامضة التي وردت في خطابكم، غير مفهومة لا سيما اذا عولمت عليها كسبب لانسحابكم من حكومة الوفاق في هذا الظرف، ذلك الانسحاب الذي يشكل تحلياً عن مسؤولية انتم طرف مشارك فيها، كما يشكل استغلالاً لظروف التهاب سياسية لها خطورتها علي السودان وعلي نظامه الديمقراطي، وكان منتظراً منكم ومن حزبيكم ان يساهم

مع الآخرين لحماية السودان ونظامه الديمقراطي منها وإن يساهم في قفل الابواب امام المتريصين والمغامرين..^(١١٦) وفي فقرة من خطابه اعترف الصادق المهدي بضعف حكومته عندما قال لقد شكونا كثيراً من أن بعض وزراء حزبكم يشتركون في قرارات ثم يتخلفون عن المسؤولية التضامنية امام الرأي العام، وشكونا من أن حزبكم احياناً يتخلى عن مواقف وزرائه في الحكومة، فالمسؤولية التضامنية والنيابية من أهم ركائز النظام الديمقراطي الذي نمارسه، والتخلي عنها، مع سلبيات اخرى، اثر كثيراً في فاعلية الحكم وقدراته علي الحسم والقيادة. وفي ختام خطابه أكد انه يعتبر خطاب محمد عثمان الميرغني قراراً بتهمي ممثلي الاتحادي الديمقراطي عن كل المؤسسات الدستورية التي شاركوا فيها وأنه سوف يتصرف بمقتضي ذلك.^(١١٧)

ولكن محمد عثمان الميرغني أكد انه ابلغ رئيس الوزراء منذ بداية ديسمبر ان الحزب الاتحادي الديمقراطي سيتخذ موقفاً حازماً اذا لم تحدد الحكومة موقفاً واضحاً من اتفاقية السلام، وأشار إلي انه في ٢٠ ديسمبر أرسل وفداً للصادق المهدي لابلغاه "ان الاتحادي الديمقراطي سينسحب من الحكومة اذا لم يوافق حزب الامة علي التعميمات التي انخلناها علي اقتراح رئيس الوزراء بتفويضه لإتخاذ خطوات لعقد المؤتمر الدستوري".^(١١٨) ومن جهة أخرى يؤكد حسن شبو، وزير الاغاثة والتعمير في حكومة الوفاق، ان الوزراء الاتحاديين اعترضوا علي عرض الاجراءات الاقتصادية الأخيرة علي مجلس الوزراء، وعلي اثر ذلك خرج الصادق المهدي من الاجتماع وترأس الجلسة حسين ابوصالح، وزير الخارجية، فطرحننا تأجيل المناقشة ورفع الجلسة وافساح المجال لمزيد من المشاورات ومشاركة جميع القوي السياسية والنقابية في مناقشة الاجراءات، وكانت الجلسة ترفع، ولكن دخل رئيس الوزراء وواصل الاجتماع واتخذ قراره بزيادة الاسعار.^(١١٩) وفي نفس الاتجاه يؤكد زين العابدين الهندي، السكرتير العام للحزب الاتحادي، ان السودان ظل يعيش أزمة حكم مستفحلة منذ نهاية الحكومة الائتلافية الأولى تتمثل في ابتعاد الحكومة عن مطالب الجماهير وعدم اهتمامها بمعالجة مشاكل البلاد وأنشغالها بالصراعات، ومسؤولية كل ذلك يتحملها بكاملها رئيس حزب الامة لأنه زعيم الأغلبية ورئيس الوزراء ولأنه اثبت ضعفه وتردده في اتخاذ القرار. فقد اتى اليه السلام في مكتبه فآثر الابتعاد عنه وأدخل البلاد في محنة عندما اسقط اتفاقية السلام في الجمعية التأسيسية.^(١٢٠)

هذا وكانت خطوة الاتحاديين قد وجدت ترحيباً شعبياً شمل حتي بعض قيادات حزب الامة، حيث أعلن د. مادبو تأييده لتكوين حكومة ائتلاف وطني تضم كل الفعاليات السياسية داخل وخارج الجمعية، ومطالب الحكومة بتقديم استقالتها اسوة بالوزراء الاتحاديين، وحمل وزراء القطاع الاقتصادي مسؤولية الترددي الاقتصادي العام في البلاد.^(١٢١)

وهكذا جاء انسحاب الحزب الاتحادي الديمقراطي من حكومة الوفاق والانضمام إلى صفوف المعارضة ليشكل خطوة كبيرة أدت إلى توسيع قاعدة المعارضة، وأكدت فشل الحكومة وذلك بحكم الثقل السياسي الذي يمثله وبحكم تاريخه الوطني والديمقراطي وعلاقاته وارتباطاته الوطيدة مع عدد من البلدان العربية. وبذلك تقلصت قاعدة الحكم وانحصرت في حزبي الأمة والجبهة الإسلامية وبعض السياسيين الجنوبيين. وهي قاعدة ضيقة وضعيفة رغم تمتعها بقتل برلماني كبير نسبياً، وذلك بحكم توجهاتها المعادية للديمقراطية والسلام ومطالب جماهير الشعب، وبحكم اتساع المعارضة الشعبية والبرلمانية وتمسكها بالانتصار الذي حققته بانتفاضة ديسمبر ١٩٨٨، وبالشعارات التي رفعتها خلالها. وبالإضافة إلى ذلك لابد أن نشير إلى الانقسامات والصراعات التي كان قد بدأ يعيشها حزب الأمة منذ منتصف عام ١٩٨٨. وفي ذلك قال بروفيسر محمد إبراهيم خليل، رئيس الجمعية السابق، "أن حزب الأمة يمر بمرحلة خطيرة لم يشهدها في تاريخه، حيث اختفت القيادة الجماعية وانفرد رئيس الحزب، مع مجموعة صغيرة، باتخاذ القرارات دون الرجوع إلى القاعدة".^(١٦) وفي الوقت نفسه بدأت الخلافات والصراعات داخل الجبهة الإسلامية القومية تظهر إلى السطح نتيجة لفشلها في تجربة المشاركة في الحكم، وبسبب أزمات تنظيمية داخلية كان أبرزها ما تناوله الصحف في تلك الفترة تحت عناوين فضائح الجبهة وأكبرها ما عرف بقضية عثمان خالد مضوي، وقضية القصر العشوائي التابع لوزارة التجارة، د. علي الحاج..^(١٧) ولكن رغم كل ذلك اختار الصديق المهدي الاستمرار في تحالفه مع الجبهة على حساب الاتحادي الديمقراطي الذي ازدادت شعبيته بعد انسحابه من الحكم. وأكد د. الترابي أن الحكومة ستتمضي بقاعدتها القائمة وستطلب تجديد الثقة من الجمعية، وعندما سنل هل تنجح حكومة ائتلاف بين حزبي الأمة والجبهة بينما فشلت الحكومة السابقة الأوسع قاعدة قال: لقد جربنا حكماً ائتلافياً بمعارضة قوية، وحكماً وفاقياً بمعارضة ضعيفة، فدعونا نجرب ائتلاًفاً بين الأمة والجبهة ومعارضة اتحادية.^(١٨)

المهم بعد انحسار المواقب والمظاهرات أعلن رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي أن الاقتصاد السوداني يعاني عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات وأن عائدات الصادرات لا تكفي، وأن الميزانية العامة تواجه عجزاً يصل إلى ٢,٥ مليار بنهاية العام المالي ١٩٨٩/٨٨. وذكر أن الإجراءات الأخيرة تمثل أفضل الخيارات المتاحة أمام الحكومة والمتمثلة في: الاستدانة من النظام المصرفي، تشريد عدد كبير من العاملين في جهاز الدولة، وفرض ضرائب غير مباشرة على الصادرات والواردات والمنتجات المحلية وزيادة أسعار السلع التي تحتكرها الدولة، ودعا إلى تكوين لجنة مشتركة من الحكومة وال نقابات للبحث عن مصادر لتمويل زيادات الأجور، وأكد أن تخفيض الأنفاق الحكومي ممكن في بعض المجالات، مثل الأجهزة للتشريعية والتنفيذية

والسياسية وخدمات الصحة والتعليم، لكنه غير ممكن في مجالات التنمية والاجهزة الأمنية واقتراح عقد اجتماع تداولي مع النقابات والاتحادات لمناقشة تمويل زيادات الاجور، (١٤٩) ووضح ان مشكلة الحكومة انها ارادت تمويل الاجور بزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهذا يؤدي بدوره الي زيادة الاسعار، الأمر الذي يدفع النقابات والاتحادات الي المطالبة بزيادة الاجور وهكذا. واذا كان رئيس الوزراء قد أكد ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة تمثل افضل الخيارات المتاحة، فان مثل هذا الحديث هو مجرد تبرير، لأن سياسات الحكومات الائتلافية المتعاقبة، خاصة حكومة الوفاق، ظلت تعتمد علي هذه المصادر الثلاثة مجتمعة. فقد رفعت الحكومة نسبة الاستدانة من النظام المصرفي الي ٢٠٪ بدلا من ١٠٪ من جملة نفقاتها، وظلت الضرائب غير المباشرة، التي تتحملها غالبية جماهير الشعب، تشكل أكثر من ٨٧٪ من إيرادات الدولة بينما لا تتمتع مساهمة الضرائب المباشرة ال ١٢٪ فقط. وهذا التوجه مرتبط بالتركيبية الاجتماعية للفئات الحاكمة التي تحاول، باستمرار، إلقاء اعباء تمويل نفقات جهاز الدولة علي كامل جماهير الشعب الكادح. لذلك فان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لم تكن خياراً بين خيارات، بل هو خيارها الوحيد، كما تؤكد تلك مصادر إيرادات ميزانية ١٩٨٩/٨٨، ويؤكد أيضاً قرار مجلس الوزراء بإلغاء اجراءات ديسمبر حيث تقول إحدى فقراته "يؤكد المجلس خياره المسؤول بالتماس موارد حقيقية ضرائبية لمقابلة تكلفة زيادات الاجور لكي لا تلجأ الي الاستدانة من النظام المصرفي".^(١٥٠) إذن مجلس الوزراء لم يتراجع عن سياسة الاعتماد علي الضرائب غير المباشرة في تمويل عجوزات ميزانية الدولة بل تراجع عن قرارات معينة نتيجة لضغط الحركة الجماهيرية الديمقراطية وليس هناك من يضمن عدم لجؤها للاستدانة من النظام المصرفي أو زيادة الاسعار أو تخفيض سعر صرف الجنيه كما تؤكد تلك سياساتها واجراءاتها العملية وتنكرها لمقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني التي تمثل بديلا عمليا لتلك السياسات وتجد تأييداً شعبياً وسياسياً واسعاً.^(١٥١) كذلك تمسكت النقابات والاتحادات برفض أي زيادات في اسعار السلع الضرورية وركزت علي البحث عن خيار آخر حددته في مقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني، ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام عن طريق الالتزام باتفاق الليرغني - قرنق، تخفيض الانفاق الحكومي واصلاح النظام الضريبي.^(١٥٢) ففي الاجتماع التداولي أكد رئيس اتحاد نقابات العمال ان البلاد تواجه أزمة بالغة الصعوبة لا يمكن تجاوزها بالحلول الجزئية وعلي الحكومة مراجعة سياساتها الاقتصادية وموقفها من قضية السلام. وقال رئيس اتحاد المهنيين والفنيين ان سير الحكومة الجدي لتحقيق السلام هو مفتاح الحل. وطالب رئيس اتحاد الموظفين الحكومة بأن تبدأ سياسة التشخيص بنفسها. وفي تعقيبه علي كلمات النقابيين، أكد رئيس الوزراء ان أحداث ديسمبر أكدت ان النقابات رقم لا يمكن تجاوزه وان ضعف مشاركة القوي الحديثة في صناعة

القرار السياسي والاقتصادي يمكن معالجته بتعديل قانون الانتخابات لتحقيق التوازن المطلوب في تركيبة المؤسسات الدستورية وأن السياسات الاقتصادية يمكن الاتفاق حولها في مجلس التخطيط القومي وأن السلام قضية قومية ينبغي ألا تتأثر بالتناورات السياسية.^(١٣٦) ولكن وزير المالية والتخطيط صرح بأن زيادات الاسعار لابد منها لمواجهة الوضع الاقتصادي الذي وصل الحضيض، والبديل الآخر هو تشريد عدد كبير من العاملين في جهاز الدولة لأن الحكومة استنفذت المسموح لها من الاستدانة من الجهاز المصرفي(و...) ان عائد الزيادات يصل الي حوالي ٣,٥ مليار جنيه، ٢ مليار لتغطية تكلفة الاجور، ٥٠٠ مليون لدعم الذرة، ٥٠٠ مليون لدعم السكر وهذه الزيادات تمتص حوالي ٣٠٪ فقط من زيادات الاجور.^(١٣٧) ولكن قوي الانتفاضة السياسية والنقابية اكدت في مذكرتها للجنة بدائل تمويل زيادات الاجور ان هناك خيارات اخري حددتها في المحاور الآتية:-

- أولاً: ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام الذي يحقق المزايا التالية:-

١/ تتوفر فوراً من ٥ الي ٨ مليون جنيه في اليوم، هي المبالغ المباشرة التي تصرف علي ادارة العمليات الحربية في الجنوب.

٢/ تتوفر فوراً المبالغ الكبيرة من موارد الدولة من العملات الصعبة التي تصرف لادارة العمليات العسكرية.

٣/ تتوفر فوراً مبالغ الصرف غير المباشرة، التي تفوق مبالغ الصرف المباشرة، التي تصرف بسبب استمرار الحرب الاهلية.

٤/ ايقاف تخريب المزيد من البنيات الاساسية والاقتصادية في الجنوب وجنوب كريفان والنيل الابيض.

٥/ توقف الحرب الاهلية يساعد علي الانتشار السريع للبتترول في مناطق بحر الغزال وجنوب كريفان، ويوفر ذلك حوالي ٧ بليون جنيه سنوياً. ويساعد ايضاً في انشاء مشاريع اقتصادية جديدة توقف العمل فيها بسبب ظروف الحرب مثل قناة جونقلي ومصنع سكر ملوط.

٦/ بسبب الحرب توقفت التجارة الداخلية في الجنوب وتحولت تجارة الحدود الي تهريب. ويوقف الحرب يمكن تنشيط التجارة الداخلية ويقاف التهريب

٧/ يوقف الحرب يتوفر الصرف الزائد علي نظام الحكم الاقليمي في الجنوب، حيث توجد الآن اجهزة مزبوجة في الخرطوم والجنوب.

٨/ يوقف الحرب يتقلص العبء الاقتصادي والاجتماعي الذي ينشأ من هجرة مئات الاف من النازحين من مناطق العمليات العسكرية وتمركزهم في اطراف المدن والقري

الكبيرة في الشمال دون مساهمة في النشاط الاقتصادي.
٩/ يوقف الحرب تتدفق المنح والقروض والاستثمارات من الدول الشقيقة والصديقة
لصالح الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية في الجنوب.

ثانيا: تخفيض الاتفاق الحكومي ويشمل ذلك:-

(١) تخفيض الاتفاق الحكومي في الاجهزة السيادية والتشريعية والتنفيذية. فننفقات
هذه الاجهزة التي يعمل فيها حوالي ٤٠٠ شخص فقط، تبلغ حوالي ٢٥ مليون جنيه في
العام، كما موضح اثناء (بالاف الجنيهات):-

مجلس رأس الدولة $5 \times 260 = 1300$

رئيس الجمعية التأسيسية ٢٣٦

نائب رئيس الجمعية التأسيسية ٢١٢

مساعدو الرقيب $3 \times 187 = 561$

رؤساء اللجان $13 \times 187 = 2431$

زعماء المعارضة $2 \times 212 = 424$

نواب الجمعية $239 \times 31 = 7457$

رئيس الوزراء

الوزراء المركزيون $27 \times 210 = 5670$

وزراء الدولة $20 \times 186 = 3720$

حكام الاقاليم $8 \times 210 = 1680$

نواب الحكام $8 \times 210 = 1680$

الوزراء الاقليميون $33 \times 186 = 6138$

معتد العاصمة ٢١٥

نائب المعتد ٢١٥

للفوضون $4 \times 186 = 744$

مجلس الجنوب $4 \times 210 = 840$

الجملة $376 = 35,041$

هذا بخلاف امتيازات السكن والسفر والعلاج والسيارات والامتيازات الاخرى.. ويجانب

ذلك يبلغ الدعم المركزي للحكم الاقليمي حوالي ١,٤ مليار جنيه، يذهب معظمه كمرتبات وامتيازات لجهاز الحكم الاقليمي ولا تجد الخدمات الا النذر اليسير. لذلك يمكن تخفيض الاتفاق الحكومي في هذه الاجهزة بنسبة كبيرة عن طريق تقليص الاجهزة الدستورية السيادية والتفنيذية وإلغاء نظام الحكم الاقليمي في الاقاليم الشمالية وخلق جهاز دولة بسيط يتناسب مع ظروف السودان وامكانياته الاقتصادية.

(٢) اصدار قانون بحرمان كل من شغل منصباً سياسياً في الدولة خلال الحكم المايوي وحتى الآن من كافة امتيازات ومكافآت ما بعد الخدمة المحسوبة علي اساس وضعه السياسي مع تسوية حقوقه من المعاش علي اساس آخر وظيفة كان يشغلها قبل تعيينه السياسي. وكذلك اصدار قرار قاطع باعتبار تولي المناصب السياسية عملاً تطوعياً لا تترتب عليه أي حقوق أو فوائد بعد التخلي عنها.

(٣) الضغط علي سفر الوفود الرسمية للخارج وإعادة النظر في سفارات السودان في الخارج بما يتناسب مع امكانيات البلاد ومصالحها.

(٤) إعادة النظر في أسطول السيارات الحكومية عن طريق توزيعها حسب الحاجة وضبط استخدامها وعدم شراء السيارات الفاخرة والتخلص من الموجود منها بالبيع أو إعادة تصديرها.

(٥) حظر استخدام الاثاث المستوردة في المكاتب الحكومية وبيع الموجودة منها حالياً.

(٦) الاقتصاد في مصروفات الفصل الثاني من الميزانية وترشيدها بمشاركة النقابات في مختلف المواقع.

(٧) التزام الدولة الصارم بالصرف حسب الميزانية مع المحاسبة الضرورية لكل تجاوز يحدث.

(٨) رفع اجازات العقارات الحكومية والاستفادة منها في بناء مجمعات للوزراء والمصالح الحكومية وفق خطة محددة.

(٩) اصدار قوانين رابعة لمحاربة التهريب وتخزين السلع المحظورة والمتاجرة في العملات الصعبة وتطبيقها بحزم دون مجاملة.

ثالثاً:- زيادة الإيرادات الحكومية، ويشمل ذلك:-

١- استرداد الاموال العامة المنهوبة بواسطة اركان النظام المايوي وعناصر الرأسمالية الطفيلية. وبعض هذه القضايا وصلت المحاكم، لكنها أوقفت بواسطة النائب العام مثل قضية شريف التهامي وقضايا الاراضي.

- ٢- تطبيق قانون الثراء الحرام الموجد في ديوان النائب العام، وتقديم قضايا الفساد المصرفي للمحاكم، والاستمرار في اجراءات التحقيق في بقية المصارف، التي أوتئها النائب العام، ومحاربة الفساد والمفسدين.
- ٣- استرداد مديونية البنوك الحكومية علي القطاع الخاص البالغة ١٥٠٠ مليون جنيه، وليس هناك أي موانع قانونية لاستردادها.
- ٤- سحب تراخيص المصارف الاجنبية والمشاركة والاكتفاء بالبنوك الحكومية فقط. هذا الاجراء يؤدي الي حماية الاقتصاد الوطني ومنع التهريب وتوفير موارد حقيقية للدولة هي ارباح هذه البنوك.
- ٥- هناك ما لا يقل عن أربعين ألف من المليونيرات الجدد حسب تقديرات بعض الاوساط المسؤولة، وكل هؤلاء جمعوا ثرواتهم خلال الخمسة عشر سنة الماضية بطرق غير شرعية أو بسبب اجراءات تخفيض الجنيه أو الاستفادة من ظروف الازمة الاقتصادية التي ساهموا اصلا في خلقها، والمتوقع ان يساهموا في تجاوز هذه الازمة بدفع ضريبة سنوية في حدود ٢٠٠ ألف جنيه فقط علي الأقل.
- ٦- توسيع نشاط القطاع العام في التجارة الخارجية عن طريق سيطرة الدولة علي تصدير واستيراد السلع والمحاصيل الرئيسية.
- ٧- فرض ضرائب علي كل النشاطات الطفيلية غير المنتجة مثل شراء وبيع الاراضي والعقارات والفنادق والمطاعم الفاخرة والحفلات ووكالات السفر والسياحة.
- ٨- فرض ضرائب عالية علي كل عقارات الدرجة الأولى وعلي العقارات الفاخرة في كافة المدن.
- ٩- تأكيد استقلالية بنك السودان وسيطرته الكاملة علي النشاط المصرفي في البلاد وعلي النقد الاجنبي واستخدامه حسب خطة محددة.
- رابعا: معالجة الخلل في ميزان المدفوعات ويشمل ذلك :-
- ١- حظر استيراد كل السلع غير الاساسية وغير الضرورية.
- ٢- انتهاج سياسة تستهدف في الذي المتوسط الاكتفاء الذاتي من القمح، الدقيق، الارز، البن، الالبان، المطاط العدس، الزيوت، الشاي، الورق، السماد، السكر، والادوية. وهو هدف متواضع ويمكن التحقيق.
- ٣- تشجيع رأس المال الوطني في قطاعات للصناعة والزراعة ومحاربة النشاط الطفيلي.

٤ . دفع الانتاج المحلي لزيادة وتنويع الصادرات ومقابلة الاستهلاك المحلي عن طريق التسعير المجزي للمحاصيل وتخصيص النقد الأجنبي الضروري لاستيراد مدخلات الانتاج وتوجيه الاتفاقات والبروتوكولات التجارية لخدمة هذا الهدف.

٥ . استغلال البترول السوداني لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي بعد تحقيق السلام.

٦ . تطوير التعاون التجاري والاقتصادي مع البلدان العربية والبلدان الافريقية المجاورة.^(١٠٠)

واستنادا إلى هذه المقترحات التي طرحتها النقابات والاتحادات توصلت اللجنة المشتركة لدراسة بدائل تمويل زيادات الاجور الي ستة مقترحات شملت: ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام، زيادة الانتاج، محاربة التهريب والفساد والسوق السوداء، اجراء حوار بين الاطراف المعنية للتوصل إلى عقد اجتماعي يوفر المناخ الملائم لزيادة الانتاج، تخفيض الاتفاق الحكومي وترشيده، وزيادة الإيرادات الحكومية عن طريق فرض ضرائب علي الفئات المقتدرة وعلي السلع الكمالية والعقارات والسيارات وعدم فرض أي ضرائب علي السلع الأساسية.^(١٠١) وفي مجال تمويل زيادات الاجور اقترحت اللجنة الاعتماد علي:-

أ- مساهمة الدولة عن طريق تخفيض الاتفاق الحكومي.

ب- مساهمة الفئات المقتدرة عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ج- مراجعة الإيرادات التقليدية لخلق المزيد من الإيرادات.

د- بعد استنفاد المصادر المذكورة اعلاه تم الاتفاق علي المصادر الاضافية التالية:-

(١) ضرائب غير مباشرة علي السلع الكمالية.

(٢) زيادة اسعار السجائر.

(٣) فرض رسم اضافي علي الواردات بنسبة ١٥٪ باستثناء السلع الأساسية.

(٤) فرض ضريبة إعادة تعمير بنسبة ١٥٪ علي المنتجات المحلية باستثناء السلع الأساسية.

(٥) فرض ضرائب مباشرة علي السيارات ابتداء من الميزانية القادمة.

(٦) إزالة الكسور في اسعار الجازولين ليكون أربعة جنيهات والبزين عشرة جنيهات.

(٧) في ما يتعلق بسعر السكر برزت وجهات النظر التالية:-

- عدم زيادة سعر السكر باعتباره سلعة أساسية لكافة المواطنين. ووقف مع هذا الاقتراح اتحاد نقابات العمال، اتحاد الموظفين، اتحاد المزارعين، اتحاد ارباب

المعايير.

رفع السعر لمستوى التكلفة الحقيقية لأن عدم دفع التكلفة الحقيقية يقود إلى خسارة المصانع وبالتالي توقف أو زيادة عمليات التهريب. ووقف مع هذا الاقتراح اتحاد المهنيين والفنيين، اتحاد المعلمين، اتحاد اصحاب العمل واتحاد اصحاب الصناعات.

- بيع السكر بسعرين، سعر للمتموين وسعر تجاري شريطة ان توفر الدولة هذه السلعة للمواطنين عن طريق قنوات توزيع مضمونة. ويمثل هذا الاقتراح وجهة نظر الاجهزة الفنية الحكومية الممثلة في اللجنة.^(١٢٧)

ووصف رئيس الوزراء هذه التوصيات بأنها جهد قيم ومفيد يستحق الاشادة. و اضاف انه " بقدر ما كانت القرارات الحكومية الأخيرة مفاجئة ومعزولة جاءت توصيات اللجنة واسعة التداول والاعداد " ووعده بانها ستكون أساسا للقرارات الجديدة مؤكداً ان الخيارات التي قدمتها النقابات والاتحادات بعد النقاش والحوار تؤكد ان الديمقراطية هي الخيار الأفضل والأصح وان النظام الديمقراطي قابر علي التطور من داخله بالمزيد من المشاركة الديمقراطية.^(١٢٨) وفي اليوم التالي أعلن في مؤتمر صحفي ان الحكومة قبلت توصيات لجنة البدائل وقررت ان يكون سعر السكر ١٢٥ قرشا، هو سعر التكلفة، وان توفر الدولة كميات اضافية عن طريق الاستيراد تباع بسعر تجاري، وقررت، أيضاً، تخفيض نفقات الاجهزة الدستورية بنسبة ٢٠٪ من اجمالي نفقاتها، ودراسة امكانية تخفيض جوائز الصرف الحكومي الاخرى، وتشمل فائض العمالة والترحيل في الخدمة المدنية. وأكد التزام الحكومة بالعمل علي تحقيق السلام وبتطبيق زيادات الاجور ابتداء من يوليو ١٩٨٨ بالنسبة للعمال ومن ديسمبر بالنسبة للفئات الاخرى، ودراسة زيادة الاجور في القطاع الخاص مع اصحاب العمل، وكرر التزام الحكومة بعدم الاستدانة من النظام المصرفي.^(١٢٩) وفي وقت لاحق اصدر مجلس الوزراء امراً مؤقتاً بفرض ضريبة إعادة تعمير بنسبة ١٥٪ علي المنتجات المحلية والواردة،^(١٣٠) وواجهت الاتحادات والنقابات هذه الاجراءات بربود فعل قوية. فقد رفضت زيادة سعر السكر، واتهمت الحكومة بالانحياز لوجهة نظرها وتجاهل وجهة نظر النقابات والاتحادات، ورفضت تطبيق الزيادات من اول ديسمبر بالنسبة للموظفين والمهنيين وعدم التزام الحكومة الواضح بتطبيق الزيادات علي عمال القطاع الخاص. ورفضت أيضاً اشارة رئيس الوزراء للتخلي عن ما سمي فائض العمالة الذي لم يرد اصلا في توصيات لجنة البدائل، واتهمت الحكومة بأنها اختارت البنود المتفقة مع وجهة نظرها وتجاهلت البنود والتوصيات الاخرى.^(١٣١) وفي الوقت نفسه أعلن القضاء واساتذة جامعة الخرطوم رفضهم لمبدأ اذلالهم ضمن هيكل اجور العاملين بالدولة لان ذلك ويعتبر انتهاكاً لاستقلال الجامعة والقضاء حسب

نص الدستور الذي يؤكد علي استقلال القضاء والجامعات، وهدد الاساتذة بالاضراب عن العمل بينما هدد القضاة بتقديم استقالاتهم اذا لم توقف السلطة تدخلها في شئون القضاء. ووجدت القرارات ايضاً، رفضاً من المهندسين وقنات اخري عديدة لأنها لم تلب تطلعاتهم. وهكذا وضح ان الهيكل الجديد للأجور، والاجراءات التي صاحبته، لم تؤد الي الاستقرار المنشود بل ادي الي تحفز معظم النقابات وبخولها في سلسلة من المطالبات والاضرابات. وواجهت الحكومة هذا الوضع عن طريق تكتيك يقوم علي تفتيت وحدة النقابات وخلق تناقضات في داخلها واتباع سياسة الترضيات مع بعض النقابات المؤثره بالاتفاق حول توصيات لجنة البدائل. وركزت جهودها علي اتحاد نقابات العمال لكي تثنيه عن الدخول في اضراب عن العمل، وذلك بحكم ثقله وسط للحركة النقابية ولتوفر مداخل تساعد علي التوصل معه الي تسوية معقولة. وبدأت مفاوضات متعسرة وشاقة طالب فيها الاتحاد بإلغاء الزيادة في سعر السكر واييقاف تشريد العاملين وتطبيق الحد الأدنى للأجور بأثر رجعي علي عمال القطاع الخاص. وفي نهاية المطاف نجح وزير الدفاع، عبدالمجيد حامد خليل، باقناع الاتحاد بالتمهل في اتخاذ قرارات صعبة في ظروف معقدة لا تحتمل فيها البلاد أي هزة سياسية.^(١١٢) وذلك بعد تعهد رئيس الوزراء بتطبيق الحد الأدنى للأجور علي عمال القطاع الخاص بأثر رجعي وتخفيض سعر السكر الي ١٠٠ قرش، ولكن ذلك لم يوقف الاضرابات التي تعددت اسبابها ودوافعها. وكانت المفاوضات فرصة تعرف فيها وزير الدفاع علي منطق النقابات الذي يقول ان اصلاح الوضع الاقتصادي لا يتم الا عبر تحقيق السلام، وان طريق السلام قد تم تعبيده باتفاقية السلام السودانية.^(١١٣) ومن خلال ذلك تجسدت الابعاد الحقيقية لأزمة الائتلاف الحاكم. فقد اكدت نقابات العاملين، واحزاب المعارضة، ان هناك خيارات واسعة امام الحكومة لاصلاح الوضع الاقتصادي وتغطية تكلفة زيادات الأجور، وذلك في اطار البنين الاقتصادي الاجتماعي. ومثل هذا الاتجاه لا يمكن ان يقابل بالرفض والاستخفاف من حكومة مسؤولة، لكن هذا ما حدث بالضبط. فقد استخفوا بكل المقترحات والتوصيات التي قدمتها النقابات، ولكنهم لم يجرؤوا علي رفضها. وبذلك وجدت الحكومة نفسها في مأزق حرج. فالسير في طريق هذه المقترحات يضعها وجها لوجه مع اركانها داخل مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية ومع الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية التي تمثلها. وفي الوقت نفسه هي لا تقدر علي تكرار تجربة قرارات ٢٦ ديسمبر التي اجبرتها انتفاضة الايام الاربعة علي التراجع عنها. من هنا فان ضغوط هذه الفئات، في مجملها، هي التي كانت تقف خلف تمسك قوي الائتلاف بالبقاء في كراسي الحكم رغم انف جماهير الشعب وانتفاضتها ورغم وضوح فشلها، وهي التي كانت تقف خلف مناوراتها ومراوغاتها للاتفاف حول مطالب الانتفاضة. وهنا تجسدت أزمة الديمقراطية وأزمة الحكم التي ظل يعيشها السودان منذ اكثر من ثلاثين

عاما. ففي البلدان الديمقراطية تتقدم الحكومة التي تفقد ثقة الشعب باستقلالها لتفسح المجال أمام حكومة أخرى. ولكن ذلك لا يحدث في السودان لأن التجربة الديمقراطية تفتقد القاعدة الاجتماعية الضرورية لانجاحها، ولأن الأزمة لم تكن أزمة سياسية بالمعنى المتداول في البلدان الديمقراطية، بل هي أزمة فئات اجتماعية محددة، فشلت في مواجهة أخطر قضيتين تواجههما البلاد، هما: قضية السلام وتخفيف معاناة جماهير الشعب، ومع ذلك تصر على البقاء في كراسي الحكم دفاعا عن مصالح حزبية وطبقية وشخصية ضيقة.

كانت السلطة قد غدت مشلولة ومحاصرة بضغوط الأزمة الاقتصادية المتفاقمة والحرب الأهلية المتصاعدة وبالعزلة الداخلية والخارجية، بعد أن كشفت انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ وأنسحاب الاتحاديين من الحكم وانضمامهم لصفوف المعارضة عجزها في مواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية وقضية السلام والحرب الأهلية، وجاءت استقالة وزير الدولة بوزارة المالية ووزير الداخلية ووزير الدفاع ومذكرة القوات المسلحة لتضع حداً لمناورات حكومة الائتلاف الثنائي وإدعاءاتها وتجبرها على تقديم استقالتها وفتح الطريق أمام حكومة جديدة، وضعت إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام في مقدمة جدول أعمالها.

هوامش الفصل الخامس:-

- (١) الدستور ١٩٨٨/٦/٦ ، لقاء مع اليابا مرور.
- (٢) الدستور ١٩٨٨/٥/٩ ، لقاء مع بدر الدين حنتر
- (٣) حيدر طه (الاخوان والعسكر)، مصدر سابق، ص ٢٢١
- (٤) الهدف ١٩٨٨/٥/١٢ .
- (٥) حيدر طه، م.س، ص ٢٢٢
- (٦) الدستور ١٩٨٨/٥/٣٠ .
- (٧) حيدر طه، م.س.، ص ٢٢٢
- (٨) الدستور ١٩٨٨/٦/٦ .
- (٩) حيدر طه، م.س. ص ٢٢٣-٢٢٦
- (١٠) الدستور ١٩٨٨/٦/٦ ، لقاء اليابا مرور.
- (١١) حيدر طه، س.، ص ٢٢٢-٢٢٣ .
- (١٢) الدستور ١٩٨٨/١١/١١ محمد سيد احمد عتيق، ملاحظات حول شخصية الصابق للمهدي.
- (١٣) نفسه.
- (١٤) حيدر طه، م.س.، ص ٢٢١
- (١٥) الهدف ١٩٨٨/٤/٢٩ .
- (١٦) الدستور ١٩٨٨/٦/٢٠ .
- (١٧) حيدر طه، م.س.، ص ٢٢٣ .
- (١٨) الميدان ١٩٨٨/٤/١٤ .
- (١٩) الدستور ١٩٨٨/٦/١٣ .
- (٢٠) الميدان ١٩٨٨/٤/٢٩ .
- (٢١) الدستور ١٩٨٨/٥/٩ .
- (٢٢) الدستور ١٩٨٨/٦/٢٧ .
- (٢٣) الهدف ١٩٨٨/٤/١٢ .
- (٢٤) الدستور ١٩٨٨/٧/٢٥ .
- (٢٥) الدستور ١٩٨٨/٥/١٦ .
- (٢٦) الاتحاد القبطانية ١٩٨٨/٦/٣٠ .
- (٢٧) الهدف ١٩٨٨/٨/٢١ ، خطاب رئيس الوزراء في مجلس التخطيط القومي.

(٢٨) الدستور ١٩٨٩/٢/٦، د. عمر محمد عثمان، جندور الأزمة الاقتصادية.

(٢٩) الايام ١٩٨٩/٢/١٠.

(٣٠) الميدان ١٩٨٩/٣/١٦.

(٣١) الميدان ١٩٨٨/٨/١١.

(٣٢) الهدف ١٩٨٨/٨/١٤.

(٣٣) الدستور ١٩٨٨/٨/٢٩.

(٣٤) الهدف ١٩٨٨/٨/١٤.

(٣٥) الميدان ١٩٨٨/٨/١٥.

(٣٦) الايام ١٩٨٨/٩/٤، تصريح د. عمر نور الدائم.

(٣٧) للثقافة الوطنية، م.س. العدد الثالث ١٩٨٨، ص ١٣٠-١٣١.

(٣٨) نفسه، ص ١٢١.

(٣٩) الهدف ١٩٨٨/٨/١٥.

(٤٠) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١، تقرير لجنة حصر خسائر كوارث الامطار والسيول.

(٤١) الدستور ١٩٨٨/٨/٢٩.

(٤٢) الميدان ١٩٨٨/٩/١.

(٤٣) الدستور ١٩٨٩/٢/١٣.

(٤٤) الراية ١٩٨٧/٣/٣٠.

(٤٥) الايام ١٩٨٨/٥/٢٤.

(٤٦) الدستور ١٩٨٨/٦/٢٠.

(٤٧) الميدان ١٩٨٨/٥/٢٤.

(٤٨) نفسه.

(٤٩) الهدف ١٩٨٨/٧/١٨.

(٥٠) الايام ١٩٨٨/٧/٢٣.

(٥١) الميدان ١٩٨٨/٧/١٨.

(٥٢) الدستور ١٩٨٨/٧/١١.

(٥٣) الميدان ١٩٨٨/٧/١٠.

(٥٤) الهدف ١٩٨٨/١٠/٣١.

(٥٥) الايام ١٩٨٨/٩/٢.

(٥٦) الميدان ١٩٨٨/١٠/١٠.

- (٥٧) الهدف ١٠/١٠/١٩٨٨.
- (٥٨) الايام ١٣/١٠/١٩٨٨.
- (٥٩) الميدان ١٥/١٠/١٩٨٨.
- (٦٠) الهدف ٢١/١٠/١٩٨٨.
- (٦١) الهدف ٦/١٠/١٩٨٨.
- (٦٢) الراية ٦/١٠/١٩٨٨.
- (٦٣) الميدان ٢٢/١٠/١٩٨٨.
- (٦٤) الميدان ٥/١٠/١٩٨٨.
- (٦٥) الهدف ٢٥/١٠/١٩٨٨.
- (٦٦) الايام ٣٥/١٠/١٩٨٨.
- (٦٧) الايام ٣١/١٠/١٩٨٨، مذكرة النقابة.
- (٦٨) نفسه.
- (٦٩) الميدان ١٧/١٠/١٩٨٨.
- (٧٠) الميدان ١٠/١١/١٩٨٨.
- (٧١) الميدان ٢١/٨/١٩٨٨.
- (٧٢) للمستور ١٨/٥/١٩٨٨.
- (٧٣) الايام ١٣/١٠/١٩٨٨.
- (٧٤) الهدف ١٠/١٠/١٩٨٨.
- (٧٥) الايام ٢٦/١٠/١٩٨٨.
- (٧٦) الايام ٢٧/١٠/١٩٨٨.
- (٧٧) الهدف ٢٨/١٠/١٩٨٨.
- (٧٨) الايام ٢٨/١٠/١٩٨٨، د. عمر محمد عثمان ، سياسة قديمة في ثوب جديد.
- (٧٩) نفسه.
- (٨٠) الايام ٣١/١٠/١٩٨٨.
- (٨١) نفسه.
- (٨٢) للمستور ٢١/١١/١٩٨٨.
- (٨٣) الثقافة الوطنية، العدد السابع ١٩٨٩، ص ٥٨-٥٩ حوار مع د التيجاني الطيب.
- (٨٤) نفسه.
- (٨٥) الراية ٢١/١٢/١٩٨٨.

- (٨٦) الرأية ١٩٨٨/١٢/٢٢.
- (٨٧) الأيأم ١٩٨٨/١٢/٢٥
- (٨٨) الميدان ١٩٨٨/١٢/٢٥.
- (٩٨) الدستور ١٩٨٨/٦/٦
- (٩٠) الدستور ١٩٨٨/٧/٣٥
- (٩١) الدستور ٨/١، ٣/١٠/٢٩/٨، ٨/١، ١٠/١٩، ٩/١، ٨/١، ٧/٢٥ عام ١٩٨٨ حول ربود الفعل علي مشروع القانون الجنائي.
- (٩٢) نفسه. ١٩٨٨/٧/٢٥.
- (٩٣) الدستور ١٩٨٨/٩/٥. المقتطفات من للنوبة.
- (٩٤) الدستور ١٩٨٨/٨/١
- (٩٥) الدستور ٨/٢٢، ٩/٥، ٩/١٩، ٩/٢٦، ١٠/٣ عام ١٩٨٨ حول المعلومات والمقتطفات في الفقرات السابقة.
- (٩٦) الدستور ١٩٨٨/٩/٢٦
- (٩٧) حيدر طه: الاخوان والسكرو، م.٥٠٠، ص ٢٢٤-٢٢٥
- (٩٨) الدستور ١٩٨٨/٩/٢٦
- (٩٩) الدستور ١٩٨٨/١٠/١٧
- (١٠٠) الدستور ١٩٨٨/١٠/١٠
- (١٠١) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١
- (١٠٢) نفسه.
- (١٠٣) نفسه.
- (١٠٤) الدستور ١٩٨٨/١٠/١٠
- (١٠٥) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١
- (١٠٦) الدستور ١٩٨٨/١١/٧
- (١٠٧) الدستور ١٩٨٨/١٠/٣١
- (١٠٨) نفسه.
- (١٠٩) حيدر طه، م.س.، ص ٢٢٤
- (١١٠) الدستور ١٩٨٨/١١/٢١
- (١١١) الدستور ١٩٨٨/١١/٢٨
- (١١٢) نفسه.

- (١١٣) حيدر طه، م.س.، ص ٢٣٣
- (١١٤) نفسه، ص ٢٣٦
- (١١٥) الدستور ١٩٨٨/١١/٢٨، حول حادث الطائرة والمقتطفات.
- (١١٦) الدستور، ٨٨/١١/٢٨، حول ردود فعل أحزاب الوفاق.
- (١١٧) الايام ١٩٨٨/١٢/١٤.
- (١١٨) الايام ١٩٨٨/١٢/١٥.
- (١١٩) الايام ١٩٨٨/١٢/٢٠.
- (١٢٠) نفسه.
- (١٢١) الايام ١٩٨٨/١٢/٢٢.
- (١٢٢) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.، ص ٢٣٦
- (١٢٣) نفسه، ص ٢٤٠
- (١٢٤) فضل الله علي فضل الله، الديمقراطية في السودان، القاهرة، ١٩٩٠.
- (١٢٥) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤٠
- (١٢٦) الدستور ١٩٨٩/١/١، تقرير تكلفة الحرب الاهلية.
- (١٢٧) الدستور ١٩٨٩/١/٩.
- (١٢٨) نفسه.
- (١٢٩) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤١.
- (١٣٠) الايام ١٩٨٩/١/١.
- (١٣١) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤٢.
- (١٣٢) الدستور ١٩٨٩/١/٩.
- (١٣٣) الايام ١٩٨٩/١/١.
- (١٣٤) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤٢
- (١٣٥) الايام ١٩٨٨/١٢/٢٠.
- (١٣٦) الميدان ١٩٨٩/١/١.
- (١٣٧) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤٢.
- (١٣٨) الراية ١٩٨٨/١٢/٢٨.
- (١٣٩) الدستور ١٩٨٩/١/٩.
- (١٤٠) حيدر طه، م.س.، ص ٢٤٤
- (١٤١) نفسه، ص ٢٤٥.

- (١٤٣) الايام ١/١/١٩٨٩.
- (١٤٣) نفسه.
- (١٤٤) الدستور ١/٨/١٩٨٩.
- (١٤٥) الايام ١/٣/١٩٨٩.
- (١٤٦) الايام ١/١١/١٩٨٩.
- (١٤٧) حيدر طه: الاخوان م.ص. ص ٢٤٦-٢٤٧.
- (١٤٨) الايام ١/١/١٩٨٩.
- (١٤٩) الايام ١/٣/١٩٨٩.
- (١٥٠) الايام ٣٠/٣/١٩٨٨.
- (١٥١) الهدف ٣٠/١٢/١٩٨٨.
- (١٥٢) الدستور ١/٢٣/١٩٨٩.
- (١٥٣) الايام ١/٣/١٩٨٩.
- (١٥٤) الدستور ١/٢٣/١٩٨٩.
- (١٥٥) انظر مذكرات اتحاد الموظفين، اتحاد المهنيين ومذكرة حزب للبعث.
- (١٥٦) الدستور ١/٣٠/١٩٨٩.
- (١٥٧) نفسه.
- (١٥٨) الايام ١/١٦/١٩٨٩.
- (١٥٩) الهدف ١/١٧/١٩٨٩.
- (١٦٠) الهدف ١/١٩/١٩٨٩.
- (١٦١) الهدف ١/٢/١٩٨٩.
- (١٦٢) حيدر طه: الاخوان م.ص. ص ٢٤٢.
- (١٦٣) نفسه. ص ٢٤٢-٢٤٣.

الفصل السادس

حكومة الجبهة الوطنية المتحدة واتفاقية السلام

مازق تحالف الجبهة والامة:-

بعد شد وجذب حول معالجة الوضع الاقتصادي وقضية السلام بعد ان فشل في اقناع الاتحادي الديمقراطي بالعودة الي حكومة الوفاق، تقدم رئيس الوزراء بخطاب حكومته الرابعة امام الجمعية التأسيسية، بعد اكثر من شهر كامل علي استقالة الوزراء الاتحاديين في نهاية ديسمبر ١٩٨٨. واكد في خطابه التزامه بميثاق الوفاق الوطني والبرنامج الرياعي والغاء قوانين سبتمبر واستبدالها بقوانين اسلامية تراعي حقوق المواطنة وكفالة الحريات الدينية للجميع. وحول قضية السلام اكد ان السلام واجب ديني ووطني انساني ينبغي السعي لتحقيقه بصورة قومية تحتفظ بالايجابيات التي طرحتها المبادرات السابقة وطلب تفويضه باتخاذ خطوات في طريق المؤتمر الدستوري، وتعهد بتوفير السلع الاساسية واجراء انتخابات المجالس المحلية والاقليمية واجراء الانتخابات العامة في مواعيدها. وتحدث عن مؤامرات تستهدف النظام الديمقراطي من اليمين الاستعماري واليسار المفاخر، دون ان يكشف اى معلومات حول هذه المؤامرات. وأشار الي انه رغم ان مظاهرات ديسمبر كانت تلقائية الا ان بعض العناصر المحلية، المدعومة من جهات اجنبية، حاولت استغلالها للانقضاض علي الديمقراطية، وان هذه العناصر تمثل مخطب قط يعمل لصالح القوى الاجنبية، كما تعهد بأصدار قوانين لتنظيم وترشيد العمل الحزبي والنقابي والصحفي. (١)

وفي كلمة قصيرة تحدث زين العابدين الهندي زعيم المعارضة عن الحرب الاهلية التي تزهق الارواح وتريق الدماء وتشرد المواطنين وتحطم الاقتصاد الوطني وتهدد الوحدة الوطنية، وعن الغلاء الطاحن وتدني الخدمات العامة، واكد انه لامخرج ازاء هذه المشاكل سوى وحدة الكلمة ووحدة الجهد ووحدة الهدف، وان الخلاف الحزبي حول هذه المشاكل يعرض مكاسبنا لاعظم الاخطار. (٢) كانت كلمات بسيطة ومعبرة. لذلك وجدت اعجاب انصار المعارضة وانصار الحكومة علي السواء، وقال عنها بشير محمد سعيد، شيخ الصحفيين السودانيين: (لقد هزني خطاب الهندي هزا عنيقا. هزني ببلاغته وسحره وقوة بيانه ونبل مقصده وسمو ألفاظه وتعبيره وخلوه من اللغو والاسفاف... تحدث عن المشاكل التي تحيط ببلادنا واكد علي ضرورة وحدة الصف لمواجهة هذه المشاكل. ولا اظن ان كلماته الصائقة تلك تجد من يتجاوز معها

لأنه، فيما يبدو لي، قد كتبت علينا الفرقة والشقاء.)^(٣) ويبدو أن هذه النظرة المتشائمة ترجع إلى أن خطاب رئيس الوزراء جاء بعد مشاورات امتدت إلى أكثر من شهر كامل، تعددت خلالها الاتصالات بين قيادات حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطى حول اتفاقية السلام، وترد أن اتفاقات محددة قد تمت بين الطرفين. ولكن ورئيس الوزراء ((لم يقدم في خطابه خطة محددة أو خطوات محسوبة لتحقيق السلام، بل اكتفى، مرة أخرى، بطلب تجديد تكليفه باتخاذ خطوات لعقد المؤتمر الدستوري، وهو حق يمتلكه أصلاً بحكم منصبه كرئيس وزراء. ومثلما لجأ الخطاب إلى تكرار وقائع سابقة لقضية السلام، فقد عالج المشكلة الاقتصادية بتعميمات لا تناسب المعاناة الحقيقية التي يعيشها كل فرد ويتطلع لأن يسمع خطط الحكومة لمعالجتها، فإذا رئيس الوزراء يحدثنا عن نمو اقتصادي لا يحسه أحد وعن إعادة تعمير لا تنعكس في حياة الناس وعن بنيات أساسية تقام ونحن نسير فوق طرقات كلها حفر وأخاديد ونواجه كل يوم تدنيا في دخولنا.. وإذا كان التغيير الوحيد الذى طرأ على حياة الناس، منذ الانتفاضة حتى اليوم، هو الديمقراطية والحريات العامة والحقوق الأساسية فإن رئيس الوزراء يشير إلى أن الحكومة قد ضاقت حتى بهذا، فهي تود أن تعد قوانين لتنظيم العمل الحزبي والنقابي وقوانين للصحافة شهدنا عينه منها في مسودة قانون الصحافة المقترح، وهي مسودة تسعي إلى أن تجعل مصير الصحف رهنا برأى السلطة فيها بتوسيع حق الإجراء الإداري بعد أن كان حق العقاب قاصراً على المحاكم حتى تجد الحكومة سنداً من القوانين التي تضعها لتجحر حرية الرأي والتعبير وتوقف وتعطل الصحف.))^(٤) وعلى أساس البرنامج الذي تضمنه الخطاب كون الصادق المهدي حكومته الائتلافية الرابعة من حزبي الأمة والجبهة وبعض السياسيين الجنوبيين. ووصفها سيد أحمد الحسين بأنها حكومة حرب معادية للسلام والديمقراطية، وقال عنها البروفيسير محمد إبراهيم خليل ((أن تكوينها غير معافي، إذ لأول مرة ينفرد الشماليون بحكم السودان، وبدأت خطواتها الأولى بالتعدى على استقلال القضاء والخدمة المدنية، في عهدا استشرى الفساد وتوترت علاقات السودان مع البلدان العربية بسبب تأييدها لايران ضد العراق.^(٥)

لقد أصبحت قضية السلام، منذ إعلان اتفاقية السلام السودانية في نوفمبر ١٩٨٨، تمثل المحور الرئيسي لحركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد. والواقع أن الاتفاقية كانت تتويجا لجهود عديدة، بدأت بعد الانتفاضة وساهمت فيها كل القوى السياسية السودانية. لذلك وجدت تأييداً شعبياً واسعاً باعتبارها المدخل الرئيسي لإيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام. ولكن حكومة حزبي الأمة والجبهة أجهضت الاتفاقية ورفضتها ووضعت نفسها في مأزق حرج. فهي تعلم أن رفضها لاتفاقية السلام سيؤدى إلى عزلة قاتلة لها تأثيرها على موقفها السياسي والاقتصادى والعسكرى ومع ذلك اختارت العزلة، وانعكس ذلك في اتساع

للمعارضة الداخلية السياسية والنقابية وفي احجام الدول الشقيقة والصديقة عن تقديم مساعداتها الاقتصادية والعسكرية للسودان في وقت استقرت فيه للحكومة علي خيار الحسم العسكري. (١) فقد اعلنت المجموعة الاوربية ومجموعة دول اتفاقية لومي الافريقية تأييدها لاتفاقية السلام السودانية واعلنت استعدادها لتقديم عون اقتصادي كبير للسودان عند تحقيق السلام. (٢) وتحركت شخصيات بريطانية عديدة، من الذين عملوا في السودان، تناشد حكومة الصادق المهدي قبول الاتفاقية. (٣) وقامت بعض الدول العربية البترولية ببلاغ المسؤولين السودانيين باتجاهها لربط الدعم الاقتصادي بتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، الأمر الذي اضطر الحكومة الي اللجوء الي ليبيا لسد العجز في المواد البترولية. (٤) وفي نفس تلك الفترة ذكرت نيويورك تايمس ان مستشار الأمن القومي وكبار مسؤولي وزارة الخارجية الامريكية اجروا اتصالات مع ممثلين لحركة جون قرنق في واشنطن، وان السفارة الامريكية في انيس ابابا علي اتصال دائم بالحركة، واشارت الي ان هذه الاتصالات تمثل تطورا هاما في السياسة الامريكية تجاه مشكلة الحرب الاهلية في جنوب السودان. (٥) وعلي اثر ذلك ناشدت الخارجية الامريكية الحكومة السودانية والحركة بذل جهود للتوصل الي اتفاق مبكر بوقف اطلاق النار حتي يمكن نقل المعونات الغذائية لآلاف المواطنين الذين يموتون جوعا، واعلنت عن مبادرة لايقاف الحرب الاهلية في السودان. (٦) واعلن وزير الخارجية، حسن الترابي، ترحيب حكومته بالمبادرة الامريكية. (٧) وفي الداخل ازدادت عزلة الحكومة الائتلافية بسبب اصرارها علي تسييس الخدمة المدنية وتشريد خصومها السياسيين، وتوجهها لأصدار قوانين مقيدة للحريات، وتعاملها مع الأزمة الاقتصادية المتفاقمة بأرقام واحصائيات لا علاقة لها بالواقع وعجزها عن توفير احتياجات القوات المسلحة لمواجهة ظروف اتساع العمليات العسكرية في الجنوب. وفي ظروف هذه العزلة القاتلة بدأت تطلق صفات العمالة والطابور الخامس علي كل معارض لسياساتها، وعملت علي اصدار قانون يعتبر حركة تحرير شعب السودان حركة معادية للوطن وخارجة علي القانون، وتوجيه تهمة الخيانة العظمي لكل من يتعامل معها عندما قامت باعتقال مجموعة من المواطنين بحجة انهم عقودا، مع عدد من عناصر الحركة، نوة حول مستقبل السودان في امبو بتيويبا، حيث اعلن وزير الداخلية، مبارك الفاضل ((ان التوبة مخطط تأمرى هدفه اسقاط النظام الديمقراطي وان رئيس الوزراء أمر بتكوين لجنة وزارية لدراسة المعلومات الواردة عن هذه المؤامرة وتحديد مآثرها من اجراءات للتعامل بحزم مع هذا الموقف)). (٨) نسي وزير الداخلية ان الاحزاب الحاكمة نفسها قد شاركت في عدة ندوات مماثلة في واشنطن وهرارى وبيرجن، واجرت عدة اتصالات بالحركة في انيس ابابا ولندن وغيرها. (٩) كان لهذه التطورات تأثيرها الكبير والمباشر علي اوضاع القوات المسلحة وعملياتها في الجنوب، اذ انها كانت تتطلع الي القيادة السياسية لتوفر

لها الاسلحة والمعدات اللازمة اذا كان الحل في رايها هو خيار الحسم العسكري. وجاء سقوط مدينة الناصر، بعد صمود واستيسال دلم سبعا وعشرين اسبوعاً في ايدي قوات حركة قرتق، ليكشف الظروف القاسية التي كانت تواجهها القوات المسلحة.^(١٤) وجاء في حديث وزير الدفاع حول هذا الحدث امام الجمعية التأسيسية ((ان مدينة الناصر وتورت ظلتا مستهدفتين من الخوارج منذ عدة شهور بعد ان توفرت لهم امكانيات واسعة شملت اسلحة ثقيلة ومتطورة.)) وعن اسباب سقوط المدينة اشار الي ان ((هناك اسبابا عديدة، اهمها ان الخوارج استخدموا حشودا ضخمة من قواتهم لمحاصرة المدينة. واستمر لعدة شهور، فشلت خلالها محاولات ارسال قوات وتعزيزات عسكرية واغذية وادوية لقوات الحامية هناك، فالمدينة كانت محاصرة بشمانية كتائب من قوات الخوارج، واستخدمت القيادة العامة سلاح الطيران لتخفيف الحصار وانزال احتياجات الحامية. ولكن تقارب وتداخل خطوط القتال في المنطقة حال دون نجاح طلعات سلاح الطيران. لجأت القيادة العامة لاستخدام جرارات النقل النهري، لكن انشغال الجرارات بنقل الاغاثة للجنوب في ذلك الوقت حال دون نقل الاحتياجات بالسرعة المطلوبة. وظلت قوات الحامية صامدة لفترة طويلة وانسحبت بعد نفاذ ذخيرتها وسقوط اكثر من مئة شهيد، ولم يجد الخوارج في المدينة سوى الجرحى، ومن ضمنهم قائد الحامية، العقيد محبوب محمد موسي، الذي امر قواته بالانسحاب بعد ان دافع عن المدينة والمنطقة دفاع الابطال. وبالنسبة للموقف في مدينة تورت، فان القوات المسلحة تستخدم الطلعات الجوية لتسهيل وصول المؤن والتعزيزات العسكرية، والقيادة العامة علي اتصال مستمر بقائد المنطقة.)) ودعي وزير الدفاع لوقف الخلافات الحزبية والمطالب النقابية وتركيز الجهود لدعم القوات المسلحة ومطالب باعادة ترتيب الميزانية واعطاء بناء القوات المسلحة اولوية قصوى. اكد انه ينبغي استمرار البحث عن الحلول السلمية لوقف الحرب مع استمرار دعم وتأهيل القوات المسلحة، واشاد بزيارة محمد عثمان الميرغني لوزارة الدفاع ومساندته للقوات المسلحة واهتمام رئيس الوزراء وجهده المتواصل لدعم القوات المسلحة.^(١٥) واكد سيد احمد الحسين، الزعيم الاتحادي، ان الظروف القاسية التي تعيشها القوات المسلحة ناجمة عن ضعف القيادة السياسية، ومطالب باستمرار مساعي السلام ودعم القوات المسلحة.^(١٦) ومع تدهور الاوضاع الامنية في الجنوب ودارفور، وبخول عدد كبير من النقابات والاتحادات في اضطرابات عن العمل، مع كل ذلك لم تهتد الحكومة الي ضرورة مراجعة سياساتها الاقتصادية وموقفها من اتفاقية السلام، ولأن وزير الدفاع ظل يتابع الوضع الامني بحس العالم العسكري والمسؤول السياسي ويرى تدني مستوى علاقات السودان مع الدول الشقيقة والصديقة راح يتحدث عن ضرورة البحث عن حلول سلمية في مواجهة دعوات التصعيد والحسم العسكري، لكن دعاة الحرب لم يكونوا علي استعداد لسماع حديثه حول السلام. وبسبب موقفه هذا تعرض لأعتف

واقذع هجوم من صحف الجبهة وقامتها ووزرائها. فقد عقب حسن الترابي، وزير الخارجية، علي حديث وزير الدفاع قائلا: ان آخر ما كانوا ينتظرونه من وزير الدفاع الحديث عن السلام، فإذا كان وزير الدفاع قد نصب نفسه داعية للسلام فماذا يفعل وزير وزارة للسلام؟ وطلب منه ان يكف عن تكرار الحديث عن السلام وان يلتفت الي مهامه كوزير دفاع ويتترك مهمة السلام للآخرين.^(١٨)

وتحت هذا الضغط السياسي والاعلامي قدم عبد الماجد حامد خليل، بعد عودته من زيارة غير معلنة لدول عربية مجاورة، استقالته لرئيس الوزراء وأورد أربعة اسباب اجبرته علي ذلك هي:-

(١) انتهاج سياسة خارجية أدت الي اضعاف قدرة السودان علي استقطاب العون العسكري والاقتصادي، مؤكدا ان الصلات الخارجية ذات اهمية بالغة في الحصول علي العتاد العسكري والأمني سواء كمنحة او بالشراء نقدا.. وهذا ينعكس سلبا علي قنرات القوات المسلحة.

(٢) عدم استجابة الحكومة لمبادرة السلام والتباطؤ في التحرك في هذا الاطار، مما انعكس علي سمعة السودان في الخارج وموقف الدول منه، خاصة مما للقضية الامنية من انعكاسات خارجية.

(٣) هيمنة الجبهة الاسلامية علي صناعة القرار الحكومي وتوجيهه الوجهة التي تريدها مما قيد حركة الحكومة داخليا وخارجيا لمحورية هذه المواقف المتشددة.

(٤) تضيق دائرة المشاركة في الحكم وفي صناعة القرار مما خلق استقطابا حادا، خاصة بعد خروج الاتحادى الديمقراطى من الحكومة.^(١٩) 'حدثت الاستقالة هزة عنيفة في الوضع السياسي برمته وذلك لانها جاءت بعد استقالة وزير الداخلية ووزير الدولة بوزارة المالية والتخطيط، ولأن وزير الدفاع شخص مستقل اختاره رئيس الوزراء بنفسه لهذا المنصب ثقة في قدراته علي القيام بالمهمة، وما كان له ان يستقيل لو ان المؤسسة الحاكمة اعطت رايه التقدير والوزن المناسب، ولأن القضايا التي اثارها في خطاب استقالته قضايا سياسية ملحة وعاجلة ظلت قوى سياسية عديدة تريدھا، بل ظلت مجموعة كبيرة من قيادات حزب الامة نفسه تقول بها. وقد اشار محمد عثمان الميرغني الي الآثار التي ترتبت علي انحياز سياسة السودان في المنطقة، وذكر انه لس ذلك خلال جولة عربية قام بها بتكليف من مجلس رأس الدولة.^(٢٠) وفي نفس الوقت عقدت هيئة للقيادة العامة اجتماعا ضم ١٥٠ ضابطا من رتبة عقيد فما فوق لبحث الاوضاع الامنية في الجنوب، خاصة في الاستوائية ومنطقة تويرت. وتوصل الاجتماع الي مذكرة تعبر عن وجهة نظر القوات المسلحة في الاوضاع السياسية

والعسكرية بالبلاد سلمت بعد منتصف ليلة ٢٠ فبراير ١٩٨٩ لرئيس مجلس رأس الدولة القائد الاعلى للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء، رئيس مجلس الدفاع الوطني. وجاءت المذكرة في واحد وعشرين نقطة مصاغة صياغة مركزة ومتينة، وفي إطار الشرعية الدستورية كمسعى لاصلاح الاوضاع الداخلية ومعالجة مهددات الامن الوطني للسودان انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة الدستورية التي تنص عليها المادة (١٥) من الدستور المؤقت، التي تقول ((قوات الشعب المسلحة جزء لا يتجزأ من الشعب، ومهمتها حماية أمن البلاد وسلامة اراضيها وحماية اهداف ومكتسبات ثورة رجب/ابريل الشعبية.))^(٣) وعلي هذا الاساس عرضت المذكرة الوضع السياسي والعسكري بدقة فائقة وضعت القيادة السياسية في البلاد امام خيارين لاثالث لهما، وتمثلت اهم محاورها في النقاط التالية:

ان الحرب التي نخوضها في جنوب السودان قد اظهرت بعدا استراتيجيا جديدا وفريدا لم يشهده عالمنا المعاصر، لقد توحد المعسكران الغربي والشرقي في دعم واسناد حركة التمرد التي نواجهها. ان الكتلة الشرقية تقدم كل متطلبات القتال والتدريب والتوجيه لحركة الخوارج، بينما يوظف المعسكر الغربي كل امكانياته المادية والاعلامية لخدمة اهداف حركة التمرد، بل تمكن المعسكر الغربي من فرض حصار وترهيب علي الدول المعتدلة في العالم العربي حتي لاتجود علينا بالقليل من احتياجاتنا الدفاعية الحالية، بينما ظل دعم المعسكر الغربي يذهب الي معسكرات الخوارج برا وجوا تحت مظلة الاغاثة وخلصا القول في هذا الجانب هو ان حصارا اقتصاديا واعلاميا قد فرض علي السودان، وان التأثير المباشر لذلك تدفعا قواتنا المسلحة دما وارواحا في ميادين القتال كل يوم.

وبدون خوض عميق في ما يحدث في الجبهة الداخلية، فجميعنا ندرك الحجم والابعاد والمؤثرات، ولكننا نركز علي جانبين هما: التأثير المباشر علي الامن القومي السوداني والتأثير علي ادارة العمليات العسكرية وعلي تماسك ووحدة القوات المسلحة.

الامن القومي السوداني:-

ان مهددات الامن القومي السوداني عديدة، لكن نشير الي اكثرها خطورة وهي:-

- التناحر الحزبي وغياب التوجه القومي.

- الاتهيار الاقتصادي والتضخم والفلاء.

- نمو الميليشيات المسلحة والاختلال الامني.

- افرازات الحرب في الجنوب .

تفكك المجتمع السوداني وانتشار الفساد.

- افرازت الصراع المسلح الدائر في دارفور.

القوات المسلحة:-

انهيار البنى الأساسية والاقتصادية في المجتمع وتأثيره المباشر على القوات المسلحة وتركيبها القومية.

- المحاولات المستمرة لاختراق القوات المسلحة من جهات سياسية في الداخل وبتوجيه من الخارج.

- انقسامات الجبهة الداخلية في اسناد ودعم القوات المسلحة، وافرازات تلك واضحة على أمن العمليات وتأثير الحزب النفسية على الروح المعنوية.

استمرت للذاكرة في طرح حججها ومطالبها وحدتها في النقاط التالية:-

لقد اشرنا مسبقا الي ضعف قدراتنا الراهنة التي تسبب فيها اساسا غياب السياسات الدفاعية المدروسة طوال السنوات الماضية، وتفاقت الآن نتيجة للاستنزاف المستمر بسبب الحرب وتأثير الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا اليوم. أننا، وبكل وضوح، قد طلبنا من مجلس الدفاع الوطني توفير احتياجاتنا العسكرية المطلوبة الآن، وليس غدا، حتي يمكننا من احداث التفوق العسكري واعادة التوازن، ومع تقديرنا الكامل لكل للجهود التي بذلتها الحكومة والتحريك النشط الذي قامت به وزارة الدفاع وهيئة القيادة العامة علي كافة الاتجاهات الا ان ذلك كله لم يحقق النتائج الايجابية المأمولة والمطلوبة لتوفير كافة احتياجات القوات المسلحة اللازمة للقتال، لانها اصططمت بواقع مرير سببته السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

- استنادا لما تقدم فانه من الهمية بمكان التاكيد بأن ماسيرد من مقترحات وتوصيات يمثل الرأي العام العسكري، بعد استقصائه بواسطة الاجهزة المختصة ويعد التفاهك واجماع آراء القادة في كل المستويات.

- ان وحدة الصف وتماسك القوات المسلحة هدف مقدس لايقبل المساومة أو المزايدة، وان القوات المسلحة ذات التوجه القومي المتجرد هي صمام الامان الوحيد لتماسك ووحدة ومستقبل الوطن.

- اننا جميعا، قيادة وقاعدة، منتشرون في كل بقاع السودان، يجب ان نؤكد، بوضوح لا لبس فيه، اننا مع خيار الشعب السوداني الاصيل في الحفاظ علي الديمقراطية، كما اكدنا ذلك في السادس من ابريل، واننا نرفض كل انواع الديكتاتورية وسنظل ابدا اوفياء لواجبنا المقدس في حفظ وحصون وحدة وسيادة الوطن.

- ان ادارة الصراع المسلح لاتنفصل ابدا عن ادارة السياسات المتوازنة للدولة.. وعليه يجب ان تهدف الدولة الي كسر طوق الحصار الاقتصادي والعسكري المفروض علينا من الغرب والشرق، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكثنا من استقطاب العون الاقتصادي والعسكري الذي نحتاجه اليوم.

- ان تماسك ووحدة الجبهة الداخلية يتطلب تطبيق توجه قومي بعيدا عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر، وهذا يتطلب في المقام الاول توسيع قاعدة المشاركة في الحكم للخروج من هذا المنعطف الصعب.

في الختام ليس هناك اكثر من التاكيد، مرة اخرى، اننا جميعا امام مسؤولية تاريخية ستسألنا عنها الاجيال القادمة، وهي ان نحافظ علي امن ووحدة وتماسك القوات المسلحة، لانقلل ابدا المزايدات باسمها ولا نعرضها ابدا للتضحية والخسائر نتيجة لقصور الامكانيات ولاسباب موضوعية اخرى لايمكن ان تسال عنها القوات المسلحة. وعليه، ومع تأكيد الولاء لله وللارض وللشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من اجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة في ظرف اسبوع.^(٣٧)

جاءت المذكرة من المؤسسة العسكرية كمؤسسة من قيادتها العامة وليس من مجموعة مفارمين، وقدمت بطريقة اصولية في اطار النظام الديمقراطي القائم استنادا الي دور القوات المسلحة الذي حدده الدستور، وانطلاقا من هذه الحقائق جاء تفاعلها مع أزمة الحكم، التي ظلت تعيشها البلاد منذ اكثر من عام، كهزة عنيفة أدت الي اعادة ترتيب توازن القوى وحركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد. ونتيجة لذلك توزعت نظرة القوى السياسية للمذكرة بين ثلاثة مواقف هي:

- بعض القوى السياسية نظرت اليها نظرة ايجابية لانها خلقت حالة توقد وطني، حيث بدأت الروح تعود من جديد لامكانية التطور نحو نظام ديمقراطي. تحرسه القوات المسلحة. وهي ظاهرة جديدة وحضارية في تاريخ العسكريين السودانيين عندما يخاطب الجيش القيادات السياسية عبر مذكرات تؤمن علي الخيار الديمقراطي والشرعية الدستورية. وهذه الحالة من التوجه الوطني اعادت الثقة لقوى كثيرة في متانة النظام النيمقراطي فبدأت اجتهادات فكرية سياسية جادة للبحث عن سبيل للخروج من الازمة.

- بعض القوى ظلت تنتظر للمذكرة كمقدمة لتدخلات عسكرية مستمرة في الحياة السياسية، فلا هي دعوة للانقلاب العسكري ولا هي ابتعاد عن التدخل في الشؤون السياسية، وبرزت دعوات لتبني النموذج التركي في الحكم.

- وبعض آخر من القوى السياسية، هي الجبهة الاسلامية بالتحديد، نظرت اليها بتوجس

عصبي، واعتبرت انها هي المستهدفة من كل كلمة في المذكرة وان تحرك القوات المسلحة .
الاستيلاء علي الحكم خلال اسبوع. (٣)

انطلقت هذه المواقف من تجربة الانقلابات العسكرية في السودان، ومن مواقع القوى السياسية المختلفة في حركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد. ولكن استمطالة أزمة الحكم التي ظلت تعيشها البلاد وتراكمات حركة الصراع السياسي خلال فترة مابعد الانتفاضة، جعلت معظم القوى السياسية والنقابية تتعامل مع الحدث دون حساسيات ودون وضع اعتبار لشكليات العلاقة مع المؤسسة العسكرية في نظام ديمقراطي ليبرالي. ولذلك جاء في رد رئيس الوزراء علي المذكرة أن الرقم العسكري اصبح جزءا من المعادلة السياسية في البلاد جنبا إلى جنب مع الجمعية التأسيسية والنقابات والاتحادات والاحزاب السياسية. وجاء رده في اجتماع مع القيادة العامة في ٢٢ فبراير، حيث علق علي سبع فقرات من المذكرة علي النحو الآتي:-

في الفقرة الاولى اكد ان هناك نقاشا وريد في المذكرة لا خلاف عليها، هي ان الجبهة الداخلية غير موحدة مما يؤثر سلبا علي مهام الدفاع، ان الحرب الحالية تدور في غير مشاركة كاملة من الشعور العام في البلاد، ان القوات المسلحة تنقصها مقومات اساسية لا سيما في السلاح الجوي والدفاع الجوي والبحرية، ان التمرد في الجنوب يحظى بظروف تأييد غير عادية ومن مصادر مختلفة.

وفي الفقرة الثانية قال ان الدول التي دعمتنا عسكريا في عهد الحكم المايوي هي الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وان العون الاميركي قد انخفض منذ السنوات الاخيرة للحكم المايوي بسبب انخفاض العون العسكري عموما، وفي الفترة الاخيرة لأن السودان لم يعد منحاذا للسياسة الامريكية. الآن يحظى السودان بدعم عسكري من ثلاث دول عربية ويصفقات تسليح كبيرة مع عدد من الدول المتوسطة.

الفقرة الثالثة: السوق الاوربية المشتركة لم تدعم السودان عسكريا، لكن دعمها المدني لم ينقطع بل تزايد في مجالات عديدة.

الفقرة الرابعة: الاختلافات علي الساحة السياسية ترجع لظروف موضوعية، وتوجد في كل البلدان ذات التكوين الوطني غير المكتمل، إذ توجد خلاقات دينية وثقافية وعرقية وجهوية. ووضع السودان في هذا المجال هو الاختلافات الحزبية والمنهجية والعقائدية.

الفقرة الخامسة: الدعم العسكري بحجم كبير كان في سنة ١٩٧٠ و ١٩٧٦ فقط.

الفقرة السادسة: الالتزام الذي جاء في المذكرة بالحفاظ علي الديمقراطية التزام ايجابي

في حد ذاته، كذلك لا يدل له لأن الانقلاب العسكري سهل والثورة عليه ممكنة وحدثت، وعلينا أن نجتنب البلاد هذه الدوامة. وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم مبدأ صحيح وقد سعيئاً إليه وحققنا درجات منه وأخيراً انسحب الاتحادي لأنه اشترط شروطاً أملاًتياً، وهذا يحول دون الاتفاق، والآن لعل الخطر المتزايد علي البلاد يجعل القوى السياسية تفكر بحرص وجدية أكثر لتوحيد الجبهة الداخلية. وفي الفقرة الأخيرة: أكد رئيس الوزراء أن نهاية المذكرة غير موفقة لأنها تشبه الإنذار وتفتح باباً للمغامرين، وحول السياسة الخارجية قال: لقد رُمينا بالانحياز لإيران وهذا غير صحيح، لأننا دعونا لوقف الحرب وراهنّا علي غلبة اتجاه السلام داخل إيران. وقد حدث ذلك. وقد أكدنا في كل مجال أننا من حيث المذهب سنة ومن الانتماء القومي عرب. لكننا نري ضرورة التعايش المذهبي والقومي. وهذا مانتجه اليه البلاد العربية الآن. واتهمنا بالانحياز لليبي. الحقيقة أننا جرينا أضرار العداء لليبي وأرأينا أن نقوم علاقتنا معها علي التفاهم، وقد حدث واستطعنا أن نلعب دوراً إيجابياً في الصلح الليبي التشادي، ونعمل الآن لصلح مصرى ليبي، وأكدنا أن علاقتنا بهذه الجارة لانتهم علي حساب جارة أخرى، وحققنا لبلادنا مصالح عديدة فالعلاقات الطيبة مع ليبيا تقوم علي المصالح المشتركة وليس التبعية. وعلاقتنا مع السعودية طيبة أكدنا حرصنا علي العلاقة مع مصر، لكن مصر تقف علي الحياد في حربنا في الجنوب بحجة أنها مشكلة داخلية رغم توضيحنا لهم بأنها عدوان تسنّده قوى خارجية. وفي تطور لاحق أعلن مجلس الوزراء أن الحكومة اتخذت قرارات وخطوات هامة تتعلق بمذكرة القوات المسلحة وأنها ستنتشر المذكرة مع رد رئيس الوزراء عليها وتوضيح حجم الدعم الذي وجدته القوات المسلحة خلال الفترة السابقة وأنها تلتزم بتقديم المزيد وإعطاء أولوية قصوى للصرف علي المجهود الدفاعي.

ومن جهة أخرى أصدر حزب الأمة بياناً أعلن فيه أنه يعتبر المذكرة ظاهرة غير قابلة للتكرار مع الثقة بأن المقصود ليس خلق قوة سياسية من القوات المسلحة وتأمين ضرورة توفير الدعم اللازم للقوات المسلحة، وعلي صعيد الجبهة الداخلية أكد البيان:-

١. تبني الدعوة لتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم.

٢. السعي لتحقيق ذلك عن طريق صيغة مقبولة، ومن جانبه اقترح حكومة كل الجمعية.

٣. أن تحصر الحكومة المقترحة برنامجها في برنامج مئّد للسلام والأمن والاقتصاد والاعداد للانتخابات العامة.

٤. التزام أحزاب الحكومة المقترحة بميثاق شرف.

واستعرض البيان الجهود التي بذلت لتحقيق السلام ومبادرة الاتحادي الديمقراطي وتحفظات رئيس الوزراء حولها، وقال للبيان: أنه وصلهم الآن مايؤكّد قبول وجهة نظرهم ،

ولذلك قرر الحزب الآتي:-

(١) قبول المبادرة مع التحفظات المتفق عليها.

(٢) انعقاد المؤتمر الدستوري في أقرب وقت ممكن. (٣٤)

وأضح من محتويات هذا البيان أن تطورا كبيرا قد حدث في موقف حزب الأمة، وإن هذا الموقف يتعارض، في بعض جوانبه، مع توجهات الصادق المهدي التي برزت خلال رده علي مذكرة القوات المسلحة، خاصة في الموقف من اتفاقية السلام وتوسيع قاعدة الحكم. أما الجبهة الإسلامية، الشريك الثاني في الحكم، فقد أصدرت بيانا ركز في معظمه علي خيار الحرب دون أى إشارة الي قضية السلام، وذلك بالدعوة للمتعبئة العامة وتكليف حركة الاقتصاد والقوانين والإجراءات المالية والإدارية لتلبية احتياجات القوات المسلحة، توظيف الاعلام الحكومي والصحف لخدمة المعركة، رسم الحدود الفاصلة بين العدو والصديق، واتخاذ اجراءات حاسمة ضد الطابور الخامس والجمعيات الطوعية التي تقدم العون للمتطرفين، الشروع فورا في تنفيذ الخدمة الوطنية الالزامية، استنفار القوى البشرية القادرة علي حمل السلاح ودعوة النقابات والفئات لتجميد مطالباتها المعادلة وتزكية العمل والانتاج وتوجيه الامكانيات لدعم القوات المسلحة. (٣٥) وهكذا تجاهلت الجبهة قضية السلام وقضية توسيع قاعدة المشاركة في الحكم والقضايا الاخرى التي طرحتها المذكرة، وازادت مخاطبة القوات المسلحة عن طريق الدعوة لتكوين حكومة حرب وتسخير كل امكانيات البلاد لتلبية احتياجات الحرب، ومحاصرة خصومها السياسيين من خلال اتهامهم بالطابور الخامس لحركة التمرد. وبذلك وضعت نفسها خارج مجرى التفاعلات التي أحدثتها مذكرة القوات المسلحة. وفي الجانب الآخر اعلن الحزب الاتحادي الديمقراطي في أول بياناته.

١- التمسك بالديمقراطية كخيار وحيد لشعب السودان.

٢ - التمسك باتفاقية السلام السودانية كمطلب استراتيجي.

٣ - اخذ الحزب علما بمذكرة القوات المسلحة، ويرى ان المذكرة مشاركة بالرأى من مؤسسة قومية هامة، ويشيد بالروح الايجابية والمقترحات البناءة وحرص القوات المسلحة علي الشرعية الدستورية .

٤ - التمسك بضرورة توسيع قاعدة الحكم باشارك كل القوى السياسية داخل وخارج الجمعية والاتحادات والنقابات وقيام حكومة مصالحة وطنية هدفها: قبول وتنفيذ اتفاقية السلام وغدو المؤتمر الدستوري، منح أولوية مطلقة لدعم القوات المسلحة بكل السبل الممكنة لتمكينها من اداء مهامها في الدفاع عن الوطن، وضع وتنفيذ خطة مفصلة لمعالجة الضائقة

المعيشية ورفع معاناة المواطنين، انتهاج سياسة خارجية متوازنة تتلئ بالسودان عن المحاور وتمد جسور الصداقة والتعاون مع كافة الأشقاء والاصقاء تحقيقا للمصالح الوطنية العليا، الاعداد للانتخابات العامة في موعدها..ولتحقيق هذه الاهداف طالب الحزب باستقالة الحكومة القائمة كخطوة تمهيدية ضرورية^(٣١)

ووصف حزب البعث المذكورة بانها انعكاس لعجز الحكومة عن ادارة أبسط مسؤوليات وواجبات الحكم وانشغالها بمصالحها الحزبية والطبقية الضيقة، وطالب باستقالة الحكومة القائمة وتكوين حكومة اتحاد وطني شاملة لتضطلع بمهام دعم القوات المسلحة وايقاف الحرب الاهلية علي اساس اتفاقية الميرغني/ قرنق واصلاح الوضع الاقتصادي وتخفيف الضائقة المعيشية وانتهاج سياسة خارجية متوازنة والمحافظة علي النظام الديمقراطي.^(٣٢) وفي هذا الاطار جاءت افتتاحية (الميدان) وتصريحات ومواقف الاتحادات والنقابات والاحزاب السياسية الاخرى. (٢٨) ويدعوة من الحزب الاتحادي الديمقراطي اجتمعت احزاب المعارضة والاتحادات والنقابات في جنيانة السيد علي بالخرطوم في يوم ٢٦ فبراير أصدرت بيانا مشتركا اشارت فيه للتحديات التي تواجه البلاد، وفي مقدمتها الحرب الاهلية الجارية في الجنوب، وتردى الاحوال الامنية في مختلف انحاء البلاد وانتهاك الحقوق الاساسية والحريات العامة، وتدهور الحالة المعيشية، وتخبط السياسة الخارجية، وارجعت كل ذلك الي تخبط الحكومة القائمة ومما طلتها وتسويقها في التصدي لواجبات ومسؤوليات الحكم. واعلن البيان تأييد الاحزاب والنقابات والاتحادات الموقعة عليه لبيان الاتحادى الديمقراطى الداعي لحل الحكومة القائمة وتكوين حكومة مصالحة وطنية، وأضاف الي برنامجها:

١ - حل المليشيات ووقف التدهور الامني في اقليمي دارفور وكردفان واشاعة الطمانينة ووقف التدخل الاجنبي.

٢ - إعادة النظر في قانون الانتخابات بتخصيص دوائر لتمثيل القوى الحديثة.

٣ - تصحيح الأوضاع التي نشأت عن سياسة التشريد في الخدمة المدنية والمحافظة علي استقلالها وحيادها.^(٣٣)

٤- الاهتمام بدور المرأة واشراكها في الحياة العامة السياسية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه اعلنت الهيئة الشعبية لحماية الديمقراطية واللجنة الوطنية لدعم مبادرة السلام عن تأييدهما لمذكره القوات المسلحة واستقالة الحكومة وتكوين حكومة انقاذ وطني.^(٣٤)

وبذلك تصدر الحزب الاتحادي الديمقراطي قوى المعارضة السياسية والنقابية وتحولت جنيانة السيد علي الي مركز لنشاطها وحركتها، وانفتح الطريق الي تكوين حكومة جديدة موسعة هدفها ايقاف الحرب الاهلية وتحقيق السلام ومواجهة مشاكل البلاد الاساسية. نتيجة

للتغيير الكبير في توازن القوى الذي أحدثته مذكرات القوات المسلحة وتحرك قوى المعارضة السياسية والنقابية، وضح أن الاغلبية البرلمانية وحدها لا تكفي لتقرير مصير البلاد، حيث دخلت الجمعية التأسيسية والحكومة القائمة في حالة شلل تام وتحول مركز النشاط السياسي إلى القوى السياسية والنقابية المؤثرة في الشارع السياسي. ونتيجة لذلك قام وفد يمثل تجمع الأحزاب والنقابات والاتحادات، ضم كلا من تاج السر محمد صالح، الحزب الاتحادي، بدر الدين مدثر، حزب البعث، التجاني الطيب، الحزب الشيوعي، صمويل أرو، كتلة الأحزاب السودانية الأفريقية، بمقابلة الصانع المهدي، رئيس الوزراء، ونقل له رأى التجمع حول ضرورة حل الحكومة القائمة وبدء المشاورات لتكوين حكومة اتحاد وطني علي اساس البرنامج الذي حددته بيانات الأحزاب والنقابات، واستمع رئيس الوزراء لوجهة نظر الوفد ووعد بمقابلته بعد القاء خطابه في الجمعية التأسيسية يوم الاثنين ٢٧ فبراير. (٣)

الطريق الي حكومة الجبهة الوطنية المتحدة:-

في يوم ٢٧ فبراير أعلن رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية تحت ضغط القوات المسلحة وقوى الانتفاضة السياسية والنقابية، استعداداه، لتوسيع قاعدة الحكم بالصورة التي ترضي طموح القوى السياسية، الا انه قال: ان ذلك يحتاج الي مشاورات واسعة وسند سياسي من الأحزاب والنقابات، وسند من القوات المسلحة التي يرجو منها الالتزام القاطع بالدفاع عن الديمقراطية وحماية شرعيتها والمشاركة في مناقشة القضايا القومية عن طريق مجلس الدفاع الوطني، وان علي النقابات أن لاتلجأ الي الاضرابات في ظروف الحرب وان تحصر مطالبها في إطار مبادئ العقد الاجتماعي، وأكد انه في حالة عدم توفر التجاوب والسند العسكري والنقابي، الذي يطمئن اليه بما يمكنه من توسيع قاعدة المشاركة في الحكم، فانه سيتقدم باستقالته للجمعية يوم الاحد القادم (٢/٥) وذلك دون أن يحدد الخطوط العريضة لسياساته وموقفه من قضية السلام. (٣٢) وأعلن سيد احمد الحسين ان الخطاب ليس فيه جديد، وكان المطلوب منه تحديد موقف قاطع من الازمة بتقديم استقالة حكومته وفتح الطريق لمشاورات تكوين الحكومة الموسعة. (٣٣) وأكد تجمع الأحزاب والنقابات والاتحادات نفس الاتجاه، ورفض منح رئيس الوزراء أى تفويض مالم يعلن قبوله للبرنامج الذي طرحه لقيام حكومة مصالحة وطنية. (٣٤) وفي الوقت نفسه اصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانا تضمن الاتي:-

١ - انها سبق ان اوضحت في مذكرتها وقوفها مع الديمقراطية، خيار الشعب السوداني، وانها تعمل وفق منطوق المادة (١٥) من الدستور المؤقت.

٢ - أنها تؤكد أصرارها علي ضرورة تنفيذ كل ماجاء في مذكرتها المعنونة للقائد الاعلي للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع الوطني.

٣ - ان القوات المسلحة، بكل قياداتها وتشكيلاتها المقاتلة، ترفض التلميح بوجود تقصير أو عدم انضباط عسكري، وتؤكد ان الدعم الفوري والمستمر هو الحل لإعادة التوازن العسكري الاستراتيجي.

٤ - ان القوات المسلحة تحت قيادة القائد الاعلي للقوات المسلحة لاتفوض مطلقا مسئولياتها وصلاحياتها المنصوص عليها في الدستور لأي سلطة سياسية او امنية اخرى.

(٣٠)

وهكذا فشل رئيس الوزراء في ان يحصل علي التجاوب أو التفويض الذي طلبه من القوات المسلحة والنقابات والاتحادات الاحزاب المعارضة دون ان يقدم لها برنامجا أوميثاقا محددا للحكم واضعاً نفسه بذلك في موقف حرج يفرض عليه تقديم استقالة حكومته. والواقع ان الصادق المهدي قد تعود ان يحل حكومته في ظروف أزمات أقل شأنًا من الازمة السياسية التي فجرتها مذكره القوات المسلحة. فقد حل مجلس الوزراء باكملة في مايو ١٩٨٧ بسبب خلافاته مع وزير التجارة السابق، د. ابو حريه ، وظل يدير دفة الحكم منفردا بمساعدة وكلاء الوزارت لعدة اسابيع. وفي مارس ١٩٨٨ قام ايضا بحل مجلس وزرائه وتولي ادارة شؤون الحكم مع الوكلاء لأكثر من شهر كامل الي ان وافقته الاحزاب المشاركة علي اشراك الجبهة الاسلامية القومية في حكومة الوفاق ولكنه رفض تقديم استقالة حكومته في ظروف اكبر ازمة سياسية واجهتها البلاد في فترة الديمقراطية الثالثة، وذلك رغم تدهور الاوضاع الامنية في الجنوب وسقوط توريدت، اكبر المراكز العسكرية في الاستوائية، ومحاصرة مدينة جوبا، وانعكاسات كل ذلك علي الوضع الداخلي والوضع العسكري. (٣١) وفي الوقت نفسه ((لم يتقدم ببرنامج محدد واسس واضحة لتوسيع قاعدة الحكم، وهو الركن الاساسي في الازمة القائمة، لأن الاغلبية البرلمانية العادية لو كانت قادرة علي حل المشكلة لما نشأت اساسا، فهو يتمتع بها بدرجة كافية.)) (٣٢)

وعلي اثر ذلك بانر مجلس رأس الدولة بدعوة رؤساء الاحزاب والنقابات والاتحادات لمناقشة الازمة السياسية والوصول الي مخرج سريع في اطار النظام الديمقراطي والشرعية الدستورية. وبعد مناقشات امتدت لعدة ايام توصلت اجتماعات القصر الي برنامج، سمي (البرنامج المرحلي)، تضمن سبع نقاط كأساس لحكومة جديدة موسعة، تقاصيله كما يلي:-

١ - الحفاظ علي الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي القائم علي التعددية الحزبية واستقلال القضاء وسيادة حكم القانون وكفالة الحريات العامة وحقوق الانسان.

٢ - شئون الامن والسلام:-

اولا: اتباع سياسة دفاعية وأمنية تقوم علي الآتي:-

١ - انتهاز سياسة دفاعية وأمنية تقوم علي تأكيد قومية القوات المسلحة ودعمها وتأهيلها سلما وحربا لتأمين سلامة الوطن وحماية نظامه الديمقراطي.

ب - تكون القوات النظامية هي الجهة الوحيدة المسلحة في البلاد، وتحل كل المليشيات القائمة ويحرم وجودها وينزع اى سلاح غير مرخص به رسميا، علي أن تشرف القوات المسلحة علي تنظيم عمليات الدفاع الشعبي في مناطق العمليات التي اضطر المواطنون فيها لحمل السلاح دفاعا عن النفس .

ج - دعم القوات النظامية الاخرى.

د - دعم وحدة الجبهة الداخلية.

ثانيا: تحقيق السلام وعقد المؤتمر الدستوري في اسرع فرصة في اطار القبول الرسمي بمبادرة السلام السودانية المبرمة في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨.

٣ - حل ازمة الاقتصاد الوطني والامتناع بقضايا الانتاج والتنمية وفق مقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني.

٤ - تحسين الاحوال المعيشية بتوفير السلع الاساسية والتحكم في الاسعار ومحاربة الفساد والسوق الاسود وتأهيل الخدمات الاساسية من صحة وتعليم وبنيات اساسية واغاثة واعادة استقرار النازحين.

٥ - انتهاز سياسة خارجية متوازنة تخدم: -

١ - المصالح الوطنية العليا.

ب - الوحدة والتنمية والتحرر.

ج - تحقيق أهداف هذا البرنامج.

٦ - الاعداد للانتخابات العامة وفق قوانين تضمن تمثيل القوى الحديثة. ووافقت علي هذا البرنامج كل الاحزاب السياسية، بما فيها حزب الامة، ولم تشارك الجبهة الاسلامية القومية في اعداده وصياغته لانها رفضت مبدأ الحكومة الموسعة من النقابات والاحزاب وخارج الجمعية واصرت علي اضافة الالتزام الاسلامي واصدار قوانين اسلامية. وفي لحظة التوقيع علي البرنامج وصل الصادق المهدي الي القصر الجمهوري واجتمع مع عضوي مجلس رأس الدولة، ميرغني النضري ود. ياسفيكو، بحضور عمر نور الدائم، مندوب حزب الامة في

اجتماعات القصر، وعرض ملاحظاته حول البرنامج، رغم ان مندوب حزب الأمة قد وافق علي البرنامج بكامله، وتمثلت في اضافة كلمة (بتوضيحاتها) في نهاية الفقرة (٢) ثانيا، اضافة (بعيدا عن المحاور) في الفقرة (٥) بعد كلمة متوازنة، اضافة كلمة (جديدة) في الفقرة (١) بعد كلمة قوانين، اضافة (والخطوات اللاحقة في نهاية الفقرة (٢)، اضافة فقرة سابعة تقول: (ان تقوم بتنفيذ هذا البرنامج حكومة موسعة من النقابات والاتحادات والاحزاب داخل وخارج الجمعية). ويعد انتهاء مراسيم التوقيع علي البرنامج، قال ميرغني النصرى ان الحكومة القادمة ستقوم علي قاعدة واسعة من النقابات والاتحادات والاحزاب داخل وخارج الجمعية لحماية الديمقراطية ودعم القوات المسلحة وتحقيق السلام. (٣٨)

وفي اليوم التالي عقد رئيس الوزراء مؤتمرا صحفيا اكد فيه استمراره في منصبه بعد ان تلقى تأكيدات من مجلس رأس الدولة بالتزام القوات المسلحة بالديمقراطية والشرعية الدستورية والتزام النقابات والاتحادات بوقف الاضرابات. وقال انه ليس هناك علاقة بين هذا الالتزام وتنفيذ البرنامج المحلي. وروى انه كان يتجول يوم الجمعة الماضي مع د. تاج الدين في العاصمة وقابل شيوخا وامخلالا وجد منهم دفئا وطالبوه بعدم الاستقالة، وانه استلم رسالتين، واحدة من رجل دين مسيحي واخرى من رجل دين مسلم، يطالبانه بعدم تقديم استقالته لانه الوطني الغيور علي بلاده، و اضاف انه باع نفسه لمشاعر اهل السودان. واكد رئيس الوزراء انه سيبدأ من اليوم مشاوراته مع القوى السياسية المختلفة للوصول الي اتفاق حول توسيع قاعدة المشاركة في الحكم. وقال ان الجبهة الاسلامية ستشارك في الحكومة القادمة وجميع الاطراف مقتنعة بضرورة توحيد الجبهة الداخلية وتحقيق اكبر قدر من وحدة الصف. اضاف انه استلم استقالات وزراء حكومته وسيتخذ القرار الخاص بشأنها بعد اكتمال مشاورات تكوين الحكومة القادمة. ووصف الاجماع السياسي الذي وجده البرنامج المحلي بانه شبيه بالاجماع الذي ادى الي تكوين حكومة الوفاق وحول السياسة الخارجية قال ان الحكومة الحالية ظلت تتبع سياسات خارجية غير منحازة واعلن ان اتصالات تجري الآن لحسم قضية السلام، وبقي الي استمرار التكامل العسكري الشعبي لمواجهة قضايا البلاد. (٣٩) وفي اليوم التالي سافر الي ليبيا في زيارة لم تكن متوقعة.

وهكذا اثبت الصادق المهدي عدم جديته في التعامل مع الازمة. فقد اراد، بمؤتمره الصحفي ان يحتفظ بسياساته وتحالفاته القديمة، وان ينجح في نفس الوقت في التغلب علي الازمة التي نشأت نتيجة لتلك السياسات والتحالفات. وذلك يعني انه اراد الالتفاف حول البرنامج المحلي والتخلص من الالتزام به قبل ان يجف للمداد الذي كتب به. ففي مؤتمره الصحفي لم يعلن التزاما قاطعا بالبرنامج، وحين تحدث عن السلام تجاهل بالكامل اتفاقية السلام السودانية وتحدث عن اتصالات تجري لحسم قضية السلام، وعندما تحدث عن

القوات المسلحة والنقابات أكد ان تأييدها لا يرتبط بتنفيذ البرنامج، وأشار الي ان الجبهة الاسلامية ستشترك في الحُكومة القادمة وهي لم توقع علي الميثاق. ويكل جراحة شبه الاجماع الذي وجده البرنامج مرحلي بالاجماع الذي وجته حكومة الوفاق!! وهو بذلك يتناقض مع موقف حزبه الذي شارك في اعداد البرنامج ووقع عليه.. ومع تأكيد حزب الامة ((ان التوقيع علي البرنامج مرحلي هو اساس الاشتراك في الحكومة الموسعة وان اى تمبيع في الظرف الحرج الذي تمر به بلادنا سيفقد القيادات السياسية مصداقيتها ويعرض الممارسة الديمقراطية لهزة أعنف من التي عايشتها بعد مذكرة القوات المسلحة. (١٠) ولذلك اجتمعت الاحزاب والنقابات الموقعة علي البرنامج علي رفض ما طرحه رئيس الوزراء واعلنت تمسكها بالبرنامج دون اى تعديل وضرورة استقالة الحكومة القائمة كخطوة تمهيدية للبدء في مشاورات تكوين الحكومة الموسعة، وبعث مجلس رأس الثولة لتحمل مسؤوليته ومواصلة اجتماعاته مع قوى البرنامج المحلي لمناقشة تكوين الحكومة الجديدة. (١١) ومن جهة اخرى اشارت بعض المصادر ان حزبي الامة والجبهة اتفقا علي اضافة نص يشير الي ((ضرورة الالتزام الاسلامي والتأصيل القانوني)) وذلك لفتح الطريق لمشاركة الجبهة الاسلامية في الحكومة الموسعة. واكد الترابي، في تصريحات صحفية، ان مشاورات الحزبين مستمرة حول قضية الشريعة ومبادرة السلام. (١٢) واعلن علي الحاج ان الجبهة ترفض من حيث المبدأ اشراف مجلس رأس الدولة علي صياغة سياسات الدولة، لذلك رفضت التوقيع علي برنامج القصر وأنها ستشارك في الحكومة الجديدة دون التزام بهذا البرنامج. (١٣) وفي التاسع من مارس طلبت القيادة العامة الاسراع بتكوين الحكومة الموسعة واشارت الي انها كانت تتوقع استقالة الحكومة بعد الاتفاق علي البرنامج المحلي. (١٤) ويعد يومين اضطر رئيس الوزراء لتسليم مجلس رأس الدولة استقالات وزراء حكومته. (١٥) ولكن دوامة المشاورات استمرت الي أكثر من عشرة ايام بعد ذلك، وصف احمد بهاء الدين هذه الدوامة بقول ((ان اهل بيضة في الخرطوم يتناقشون حول جنس الملائكة اذا ما كانت البيضة قبل الدجاجة ام الدجاجة قبل البيضة في وقت تحصد فيه الحرب في الجنوب الاخضر واليابس وتطحن الازمة الاقتصادية الملايين من ابناء وينات السودان. (١٦) والحقيقة ان هذه الدوامة ترجع الي اصرار رئيس الوزراء علي عدم تقديم استقالة حكومته وعلي رعاية مشاورات تشكيل الحكومة الموسعة، بعيداً عن مجلس رأس الدولة الذي اشراف علي مناقشات البرنامج المحلي، لذلك كونه عدة لجان للاتصال بالاحزاب والنقابات والاتحادات. وبدلاً من مناقشة اساس تكوين الحكومة راحت تلك اللجان تناقش التفاصيل وتفرض شروط حزب الامة. فقد عرض د. ابراهيم الامين علي الحزب الشيوعي وحزب البعث تمثيلهما في الحكومة بمنصب وزير دولة، ولكن العرض وجد رفضاً قاطعاً، واكد الحزبان ان الحديث عن توزيع المناصب سابق لأوانه وان المطلوب الآن هو الاتفاق حول اساس تكوين الحكومة الموسعة تحت اشراف مجلس رأس الدولة. (١٧)

واشترط د. بشير عمر علي الاتحادات والنقابات الالتزام بإيقاف الاضرابات وعدم ترشيح عناصر معروفة بانتمائها الحزبي كأساس لمشاركتها في الحكومة الموسعة، ولكن النقابات رفضت هذه الشروط وتمسكت بحقها في تحديد ممثلها في الحكومة الجديدة وبتقاليدها النقابية العريقة في التجاوب مع القضايا الوطنية الكبرى دون قرض أو املاء من أحد. (٤٨)

ونتيجة لذلك قطعت الأحزاب والنقابات مشاوراتها مع حزب الأمة وأرسلت مذكرة لمجلس رأس الدولة تناشدة فيها القيام بدوره لوضع حد للتباطؤ القاتل الذي يمارسه رئيس الوزراء وحزب الأمة في مواجهة الازمة السياسية الراهنة، وتطالبه بحل الحكومة القائمة ودعوة القوى السياسية والنقابية لتشكيل الحكومة الموسعة. (٤٩) ومع اشتداد ضغوط الاتحادات والنقابات والقوى السياسية والقوات المسلحة ومطالبتها بحل الحكومة والأسراع بتكوين الحكومة الموسعة، أعلن مجلس رأس الدولة استقالة وزراء الحكومة ودعا القوى السياسية للأسراع بتكوين الحكومة الموسعة، علي اساس البرنامج المحلي، من النقابات والقوى السياسية داخل وخارج الجمعية. (٥٠) وبذلك تحركت الازمة خطوة هامة الي الامام، وبقي عليها ان تتخطي عقبات اخرى تمثلت في الالتزام الحقيقي بالبرنامج المحلي من كافة القوى الموقعة عليه وتشكيل الحكومة الموسعة من عناصر مخصصة مؤمنة بأهدافه وبدون مناورات ومطاولات وضغوط حول المناصب. (٥١) في نهاية الاسبوع الثالث للازمة السياسية أعلن رئيس الوزراء امام الجمعية التأسيسية انه بدأ مشاوراته لتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة وتمثل فيها الأحزاب حسب وزنها البرلماني بالإضافة الي تمثيل النقابات. ورحب بالبرنامج المحلي الذي وقعته الأحزاب والنقابات في القصر الجمهوري وأنه سيكون الحد الأدنى للمشاركة في الحكم، وإن الأحزاب غير الممثلة في الجمعية ستكون مشاركتها من خلال التضامن وطالب النقابات بالكف عن الاضرابات اذا شاركت في الحكومة. وحول القوات المسلحة أكد انه سيوسع مجلس الدفاع الوطني ليتيح فرصة أوسع لمشاركة القوات المسلحة في مناقشة القضايا السياسية والأمنية. وحول السلام أكد ان السعي له سيكون بمخاطبة الحركة والتوجه نحو المؤتمر الدستوري انطلاقاً من مبادرة السلام السودانية الموقعة بين الميرغني وقرنق في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨. أضاف انه حتي يأتي السلام لابد من دعم القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى. وعن التوجه الاسلامي قال هو خيار الأغلبية وأن المؤتمر الدستوري هو منبر الاتفاق حول هذا الامر. وتحدث عن دور رأس الدولة في مواجهة الازمة وعن توازن القوى الجديد في البلاد وضرورة التعامل معه لتطوير الديمقراطية وأن هناك قوى خارج الجمعية تشكل واقعا لا يمكن تجاوزه ولابد من استيعابها ضمن الشرعية الدستورية. وهي ظاهرة لم تشهدا الفترات الديمقراطية السابقة. وفي نهاية الخطاب أكد أنه يعتبره آخر كلمة في هذا

المصدر. (٥٢)

ويبدو واضحاً ان الخطاب اشتمل علي أكثر من نقطة ايجابية وحسم عددا من القضايا التي ظلت تمثل محاور للصراع والخلاف خلال الفترة السابقة، فقد اعلن رئيس الوزراء قبول مبادرة السلام والالتزام بالبرنامج المرحلي ويتكوين حكومة موسعة من داخل وخارج الجمعية (وفي ذلك اعتراف ضمنى بأن الأجهزة القائمة لم تعد مؤهلة لمواجهة الازمة وحدها)، وأشار الي اعداد قانون انتخابات يضمن تمثيل القوى الحديثة. (٢٧) ولكنه رفض تمثيل الأحزاب خارج الجمعية، وجاء معمماً في بعض فقراته، وفرض شروطاً علي تمثيل النقابات. ومع ذلك ، وصفه الحزب الاتحادي بأنه ايجابي، ووصفه الحزب الشيوعي بأنه يحمل أكثر من تفسير. واعلن حزب البعث ان رئيس الوزراء لم يقطع بالالتزام بالبرنامج المرحلي ولم يحسم صيغة الحكومة الموسعة وأنه أقصع عن اصراره علي التمسك بمنهج المناورات والمطاولات والهروب من مواجهة الازمة بشكل مباشر. (٢٨) ووصف اتحاد المهنيين الخطاب بأنه يخلو من حسن النية ويعكس تردد رئيس الوزراء تجاه البرنامج المرحلي، واعلن اتحاد العمال عدم مشاركته في الحكومة الموسعة مؤكدا دعمه لها لتنفيذ البرنامج المرحلي. ويبدو ان الصادق المهدي كان متردداً بين الاستجابة لضغوط الظروف الاستثنائية التي فرضتها استقالة أزمة الحكم ومذكرة القوات المسلحة وبين ضغوط موازناته الخاصة في اطار حركة الصراع السياسي الجارى في البلاد خلال تلك الفترة والأثر التاريخي لصراعات وعلاقات الانتصار والختمية. ونتيجة لذلك ((كان يجرى عدداً من الموازنات بين خيارات تطلبه وخيارات يطلبها، خيارات يختارها بإرادته وخيارات تفرض عليه، بين شرعية دستورية يؤمن بها وشرعية تفرضها عليه قوى البرنامج المرحلي، وكان عليه أن يختار بين قصر يخرجه بخياراته وجمعية تأسيسية يخرجه بقراراته.)) (٢٩) ولذلك جاءت استجابته في اطار للشرعية وعلي اساس اصراره علي رعاية مشاورات تشكيل الحكومة الموسعة بشكل مباشر وعدم تركها لمجلس رأس الدولة وتجمع الأحزاب والاتحادات الموقعة علي البرنامج. ومن جهة أخرى اعلن د. حسن الترابي، الأمين العام للجبهة الإسلامية القومية، عدم مشاركة الجبهة في الحكومة الموسعة وانها ستقف في المعارضة لأن البرنامج المرحلي اغفل الالتزام الاسلامي عمداً وتخاذل عن الدفاع الوطني وتنكر للشرعية الدستورية وارتهن للقروض الأجنبية، وأشار الي ان هناك ضغوطاً اجنبية خطت لأبعاد الجبهة والشرعية وأن المخطط الأجنبي خرب الوفاق الوطني، وأكد ان الجبهة لم تعزل أنما اعترلت، وأوضح ان الجبهة ستعمل علي تحقيق اهدافها خلال المرحلة القادمة بقوة وفعالية أكثر. (٣٠) وصرح زين العابدين الهندي بأن الحزب الاتحادي لا يرحب ولا يتفاعل بابتعاد الجبهة عن الحكومة الموسعة، خاصة وان ظروف البلاد تتطلب وحدة الجبهة الداخلية. (٣١) والواقع ان الأسباب التي طرحتها الجبهة لأبتعادها عن الإجماع الوطني لاتصمد امام المنطق. فاتهاجم جميع القوى السياسية للنقائية للموقعة علي البرنامج المرحلي بالخصوع لضغوط اجنبية والتورط في مخطط أجنبي أمر لايسنده دليل، ويخلف فقط في باب التبريرات.

ورفض اتفاقية السلام التي رحبت بها كل القوى السياسية لا يمكن ان يكون موقفا مسئولا. أما الحديث عن الشريعة فإن اتفاقية السلام لم تقل بلغائها وانما بتجميدها حتى المؤتمر الدستوري. وفي الوقت نفسه للمرء ان يتساءل كيف صبرت الجبهة علي عدم تطبيق الشريعة لمدة عام كامل وهي في الحكم، مع انها اشترطت اصدار القوانين الاسلامية قبل الخريف كشرط لدخولها حكومة الوفاق؟ واذا كان الأمر كذلك فانه يعني شيئا واحدا هو ان للجبهة مشروعا سياسيا مختلفا عن ما تريده اغلبيه أهل السودان بأحزابهم ونقاباتهم. (٨٨) ولكن ليس صحيحا ان الجبهة قد اعتزلت وهي المجنونة بشهوة السلطة، وليس صحيحا انها عزلت، اذ ان كل الاحزاب الاخرى طالبت بمجهود جماعي للخروج من ازمة الحكم التي ظلت تعيشها البلاد بتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم. ولذلك فان الخط السياسي الذي نال اجماع كل اهل السودان بأحزابهم ونقاباتهم هو الذي فرض عليها العزلة، لانه لايتوافق مع مصالح الفئات الطفيلية التجارية والمصرفية التي تمثلها. (٨٩) ولذلك ((خرجت الجبهة مهزومة في ظل تغييرات سياسية متسارعة، واحسنت ان هذه التغييرات تجري في غير صالحها، فهي تشهد الاتحادى الديمقراطى وقد بدأ يحصد ثمار سياسات هادئة باتجاه التحالف مع كل القوى الداعية لايقاف الحرب وتحقيق السلام في وقت تقترب فيه مواعيد الانتخابات العامة. واضحي الافق مليئا با لاحتماالات. ولم تكن قادرة علي ان تعتق نفسها من اغلال الازمة وتفجير الازمة عندما راحت تبحث عن خيارات اخرى غير المعارضة البرلمانية.)) (٩٠)

ادت هذه التطورات الي تنشيط المشاورات السياسية لتكوين الحكومة الموسعة التي التزم رئيس الوزراء ببرنامجه. وفي هذا الاطار دعت احزاب ونقابات البرنامج المرحلي مجلس رأس الدولة لاكمال مهمته بالاشراف المباشر علي مشاورات تكوين الحكومة وعدم تركها للمشاورات الثنائية. (٩١) ولكن ذلك لم يحدث، حيث كان هناك، منذ البداية، مركزان للمشاورات، مركز يقوده رئيس الوزراء من خلال لجان مشتركة من حزبي الامة والاتحادى الديمقراطى، ومركز آخر يقوده مجلس رأس الدولة. لذلك تمددت المشاورات بسبب المناورات والمطاولات والصراعات الحزبية حول المناصب الوزارية. فقد اتفقت الاحزاب والنقابات الموقعة علي البرنامج المرحلي علي تخصيص ٤ وزارات للاتحادات والنقابات، واسناد وزارتي الدفاع والداخلية الي شخصيات وطنية يتفق عليها بالتشاور مع القوات المسلحة والشرطة وتخصيص ٤ وزارات لكتلة الاحزاب الافريقية الجنوبية، وثلاثة وزارات للاحزاب الاخرى، وبقية المواقع توزع بين حزبي الاتحادى والامة، وتبني الحزب الاتحادى هذا الاقتراح. (٩٢) ولكن اصرار رئيس الوزراء علي رعاية المشاورات وتركيزه بشكل خاص علي اللجنة المشتركة بين حزبي الامة والاتحادى، أدى الي حصر المشاورات في دوائر ضيقة وأخضعها الي مناورات وصراعات خفية بين قيادات الحزبين التقليديين. فعندما انتهت اللجنة المشتركة من مشاوراتها وقدمت تقريرها

النهائي لرئيس الوزراء، رفضه الأخير لاسباب تتعلق بتوزيع الحقائق الوزارية، الأمر الذي تسبب في إعادة المشاورات الي نقطة البداية. (٣٦) ولكن بعد اجتماع طويل بين السيدين محمد عثمان الميرغني والصادق المهدي اعلن عن اتفاق الحزبين علي كل المسائل المتعلقة بالتشكيل الوزاري. (٣٧)

وفي ٢٥ مارس، اى بعد حوالي شهر من تفجر الأزمة، اعلن الصادق المهدي عن تشكيل حكومته الخامسة، وضمت ٨ وزراء من حزب الأمة، ٦ للاتحادى الديمقراطي، ٤ للأحزاب الجنوبية، وزيرا واحد للحزب القومي، وواحدا لليسار داخل الجمعية ووزيرين للاتحادات النقابية وشخصية قومية لوزارة الدفاع. (٣٨) ولكن هل كان هذا التشكيل الوزاري يمثل مخرجاً للأزمة السياسية التي فجرتها مذكرة القوات المسلحة وسياسات الحكومات الانتقالية السابقة؟ هل كان يجسد فعلاً فكرة الحكومة الموسعة التي طرحتها قوى وأحزاب البرنامج المرحلي؟ هناك أولاً نقطة شكلية لكنها هامة جداً، هي أن التشكيل الوزاري جاء نتيجة للاتفاق الذي تم بين حزبي الأمة والاتحادى حول توزيع المناصب الوزارية المختلفة بعد مشاورات امتدت اربعة اسابيع تقريباً، وليس نتيجة لاتفاق تجمع احزاب واتحادات البرنامج المرحلي، كما هو واضح من تسلسل الاحداث وتطوراتها. فقد سيطر منطق الشرعية علي تحركات الصادق المهدي وتكتيكاته في مواجهة الأزمة منذ البدايه ورفض التفاعل مع ظروف الأزمة وتوازن القوى الجديد الذي فرضته مذكرة القوات المسلحة، وذلك بهدف المحافظة علي المواقع الهامة التي ظل يحتلها حزب الأمة في السلطة وعلي بعض سياساته وتحالفاته السابقة، ومن هنا كان اصراره علي المشاورات الثنائية مع الحزب الاتحادى الديمقراطي والأحزاب الأخرى. ومن خلال رعايته المباشرة لتلك المشاورات ظل يمارس ضغوطه لاضعاف تمثيل الاتحادات النقابية واليسار في الحكومة الموسعة. صحيح أن رئيس الوزراء كان قد اشرك كل القوى السياسية والنقابية، بما في ذلك الجبهة الإسلامية، في مشاوراته، ولكن اتفاهه مع محمد عثمان الميرغني هو الذى حسم أمر التشكيل الوزاري. وهذا يعني أن حكومته الخامسة هي، بشكل رئيسي، عودة الي ائتلاف الحزبين التقليديين مع بعض التحسينات المضافة وذلك للأسباب الآتية:-

اولاً: انه تم بعيداً عن مشاركة كافة القوى المعنية والاشراف الفعلي لمجلس رأس الدولة.

ثانياً: اشتمل علي تمثيل ضعيف للاتحادات النقابية.

ثالثاً: تجاهل تمثيل الأحزاب خارج الجمعية.

رابعاً: ادخل وزارتي الدفاع والداخلية في حلبة الصراع الحزبي حول المناصب الوزارية.

خامساً: أن الحزبين التقليديين استحوذا علي حوالي ٦٥ ٪ من مقاعد مجلس الوزراء وأن

التشكيل الوزاري ضمن عناصر معادية للبرنامج المرحلي. وكان لها دور رئيسي في خلق الأزمة، ومعروفة بعلاقاتها الحميمة بالجبهة الإسلامية ومعاداة الحركة الجماهيرية والحل السلمي لايقاق الحرب الأهلية في مقدمتهم عمر نور الدائم، وزير المالية، ومبارك الفاضل، وزير الداخلية ود. أبو صالح وزير الاعلام. (٢٧) والواقع ان تعيين هذه العناصر وجد معارضة واسعة داخل حزب الأمة نفسه. فقد أعلن د. مادبو ان الصديق المهدي هو الذي اختار وزراء حزب الأمة، حسب تقييمه الشخصي وليس حسب المعايير التي حددها المجلس الرئاسي للحزب. (٢٨) واكد بكري عدل ان تلخر مبارك للفاضل وعمر نور الدائم عن اداء القسم مساء ٢٥ مارس، ووجود وزارتين شاغرتين من وزارات حزب الأمة، يؤكد وجود خلافا كبيرا حول التشكيل الوزاري. (٢٩) وكانت كتلة نواب الغرب قد اشترطت ان لا يعين في الوزارة اى عنصر تحوم حوله شبهة فساد أو محسوبية، ووافقهم الصديق المهدي في بداية المشاورات، ولكن التشكيل الوزاري يؤكد ان رئيس حزب الأمة فضل ان يسند ظهره علي أهل البيت والثقة دون ان يلتفت الي وجهات نظر المؤسسات الحزبية، وكانت هذه الاختلافات والصراعات قد تسببت في تأخير اعلان التشكيل الوزاري خمس مرات. (٣٠) وفي نفس الاتجاه سجل اندريس للبناء، عضو مجلس رأس الدولة، تحفظه علي وزراء حزب الأمة وعدد من وزراء الاحزاب، لانه لا تتوفر فيهم المعايير التي حددها المجلس لاختيار وزراء الحكومة الموسعة. (٣١) ومن جهة أخرى رفع حزب البعث مذكرة لمجلس رأس الدولة وللأحزاب والاتحادات الموقعة علي البرنامج المرحلي، حدد فيها ملاحظات حول التشكيل الوزاري وطالب بتحويل البرنامج الي مهمات عمل مفصلة ومحددة وباستمرار تجمع الاحزاب والنقابات كهيئة شعبية تعمل علي مراقبة التزام الحكومة بتنفيذ البرنامج المرحلي ومنع اى محاولة للتراجع عنه او الالتفاف عليه. (٣٢) واكد الحزب الشيوعي ان العبرة ليست في صياغة البرامج، بل في الالتزام بتنفيذها. (٣٣)

ومع كل هذه الملاحظات لا يمكن التقليل من شأن انتصار قوى تجمع الاحزاب والاتحادات الموقعة علي البرنامج المرحلي في تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة. فهذه القوى هي التي فرضت استقالة حكومة ائتلاف حزبي الأمة والجبهة وصياغة البرنامج المرحلي وشاركت في مشاورات تكوين الحكومة الموسعة. وبالإضافة الي ذلك جاء تشكيل حكومة الجبهة الوطنية في ظروف متغيرات سياسية هامة أدت الي تغيير اساسي في توازن القوى في البلاد لصالح قوى الانتفاضة. ولكن ذلك لايعني ان تكوين الحكومة، علي اساس مذكرة القوات المسلحة والبرنامج المرحلي، هو نهاية لطاف والانتصار النهائي علي قوى الردة واعداء الديمقراطية والسلام والتقدم. فأمام تنفيذ مثل هذا البرنامج هناك عقبات وعقبات لأن قوى الردة كانت تتمتع بإمكانات سياسية واعلامية واقتصادية واسعة، ولايمكن ان تستسلم بسهولة، رغم هزيمتها السياسية وابعادها عن مواقع السلطة. ولكن قوى البرنامج المرحلي، ايضا كانت تتمتع

بإمكانات واسعة رغم جوانب الضعف التي ميزت تكوين الحكومة الموسعة. لذلك شهدت الفترة اللاحقة صراعاً عنيفاً وفتشعباً بين قوى الديمقراطية والسلام والتقدم وقوى الردة والديكتاتورية والتصعيد العسكري.. فكيف سارت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة؟ وكيف واجهت الجبهة الإسلامية هذه التطورات المعادية لمصالحها وتطلعاتها؟

اتفاقية السلام:-

في ٢٧ مارس ألقى الصديق المهدي خطاب حكومته الخامسة، أمام الجمعية التأسيسية، وأكد فيه أن فترة العام، التي تبقت من عمر الجمعية، سيتواصل فيها العطاء بتركيز علي مهام محددة، وأن التغييرات التي لجأ إليها ليست مناورة سياسية، بل أوجبتها ظروف محددة صاحبها مداولات ومشاورات أثرت الفكر السياسي في السودان. وأكد أن الحوار أظهر مدى التقارب بين القوى السياسية والفكرية، وأن النقطة التي اختلفنا حولها لم تكن في مبدأ التأصيل الإسلامي بل في توقيت إجراءاته^{٣٠} وبين أن الخلاف نشأ حول: هل تقتضي ظروف الحرب والمخاطرة التي تهدد الديمقراطية نفسها إجراء تعديل في توقيت القرار التشريعي؟ وهل يمكن الثاني في إصدار القرار التشريعي لحين حسم أمر المؤتمر الدستوري؟ وأجاب رئيس الوزراء عن تساؤلاته، بقوله، " إذا انعقد المؤتمر الدستوري سيتم فيه إعطاء كل ذي حق حقه، وأن لم ينعقد يتأكد للجميع استحالة قيامه، ومن ثم يمضون في تشريعاتهم كإفني حقوق المجموعات الوطنية الأخرى. واستعرض الخطاب المناخ الدولي المتجه نحو السلام، وأشار الي تطور العلاقات السودانية الاثيوبية، وناشد جون قرنق وزملاءه أن يتجاوزوا مع غرفة عمليات السلام، التي كلفها مجلس الوزراء بالعمل علي الاعداد لعقد المؤتمر الدستوري انطلاقاً من مبادرة نوفمبر ١٩٨٨، وأن يسمع منهم قراراً إيجابياً يدفع السودان نحو السلام وإيقاف الحرب والاستقرار، وفي الوقت نفسه ناشد الارتريين أن يعملوا يداً واحدة من أجل السلام. وحول توحيد الجبهة الداخلية أكد رئيس الوزراء انها وسيلة من وسائل تدعيم عملية السلام، ولكنه قال: تنقصها لجنة، مشيراً بذلك إلي عدم مشاركة الجبهة الإسلامية في الحكومة الموسعة. وأضاف: أننا سوف نمد الجسور لتكملة الوحدة الوطنية، وأن رئيس الجمعية يرمز الي تلك اللجنة الغائبة حتي يكتمل البناء، وأنه يتوقع أن تمنحه الجمعية رئاستها لتوحيد الصف، وأشار الي أن توقعه هذا خاطر وطني لم يطبخه مع احد، واعترف أن النروس المستفادة من التجربة تؤكد أن اتخاذ القرار في القضايا الكبرى لا تكفي فيه الاغلبية البرلمانية وحدها، بل لابد من مشاركة القوى الأخرى داخل وخارج الجمعية^(٣١) وفي الثالث من أبريل اجازت الجمعية الخطاب، وعلق علي عثمان محمد طه، زعيم المعارضة، بقوله " ان اعتبار خطاب الحكومة يتضمن تقييداً لمبادرة السلام السودانية ويرجي القوانين الإسلامية الي ما

بعد المؤتمر الدستوري أمر غير جائز استنادا للمادة ٦٨ من لائحة الجمعية التي لا تخول عرض أي موضوع امام الجمعية سبق ان نظرت فيه واصدرت قراراً حوله. (٧٤) وذلك بهنك خلط الأوراق ووضع العراقيل امام عملية السلام قبل ان تبدأ تحركها. وكان خطاب رئيس الوزراء نفسه قد ساعد علي ذلك عندما شكك في انعقاد المؤتمر الدستوري وفي اهميته التاريخية، بقوله: " اذا انعقد المؤتمر فسيتم الاتفاق فيه علي اعطاء كل ذي حق حقه، وان لم ينعقد تأكد للجميع استحالة قيامه ومن ثم يمشون في تشريعاتهم كالفين حقوق المجموعات الوطنية الأخرى، وهو قول يذكرنا بما كان يريدّه البعض حول امكانية عقد المؤتمر الدستوري بدون مشاركة حركة تحرير شعب السودان، يؤكد في الوقت نفسه، نوايا رئيس الوزراء وبعض قيادات حزب الامة لعرقلة مسيرة السلام. فقد ألقى بكري عديل بتصريحات تتناقض تماما مع مواقفه السابقة، حيث اعلن أن لرجاء القوانين الاسلامية لحين انعقاد المؤتمر الدستوري هو لاعطاء الحركة الشعبية فرصة أخيرة لأثبات مصداقيتها أمام الرأي العام والا فليس هناك ما يمنع الجمعية التأسيسية من الرجوع عن قرارها ومواصلة مناقشة القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨. (٧٥)

وهكذا وضعت الجبهة الاسلامية اولى العراقيل امام مسيرة السلام عندما قدمت مشروع القانون الجنائي للجمعية لمناقشته في مرحلة للقراءة الثالثة كمسألة عاجلة وهامة ومصيرية، وذلك رغم أنه بقي في الجمعية منذ سبتمبر ١٩٨٨. وعندما اجلت الجمعية مناقشة المشروع الي ما بعد المؤتمر الدستوري، قدم رئيس الجمعية استقالته وانسحب نواب الجبهة، واتهموا الذين صوتوا مع التأجيل بالردة عن الاسلام، وعلن بعضهم "أما الشريعة وأما سنقاتل". وبذلك انتصرت ارادة السلام في اولى معاركها مع دعاة الحرب والتصعيد العسكري. ولكن تصريحات بعض قيادات حزب الامة جعلت الكثيرين يتشككون في موقف الحزب من عملية السلام.

يعتبر الجهد الذي بذلته حكومة الجبهة الوطنية المتحدة لتحريك عملية السلام جهداً متميزاً مقارنة بجهود الحكومات السابقة التي أعقبت انتفاضة ١٩٨٥. ففي اول اجتماع لمجلس الوزراء، في ٢٦ مارس، اصدر قراره بالموافقة علي اتفاقية السلام السودانية بتوضيحاتها. (٧٦) وكلمة (بتوضيحاتها) هذه، كانت موضوع خلاف اثناء مناقشات البرنامج المرحلي، ووافقت القوى النقابية والسياسية الأخرى علي وضعها بعد مباحرة السلام نتيجة لاصرار حزب الامة، وهو اصرار ينطلق من اسباب ذاتية هدفها التأكيد علي تحفظات رئيس الوزراء علي الاتفاقية. وعقب الاجتماع أعلن وزير للثقافة والاعلام ان مجلس الوزراء شكل لجنة وزارية للسلام، برئاسة سيد احمد الحسين، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وعضوية كل من: د. بشير عمر، وزير الطاقة، باولينو زيزي، وزير الشباب، محمد حماد كوة، وزير السياحة، د. حماد

بقادي، الفريق (م) يوسف احمد يوسف، السفير علي نميري ود. شير محمد احمد علي ورحبت حركة تحرير شعب السودان بقرار مجلس الوزراء، ولكنها عادت في وقت لاحق لنقول ان القرار لا يعتبر موافقة علي المبادرة، وأشارت الي ان كلمة (توضيحاتها) تعني بعض التحفظات. وفسر المراقبون هذا التراجع بأنه جزء من ضغوط الحركة علي الحكومة^(٧٨) ولكنها حسمت موقفها في بيان لجون قرنق أكد فيه موافقة الحركة علي قرار مجلس الوزراء بقبول مبادرة السلام، ووصف القرار بأنه خطوة في الطريق الصحيح، وأعلن انهم يتوقعون بعد ذلك أن تقر الجمعية التأسيسية ما توصل اليه المجلس ليأخذ القرار شكله التشريعي، ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة التنفيذ^(٧٩).

وفي اول اجتماع للجنة الوزارية للسلام قررت تكوين وفد للاجتماع بقيادة الحركة الشعبية في اديس ابابا لابلاغها بقرار الحكومة حول مبادرة السلام، وقررت، أيضاً، ترشيح تيسير ميثر، عضو اللجنة السياسية لحزب البعث العربي الاشتراكي للانضمام لعضويتها بهدف توسيع المشاركة والاستفادة من خبرته. وصدر قرار وزاري بقبول الترشيح^(٨٠) وأعلن دبقادي، مقرر اللجنة انه في حالة قبول الحركة قرار الحكومة فإن خطوات عاجلة ستتخذ لتشكيل اللجنة التحضيرية لعقد المؤتمر الدستوري، بمشاركة الحركة وكل القوي السياسية في البلاد، وأن مهام هذه اللجنة تتمثل في تحديد زمان ومكان انعقاد المؤتمر وتحديد جدول اعماله وتكوين اللجان الفنية لمناقشة كيفية وقف إطلاق النار ورفع حالة الطوارئ. وأضاف أن اللجنة الوزارية ناقشت خطة تحركها الداخلي والخارجي لتهية المناخ اللازم لتحقيق السلام، وأن التحرك الخارجي سيكون في الاطار العربي والافريقي والاسلامي.

وحول الايضاحات الخاصة بالمبادرة أشار الي انها تتعلق بالاتفاقيات العسكرية ومسألة وقف إطلاق النار ورفع حالة الطوارئ^(٨١).

وشكلت اللجنة وفداً ضم دبقادي والفريق (م) يوسف ود تيسير للاتصال بقيادة الحركة في اديس ابابا. وحمل الوفد معه موافقة الحكومة علي المبادرة ونبذة عن جهود ومساعي السلام في الفترة السابقة واتفاق الاحزاب الجنوبية المشاركة في الحكومة وخطاب رئيس الوزراء بعد تشكيل الحكومة موافقة الجمعية علي الخطاب^(٨٢). وأعلنت اللجنة الوزارية انها ستبلغ جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ودول الجوار بخطوات الحكومة نحو السلام^(٨٣). وبعد جولة مفاوضات استمرت ليومين، أعلن وزير الاعلام أن اجتماعات الطرفين تمخضت عن بيان مشترك تضمن الترحيب بتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة وتكوين اللجنة الوزارية للسلام وعند عودته للخرطوم أعلن الوفد المفاوض أن الرحلة حققت اهدافها تماماً، وأن الوفد عقد سلسلة اجتماعات في اطار مهمته الرئيسية، وهي نقل موافقة الحكومة علي المبادرة للحركة الشعبية. وأضاف أن الاجتماعات اتسمت بالجدية والمسؤولية وشهدت نقاشاً مستفيضاً حول الوثائق التي حملها الوفد، وأشار الي أن هذه الاجتماعات هي المرة

الأولي التي يتم فيها لقاء بين الحكومة والحركة، وأكد ان قرار الجمعية التأسيسية بتأجيل مناقشة القانون الجنائي الي حين انعقاد المؤتمر الدستوري يشكل خطوة ايجابية كبيرة لعملية السلام.(٨٦)

وفي حلبة الشد والجذب بين الرغبة في تحقيق السلام والعقبات الكبيرة التي تعترض مثل هذا التوجه، وقبل ان تكتمل اخبار الجولة الاولى للمفاوضات، فرضت قوى التصعيد العسكري والسياسي نفسها لتضع عراقيل اضافية امام عملية السلام. فقد واصلت الحركة الشعبية توسيع عملياتها العسكرية في الجنوب، واستمرت في الاستيلاء علي مواقع جديدة رغم موافقتها علي مبادرة السلام وموقفها الايجابي من الخطوات التي اتخذتها الحكومة في طريق السلام، ورغم تحريبتها بخطة اغاثة المتضررين من الحرب في الجنوب، التي اعدت بمبادرة من الحكومة وبمشاركة اليونسيف والدول المانحة. ويبدو ان الحركة كانت تحاول تقوية مركزها التفاوضي والضغط علي الحكومة لتنفيذ شروطها. ونتيجة لذلك اضطر سيد احمد الحسين ان يعلن ان التصعيد العسكري الذي تقوم به الحركة لا يتماشى مع المساعي الجارية لتحقيق السلام، وأشار الي ان التصعيد العسكري لا يخدم سوي اعداء السلام، وأكد ان الحكومة لا تسعى لتحقيق السلام بأي ثمن وان احلال السلام ضرورة حيوية ولا بد من تحقيقه لانتشال البلاد من الهاوية.(٨٧) وبجانب ذلك قام جون قرنق، رئيس الحركة، بجولة شملت عدداً من البلدان الاوروبية وامريكا بحجة اقناع اصدقاء حكومة الخرطوم للضغط عليها من اجل قبول السلام.(٨٨) وهكذا شغلت الحركة نفسها بتصعيد عملياتها العسكرية وبالمناورات السياسية عن تحديد موعد لمواصلة الاجتماعات المشتركة مع اللجنة الوزارية منذ نهاية الجولة الاولى منتصف ابريل ١٩٨٩. وخلال هذه الفترة تصاعدت الحملات الاعلامية بين الطرفين دون مبرر موضوعي. وفي ذلك أكد وزير الخارجية ان روح السلام تقتضي من الحكومة والحركة عدم تبادل الحملات الاعلامية لان ذلك يخلق مناخاً ضاراً لسير عملية السلام.(٨٩)

نتيجة لكل ذلك وتراخي الحركة في تحديد موعد سريع للاجتماع المشترك، قررت اللجنة الوزارية للسلام تجميد اتصالاتها معها وعدم ارسال أي وفود او اشخاص لمقابلة قياداتها قبل تحديد موعد للاجتماع المشترك.(٩٠) وفي هذه الاجواء نشطت القوي المعادية للسلام لتصعيد الموقف وبقعه في اتجاه القطيعة وإفشال عملية السلام.. ووجدت نشاطات وتوجهات هذه القوي استجابات متفاوتة وسط وزراء الحكومة وقيادات حزب الأمة، خاصة العناصر المرتبطة بالجبهة الاسلامية. فقد أعلن وزير الاعلام ان الحركة غير جادة في تحقيق السلام لان الاتفاقيات العسكرية مع مصر وليبيا لا تمس سيادة السودان والحدود مجمدة أصلاً.. فعاداً تريد؟(٩١) وابتهمت الحركة في بياناتها لجنة السلام بانها تضيق وقتها في التجوال في العواصم (الاجنبية)، وبدلاً من ذلك كان عليها ان تعمل علي تنفيذ مبادرة السلام.(٩٢) وفي

مواجهة قوي التصعيد المضاد، التي كشفت عن عدائها السافر لعملية السلام، تامت قوي البرنامج المرحلي بتنظيم نشاطها وحملاتها الاعلامية والسياسية لدعم جهود السلام... فقامت مهرجاناً خطابياً في ميدان المدرسة الاهلية في امدرمان، تحدث فيه قادة الاحزاب والنقابات عن ضرورة السلام تهينة الظروف لعقد المؤتمر الدستوري للخروج بالبلاد من أزمتها الخانقة. وفي اليوم التالي سيرت موكباً جماهيرياً من ميدان الشهداء حتي حدائق ٦ ابريل تأييداً لمسامي السلام وشجباً لدعاة الحرب والتصعيد العسكري، وعلي صعيد النشاط السياسي والخارجي قررت اللجنة الوزارية ارسال سبعة وفود، من داخل اللجنة وخارجها، لعدد من الدول العربية والافريقية لاطلاع حكوماتها وشعوبها علي الجهود التي تبذلها الحكومة من اجل تحقيق السلام. وقامت بإعداد ورقة تضمنت تاريخ مشكلة الجنوب وتطورات مساعي السلام خلال سنوات ما بعد الانتفاضة لعرضها في ندوات ومحاضرات وفي اجهزة الاعلام المختلفة بهدف تنوير الرأي العام والجاليات السودانية في البلدان الشقيقة وشملت الحولات: ليبيا، تونس، جامعة الدول العربية، يوغندا، مصر واليمن الجنوبية. وحملت الوفود رسائل من مجلس رأس الدولة لرؤساء تلك الدول واستطاعت أن تشرح خطوات السلام التي تقوم بها الحكومة وتجد تجاوباً واسعاً في كل البلدان التي زارتها. ونتيجة لتصریح من وزير الدفاع تحدث فيه عن مؤامرة كينية/اسرائيلية ضد أمن السودان، رفضت السلطات الكينية استقبال وفد اللجنة الا بعد جهود دبلوماسية مكثفة.^(٩٢) وترأس الوفد وزير الخارجية نفسه الذي أكد حرص الوفد علي لقاء الرئيس أرب موي لأنه راعب في الاطلاع علي مجهودات الحكومة من اجل السلام ومهتم بمتابعة الاحداث الجارية في السودان.^(٩٣) وفي الاول من مايو ١٩٨٩ اعلنت الحركة الشعبية عن وقف اطلاق النار من طرف واحد لمدة شهر واحد ينتهي في نهاية الشهر، ما لم يتم تمديدّه واشترطت أن يبقي الجيش السوداني في مواقعه الحالية لحين تنفيذ مبادرة السلام، وبعد ذلك فان وقفا شاملاً لاطلاق النار سوف يتم انجازه من قبل لجنة فنية مشتركة، وأكدت في بيانها انها تعلن وقف اطلاق النار في اول مايو تضامناً مع عمال السودان واعتراضاً بمساهمتهم وتضحياتهم في ثورة اكتوبر وانتفاضة ابريل.^(٩٤) ويبدو ان هذه الخطوة قد جاءت نتيجة لضغوط اطراف عربية وافريقية عديدة لدفع الحركة للاستجابة للخطوات التي اتخذتها الحكومة وقطع الطريق علي دعاة الحرب والتصعيد العسكري، ولضغوط معاتلة من الاحزاب السياسية الجنوبية التي اصرت علي وقف التصعيد العسكري ومواصلة مفاوضات السلام.^(٩٥) وربما لشعور الحركة بمتانة موقفها التفاوضي بعد أن تمكنت من احتلال عدد من المواقع والمدن في شرق الاستوائية وأعالي النيل.

وفي ٢٥ مايو أعلن د. يقادي، مقرر اللجنة الوزارية للسلام، أن اللجنة تلقت رسالة من الحركة الشعبية تعلن فيها موافقتها علي عقد اجتماع مشترك في اديس ابابا يوم ١٠ يونيو

١٩٨٩، وأكد ان اللجنة تعتبر هذه الموافقة خطوة ايجابية، ووصفها بأنها تمثل الخطوة العملية الاولى للدخول في مفاوضات تنفيذ بنود المبادرة السودانية للسلام، وأوضح ان اللجنة ستواصل اتصالاتها غير المباشرة مع الحركة لتحديد اسماء ممثليها في الاجتماع وعلي ضوء ذلك سنحدد ممثلينا. (٢٧) وفي نفس اليوم اعلن الصادق المهدي ان الحكومة ستخطو خطوتين نحو السلام اذا اقدمت الحركة بخطوة واحدة. (٢٨) وهكذا تجدد الأمل بمواصلة مساعي السلام، حيث حددت الحركة اسماء ممثليها برئاسة د. لام اكول وعضوية ستة عناصر من قيادتها، وحددت اللجنة الوزارية برئاسة سيد احمد الحسين وعضوية ممثلين لاحزاب الامة والاتحادي والبعث والاحزاب الجنوبية، بالإضافة الي وفد المقدمة الذي ضم دجقادي والفريق يوسف ودخيسير. (٢٩) وكانت اللجنة قد رسمت استراتيجية محددة للحوار وراعت توسيع التمثيل السياسي في اختيار اعضاء الوفد للمفاوض. وتزامنت هذه التطورات مع تحرك سياسي واعلامي واسع نظمته قوى البرنامج المرحلي لتنشيط عملية السلام في مواجهة التصعيد والتصعيد المضاد.

ولكن... ماذا عملت اللجنة الوزارية للتحضير للجولة الثانية من المفاوضات؟ ماذا كان تصورهما لخطوات تنفيذ بنود المبادرة والدخول في مرحلة الاعداد لعقد المؤتمر الدستوري الوطني؟؟ كانت اهم الخطوات المطلوبة تتمثل في إلغاء الاتفاقيات العسكرية وتجميد الحدود. ورئيس الوزراء تحفظاته وفهمه الخاص لهذه القضايا. ففي مسألة الحدود أكد ان القاعدة الذهبية في التعامل مع هذه المسألة هي الالتزام بنصوص المبادرة، ونعي القانونيين للاجتهاد والتفسير المتزمين بنص المبادرة. وفي الوقت نفسه قامت اللجنة الوزارية بتشكيل لجنة قانونية، ضمت السادة عثمان الطيب، خلف الله الرشيد، محمد ابراهيم خليل، عبدالمجيد امام، أبيل البير، أمين قرنغلي ودفع الله الرضي، وهم من كبار القانونيين السودانيين، وذلك للاستعانة بهم في تقديم توصيات محدّدة بخصوص البنود القانونية في المبادرة. (٣٠) وجاءت توصياتها بتجميد العمل بمواد الحدود في المحاكم واستبدالها بالمواد المقابلة لها في قانون العقوبات لسنة ١٩٧٤، وان ذلك يعني اصدار تشريع من الجمعية التأسيسية. (٣١) ولكن التوصية لم تجد طريقها للتنفيذ بسبب تلكوة الحكومة في اتخاذ القرار بشأنها. ومن جهة اخرى لم يتخلى رئيس الوزراء عن رأيه القائل بأن اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر لا وجود لها لأن ميثاق الأخاء مع مصر قد ألغي كل ما قبله من اتفاقيات بين البلدين. (٣٢) ولم يغير رأيه الا بعد ان أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، اثناء زيارة السيد احمد المبرغني، رئيس مجلس رأس الدولة، للقاهرة، بأن مصر لم تلغ الاتفاقية وكذلك حكومة السودان. وأوضح ان الاتفاقية جاءت لمصلحة السودان وان ميثاق الأخاء حل محل ميثاق التكامل بين البلدين. (٣٣) وبعدها اعلن الصادق المهدي ان الحكومة ستكتب رسماً لجمهورية مصر لإلغاء الاتفاقية حتي يكتمل الجانب الشكلي لموقف السودان لأن الموقف السياسي واضح منذ انتفاضة ١٩٨٥. (٣٤)

وأما الموقف من البروتوكول العسكري مع ليبيا، فإن رئيس الوزراء كان يقول، في بعض الأحيان، إنه انتهى بانتهااء الفترة الانتقالية، وفي أحيان أخرى يقول إنه (محضر اتفاق عسكري) تم تنفيذه بالكامل ولم يعد له وجود. (١٠٠) ولذلك وجدت اللجنة الوزارية نفسها، في عشية الجولة الثانية للمفاوضات، بدون إجابات قاطعة وخطوات عملية محددة لتنفيذ بنود الاتفاقية، دون أي سبب موضوعي سوى تلكوه سلطة اتخاذ القرار بعد تحديد موعد الجولة الثانية أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، في نفس يوم بد. الاجتماع المشترك بياناً أعلنت فيه أن الحكومة المصرية وافقت على طلب السودان إلغاء اتفاق الدفاع المشترك بالتراضي بين البلدين، وأوضحت أن رئيس الوزراء كان قد بعث برسالة مكتوبة إلى جمهورية مصر يطلب فيها اعتبار رسالته خطراً من حكومة السودان بإلغاء الاتفاقية. وأضاف البيان أن رئيس الوزراء المصري رد بموافقة حكومته وأكد طلع بلاده لتحقيق السلام في السودان. وأعلن البيان، أيضاً أن السودان وليبيا قد اتفقا في ديسمبر ١٩٨٨، خلال زيارة العقيد أبوبكر يونس للخرطوم، على اعتبار محضر الاتفاق العسكري بين البلدين الذي حرر في عام ١٩٨٥، قد تم تنفيذه بالكامل في وقته الممد ولم يعد له وجود، كما اتفقا على إعلان سياسي لتنظيم العلاقات بين السودان وليبيا لمصلحة الشعبين. وأضافت الأمانة العامة أن العقيد يونس أكد، في تلك الزيارة، حرص بلاده على السلام في السودان. (١٠١) ويلاحظ أن البيان استبدل عبارة (البروتوكول العسكري) ب (محضر اتفاق عسكري). ويبدو أن صدور البيان في نفس ذلك اليوم، كان يستهدف تعزيز الموقف التفاوضي لسفد اللجنة الوزارية. فالإي أي مدي نجحت المفاوضات الثنائية؟ في البيان المشترك أعلن الطرفان اتفاقهما المبدئي على عقد المؤتمر الدستوري الوطني في ١٨ سبتمبر ١٩٨٩، وعلى عقد اجتماع مشترك آخر في العاصمة الأثيوبية في الرابع من يوليو لتابعة تنفيذ بنود المبادرة، كما اتفقا على الخطوات التي اتخذتها الحكومة في ما يتعلق بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، وأصرت الحركة على تأكيد ذلك بقرار من الجمعية التأسيسية. أما محضر الاتفاق العسكري مع ليبيا، فقد اختلفت حوله الآراء، حيث أكد وفد اللجنة الوزارية أن الإجراء الذي اتخذ يفي بالملوب، بينما رأت الحركة أنه غير كاف. وفي مسلة تجميد الحدود أصرت الحركة أيضاً على إصدار قرار من الجمعية لتأكيد التجميد. وفي البيان المشترك ناشد الطرفان كافة القوى السياسية والنقابية بالاستمرار في العمل من أجل الالتزام بالخطوات التي تم الاتفاق حولها لتمهيد الطريق أمام عقد المؤتمر الدستوري (١٠٢) ووصف رئيس الوزراء نتائج الاجتماع بأنها خطوة في طريق السلام، وأكد أن الحكومة ستعمل من أجل التوصل إلى اتفاق حول تجميد الحدود استناداً إلى نصوص المبادرة. وأعرب وزير الخارجية عن تفاؤله بالتوصل إلى اتفاق وأكد أن السلام ضرورة حتمية بالنسبة للحكومة والحركة والشعب السوداني، وحول عدم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار

أوضح ان تلك لن يتم الا بتنفيذ بنود المبادرة وذلك لأن المبادرة اتفاق متكامل وأشار الي ان الاجتماع تطرق لوقف اطلاق نار خارج المبادرة لاستمرار عمليات الاغاثة لكنه لم يتم التوصل الي اتفاق نهائي، وأعرب عن أمله في استمرار حالة الهدوء السارية^(١٠٨)، وبذلك أصبح واضحاً ان هناك واجبات عاجلة بدون انجازها لن تتحرك عملية السلام الي مراميها وفي هذا الاطار أكد مجلس الوزراء التزامه بتنفيذ بنود الاتفاقية، وكلف اللجنة الوزارية بوضع استراتيجية عمل شاملة، استعداداً لاجتماع الرابع من يوليو^(١٠٩)، وعلي صعيد حركة تحرير شعب السودان، أكد جون قرنق ان الحركة لا تدعو الي انفصال الجنوب بل الي وحدة السودان علي اساس جديد يقوم علي اعادة بناء السلطة المركزية لمصلحة جميع فئات الشعب السوداني، وذلك حتي لا يتكرر ما حدث عام ١٩٨٢ عندما مزق تميري اتفاقية الحكم الذاتي، وحول الخسائر البشرية الكبيرة التي تسببها الحرب أكد ان تلك هو ثمن العدالة والمساواة وإن ما حدث يحدث في مختلف انحاء العالم وحدث في السودان من قبل^(١١٠)، هكذا دخلت مفاوضات السلام في مراحلها الحاسمة. لذلك دعت اللجنة الوزارية الاحزاب والنقابات لوضع تصوراتها حول اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدستوري. وفي الوقت نفسه قامت بوضع سيناريو كامل ينبغي ان يكون عليه اجتماع الرابع من يوليو، أطلع عليه رئيس الوزراء، وتوقع مقرر اللجنة ان يتم في الاجتماع المشترك حسم كافة نقاط الخلاف، وان تحدد اللجان العسكرية الخاصة بالنظر في وقف اطلاق النار ورفع حالة الطوارئ^(١١١)، ويانجزها هذه الخطوات تنتهي أعمال اللجنة الوزارية للسلام ويتم تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدستوري.

هكذا بعد مطاولات ومناورات وتصعيد وتصعيد مضاد تمكنت عملية السلام من تجاوز عقبات عديد قيودات تدخل مراحلها الحاسمة. وكان التفاؤل كبيراً بعد ان اتخذت الحكومة كل الخطوات الضرورية للوصول الي اتفاق كامل، بدخول عملية السلام في مرحلة الاعداد للمؤتمر الدستوري.. ولكن ماذا كان يجري في الجانب الآخر؟ هل يمكن ان تسمح قوي التصعيد والتصعيد المضاد، دعاة الحرب والديكتاتورية، بوصول قطار السلام الي محطاته الحاسمة؟ الواقع ان تطور الاحداث، منذ السادس من ابريل ١٩٨٥ وحتى يونيو/ ١٩٨٩، كان يمثل، في جوهره، صراعاً معقداً ومتشعباً بين قوي السلام والديمقراطية ودعاة الحرب والديكتاتورية.. وبعد تكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة اتخذ هذا الصراع اشكالاً حادة وعنفية، يساعدنا في متابعة فصله الاخير الاطلاع علي مستوي الاداء العام للحكومة من خلال الجانب الاقتصادي.

— حكومة الجبهة الوطنية والاصلاح الاقتصادي —

بجانب قضية السلام اعطي البرنامج المرحلي اهتماماً خاصاً بقضايا الإصلاح الاقتصادي. فالبند الثالث من البرنامج يدعو الي حل أزمة الاقتصاد الوطني والاهتمام

بقضايا الانتاج والتنمية وفق مقررات المؤتمر الاقتصادي الوطني والخطوات اللاحقة" والبند الرابع يدعو الي "تحسين الأحوال المعيشية بتوفير السلع الأساسية والتحكم في الاسعار ومحاربة الفساد والصوق الأسود وتسهيل الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وبنيات اساسية واغاثة وإعادة استقرار النازحين". وهذه البنود واضحة في توجهاتها الرئيسية المناقشة لتوجهات حكومة الوفاق وسياساتها الاقتصادية المتضمنة في ميزانية ١٩٩٠/٨٨. وكان من المتوقع ان تقوم الحكومة باعلان سياسات اقتصادية جديدة انطلاقاً من مقررات المؤتمر الاقتصادي والبرنامج للرطبي. لكن ذلك لم يحدث. فقد بدأ اعداد ميزانية ١٩٩٠/٨٩ علي أساس موجّهات الميزانية السابقة. واعلن وزير المالية ان مجلس الوزراء قرر استمرار السياسات المالية والاقتصادية السارية. وفي منتصف مايو دعي للجلس الي عقد مؤتمر اقتصادي جديد لمناقشة الوضع الاقتصادي والخروج ببرنامج مفصل لتتزم به الحكومة (١١٢) وكل ذلك يدل علي ان الحكومة كانت مصرة علي الاستمرار في السياسات السابقة. ولذلك تجاهلت قضايا الإصلاح الاقتصادي واكتفت بتركيز معظم جهودها في عملية السلام. ونتيجة لذلك تتابعت ازمتات السلع الأساسية واستشري الفلاء والصوق الأسود. وفي منتصف يونيو رفع التجمع الوطني فكرة لمجلس الوزراء جاء فيها "ان الضائقة المعيشية وصلت حدوداً لا يمكن احتمالها ولم يحدد مجلس الوزراء اي اجراءات او خطوات عملية وجادة لرفع المعاناة عن كامل المواطنين، في الوقت الذي استشري فيه الفساد والنشاط الطيفلي". ودعي الحكومة الي اتخاذ خطوات جادة لتوفير السلع الأساسية والتحكم في الاسعار وضرب مواقع الفساد والنشاط الطيفلي (١١٣) ومن جهة اخرى ظل وزير المالية يسير في نفس توجهات وسياسات حكومة الوفاق السابقة. ونتيجة لذلك اعتمد علي الجهاز المصرفي لتوفير ٢,٥ مليار جنيه لغطية عجز الميزانية العامة. وارتفع عجز ميزان المدفوعات الي اكثر من مليارين، وعجزت الدولة عن استقطاب مدخرات للفتريين وبخل السوق الأسود في منافسة مع السوق الحرة التي ارتفع سعر الدولار الي ٢٢ جنيهًا مقارنة بالسعر الرسمي البالغ ١٢ جنيهًا (١١٤) والواقع ان تجاهل الحكومة لقضايا الإصلاح الاقتصادي وتخفيف الضائقة المعيشية لم يأت من فراغ، بل بسبب ضعف تكوينها ووجود عناصر مؤثرة في داخلها ظلت تعمل علي عرقلة تنفيذ البرنامج للرطبي، خاصة جانب الاقتصاد، في مقدمتهم وزير المالية نفسه، الذي أصر رئيس الوزراء علي إعادة تعيينه بحجة متابعة اعداد الميزانية ومواصلة المفاوضات مع الدول المانحة وصندوق النقد الدولي (١١٥) وبرز ذلك، بشكل واضح، في ميزانية ١٩٩٠/٨٩، التي اشرف علي اعدادها. فقد كشف الأداء الفعلي لميزانية ١٩٨٩/٨٨ ارتفاع المصروفات العامة المتوقعة من ٥,٩ الي ١٢ مليار جنيه، وانخفاض الإيرادات المتوقعة من ٥,٩ الي ٥,٦ مليار، وذلك ارتفع العجز الكلي المتوقع من ٢,٦ الي ٦,٤ مليار (١١٦) وهو لا شك عجز كبير مقارنة بعجزات الميزانيات السابقة. قامت الحكومة بتغطيته من الجهاز المصرفي (٢,٧)

والمصادر الخارجية (٧، ٢ مليار). ويرر وزير المالية هذا العجز بضخامة الاتفاق علي الحرب الاهلية ومتطلبات مواجهة كوارث الامطار والسيول. ولكن مع الاقرار بتأثير مئتين العاملين الا ان هناك حقائق لا يجب اغفالها. وأولي هذه الحقائق أن حكومة الوفاق قد رفضت اتفاقية السلام السودانية وان ادامها اثناء كوارث الامطار والسيول كان ضعيفاً ومتدنياً. وفي انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ اعلنت الجماهير رفضها لسياسات الحكومة تجاه قضية السلام والاصلاح الاقتصادي وتخفيف الضائقة المعيشية، وقدمت النقابات بدائل مدروسة لمواجهة الوضع الاقتصادي المتردي سجلتها في مذكراتها المختلفة؛ ولكنها رفضت هذه البدائل كما رفضت من قبل مقررات المؤتمر الاقتصادي. ولذلك لم يكن مفهوماً ان تسير حكومة الجبهة الوطنية في نفس تلك السياسات وتتجاهل البرنامج المرحلي وتمسك بنصائح وتوصيات خبراء صندوق النقد الدولي. فقد قُذرت إيرادات ميزانية ٨٩/١٩٩٠ بحوالي ٨,٦ مليار، وقُذرت المصروفات العامة بحوالي ٢١,٦، وبذلك ارتفع العجز المتوقع الي ١٣ مليار جنيه. وهنا لابد ان نتساءل عن اسباب هذا الارتفاع الكبير في المصروفات العامة؟ بعض الاسباب الاقتصادية تؤكد أن وزير المالية قد عمد الي تضخيم المصروفات العامة والعجز المتوقع في الميزانية بهدف الضغط علي القوي السياسية والنقابية، الموقعة علي البرنامج المرحلي، من أجل تمرير سياسات معينة اتفق حولها مع مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة في فترة سابقة (١١٧) أي انه اراد الالتفاف حول موجبات البرنامج المرحلي والبدائل التي طرحتها الاتحادات النقابية. ويغض النظر عن ذلك، واذا سلمنا بأن تضخم المصروفات الحكومية الجارية حقيقة موضوعية لا يمكن تجاهلها، فإن وزير المالية، وخبراء الصندوق، كانوا يحاولون معالجته بتشريد اعداد كبيرة من العاملين في جهاز الدولة وتصفية مؤسسات القطاع العام، ويتجاهلون الامكانيات الفعلية لتخفيض المصروفات العامة في مجالات محددة اشارت اليها مذكرات الاتحادات النقابية والاحزاب السياسية المعارضة بعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨. اذ ان تضخم الاتفاق الحكومي يرجع، بشكل رئيسي، الي ازدياد الاتفاق الاستهلاكي البُنخي غير المرتبط بتحريك عجلة الانتاج، وليس بسبب الاتفاق علي الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، كما يعكس تدني هذه الخدمات. وفي الوقت نفسه تريد وزارة المالية ان تحمل جماهير الشعب عبء عجوزات ميزانياتها من خلال المزيد من الضرائب وزيادة اسعار السلع الاساسية. والواقع ان التدهور المالي والاقتصادي، الذي عكسته ميزانية ٨٩/١٩٩٠، هو نتاج السياسات الاقتصادية التي ظلت تتبعها حكومات ما بعد الانتفاضة، وخاصة حكومة الوفاق، لأنها جميعها بدأت من حيث انتهت السياسات المايوية. ولواجهة هذا الموقف الصعب اضطر وزير المالية لعرض الميزانية علي رؤساء الاحزاب السياسية والاتحادات النقابية للتشاور حول سياساته واجراءاته المقترحة لتخفيض عجز الميزانية واصلاح الوضع الاقتصادي. وتمثلت مقترحاته في تخفيض المصروفات العامة حوالي ثلاثة مليار، انشاء صندوق لدعم القوات

المسلحة يساهم فيه المواطنون في القطاعين العام والخاص عن طريق شراء سندات ادخار حكومية، اصدار قوانين ضرائب جديدة علي الميسورين وزيادة اسعار بعض السلع الاساسية (١١٨) وهي مقترحات تشير الي اتجاه وزير المالية لتحميل اعباء تغطية العجز لجماهير الشعب الكاسحة من خلال ما اسماه سندات الادخار وزيادة اسعار بعض السلع الاساسية وفرض ضرائب جديدة وبالإضافة الي ذلك تقول بعض المصادر ان الميزانية قدرت التزامات سداد الديون الخارجية بحوالي ٧-٩ مليون دولار، اي حوالي ٥ مليار جنيه. وهذا المبلغ يمثل حوالي ٤٠٪ من العجز الكلي للميزانية. واذا التزمت وزارة المالية بسداد ما لا يزيد عن ١٠٪ من عائدات الصناعات وتسديد المبالغ التي تتوقف عليها تدفقات نقدية او عون سلمي، مثلاً، لكان من الممكن تقليل العجز بحوالي ٢ مليار جنيه. وتضيف هذه المصادر انه كان من الممكن، ايضاً، تخفيض المبالغ التي رصدت لاستيراد سلع تستفيد منها فئات محدودة من المجتمع، وكذلك مصروفات السفر والعلاج بالخارج، وكان يمكن، ايضاً، تخفيض مصروفات الفصل الثاني بنسبة كبيرة خاصة مصروفات القصر الجمهوري والجمعية التأسيسية وأمانة مجلس الوزراء. واضافت ان تقديرات الإيرادات تعبر عن عدم جدية الحكومة في تحميل الفئات اليسورة عبء الأزمة الاقتصادية، وهاجمت الميزانية لأغفالها تماماً كيفية معالجة السياسات النقدية وأصلاح النظام المصرفي، الأمر الذي سيؤدي الي عواقب وخيمة (١١٩). ومن جهة أخرى اكثت الاتحادات والاحزاب السياسية رفضها للميزانية لأنها تقليدية وتجاهلت البدائل التي قدمتها هذه القوى بعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨. والواقع ان الميزانية وجدت معارضة كبيرة داخل القوى للمشاركة في الحكومة نفسها. وفي محاولة لانخال تصحيحات جزئية ومحددة توصلت قوى البرنامج الوطني الي الموافقة علي اجازة الميزانية مع الالتزام بالآتي:-

- أولاً: ان لا يعقب اجازة الميزانية تخفيض في سعر الجنيه ولا زيادة في الاسعار ولا تشريد أو توقيف للعاملين بالدولة.
 - ثانياً: ان تشكل لجنة من داخل الجمعية التأسيسية للبحث في كل قضايا الفساد، وان ترفع تقريراً بما توصل اليه لمناقشته في الجمعية.
 - ثالثاً: ان تطرح سندات الادخار الحكومية اختياريّاً، لا اجباريّاً، تساهم في شرائها الاحزاب والنقابات وتنظم حملة شعبية لتشجيع المواطنين علي شرائها لامتناع الفانض من السيولة.
 - رابعاً: ان يكون التشاور مع الاحزاب والنقابات واصحاب العمل منهاجاً ثابتاً في تقرير السياسات الاقتصادية ذات التأثير الواسع في معيشة المواطنين.
- هذا وكانت جريدة الميدان قد شرحت موقف الشيوعيين بقولها "لسنا راضين عن الميزانية

الجديدة. لكنها في نفس الوقت ميزانية فرضتها ظروف سياسية معينة. ولولا ذلك لكانت أسوأ، ولو كانت الجبهة الإسلامية في الحكم، لجأت الميزانية بأعباء أشد قسوة على المواطنين البسطاء وبمكاسب ومغانم أكبر للفئات الطفيلية.. لقد دعونا وعملنا من أجل ميزانية أفضل هدفها إيقاف التدهور المالي والاقتصادي، ولكن تركيبة حكومة الجبهة الوطنية فرضت هذه الميزانية بعيوبها غير الخافية. (١٢٢) لما الجبهة الإسلامية القومية فقد حددت موقفها في خطاب زعيم المعارضة، الذي أشار الي أن المعالجات التي وردت في خطاب الميزانية تدعو للسخرية وإن إخفاقات الحكومة في المجال الاقتصادي من بشائر البرنامج المرحلي.. وقال أن حكومة الوفاق التي شاركت فيها الجبهة الإسلامية، رفعت ميزانية القوات المسلحة بنسبة ١٧٠٪ بينما رفعتها الحكومة الراهنة بحوالي ٤٥٪ فقط وإضاف أن حلفائنا في حكومة الوفاق رضخوا للنقابات خوفاً منها وتمسكاً بالسلطة، الأمر الذي أدى إلي تغطية زيادات الأجور من النظام المصري. وقال أن الحكومة عملت بقتراحهم عندما رفعت سعر السكر المستورد إلي ثلاثة جنيهات. وأضاف أن الحكومة تحدثت عن تخفيض الانفاق الحكومي ولكنها رفعت الدعم المركزي للحكم الاقليمي الي ٢,٩ مليار جنيه معظمها مرتبات وأجور. وتحدث عن الفساد في توزيع السكر والاطارات ورخص السيارات. وختم خطابه دون أن يتقدم بأي اقتراحات محددة لتعديل الميزانية. (١٢٣) وفي الوقت نفسه أكدت الاتحادات النقابية تسكها بالبرنامج المرحلي وضرورة تنفيذ بنوده، مع التركيز علي السلام وتخفيف الضائقة المعيشية ودعم القوات المسلحة وتخفيض الانفاق الحكومي. (١٢٤)

ونتيجة لتجاهلها لقضايا الإصلاح الاقتصادي واجهت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة مطالبات نقابية عديدة. فقد هدد اتحاد مزارعي الجزيرة بالاضراب عن العمل اذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم بزيادة اسعار القطن المعلنة وتوفير مستلزمات الانتاج واعادة النظر في علاقات الانتاج السائدة والغاء الديون المتراكمة علي المزارعين، التي بلغت أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه لأسباب لا علاقة لهم بها، ودفع تعويضات للمزارعين المتضررين من عدم توفير مياه الري في الموسم السابق بعد أن قاموا بكل عمليات التحضير للزراعة. (١٢٥) كذلك هدد اتحاد العمال بالاضراب عن العمل اذا لم توافق الحكومة علي تطبيق زيادات الأجور في القطاع الخاص بأثر رجعي ابتداء من يوليو ١٩٨٨. وحذرت النقابات والاتحادات من أي زيادات في الاسعار أو تشريد للعاملين بالدولة، وطالبت بتركيز الاسعار والتحكم في السوق وتوفير السلع الأساسية.

بجانب ذلك حاول النائب العام إعادة فتح ملفات الفساد وتقارير لجان التحقيق في المصارف الخاصة الأجنبية والمشاركة ولكنه لم يتمكن من تقديمها للمحاكم. وكشف وزير التجارة بعض الممارسات المشبوهة في إجراءات التصدير والاستيراد، زعم أنها حرمت البلاد من ملايين الدولارات، ووجه الاتهام لوزير التجارة الخارجية السابق، مبارك الفاضل. ونتيجة

لذلك طلب الأخير تكوين لجنة فنية لتقصي الحقائق. وقام رئيس الوزراء بتكوين اللجنة ولكنها لم تعلن نتائج تحقيقاتها في الوقت المحدد.

وهكذا، كان أداء حكومة الجبهة الوطنية في المجال الاقتصادي ضعيفاً ومتناقضاً مع الاهداف الملطة في البرنامج المرحلي، وذلك بسبب وجود عناصر مؤثرة داخل الحكومة نفسها كانت تعمل علي عرقلة تنفيذ الجوانب الاقتصادية في البرنامج. ولذلك يمكن القول انها ركزت جهودها، بشكل رئيسي، في قضية السلام كما وضحنا في صفحات سابقة.

الانقلاب علي السلام والديمقراطية:-

بتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة عادت الجبهة الاسلامية القومية الي عزلتها مرة اخري، رغم مغازلات الصانق المهدي وبعض قيادات حزب الأمة. فقد ادي للبرنامج السياسي، الذي نال اجماع القوي السياسية والتقابية في البلاد، الي هزيمتها واخراجها من الحكم وفرض عليها الابتعاد عن حلفائها في حكومة الوفاق والعودة الي العزلة. واوصي لها بتفكير الازمة ان اخرجها من الحكم كان من خلال اخرجها باستبعاد التوجه الاسلامي من البرنامج المرحلي والتأمر الاجنبي. وبدأت تحس ان التغييرات السياسية الجارية في أرض الواقع تسير في غير صالحها، خاصة بعد دخول اليسار والجنوب في المعادلة السياسية. ولذلك حددت هدفها الرئيسي في عرقلة عملية السلام، التي بدأت باعلان الحكومة لقبولها باتفاقية السلام السودانية. وبدأت اولي محاولاتها في هذا الاتجاه بتقديم مشروع القانون الجنائي لسنة ١٩٨٨ لمناقشته في الجمعية التأسيسية في مرحلة القراءة الثالثة، وذلك باعتباره مسألة هامة وعاجلة ومصيرية. وتزامن ذلك مع بدء الاتصالات الحكومية مع الحركة الشعبية لتنشيط مساعي السلام. وكان القصد من ذلك اجهاض عملية السلام من خلال ابتزاز نواب حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، مع ان مشروع القانون بقي في داخل الجمعية منذ سبتمبر ١٩٨٨، وادت مناقشاته الي خلافات واسعة بين احزاب حكومة الوفاق نفسها. وعندما اجلت الجمعية مناقشة المشروع الي ما بعد انعقاد المؤتمر الدستوري اتهمت الجبهة للنواب الذين صوتوا مع التأجيل بالردة عن الاسلام.(١٣٠) وادي ذلك الي مضاعفة شعورها بالعزلة والهزيمة والي اندفاعها في طريق اثارة الفتنة، عن طريق ما اسمته ثورة المساجد والمصاحف، فانسحب نوابها وقاطعوا اجتماعات الجمعية واستقال رئيس للجمعية وتواصلت مظاهرات ثورة المساجد والمصاحف. وفي ابريل اعلن د. حسن الترابي، الامين العام للجبهة، الجهاد ضد ما اسماه حكومة الشتات والطابور الخامس ودعي الي اسقاطها. وجاء في حديثه: "ان الديمقراطية كانت اشكالا وصارت الآن اشلاء وانتهت في السودان تماماً، وان ساحة العمل السياسي لم تعد تستوعب الجبهة الاسلامية القومية، وتندد بقيادات الاحزاب

التقليدي ووصفهم بأنهم زعانف وأوشاب وعملاء، وبشيء الذي وراثته جماهير الانصار والختمية لأن الجبهة اولى بهم من حزبي الامة والاتحادي (١٣١) وفي الوقت نفسه تواصلت المظاهرات في وسط العاصمة بالنهار، وبالليل في الاحياء السكنية. ووصفت جريدة الراية هذه المظاهرات بأنها تطالب بالتطبيق الفوري للشرعية وتدعو لاسقاط حكومة الردة بكل الطرق المشروعة (١٣٢) وأشارت جريدة الوان الي ان "الذين يتحدثون عن الاسلام واصفين تعاليمه بأنها تدعو للسلام وتحض علي المحبة والتسامح ينسون ان هذه التعاليم نفسها تدعو الي القتال وتحض علي الجهاد". وانتقد الصادق المهدي، رئيس الوزراء، اسلوب المظاهرات والدعوة للجهاد في غير محلها، وأشار الي ان النظر للتطبيقات الاسلامية لا ينبغي ان يقوم علي المزايدات السياسية والمناورات الحزبية الضيقة، واكد ان الاسلام لا يطبق في السودان الا بموافقة الاغلبية ويقناعتها وليس بالمزايدات والمناورات (١٣٣) ويجانب ذلك قامت الجبهة بتكوين تنظيم اسمته (الهيئة الشعبية للدفاع عن الدين والوطن)، ضمّ ممثلين لنقابات وحزب وقبائل وطرق صوفية وعسكريين متقاعدين وشخصيات قومية، واختير المشير سوار الذهب، رئيساً له، وذلك بهدف "مواجهة الاخطار التي تحدق بالوطن". ووصفت جريدة الراية هذه الخطوات بقولها: "يأتي تكوين هذه الهيئة للدفاع عن الوطن وحماية وجوده وهويته بعد أن تكلمت عليه العديد من القوي الخارجية والداخلية واتفقت علي مخطط يستهدف تمزيق البلاد ومحو هويتها الحضارية عن طريق اضعاف القوات المسلحة وتثبيط روحها المعنوية وتمكين حركة التمرد من فرض ارادتها علي العباد والبلاد. ومع تسارع رضح حكومة الشتات والطابور الخامس واستسلامها للتمارد الدولي علي بلادنا وعقيدتنا يتعاظم الواجب الشعبي لاسناد المحاربين المدافعين عن الوطن." (١٣٤) وهكذا عملت الجبهة علي تعبئة كواهرها وجماهيرها في مختلف القطاعات للدفاع عن قوانين غائبة اصلاً تحت شعارات الجهاد وثورة المساجد والمصاحف، ولكنها فشلت في حشد المصلين ايام الجمع وفي تنظيم مظاهرات طلابية وشعبية قادرة علي احداث تحولات في اتجاهات الجماهير او حتي علي لفت الانتظار (١٣٥)

وفي بداية يونيو اجتمع مجلس شورى الجبهة، وهو اعلي سلطة في التنظيم، للمداولة حول الوضع السياسي القائم. وقبل يوم من بدء اجتماعاته جاء في افتتاحية جريدة الراية: "انهار كل شيء في السودان حينما تربع علي كراسي الحكم رجال اختاروا طريق الضلال، فلم يرفعوا رؤوسهم بجز الدين وانما نكسوها بفعل ضغط الاقليات والعسكرات الخارجية.. فكان الاستسلام والمذلة. لقد عرصد المتمردون واكتسب الطابور الخامس شرعية واصبح اشباه الرجال والجواسيس والعلماء يتأمرون علي السودان علانية وفي وضع النهار وامام هذا الانهيار الشامل لابد ان تقوم الجبهة بدورها لانقاذ البلاد، وهو دور لو تعلمون عظيم." (١٣٦) وفي السادس من يونيو اعلن د. الترابي قرارات مجلس الشورى وتحدث في مؤتمر صحفي عن الوضع السياسي في البلاد، وذلك بحضور اركان المكتب السياسي ومجلس الشورى في

الجبهة. وهو امر اوحى بثن المؤتمر الصحفي هو مؤتمر (فوق الطاريء) وان مضمونه يحمل اهمية خاصة لم تحملها المؤتمرات الصحفية السابقة، حيث اعلن الترابي التعبئة القصوي والجهاد واستنفار كل اجهزة الجبهة وامكانياتها وحشد مؤيديها في اتجاه عمل سياسي من نوع خاص وعلى مستوى مختلف، لم يفصح عنه امينها العام. في كلمته امام الصحفيين اثار الترابي اربع مسائل سياسية سماها (ثغرات) في جدار السياسة السودانية، حددها في الآتي:-

اولاً: ان تدبيراً دولياً ينقذ (الآن) للاطاحة بالنظم الحاكم في السودان، ويتخذ وسائل داخل الحكومة القائمة نفسها. ووجه اتهاماً لمصر عندما قال ان الرئيس السابق نميري يتمتع بحريات واسعة في مصر. والجهات التي تقابل نميري ليست بعيدة عن الجهات التي اعلنت عدم رضائها عن الوضع في السودان وتريد ان تتجاوز النظام الحاكم*.

ثانياً: ان من نتائج اتفاقية الميرغني/قرنق ما حصل من تمرد للتمرد وتقلص السيادة الحكومية علي الارض والجو والمحاورة الدبلوماسية للسودان. وفي هذا الجانب وصف المفاوضات، التي كان من المقرر ان تبدأ في ١١ يونيو، بين الحكومة والحركة الشعبية بانها جولة جديدة من المناورات. واضاف ان لجنة السلام الحكومية لا تحمل فكرة موضوعية لمحاورة جون قرنق ومستقبل العلاقات معه، ووصف الذين يقولون المفاوضات عن الحكومة بأنهم "أوصياء دوليون".

ثالثاً: ان هناك عناصر غالبية في الحكومة تريد اضعاف القوات المسلحة وتعمل ضد أي عمل لتقوية الجيش. وفي هذا الجانب قال "ان الحكومة انخزلت في عمليات الدفاع عن الوطن مما ادى الي ان تولي الجهد الشعبي الخاص عمليات الدفاع". واضاف، كاشفاً عن جزء من الوجه العسكري للجبهة وعن حجم المليشيات الموجودة في البلاد..* ان بالسودان الآن بضعة وعشرين تشكيلاً مقاتلاً للدفاع عن أرضه، والحكومة يمكن ان تحيط بهذه القوي لو اجازت قانون الدفاع الشعبي*.

رابعاً: ان اتفاقية السلام لا تهدف الي تجميد قوانين الشريعة، بل تحاول من خلال لجنة (العلمانيين) القانونيين ان تبرر اصدار قانون إلغائها نهائياً. وفي هذا الجانب اصدر الترابي فتواه بردة احزاب الحكومة عندما قال "ان هذا هو الوداع الاخير لأحزاب الحكومة للشريعة الاسلامية مما يعني الردة الدينية عن الاسلام والانتكاس السياسي".

هذا هو ما طرحه مجلس الشوري، علي لسان دحسّن الترابي، من مبررات للتعبئة القصوي والجهاد ضد حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، وضد قيادات احزابها، ومن ضمنهم السيد/الصادق المهدي، زعيم طائفة الانصار، والسيد/محمد عثمان الميرغني، زعيم طائفة الختمية.. ولكن ماذا يعني اعلان التعبئة القصوي والجهاد بشكل محدد؟ كيف تحول الجبهة هذا الاعلان الي خطوات عملية محددة في اطار الشرعية الدستورية والنظام الديمقراطي *

القائم؟ ذلك أن الجهاد في الفقه الاسلامي يحمل معنى قتال المسلمين للكفار الذين لا يتمتعون بحماية النعمة أو الهدنة، والعودة الي عقيدة الجهاد كمبرر لمقاتلة اناس هم مسلمون ويعتقدون ويعتقد الجميع انهم مسلمون، تتطلب منطقاً آخر غير ما جاء في حيثيات المؤتمر الصحفي المذكور.^(١٣٣) باستخدام تعبير (الجهاد) بمعنى النضال والعمل من اجل اهداف محددة يتطلب، ايضاً، تحديداً دقيقاً لهذه الاهداف ولأسلوب العمل (هل هو العمل في اطار النظام الديمقراطي أم هو الأسلوب الانقلابي؟) والواضح أن الامين العام للجبهة لم يجب علي هذه الاسئلة، بل ترك الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات الممكنة. وفي ذلك يقول الترابي "في خاطرننا عدة احتمالات لمصائر السودان. والجبهة الاسلامية في كل الاحوال ستتمكن من تقديم مشروعها الاسلامي لانقاذ السودان وترشيد مسيرته الي الامام". وحول هذه الاحتمالات يشير الي ان "الاحتمالات الاخرى تقع خارج الخيار الديمقراطي الدستوري، وتشمل حكومة شتات نقابي يساري لا يجمعها حب السلطة ولا يمكن ان تجد علي شيء. ولا ان تتقدم بالسودان الي شيء، وما دام هذا الاحتمال قد تجاوز القنوات الدستورية فسيغري معارضيه بمعاملته بمثل قواعد اللعبة، وينتهي الأمر الي مثل الاحتمالات الاخرى، ومنها الصيغة العسكرية السافرة، كأن يدب علينا انقلاب عسكري كامل يحمل الضباط الي السلطة ليتحملوا المسؤولية ايضاً..^(١٣٤) ماذا تريد الجبهة بالتحديد؟ ما هو تصورهما لمشكلة البلاد ومشكلة الحرب الاهلية الجارية في الجنوب بشكل خاص؟ اجاب الترابي علي هذا السؤال في المؤتمر الصحفي بقوله "الجبهة هي الجهة السياسية الوحيدة في السودان التي طرحت شيئاً متكاملأً موثقاً ومكتوباً باللغة العربية والانجليزية، طرحت الحل الفيدرالي لقسمة السلطة، وحلاً لقسمة الثروة، وحلاً لا مركزياً لقضايا الثقافة والقانون. هذا هو راينا في الحل النهائي لمشكلة السودان. اما راينا في الطريق الي السلام فانه يركز الي دعامتين، الاولى: تقوية الجبهة الداخلية بصورة تياس جون قرنق من الانتصار في الحرب، بغير ذلك سيتمادى في غروره ويرفع راية السلام مناورة لكسب المزيد علي حساب الحكومة. والدعامة الثانية هي عزل الجهات الاجنبية، حتي الدول المجاورة لها مصالح خاصة في علاقاتها بالسودان وليس لها مصلحة في حل مشاكله، ودخول هذه العناصر سيبدل ابعاداً جديدة علي قضايا النزاع الداخلي ويعقدنا ولن تجد طريقها الي الحل ابدأ، لذلك لايد من الاستقلال، اما ان يتولي هؤلاء الوصاية علي حركة التمرد وعلي حكومة السودان فلا يمكن ان تجد مشاكلنا حلاً، الحل النهائي مكتوب عندنا وموثق..^(١٣٥) ولكن كيف يتم ذلك؟ في اطار الحوار بين كافة القوي السياسية والنقابية، كما حدث بعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ ومذكرة القوات المسلحة؟ أم عن طريق تمسك كل حزب براهيه ورؤيته لمشكلات البلاد وفرضها بقوة السلاح علي القوي والحزب الاخرى؟ هل يمكن ان يقبل للمنطق السليم اتهام الجميع بالعمالة والطابور الخامس وأن الجبهة هي الحزب الوحيد المبرأ من كل عيب؟ الواقع ان مثل هذا المنطق واستمرار نواب الجبهة في مقاطعة

جلسات الجمعية التأسيسية وارتقاع ضجيج شعارات الجهاد المقدس، كل ذلك لا يعني سوى يأس الجبهة من الصراع السياسي السلمي في إطار النظام الديمقراطي واستبداله بتكتيك انقلابي معروفة وسيلته وديالته ونهايته.

في ١٨ يونيو أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة أنها رصدت محاولة انقلابية، خططت لها العناصر المايوية من ضباط عاملين بالقوات المسلحة وبعض المدنيين، تستهدف قلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة وإعادة نميري الي الحكم، وأنه تم إيقاف كل الضباط الذين وردت اسماءهم ووضعوا رهن التحفظ العسكري وسيشرع في التحقيق معهم فوراً (١٣٧) وشملت الاعتقالات ١٤ ضابطاً، منهم ٦ عمداء وعقيدتين وستة رواد وعدد من المدنيين من قيادات الاتحاد الاشتراكي واقرءاء الرئيس السابق نميري. وقدم رئيس الوزراء تفاصيل حول المحاولة في خطاب له امام الجمعية، اوضح فيه انه وردت معلومات للقوات المسلحة اكدت يوم ٦/١٦ لتنفيذ المحاولة يوم ٦/١٨ اثناء وجود القيادات التنفيذية داخل الجمعية باطلاق قذائف مدفعية عليها، ثم الاستيلاء علي الاذاعة، وتتحرك وحدات الي كل من منطقة الشجرة ووادي سيدنا ومنطقة شمبات والقيادة العامة، وعقب الاستيلاء علي السلطة يتم احضار نميري وتجري تصفية كل المعارضين وبعد ذلك تتم تصفية نميري نفسه (١٣٨). واكد رئيس الوزراء ان وجود نميري في مصر لا بد ان يحسم اما بابعاده او تسليمه للسلطات السودانية وان علاقة السودان مع مصر يجب ان تقوم علي الحق والعدل (١٣٩).

كانت جريدة الوطن قد نشرت مقابلة صحفية طويلة مع نميري في ٦/١٦، وجدت معارضة واسعة من القوي السياسية وخاصة من نقابة الصحفيين، واعتبرته نوعاً من التبشير بعودته للحياة السياسية في البلاد ومقدمة لمحاولة انقلابية مايوية. المهم ان اخبار المحاولة الانقلابية شذت الرأي العام والقوي السياسية في البلاد، وسادت شكوك كثيرة حول القصة بكاملها وانتشرت اسئلة عديدة عن الجهة التي سررت معلومات المحاولة للاستخبارات العسكرية، خاصة ان بيان القيادة العامة يقول "انها رصدت"، وما هي مصطلحتها في ذلك؟ والرواية التي اوردها رئيس الوزراء امام الجمعية اثارت مزيداً من الاسئلة والشكوك. وهناك مصادر تقول ان المحاولة كانت جزءاً من سيناريو كامل اعده الجبهة الاسلامية للتخلص من مجموعة من الضباط كان من الممكن ان يقفوا عقبة في طريق نجاح انقلاب ٣٠ يونيو (١٣٧) وربما يشير الي ذلك اهتمام صحافة الجبهة وقياداتها بمتابعة اخبار المحاولة والتشكيك في صحتها واتهام احزاب الطائفية بمحاولة تصفية القوات المسلحة. ففي ٢٤ يونيو التقى علي عثمان محمد طه بالفريق فتحي احمد علي، القائد العام للقوات المسلحة، وطالب بالاسراع في التحقيق مع الضباط المتهمين في المحاولة. واوضح انه استمع الي تنوير من القائد العام حول المراحل التي مر بها النشاط المايوي حتي المحاولة الاخيرة، وان القائد العام اشار الي ان الاعتقالات كانت وقائية (١٤٠).

وفي ٢٥ يونيو عقدت "الهيئة الشعبية للدفاع عن الوطن والعقيدة" اجتماعها الثالث مع الضباط والجنود المتقاعدين، واستعرض الاجتماع خطة لتدريب الشباب بالعاصمة المثلة وارسال وفود للاقاليم للوقوف علي الحالة الامنية في جنوب كردفان والنيل الابيض والازرق^(١١١) وفي رد فعل معارض لما كان يجري باسم الهيئة الشعبية وصف السيد محمد عثمان الميرغني الهيئة بقوله لقد قامت هيئة مزعومة تدعي الدفاع عن الوطن والعقيدة، وهي تنازع القائد العام صلاحياته باستدعاء الاحتياطي من الضباط المتقاعدين^(١١٢) وفي ٢٨ يونيو القي زعيم المعارضة خطاباً حول الميزانية، ووجه خطاب للقوات المسلحة عندما قال: "ان الميزانية المرصودة للجيش ضعيفة جداً بينما يصرف معتمد العاصمة وحكام الاقاليم الاعتمادات بلا ضوابط"^(١١٣) ووصف توجه الحكومة نحو السلام بأنه وهم وسراب^(١١٤) واكملت الجبهة تحريكها السياسي العلني بدعوة الشعب للخروج في مظاهرات ضد السياسات التي اعلنها وزير المالية ولاسقاط "حكومة السفسه والفساد والاستسلام"^(١١٥) وخطت خطوة عندما حركت في ٢٨ يونيو بعض طلاب المدارس في الخرطوم في مظاهرات كانت أبرز هتافاتها "سكر..سكر..ولي العسكر.." (..عيش..عيش..ولي الجيش..^(١١٦)).

في الجانب الآخر، كانت اللجنة الوزارية للسلام تعمل علي ترتيب مستلزمات اجتماعها المشترك مع الحركة الشعبية في الرابع من يوليو ١٩٨٩. ففي يوم ٢٨ عقد رئيس الوزراء اجتماعاً مع اللجنة، اعلنت الامانة العامة لمجلس الوزراء ان المجلس سيعقد جلسة طارئة يوم الجمعة ٦/٢٠، دون أن تكشف عن الموضوعات التي ستناقش في الاجتماع المذكور. ولكن الاساط الصحفية اكدت ان الاجتماع سيكون لقضية السلام والجولة الثالثة للمفاوضات مع الحركة^(١١٧) وفي يوم الخميس ٦/٢٩ عقد رئيس الوزراء اجتماعاً آخر مع اعضاء اللجنة الوزارية ووعدهم بأن مجلس الوزراء سيتخذ القرارات المطلوبة، حسب التوصيات التي وضعتها اللجنة، في اجتماعه الطارئ، صباح الجمعة ٦/٢٠. وفي ذلك يقول السيد الصادق المهدي ان ملف الحكومة الخاص باجتماع ١٩٨٩/٧/٤ قد تم تحضيره علي النحو التالي: ان رئيس الوزراء المصري، عاطف صدقي، رد علي قرارنا الخاص بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بالموافقة، واصلت ليبيا، علي لسان العقيد ابوبكر يونس، ان البرتكول الليبي السوداني قد استنفذ مدته. اما مسألة تجميد الحدود، فقد رأينا، في نهاية الامر، تفسير التجميد كالاتي:-

- توقيع العقوبة علي الجرائم الحدية تعزيراً دون الحد وتقتن ذلك الاجراء.
- يصدر مجلس رأس الدولة عفواً عن الحكومين بالقطع وذلك علي أساس ان العيوب الموجودة في قوانين سبتمبر شبيهة تدراً الحد.
- الذين عليهم ديات، وظلوا في السجن لمدة طويلة، لأنهم لا يستطيعون دفعها، تدفع الدولة دياتهم من ديوان الزكاة.
- وبهذه السياسات والاجراءات ازلت الحكومة معظم العراقيل الاماسية في طريق الوصول

الي اتفاق شامل في جولة المفاوضات الثالثة. وبذلك مهدت الطريق تماماً للاتفاق علي عقد المؤتمر الدستوري الوطني في موعده المحدد.

وهكذا انتصب مشروعان في الساحة، مشروعان.. نجاح احدهما يقتل الآخر: مشروع السلام الذي تبنياه الحكومة وكل الاحزاب السياسية تقريباً واغلبية اهل السودان، ومشروع الانقلاب وهو ما كانت تعد له سرّاً الجبهة الاسلامية القومية^(١٨٤). واهم نقطة في هذا السياق هي وقت الانطلاق وزمن الوصول، حيث حددت قوتي السلام والديمقراطية يوم ١٨ سبتمبر كمحطة نهائية ويوم ٤ يوليو كمحطة وسطي. وحدت قوتي الانقلاب علي الديمقراطية والسلام يوم ٣٠ يونيو كموعده حاسم. ولأن السلام.. قضية معقدة ومتشابكة، فإن دعائه يحتاجون الي وقت لحل وفك التناقضات ثم يتجهون لبناء السلام.. ولأن الانقلاب اجراء سهل، خصوصاً علي الديمقراطية، حيث تكون الاعصاب في حالة استرخاء سائب والحكومة لا تحفل كثيراً بمسائل الأمن، فإن مخططي الانقلاب لا يحتاجون الا لقوة قليلة الاعدد من الضباط والجنود لاحتلال المواقع الاستراتيجية واذاغة البيان الاول بشرط الحفاظ علي عنصر السرية كاملاً^(١٨٥). وهكذا استغلت قوتي الانقلاب ظروف الغفلة والاستخفاف بتأمين مستلزمات حماية الديمقراطية والسلام، التي كانت سائدة وسط القيادات السياسية والقيادة العامة للقوات المسلحة، لتنفيذ مشروعهما. وفي صباح الجمعة ٦/٣٠ اعلنت اذاعة امدرمان استيلاء الجيش علي السلطة وطلبت من جماهير الشعب انتظار بيان هام من القيادة العامة. وفي العاشرة صباحاً جاء البيان الاول باسم (ثورة الانقاذ الوطني) بقيادة العميد عمر حسن احمد البشير، معلناً اجهاض الديمقراطية وقطع الطريق علي عملية السلام. وبذلك عاد السودان الي حكم العسكر والديكتاتورية والاستبداد، تحت شعارات الانقاذ والاكتفاء الذاتي والتوجه الحضاري والشرعية السمحاء.. بدلاً من .. شعارات الاستقرار والتنمية وشعارات الاشتراكية والديمقراطية الجديدة والوحدة العربية التي رفعتها الانظمة العسكرية السابقة. ومع اختلاف الشعارات فإن ما يجمع انقلاب ١٩٨٩ بالانقلاب العسكري الاول يتمثل في ان قسماً من البرجوازية السودانية قد وجد استحالة في تنفيذ مشروعه في مناخ ديمقراطي ليبرالي، بسبب المعارضة الواسعة التي وجدها من القوي الشعبية والفئات الأخرى، وفي كلتا الحالتين قامت الشريحة البرجوازية التابعة بتنظيم وتنفيذ الانقلاب^(١٨٦)، وجمعهما، ايضاً، ان انقلاب ١٩٥٨ كان افضل الانقلابات التي شهدها السودان وانقلاب ١٩٨٩ كان أسوأها^(١٨٧). وعلي اي حال ذلك موضوع آخر يتطلب متابعة أخرى ودراسة خاصة للانقلاب ونظامه في اطار حركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد والمتغيرات الاقليمية والدولية.

مواضيع الفصل السادس -

- (١) الايام ١٩٨٩/١/٢٤.
- (٢) نفسه.
- (٣) الايام ١٩٨٩/٢/١.
- (٤) الايام ١٩٨٩/١/٢٥، اصوات واصداء، محجوب محمد صالح.
- (٥) نفسه، الاخوان، العسكر.
- (٦) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٤٨.
- (٧) الايام ١٩٨٩/٢/١.
- (٨) الهدف ١٩٨٩/١/٤.
- (٩) السياسية، صحيفة يومية، الخرطوم، ١٩٨٩/١/١٣.
- (١٠) الميدان، ١٩٨٩/٢/١٠.
- (١١) الهدف ١٩٨٩/٢/١٥.
- (١٢) الاشياء، صحيفة اسبوعية، الخرطوم، ١٩٨٩/٢/١٦.
- (١٣) الميدان ١٩٨٩/٢/٢١.
- (١٤) الصائق المهدي: الديمقراطية عائدة وراجعة م.س. ص ١٢٨.
- (١٥) الهدف ١٩٨٩/١/٢٩.
- (١٦) الايام ١٩٨٩/٢/١.
- (١٧) نفسه.
- (١٨) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٤٨.
- (١٩) الايام ١٩٨٩/٢/٢٠.
- (٢٠) الايام ١٩٨٩/٢/٢٢، اصوات واصداء، محجوب محمد صالح.
- (٢١) نفسه.
- (٢٢) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٥٢.
- (٢٣) نفسه.
- (٢٤) الايام ١٩٨٩/٢/٢٦.
- (٢٥) حيدر طه، مصدر سابق، ص ٢٥٦-٢٥٧.
- (٢٦) الايام ١٩٨٩/٢/٢٦.
- (٢٧) الهدف ٢٦

- (٢٨) الدستور ١٩٨٩/٣/٦.
- (٢٩) الايام ١٩٨٩/٢/٢٨.
- (٣٠) الايام ١٩٨٩/٢/٢٧.
- (٣١) الهدف ١٩٨٩/٣/١.
- (٣٢) الايام ١٩٨٩/٢/٢٨.
- (٣٣) نفسه.
- (٣٤) الايام ١٩٨٩/٣/١.
- (٣٥) نفسه.
- (٣٦) الايام ١٩٨٩/٣/١، لصداء واصوات، مجبوب محمد صالح.
- (٣٧) نفسه.
- (٣٨) الايام ١٩٨٩/٣/٥.
- (٣٩) الايام ١٩٨٩/٣/٦.
- (٤٠) السياسة ١٨٩/٣/٦.
- (٤١) الهدف ١٩٨٩/٣/٧.
- (٤٢) الايام ١٩٨٩/٣/٨.
- (٤٣) الدستور ١٩٨٩/٣/١٢.
- (٤٤) الهدف ١٩٨٩/٣/١٠.
- (٤٥) الايام ١٩٨٩/٣/١٢.
- (٤٦) الامرام، صحيفة يومية، القاهرة. ١٩٨٩/٣/٤.
- (٤٧) الهدف والميدان، ١٩٨٩/٣/١٣.
- (٤٨) الهدف ١٩٨٩/٣/٨.
- (٤٩) الميدان ١٩٨٩/٣/١٢.
- (٥٠) الايام ١٩٨٩/٣/١٣.
- (٥١) الايام ١٩٨٩/٣/٦.
- (٥٢) الهدف ١٩٨٩/٣/١٤.
- (٥٣) الايام ١٩٨٩/٣/١٥.
- (٥٤) الهدف ١٩٨٩/٣/١٥.
- (٥٥) فضل الله علي فضل الله، مصدر سابق.
- (٥٦) الايام ١٩٨٩/٣/١٥.

- (٥٧) نفسه.
- (٥٨) الايام ١٧/٣/١٩٨٩.
- (٥٩) الميدان ١٦/٣/١٩٨٩.
- (٦٠) حيدر طه، الاخوان والعسكر، محس، ص ٢٦١
- (٦١) الهدف ١٥/٣/١٩٨٩.
- (٦٢) الهدف ١٩/٣/١٩٨٩.
- (٦٣) الايام ١٩/٣/١٩٨٩.
- (٦٤) الايام ٢١/٣/١٩٨٩.
- (٦٥) الايام ٢٢/٣/١٩٨٩.
- (٦٦) الدستور ٣/٤/١٩٨٩، مذكرة حزب البعث حول التشكيل الوزاري.
- (٦٧) الايام ٢٧/٣/١٩٨٩.
- (٦٨) الهدف ٢٧/٣/١٩٨٩.
- (٦٩) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.
- (٧٠) الايام ٢٧/٣/١٩٨٩.
- (٧١) الهدف ٢٦/٣/١٩٨٩.
- (٧٢) الميدان ٢٦/٣/١٩٨٩.
- (٧٣) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.
- (٧٤) الدستور ١٠/٣/١٩٨٩.
- (٧٥) الدستور ١٥/٥/١٩٨٩.
- (٧٦) الايام ٢٧/٣/١٩٨٩.
- (٧٧) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.
- (٧٨) الدستور ٨/٥/١٩٨٩.
- (٧٩) الايام ٣١/٣/١٩٨٩.
- (٨٠) الدستور ٣/٤/١٩٨٩.
- (٨١) الايام ٣/٤/١٩٨٩.
- (٨٢) نفسه.
- (٨٣) الميدان ١١/٤/١٩٨٩.
- (٨٤) الايام ٣/٤/١٩٨٩.
- (٨٥) الهدف ١٤/٤/١٩٨٩.

- (٨٦) الدستور ١٩٨٩/٥/١.
- (٨٧) الهدف ١٩٨٨/٦/٩.
- (٨٨) الميدان ١٩٨٩/٥/١٧.
- (٨٩) الايام ١٩٨٩/٥/٢١.
- (٩٠) الميدان ١٩٨٩/٥/١٧.
- (٩١) الدستور ١٩٨٩/٥/٨.
- (٩٢) الميدان ١٩٨٩/٥/٣١.
- (٩٣) نفسه.
- (٩٤) الدستور ١٩٨٩/٥/٨.
- (٩٥) نفسه.
- (٩٦) الميدان ١٩٨٩/٥/٣٦.
- (٩٧) نفسه.
- (٩٨) الايام ١٩٨٩/٦/٧.
- (٩٩) نفسه.
- (١٠٠) الهدف ١٩٨٩/٥/٣٦.
- (١٠١) الايام ١٩٨٩/٥/٢٨.
- (١٠٢) الدستور ١٩٨٩/٥/٨.
- (١٠٣) الايام ١٩٨٩/٥/٢٨.
- (١٠٤) الايام ١٩٨٩/٦/٢.
- (١٠٥) الميدان ١٩٨٩/٦/١١.
- (١٠٦) الايام ١٩٨٩/٦/١١.
- (١٠٧) الايام ١٩٨٩/٦/١٣.
- (١٠٨) الميدان ١٩٨٩/٦/١٥.
- (١٠٩) الهدف ١٩٨٩/٦/١٩.
- (١١٠) نفسه.
- (١١١) الميدان ١٩٨٩/٦/٣٧.
- (١١٢) الدستور ١٩٨٩/٥/٢٩.
- (١١٣) الهدف ١٩٨٩/٦/١٥.
- (١١٤) الدستور ١٩٨٩/٥/٢٢.

- (١١٥) الهدف ١٩٨٩/٥/٢٩.
- (١١٦) المستقر ١٩٨٩/٥/٢٩.
- (١١٧) للميدان ١٩٨٩/٦/١٥.
- (١١٨) نفسه.
- (١١٩) للميدان ١٩٨٩/٦/٢٨.
- (١٢٠) للميدان ١٩٨٩/٦/٣٠.
- (١٢١) نفسه.
- (١٢٢) الراية ١٩٨٩/٦/٢٩.
- (١٢٣) للهدف ١٩٨٩/٦/٣٧.
- (١٢٤) نفسه.
- (١٢٥) الراية ١٩٨٩/٤/١١.
- (١٢٦) ندوة سياسية في جامعة الخرطوم.
- (١٢٧) الراية ١٩٨٩/٤/١٤.
- (١٢٨) الوان، صحيفة نصف أسبوعية، للخرطوم، ١٩٨٩/٤/١٥.
- (١٢٩) المستقر ١٩٨٩/٤/٢٤.
- (١٣٠) الراية ١٩٨٩/٥/١٧.
- (١٣١) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.، ص ٢٦٣
- (١٣٢) الراية ١٩٨٩/٦/٢.
- (١٣٣) حيدر طه: م.س.، ص ٢٦٧-٢٦٩.
- (١٣٤) للسياسة ١٩٨٩/٢/٢.
- (١٣٥) الراية ١٩٨٩/٦/٨.
- (١٣٦) الايام ١٩٨٩/٦/١٩.
- (١٣٧) حيدر طه: مصدر سابق، ص ٢٨١
- (١٣٨) الراية ١٩٨٩/٦/٢٢.
- (١٣٩) حيدر طه: مصدر سابق، ص ٢٨٢
- (١٤٠) الراية ١٩٨٩/٦/٢٥.
- (١٤١) الراية ١٩٨٩/٦/٢٦.
- (١٤٢) حيدر طه: الاخوان والعسكر، م.س.، ص ٢٨١
- (١٤٣) نفسه. ص ٢٨٤

- (١٤٤) الراية ١٩٨٩/٦/٢٩.
- (١٤٥) عنوان افتتاحية الراية ١٩٨٩/٦/٢٧.
- (١٤٦) حيدر طه، م.س.، ص ٢٨٤.
- (١٤٧) الايام ١٩٨٩/٦/٢٩.
- (١٤٨) حيدر طه، م.س.، ص ٢٧٣.
- (١٤٩) نفسه.
- (١٥٠) د. عبد الجليل مكي، التبعية والسلطوية (مقال) كتابات سودانية، العدد الثاني، ١٩٩٢، ص ٦٠.
- (١٥١) الصادق المهدي: الديمقراطية عائدة...، ص ٣.

خاتمة

بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ دخل السودان من جديد في نفق الديكتاتورية وحكم البطش والقمع والارهاب باسم القوات المسلحة والشعارات العريضة على شعبه. وفي ذلك يقول الصادق المهدي: (لقد عملت على عقد تحالف أساسي بين كيان الانتصار وحركة الأخوان المسلمين لتحقيق توجه إسلامي سوداني عريض، بوسائل شعبية وديمقراطية. وقام التحالف وحقق بعض أهدافه. ولكنه انعكس بسبب اختلافنا حول مشروع نميري الإسلامي. فنحن رفضناه وهم قبلوه وتحمسوا له. ورغم هذا الانعكاس استأنفنا التحالف في فترة الديمقراطية الثالثة. ولكنهم أطاحوا به عندما شهبوا السلاح علينا واستولوا على السلطة وأنفردوا بها عازلين كل القوى الوطنية والإسلامية الأخرى وأقاموا نظاماً حزبياً فوقياً وقهرياً..)^(١) فهل يعني ذلك فشل التجربة الديمقراطية في السودان.. أم.. أن ما حدث هو تأمر فئات سياسية واجتماعية محددة استهدفت لجهاض التجربة وقطع الطريق على عملية السلام؟.

الواقع أن متابعتنا في الصفحات السابقة تؤكد أن الديمقراطية الثالثة لم تجد الفرصة الكافية لانضاج جوانبها الإيجابية وتأكيد جدارتها واستفادتها من دروس وخبرات التجارب الديمقراطية السابقة. فتطور الأحداث، بعد انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ ومذكرة القوات المسلحة في فبراير ١٩٨٩ واتفاق القوى السياسية النقابية علي البرنامج المرحلي وتكوين حكومة الجبهة الوطنية المتحدة، كان يسير في اتجاه إيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام من خلال المؤتمر الدستوري الوطني وتعديل قانون الانتخابات ليتضمن تمثيل القوى الحديثة. وذلك يمثل تطوراً إيجابياً هاما لم تشهده التجارب الديمقراطية السابقة، ونقطة تحول في تفكير الأحزاب التقليدية ونظرتها لقضية تطوير النظام الديمقراطي ولأزمة الحكم في السودان. وكانت الأحداث تسير، أيضاً، في اتجاه توسيع وتعميق أسلوب الحوار السلمي الديمقراطي والتفاعل الإيجابي بين مختلف القوى السياسية والنقابية، كما أكدت ذلك تجربة المؤتمر التداولي حول بدائل زيادات الأجور والمناقصات والمشاورات التي أعقبت مذكرة القوات المسلحة وأوصلت الي اتفاق هذه القوى حول البرنامج المرحلي وتكوين الحكومة الموسعة. صحيح أن هذه التطورات لم تلغ الخلافات الفكرية والسياسية الكبيرة وسط أطراف الحركة السياسية والنقابية، ولكنها وضعتها علي عتبة طريق جديد أساسه البرنامج المرحلي واحترام التعددية السياسية وإصلاح النظام الديمقراطي وإيقاف الحرب الأهلية وتحقيق السلام عن طريق عقد المؤتمر الدستوري الوطني لمناقشة كل القضايا الأساسية وبناء السودان ديمقراطي موحد ومستقل ومتفاعل مع محيطه الجغرافي التاريخي والحضاري. الخطوة الحاسمة في هذا الاتجاه تمثلت في المؤتمر الدستوري، وذلك لأن هذا المؤتمر، بجدول أعماله والقوى التي ستشارك فيه، يعبر عن حاجة عميقة الي عقد سياسي واجتماعي جديد يولد عبر المعاناة التي ظل يعيشها أهل السودان

مرال سنوات مابعد الاستقلال، ويؤدي الي تغييرات اساسية في مراكز القوي السياسية وتوزيع الثروة وتوسيع المشاركة في الحكم. وبهذا المعني فان المطلوب لم يكن تكراراً لمؤتمر المائدة المستديرة أو اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ أو لنظام الحكم الاقليمي المشبه الذي فرضه النظام الديكتاتوري المايوي، بل هو مؤتمر دستوري لمواجهة كافة قضايا مرحلة مابعد الاستقلال. صحيح ان هناك خلاقات فكرية وسياسية واسعة حول هذه القضايا، لكن ذلك لايعني استحالة الوصول الي تسوية تاريخية تضع البلاد علي عتبة طريق جديد، تحت ضغط الأزمة الوطنية الشاملة التي كانت تعيشها البلاد، وضغط التطورات الايجابية التي اعقبت انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ والعلاقات المتطورة بين مختلف القوي السياسية والنقابية، وضغط الظروف الاقليمية والدولية المتجهة نحو الانفراج ونهاية مرحلة الاستقطاب. ولكن بجانب كل ذلك يمكن القول ان التجربة الديمقراطية الثالثة كانت قاصرة ولم تتمكن من الاستفادة من دروس وخبرات التجارب السابقة.. ويتمثل ذلك في الملاحظات التالية:-

انها لم تتمكن من الاستفادة من دروس التجارب السابقة في اتجاه استيعاب التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة في المؤسسة النيابية بشكل متوازن يعكس حقيقة دور هذه التنظيمات في الحياة العامة وتوازن القوي في المجتمع وضرورات حركة التطور الوطني لبناء سودان ديمقراطي موحد ومستقل وفاعل في محيطه العربي والافريقي. ويرجع ذلك، بشكل رئيسي، الي عجز مؤسسات الفترة الانتقالية عن تحقيق مهامها المحددة في ميثاق الانتفاضة. لذلك كانت النتيجة عودة احزاب القوي المهيمنة التقليدية الي كراسي الحكم من جديد، بسبب قانون انتخابات رجعي، تقليدي ومتخلف، يقوم علي اساس الصوت الواحد للشخص الواحد. اما قوي الانتفاضة السياسية النقابية، القوي الحديثة التي تحملت اعباء النضال ضد الحكم الديكتاتوري واسقاطه واستعادة الديمقراطية، فقد وجدت نفسها بعيدة عن مراكز السلطة تواصل نضالها في مواجهة الفئات الحاكمة من اجل الحياة الحرة الكريمة واستكمال انجاز اهداف الانتفاضة. وهكذا تحولت الديمقراطية الي مجرد غطاء لسيطرة القوي المهيمنة التقليدية، المتمثلة في الفئات الرأسمالية والقيادات الطائفية والقبلية وبيروقراطية الدولة البرجوازية، علي جهاز الدولة. وهي نفس القوي التي ظلت تستند عليها الانظمة السياسية، المدنية والعسكرية، المتعاقبة طوال فترة مابعد الاستقلال. بذلك تحولت الديمقراطية والحقوق الاساسية للمواطنين الي مجرد ممارسات شكلية وموسمية لا معني لها في الواقع العملي (لأنه يستحيل تحقيق كامل الحقوق المدنية والسياسية من غير التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)^(١) وفقدت التجربة الديمقراطية اهم شروطها المتمثلة في ارتباطها بالقوي الحية في المجتمع صاحبة المصلحة الحقيقية في الديمقراطية واشاعة الحريات العامة، وهي غالبية جماهير شعب السودان. ونتيجة لهذا الفصل التعسفي بين الديمقراطية السياسية

والديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية وسيطرة الأنظمة الديكتاتورية على السلطة طوال معنم سنوات مابعد الاستقلال، وسيادة نمط للتنمية الرأسمالي التبعي، ظل السودان، طوال فترة ما بعد الاستقلال، يعيش أزمة حكم حقيقة ومتفاقمة، وظل تاريخه طوال هذه الفترة، يتميز بصراعات الفئات المختلفة للقوي للمهيمنة من أجل السيطرة على السلطة، وصراعات هذه الفئات، في مجموعها، مع الحركة الجماهيرية الديمقراطية. وفي هذا الإطار عاش السودان في دوامة الانقلابات العسكرية والتجارب الديمقراطية القاصرة والبعيدة عن قاعدتها الاجتماعية الحقيقية.

ان ممارسات احزاب القوي المهيمنة، خلال التجارب الديمقراطية السابقة عموما، كانت مليئة بالممارسات الانتهازية وغير المبدئية. فهي دوما تتردد وتلكأ وتعجز عن تنفيذ برامجها التي طرحها اثناء معركة الانتخابات او عند وصولها الي كراسي الحكم. خلال التجربة الديمقراطية الثالثة، بالتحديد، طرحت برامج اصلاحية في اطار البنين للرأسمالي التبعي المتخلف، ولكنها ترددت عن تنفيذها وتجاهلت حاجات جماهير الشعب وضرورات مواجهة الأزمة الشاملة الي تعيشها البلاد. فبرامج الحكومة الائتلافية الاولى والثانية لم يكن ينقصها وضوح الرؤية بقدر ما كانت تنقصها المصادقية وريط القول بالعمل ولذلك كانت دوامة التحالفات السياسية وسط احزاب القوي المهيمنة في الحكومات الائتلافية المختلفة تعبر فقط عن صراعات شخصية وحزبية وطبقية لا علاقة لها بمصالح الوطن والشعب. وهذا الخلل الفكري والسياسي هو الذي دفع هذه الاحزاب الي التركيز علي صراعاتها حول المناصب والمصالح الضيقة. انعكس ذلك في تبادل المواقف بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي في العلاقة مع الجبهة الإسلامية القومية وفي الموقف من مساعي السلام وايقاف الحرب الأهلية طوال سنوات التجربة الديمقراطية الثالثة، وذلك بدون اي سبب موضوعي سوى المناورات السياسية وعقدة التنافس بين الختمية والانصار. وانعكس، ايضا، في موقف الجبهة ومناوراتها حول قوانين سبتمبر وخلطها بقضية الشريعة واستلهاهم التراث العربي الاسلامي في الاصلاح التشريعي، وفي تجاهلها للقضايا الوطنية الاخرى. وهذا ما دفع لحد قيادات حركة النهضة التونسية الي ان يقول (...). نشعر ان الجبهة قد غمرتها معارك القانون الجنائي والتشريع حتي اصبحت صورة الاسلام المعروفة عندها ذات منحي قانون جنائي . وهذا لا استطيع ان اوافق عليه، لأن صورة الاسلام ارحب واوسع من ذلك...^(٧) ولذلك ظلت التجربة الديمقراطية الثالثة، والتجارب السابقة، عاجزة عن تحقيق الأهداف التي تطلعت اليها جماهير شعب السودان.

ظلت بعض قيادات احزاب القوي المهيمنة التقليدية تتمسك بشعارات الديمقراطية الليبرالية المستمدة من النموذج البريطاني والموروثة من دستور الحكم الذاتي ١٩٥٦/٥٤ في مواجهة قوي الحركة الجماهيرية الديمقراطية وقوي المعارضة السياسية، كما حدث، مثلا،

اثناء انتفاضة ديسمبر ١٩٨٨ وغيرها . وهو تمسديق مبرود لأن الديمقراطية الليبرالية في السودان تفقد أساسها الاقتصادي الاجتماعي المرتبط بالثورة البرجوازية والنظام الرأسمالي الناجز ولذلك ظلت هذه الأحزاب تضيق بالحريات العامة وتعمل على تقييدها خوفا من قوى المعارضة الشعبية ودفاعا عن مصالحها الضيقة . فالتجارب التي شهدها بلاندا هي استنساخ لديمقراطية وستمنستر البريطانية دون مراعاة لخصوصية الواقع السوداني المتخلف، شبه الإقطاعي شبه الرأسمالي التابع . ومع ان الديمقراطية كمنهج اليات واساليب وقواعد تحكم النظام السياسي ، لها تطبيقاتها المتعددة المرتبطة بظروف وشرط البيئة المطبقة فيها ، فان الأحزاب التقليدية لم تكثف فقط بالعجز عن توطين الديمقراطية وريطها بخصوصية واقع السودان وضرورات تطوره وتقدمه ، بل عجزت حتي عن المحافظة علي نسختها البريطانية وصياغة دستور دائم للبلاد ، الذي يمثل أهم واجبات اي جمعية تأسيسية . لذلك ظلت القوى الشعبية تتحمل العبء الاساسي في النضال من اجل الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة ومسؤولية حماية النظام الديمقراطي وتطوره لتلبية احتياجات التطور الوطني .

ان الممارسة السياسية في التجارب السابقة ، بشكل عام ، وفي التجربة الديمقراطية الثالثة ، بشكل خاص ، تعكس نزوعا قويا وسط احزاب القوى المهيمنة لتقييد النشاط الحزبي النقابي والصحفى ، وذلك بسبب ضيق هذه الاحزاب بالديمقراطية وتبرمها من المعارضة والراي الآخر . لذلك ظلت باستمرار تترد في تصفية قوانين الأنظمة العسكرية المقيدة للحريات العامة والمعادية للديمقراطية نفسها ، بل عملت علي تعديل الدستور المؤقت نفسه بهدف تقييد الحريات العامة ووضع اجراءات الدولة فوق القانون ، وبالتالي اقامة ديكتاتورية مدنية . ومع هذا التوجه العام تعكس الممارسة العملية وجود ثلاثة تيارات وسط هذه الاحزاب :-

(١) تيار مستنير يتمسك بالديمقراطية والحريات العامة ويعمل علي التفاعل مع الحركة الجماهيرية الديمقراطية والاحزاب اليسارية والتقدمية في اطار المصالح الوطنية العليا والبنيان الاقتصادي الاجتماعي القائم . وتمثل هذا التيار خلال الفترة الديمقراطية الثالثة في قوى الانتفاضة داخل حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي ، التي لعبت دورا هاما كانت له تأثيراته في المجري العام لحركة الصراع السياسي والاجتماعي في البلاد ، كما سبق أن شرحنا .

(٢) تيار يتجه الي تقييد الحريات العامة والنشاط الحزبي والنقابي والصحفي مع المحافظة علي الاطار الشكلي للنظام الديمقراطي . تمثل هذا التيار في محاولات تعديل الدستور وتنظيم النشاط الحزبي والنقابي والصحفي تحت تبريرات مختلفة ، ويرز ، بشكل واضح ، في اوساط قيادات حزب الأمة .

(٣) تيار يتجه لاقامة ديكتاتورية مدنية مكشوفة ، وتمثله ، بشكل واضح ، فئات الرأسمالية الطفيلية التجارية والمصرفية التي نمت وتطورت في ظل النظم الديكتاتورية وهذا التيار ظل

يمثل المصدر الرئيسي للانقلابات العسكرية في السودان وخاصة انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، ويرز تماماً في ممارسات الجبهة الاسلامية وحكومة الوفاق الخاصة بتصفية قيادات الخنعة المدنية وانتهاك استقلال القضاء وتقييد الحريات العامة كما وضع في مشروعها لقانون الصحافة والمطبوعات والقانون الجنائي الذي يمثل نقطة انطلاقها لاقامة نظام ديكتاتوري تحت غطاء الاسلام وشرعيته السمحاء.

ولكن.. هل يعني ذلك ان نكفر بالديمقراطية والحريات العامة والحقوق الاساسية للمواطن؟ الواقع ان حيثيات التجربة الديمقراطية الثالثة، والتجارب السابقة عموماً، تؤكد اهمية الديمقراطية لمواجهة قضايا البناء الوطني في السودان، واذا كان عصرنا الراهن يفرض التوجه لبناء النظم السياسية علي ركائز ديمقراطية تقوم علي اختيار الشعب ومشاركته الفعالة في تقرير مصيره في اطار الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون واحترام التعددية السياسية والثقافية وضمان الحريات العامة والحقوق الاساسية لكافة المواطنين دون تمييز فان الحاجة الي ذلك في السودان ترتبط بالاضافة الي ذلك، بضرورات يفرضها واقعه وتركيبته الوطنية وضرورات تطوره الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل اهم هذه الضرورات في الآتي:-

واقع التمايز الثقافي والاثني والتاريخي بين الشمال بهويته العربية الاسلامية والجنوب بهويته وثقافته الافريقية.. وهو واقع موضوعي افرزته عوامل تاريخية عديدة، والاعتراف به كحقيقة وواقع يفرض الديمقراطية كإطار وحيد للمحافظة علي الوحدة الوطنية وتعزيزها وتأكيد حق المجموعات الوطنية المختلفة في المحافظة علي ثقافتها وتطورها وفي التفاعل الطوعي والايجابي بين هذه المجموعات في اطار سودان موحد وعلي هدي تجاربها في التعايش والتفاعل فيما بينها طوال تاريخها في هذه الارض. فكما يقول الشاعر المرحوم صلاح احمد ابراهيم: (نحن في السودان عرب ومستعربون وأفارقة أصلاء، موروثنا الاساسي موروث عربي اسلامي ومن حوله اقوام أفارقة اقحاح لهم لغاتهم وثقافتهم الخاصة. ومن خلال تفاعل وتلاقح هذه المجموعات تنهض خصوصية سودانية هي العطاء الخاص للسودان. وفي المجري العربي الكبير والمجري الافريقي الكبير يقم السودان عطاهم الخاص، قل أوكثر، باعتزاز ومحبة، وعلي ابنته ان يعرفوا ان وطنهم بهذا التنوع اجمل ولهذا شرط ومناخ، لكي يعطي افضل مالدية، اسمه الاحترام المتبادل، اسمه الديمقراطية، يبدأ بالاعتراف بواقع التنوع وحق الآخر في الاختلاف...)^(١)

ان الحركة السياسية السودانية الحديثة ظلت، منذ نشأتها وحتى الآن، تتميز بالحيوية والنشاط رغم ماظلت تواجهه من حملات القمع والاضطهاد ومحاولات الحكومات المتعاقبة لتقييدها واعادة صياغتها في اطر بيروقراطية تابعة لاجهزة الدولة والفئات الحاكمة. وتميزت، ايضاً، بتعدد وتنوع احزابها وحركاتها وينضالها المتواصل من أجل الديمقراطية وتوسيع

الحريات العامة. ولذلك ظلت قضية الديمقراطية تحتل مكانا هاما وسط قضايا التطور الوطني، وضاعف من أهميتها ضرورة استكمال انجاز اهداف فترة ما بعد الاستقلال، التي لاسبيل لتحقيقها الا عن طريق اشاعة الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة لتمكين جماهير الشعب من تعبئة امكانياتها والمشاركة الحقيقية في تقرير مصيرها. وهذا ما اكدته تجربة فترة ما بعد الاستقلال، حيث سيطرت النظم الديكتاتورية العسكرية علي البلاد لأكثر من ٢٦ عاما لم تخلف وراءها سوى الخراب الاقتصادي والاجتماعي وتهديد الوحدة الوطنية وضياح سيادة البلاد واستقلالها. وطوال فترة الديمقراطية الثالثة ظلت هذه القضية تحتل مكانا هاما في نشاط واهتمامات القوى السياسية والنقابية في مواجهة احتمالات الردة ومحاولات الفئات الحاكمة لتقييد الحريات العامة والنشاط الحزبي والنقابي والصحفي.

ان تجربة السودان، طوال فترة مابعد الاستقلال، تؤكد ارتباط الديمقراطية واشاعة الحريات العامة بقضايا التغيير الاقتصادي والاجتماعي لمصلحة غالبية جماهير الشعب. وانعكس ذلك في ان النضال من اجل الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة ظل يمثل هدفا اساسيا للقوى السياسية والنقابية طوال هذه الفترة، سواء كان ذلك خلال عهود الحكومات العسكرية او المدنية، وعكسته، ايضا، الارادة الشعبية العليا التي فجر ب ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ واسقطت الديكتاتورية الاولى والثانية واعادت الديمقراطية الثانية والثالثة، انعكس، ايضا، في ان القوى المهيمنة لم تستطع ان تفرض خططها الاقتصادية الاجتماعية (الخطة العشرية ١٩٧١/٦١ والخمسية المعدلة ١٩٧٧/٧٠ والستية ١٩٨٢/٧٧ البرامج اللاحقة) الا في ظرف مصابرة الديمقراطية والديكتاتورية، بينما فشلت في فرضها خلال الفترات الديمقراطية الثلاث. ذلك لان ظروف الديمقراطية تمكن القوى الشعبية من تنظيم نفسها وتعبئة امكانياتها وتوسيع تحالفاتها من اجل تحقيق اهدافها والتاثير في دوائر واسعة وسط اقسام القوى المهيمنة نفسها. وبرز كل ذلك بوضوح خلال فترة الديمقراطية الثالثة، حيث تداخلت وتشابكت قضية الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة مع مختلف القضايا الوطنية، واصبحت تمثل المدخل الرئيسي لدفع حركة التطور الوطني في اتجاه استكمال انجاز اهدافها.

لكل هذه الظروف ظلت قضية الديمقراطية وتوسيع الحريات العامة تمثل جوهر اهداف مرحلة مابعد الاستقلال والمدخل الاساسي لبناء سودان موحد ومستقل. وظهرت هذه الحقيقة، جلية، خلال فترة الديمقراطية الثالثة. فقد ادي فشل وعجز الحكومات الائتلافية المتعاقبة في تنفيذ برنامجها الملغى، وتراجع الصادق المهدي من موقع الوسط الي موقع اليمين والتحالف مع الجبهة الاسلامية القومية، الي حالة من الاحباط واليأس وسط قطاعات واسعة من جماهير الشعب. وظلت قوى الردة والديكتاتورية تعمل علي تغذية هذه الحالة تمهيدا لمخططاتها الهائبة

الي اجهاض الديمقراطية وفرض ديكتاتورية فاشية علي انقاضها. ومع ذلك ظلت قوى الانتفاضة، السياسية والنقابية، ترفع راية الدفاع عن الديمقراطية وقضح مخططات قوى الردة ومواجهة ازمة الحكم في اطار النظام الديمقراطي واستنادا الي موانئ وشعارات الانتفاضة. وذلك انطلاقا من ان النظام الديمقراطي نفسه هو نتاج انتفاضة مارس/ابريل ١٩٨٥ والتضحيات الكبيرة التي قدمتها جماهير الشعب في مقاومة النظام الديكتاتوري المايوي واسقاطه واستعادة الديمقراطية، وبذلك فهو يمثل مكسبا هاما من مكاسب الانتفاضة، والدفاع عنه يمثل خط الدفاع الاول عن موانئها وشعاراتها. واذا كانت احزاب القوى المهيمنة قد عادت الي الحكم بعد انتخابات ١٩٨٦، فقد جاء ذلك نتيجة لظروف وعوامل محددة وليس قدرا محتوما.. ولذلك فان عودتها لم تطلق يدها لتفعل ما تشاء لم يمنع قوى الانتفاضة من القيام بدورها والتأثير في توازن القوى وفي السياسات الحكومية، بل مكنتها من تفجير أول انتفاضة حقيقية، في ظل نظام ديمقراطي تعددي، فرضت علي الحكومة التراجع عن اجراءاتها. صحيح ان الديمقراطية الليبرالية لها عيوبها وتناقضها الواضحة والبارزة في بلد مثل السودان، وعموم بلدان العالم الثالث، ولكن ذلك لايعني الاستخفاف بالحرية العامة والتعددية السياسية والحقوق الاساسية للمواطنين او التفريط فيها لاي سبب كان هروبا من تحمل اعباء الاصلاح الديمقراطي وتطوير التجربة الديمقراطية وربطها بالانجاز والقوى الاجتماعية الحية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وصحيح، ايضا، ان القوى المهيمنة، في عمومها، هي التي ظلت تستند عليها الانظمة السياسية المدنية والعسكرية المتعاقبة، طوال فترة ما بعد الاستقلال، ولكن ذلك لايلغي دور الاحزاب التقليدية في مقاومة الانظمة العسكرية واذا كان الفارق بين الديمقراطية والديكتاتورية يتعدى الشكل الي المضمون الاقتصادي الاجتماعي، فان الشكل نفسه (برلمان، احزاب، صحافة الخ..) له قيمة دستوية ووظيفية بغض النظر عن فشل الفئات الحاكمة، ومن الصعوبة القول بتقارب الديكتاتورية مع الديمقراطية في هذا الجانب،^(٦) كما تحاول اقناعنا بعض الكتابات. ^(٧) ولذلك كان تمسك القوى السياسية والنقابية بالنظام الديمقراطي ومحاولة تطويره بما يتماشى مع خصوصية الواقع السوداني وضرورات تطويره وتقدمه. وفي هذا الجانب تضمن البرنامج المرحلي بندا خاصا بتعديل قانون الانتخابات ليتضمن تمثيل القوى الحديث.. وبدأت حكومة الجبهة الوطنية المتحدة في استطلاع آراء القوى السياسية والنقابية حول هذه القضية. وفي مايو ١٩٨٩ عقدت نقابة المحامين ندوة حول الموضوع، شاركت فيها كل القوى السياسية وعدد من النقابات والاتحادات. واتفق المشاركون علي ضرورة عقد مؤتمر وطني لمناقشة القضية والتوصل الي مقترحات محددة حول قانون الانتخابات وتطوير التجربة الديمقراطية. ^(٨) وفي وقت لاحق تضمن ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، الذي وقعته الاحزاب والنقابات في اكتوبر ١٩٨٩، بندا خاصا بالاصلاح

الديمقراطي. وكل ذلك يؤكد توجه الحركة السياسية السودانية الي تأكيد التزامها بالديمقراطية والتعددية السياسية وتوسيع الحريات العامة. وبالتالي لايمكن عزل كل ذلك عن دروس الديمقراطية الثالثة وخبراتها.

مؤامش

- (١) الصانق المهدي، محنة الاسلام في السودان، للشرق الاوسط، ١٩٩٣/٢/١٥.
- (٢) الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المنعقد في ١٩٦٨/٥/١٣..
- (٣) الهاشمي الحامدي، دعوة لانفتاح الاتجاه الاسلامي، الايام ١٩٨٩/٢/١٨..
- (٤) حوار مع الشاعر صلاح احمد ابراهيم، للدستور ١٩٨٨/٨/٢٩..
- (٥) الدستور ١٩٨٨/١٢/١٩، د. محجوب التيجاني، حوار ساخن حول الديمقراطية والقوى المدنية ودولة الجلاية.
- (٦) انظر ورقة د. طه البطحاني في مؤتمر اركويت الحادي عشر، نوفمبر ١٩٨٨، معهد الدراسات الاضافية، جامعة الخرطوم، ود. عبد الغفار محمد احمد، السودان، الوحدة في التنوع ود. تيسير محمد احمد، زراعة الجوع في السودان.
- (٧) الدستور ١٩٨٩/٦/٥، شارك في الندوة ممثلون للحزب الاتية: الاتحادى، الأمة، الشيوعى، البعث، المؤتمر الوطني وكتلة الاحزاب الجنوبية، ونقابات المحامين والصحفيين واساتذة جامعة الخرطوم.

إصدارات مركز الدراسات السودانية

١	ندوة التنوع الثقافي وبناء الدولة	تحرير: حيدر ابراهيم على
٢	ندوة الديمقراطية في السودان	(جماعي)
٣	الجزيرة: قصة مشروع رحلة عمر	عمر الكارب
٤	الوزير المتمرد	مرتضى احمد ابراهيم
٥	أزمة الإسلام السياسي	حيدر ابراهيم على
٦	السودان وعقد التنمية الضائع	مبارك على عثمان
٧	السودان: المأزق الإقتصادي	(جماعي)
٨	الثورة السودانية	طه ابراهيم
٩	لا صوت للتحرير	حيدر ابراهيم على
١٠	الوحش الغربي (للاطفال)	حسان على احمد
١١	مجلة كتابات سودانية	الأعداد (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦)
١٢	زراعة الجوع في السودان	نيسير محمد احمد
١٣	الصراع بين المهدي والعلماء	عبدالله على ابراهيم
١٤	السودان: حوارات الهوية والوحدة الوطنية	عبدالعزیز حسن الناصري
١٥	السودان: البحث عن بديل	(وثائقي)
١٦	الزبير باشا	إعداد: خليفة نباس العبد
١٧	السودان: مستقبل التنمية والسلام	عبدالقادر محمد احمد وسامية النفر
١٨	التقرير الإداري لحوادث الجنوب ١٩٥٥	(وثيقة)
١٩	السودان: الفساد والإفقار تحت نظام الجبهة	(تقرير)
٢٠	المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان	حيدر ابراهيم عل
٢١	مذكرات الامام عبدالرحمن المهدي	فرنسيس ديني
٢٢	بذرة الخلاص	نسيم مفا
٢٣	الرحالة الاجانب في السودان	خطاب حسن احمد
٢٤	شكراً يا نيل "شعر"	محمد عبدالحق
٢٥	منمنمات على جلياب سيد الساحل "شعر"	يوشيكو كوريتا
٢٦	على عبداللطيف	محجوب محمد صالح
٢٧	تاريخ الصحافة السودانية في نصف قرن	حيدر ابراهيم على
٢٨	١٩٠٣-١٩٥٣	طلحة جبريل
٢٩	التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية	د. شريف حريز / تيرجي
٣٠	على الدرب مع الطيب صالح	شعر شمس / مير شوقي
٣١	السردان الانجبار أو النهضة	
٣٢	البيئوجغرافيا السودانية في الدراسات الانسانية والاجتماعية	

حول المؤلف
محمّد علي جادين

- إجازة في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية من جامعة الخرطوم.
- يشارك في العمل العام منذ المرحلة الطلابية.
- مؤلف - مشارك لكتاب: الثورة المعقدة : مشروع رؤية جديدة . دار الفاني للخرطوم (طبعان).
- المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- صدرت له حتى الآن الترجمات التالية، عن الانجليزية :-

(أ) صراع السلطة والثروة (تم نبؤك) بالاشتراك مع الفاتح التجاني، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٥، وطبعة ثانية.

(ب) زراعة الجوع في السودان (تيسير محمد أحمد محلي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٥

- شارك بفعالية في إصدار مجلة (الثقافة الوطنية) - سبعة أعداد ١٩٨٨/٩ - ١٩٨٩/٦ - ونشر فيها، من ترجمته وإعداد، كتاب (الحركة النقابية والتطور السياسي في السودان) البروفسور أحمد حسنة الجاك.
- له عدة ترجمات أخرى غير منشورة.

